

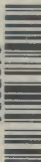
دراسة علم الاجتماع

دكتور محمد الجوهري
دكتورة عليا وشكرت
دكتور محمد علي محمد
دكتور السيد الحسيني

2000

عبد القادر

0197654



Biblioteca Alexandrina

مكتبة الجامعة

الأناضول ١٦٤٠١٦٤

٨٧ شارع النيل - القاهرة ١١٦٦١٦٦

دراسة علم الاجتماع

الدكتور محمد الجوهري

أستاذ علم الاجتماع

جامعة القاهرة

الدكتورة علياء شكرى

أستاذ علم الاجتماع - كلية البنات

جامعة عين شمس

الدكتور محمد على محمد

أستاذ علم الاجتماع

جامعة الإسكندرية

الدكتور السيد الحسينى

أستاذ علم الاجتماع

جامعة عين شمس

دار المعرفة الجامعية

١٠ شارع سويفت، الدار الجديدة - ١٦٣-١٨٣

٢٨٧ شارع جمال الدين - ١٦٤-١٧٣

حقوق الطبع محفوظة

دار المعرفة للجامعة

للطبع والنشر والتوزيع

الإدارة : ٤٠ شارع سوتير 

الأزاريطة - الاسكندرية

ت : ٤٨٢٠١٦٢

الفرع : ٢٨٧ شارع قنال السويس 

الشاطبي - الاسكندرية

ت : ٥٩٧٣١٤٦

محتويات الكتاب

صفحة

٥

٧

٩

مقدمة الطبعة الرابعة

مقدمة الطبعتين الثانية والثالثة

مقدمة الطبعة الأولى

القسم الأول

علم الاجتماع : أسسه ومناهجه

١٣

٤٠

٦٠

٧٤

٩٠

المناصر الأساسية للحياة الاجتماعية

العمليات الاجتماعية الأساسية

دراسة المجتمع

العلوم الاجتماعية والتاريخ والفلسفة

مناهج البحث الاجتماعي وأدواته

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

القسم الثاني

مجالات الدراسة في علم الاجتماع

١٩٣

٢٠٥

٢٣٦

٢٦٤

٢٨٦

٢٠٤

٢٢٩

الفروق الريفية الحضرية

علم الاجتماع الحضري والمقارن

علم الاجتماع الاقتصادي

علم الاجتماع الصناعي

علم الاجتماع السياسي

علم الاجتماع العائلي

الدراسة الاجتماعية للسلوك المتطرف

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الفصل الحادي عشر

الفصل الثاني عشر

مقدمة الطبعة الرابعة

يسعدنا أن نقدم لقراء العربية الطبعة الرابعة من هذا الكتاب الموسوعي الضخم عن علم الاجتماع المعاصر وميادينه المختلفة . وقد أبقينا في هذه الطبعة على معظم فصول الكتاب ، مع بعض التعديلات التي تبين لنا من الخبرة الطويلة في تدريس هذا الكتاب ضرورة إجرائها لتيسير مسأله على الطلاب ، ولتضمن بعض مجالات الدراسة الأساسية في علم الاجتماع التي لم تكن متضمنة في الطبعة السابقة .

فبالنسبة للقسم الأول من الكتاب الخاص بأسس علم الاجتماع ومناهجه ، رأينا أن نبدأ العرض بتقديم فصلين يعرفان القارئ بالمتنوع الإنساني موضوع الدراسة في علم الاجتماع . ثم انتقلنا بعد ذلك إلى التعرف على تطور سريع لميدان علم الاجتماع نفسه ، ثم نتعرف في فصل لاحق على علاقة هذا العلم بالعلوم الاجتماعية الأخرى . ويختتم القسم الأول من الكتاب بنفس الفصل الذي كان موجودا في الطبعة السابقة عن مناهج البحث الاجتماعي وأدواته .

أما القسم الثاني فقد أبقينا على معظم فصوله ، ولم نستبعد سوى فصلين من موضوعات الأسرة ، بحيث احتفظت هذه الطبعة بفصل واحد فقط يعرف بعلم الاجتماع العائلي . وأضافنا في مقابل هذا فصلين جديدين أحدهما للتعريف بعلم الاجتماع السياسي ، والثاني للتعريف بالمفاهيم الأساسية في علم السكان .

ونرجو أن نكون قد وفقنا فيما أدخلناه على هذه الطبعة من تعديلات ، بحيث تحقق مزيدا من النفع لقراءه ، ومزيدا من التقدم لحقل علم الاجتماع .

والله ولي التوفيق

علياء شكرى

السيد الحسينى

محمد الجوهري

محمد على محمد

مقدمة الطبعين الثانية والثالثة

حرصنا بعد نفاذ الطبعة الأولى من هذا الكتاب على أن نعد لإخراج طبعة جديدة منه .
تواصل بها « سلسلة علم الاجتماع المعاصر » أداء الرسالة التي أوقفت نفسها عليها . ألا وهي النهوض
بعلم الاجتماع في بلادنا ، وتهيئة الفرصة لمسيرة الركب العالمى المتطور .

وسوف يلحظ القارئ أننا قد أبقينا في هذه الطبعة على معظم فصول الكتاب في طبعته
السابقة ، وإن كنا قد استبعدنا بعض الفصول وأضافنا بعض الفصول الجديدة . وهكذا تفرد هذه
الطبعة بفصل جديد عن مناهج البحث الاجتماعى وأدواته . يجد فيه القارئ معالجة مستفيضة
لطرق البحث الاجتماعى وأدواته المختلفة . أما الفصل الجديد الثانى « التفكير الأسمى » فيقدم
تحليلاً لأنماط التفكير الأسمى في المجتمعات المختلفة ، كما يجد فيه القارئ عرضاً للأراء والمقترحات
الكفيلة بمواجهة مشكلات التفكير الأسمى المختلفة .

أما بالنسبة للفصول التي استبعدناها من هذه الطبعة فقد أوجب علينا ذلك ضرورة أن يخرج
الكتاب في حجم معقول لا يرهق القارئ ، كما أن موضوعات تلك الفصول قد عولجت بشكل
أكمل وأوفى في كتب أخرى للمؤلفين . فن الفصول التي استبعدت فصل « سكان المدينة » حيث
نعمل حالياً في تأليف كتاب مستقل عن علم الاجتماع الريفي والحضرى . مما يحسن منه رجوع
القارئ الحريص على التوسع في موضوع المدينة إلى ذلك الكتاب .

أما موضوعات التنفير الاجتماعى وعوامله وكذلك السياسة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى فقد
عولجت في مؤلف مستقل لنا هو « دراسات في التنمية الاجتماعية » (الكتاب العاشر من سلسلة علم
الاجتماع المعاصر) .

وإننا نرجو أن تصادف هذه الطبعة الجديدة من التشجيع الكريم والانتشار مايقته سابقها .
وأن يكون ذلك عوناً لنا على مواصلة أداء الدور المتواضع الذى تضطلع به « جماعة علم الاجتماع
المعاصر » في خدمة العلم الاجتماعى في بلادنا .

علياء شكرى

محمد الجوهرى

السيد الحسنى

محمد على محمد

مقدمة الطبعة الأولى

شهدت العقود القليلة الماضية تطوراً ملحوظاً في مجال المعرفة السوسولوجية . ولقد شمل هذا التطور مجال الاهتمام في علم الاجتماع . ومناهج البحث المستخلصة فيه . وأخيراً القيمة التطبيقية التي تتطوى عليها نتائج البحوث في هذا العلم ، ولاشك أن هذا الموقف يمثل انعكاساً لتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (العائلية والمحلية) التي شهدتها السنوات الأخيرة ، إن على علم الاجتماع المعاصر أن يستجيب - وبسرعة - لمقتضيات وظروف النصف الأخير من القرن العشرين . ولعل ذلك يفسر لنا ظهور ذلك التراث الضخم من المعرفة السوسولوجية الذي يحاول تتبع وتشخيص الظواهر والمشكلات التي يزخر بها علمنا المعاصر .

ويمثل هذا الكتاب استجابة إلى مطلب الإحاطة بالتيارات الجديدة . والتطورات العالية في علم الاجتماع سواء من حيث أسسه أو مناهجه أو مجالات البحث فيه ، لذلك فقد عمدنا إلى نقل مجموعة من المقالات أو الدراسات الأساسية . ولقد آثرنا أن تكون هذه المقالات والدراسات حديثة نسبياً وشاملة لفلسفة الميدان ، وأن نتناول موضوعها بطريقة حضارية مقارنة ، بما قد يسهل على دارس علم الاجتماع العربي فرصة التعرف على الظواهر والمشكلات الاجتماعية من منظور أوسع وأشمل .

ومما يجدر ذكره أن فصول هذا الكتاب تتخذ نسقاً فكرياً . حاولنا من خلاله الربط بين أسس ومناهج علم الاجتماع من جهة ومجالات الدراسة فيه من ناحية أخرى . ونعتقد بذلك أن هذا النسق يضمن للدارس إقامة تصور شامل عن هذا العلم ابتداء من مفاهيمه الأساسية حتى معالجته للمشكلات التي يتناولها بالدراسة .

وقد خرج الكتاب في قسمين يثمان عشرين فصلاً . أما القسم الأول فيضم خمسة فصول : يتناول الأول منها موضوع علم الاجتماع والمشكلات الأساسية التي يتناولها بالدراسة . والثاني وجهة نظر علم الاجتماع حيث نجد مقارنة بين المدخل السوسولوجي والمدخل الأخرى التي تتبناها العلوم الاجتماعية الأخرى . وفي الفصل الثالث نجد مناقشة لأنماط التحليل السوسولوجي والتمازج النظرية المختلفة التي يستعين بها علم الاجتماع : وفي الفصل الرابع نجد تحليلاً لبعض العمليات الاجتماعية الأساسية ، كالامتثال والانحراف والتغير الاجتماعي .. إلخ . وفي الفصل الخامس نجد عرضاً لأساليب البحث في علم الاجتماع .

أما القسم الثاني فيعالج مجالات الدراسة في علم الاجتماع . وفيه يتناول الفصل السادس القروق

الرغبة الحضرية مبرراً الأهمية النظرية والتطبيقية التي تتطوى عليها دراسة هذه الفروق . وفي الفصل السابع نجد تناولاً لمشكلات المقارنة الحضارية في ميدان علم الاجتماع الحضري . ثم نجد الفصل الثامن يدرس بعض المشكلات للتخصصة لمदन الدول النامية . أما الفصل التاسع فيتناول تحديد موضوع علم الاجتماع الاقتصادي من خلال عرض دقيق ومفصل لتاريخ العلم سواء في الفكر الاقتصادي أو السوسولوجي أو ما يرتبط بها من ميادين . ويعرض الفصل العاشر لعلم الاجتماع الصناعي موضعاً اتجاهات النظرية والبحث في هذا الميدان من خلال مناقشة نتائج مجموعة متنوعة من الدراسات التي أجريت في موضوعاته المختلفة . أما الفصل الحادى عشر فيتناول علم الاجتماع العائلى من حيث موضوعاته وأهم مشكلاته المعاصرة .. وفي الفصل الثانى عشر نجد تحليلاً لتطور ميدان دراسة الأسرة . فيناقش تاريخه .. ومشكلاته .. وقضاياها .. ويرسم صورة واضحة لمستقبله . أما الفصل الثالث عشر فيعرض للدراسة الاجتماعية للسلوك المنحرف حيث يناقش عدداً من القضايا المحورية من هذه الدراسة كالمعايير الاجتماعية والثقافية الفرعية والدور الاجتماعى .. إلخ . وفي الفصل الرابع عشر نجد تحليلاً اجتماعياً لمشكلة الدراسة في علم السكان وأهم القضايا التي يبنى أن يوليها اهتمامه . أما الظاهرة الدينية فتتلى محوراً لأهميات الفصل الخامس عشر حيث يتناولها من زوايا متكاملة تجمع بين الاتجاهات المختلفة التي تطورت لدراستها . باعتبارها ميداناً مشتركاً للدراسة بين علم الأديان المقارن وعلم الاجتماع . ويعالج الفصل السادس عشر سوسولوجياً المعرفة مبرزاً الاسهامات التي قدمها علماء الاجتماع بعامة والذين عونا منهم بهذا الميدان بخاصة . أما الفصل السابع عشر فقد خصص لعلم اجتماع الفن . حيث يناقش دور العلم الاجتماعى في دراسة الظاهرة الفنية التي تجسم طائفة من المشاعر والافعال الإنسانية وتعتبر عنها في صور جمالية متعددة . وتخلل هذه الصور من منظور ثقافى واجتماعى . وفي الفصل الثامن عشر نجد استعراضاً شاملاً للنظريات الكلاسيكية المختلفة في التنوير الاجتماعى . ثم نجد الفصل التاسع عشر يتناول عوامل التنوير الاجتماعى كما حددتها النظريات المختلفة في هذا الميدان . أما الفصل العشرون فيتناول مشكلات العلاقة بين علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية وما يمكن أن يسهم به علم الاجتماع في مجال التخطيط الاجتماعى .

وإننا نرجو بذلك أن يحقق هذا الكتاب هدفه الأساسى وهو ترويد القارئ العربى بصورة صادقة تعبر عن علم الاجتماع المعاصر .

علياء شكرى

محمد الجوهري

السيد الحسينى

محمد على محمد

قاهرة في أول أكتوبر ١٩٧٣

القسم الأول

علم الاجتماع : أسسه ومناهجه

الفصل الأول	: العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية .
الفصل الثاني	: العمليات الاجتماعية الأساسية .
الفصل الثالث	: دراسة المجتمع .
الفصل الرابع	: العلوم الاجتماعية والتاريخ والفلسفة .
الفصل الخامس	: مناهج البحث الاجتماعي وأدواته .

الفصل الأول

العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية

يعتمد الناس في كل مكان إلى تطوير أنشطة متخصصة لمواجهة التحدي الذي تفرضه عليهم مشكلات تطوير وتنظيم حياتهم المشتركة . ويعد تنظيم العمل أول مبادئ الحياة الاجتماعية . وهو عبارة عن تنظيم محكم للأفعال المتباعدة التي تستهدف مواجهة مقتضيات الحياة اليومية في ظل الظروف الاجتماعية المختلفة . وضرطنا بتأين الأنشطة الإنسانية وتخصيصها إلى تطوير مجموعة من المصطلحات التي تتميز بقدر ملائم من التباين ، وقدر كاف من التخصص يناسب الظواهر التي تنصدي للدراسات .

وكثيراً ماوجه النقد إلى علماء الاجتماع لاستخدامهم لغة متخصصة . وشغفهم الواضح بابتكار كلمات جديدة ، في الوقت الذي يصفون فيه على المصطلحات القديمة المألوفة معنى جديدة كثيراً ما تكون غريبة ، والحق أن هذه الاتهامات لها ما يبررها في الغالب . ولو أنها كثيراً أيضاً متجاوزة للنطق السليم . فللنقطة العلمية المنظمة سوف تصبح أمراً مستحيلاً إذا لم يستخدم الباحث مصطلحات على شيء من التحديد الدقيق . وبدون اللغة الفنية المتخصصة يصبح الاتصال العلمي شيئاً مرهقاً وقاصراً في نفس الوقت . بل إنه حتى في الإنسانيات أدت الرغبة في مزيد من الدقة في التحليل إلى وضع مجموعة من المصطلحات الفنية الدقيقة كما يشهد بذلك أي مطلع على حركة « النقد الجديد » في الأدب .

والواقع أن مصطلح علم الاجتماع قد أصبح مستقرانياً ، على الأقل بالنسبة لكثير من المفاهيم المحورية . ومنذ عام ١٩٠٠ تضمنت كشاف أولى للمجلات الكبرى في علم الاجتماع وهي مجلة الحلولية الاجتماعية - تضمنت كثيراً من المصطلحات التي تعد مصطلحات فنية في الاستخدام السوسيولوجي المعاصر . من هذا مثلا التركيز الحضري ، الطاقة الدينية ، المنصر (العرق) . السنن الأخلاقية . الزواج الاغترابي الضحك الأسرى ، الشقاق الاجتماعي ، التزعة إلى الاستئلال ، الطبقات . الطبقة للطفة (الطاقة) ، الاتحادات ، التكيف . والحقيقة أن للمشكلة لا تكن أساساً في المصطلحات نفسها ، وإنما في عدم الاتفاق حول تعريفها ، وتضارب معانيها ، وعدم الاتفاق على أسلوب واحد في استخدامها . فلك هي المشكلات الأساسية في علم الاجتماع ، ويجد

في هذا الصدد أن علم الاجتماع في موقف يتناقض تناقضاً حاداً مع العلوم الطبيعية . ومع ذلك فالمتشككون بعلم الاجتماع متفقون فيما بينهم على المفاهيم الأساسية .

وأيما كانت أهمية المصطلحات ، فإن تعريفات المصطلحات الفنية في أي ميدان أقل أهمية بكثير من استخدامات تلك المصطلحات في تحليل موضوع العلم . ورغم تسليسي الشديد بهذه النقطة ، فقد قررت عدم تقديم مجموعة من المفاهيم السوسيولوجية الأساسية في صورة قائمة تعريفات مبسرة وموجزة ، واخترت بدلاً من هذا أن أقدم تلك المصطلحات بشكل تدريجي في ثنايا استعراض النظرة إلى الإنسان في المجتمع . وتوضح مشكلات التحليل التي تواجه عالم الاجتماع ، الذي يأمل في إثراء معرفتنا وتعميق فهمنا للعمليات الاجتماعية .

وقد ألت على سبيل التمهيد بتقديم عرض موجز للحد الأدنى من شروط الوجود الاجتماعي الإنساني . أو متطلبات ذلك الوجود ، وهي تعد الشروط التي يتحتم على أي وحدة اجتماعية أن تفي بها إذا ما أرادت حياتها أن تستمر وتتقدم عبر الأجيال . وتمثل أساليب الوفاء بتلك الشروط ما يطلق عليه سبيل التمييز الفعل الاجتماعي . تمييزاً له عن الفعل الإنساني الذي لا يختلف عن سلوك التدرجات الأخرى . ومن أجل حل المشكلات الأساسية التي يواجهها الإنسان في حياته قام بتطوير مجموعة من أنماط الفعل التي تعتبر الأشكال الأساسية للتنظيم الاجتماعي . وتتراوح تلك الأشكال ما بين أبسط العادات الاجتماعية . كمعادات التحية عند اللقاء وعند الافتراق مروراً بالمستوى المتوسط من حيث الحجم ، ودرجة التعقيد والاكتمال - كالمجتمع المحلي مثلاً - وصولاً إلى المجتمع المكتنّف بذاته ، الذي يمثل أكبر وحدة للتحليل في علم الاجتماع وتخلق العلاقة الاجتماعية كافة تلك الوحدات . وهي تمثل في نفس الوقت العنصر المشترك فيها جميعاً مما دفع بعض الاجتماعيين إلى الاعتقاد بأنها للموضوع التمييز حقيقة للدراسة في علم الاجتماع ونحن وإن كنا لا نقبل هذا الرأي بالضرورة ، إلا أننا نسلم مع ذلك بأهمية وجهة النظر هذه ، ومن ثم نتبع ذلك بمناقشة موجزة للجهود التي بذلت لتطوير مصطلحات خاصة لوصف الجوانب المختلفة لأية علاقة اجتماعية . وكذلك عرض بعض نماذج من تلك الجهود . استخلصت هذا الاتجاه في البحث .

الحد الأدنى من الشروط اللازمة

للعناية الاجتماعية الإنسانية

إن الطبيعة المميزة للإنسان وأنه قادر على تنظيم الكثير من جوانب حياته ، وهو يفعل ذلك فعلا . حتى تصل إلى درجة من التطور والتعقيد الذى يفوق كل تصور . وهذا الاتجاه نادر كل الندرة . بل يكاد يكون منعزلاً كلية في عالم الحيوان والحشرات . إن الحيوانات قد تكون مزودة بوسائل بسيطة للاتصال ببعضها البعض ، كما هو الحال بالنسبة للإشارات المستخدمة للتنبيه إلى وجود عدو أو طعام . ولكنها لا تلك لغة يمكن أن تستعملها في تأليف حكايات شعبية محبوبة . وتؤلف بها الشعر . وتكتب بها الأعمال الروائية . حقيقة أن هناك بعض الحيوانات والحشرات التي تؤدي « رقصات » وعقدة . ولكن هذا النشاط يخضع خضوعاً صارماً للفرائز . ويتميز بنشأته بين النوع كله على وجه العموم . ويرتبط ارتباطاً وثيقاً ببعض الأفعال كالترابح مثلا . وهكذا لم تستطع الحيوانات ولا الحشرات أن تخلق رصيداً من الرقصات التي تصلح لمختلف المناسبات . أو لا تصلح ببساطة لأى مناسبة سوى الترويح والمرح . كذلك الطيور يمكن أن تبني أعشاشاً معقدة . والعنكبوت قد ينسج بيوتاً رائعة . ولكن لا يوجد حيوان أو طائر يستطيع أن يبني المباني ويزينها بما يفوق بكثير احتياجه المباشر إلى السكن وإلى الأيواء كما يفعل الإنسان في ميدان فن العمارة الرفيعة . إن ميل الإنسان إلى تنظيم عناصر السلوك الإنساني تنظيمًا محكمًا قد تعجب ببساطة الحقيقة التي مؤداها . أن هناك خلف ذلك الفناء الخارجى تكن نواة صلبة من مشكلات الوجود الأساسية التي يتعين عليه أيضاً أن يتصدى لها . وليست تلك المشكلات مقتصره على مجرد البقاء الفيزيقي للكائن العضوى المنعزل أو المستقل . إذ أنه لما كان الناس يعيشون دائماً في جماعات . فإنهم يواجهون مجموعة من المشكلات الأساسية الخاصة بالحياة الاجتماعية ، التي لا تقل أهمية عن ذلك .

ولاشك أن كل جماعة قائمة استطاعت أن تستمر في الوجود لعدة أجيال ربما تكون قد توصلت إلى طريقة معينة لإشباع تلك الاحتياجات ، وإلا لما استطاعت البقاء طوال تلك المدة . وإذا كانت الحلول التي توصلت إليها قاصرة نسبياً . فإن المجتمع سوف يعاني من اختلال في أداء وظائفه . ويتعرض لكثير من الضغوط . وربما قضى عليه بالتفكك إذا لم يتوصل على الفور إلى حلول أفضل . أما إذا كانت استجابة المجتمع للتحديات الأساسية التي تعرض لها الحياة الاجتماعية استجابة مرضية بالقدر الكافى . فإن النسق الاجتماعى يمكن أن يستمر لأمد طويل . ولما كانت

جميع الأساق الاجتماعية المتطورة تشيع الحد الأدنى من متطلبات الوجود إلى حد ما ، فإنه يصبح من السهل أن نأخذ تلك الشروط كشيء ملم به ، وننتقل مباشرة إلى مناقشة النظم الرئيسية كالأسرة مثلا . إلا أن هذا ليس ملائماً في الحقيقة . فالحد الأدنى من الشروط التي لاغناء عنها الحياة الاجتماعية تمارس تأثيراً عميقاً ، بحيث إن مفهوم المجتمع لا يمكن أن يكتمل أو يستوفى حقه من التعريف ، ما لم نأخذ في اعتبارنا الدور الذي تلعبه تلك المشكلات الأساسية في تنظيم وتحديد الفعل الاجتماعي بكافة أنواعه .

والمشكلة التي نواجهها هنا شبيهة بتلك المشكلة المطروحة في علم الحياة : لما هي الشروط التي يجب تحقيقها للحفاظ على حياة كائن عضوي معين ؟ والصورة السوسيولوجية من ذلك السؤال هي : ما هي الشروط التي يجب أن يحققها المجتمع ، إذا ما أريد للحياة الاجتماعية أن تبقى وتستم . وهناك عدة مفاهيم مختلفة غطت الإجابة على هذا السؤال ، وتحدد واحدة من أفضل المحاولات الحديثة في هذا الصدد على مفهوم : « الشروط الوظيفية لأي نسق اجتماعي » . وقد قامت مجموعة من تلاميذ العالم الأمريكي تالكوت بارسونز Parsons فاقترحت - تحت هذا العنوان - قائمة تضم نحو عشرة شروط يتحتم على أي مجتمع أن يحققها . ابتداء من الاحتياجات الواضحة . كالحاجة إلى نسق للتواصل ، حتى الشروط الأقل وضوحاً ومباشرة ، كالحاجة إلى « تنظيم التعبير العاطفي » (١) .

ولطه من السهل - برغم ما قد يكون في ذلك من التبسيط الزائد - أن نصنف المشكلات المتكررة التي تواجه أي مجتمع إلى ثلاث مجموعات رئيسية - تتعلق كل مجموعة منها بنمط مختلف من أنماط التكيف مع حقائق الحياة الأساسية .

ويعتبر التكيف مع البيئة الخارجية الطبيعية والإنسانية على السواء بمثابة المحور الأساسي للمجموعة الأولى من الشروط فإذا أرادت جماعة ما أن تستمر في الوجود ، فلا بد لها من تطوير تكنولوجيا تسمح لها بتوفير الحد الأدنى من الطعام ، والملابس ، والمأوى المناسب لحجمها ، وبيئتها الجغرافية ، ومناعتها وغير ذلك من الظروف ، وعلاوة على مواجهة تلك المشكلة القصيرة الأمد . فإنه يتعين على الجماعة أن تستعد لتوفير مقومات وجودها في المدى الطويل . ويتطلب هذا ، أولاً وقبل كل شيء ، توفير الغذاء والرعاية للصغار الذين ليسوا قادرين بعد على إشباع احتياجاتهم الخاصة أو حماية أنفسهم . ولا يقتصر مفهوم الحماية على مجرد دفع أخطار الطبيعة والحيوان ، وإنما على دفع الأخطار الإنسانية أيضاً ، ولذلك يندرج تحت هذا المفهوم تنظيم السلوك الدفاعي والمجبري ضد الجماعات الإنسانية الأخرى .

كذلك نجد أن التكيف مع الطبيعة الاجتماعية الحيوية للإنسان يطرح مجموعة ثانية من المشكلات . فالمجتمع لا يستطيع أن يستمر في البقاء إذا فشل في إشباع الاحتياجات الإنسانية الفردية لأعضائه ، وهذه الاحتياجات عند الإنسان لا تقتصر على الطعام واللباس ، وإنما تتضمن كذلك إشباع بعض المطلبات النفسية والثقافية ، والتي لا تبدو في أى شىء بنفس الدرجة الموجودة بها عند الحيوان ، ولم يستطع العلماء الاجتماعيون حتى الآن أن يضعوا قائمة بالاحتياجات الفردية المميزة التي يتمتع على أى مجتمع أن يوفرها ، كما أننا لانستطيع أن نحدد يقين أى الاحتياجات المشتركة يرجع في الأصل إلى الوراثة الحيوية عند الإنسان ، وأنها ثمرة تاريخه الطويل في الحياة الاجتماعية . إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على أى حال حول أنماط الاحتياجات الفردية التي يجب أخذها في الاعتبار ، وهي تتضمن الاحتياجات الواضحة إلى الطعام والمأوى ، والحاجة البالغة التعقيد إلى التنفيس الجنسي . ويرتبط بتلك ارتباطاً وثيقاً طائفة أخرى من الاحتياجات - التي ليست مفهومة بنفس الدرجة من الوضوح من ناحيتها البيولوجية - وهي الحاجة إلى الاتصال للمدى والنفسى مع البشر الآخرين لممارسة الحياة ، وللتنفيس عن التوتر أو التخلص منه ، أما الاحتياجات التي تعد أكثر بعداً من هذا عن البناء الفسيولوجى التميز فهي الاحتياجات التعبيرية . من ذلك النوع الذى يبدو عادة في الرقص ، وفى الفنون ، وربما كذلك في السحر ، وفى الحرب . وهناك احتياجات أخرى كالحاجة إلى الإحساس بالمكانة ، واحترام النفس ، لانستطيع أن نقيّمها من الناحية الفسيولوجية على الإطلاق ، ولكنها تكاد تكون عامة في كافة أشكال الحياة الاجتماعية . بحيث إنه يتمتع علينا أن نفترض أنها راسخة متأصلة في الطبيعة الإنسانية الاجتماعية الحيوية الأساسية عند البشر .

ويتم كل مجتمع . بلا استثناء . اهتماماً خاصاً بالجنس والسن والأحداث ذات الأهمية الحاسمة من الناحية البيولوجية كال ميلاد والموت . ويحرص على ابتكار أساليب التكيف معها . كذلك تهتم أغلب المجتمعات بالفروق في الزواج الفردى ، على الرغم من أنها أقل انتظاماً واطراداً . وتتخذ كافة المجتمعات ترتيبات خاصة لمواجهة المرضى . وحيثما توجد حياة اجتماعية ، يوجد نمط متميز للترويح وقضاء أوقات الفراغ ، كما يوجد نوع من التنظيم للحرف والفنون ، ويوجد كذلك شكل من أشكال الدين ، الذى يتم التعبير عنه في مجموعة خاصة من الأفكار أو الأساطير وكذلك أيضاً مجموعة من الطقوس التي تتميز بقدر واضح من الأحكام والتنظيم .

وبوسعنا أن نقدم عدداً من التفسيرات المقننة لهذه التنظيمات المحككة للحياة الاجتماعية الإنسانية^(١) ولكن للؤكد أن هناك قوة هامة هي التي تخلق تلك الأشكال الثقافية العامة ، هي

حاجة الفرد إلى بعض الإشباعات . وهي الحاجة التي تتجاوز الحد الأدنى من احتياجه إلى الطعام ، والمأوى ، والملبس . وقد تعتبر هذه الاحتياجات اجتماعية حيوية أو نفسية . ويتعين على كل مجتمع أن يخلق نوعاً من التكيف لها .

ويخلق التكيف مع ظروف الحياة الجمعية مجموعة ثالثة من المشكلات التي يتحتم على كل مجتمع أن يحلها . ومن الواضح أن الإنسان لا يستطيع البقاء في بيئته الطبيعية دون حياة اجتماعية وربما كانت الحاجة إلى إشباع احتياجاته الاجتماعية الحيوية أو احتياجاته النفسية هي التي تدفعه إلى الحياة المشتركة . ولكن ما إن يجد نفسه يحيا في جماعات ، حتى يواجه على الفور مجموعة خاصة من المشكلات التي تتجاوز المستوى الفردي . ذلك أن الأفراد الذين يعيشون معا يجب أن يخلقوا قدراً من التنسيق والتكامل بين أفعالهم . إذا ما أرادوا أن يتجنبوا الحروب والقوضى . والملاحظ بالنسبة للجمعية للحيوانات والحشرات أن الفرائز تتكفل بتحقيق هذا التنسيق . أما في المجتمع الإنساني فإنه يعد في مجموعه تقريباً ثمرة الاختراع الاجتماعي . إذ يجب على الإنسان أن يضع قواعد محكمة وإجراءات منظمة لتحديد الأشخاص الذين يشغلون مواقع معينة ، وينسق حركة الأفكار . وينظم استخدام القوة وقدرة البعض على الخداع . وينظم السلوك الجنسي . ويتحكم في ظروف التبادل . وهكذا إلى آخر السلسلة الكاملة للعلاقات الإنسانية بأنواعها . ومن خلال عملية وضع هذه القواعد . يتوصل الإنسان إلى خلق الوحدات الأساسية للتنظيم الاجتماعي . ولقد كان اختراع التنظيم الاجتماعي أكثر أهمية وأبعد تأثيراً من اختراع الأدوات في تمييز العالم الإنساني عن العالم الحيواني .

وحدات التنظيم الاجتماعي

إن الإنسان قادر على الاختراع بلا حدود ، غير أن أعظم اختراعاته هو عدم الاختراع ، أغنى مهارته في نقل أساليب السلوك الأساسية التي تعلمها من الجيل السابق إلى الجيل اللاحق سليمة ودون تغيير فأغلب أعضاء المجتمع يلدون الأطفال ويروئهم ، ويننون البيوت ، ويصيدون الأسماك ، ويقتلون الأعداء بنفس الطريقة إلى حد كبير . وتستمر تلك النماذج السلوكية ثابتة لفترات طويلة نسبياً من الزمن . وتؤدي عملية النقل الثقافي هذه إلى اقتصاد هائل في الجهد من وجهة نظر أبناء الجيل الجديد ، وبالنسبة للمجتمع ككيان تاريخي مستمر في البقاء . وبفضل تلك العملية لا يحتاج كل جيل إلى أن يعيد اكتشاف كل منجزات أسلافه ، مع مراعاة ما يكلفه ذلك من وقت طويل وتعرض لأخطار الوقوع في الفشل . ولا يعم بهذه الطريقة الحفاظ على الثقافة

فحسب ، وإنما تنمى بهذه الطريقة نواة الحياة المشتركة القائمة على المعلومات المشتركة والقهم المشترك . ولما كان أبناء كل جيل يتلقون قس الميراث الثقافي إلى حد ما عن الجيل السابق أصبح من الميسور عليهم أن يرتبطوا ببعضهم البعض وأن ينسقوا أفعالهم على نحو أكثر فعالية . ويطلق الأنثروبولوجيون اسم **ثقافة الجماعة** على المجموع الكلى لكافة الأشياء ، والأفكار ، والمعارف ، وأساليب السلوك ، والعادات ، والقيم ، والاتجاهات التى يتفهلها كل جيل فى المجتمع إلى الجيل التالى عليه . ويعد قل الثقافة البليل الإنسانى للفرائز التى تسلمح بها معظم الكائنات الحية الأخرى لمواجهة بيئتها والارتباط ببعضها البعض إلا أن هذه الثقافة أكثر مرونة من الفرائز ، ويمكن أن تنمو ، بمعنى أنها تستطيع أن تحتزن معلومات جديدة بشكل يفوق فى سرعته ما تستطيع أن تؤديه عملية الطفرة والتطور البيولوجى لإثراء المخزون الفرائزى لأى نوع آخر ، من الأساليب الشعبية إلى النظم :

العادة الاجتماعية custom أو كما تسمى فى بعض الأحيان العادات الشعبية folkways هى أكثر المصطلحات استعمالاً للدلالة على الأساليب القياسية للتميزة للسلوك الشائعة بين أبناء ثقافة معينة ، ويمكن استخدام المصطلح للدلالة على فعل^(١) اجتماعى بالغ البساطة ، مثل رفع الرجل قبعة وإلقاء عبارة التحية - مرحباً - عندما يمر بمرأة يعرفها كما يمكن استخدامه فى الدلالة على مجموعة كبيرة معقدة من الأحداث كالخطب ، والاحتفالات ، والامتناعات ، والألعاب النارية التى تمارس احتفالاً بعيد الرابع من يوليو فى الولايات المتحدة ، فالعادة الاجتماعية إذن هى أن أى مجموعة من الأفراد تتصف بالقىسية وقدر من التميز . وتمارس بشكل منظم تبعاً لنظم يقبله عامة المشتركين فى جماعة معينة ، أما إذا كانت العادة لا تمارس بانتظام وحسب ، وإنما تحاط علاوة على هذا بنوع من العواطف والقيم (مثلاً عندما يؤدى الخروج على نظم السلوك المتوقع جزاءات حثيفة على الفرد من جانب الجماعة) فلها تعرف فى هذه الحالة بأنها جزء من - السنن الأخلاقية ، mores ويمثل التميز بين العادات الشعبية والسنن الأخلاقية صلب عالم الاجتماع الأمريكى البارز - ويليام جراهام سمير^(٢) .

على أن الارتباط بين العادات الاجتماعية ، ليس ارتباطاً عشوائياً . إذ يمكننا أن نتعرف فى كل مجتمع إنسانى على مجموعات محددة أو مركبات محددة من الأساليب التقليدية فى السلوك ، التى تدور حول مشكلة معينة ، أو تستهدف تحقيق هدف - - . ويطلق على مجموعة الأساليب التقليدية (أو العتيادية) هذه اسم - الدور Role . ويتم تحديد الأدوار وقبولها بشكل عام من جانب الأفراد المشتركين فى نسق اجتماعى معين . فهى لذلك مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من

الترتبات التي تحدد أى الأفعال تناسب أى الأشخاص ، وتسلسل تلك الأفعال ، والظروف التي تتم في ظلها ، كما أن هناك بعض الأدوار المقترحة التي يمكن تكليف أى شخص بها . فالطفل الذي يطلب منه أن يذهب ليجمع أوراق الشجر التي تساقطت على الحشائش قد كلف مؤقتاً بدور معين عندئذ يتوقع منه أن يتبع تسلسلاً معيناً من الأفعال متفق عليه بشكل عام . بما في ذلك وضع الأداة التي استخدمها في جمع العشب مكانها في جراج البيت بعد أن يفرغ من عمله ، وقد يطلب من أى طفل آخر في الأسرة أن يؤدي هذا العمل نفسه ، وسيستظر منه أيضاً أن يتبع نفس الخطوات .

إلا أن هناك أدواراً أخرى أكثر تخصصاً ومن ثم تصبح وقتاً على أفراد بعينهم ، وعندما توجد هذه الدرجة من التخصص . وبالذات عندما تستخدم اسماً معيناً . أو لقباً . أو تحديداً معيناً لشاغل دور معين ، فإننا نكون بصدد - وضع Position اجتماعي محدد ، ويعد مصطلح « مكانة » status أشيع المصطلحات للدلالة على هذا الوضع . إلا أنه كثيراً ما يحدث نوع من الخلط بين هذا المعنى ومعنى آخر يقترب من مصطلح الهبة Prestige أو وضع الشخص في المجتمع المحلي . كما نجد ذلك عند « فانس باكارد » في كتابه « الباحثون عن المكانة » * ، ولهذا سوف تقتصر على استخدام مصطلح « وضع » أو « الوضع ذي المكانة » Status-position ومن الواضح أننا في داخل أسرتنا لا نترقب بوجود وضع ذي مكانة معينة لجامع أوراق الشجر من فوق الحشائش . أما في الميدان المهني ، حيث درجة التخصص أعلى من ذلك بكثير ، فإننا نترقب ببعض الأوضاع الاجتماعية ذات الاختصاص المحدود - كالوقاد ، مثلاً الذي يعمل على ظهر سفينة تعمل بالقصم ، أو قطار يسير بالقصم .

فالوضع ذو المكانة إذن عبارة عن تسمية محترف بها من المجتمع على وضع الفرد في وسط اجتماعي على خلاف الوسط الجغرافي ، وإن هذا الوضع يتسبب الأفراد ، وهو يرضى على شأظه مجموعة من الحقوق والواجبات ، وتمثل تلك الحقوق والواجبات الدور الذي يتوقع من شاغل الدور أن يؤديه . ويمكن أن تبين الأوضاع في مدى الأدوار التي تتضمنها وفي درجة تخصص تلك الأدوار ، فأتا في الوضع ذي المكانة الذي أشغله كراكب في إحدى السيارات العامة يكون حق الأساس هو تيسر انتقال إلى هدف بشكل مباشر قدر الإمكان . أما واجباته فتقتصر أساساً على دفع أجر الانتقال . وعدم التسبب في أى إزعاج للركاب الآخرين . ولكن عندما تنتقل إلى وضع الزوج أو الأب فإنني أكتسب مجموعة كبيرة مركبة من الأدوار التي تتطوى على سلسلة متنوعة

أشد التفرع من الحقوق والواجبات .

ويمكن بصفة عامة التمييز بين السبل التي تؤدي إلى اكتساب الوضع ذي المكاة على أساس ما إذا كان الوضع موروثاً أو مكتسباً . فالوضع ذو المكاة الموروثة هو ذلك الذي يكتسبه الفرد تلقائياً - إلى حد ما - على أساس المولد . ويمثل العمر والترب (ذكر أو أنثى) أبرز أسس ذلك النوع من الاكتساب الوراثي ، وغالباً ما يتدخل أيضاً اللون ، والطبقة المخلقة (الطائفة) ، والانتماء العائلي ، والدين في تحديد ذلك النوع من الاكتساب ، أما الوضع ذو المكاة المكتسبة فهو ذلك الذي يمثل الفرد بسبب سلوك من جانبه معين أو إنجاز استطاع أن يحققه ، ويمثل العمل السياسي والمهنة أو التخصص - في المجتمع الأمريكي مثلاً - أهم نماذج الوضع المكتسب . وإن كنا نستطيع أن ننظر بنفس الطريقة إلى وضع كل من الزوج والزوجة ، أي باعتبارها أوضاعاً ذات مكانة مكتسبة ، وهناك بعض الأوضاع المكتسبة التي قد لا تكون متاحة إلا بالنسبة لمن تتوفر فيهم مؤهلات سابقة يمكن اكتسابها هي الأخرى ، كما أن هناك كثيراً من الأوضاع التي كانت متاحة على أساس الإنجاز أساساً . ثم استحوذت عليها جماعة معينة ، وحولتها إلى أوضاع موروثة . وكما تتجمع الأحوال الاجتماعية في صورة عادات اجتماعية ، وكما تألف مجموعات من تلك الأحوال في صورة أدوار ، كذلك يمكن أن تألف بناء أكثر تعقيداً من الأدوار - التي تتحول نشاط معين على قدر من الأهمية بالنسبة للمجتمع ، أو حول حاجة اجتماعية معينة - في صورة نظام اجتماعي ، ويرى روتر Router في قاموس الذي وضعه من مصطلحات علم الاجتماع أن نعرف النظام الاجتماعي بأنه : « ذلك النسق المنتظم من الممارسات والأدوار الاجتماعية التي تتحول حول قيمة معينة أو مجموعة من القيم »^(١) ، وتلك الأداة التي تنظم هذه الممارسات وتشرف على تنفيذ قواعد التعامل »^(٢) .

وتمثل النظم الاجتماعية بؤرة الاهتمام في ميدان علم الاجتماع . فهي بمثابة أَسْجَار البناء الأساسية في صرح المجتمع . ويختلف عدد النظم كما تتباين درجة تخصصها من مجتمع لآخر . وتتميز الحضارات الراقية وكذلك المجتمعات الصناعية المتقدمة الصناعية الحديثة بالتخصص الشديد في النظم التي يدور كل منها حول « مشكلة محددة » من مشكلات الحياة الاجتماعية ، كما تتميز تلك المجتمعات بالتنظيم للمداخل (المحكم للأشواق الفرعية) الموجودة داخل النظم الكبرى .

ولذلك يجب أن نميز بين النظم المحدودة والنظم الكبرى ، ومركبات النظم التي تمثل أنساقاً فرعية داخل المجتمع الكبير ، وهناك على الأقل أربع مجموعات أو مركبات نظم رئيسية ذات أهمية خاصة تتفق عليها غالبية علماء الاجتماع ، ولو أنه سيبدو واضحاً أن كل مجموعة من هذه

مجموعات الأربع يمكن أن تنقسم إلى عدة فئات أو وحدات أصغر .

المجموعة الأولى هي النظم السياسية وهي التي تتعلق بممارسة القوة . وتتميز باحتكار الاستخدام المشروع للقوة . وتندرج تحت النظم السياسية تلك التي تنطوي على علاقات مع المجتمعات الأخرى بما في ذلك الحرب . وهناك ثانياً النظم الاقتصادية وهي التي تختص بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات ثم النظم التكاملية التصيرية ، وهي تضم النظم التي تتصل بالفنون ، والدراما ، والإبداع ، وهي المجموعة الثالثة في هذه القائمة ، وتضم تلك المجموعة كذلك النظم التي تتناول الأفكار ، ونقل القيم التي يتوارثها المجتمع ، ولذلك يمكن أن ندرج المنظمات العلمية . والدينية ، والفلسفية والتربوية تحت هذه المجموعة ، أما المجموعة الرابعة الأساسية فهي النظم القروية التي تركز أساساً حول مشكلة تنظيم العلاقات الجنسية ، ونتيجة إطار ثابت ومضمون لرعاية الصغار وتشتمهم .

وعلى الرغم من أنه من المفيد . ومن الدقة إلى حد ما . أن ننظر إلى النظم باعتبارها تدور أساساً حول مشكلة أساسية واحدة من مشكلات الوجود الاجتماعي ، إلا أنه من الخطأ أن نتصور أن إسهام كل نظام اجتماعي في الحياة الاجتماعية يقتصر على هذا المجال الرئيسي فقط . ذلك أن كل مركب رئيسي من النظم يشارك في حياة المجتمع ويساهم فيها بعدة طرق مختلفة ، فالأسرة على سبيل المثال قد تكون ، وهي في الغالب كذلك . مؤسسة إنتاجية ، كما أنها تشارك باستمرار في عملية توزيع السلع والخدمات ، كذلك النظم الاقتصادية لا تقتصر فقط على إنتاج السلع والخدمات وإنما يجب كذلك أن يكون لها نوع من النظام الداخلي ، الذي ينطوي على التدخل في القوة السياسية ، وممارسة السلطة الشرعية ، وقد أدت هذه الاعتبارات بعلماء الاجتماع إلى أن يميزوا بين البناء الاجتماعي بمعناه التحليلي (النظرى أو التجريدي) وبمعناه الشخص الملموس . فهم عندما يتكلمون عن الأبنية الشخصية ، ويقصدون النظم التي لنا ألفة بها : كالأُسرة ، والمهكمة ، والمصنع وما إلى ذلك . ويقصدون الأبنية التحليلية كافة الأساليب الاجتماعية ، الشائعة في العديد من النظم المشخصة ، والتي يستطيع المجتمع من خلالها أن ينتج السلع ويوزعها ، ويتحكم في علاقات القوة ويشبع كافة احتياجات المجتمع الوظيفية الأساسية الأخرى . فحين مثلاً عندما يتكلم عن « بناء السلطة » بالمعنى التحليلي لفنى أسلوب تنظيم السلطة وممارستها ، ليس فقط في الشؤون السياسية وإنما كذلك في جماعة الجوارح ، وفي الكنيسة ، والمدرسة ، والأسرة ، بل وفي الجماعات غير الرسمية أيضاً ، ولهذا يمكن القول بأن الأبنية التحليلية عبارة عن صور عقلية فرضية ، من إنتاج العقل . يتم تجريدها من الواقع الشخص للمجموعة من النظم المعنية .

ويتكون النسق الاجتماعي Social system من مجموعة من النظم التي يعتبر الواحد منها أو بعضها بمثابة نسق فرعى . ويستخدم مصطلح النسق الاجتماعي ، شأنه شأن كثير من مصطلحات علم الاجتماع الأخرى . لوصف مستويات من التركيب والتعقيد متباينة تمام التباين . ولذلك ليس من المستغرب أن نتكلم مثلاً عن النسق الاجتماعي لوحدة اجتماعية صغيرة ، كالقرية أو عصابات الطرق . أو لوحدة اجتماعية كبيرة كالأمة مثلاً . ورغم مايسيه ذلك من غموض واضطراب ، إلا أن هذا المصطلح يمثل في المرحلة الراهنة من تطور علم الاجتماع أداة لانتطيع أن نعمل بدونها . وهناك ثلاثة عناصر لا بد من مراعاتها عند تعريف المجتمع المحلي Community فالمجتمع المحلي يوجد :

- ١ - عندما تتجاوز مجموعة من الأسر في منطقة جغرافية محدودة .
- ٢ - عندما يوجد بين أبناء ذلك المجتمع قدر ملحوظ من التفاعل الاجتماعي المكامل .
- ٣ - عندما يتحقق لديهم الإحساس بالمعضوية المشتركة ، أو بالانتماء المشترك الذي لا يقوم على مجرد روابط القرابة اللسوية فحسب . وتمتد القرية الزراعية أكثر الأمثلة شيوعاً ، وأكثرها ألفة لنا ، وأكثرها قرباً إلى طبيعة الموضوع ، ففي مثل هذه القرية يعيش الفلاحون وأسرهم عادة في علاقة جوار وثيق كما أن منطقة سكناتهم المشتركة تكون محدودة بوضوح ومعروفة لهم بصفاتها كذلك ، ويتم القدر الأكبر من علاقات التفاعل بين ساكني قس القرية وبعضهم البعض . ويعتبر سكان القرية أنفسهم متعinen إليها . يعرفون اسمها ، ويسلمون بعضويتهم في المجتمع المحلي ، وتحدد هويتهم ويعاملون من جانب أبناء المجتمعات المحلية الأخرى تبعاً لمكانة القرية التي يتمتعون إليها .

أما جماعة الجوار neighborhood فهي شكل أكثر تحديداً من أشكال المجتمع المحلي ، ولكنها فيها عدا ذلك تتميز بنفس السمات ، فهي في منطقة متميزة ومحددة مكانياً ، وأعضاؤها يتفاعلون مع بعضهم البعض بشكل مكثف نسبياً ، كما يشعرون بالانتماء المشترك . وتمتد جماعة الجوار في العادة أصغر وحدة سكنية يتناولها علم الاجتماع ، بعم الأسرة بطبيعة الحال . وللاؤوف ألا بوصف مجتمع الأسرة بأنه مجتمع محلي ، لأنه قائم في المحل الأول على أساس القرابة . وكلما ازداد حجم الجماعة التي تسكن منطقة معينة . كلما حدث تناقص يكاد يكون حتماً في احتمالات حدوث التفاعل بين أي شخصين يمكن أن يقع اختيارنا عليها بالمصادفة وعندما تتناقص إمكانات التفاعل بين العضو العادي وأي عضو آخر ، وتتجاوز في تناقصها قطعة معينة ، تتفاعل قدرتنا على وصف ذلك المجتمع بأنه مجتمع محلي . بمعنى آخر إن مجرد الجوار المكاني لا يخلق

وحده مجتمعا عليا إن وضع بيانات التعداد بشكل تصف ميكانيكى على خريطة مدينة معينة ليست له أى علاقة ذات دلالة بالمجتمعات المحلية الطبيعية التى تتكون فى مختلف أجزاء المدينة ، فبأى معنى يمكن أن تحبر العشرة ملايين نسمة اللذين يسكنون مدينة نيويورك أعضاء فى مجتمع على واحد ؟ وربما يمكننا أن نجيب على ذلك بالقول بأن التفاضل الشخصى المباشر يمكن أن يستعاض عنه إلى حد ما بالتفاضل الرمزي ، الذى تساهم فى تحقيقه وسائل الاتصال الجمعى أما الإحساس بالعضوية المشتركة فيمكن تدعيمه عن طريق بعض المؤثرات الخارجية التشريعية أو السياسية التى تجعل الفرد ينظر إلى نفسه كجزء من مجتمع على معين .

وعلى الرغم من أن مجرد التجاوز المكاني لا يؤدي تلقائيا إلى خلق مجتمع على ، فهل يمكن القول أن المجتمع المحلي يمكن أن تقوم له قاعدة مع عدم وجود مكان إقامة مشترك ؟ ذلك هو جوهر المشكلة التى تتورع عندما تسأل عما إذا كانت بعض الشعوب المتفرقة فى أرجاء الأرض ، كالغجر أو الأرمن تكون أمة واحدة ، طالما أن أبناء الشعب الواحد لا يسكنون منطقة مشتركة . إن إجابتنا على هذا السؤال تتوقف على تعريفنا للمجتمع المحلي . فإذا كنا ننفى بالمجتمع المحلي مجموعة من الناس اللذين يسكنون منطقة إقامة مشتركة ، فإن الإجابة ستكون بالنقطع « لا » أما إذا كنا نعرف المجتمع المحلي أساسا فى ضوء كثرة التفاضل ، أو الإحساس بالعضوية المشتركة ، فإن الإجابة يمكن أن تكون « نعم » ومن المؤكد أن فكرة اعتماد المجتمع المحلي أساسا على الإحساس أو الاعتقاد المشترك تبرز بوضوح فى بعض التصورات الشائعة مثل : « مجتمع الأشخاص المتجانسين فكريا » ، « ومجتمع العلماء الدولى » . ومن الواضح أن أيّا من هذين المجتمعين المحليين لا يشترك فى سكنى منطقة إقامة معينة ومحدودة .

فجوهر المجتمع المحلي هو الأساس بالرابطة المشتركة ، والاشتراك فى هوية واحدة ، وعضوية جماعة معينة تضى قدراً من الاحترام على بعض الأشياء المادية أو الروحية ، إلى جانب بعض الحقوق والواجبات إزاء أعضاء المجتمعات المحلية الأخرى ، ويمكن أن نحدد فيها بلى بعض أنماط المجتمعات المحلية . فهناك مثلا مجتمع الإقامة residence community ويطلق عليه المجتمع الأيكولوجي ، والرابطة التى تجمع بين أفرادها هى الإقامة المشتركة فى منطقة مكانية محددة اجتماعيا : كالركب العمراني (أو مانسيه الحي المتكامل Compound) ، أو جماعة الجوار ، أو البلدة . أو القرية . أو المدينة . أو الإقليم . أو الدولة . وهناك مصطلح المجتمع المحلي لروحي أو القسسى ، وهو ينطبق على أولئك الأفراد اللذين يرتكز الإحساس بالعضوية عندهم على إبطه روحية تضم مجموعة من القيم ، أو الأصول ، أو المعتقدات وقد يكون كلا النوعين من

المجمعات المحلية كامناً إلى حد كبير ، أى يمتنع فقط بالقدره على القيام بأفعال مشتركة . وقد يكون نشاطاً أو فعلاً حيث يتم التفاعل بين أفرادها بشكل منتظم ومركز ، والملاحظ أن المجتمع المحلي الصغير الطبيعي المكون من أعضاء دائمين . كالقرية ، أو البلدة . أو جماعة الجوار - يجمع بين هذه العناصر كلها . فهو مجتمع على أيكولوجى وروحي يتميز فى العادة بعدد كبير من علاقات التفاعل الواقعية ، كما يتميز بعدد كبير من الأسس الكامنة لتعبئة الإحساس بالتضامن فى العضوية المشتركة .

المجتمع : القومى والدولى :

هناك نوع من الأنساق الاجتماعية يتميز بأنه أكبر من النظام الاجتماعى ، ويختلف عن المجتمع المحلي . ومع ذلك فهو لا يوجد تلقائياً بمجرد توفر مجموعة من النظم الاجتماعية كما أنه لا يتكون تلقائياً من كل مجموعة من المجتمعات المحلية ، ويمثل هذا النوع من الأنساق الاجتماعية أكبر وحدة يتناولها علم الاجتماع عادة ، وهو ما يعرف باسم المجتمع .

وقد اقترح ماريون ليفى levi فى كتابه « بناء المجتمع » أربعة معايير يبنى توفرها فى الجماعة قبل أن يصبح لنا اعتبارها مجتمعا ، وهذه المعايير الأربعة هى : يجب أن تكون الجماعة قادرة على البقاء لمدة أطول من دورة حياة الفرد . كما يتعين عليها أن تضم إليها أعضاء جدد - على الأقل جزئياً - عن طريق التكاثر الجنسي ، ويجب أن تتفق على الولاء لمجموعة مركبة مشتركة يطلق عليها اسم « نسق الفعل العام » وأخيراً يبنى أن يكون نسق الفعل هذا « مكتفياً بذاته » ^(٧) والواقع أن المعيار الأخير فى هذه القائمة الرباعية يحتاج إلى شيء من الإيضاح فنحن نعنى بمصطلح « نسق الفعل » المجموع الكلى للعادات الاجتماعية والقيم ، والأساليب القياسية للسلوك المشتركة بين أفراد الجماعة ، الذين تربط بينهم علاقات اجتماعية متبادلة مستمرة نسبياً ، وقد تكون أنساق الفعل محدودة نسبياً ، كما قد تكون بسيطة إلى حد ما ، فنجد مثلاً أن العلاقات القائمة بين المدرسين والتلاميذ فى مدرسة معينة تمثل نسق الفاعل الخاص بهذه المدرسة . ونحن لانتخب نسق الفعل « مكتفياً بذاته » إلا عندما تنبئ القوانين ، والعادات الاجتماعية ، والتكنولوجيا الخاصة بجماعة معينة كافة الموارد والمعارف ، والسلطة الشرعية التى تنشأ عادة خلال الحياة الاجتماعية .

وطبقاً لهذا التعريف لانتخب ضاحية المدينة العادية فى الولايات المتحدة ، برغم ثقافتها للأدبة المتقدمة وتنظيمها المركب ، مجتمعاً بالمعنى الصحيح ، إذ ليست لدينا القدرة على تنظيم عملية الدفاع عن نفسها ، كما أنها تضطر عادة عندما تريد مقاضاة قاتل إلى الاعتماد على شرطة الولاية أو

المنظمة ومحاكمها وسجونها وما إلى ذلك . كذلك الغير لا يصبح أن يكون مجتمعاً حتى ولو كانت قوانينه تغطي احتمالات التعامل مع القاتل ، لأنه لا يكفل إضافة أعضاء جدد عن طريق التكاثر الجنسي ، غير أن هذه التحفظات في جوهرها تحفظات فنية ، وهناك طريقة أكثر بساطة من هذا ، وإن كانت مفزعة بعض الشيء ، لتحديد ما إذا كانت جماعة ما تصلح لأن تكون مجتمعاً أم لا . ذلك أن تصور أن جميع المجتمعات المحلية الأخرى الموجودة في العالم - فيما عدا هذا المجتمع - قد اختفت فجأة من الوجود . فإذا زادت احتمالات بقاء ذلك المجتمع واستمراره بصورته الحالية أساساً مدى الأجيال المتتابعة فإنه يصلح عندئذ لأن يكون مجتمعاً والواقع أن أغلب القبائل البدائية ، مها صغر حجمها ، وكذلك جميع الدول التي تقوم على أم تستوفى هذا الشرط . أما إذا لم يستطع المجتمع أن يستمر في البقاء تحت هذا الاختيار القاسي . أو أنه لا يستطيع ذلك إلا من خلال تطوير أو نظم اجتماعية جديدة كثيرة ، كأن يضع نسقاً للقانون والعدالة لأنه كان يعتمد في الماضي على نسق اجتماعي أكبر ، في هذه الحالة لا يستوفى ذلك الكيان شروط المجتمع الحقيقي .

وقد يرى البعض أن السرعة المتزايدة لوسائل النقل والمواصلات ، وكذلك الطبيعة المتشابكة للاقتصاد العالمي والسياسة الدولية قد استطاعت بالفعل أن تخلق مجتمعاً متفاعلاً يضم كافة الناس الذين يعيشون على سطح هذه الأرض ، وقد يؤكد البعض من خلال هذا المنظور أن هناك نسقاً اجتماعياً عالمياً ، وتقوم المشاركة في هذا النسق على أساس فردي في جانب منها ، وعلى أساس الجماعات غير الرسمية من الجانب الآخر ، كما هو الحال بالنسبة للعلاقات القائمة بين الأقارب المشرين في مختلف البلاد ، كما قد تقوم المشاركة - في جانب ثالث - بين كيانات ذات تنظيم رسمي كالشركات التي تمارس عملها على نطاق دولي أو منظمات الرعاية الاجتماعية الدولية ، كالصليب الأحمر مثلاً ، على أن الجانب الأكبر من التفاعل الذي يتم داخل نطاق النسق الاجتماعي العالمي يرجع إلى العلاقات القائمة بين الدول كوحدات للتعامل ، أو على الأقل بين الأفراد والجماعات التي تكون بمثابة ممثلين أو وكلاء لتلك الوحدات القومية ، وتتضمن تلك الأنشطة العلاقات الدبلوماسية ، والإشراف على التجارة وتحرك الأفراد ، وشئون الحرب .

ولاشك أن مسألة ما إذا كان نسق الفعل الذي تشارك فيه دول العالم يمثل مجتمعاً عالمياً حقيقياً ، بالمعنى الذي نستخدمه هنا لكلمة مجتمع ، لاشك أن هذه المسألة تقبل النقاش ونحتمل أكثر من رأي . فللمسألة تتوقف تبعاً لتعريفنا على وجود نسق للفعل يتميز بأنه مشترك بين أفراد المجتمع ، وبأنه مكتف بذاته ، فإذا وضعنا المجتمع العالمي أمام هذا الاختيار ، وجدناه يفتقر إليه

بشكل صارخ فالقيم المشتركة بين أغلب شعوب العالم قليلة جداً . وأقل منها تلك القيم المشتركة بين حكوماتها إذ لم يتوصل المجتمع العالمى بشكل مرضى إلى وضع أساليب مسلم بها من الجميع لتسوية النزاعات تسوية سلمية ، وهو ما يعد عنصراً لا غنى عنه لأى مجتمع ، ورغم وجود الأمم المتحدة ، فليست هناك سلطة منظمة قادرة على إلزام الدول الأعضاء بالمخضوع للقرارات الجماعية ، ويبدو أننا اليوم أبعد عن المجتمع العالمى الحقيقى من ذلك النظام الذى عرفه العالم فى ظل سيطرة روما ، أو ذروة سلطة الكنيسة فى العصور الوسطى . ومع ذلك فإن هناك من الأسباب ما يدعونا إلى الإحساس بأننا قد أصبحنا منذ الحرب العالمية الثانية أقرب إلى خلق مجتمع دولى ، بشكل يفوق الوضع فى أى مرحلة من القرون القليلة الماضية .

طبيعة العلاقات الاجتماعية

استطعنا من خلال دراستنا للعناصر الأساسية للتنظيم الاجتماعى أن نتعرف على النظام ، والمجتمع الملى ، والمجتمع ، على اعتبار أن كلا منها يعكس درجة مخلفة من الاكتمال كنسج من أنساق الفعل الاجتماعى ، ولكنتا فى تبعنا لهذا الخطأ أهملنا النظر فى مجموعة أخرى من الفروق التى تتمتع فى علم الاجتماع بنفس المكان الأثير ونفس الاهتمام الطويل . ذلك أن أحد أساليب التحليل الرئيسية فى علم الاجتماع يركز - بصفة أساسية - على تردد العلاقات الاجتماعية وخصائصها المختلفة . ومن الممكن تطبيق هذا الاتجاه فى الدراسة على كافة الجماعات التى تتلونها بالمنقشة حتى الآن . فهى تتدخل فى صميم التنظيم الاجتماعية ، وحياة الأسرة ، وجماعات الجوار ، والمجمعات المحلية والمجتمع .

ويعد « الفعل الاجتماعى » أصغر وحدة يقوم التحليل السوسولوجى بدراستها ، وقد تناول هذا الموضوع بالتفصيل رواد الفكر السوسولوجى ، مثل ماكس فيبر ، وجورج هربرت ميد ^(٨) ولكنه ظل مع ذلك مفهوماً غادعاً ، صعب القياس إلى حد ما . ومن الواضح أن معظم المفكرين النظريين كانوا يضعون نصب أعينهم دائماً أصغر وحدة للفعل يمكن ملاحظتها ملاحظة مباشرة . وتتميز تلك الوحدة بأن لها معنى مشتركاً واضحاً إلى حد ما بالنسبة للفاعل وللآخرين الذين يدخلون فى علاقة معهم ، ويمكننا أن نصرب فى هذا الصدد مثلاً بسيطاً بمجرة الجفن التى تتم فى أقل من اللحظة فإذا كنت « أطرف » بمعنى تلقائياً ، خاصة كضلع متعكس لا أكثر ، فإن فعل هذا يكون فعلاً جسمانياً (فيزيقياً) ، وليس فعلاً اجتماعياً . ولكن إذا كنت « أغمز » بمعنى

لأوصل لحدنى الذى أعتقد أنه قادر على فهم تلك الإشارة فكرة مؤداها «أننى أواقك ، أو أؤيدك» ، فإن حركة جفى هذه تصبح «فلا اجتماعياً» . وإذا استجاب الشخص الآخر بالإيماء موافقاً أو بالابتسام ، ومن ثم نقل إلى استقباله للإشارة الصادرة منى ، فإن إيماءه هذه تعبرهى الأخرى «فلا اجتماعياً» . وإذا نظرنا إلى هذه الجزئيات فى تابعها الواحدة بعد الأخرى ، لوجدنا أنها تمثل «تفاعلاً اجتماعياً بسيطاً» للعلاقات الاجتماعية يمكن أن نعتبرها مكونة من مجموعات أو مجموعات من سلاسل التفاعل هذه .

ومن الواضح أن هذه الأفكار تقودنا إلى عدد من التساؤلات المعقدة قد تتسائل على سبيل المثال : هل يمكن أن يكون الفعل اجتماعياً حتى ولو أضفيت عليه أنا وحلى معنى معيناً ؟ وهل يكون اجتماعياً إذا لم يكن له معنى معنياً بالنسبة لى ، وإنما له معنى عند الآخرين فقط ؟ ثم ما هو الوضع بالنسبة للأفعال «الداخلية» التى لا يستطيع أحد آخر أن يلاحظها ملاحظة مباشرة ؟ ومن الأمور المختلفة عن هذا وإن كانت نفس القدر من الصعوبة ، مهمة تعيين حدود لبداية ونهاية أى فعل اجتماعى . فإذا لم أكن «أغمر» فقط ، وإنما ضحكك أيضاً وقلت «رائع جداً» فهل تعد كل وحدة من هذه الوحدات فعلاً اجتماعياً متميزاً ، أم تعبر سلسلة الوحدات كلها فعلاً واحداً ؟ ومن هذا يتضح أن هناك مشكلات حادة تواجه أولئك الذين يطمحون إلى تصنيف وقياس التفاعل فى أثناء البحوث الأثيريقية .

ومن السهل أن يتوهم الشخص وجود علاقة تشابه بين المفهومين السوسولوجيين «الفعل» و«العلاقة» من ناحية وبين مفهومي الذرة والجزء فى الفيزياء ، ومفهومي الحلية والنسيج فى علم الأحياء من ناحية أخرى ، إذ تمثل هذه جميعاً (الفعل والذرة والحلية) الوحدات الأساسية التى تتكون منها جميع الأبنية الكبيرة الأكثر تعقيداً فى تلك العلوم على التوالى . ومن ثم لاتدهش عندما نجد كثيراً من المفكرين النظريين فى علم الاجتماع يعملون على تطوير مجموعة من المصطلحات لتمييز مختلف أنماط العلاقات . ولزيادة فهمنا لها . والكتابات السوسولوجية زاخرة بالمخططات والمشروعات التى تستهدف تصنيف العلاقات الاجتماعية ، وهى تتبلبن فيما بينها تبايناً كبيراً من حيث درجة التعقيد ، والدقة ، والشمول . وربما كانت أفضلها جميعاً محاولة تشارلز كولى التمييز بين العلاقات الأولية والعلاقات الثانوية^(١) . والعلاقة الأولية فى رأى كولى هى تلك التى يسيطر عليها الارتباط والتعاون المباشر الصيقي . ويصبح الأفراد بفضلهما أكثر انصهاراً فى كيان مشترك يتخصص فى التأكيد على تونيز Tonnes فى ألمانيا^(٢) . ودور كامب فى فرنسا^(٣) . ولم تستمر هذه التصنيفات قائمة فى ميدان العلم وحسب ، وإنما ظلت قائمة أيضاً صعبة استخدام

المفاهيم بأى قدر من الدقة أو الإحكام . وكما أوضح كنتجلى دافيز فإن تأكيد كولى على الشعور بالنحن ، لا يمكن أن يعتبر العنصر المميز في الجماعة الأولية ، طالما أن نفس هذا الشعور يلزم إلى حد ما إلى مجتمع على مستمر في البقاء بل أيد هذا الشعور ينبغي أن يكون موجوداً في الأمم الكبرى ، التي لا يمكن أن يقوم فيها اتصال مباشر ووثيق - كما واضح - إلا بين شريحة صغيرة فقط من أعضائها^(١٧).

والمشكلة الواضحة هي أن تلك المفاهيم ، مثل مفهوم كولى عن الجماعة الأولية ، ومفهوم تونيز عن المجتمع المثل *Gemeinschaft* يفترض العنصر القملى لمجموعة الجوانب المتصلة للعلاقات الاجتماعية . مع أن هذه الجوانب قد ترتبط - في الواقع الحسى - وقد لا ترتبط بنفس الطريقة التي يصورها رجل الاجتماع ، فذلك المفاهيم هي بمعنى آخر - تلخيص للواقع أقرب إلى الطابع الشامل الممثل ، وهي تعنى الجانب القرضى أكثر مما تعنى شيئاً أبهته الظواهر الأبيريقية ولذلك كان من أهم الواجبات التي شغلت أتباع كولى وتونيز أن يتوصلوا إلى تحديد أدق لجوانب أى علاقة اجتماعية . ولا شك أن التمييز الأساسى لتلك الجهود التي تستهدف الوضوح النظرى هو أن نعين الفروق النظرية بشكل أكثر دقة سوف يشجع القيام بملاحظات وقياس أدق . وسوف يمكننا تراكم البيانات القائمة على الملاحظة المباشرة من وصف النمط القملى للارتباط بين عطف أبعاد التفاعل بشكل أكثر دقة . وهو الارتباط الذى نفترض وجوده ونحن نستخدم مفاهيم مثل « الجماعة الأولية » .

ومن الواضح أن هناك تمييزاً يجب أن نتبه إليه عند وصف أى علاقة اجتماعية ، هو التمييز بين الجوانب الكمية والجوانب الكيفية لتلك العلاقة . وتتضمن العناصر الكمية في المقام الأول . عدد الأشخاص المشتركين في نسق الفعل ، وتركزهم أو انتشارهم في منطقة جغرافية معينة ، ودرجة كثافة تفاعلهم مع بعضهم بعضاً ، والاستمرار النسبى للارتباط بينهم .

أما الجوانب الكيفية للتفاعل فلا تلتحق حولها أكثر صعوبة من هذا . وقد حدد كنتجلى دافيز خمس سمات يمكن الاعتماد عليها - إذا اجتمع إليها بعض المعلومات عن الجوانب الكمية (التي يسميها « الظروف المادية » - كأساس لتمييز العلاقات الأولية عن العلاقات الثانوية^(١٨)) ويقدم دافيز أمثلة لتلك العلاقات على المستوى الثانى ، وعلى مستوى الجماعة الكبيرة ويعرض الجدول رقم(١) لتصوره هذا .

الجدول رقم (١)
العلاقات الأولية والثانوية*

العلاقات الأولية

الظروف المادية	السمات الاجتماعية	نماذج للعلاقات	نماذج للجماعات
التجاور المكاني العدد الصغير الاستمرار الطويل	تمثل الغايات التقوم الداخلي للعلاقة التقوم الداخلي للأشخاص الآخرين المعرفة الشاملة بالأشخاص الآخرين الشعور بالحرية والتلقائية تأثير وسائل الضبط غير الرسمية .	الصلديق - بالصلديق الزوج - بزوجته الأب - بابنه المدرس - بتلميذه	جماعة اللعب الأسرة القرية أو جماعة الجوار ، فريق العم

العلاقات الثانوية

الظروف المادية	السمات الاجتماعية	نماذج للعلاقات	نماذج للجماعات
الاتساع المكاني العدد الكبير الاستمرار القصير	تبين الغايات التقوم الخارجي للعلاقة التقوم الخارجي للأشخاص الآخرين المعرفة الخاصة والمحدودة بالآخرين الشعور بالقيود الخارجية تأثير وسائل الضبط الرسمية	البائع - والعميل المنيع - والمستمع الممثل - والمتفرج الضابط - وجنوده المؤلف - والقارئ	الأمة الأكاديمية الاتحاد المهني الشركة

وبعد مخطط البروفسور ديفيز هذا صورة مغايرة لمخطط آخر أكثر شهرة ذلك الذى وضعه تالكوت بارسونز^(١٤) وهو يستعين « بخمسة متغيرات نمط » ، لتفيز الجوانب المختلفة لأى علاقة اجتماعية ، ويرى بارسونز أننا فى أى وقت نؤدى فيه فعلا اجتماعياً ، وفى كل دور نحارس فيه الفعل ، نؤكد فى الحقيقة على جانب أو آخر من هذه الأقسام الرئيسية الخمسة ، فإذا كان الدور متخصصاً ، فإن علاقتنا تقتصر على تبادل بعينه عدد تحديداً دقيقاً ، أما إذا كان الدور منتشرًا ، فإن التزامنا سوف يمتد ليشمل فئة عريضة من المشكلات أو العلاقات ونحن نؤكد إما على الوجدانية (أى الشعور . والعاطفة ، والرضا) ، أو على الحياد الوجداني ، وهو ما يعنى أننا نؤكد أكثر على الاعتبارات العملية المقيدة ، أو الاعتبارات الأخلاقية ، وقد نبدى سمة الخصوصية عندما نبدى اهتماماً خاصاً بالناس بسبب علاقتهم بنا ، على حين أننا فى حالة العمومية نعامل كافة الناس الذين يتصلون فى وضع معين معاملة متائلة تقريباً . أما إذا كانت معاملتى لك تتوقف أساساً على ما أنت عليه بالفعل ، فى مقابل ما تفضله أو ما فعلته ، فإننى بذلك أرجح النوعية على الأداء ، أما إذا كان اهتمامى منصباً أساساً على تحقيق أهداف الجماعة فإننى أظهر اهتماماً بالمصلحة الجمعية ، أما إذا كنت أكثر اهتماماً بتحقيق مصالحى الخاصة من خلال علاقتى . فإننى أرجح للمصلحة الذاتية . فإذا درسنا علاقات الزوج بزوجه . بل جميع العلاقات القائمة داخل الأسرة النووية فى ضوء متغيرات النمط هذه ، وجدنا أنها تميل إلى الانتشار ، والوجدانية ، والخصوصية ، وتنعكس تأكيداً على النوعية ، والمصلحة الجمعية ، أما العلاقة بين البائع والعميل فإنها تقع على الطرف المقابل لكل مقياس من هذه المقاييس الخمس .

واللغة فى تحديد المفاهيم شرط لازم ، وإن لم يكن كافياً ، لإجراء ملاحظة أمبيريقية دقيقة . فبعد عقود من الحديث عن عناصر التفاعل داخل الجماعة ، استطلعتنا أخيراً بعد الحرب العالمية الثانية أن نبدأ - على أساس منهجى - قياس مضمون التفاعل الاجتماعى قياساً دقيقاً . ومن أبرز الجهود التى بذلت فى هذا الصدد بحوث البروفسور روبرت بيلز فى معمل العلاقات الاجتماعية التابع لجامعة هارفارد ، وقد أحرز تكتيك البروفسور بيلز - الذى يعرف باسم تحليل عملية التفاعل - قدراً كافياً من التقدم بحيث أصبحنا نستطيع من خلال دراسة مظهر التفاعل الذى يتم فى أثناء مناقشة داخل إحدى الجماعات أن نحدد للوهلة الأولى ما إذا كانت تلك الجماعة غير راضية . أو كانت تتمتع بروح معنوية عالية ، وقد سبق أن أعطيت نموذجاً لذلك فى الجدول رقم (٥) فى الفصل السابع من هذا الكتاب .

هواة القيم :

على الرغم من أن أبرز الانتصارات التي تحققت في الملاحظة المباشرة للعلاقات بين الأشخاص وفي قياس التفاعل قد تمت داخل العمل إلا أنه أمكن كذلك إحراز تقدم كبير في دراسة العلاقات في الحياة الواقعية ، إلا أن هذه الدراسات غالباً ما تتناول القيم المتعلقة بالعلاقات الإنسانية وليس السلوك الذي تتم ملاحظته بشكل مباشر .

ويعطى مصطلح « القيم » في علم الاجتماع بنفس الأهمية تقريباً التي يعطى بها مصطلحا « النظام الاجتماعي » ، و « النسق الاجتماعي » إذ يقال إن الأفراد ، والمجاعات ، والتنظييات ، والمجتمعات ، والثقافات لها قيم معينة ، أو تبدو فيها قيم معينة ، أو تعمل على بلوغ قيم معينة ، ولا يختلف مصطلح القيم كثيراً عن غيره من أغلب مصطلحات علم الاجتماع في أنه مثقل بتعريفات كثيرة ، وإذا استعرضنا التعريفات العديدة للقيم التي قدمها علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا ، وجدنا أن العنصر المشترك بينها هو الإجماع على أن القيم تعد تعبيراً عن الغايات ، أو الأهداف البعيدة (النهائية) للفاعل الاجتماعي ، فالقيم لا تتعلق بما هو كائن فعلاً ، وإنما بما ينبغي أن يكون ، فهي بمعنى آخر تعبير عن بعض الدوافع الأخلاقية والفعالة . وهكذا فعندما نجد فيبر يوضح أهمية الاتزان ، والأخلاق الصارمة في المعاملات التجارية ، وتجنب الانغماس في الشهوات في نظر بنيامين فرانكلين ، فهو بذلك يصف القيم التي يؤمن بها فرانكلين . ويكاد أي جانب من جوانب أي علاقة اجتماعية أن يصبح موضوعاً لقيمة معينة ، هذا إذا لم يكن ذلك قد حدث بالفعل في مكان ما . فلأمانة والنفاق ، والصمت ، والبرورة ، والاتزان والانفعال ، والنشاط الذي لا يعرف هواة ، والاستسلام السلي ، كل تلك كانت محل نظرة قيمة عميقة في المجتمعات المختلفة .

ويبدو أن أغلب المجتمعات قد أدركت إلى حد كبير نفس المدى من الخصائص الإنسانية ومن جوانب العلاقات ، ولكن الفروق الرئيسية بين الثقافات المختلفة تكمن في القيمة التي تضعها تلك الثقافات على هذه الخصائص ، فتعبرها هامة أو قليلة الشأن . أو تعبرها غيراً أو شراً . فهناك مجتمع يقدر العدوان ويستهن السلبية ، ويجمع آخر على عكس ذلك . بينما قد يكون هناك مجتمع ثالث لا يهتم كثيراً بهذا البعد على الإطلاق ، وإنما يهتم بدلاً من هذا بتفضيل الاتزان على الانفعال . وهو أمر لا تكون له أدنى أهمية في كلا الثقافتين السابقتين (١٥) .

وكما كان الحال بالنسبة لدراسة التفاعل الاجتماعي ، لم يستطع علماء الاجتماع إلا بعد الحرب

العالية الثانية أن يتجاوزوا مجرد تعريف القيم ومناقشتها ، إذ بدحوا بعد ذلك يدرسونها بشكل إجمالي عن طريق قياس طبيعتها وتوزيعها ، ومن أعقد وأطرف تلك الجهود الدراسة التي أجرتها . فلورنس كلاكهون . فقد بدأت بتعريف بعض المشكلات الإنسانية الأساسية المشتركة التي كان على جميع الشعوب في جميع العصور أن تجد حلاً لها ^(١١) وتؤكد كلاكهون أن كافة المجتمعات تتخذ موقفاً قيمياً معيناً من علاقة الإنسان بالأفراد الآخرين ، وبالطبيعة ، وبالزمن ، وبالنشاط . وترى أن كافة الثقافات قد اكتشفت نفس المدي تقريباً من المواقف أو البدائل التي يمكن أن يتخذها الفرد إزاء مشكلات الحياة هذه ، إلا أن الثقافات المختلفة تضي قيمة مختلفة على كل من تلك البدائل .

ولكي تدلل الدكتور كلاكهون على وجهة نظرها قامت بدراسة خمس مجتمعات محلية صغيرة يتميز كل منها بأسلوب في الحياة واضح الاختلاف عن الباقين ، إلا أنها تشترك جميعاً في أنها تسكن نفس المنطقة في جنوب غرب الولايات المتحدة . وضمت تلك المجتمعات .

١ - إحدى مستعمرات الرمون*

٢ - مستعمرة لسكان تكساس القدامى .

٣ - إحدى قرى الأمريكيين الإسبان .

٤ - أحد معسكرات إقامة أبناء قبيلة الزوني .

٥ - أحد معسكرات أبناء قبيلة النافاهو . وكلا القبلتين من قبائل الهنود الحمر .

وقدمت كلاكهون لعينات من أفراد كل مجتمع محلي نفس المجموعة من المواقف الإنسانية الأساسية ، وقامت بتسجيل الحلول البديلة التي كانوا يختارونها . وتبينت في النهاية أن المجتمعات مختلفة عن بعضها اختلافاً حقيقياً - ولم تخر أي ثقافتين من الثقافات المدروسة تماماً نفس النوع من الحلول التي تفضلها لأى من التوجيهات القيمة ^(١٢) .

إلا أنه تبين أن المجتمعتين الناطقتين باللغة الإنجليزية كانتا أقرب إلى بعضهما ، على الرغم من اختلافها في بعض النواحي الهامة وبدا أنها تمثلان أحد قطبي الموقف ، بينما يمثل الأمريكيون الإسبان القطب الآخر . أما المجتمعتان الهنديتان فتصمان في مكان ما بينهما ، ونجد على سبيل المثال أن أهل تكساس كانوا أقرب إلى الطابع الفردي ، أقل اهتماماً بأفراد الأسرة الممتدة ، كما كانوا متطلعين إلى المستقبل . وليس إلى الماضي ، يميلون إلى النظر إلى الإنسان كشيء فوق الطبيعة وليس خاضعاً لها . أما فيما يتعلق ببعد النشاط فكانوا يهتمون بالعمل في المقام الأول . على خلاف هذا

كان الأمريكيون الإيبان يؤكّدون على مبدأ تسلسل الأصل (أى المبدأ الذى ينظر إلى الفرد أساساً فى ضوء موقعه من التسلسل المنظم للأوضاع الاجتماعية المستمر عبر الزمن) كما كانوا أكثر تطلّماً إلى الحاضر منهم إلى المستقبل ، وينظرون إلى الإنسان كخاضع للطبيعة ، ويفضلون الوجود على العمل (١٨) .

كذلك تتيج الدراسات المسحية للرأى العام ، خاصة تلك التى بدأت تجرى مؤخراً على مستوى على ، الكلام بشكل أصح عن توزيع القيم فى جماعات كبرى تصل إلى حجم الأمم ، من هذا مثلاً أنه طلب فى عام ١٩٥٨ من بعض الأفراد البالغين فى ١١ دولة أن يدلّوا برأيهم فى بعض القيم التى يرونها فى غاية الأهمية لكى تلقى للأطفال ، ويلخص المجلد رقم (٢) بعض نتائج تلك الدراسة .

الجدول رقم (٧)

القيم الهامة في تربية الأطفال

موضحة بالنسب المئوية تبعاً للبلد والمستوى الاقتصادي والاجتماعي *

المستوي الاقتصادي الاجتماعي			الدولة وقيم تنشئة الطفل
الأدنى	الأوسط	الأعلى	
استراليا			
٨	٣	٥	الطموح
٢٣	١٧	١٣	الخضوع للوالدين
١	٠٠	٠٠	الاستمتاع
٢٥	٣٣	٢٦	الثقة في الله
٤٥	٥١	٦٠	الهدوء والأمانة
٣	٤	٥	لا يعلم
٣٦٧	٣١٣	٩٤	عدد المبحوثين
الدانمرك			
٩	١٣	١١	الطموح
١٥	١٨	١٤	الخضوع للوالدين
٣	١	٢	الاستمتاع
١٠	٩	١٦	الثقة في الله
٦١	٥٦	٥٤	الهدوء والأمانة
٢	٣	٣	لا يعلم
١٢٩	٣٩٠	١٦٧	عدد المبحوثين

* المصدر

Data Provided by International Research Associates, from a release of March, 13, 1958 'Alex Inkeles, "Industrial Man The Relation of Status to Experience, Perception and Value" American Journal of Sociology, January, 1960, 66, 224.

المستوى الاقتصادي الاجتماعي			الدولة وقم تنشئة الطفل
الأدنى	الأوسط	الأعلى	
			اليابان
٢٢	٢٤	٢٠	الطموح
١٩	٩	٦	الخضوع للوالدين
١	٣	٤	الاستمتاع
٦	٤	٤	الثقة في الله
٤٦	٥٨	٦٤	الهدوء والأمانة
٦٩	٤٢٢	٣٦٨	عدد المبحوثين
			هولندا
٣	٤	٨	الطموح
١٢	٩	٤	الخضوع للوالدين
٢	٢	١	الاستمتاع
٣٧	٤١	٤٠	الثقة في الله
٥٠	٤٨	٤٦	الهدوء والأمانة
٢	٢	٤	لا يعلم
١٤٢	١٤٧	٢١٤	عدد المبحوثين

واتضح أن المدوء والأمانة كانت أهم القيم على الإطلاق في جميع البلاد، وفي كافة المستويات الاقتصادية، حيث وقع عليها اختيار المبحوثين تقريباً. ويدل هذا على أن هناك بعض القيم التي تحتل نفس الدرجة من الأهمية لدى جميع الشعوب، مما يعد أساساً لافتراض وجود مجموعة من القيم المشتركة بين كافة البشر، إلا أنه تبين كذلك وجود فروق بعيدة في الأهمية النسبية لقيم أخرى في الدول المختلفة. وبدأ بشكل واضح أن الطموح يمثل ثاني أهم قيمة لدى جميع الطبقات في اليابان. بينما كان ذا قيمة ثانوية جداً في أستراليا وهولندا. كذلك كانت قيمة « الثقة في الله » ذات أهمية فائقة في الدانمرك وفي أستراليا، بينما لم يكدر يرد لها ذكر عند اليابانيين، مما يجعلها جديرة بأن تلقى للصغار.

إن أساليب البحث التي بلغت درجة عالية من الإثبات، والتي وضعت للملاحظة وتسجيل التفاعل الإنساني بشكل مباشر، وكذلك الخطوات الواسعة التي أصبح بوسعنا الآن أن نقطعها في دراسة القيم المتصلة بالعلاقات بين الأشخاص، والتي تؤمن بها جماعات كبيرة كأبناء أمة بأكملها، إن ذلك كله يوحى بأن الدارسين الذين يهتمون علم الاجتماع هو في الأساس علم دراسة العلاقات الاجتماعية سوف ينجحون خلال العقود القليلة القادمة، وبفضل نوعية بحوثهم، أن يكسبوا مزيداً من الأنصار والمؤيدين لوجهة نظرهم.

مناقشة الفصل الأول

David F. Aberle, et. al., "The Functional Prerequisites of a Society", *Ethics* (١)
(1950), LX: 100-111

Clyde Kluckhohn, "Universal Values and Anthropological Relativism", (٢)
Modern Education and Human Values (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1952), pp. 87-112, and "universal Categories of Culture", in A.L. Kroeber (ed.), *Anthropology Today* (Chicago: university of Chicago Press, 1958), pp. 507-523.

هذا وقد نشرت ترجمة عربية لهذا المقال العام ، انظر : كلايد كلاكوهن ، « الثورات العامة للثقافة » ، ترجمة فاروق عبد القادر ، مجلة مطالعات في العلوم الاجتماعية ، شتاء ١٩٥٨ - دار المعارف ، القاهرة ، ص ٩ - ٣٤ (المترجم)
(٣) سوف نقوم بتعريف مصطلح العمل الاجتماعي ، Social action ومناقشته فيما بعد بفترة الخاصة بالعلاقات الاجتماعية .
(٤) انظر مؤلفه :

William Graham Sumner, *Folkways*, Boston, Ginn, 1906, 692 pp.

وقد قدم الدكتور أحمد أبو زيد دراسة تحليلية لهذا العمل الكبير في مقاله : « الأساليب العلمية ، دراسة تحليلية لأراء ويليام جراهام سمر ، المنشور في : أحمد أبو زيد وزملائه ، دراسات في القبولكوير ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، من ص ٩٩ - ١٣٧ .

(٥) سوف نقوم بتعريف القيم كمصطلح من مصطلحات علم الاجتماع ومناقشتها في موضع لاحق من هذا الفصل .

Edward B. Reuter, *Handbook of Sociology*, New York, Dryden, 1941, p. 113. (٦)

Marion Levy, *The Structure of Society* (Princeton: Princeton university Press, 1952) p. 113. (٧)

Max Weber, (A. Henderson and Talcott Parsons, trans). *Theory of Economic and Social Organization*, New York Oxford university Press, 1947, especially pp. 88-112; George Herbert Mead (C.W. Morris, ed.) *Mind, Self and Society*, Chicago, university of Chicago Press, 1934, and (C.W. Morris, ed.) *The Philosophy of the Act*, Chicago, University of Chicago Press, 1950. (٨)

Charles H. Cooley, *Human Nature and the Social Order*, New York, Scribner, 1902. (٩)

Ferdinand Tonnies (C.F. Loomis, trans), *Fundamental Concepts of Sociology*. (١٠)
New York, American Book, 1940.

Emile Durkheim, (G. Simpson, Trans.) *The Division of Labor in Society*. (١١)
Glencoe, Ill, the Free Press, 1949

Kingsley Davis, *Human Society*, New York, Macmillan, 1937, p. 303. (١٢)

(١٣) انظر للرجع السابق ، ص ٢٩٤ - ٢٩٨ .

Talcot Parsons, *The Social System*, Glencoe, Ill., The Free Press, 1951. (١٤)

(١٥) للرجوع إلى مرجع عام واحد ، انظر :

Charles Osgood, *The Measurement of Meaning*, urbana, university of Illinois Press, 1957.

Florence Kluckhohn and Fred I. Strodtbeck, *Variation in Value Orientation*, (١٦)
New York, Harper and Row, 1961, p. 10

(١٧) للرجوع السابق ، صفحة ١٧٧ .

(١٨) للرجوع السابق ، صفحة ١٧٠ وما بعدها .

الفصل الثاني

العمليات الاجتماعية الأساسية

إذا كان علم الاجتماع لا يستطيع أن يزودنا بأكثر من عدد من المفاهيم (كالمجتمع المحلى . والمجتمع ، والمكانة ، والدور ، والجماعات الأولية والثانوية) ، إلا أنه يستطيع أن يعاوننا في فهم موقع الإنسان داخل المجتمع . غير أن علم الاجتماع يصبح - حينئذ - علماً استاتيكيًا أقرب ما يكون إلى علم التشريح بعد فصله عن علم وظائف الأعضاء . ومن الجدير بالذكر أن العمليات (أى تبادل الأفعال وردود الأفعال) التى يعنى علم الاجتماع بدراستها عديدة ومتنوعة . غير أن معالجة هذه العمليات تتطوى على صعوبات من أهمها ، المسميات المختلفة التى تطلق على كل منها والمعاني المختلفة التى تشير إليها . لذلك فنحن لانأمل أن تكون معالجتنا لهذه العمليات معالجة شاملة . وقد يكون من المفيد هنا أن نعقد مناقشة قصيرة نتناول فيها عددًا من العمليات كالمثال ، والانحراف ، والتدرج ، والتضيق الاجتماعى ، على أن تكون مدخلًا لتناول العمليات الاجتماعية الأكثر أهمية ، وأن نتعرف من خلالها على كيفية معالجة علم الاجتماع لهذه العمليات .

ومن الطيبى أن نقودنا مناقشتنا لهذه العمليات الاجتماعية الثلاثة إلى معالجة العمليات الاجتماعية الأخرى الأوسع نطاقًا والتى تتميز كل ضروب الأنماط الاجتماعية ، غير أن ذلك يتطلب معالجة أشمل من تلك المعالجة المتواضعة التى قدمها هنا . ويكفى لكى نوضح مدى تعقد وتنوع هذه العمليات الاجتماعية أن نشير إلى بعض منها مثل : المنافسة والتعاون ، والصراع والتكيف ، والهجرة والتمثل ، والتكامل والعزلة ، والتركز والتشتت ، والمحاكاة والانتشار .. إلخ . ومن الحق أن الاهتمامات السوسولوجية تتباين وتختلف بمرور الزمن . فللمحاكاة - مثلاً - التى نالت اهتمامًا كبيرًا فى فترة زمنية معينة لم تعد تلقى الآن مثل هذا القدر من الاهتمام . ومع ذلك ، فإن أهمية العملية الاجتماعية لاتمكن فى ذاتها بقدر ماتمكن فيها تسهم به من استمرار فى الحياة الاجتماعية .

الامتثال والتباين والانحراف :

يتوقف وجود النظام الاجتماعى على الأداء المنظم والكفء للالتزامات المختلفة التى تعين على

شاغل الأوضاع الاجتماعية أن يؤدوها داخل النسق الاجتماعي . ويرتب على ذلك حقيقة أساسية هي ، أن أكثر العمليات أهمية هي تلك التي يضمن بواسطتها المجتمع أن يؤدي أفرادها الالتزامات التي تفرضها عليهم أوضاعهم الاجتماعية ، ومن هنا يمكن القول أن عمليات الامتثال ، والتبليغ ، والانحراف تعد من أكثر العمليات أهمية بالنسبة لعلم الاجتماع .

ويعتقد كثير من الناس أنهم يعرفون معنى الامتثال ، فهو يعنى أن تفعل مايتعين عليك أن تفعله كأن يؤدي التلميذ واجباته المدرسية في المنزل ، أو أن يقف سائق السيارة عند مفترق الطرق حتى تسمح له إشارة المرور بتواصلة القيادة ، أو أن يدفع المواطن الضرائب المستحقة عليه . في كل هذه الأمثلة نجد أن المكانة (أو الوضع) محددة تحديداً قاطعاً ، فالسلوك الذي يتعين على الفرد أن يؤديه سلوك واضح ومحدد ، والقواعد التي تحكمه صريحة ودقيقة ، فضلاً عن أن القوة التي تكفل تدعيم الامتثال قوة مجمدة وفي متناول اليد . وهنا نجد أن علم الاجتماع ينطلق من قضية نعرفها ونقبلها جميعاً وهي . أن الامتثال للدور الاجتماعي وأداء المهام المرتبطة به يعتمد إلى حد كبير - على الجزاءات ، أي قوة الآخرين (سواء كانت متمثلة في الأفراد أو الجماعات أو المجتمع المحلي) على فرض توقعاتهم باستخدام المكافأة والعقاب .

ويمثل الموت أقصى أنواع الجزاءات السلبية ، ذلك أن الجزاءات السلبية تبدأ بممارسة كل أشكال القوة الفيزيائية حتى ممارسة القهر ، وتضم الجزاءات السلبية فيما تضم الجزاءات السيكلوجية كالتقليل من شأن الإنسان أو التهمك عليه . ولا تؤثر الجزاءات السلبية على مايجب أن يفعله الإنسان ، بل على مالا يجب أن يفعله ، ومن الأفكار الشائعة التي نلمسها في العصر الحاضر (الذي يعد بحق عصر علم النفس) فكرة التهديد « بسحب الحب » كجزاء يمارسه الآباء على أبنائهم للتحكم في سلوكهم .

وهناك صعوبة واضحة تواجه الاعتماد على تدعيم التمهيد بأداء الالتزامات التي تفرضها الأدوار الاجتماعية ، وهذا يتطلب وجود أشخاص يراقبون هذا الأداء . وينظمون المكافأة والعقاب . وعلى الرغم من أن أفراد المجتمع قد يقومون جميعاً بمهمة المراقبة هذه ، إلا أن من الصعب القول بأن ثمة مجتمعاً يستطيع أن يمارس المراقبة ممارسة حقيقية بفضل الإشراف الوثيق . لذلك فإن الدافعية (أي استعداد الفرد ورغبته في أن يؤدي الالتزامات التي يفرضها الدور) تمثل أساساً هاماً في تدعيم شبكة الأدوار الاجتماعية ، وفي ضمان الانتظام في أداء النشاطات الاجتماعية دون الاستعانة الشديدة بإشراف أو مراقبة الآخرين . ومع ذلك فإن الجزاء والدافعية لايسطيعان أن

يؤديا وظائفها إلا إذا كان شاغل الأوضاع الاجتماعية على وعى عميق وواضح بما يتعين عليهم أدائوه .

وإذا ما استطاع الفرد استيعاب المعرفة والمهارات الضرورية لأداء دوره الاجتماعي ، وإذا ما استطاع هذا الفرد أيضاً قبول القيم السائدة أو الاستعداد للممارسة الدور ، فإنه يكون - من وجهة نظر علم الاجتماع - قد « استدمج » الدور وأسنه السيكولوجية . وهنا نجد أن مصطلح التنشئة الاجتماعية يستخدم لوصف العملية التي من خلالها يكتسب الأفراد الثقافة ، سواء في شكلها العام أو بنسبتها الخاصة حينما تتعلق بأدوار اجتماعية بعينها ، وعلى الرغم من أن مصطلح التنشئة الاجتماعية يشير - عادة - إلى عملية تعليم الأطفال ، إلا أنه قد يستخدم أيضاً للإشارة إلى عملية تدريب الراشدين على الوظيفة الجديدة التي يلتحقون بها .

وعادة ما يوجه إلى علماء الأنثروبولوجيا - وفي بعض الأحيان أيضاً علماء الاجتماع - انتقاداً مؤداه ، أنهم كثيراً ما يفترضون أن أفراد المجتمع يؤمنون بقيم ومعتقدات واحدة ، وأنهم - استناداً إلى ذلك - يقومون بأداء نخط معين واحد من الفعل . وعندما يحاول العلماء الاجتماعيون إقامة « نموذج » يعبر عن أى مجتمع . فإنهم يلجأون - غالباً - إلى تقديم صورة بالغة التبسيط ، بحيث تقل من مدى تنوع وتعدد الاتجاهات وضروب السلوك التي توجد في أغلب المجتمعات . إن المعايير الثقافية وأساليب صنع الأشياء نادراً ما تفرض متطلبات ثابتة جامدة ، ذلك أننا نلاحظ وجود أساليب متنوعة وعديدة يمكن من خلالها صنع الأشياء . إننا قد نتوقع من الناس أن يعبروا الطريق من الموضع المخصص للعبور ، ولكنهم قد يعبرونه من أى موضع دون التقيد بقواعد المرور . ونستطيع أن نستج من ذلك حقيقة أساسية ، هي أن الثقافة لا تمثل بالنسبة للقضايا الأساسية في الحياة مجرد مجموعة واحدة متجانسة من المعتقدات ، بقدر ما تمثل قياً متنوعة تتميز بقدر من الشيوخ والقبول^(١) . والملاحظ أن أغلب الأمريكيين يتبنون مجازيرهم ومستقبلهم ، ومع ذلك فن الأمور المألوفة أن ينظر الناس إلى ماضيهم ويخلصوا عليه قيمة معينة ، في الولايات المتحدة نجد بعض الجماعات الاجتماعية (وعلى الأخص في نيويورك وإنجلترا والجنوب) تجعل من الماضي بعداً أساسياً من أبعاد التمييز الاجتماعي .

وإذن فالانحراف لا يمثل - بالضرورة - في الابتعاد عن المعايير المقبولة الشائعة ، كما أنه لا يمثل في تبني وجهة نظر أقلية معينة . إن ذلك قد يمثل انحرافاً إحصائياً ، ولكنه لا يمثل - بئى حال من الأحوال - انحرافاً اجتماعياً . فالانحراف الاجتماعي ينشأ حينما ينتطوى الابتعاد عن المعايير المقبولة عن فعل يحمل نحوه المجتمع مشاعر قوية إلى الحد الذي يجعله يتبنى جزاءات معينة لكي يمنح

أو يتحكم في السلوك المنحرف . بعبارة أخرى ، فإن السلوك المنحرف ليس مجرد شذوذ عن القيم السائدة أو « المحورية » ، ولكنه مضاد تماماً لهذه القيم ، ويبدو ذلك واضحاً تماماً في حالة الجرائم الأساسية ، غير أن القضية قد تتعد بعد ذلك بحيث تصبح كلمة « انحراف » كلمة غامضة تماماً .

زيادة سرعة العرية على الطريق العام قد تكون مخالفة للقانون ، ولكن هل يمكن اعتبارها انحرافاً إذا ما قام بها كل شخص ، إن الحقيقة التي ينبغي أن نؤكد هنا هي أن ما يعد انحرافاً يختلف باختلاف منظور الجاعات العديدة التي يضمها نسق اجتماعي واحد أكبر .

هذا وقد ظلت دراسة الانحراف الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية مقصورة - أساساً - على تناول مشكلات اجتماعية معينة كالجرمة ، وجناح الأحداث ، والبقاء ، وإدعان المخدرات وغير ذلك من المشكلات التي تتشرب صفة خاصة في الطبقات الدنيا وفي القطاعات الفقيرة داخل المجتمع الصناعي الحديث . ولقد لعب علماء الاجتماع بجامعة شيكاغو دوراً بارزاً في تطور هذه الدراسات ، إذ زودتهم مدينة شيكاغو بفرصة فريدة لإجراء دراساتهم الميدانية . والقضية الأساسية الموجهة في هذه الدراسات هي ، أن الانحراف عن المعايير الاجتماعية السائدة ليس نتاجاً للضعف العقل أو العصاب أو الأمراض النفسية بوجه عام ، ولكنه (أي الانحراف) ينشأ عن عوامل اجتماعية تلعب دوراً في تدعيمه . ولقد أبرزت هذه الدراسات دور الأحياء المتخلفة في ظهور الانحراف ، خاصة وأنها تشهد تفككا اجتماعياً يدعم صوراً عديدة من الانحراف .

ومن الدراسات الهامة في هذا المجال تلك التي أجراها كليفورد شو Shaw وزملاؤه عن جناح الأحداث^(١) حيث قسموا مدينة شيكاغو إلى مناطق تبلغ كل منها ميلاً مربعاً ، ثم سجلوا بعد ذلك نسبة الأولاد الجانحين في كل منطقة من هذه المناطق ، ولقد اتضح للباحثين بعد ذلك أن الجانحين يأتون بنسبة كبيرة من عدد صغير من المناطق المحيطة بقلب المدينة^(٢) . وفي بعض هذه المناطق اتضح أن ٢٥٪ من مجموع الأولاد الجانحين قد قبض عليهم في مراكز الشرطة مرة واحدة على الأقل خلال عام ، بينما اتضح للغالبية العظمى من هذه المناطق أن ١٪ أو أقل من مجموع الأولاد الجانحين قد قبض عليهم في مراكز الشرطة . ولقد أوضحت الدراسة أن مناطق الجناح - على الرغم من عزلتها المكانية - كانت تمثل مناطق تحول خضعت للنمو الصناعي والتجاري ، مما أدى إلى انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون في ظروف طبيعية سيئة ، في الوقت الذي زادت فيه حدة الصراع الثقافي الناجم عن التغير السريع .

ولقد دفعت هذه الاعتبارات كليفورد شو وزملاءه إلى التوصل إلى استنتاج بشأن الجناح يشب

إلى حد كبير ذلك الاستنتاج الذى كان قد توصل إليه دوركايم فى تفسيره للاحتجار . ومؤدى هذا الاستنتاج أنه فى ظل الظروف القاعة فى الأحياء المتخلفة ، يصاب المجتمع المحلى بالضعف ، ومن ثم لا يستطيع أن يتحكم تماماً فى سلوك أفراده ، لأنهم لا يشعرون بالضبط الذى يجب أن تمارسه عليهم المعايير الاجتماعية . ولقد قال شوزملاؤه فى هذا المجال : « إذا ما أصيب المجتمع المحلى بالضعف ، وإذا ما فقد التحكم فى أفراده ، فإن النظم الاجتماعية تصبح بعد ذلك عرضة للضعف ، ومن ثم لا ينحصر سلوك الأفراد للضبط الذى يمكن أن تمارسه المعايير التقليدية »^(١) .

وفضلاً عن ذلك أوضح الباحثون أنه فى ظل هذه الظروف يصبح السلوك الإجرامى نغماً شائعاً من السلوك ، وما يلبث أن يتحول إلى ثقافة عامة فى المناطق التى تشهد معدلات جناح عالية . وهكذا نجد أطفال هذه المناطق ينشئون فى ظل ثقافة يكون فيها السلوك الإجرامى سلوكاً طبيعياً مألوفاً . والواقع أن دراسات شوزملاؤه تمثل - بذاتها - تحدياً سوسيوLOGياً قوياً للأفكار السائدة - حيثل - حول الجناح ، وهى أفكار تسلم بأن الجناح يعد نتجاً للأمراض العقلية والنفسية الوراثية ، تلك الأمراض التى تعد (طبقاً لهذه الأفكار) حوادث طبيعية تفرأ على الأفراد . غير أن دراسات شوزملاؤه ما لبث أن واجهت تحدياً من دراسات لاحقة . ومن أشهر هذه الدراسات تلك التى أجراها شيلدون واليانور جلوك Gluecks حيث أوضحوا - بطريقة قاطعة - أن مفهوم منطقة التحول لا يستطيع وحده أن يفسر الجناح ، طلالاً أن بعض الأولاد فى هذه المناطق (وهم قلة) هم الذين يرتكبون الجرائم^(٢) .

ولقد عقد شيلدون واليانور جلوك مقارنة بين خمسمائة جناح وخمسمائة غير جناح ، وكانت المجموعتان تعيشان فى حى واحد ، وذات أعمار واحدة ومستوى ذكاء واحد تقريباً ، فضلاً عن تشابه الأصول العنصرية ، والملاحظ أن نتائجها قد أيدت الاستنتاج الذى توصل إليه شو ، من أن المشكلات النفسية (كالعصاب مثلاً) لا تستطيع أن تفسر الفروق بين أفراد المجموعتين ، كما لا تستطيع أن تفسر الفروق بينهما فيما يتعلق بالقوة التمييزية . . إلخ ومع ذلك فلقد أوضحت نتائجها أن الأولاد الجانحين يأتون من أسر غير مستقرة ، كأن يقضى أحد الأبوين وقتاً طويلاً خارج منزله ، أو أن تكون ظروف عمله قاسية ، أو مملتنا للخمور وغير ذلك من عوامل تسهم فى تفكك الأسرة . كذلك أوضحت النتائج أنه على الرغم من انتشار ثقافة الجناح فى الحى ، إلا أنها لم تؤثر إلا على أولئك الأولاد الذين كانوا يعيشون من قبل فى ظروف أسرية عرضتهم للجناح إما بشكل مباشر أو غير مباشر .

وفضلاً عما سبق نجد ريتشارد كلوارد Cloward ولويد أوهلى Ohlin^(٣) يجرىان دراسة

حديثة نسبياً تمثل - إلى حد كبير - تضيدا للأفكار السابقة عن الجناح . فلقد ساد اعتقاد لدى معظم دارسى الجناح مؤداه ، أن الأولاد الجانحين غالباً ما يظهرون رفضاً للقيم السائدة في الطبقة الوسطى . ويذهب كلوارد وأوهلين إلى أن الأولاد الجانحين الذين ينتمون إلى الطبقة الدنيا لديهم نفس القيم التي لدى الأولاد الجانحين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى . غير أنهم خلال بحوثهم عن الوسائل الشرعية الضرورية لتحقيق أهدافهم يواجهون صعوبات حادة ، مما يدفعهم إلى اللجوء إلى وسائل غير شرعية . وإذا كان اتجاه شوقه أظهر الحاجة إلى الاهتمام بالتخطيط الحضري ، وإذا كان اتجاه شيلدون والياتور جلوك قد أبرز دور التنشئة الاجتماعية في الأسرة ، فإننا نجد اتجاه كلوارد وأوهلين يقوم على ضرورة ترويض أبناء الطبقة الدنيا بمزيد من القمص الشرعية التي تمكنهم من تحقيق أهداف الطبقة الوسطى . ولقد انعكست هذه الفكرة بوضوح في عنوان مؤلفها : الجناح

والفرصة Delinquency and Opportunity

هذا وقد أصبحت نظرية كلوارد وأوهلين - فيما بعد - أساساً للدراسات تجريبية عديدة تحاول اختبار مدى صديق هذه النظرية وإمكان الإفادة منها .

وعلى الرغم من أن مدرسة شيكاغو في علم الاجتماع قد زودتنا بفهم السلوك الجانح من خلال دراساتها عن مشكلات كالجناح إلا أن تعريفها للجناح قد بدأ وكأنه خاصة تميز الطبقات الدنيا في المجتمع . وكتيجة لذلك نجد إدوين سذرلاند Sutherland يقوم بثورة عنيفة ضد الدراسات الأمريكية للسلوك الجانح ، وذلك في مقال رائد له ^(٧) نشر في سنة ١٩٤٠ بعنوان : « جريمة البياقة البيضاء » . ولقد جمع سذرلاند شواهد متناثرة توضح كيف أن « كبار رجال الأعمال ، وذوى الخبرة الفنية العالية ، ورجال الثقافة وذوى السمعة الطيبة بوجه عام » ينهكون القوانين المختلفة بنسبة عالية . ومن بين الجرائم التي أشار إليها سذرلاند في هذا المجال : الاختلاس ، والرشوة ، وسوء استغلال الاعتمادات المالية . . . الخ ، وهي جرائم تعاقب عليها القوانين المختلفة . . . ولقد رفض سذرلاند القضية الداهية إلى أن هذه الجرائم هي نتائج لطبيعة العمل الشاق

• مصطلح البياقة البيضاء مشتق من اللغة الفارسية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يشير عموماً إلى العاملين في مهن غير يدوية في مقابل اليدويين أو العمال بصفة عامة والذين يطلق عليهم عبارة ذوى البياقة الزرقاء . Blue collar workers وعندما يستخدم مصطلح البياقة البيضاء بصفة عامة فإنه يشير إلى المراتب الدنيا من الطبقة الوسطى . ومع ذلك ضد يستخدم المصطلح للإشارة إلى الطبقة الوسطى أو الوسطى العليا بوجه عام . ففي دراسة س رايت ميلر Mills عن الطبقة الوسطى الأمريكية نجد بعض البياقة البيضاء كل الذين لا يتكون مشروعات . بحيث أصبح هذا المصطلح يشير أيضاً إلى الإداريين وأصحاب المهن الفنية العليا فضلاً عن المعلمين في مهن البيع والكتابين . انظر :

أو المنافسة الضارية ، حيث أوضح أنه حتى في الحالات التي لا يطلق عليها جريمة ، فإن « جريمة الياقة البيضاء » تعد جريمة حقيقية . . . لأنها تمثل انتهاكا للقانون الجنائي (ومن ثم تدخل في نطاق دراسة علم الإجرام) . أما القضية الخامسة . . فهي المحك الذي يمكن على أساسه تحديد انتهاك القانون الجنائي ^(٨) . ولا يقتصر الأمر على هذا الأساس الفني ، ولكنه يتعدى ذلك ، فجريمة الياقة البيضاء جريمة باهظة التكاليف بالنسبة للمجتمع ، كما أن اكتشافها أمر يؤدي إلى فقدان الثقة في المسؤولين وكتيجة لذلك نجد سذرلاند بحث علماء الإجرام على دراسة هذه الجرائم دراسة جدية شأنها في ذلك شأن الجرائم الناشئة في الطبقات الدنيا كالاعتصاب ، وسرقة المنازل . والنشل . . إلخ .

ولقد كان من نتائج الحملة التي بدأها إدوين سذرلاند في سنة ١٩٤٠ على هذه الدراسات الأمريكية ، أن ظهر اتجاه فكري يعلن رفضه للتعريف الضيق النطاق للسلوك المنحرف . أما المنظور الواسع النطاق الذي بدأ يظهر إلى حيز الوجود فيعكس بوضوح في المؤلفات العامة في علم الإجرام التي ظهرت في الستينات والتي لا تحتوي فقط على فصول تتناول القضايا العلمية للجريمة والبقاء ، بل تضم أيضاً فصولاً بأكملها لمعالجة مشكلات العمل والمرور والنقل في المدن الكبرى . فضلاً عن العلاقات العنصرية أو السلالية . هذا ولم يلق السلوك المنحرف في مجال السياسة والدين الاهتمام العلمي الواجب حتى الآن . مما يدعم ما ذهب إليه روبرت ميرتون Merton من أننا لا نزال بعيدين عن الوصول إلى نظرية شاملة تتناول السلوك المنحرف ^(٩)

التدرج والحوالك :

تشير الشواهد التاريخية والمعاصرة إلى أن المجتمعات الإنسانية تميل دائماً إلى إقامة تفرقة بين الأفراد . بحيث يحطون بمكانات مختلفة ومتباينة على مقياس يعكس قهراً متفاوتة ولعل أشهر وأقدم تفرقة هي تلك التي تمت بين الرجل والمرأة . ومع ذلك فعادة ما تستند هذه التفرقة إلى أسس ومعايير مختلفة ، بحيث يدلولنا في نهاية الأمر نطمين محددين من المكانة : الأولى يكسبها الفرد عن أسرته ، والثانية يحققها بنفسه تحقيقاً ذاتياً . والواقع أن ظاهرة التدرج ظاهرة عامة حتى في المجتمعات التي تتميز بتكنولوجيا بدائية ، ففيها نجد - على سبيل المثال - تفرقة بين القناص الماهر والقناص غير الماهر . بحيث يمثل كل منهما مكانة معينة في المجتمع . وكلما ازدادت التكنولوجيا تعقداً ، ازدادت درجة التخصص . وتعددت أسس أو معايير التدرج الاجتماعي . وعادة ما يشير التفاوت في مقدار المية إلى تفاوت في مستوى المكانة الاجتماعية ، وبهذا المعنى

نجد الأفراد يسعون إلى تحقيق مكانة اجتماعية أعلى من تلك التي يشغلونها . والملاحظ أن أغلب الفلاسفة الدينين والسياسيين قد نظروا إلى ظاهرة التدرج هذه على أنها شيء يؤدي إلى حدوث تشكك في المجتمع ، وبالتالي يسهم في ظهور الشرور . ولقد طالب هؤلاء الفلاسفة بخلق عالم تخفى فيه ظاهرة الفترقة بين الأفراد وتسوده - بدلا من ذلك - مساواة حقيقية بينهم . ويكاد يجمع علماء الاجتماع على استحالة خلق هذا العالم . عاونهم على ذلك القشل الذي منيت به كل المحاولات التي سعت إلى خلق مجتمعات خيالية . ويبدو أن هناك مبرراً قوياً للتسلم بأن التدرج الاجتماعي مسألة كامنة في طبيعة الإنسان ذاته ، وأن من الصعب أن يظهر في المستقبل مجتمع لا يستند إلى تفرقه طبقية .

واستناداً إلى ما سبق يمكن أن نرتب الأفراد على مقياس أو تسلسل يعبر عن مقدار الهيبة التي يتمتع بها كل منهم ، بحيث نجد في النهاية أفراداً يتمتعون بمقادير متكافئة من الهيبة ، ومن ثم يشكلون ما يطلق عليه بجماعة الهيبة . وقد تحدث عملية الترتيب هذه في بعض المجتمعات بطريقة رسمية واضحة ، وقد تخضع لجزاءات دينية كما هو الحال في نظام الطائفة الهندى ، بل قد نجد تدعيماً أو سنداً قانونياً في مجتمعات أخرى . وللمثل يمكن ترتيب الأفراد على مقياس أو تسلسل يعبر عن مقدار ممتلكاتهم الخاصة كالقوة السياسية والأرض والنقود . وكتيجة لذلك نجد الذين يتمتعون بمستوى قوة واحدة أو مقدار ثروة واحد يمثلون مستوى اجتماعياً واحداً أو طبقة واحدة.. . وحينما نتناول نسق التدرج في أى مجتمع فإننا نشير - بالضرورة - إلى طبيعة تدرج الأفراد طبقاً لممتلكاتهم وتدرجهم طبقاً لمكاناتهم ، كما نشير إلى الأسس التي يستند إليها هذان الضربان من التدرج ؛ فضلاً عن العلاقة بينها ، والواقع أن علم الاجتماع لم يشهد خلال العقود الثلاثة الماضية مشكلة لفتت الأنظار وأثارت كثيراً من الخلط كمشكلة التدرج الاجتماعى . والملاحظ أن الاهتمام بهذه المشكلة لم يظهر كنتيجة لأهمية القضايا التي تتضمنها ، بقدر ما ظهر كرد فعل للدور الهام الذى احتلته نظرية التدرج الاجتماعى في الفكر الماركسى .

وتسمى الملاحظة السوسولوجية لمشكلة التدرج إلى الإجابة عن طائفة من التساؤلات . الأول : ما هو بناء التدرج في أى مجتمع أو جماعة ؟ هنا تكون المهمة وصفية أساساً ، أى أنها تتمثل في تقديم خريطة اجتماعية . ومعالوم الاجتماع في هذا المجال تحديد عدد الطبقات القائمة ، وخصائصها في ضوء الدخل والمهنة والهيبة ، فضلاً عن حجمها وموقع أفرادها داخلها . ولقد أوضحت دراسات عديدة أن مهمة الوصف أعقد بكثير مما تبدو عليه للوهلة الأولى ؛ ذلك لأنها تستند إلى قرارات مينة متضمنة في التساؤل الثانى وهو : ما هو الأساس الذى نستند

إليه في قياس التدرج ، هنا نجد اتجاهين أساسيين يستخلصان في ترتيب الأفراد طبقاً للمستويات الاجتماعية . ويقوم الاتجاه على عدد من المعايير « الموضوعية » كالدخل . والممتلكات والتعليم ، أو القوة التي يمتلكها الفرد ، أما الاتجاه الثاني فيقوم على عدد من المعايير « الذاتية » أو السيكولوجية كالشاعر التي يحملها الشخص نحو الطبقة التي ينتمي إليها ، أو الآراء التي لدى الآخرين حول الموقع الطبقي الذي يحمله شخص معين .

وحيثما يستخدم أكثر من مؤشر لتحديد الوضع الطبقي ، فإن ذلك يثير مباشرة عدداً من القضايا الهامة تتعلق بالتساؤل الثالث الذي مؤداه : ما هي العلاقات المتبادلة بين المؤشرات أو المعايير المختلفة التي تستخدم في تحديد الوضع الطبقي ؟ ذلك أن قبولنا لمبدأ تعدد المؤشرات يعبرنا على محاولة التعرف على درجة الارتباط بينها . فإذا ما كان هناك ارتباط بين المؤشرات ، فلن تكون هناك بعد ذلك مشكلة خطيرة ، ولعل هذا الموقف هو ما وجدته لويد ووارنر Warner في دراسته الشهيرة عن « اليانكي سيتي Yankee City خلال ثلاثينيات هذا القرن^(١٠) .

وفي هذه الدراسة نجد لويد ووارنر وزملاءه يصفون كل فرد من أفراد المدينة الصناعية التي درسوها (والتي يبلغ تعداد سكانها ١٧,٠٠٠ نسمة) في طبقة من ست طبقات . ولقد درسوا بعد ذلك الجوانب الأخرى من حياة كل طبقة من هذه الطبقات ، ثم وجدوا أن هذه الجوانب ترتبط ارتباطاً قوياً بالوضع الذي تحمله كل طبقة داخل السلم الطبقي ، فعلى سبيل المثال اتضح أن ٨٤٪ من الذين ينتمون إلى الطبقة العليا - العليا كانوا - طبقاً لمؤشر المهنة - من الملاك وأصحاب المهن الفنية العليا . أما النسبة المئوية المتبقية فتمثل أشخاصاً ينتمون إلى مهن كتابية . ويلاحظ أن هذه الطبقة لم تشمل أيّاً من الذين يعملون في المشروعات التجارية أو الصناعية الدنيا^(١١) . كذلك لوحظ أن ٩٠٪ من أفراد الطبقة العليا الذين في سن العمل كانوا يشغلون بالفعل وظائف معينة . بينما لا تزيد هذه النسبة في الطبقة الدنيا - الدنيا عن ٢٦٪ وذلك خلال فترة الكساد الاقتصادي^(١٢) . فضلاً عن ذلك أوضح ووارنر وزملاءه أن أفراد الطبقة العليا - العليا قد ظلوا محافظين على مكاناتهم المهنية في الوقت الذي كانوا يحصلون فيه على أعلى الدخول الفردية (بالنسبة للأسرة) حيث بلغت ٦٤٠٠ في مقابل ٨٨٢ دولاراً بالنسبة لأفراد الطبقة الدنيا - الدنيا^(١٣) . وكم نتيجة لذلك كانت أسر الطبقة العليا - العليا تعيش دائماً في أرق أحياء المدينة ، كما كانت تقطن مساكن ضخمة جيدة ، ولقد بلغ متوسط قيمة الملكية العقارية بالنسبة لأسر الطبقة العليا - العليا حوالي ٥٨٠٠ دولار في مقابل ١٦٠٠ دولار بالنسبة لأسر الطبقة الدنيا - الدنيا^(١٤) . ولقد انعكست المزايا الاقتصادية التي كانت تتمتع بها الطبقات العليا على القوة السياسية التي كانت

تمارسها ؛ فأفراد هذه الطبقات كانوا يحظون بضعف الوظائف السياسية التي كانت تحتلها الطبقات الأخرى (مجتمعة) في المجتمع . وفضلا عن ذلك فأفراد الطبقات العليا كانوا يميلون إلى التركيز في الوظائف العامة ذات النفوذ القوي . وعلى الرغم من أن ذلك لا يرقى إلى حد تشكيل احتكار للقوة السياسية . إلا أن بالإمكان القول بأن « الطبقتين العليا والوسطى كانتا نسيطان - بالفعل - على الوظائف الأساسية في مدينة اليانكي سيتي »^(١٦)

وإذا كانت الطبقة العليا - العليا في اليانكي سيتي تمثل قمة الطبقات بالنظر إلى المؤشرات المختلفة . فإن من اليسر - حيثذ - التسليم بأنها تشكل - بالفعل - طبقة اجتماعية متميزة . والواقع أننا قد نقر حقيقة وجود الطبقات الاجتماعية حتى ولو كانت الجماعات لا تتطوى على تدرج متجانس . طالما أن هذه الجماعات يمكن أن تدخل - بشكل أو بآخر - في إطار تدرج طبقى . وبعبارة أخرى فإن استخدامنا لمفهوم الطبقات يظل صحيحاً حتى ولو كان الذين يملكون قوة أشد يحصلون فقط على دخول متوسطة أولديهم مؤهلات تعليمية محدودة . ولكن ماذا يحدث لو أن الذين يقبضون على مقاليد القوة قد ضموا بين صفوفهم أفراداً ذوي دخول عالية أو منخفضة جداً أو مستويات مهنية متفاوتة أشد التفاوت ؟ لقد ظهرت هذه المشكلة بوضوح في عدد كبير من المجتمعات المحلية الأمريكية . مما دفع روبرت دال^(١٧) Dali إلى إجراء دراسة شهيرة على مدينة نيويورك . ولعلنا قد لاحظنا أن الطبقة العليا في مدينة اليانكي سيتي كانت تشارك الطبقة الوسطى ممارسة القوة . وأن الطبقات الأخرى قد أظهرت قدرًا ملحوظاً من التجانس . شأنها في ذلك شأن الطبقة العليا - العليا . فعلى سبيل المثال لوحظ أن الطبقة الوسطى - الدنيا كانت تمثل - بشكل واضح جدا - كل أصحاب المهن المحظفة ابتداء من ذوى المهن الفنية العليا والملاك (١٤ ٪) حتى العمال نصف المهرة (٢٧ ٪)^(١٨) . كذلك لوحظ أن نسبة الذين يقطنون مساكن كبيرة ومتوسطة الحجم كانت تعادل نسبة الذين يقطنون مساكن صغيرة ذات ظروف فيزيقية سيئة^(١٩) . فهل نستطيع إزاء هذا التنوع داخل الجماعة الواحدة أن ندرس مفهوم الطبقة الاجتماعية كمفهوم محدد تحديداً قاطعاً .

ونتوقف إجابتنا عن هذا السؤال على حل كثير من المشكلات التي يثيرها التساؤل التالى : ماهى طبيعة العلاقات التي تنشأ بين أية مجموعة من الناس تشترك في واحد أو أكثر من مؤشرات الطبقة الاجتماعية ؟ يذهب بعض علماء الاجتماع إلى أن الطبقة تتشكل فقط حيناً يكون لدى الناس منظور واحد ، أو حيناً يتقابلون سوياً بانتظام ويمارسون تفاعلاً اجتماعياً من شأنه أن يخلق لديهم مصلحة مشتركة ، وفي ضوء هذا المعنى الأخير نجد س . رايت ميلز Mills يذهب إلى أن

الولايات المتحدة الأمريكية تخضع لحكم «صفوة» من جنرالات الجيش ورجال الأعمال وأن هذه الصفوة هي التي تتخذ القرارات الأساسية في حياة الأمريكيين^(١٩).

ومن الطبيعي أن تكون صياغة هذه التعميمات أسهل بكثير من عملية التحقق من صدقها. وعلى الرغم من أن ميلز قد قدم لنا شواهد عديدة تكشف عن مدى التداخل في عضوية الشركات الكبرى والخدعة، إلا أنه لم يوضح لنا مدى احتكار هذه المؤسسات للقوة بأشكالها المختلفة، ومدى الاتحاق أو المنافسة فيما بينها. ولقد حاول دانييل بيل Bell تفنيد بعض هذه الأفكار، فذهب إلى أن المجتمع الأمريكي يعرف صفوات متافسة ومستقلة إلى حد كبير^(٢٠). فمن الصعب تتبع القرارات التي تتخذ على مستوى قومي، خاصة إذا ما قورنت بتلك التي تتخذ على مستوى محلي. أما فلويد هنتر Hunter فلقد توصل - بعد دراسته لظاهرة القيادة في مجتمع محلي - إلى نتيجة مؤداها، أن هناك بالفعل صفوة قوة تضم أولئك الذين يرتبطون فيما بينهم بروابط وثيقة، والذين يشكلون فيما بينهم زمرة، بحيث يتمتع بأخذ موافقتها على أي قرار يتعلق بالمجتمع المحلي^(٢١). والملاحظ أن هنتر قد استند في بحثه إلى مقدار هيبة القادة المحليين أكثر من استناده إلى القرارات التاريخية الهامة التي شهدتها المجتمع المحلي. والواقع أن الدراسات التي استطاعت تبين مثل هذا الاتجاه النظري (كدراسة دال لمدينة نيويورك والتي أشرنا إليها من قبل) قادرة على إلقاء الشكوك على ما ذهب إليه هنتر من أن المدينة الأمريكية تعرف صفوة واحدة متاسكة تتحكم وحدها في مقاليد الأمور.

وقد تظل المستويات الاجتماعية مستقرة ثابتة لفترة معينة من الزمن. ولكنها - مع ذلك - قد تخضع لتغيرات سريعة حادة. وهناك شكلان أساسيان للحراك الاجتماعي: الأول أفقي، والثاني رأسي. أما الحراك الأفقي فيتم حينما يتحرك فرد أو مجموعة من الأفراد من مستوى اجتماعي - اقتصادي معين إلى مستوى اجتماعي - اقتصادي مماثل. والملاحظ أن علماء الاجتماع لا يهتمون كثيراً بدراسة هذا الشكل من الحراك. أما الحراك الرأسي فيتم حينما تحدث الحركة من مستوى اجتماعي - اقتصادي معين إلى مستوى اجتماعي - اقتصادي أدنى أو أعلى السلم الطبقي. غير أن هذا الشكل من الحركة يطرح أمالنا تساؤلاً خامساً، لا يكف دارسو الحراك عن إثارة وهو: ما هي معدلات الحراك الاجتماعي؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكننا القول إن معدلات الحراك الاجتماعي يمكن حسابها على مستوى الحياة المهنية للفرد الواحد، أو على مستوى الأجيال المختلفة. وهناك اعتقاد شائع لدى كثير من علماء الاجتماع (وهو اعتقاد لا يستند - بالطبع - إلى تحليل نظري دقيق للبيانات)

مؤاده ، أن لدى بعض المجتمعات - كالهند مثلاً - أنساق للترج مقلقة ، أى أن الحراك الصاعد فى هذه المجتمعات ضئيل للغاية ، وأن الأفراد غالباً ما يتهون حياتهم المهنية عند المستوى الذى وصل إليه أبائهم . ومن الطبيعى أن يتعارض هذا الشكل من التدرج مع الشكل الذى يوجد فى الأنساق الطبقيّة المتوحدة كما هو الحال فى الولايات المتحدة ، حيث نجد (أو هكذا يفترض أن نجد) معدلاً عالياً جداً من الحراك الاجتماعى الصاعد .

ولعل أهم ما أسفرت عنه الدراسات الحديثة الحذر عند قبول الصور التقليدية الجامدة الشائعة عن المجتمعات^(١٢) . ففى دراسة عن الحراك الاجتماعى بين الأجيال تناولت ثمانى عشرة دولة : اتضح أن حركة أبناء العمال المهرة إلى وظائف الياقة البيضاء كانت حركة واسعة النطاق ، بحيث فاقت التصورات الشائعة لدى كثير من علماء الاجتماع . ففى بعض الدول النامية - كإيطاليا وبورتوريكو - استطاعت نسبة معينة من أبناء العمال اليدويين (من ١٠٪ إلى ١٥٪) الالتحاق بوظائف الياقة البيضاء . ومع ذلك فلقد اتضح أنه فى تسع دول من ثمانى عشرة دولة كان معدل الحراك الاجتماعى عالياً بشكل ملحوظ ، إذ كان ينحصر فيما بين ٢٤٪ و ٣١٪ . ومع أن الولايات المتحدة لا تتميز بمعدل حراك عال جداً ، إلا أنها تشارك الدول المتقدمة فى ارتفاع معدل الحراك الاجتماعى فيها^(١٣) . كذلك لوحظ أن الهند - التى يقطن عادة أنها نموذج للجمود الطبقي - قد شهدت معدلاً عالياً نسبياً من الحراك (٢٧٪) ، على الرغم من أن هذه النسبة تعبر فقط عن عينة حضرية أخذت من مدينة بونا Poona ، وهى مدينة صناعية . ولعل أكثر النتائج إثارة للدهشة هى تلك التى تتعلق بالحراك الاجتماعى الهابط ، وهو موضوع لم يزل الاهتمام الذى ناله الحراك الاجتماعى الصاعد ، فقد لوحظ - طبقاً للدراسة السابقة - أنه فى كثير من الدول كانت حركة أبناء الذين يشغلون وظائف الياقة البيضاء إلى المهن اليدوية حركة لا تقل اتساعاً عن الحركة المتجهة من المهن اليدوية إلى وظائف الياقة البيضاء . ففى ثلاث دول (هولندا ، وبورتوريكو ، وبريطانيا) تحول أكثر من ٤٠٪ من أبناء ذوى الياقة البيضاء ، إلى المهن اليدوية الصناعية^(١٤) . ويبدو أن وضع الصفوات يختلف عن وضع الطبقات الأخرى إلى حد ما . فالصفوات تستطيع المحافظة على أوضاعها إما من خلال مواهبها الخاصة أو ممارستها للقوة التى تقبض بالفعل على مقاليدها . وهذا - بدوره - يطرح أماناً تساؤلاً سادساً مؤداه : ما هو تأثير البناء الطبقي على حياة أعضاء الطبقة وعلى بقية النسق الاجتماعى ؟ الواقع أن علماء الاجتماع المعاصرين - خلال اهتمامهم الشديد بتصميم المقاييس الطبقيّة المختلفة والكشف عن العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التى تضمها هذه المقاييس - قد تجاهلوا بشكل واضح التساؤلات العامة المتعلقة بالنتائج أو الآثار

الاجتماعية التي تؤدي إلى البناءات الطبقة المختلفة ، وهي النتائج والآثار التي احتلت أهمية كبيرة لدى كثير من علماء الاجتماع الأوائل . فعلى سبيل المثال نجد علماء الاجتماع المعاصرين يتجاهلون مشكلة العلاقة بين الطبقات وهي مشكلة احتلت مكانة هامة في نظرية ماركس في الصراع الطبقي .

ويدون هذه التساؤلات بدأت - مؤخرًا - تأخذ نصيبها الذي تستحقه من الاهتمام . فعلى سبيل المثال نجد ليست Lipset في مؤلفه الإنسان السياسي Political Man يستعين ببيانات تتعلق بالمظاهر الحديثة للتنمية الاقتصادية لكي يختبر فكرة تعود إلى أرسطو وهي ، أن المجتمع ينقسم إلى جماهير عريضة فقيرة ، وصفوة صغيرة غنية^(٢٥) . وبعد أن استعان ليست بمؤشرات الثروة كمتوسط الدخل الفردي والتصنيع ، والتحضر ، والتعليم ، أوضح أنه حينما يحدث توزيع واسع النطاق للثروة ، تحيل الديمقراطية إلى الانتشار . (نستطيع أن نجد تلخيصا للبيانات في الجدول رقم (١)) حينما كان ليست يصد تحليل علاقة هذه المؤشرات بالصراع الطبقي ، توصل إلى النتيجة الحالية :

جدول رقم (١)

العلاقة بين الحكومة الديمقراطية ومؤشرات الثروة والتصنيع والتعليم والتحضر .

الدولة و	متوسط الدخل الفردي (بالدولار)	النسبة المئوية للذكور الذين يعملون في الزراعة	عدد التلاميذ المنتهين بمراحل تعليمية أعلى من الابتدائية بالنسبة لكل ١٠٠ من السكان	النسبة المئوية للذين يعيشون في مناطق حضرية كبرى
أوروبا				
دول أكثر ديمقراطية	٦٩٥	٢١	٤٤	٢٨
دول أقل ديمقراطية	٣٠٨	٤١	٢٢	٢٣
أمريكا اللاتينية				
دول أكثر ديمقراطية	١٧١	٥٢	١٣	١٦
دول أقل ديمقراطية	١١٩	٦٧	٨	١٥

من الأمور الواضحة أن التنمية الاقتصادية ، وزيادة الدخل القومي والفردى ، وتحقيق الأمان الاقتصادى ، ثم إتاحة فرص التعليم العالى ، كل هذه الأمور تحدد - فى نهاية الأمر - شكل « الصراع الطبقي » . لأنها تمكن المستويات الاجتماعية الدنيا من تبني منظورات بعيدة المدى ، وبالتالي تتيح لهم الدفاع عن وجهات نظر سياسية معينة . إن الإيمان بالإصلاح التدريجى قد يصبح أيديولوجية الطبقة الدنيا التى تستطيع تحسين وضعها الاقتصادى .

ففى تحليل لأغنى ثمان دول (حيث كان متوسط الدخل الفردى فيها يزيد على ٥٠٠ دولار فى سنة ١٩٤٩) لوحظ أن أصوات الشيوعيين فى البرلمان لم ترد عن ٧٪ . أما بالنسبة للدول الأوروبية الثمان التى يقل فيها متوسط الدخل الفردى عن ٥٠٠ دولار . فقد لوحظ أن الشيوعيين قد كسبوا أصواتاً فى البرلمان تزيد على ٢٠٪^(٢١) .

وقد تؤثر الأساق الطبقة على الجوانب الأخرى من البناء الاجتماعى وإن كانت الأخيرة يمكن أن تسهم - بشكل مباشر - فى تشكيل الأولى . وإمكاناتنا هنا أن نعكس اتجاه التأثير لشيء التساؤل السابغ وهو : ما هو نمط المجتمع الذى قد يؤدى إلى ظهور شكل معين من أشكال التدرج ؟ ومن القضايا الهامة التى أثارها ماكس فيبر Weber (والذى لم تحظ من بعده باهتمام إمبريقى) أنه فى فترات الاستنزاف الاقتصادى . يميل نسق التدرج إلى الاستناد إلى اعتبارات المية ، بينما نجد فى فترات التغير الاقتصادى السريع . يميل التدرج إلى الاعتماد - بدرجة كبيرة - على عوامل اقتصادية طبقية وفى ذلك يقول فيبر : « من الملاحظ أن كل حدث تكنولوجى أو تحول اقتصادى يحدد نمط التدرج المستند إلى المكانة . ومن ثم يدفع الموقف الطبقي إلى المقدمة »^(٢٢)

على أن محاولات علماء الاجتماع الإجابة عن التساؤلات السبعة السابقة (حتى ولو كانت ناجحة) لا تمنى أنها قد وجدت حلاً للمشكلات الأخلاقية والسياسية التى تنشأ عن التدرج الاجتماعى ذاته . وسوف تظل مسألة عدالة النظم الطبقة المختلفة . وإمكانية أن يشكل الناس يوماً ما مجتمعاتساوى فيه الناس جميعاً سوف يظل ذلك كله من الأمور التى تشغل أذهان الناس ، وتثير ضمايرهم ، وتحفزهم على العمل السياسى . ولا شك أن المعرفة المتاحة لعلماء الاجتماع الآن حول موضوع التدرج ، فضلاً عن إمكانية نموها فى المستقبل قد تسهم فى إجراء حوار هام مفيد ، حوار مستند إلى أساس صلب متين .

التغير الاجتماعى :

ليس هناك جانب من جوانب الحياة الاجتماعية نال الاهتمام الذى ناله موضوع التغير

الاجتماعي . ومع ذلك نجد بعض علماء الاجتماع يذهبون إلى أن المحاولات السوسولوجية في هذا المجال تسمى إلى المحافظة على الأوضاع القائمة . . وعدم الرغبة في مواجهة التناقضات التي يشهدها المجتمع المعاصر ، وما يمكن أن تؤدي إليه من تقدم إلى الأفضل . ولطنا نلاحظ الآن أن الدراسات السوسولوجية قد بدأت تحول اهتمامها من المشكلات التاريخية البعيدة للدى إلى المشكلات المعاصرة القصيرة للدى ، ومن المنظور المقارن إلى دراسة مجتمعات بينها أوصى وحدات اجتماعية صغيرة .

وتكاد تجمع كثير من الكتابات السوسولوجية الحديثة على أن علماء الاجتماع يفتقدون نظرية شاملة متكاملة في التغير الاجتماعي . وقد تكون أكثر دقة إذا ما قلنا أن علماء الاجتماع - في دراساتهم للتغير - لا يعانون من قلة النظريات ، بل يعانون من كثرتها وتعددتها . وليس هناك مشكلة اجتماعية كمشكلة التغير الاجتماعي استطاعت أن تسهم في ظهور نظريات كبرى تحاول تفسير كل جوانب الحياة الاجتماعية بالرجوع إلى فكرة أساسية . ومن أمثلة ذلك النظرية الماركسية في التاريخ التي تحاول التنبؤ بالتغير في مجالات الحياة الاجتماعية استناداً إلى التغير الذي يطرأ على علاقات الناس بنمط الإنتاج . ولم يعد علم الاجتماع الحديث يهتم اهتماماً كبيراً بمثل هذه النظريات الكبرى في التغير . غير أن ذلك لا يعنى - بطبيعة الحال - أن علماء الاجتماع المحسنين لا يهتمون بمشكلات التغير أو أنهم يفتقدون تماماً النظرية التي في ضوءها يمكن دراسة هذه المشكلات . إن ما يبدو واضحاً في هذا المجال هو أن علماء الاجتماع قد تخلوا عن فكرة البحث عن نظرية واحدة شاملة تتناول التغير . لذلك نجدهم - بدلاً من ذلك - يسعون إلى معالجة التغير معالجة ملموسة أو واقعية إن شئت اللفظ ، بحيث يكون الاهتمام الأساسى موجهاً لدراسة الأشكال المختلفة للتنظيم الاجتماعي ، تلك الأشكال التي تتدرج من أكبر الوحدات حتى أصغرها حجماً .

وعندما يدرس علماء الاجتماع الاتجاهات والقيم ، فإنهم يحاولون التعرف على القوى المختلفة التي تسهم في حدوث تغير فيها . ففي دراسة شهيرة أجراها نيدور نيوكومب Newcomb على كلية للبنات في فيرمونت Vermont نجده يحاول تفسير أسباب تحول بعض الطالبات عن وجهات نظرهن المحافظة تحت تأثير السياسة « الليبرالية » التي كانت تتبناها الكلية . بينما ظل البعض الآخر متمسكاً بالقيم المحافظة التي اكتسبها من أسرته أو مجتمعه المحلي ولقد اقتضح لنيوكومب أن الطالبات اللاتي غير اتجاهاتهن كن « يتميزن بالاستقلال عن آبائهن كما كان لديهن إحساس بالتكافؤ في علاقتهن بالآخرين . فضلاً عن قدرتهن العالية على تغيير عاداتهن من أجل تحقيق أهدافهن الشخصية » (٢٨) .

كذلك نجد كوترييل Cottrell يجرى دراسة في بيئة مختلفة تماماً . حيث يتساءل عما يحدث لقيم الناس لو أن الصناعة التي يعتمدون عليها اعتماداً كلياً قد تغيرت . ولقد وصف كوترييل في مقال له ردود أفعال الناس الذين يعيشون في مجتمع محلي صغير في الصحراء الغربية بالولايات المتحدة الأمريكية ، تلك الردود التي تركت تماماً حول الاحتياجات التكنولوجية التي خلقتها الآلات البخارية ^(٣٩) ؛ ذلك أن استخدام هذه الآلات البخارية قد تطلب وجود محطات للمخمة تقع على مسافات يبلغ طولها مائتي ميل . وحينما بدأ استخدام قطارات الديزل على نطاق واسع (مما يفقد الاهتمام بالمحطات الحديدية المنتشرة في الصحراء) تغير الأساس الاقتصادي للمدن التي ظهرت فجأة لتقديم خدمات السكك الحديدية ، وعلى الرغم من أن سكان هذه المدن كانوا يستشعرون الولاء الشديد لميناء السكك الحديدية إلا أن اتجاهاتهم مالبت أن تغيرت ، مما دفعهم إلى شن هجوم عنيف على المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى . والملاحظ أن هؤلاء السكان كانوا يفيدون إفادة مباشرة من طابع الاستقلال الذي كان يميز المشروعات الأمريكية ، أما الآن فقد أصبحوا يأملون في الحصول على المساعدات الحكومية .

كذلك نجد اهتماماً بدراسة التغير الذي يطرأ على النظم الاجتماعية في دراسات علماء الاجتماع المعنيين بدراسة الأسرة ، وهي دراسات نحاول - بصفة عامة - أن نجد إجابة على السؤال التالي : ما هي التغيرات التي تطرأ على الأسرة تحت تأثير التضرر والتنمية الاقتصادية ؟ والملاحظ أن معالجة هذه المشكلة قد تمت على مستوى عالمي ؛ لذلك نجد عدداً من الآراء المتعارضة تتطلب مزيداً من التحقق . ولقد أوضحت هذه الدراسات أن عملية التحديث (التنمية) في مختلف أنحاء العالم قد أدت إلى تدعيم الأسرة النووية وإضعاف الأسرة الممتدة ، وزيادة درجة المشاركة المتبادلة في المسؤولية على أساس الجنس ، وأخيراً تشجيع الاختيار للزواج من جانب الطرفين بدلاً من الشكل القديم الذي كان يمارسه الآباء أو الأقارب . وفي نفس الوقت نجد هذه الدراسات تكشف عن حقائق أخرى منها ؛ أن الظروف الحديثة قد أسهمت أيضاً في تقوية الأسرة الممتدة كما يتبدى ذلك في أنماط الإقامة والمساعدة المتبادلة ، وأن أشكال السيطرة (وعلى الأخص تلك التي يمارسها الرجال) لا تزال قائمة في الأسر الحديثة وأن اختيار القرنين - عادة - ما يكون محكوماً بالمجاعات التقليدية المحيطة بالفرد والتي عادة ما يختار منها ^(٤٠) .

غير أن ذلك لا يعني أن علماء الاجتماع المحدثين قد تجاهلوا تماماً دراسة التغيرات الاجتماعية ذات النطاق الواسع . فهناك محاولات عديدة حديثة تسعى إلى تتبع التغيرات التي طرأت على المجتمعات التقليدية بإدخال التصنيع . ولقد ذهب ويلبرت مور Moore وأرونولد فيللمان

Feldman إلى أن « هناك عناصر بنائية جوهرية مشتركة في المجتمعات الصناعية ، وأنها (أى العناصر) تتلجج ابتداء من الملامح الواضحة تماماً (كنمو نظام المصنع ، وزيادة نسبة التخصير) حتى الاتجاهات المعرفية الشائعة مثل النظرة إلى الزمن والإفادة من المرفة ، فضلاً عن التوجهيات القيمية العامة »^(٣١) . ومع ذلك فقد كان مور وفيلدمان بالقي الحذر حيناً ذهباً إلى أنه ليست ثمة شواهد تشير إلى أنه بتقدم المجتمعات في مجال التصنيع ، تتقدم في مجالات الحياة الأخرى . وعلى الرغم من تنوع وتعدد الوحدات التى درسناها ، وعلى الرغم أيضاً من ضروب التغير المختلفة التى تلعبها في هذه الوحدات ، إلا أن ذلك يشير أمامنا عدداً من المشكلات الشائعة في دراسة التغير الاجتماعى بوجه عام . ولعل أخطر هذه المشكلات وزناً هى تلك التى تنشأ حيناً نحقق في تحليل وحدة التغير ، أى ما إذا كان الجنس البشرى بأكمله ، أم مجتمع بعينه ، أم نظام اجتماعى محدد ، أم مجموعة من العلاقات الاجتماعية . ثم إن علينا بعد ذلك تحليل العناصر التى نعتقد أنها فى حالة تغير . فإذا كنا ندرس التغير الذى يطرأ على الشخص مثلاً ، فهل نشير إلى اتجاهاته وقيمه ، أم إلى سلوكه أم إلى وضعه الاجتماعى كما يتحدد عن طريق المهنة ؟ وعلينا بعد ذلك أن نتفق تماماً على ما يمكن - موضوعياً - أن يشكل « التغير » . لقد أخفقت مناقشات عديدة حول التغير الاجتماعى ولم تنته إلى نتيجة محددة ؛ ذلك لأنها لم تحدد ما إذا كانت تغيرات معينة - كمعدل الحراك الاجتماعى - تعد تغيرات حقيقية ، أم أنها مجرد « تعبير عن ظاهرة قديمة بطريقة جديدة » ... إلخ .

يضاف إلى ماسبق مجموعة أخرى من المشكلات تنشأ عند محاولة قياس معدل التغير واتجاهه . فقد تبدو بعض المجلات واضحة للعالم ، ولكنها لا تستطيع - بذاتها - أن تعيننا على فهم الكثير . كذلك فإن قياس تغير بعض العناصر الكيفية (كأن نقول إن الناس يتحولون نحو المعاصرة) يتطلب على بعض الصعوبة . ولعل الصعوبات الأكبر هى تلك التى تنشأ حيناً نكون بصدد تحليل « اتجاه » التغير . والسؤال التقليدى الذى يثار في هذا المجال هو هل يتقدم الجنس البشرى أم يتدهور ؟ كذلك تثار أسئلة أقل أهمية - وإن كانت أكثر قابلية للدراسة - مثل : هل يتجه أفراد المجتمع نحو الاستقلال أم يتجهون نحو الاعتماد على بعضهم البعض ؟ وهل يشهد سكان العالم للعاصر الذين يتسمون إلى أمم مختلفة ثقافة عامة عليية صناعية مشتركة ؟

ولا شك أن كل القضايا السابقة تنبع من قضية أساسية يمكن أن نصورها على النحو التالى : ماهى أسباب التغير الاجتماعى ؟ وهنا نجد علماء الاجتماع يفرقون بين جانبين للحياة الاجتماعية يحتفظان اختلافًا تلقائيًا ، غير أنهم لم يستطيعوا - بهذه البساطة - أن يقيموا سلسلة متتابعة واضحة

للأحداث . لذلك نجدهم لا يحققون نجاحاً كبيراً عندما يحاولون عزل العوامل السببية في هذه السلسلة . ويعود ذلك - في حقيقة الأمر - إلى تعدد وتنوع المواقف التي تسهم في تشكيل المواقف الاجتماعية . فضلاً عن ذلك كله فلقد أثبت علماء الاجتماع عجزهم اقتفاء نموذج العلم الطبيعي ، عن طريق إجراء تجارب مضبوطة يمكن بواسطتها عزل تأثير بعض العوامل أو الأسباب . ويعتقد بعض علماء الاجتماع أن فهم عملية التغير الاجتماعي يتطلب فيما يتطلب رفع مستوى تصميم البحوث ، وتطوير المقاييس المختلفة ، وتوضيح المفاهيم المستخدمة . ولقد ظهرت الآن نظريات عديدة تناول خصائص محددة للوحدات الاجتماعية المختلفة ، بحيث حلت هذه النظريات محل النظريات الشاملة التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر . كذلك يذهب بعض علماء الاجتماع للمعاصرين إلى أن الصديق الواضح الذي تتمتع به النظريات الحديثة في التغير قد يوضحهم عن بعض الجوانب الهامة التي تنطوي عليها النظريات الكلاسيكية .

هوامش الفصل الثاني

- Florence Kluckhohn and Fred L. Strodtbeck, *Variations in Value Orientation* (١)
New York: Harper & Row, 1961.
- هذا وتعد فلورنس كلوكهون أول من أدخلت مفهوم القيم السائدة والقيم الخبائية في مجال علم الاجتماع ، وتستطيع أن نجد
شواهد أميريكية عديدة على الفكرة التي ناقشناها في لثن في دراساتها للقراءة للقيم في الجروب القرى في ولايات المتحدة .
- Clifford Shaw, et al; *Delinquency Areas* (Chicago: University of Chicago Press. (٢)
1929), 214 pp.
- Ibid; p. 203. (٣)
- Ibid, p.6 (٤)
- Sheldon Glueck and Eleanor Glueck, *Unraveling Juvenile Delinquency* (٥)
(Cambridge: Harvard University Press, 1955.)
- Richard Cloward and LLOYD Ohlin, *Delinquency and Opportunity* «Glencoe. (٦)
Ill.: The Free Press, 1961a.
- Edwin Sutherland, "White-Collar Criminality" *American Sociological Review* (٧)
(1940), V: 1-12. See also Albert Cohen, et al. (eds.), *The Sutherland Papers* (Bloomington: Indiana
University Press, 1956.
- Sutherland, *American Sociological Review* (1940), V 5. (٨)
- Robert K. Merton and Robert A. Nisbet (eds.), *Contemporary Social Problems* (٩)
(New York: Harcourt, Brace & World, 1961).
- W LLOYD Warner and paul A. Lunt, *The Social Life of a Modern Community* (١٠)
(New Haven: Yale University Press, 1941).
- Ibid, p. 261. (١١)
- Ibid; p. 424. (١٢)
- Ibid; p. 290. (١٣)
- Ibid; p. 282 (١٤)
- Ibid; P. 312. (١٥)
- Robert Dahl, *Who Governs? Democracy and Power in an American City* (New
Haven: Yale University, Press, 1962). (١٦)
- Warner and Lunt, *The Social Life of a Modern Community*, p. 261. (١٧)
- Ibid; p. 245. (١٨)
- C. Wright Mills, *The Power Elite* (New York: Oxford University Press, 1957) (١٩)
- Daniel Bell, "Is There a Ruling Class in America?" *The End of Ideology* (٢٠)
(Glencoe, Ill: The Free Press, 1960), pp. 43-67.
- Floyd Hunter, *Community Power Structure: A Study of Decision Markers* (٢١)
(Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1953)
- هذا وقد لعب ميچورليست Lipset وريهارد بيندكس Bendix دوراً هاماً في تحديد هذه العصور . انظر مؤلفها : (٢٢)
- Social Mobility in Industrial Society* (Berkeley, University of California Press, 1959).
- S.M Miller, "Comparative Social Mobility" *Current Sociology* (1960), IX: 1- (٢٣)
89.

- Ibid.*, p. 34. (18)
- S. Martin Lipset, *Political Man* (New York: Doubleday, 1960), pp. 51-54. (19)
- Ibid.*; p. 61. (20)
- Max Weber; *The Theory of Social and Economic Organization*: Trans. by A. M. Henderson and Talcott Parsons, Free Press, N.Y.; 1947. (21)
- Theodore Newcomb; *Personality and Social Change* (New York: Dryden, 1948), p. 126. (22)
- W.F. Cottrell, "Death by Dieselization", *American Sociological Review* (1951), XVI: 358-365. (23)
- See, for example the special issue on "Changes in the Family", in *International Social Science Journal* (Paris: UNESCO, 1962), XIV: 411-580. (24)
- Wilbert Moore and Arnold Feldman, "Industrialization and Industrialism: Convergence and Differentiation", *Transactions of the Fifth World Congress of Sociology* (Louvain: International Sociological Association, 1962), II: 165. (25)

الفصل الثالث

دراسة المجتمع

منذ آلاف السنين والبشر يلاحظون ويتأملون المجتمعات والجماعات التي يعيشون فيها . ومع ذلك فلم الاجتماع علم حديث ، لا يزيد عمره على قرن واحد كثيراً . . . وقد وضع أوجيست كونت A. Conte - في تصنيفه للعلوم - علم الاجتماع من الناحيتين المنطقية والزمنية في مرتبة تالية على العلوم الأخرى . باعتباره أقلها جيمعاً عمومية ، وأكثرها تعقيداً على الإطلاق . كما لاحظ واحد من أكبر علماء الأنثروبولوجيا المحدثون بأن « علم دراسة المجتمع البشري لا يزال بعد في مرحلة طفولته الأولى »^(١) .

حقيقة أننا يمكن أن نجد في كتابات الفلاسفة . والمفكرين الدينيين ، والمشرعين في جميع الحضارات وعلى مدى جميع العصور بعض الملاحظات والأفكار التي تتصل بعلم الاجتماع الحديث . فبعض الكتب الهندية القديمة * أو الكتابات الفلسفية الإغريقية (مثل كتاب السياسة لأرسطو) تحلل الأنساق السياسية على نحو لا زالت له أهميته بالنسبة لعالم الاجتماع . ورغم ذلك تؤكد أن هناك علماء جديداً لدراسة المجتمع ، وليس مجرد اسم جديد فحسب^(٢) ، قد تأسس في القرن التاسع عشر . ومن المفيد أن نعرض هنا للظروف التي تم فيها تأسيس هذا العلم . وندرس الخصائص التي تميز علم الاجتماع عن الفكر الاجتماعي السابق عليه^(٣) .

لعله يمكن تصنيف الظروف التي ظهر في ظلها علم الاجتماع إلى ظروف فكرية وأخرى مادية ، وسوف أتناولها بالمناقشة وفقاً لهذا الترتيب . وقد كانت جميع تلك الظروف متداخلة بطبيعة الحال مع بعضها . ولا شك أن تأريخاً سوسولوجياً كفوا لعلم الاجتماع - وهو ما لم يتوفر لدينا بعد - سوف يأخذ هذا التدخل في اعتباره . ولا أستطيع في مثل هذه المقدمة الموجزة إلا أن أقصر على ذكر بعض العوامل الهامة فحسب .

ليس من العسير علينا تحديد الأصول الفكرية الرئيسية لعلم الاجتماع . ويمكن القول بصفة عامة بأن علم الاجتماع له أصل رباعي يتمثل في الفلسفة السياسية . وفلسفة التاريخ ، والنظريات

• يشير المؤلف إلى كتاب الأرتاشاسترا Arthashastra من تأليف المفكر الهندي كلوتيليا Kautilya

البيولوجية في التطور ، والحركات التي قامت تنادى بالإصلاح الاجتماعي والسياسي ووجدت أنه من الضروري أن تجرى لهذا الغرض دراسات مسحية surveys للظروف الاجتماعية^(١) ، وقد لبث اثنان من هذه المصادر ، وهما فلسفة التاريخ والسبح الاجتماعي . دوراً عظيم الأهمية في المراحل الأولى بالذات . وقد كلنا نفسيهما من أحدث منجزات التاريخ الفكري للإنسان .

وتعتبر فلسفة التاريخ كفرع متميز من الفكر الإنساني من ابتكارات القرن الثامن عشر^(٢) . ونذكر من بين مؤسسيها الأب سان بيير Saint-Pierre والاطال جيام باتيسا فيكو G. vico . وقد عملت الفكرة العامة للتقدم التي ساهم في صياغتها على التأثير تأثيراً عميقاً على تصور الناس للتاريخ . واتعمكت في كتابات مونتسكيو وفولتير في فرنسا . وهيردر Herder في ألمانيا . وكتابات مجموعة من الفلاسفة والمؤرخين الاسكتلنديين في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر . مثل فيرجسون Ferguson وميلار Millar . وروبرتسون Robertson وغيرهم . ويبدو هذا الاتجاه التاريخي الجديد واضحاً كل الوضوح في فقرة من مقال دوجالد ستيفارت المصون « سيرة آدم سميث »^(٣) Memoir of Adam Smith ، حيث يقول « لابد لنا عندما نقارن مكتسباتنا الفكرية وآراءنا وأساليبنا في السلوك ونظمنا ، ونحن في هذه المرحلة الاجتماعية التي نعيش فيها ، بتلك السائدة عند القبائل البدائية ، لابد من أن يثور لدينا التساؤل عن الخطوات التدريجية التي قطعها التحول الاجتماعي ابتداء من الجهود البسيطة الأولى للطبيعة الخام وصولاً إلى تلك المرحلة التي بلغت حدًا فائقاً من الاصطناع والتعقد . ويستطرد ستيفارت قائلًا أن « هناك نقصاً في المعلومات الخاصة بكثير من مراحل هذا التقدم ، وأنه لابد من الاستعاضة عن تلك المعلومات بالتخمين المعتمد على « المبادئ المعروفة للطبيعة البشرية » . ثم يقول ستيفارت :

« وسأعطى نفسى حرية إطلاق اسم التاريخ النظري أو التاريخ الفضي Conjectural على هذه الدراسات الفلسفية التي ليس لها بعد اسم مناسب في لغتنا . ويقابل هذا الاسم في معناه تقريباً اسم التاريخ الطبيعي Natural History كما استخدمه لسترهيويم Hume وما أطلق عليه بعض الكتات الفرنسيين اسم التاريخ التأمل Histoire Raisonnée .

وقد أصبحت فلسفة التاريخ علملاً فكرياً هاماً في أوائل القرن التاسع عشر ، وذلك من خلال كتابات هيغل وسان سيمون^(٤) . وقد نبتت من هذين للمفكرين أعمال كل من ماركس وكونت ، وبالتالي جانباً من أهم الخيوط في علم الاجتماع الحديث . ويمكن أن نقدر بإيجاز

الإسهامات التي قدمتها فلسفة التاريخ لعلم الاجتماع بأنها أفكار النمو والتقدم ، على الجانب الفلسفي ، ومفاهيم المراحل التاريخية والأنماط الاجتماعية ، على الجانب العلمي ، ويرجع الفضل إلى فلاسفة التاريخ أساساً في ظهور التصور الجديد للمجتمع باعتباره أكثر من مجرد « المجتمع السياسي » أو الدولة . وقد امتد ، اهتمامهم بحيث شمل كافة النظم الاجتماعية ، وفروقا تفرقاً بين الدولة وما أطلقوا عليه اسم « المجتمع المدني » Civil Society . وربما كانت دراسة آدم فريرجسون A. Ferguson المنونة « مقال في تاريخ المجتمع المدني » * . (الصادر عام ١٧٦٧) . أفضل نموذج لهذا الاتجاه . ويبدو أن ترجمتها الألمانية قد أمدت هيجل ببعض المصطلحات التي استخدمها وأثرت على الاتجاه الذي اتبعه في كتاباته الأولى عن المجتمع ويناقش فريرجسون في هذا « المقال » ، وفي الكتابات التي نشرها بعد ذلك موضوعات : طبيعة المجتمع والسكان ، والأسرة والقرابة ، وتباين المراتب ، والملكية ، والحكومة ، والعادات الاجتماعية ، والأخلاق ، والقانون ، أي أنه كان يتناول المجتمع كتنوع من النظم المترابطة المتداخلة . وقد أهتم علاوة على هذا بتصنيف المجتمعات إلى أنماط ، وتحديد مراحل النمو الاجتماعي . ويمكن أن نجد ملامح مماثلة لهذه في كثير من كتابات من أطلقنا عليهم اسم فلاسفة التاريخ . فهي تمثل جميعاً إجماعاً مذهلاً وتغيراً مفاجئاً في اتجاه اهتمام الناس بدراسة المجتمع الإنساني ، وقد عادت هذه الملامح إلى الظهور في القرن التاسع عشر في مؤلفات علماء الاجتماع الأوائل مثل كونت ، وماركس ، وسبنسر .

ويتمثل العصر الملام الثاني في علم الاجتماع الحديث في المسح الاجتماعي ، الذي يركز بدوره على مصدرين اثنين . أول هذين المصدرين الاقتناع المتزايد بأن مناهج العلوم الطبيعية ينبغي - وهي أيضاً قادرة - أن تتسع لتغطي مجال دراسة الشؤون الإنسانية ، وأن الظواهر الإنسانية يمكن تصنيفها وقياسها . أما المصدر الثاني للمسح الاجتماعي فهو الاهتمام بمشكلة الفقر (أو ما يعرف في الكتابات الأوروبية المتخفة باسم « المسألة الاجتماعية » انطلاقاً من إدراك الحقيقة التي مؤداها ، أن الفقر في المجتمعات الصناعية لم يعد بعد ظاهرة طبيعية - كتقمة من الطبيعة أو من الله - وإنما هو نتيجة الجهل الإنساني أو الاستغلال . وفي ظل هذين العاملين المؤثرين - وهما مكانة العلوم الطبيعية والحركات الرامية إلى الإصلاح الاجتماعي - أخذ للمسح الاجتماعي يحل مكانة هامة في هذا العلم الجديد لدراسة المجتمع . وأفضل سبيل لتتبع التقدم الذي أحرزه هذا العلم أن ننظر في تطوره في المجتمعات الصناعية في أوروبا الغربية كما يبدو في بعض المؤلفات الرائدة مثل مؤلف

السيرجون سنكلير Sinclair المعنون «وصف إحصائي لاسكتلند» * (٢١ مجلداً صدرت في الفترة من ١٧٩١ حتى ١٧٩٩) ، وكتاب السرف . م. ايدن Eden بعنوان : «دولة الفقراء» ** (ويقع في ثلاثة مجلدات ، صدر عام ١٧٩٧) ، ومجلدات كوندرسية Condercet وضع «رياضيات إحصائية» (٨) . وفي كتاب «الفيزياء الاجتماعية» الذي وضعه كيبله (٩) Quêtelet وفي الدراسات التي صدرت بعد ذلك مثل مؤلفات لويلاي Le Play «العمال الأوروبيون» (صدر في طبعته الأولى عام ١٨٥٥ ، ثم صدرت له طبعة ثانية موسعة في الفترة من ١٨٧٧ - ١٨٧٩) *** ، وبوث Booth «حياة وعمل سكان لندن» **** (١٨٩١ - ١٩٠٣) . وقد ظل للمسح الاجتماعي من أهم طرق البحث في الدراسات السوسولوجية .

ونلاحظ أن هاتين الحركتين الفكرتين ، وهما فلسفة التاريخ والمسح الاجتماعي لم تكونا في عزلة عن الظروف الاجتماعية في أوروبا الغربية إبان القرنين الثامن عشر ، والتاسع عشر . وقد أثار هذا الاهتمام الجديد بالتاريخ والتنمية الاجتماعية تلك السرعة وذلك العمق اللذين جرى بهما التغير الاجتماعي ، كما أثارته المقابلة بين التضافات المختلفة التي كان الناس يقبلونها بفضل رحلات الاستكشاف . كما أن فلسفة التاريخ لم تكن مجرد وليد في أحضان الفكر وحسب ، وإنما هي بنفس القدر بنت ثورتين هما : الثورة الصناعية في إنجلترا ، والثورة الفرنسية ، وبالمثل لم يرق المسح الاجتماعي نتيجة مجرد الطموح في تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على العالم الإنساني ، وإنما نتيجة وجود تصور جديد للشرور والمشكلات الاجتماعية ، تأثر هو نفسه بالإمكانيات المادية للمجتمع الصناعي . فالمسح الاجتماعي لمشكلة الفقر أو أي مشكلة اجتماعية أخرى ، لا يمكن أن يكون له معنى إلا إذا كان هناك اعتقاد بأنه من الممكن عمل أي شيء للقضاء على هذه الشرور أو التخفيف من وطأتها . واعتقد أن انتشار الفقر بين القوى المتجة الضخمة للتزايده هو العامل المسؤول عن تغير النظرة إلى الفقر ، فلم يعد الفقر مشكلة طبيعية (أو حالة طبيعية) ، وإنما أصبح مشكلة اجتماعية قابلة للدراسة والإصلاح . ولعل هذا يمثل على الأقل عنصراً هاماً في الاكتناز الذي ساد آنذاك بأنه يمكن استخدام المعلومات الدقيقة في الإصلاح الاجتماعي ، وبأنه إذا كان الإنسان قد

Sir John Sinclair. Statistical Account of Scotland.

Sir F.M. Eden, The State of the Poor.

Le Play, Les ouvriers Européens.

عن فريدريك لويلاي انظر بالمرية ، نقولاً بتأليف ، المرجع السابق ص ٧١ وما بعدها .

Booth, Life and Labour of the People in London.

استطاع أن يتحكم تحكماً متزايداً في اليقظة للمادية ، فإنه يستطيع بلثل أن يتحكم في يمينه الاجتماعية .

وهكذا يمكننا أن نرجع المرحلة التمهيدية لعلم الاجتماع إلى فترة طولها نحو مائة عام تمتد تقريباً من ١٧٥٠ حتى ١٨٥٠ ، أو لعلنا نقول أنها تمتد منذ نشر مونتسكيو كتابه « روح القوانين » * حتى ظهور أعمال كونت وصدور الكتابات الأولى لسبنسر . أما الفترة التي تشكل فيها علم الاجتماع كعلم مستقل فتشغل النصف الثاني من القرن التاسع عشر (١) ، ويمكننا أن ندين من العرض الموجز لأصوله بعض السمات التي اتصف بها علم الاجتماع في بداياته الأولى . فقد كان أولاً ذا طابع موسوعي ، إذ كان يتم بالحياة الاجتماعية للآسان في مجموعها ، وبالتاريخ بأكمله . ثم كان ثانياً تطورياً ، وذلك تحت تأثير فلسفة التاريخ ، مدعمة بواسطة نظرية التطور الحيوي ، فكان يسعى إلى تحديد المراحل الرئيسية للتطور الاجتماعي . وكان الناس يعتبرونه - ثالثاً - علماً وضعياً له نفس طابع العلوم الطبيعية . فقد كانت العلوم الاجتماعية تفهم بصفة عامة إبان القرن الثامن عشر على أنموذج الفيزياء . أما علم الاجتماع فكان يفهم في القرن التاسع عشر على أنموذج علم الحياة ، ويبدو ذلك واضحاً في الاهتمام الكبير بموضوع التطور الاجتماعي ، وفي التصور الذي كان سائداً عند الأغلبية والذي كان المجتمع بمقتضاه كائناً حياً . ويبدو الاهتمام العام بالطابع العلمي لعلم الاجتماع أوضح ما يكون في محاولات صياغة قوانين عامة للتطور الاجتماعي ، في كل من علم الاجتماع والأنثروبولوجيا .

ومن الطبيعي أن تثير هذه الدعاوى العريضة للمعارضة ، وخاصة من جانب أولئك الذين يعملون في ميادين أضيق وأكثر تخصصاً وتعديداً ، ومن بينهم المؤرخين ورجال الاقتصاد . وعلماء السياسة . ومن المشكوك - حتى في يومنا هذا - ما إذا كان علم الاجتماع قد أضح تماماً في أن يسدل الستار على الأطماع العريضة التي كان يدعيها في أوائل عهده . على أننا يجب أن نميز بين المزايم المختلفة ، كما نميز بين الدعاوى الخاصة بمرور موضوع العلم ، والدعاوى الخاصة بمكتشفاته . ولم يعد يعتقد أي إنسان اليوم أن كونت أو سبنسر قد توصل إلى اكتشاف قوانين التطور الاجتماعي (على الرغم من أن كثيرين يعتقدون أن كارل ماركس قد توصل إلى ذلك) . ولكن لا يرتب على هذا أن كونت أو سبنسر (أو بالنسبة لغير المؤمنين بماركس أيضاً) قد أخطأوا كل الخطأ فيما ذهبوا إليه حول تحديد مجال علم الاجتماع ، أو أنهم لم يقدموا إسهامات عامة في سبيل تقدمه ، ويبدو من الواضح أن هناك حاجة إلى علم اجتماعي يختص بدراسة المجتمع ككل ، أو البناء الاجتماعي

الكل ، على أن مثل هذا الادعاء يعنى إثارة مشكلة كيفية إمكان قيام وتقديم علم شامل كهذا ، وكيفية ارتباطه بالعلوم الاجتماعية الأخرى .

وقد نشأت المعارضة لعلم الاجتماع في مراحله الأولى - إلى حد كبير - عن الإحساس بأنه يستهدف امتصاص العلوم الاجتماعية الأخرى جميعاً وليس مجرد التنسيق بينها ، وقد تخلى بعض علماء الاجتماع في مؤلفاتهم بعد تلك المرحلة صراحة عن مثل هذه المطامح فوجد مثلاً هوبوس يفهم علم الاجتماع على أنه « علم يتخذ ميداناً له الحياة الاجتماعية للإنسان بأكملها » ، وليس كفرض تخصص جديد . ولكنه يرى أن العلاقة التى تربطه بالعلوم الاجتماعية الأخرى هى علاقة تبادل وتأثير مشترك فيقول : « .. ليس علم الاجتماع العام علماً مستقلاً مكفياً بذاته قبل أن يبدأ التخصص ، ولا هو مجرد تركيب من العلوم الاجتماعية يقوم على التجاوز الآلى لنتائج هذه العلوم . وإنما هو فى حقيقة الأمر مبدأ يبعث الحياة يتخلل كل أنواع البحوث الاجتماعية ، يغلظها ويتغلظ منها بدوره ، يخرج إلى الدراسة والبحث ، ويربط بين النتائج الثابتة ، يمرض حياة الكل فى الأجزاء المكونة له ، ويتقل من دراسة الأجزاء إلى إدراك الكل إدراكاً أكمل وأشمل »^(١١) .

كذلك فعل دوركم ، فعلى الرغم من أنه كان مهتماً بصفة خاصة بالتأكيد على استقلال علم الاجتماع وتعيين مجال الظواهر التى ينبغى أن يتناولها علم الاجتماع بالدراسة ، ورغم ذلك لم يزعم أن علم الاجتماع يمكن أن يكون علماً موسوعياً ، لئلا يمكن أن يؤدي واجبه بمزول عن العلوم الاجتماعية الأخرى . لقد تصور دوركم - على نحو قريب من هوبوس إلى حد كبير - انتشار الانجاء السوسيولوجى ، وبالتالى حدوث تحول فى العلوم الاجتماعية الخاصة من اللامتل . ولم يفكر إلا فى مرحلة لاحقة فى إمكان قيام علم اجتماع عام ، يتضمن قوانين أكثر عمومية تستند إلى القوانين التى تم التوصل إليها فى المجالات الخاصة للعلوم الاجتماعية الفرعية^(١٢) . وقد أوضح دوركم فى كلمة المحرر التى كتبها للعدد الأول من « حولى علم الاجتماع » Année Sociologique أن « جهودنا سوف تتجه أساساً إلى العناية بالدراسات التى تتناول موضوعات محددة أشد التحديد ، تتلرج تحت فروع خاصة لعلم الاجتماع إذ طالما أن علم الاجتماع لا يمكن أن يكون تركيباً من هذه العلوم الخاصة ، وطالما أنه لا يمكن أن يتضمن سوى مقارنة بين نتائجها ذات الطبيعة الشديدة العمومية ، فإنه لا يمكن قيام علم اجتماع عام إلا بالقدر الذى تنمو به هذه القروء المكونة له »^(١٣) .

ويكاد يكون من الصير أن ندعى أن تلك الأهداف للتواضع التى حددناها من هوبوس ودوركم قد تحققت على نحو يمكن أن نتفق عليه جميعاً . وقد كان دوركم أكثر توفيقاً من هوبوس

في إدخال الاتجاه السوسيولوجي إلى علوم اجتماعية أخرى . فقد تأثر عدد كبير من الدارسين القرنين - الذين يشتمون إلى تخصصات متنوعة - بمؤلفات دوركيم ، وكانت حافزاً لهم لطرق موضوعات معينة ، فوجد في القانون كلا من دافى Davy ، وليفى برول ، Levy—Bruhl ، وفى الاقتصاد سيميائى Simiand . وفى الأنثروبولوجيا موس Mauss . وفى التاريخ مارك بلوش Marc Block . وجرانيه Granet . وفى اللغويات كاهان Cahen ، وميه Meillet ، وتكنفى بهذه الأسماء باعتبارها أبرز أفراد هذه الطائفة من العلماء ، على أن أفكار دوركيم لم تنتقل من خلال مؤلفاته فحسب ، وإنما انتقلت بدرجة أكثر فعالية من خلال « حولة علم الاجتماع » التى أسسها فى عام ١٨٩٨ . ويمكننا أن نقول أن مفهومه عن علم الاجتماع كان متجسداً فى طريقة تنظيم موضوعات « حولة علم الاجتماع » نفسها ، فقد كان كل عدد من أعداد الحولة يضم دراسة واحدة أو دراستين مونوجرافيتين أصليتين ، وعدداً من الدراسات المسحية - مكتوبة من وجهة نظر علم الاجتماع - للكتابات التى صدرت خلال ذلك العام فى بعض مجالات البحث الاجتماعى المستقلة . وقد برر دوركيم ذلك التنظيم بقوله : « نعتقد أن علماء الاجتماع فى حاجة ملحة إلى الوقوف بشكل منتظم على البحوث التى تجرى فى العلوم الاجتماعية الخاصة مثل : تاريخ القانون ، والعادات الاجتماعية ، والدين ، والاحصاء الاجتماعى والعلوم الاقتصادية . . إلخ . فى هذه البحوث توجد اللواد التى ينبغى أن نعتمد عليها فى إقامة علم الاجتماع » (١١) .

أما فى ألمانيا فقد حدث كما يقول « ريمون آرون » (١٢) أن صادف علم الاجتماع رفضاً فى بادئ الأمر بسبب طبيعته الموسوعية التى لازمتها فى تلك المرحلة . وقد بذلت فى ألمانيا - أكثر من أى مكان آخر - محاولات لتعريف وتغديد ميدان دراسة علم الاجتماع ، ولكن عن طريق تأسيس علم تجريدى يدرس « صور » الحياة الاجتماعية . وقد لعب جورج زميل Simmel الدور الأكبر فى هذا الصدد ، ولكننا نجد أنه قد ساق هذه الجهود اهتمام مستمر بالتفسير التاريخى ويعلم اجتماع الثقافة Sociology of Culture كان للماركسية فضل التشجيع عليه . وقد اجتمعت هذه الاهتمامات المختلفة فى كتابات ماكس فيبر M. Weber الذى نلاحظ فى مؤلفاته - كما هو الحال فى مؤلفات دوركيم - نفس الحرص على تطوير اتجاه سوسيولوجى داخل العلوم القائمة : التاريخ ، والقانون ، والاقتصاد ، والسياسة ، والأديان المقارن .

وهكذا استهدف علماء الاجتماع الكلاسيكيون - وخاصة دوركيم - إرساء حدود العلم ومناهجها ، وإبراز أهميته من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية الرئيسية . وكذلك تأسيس رابطة

وثيقة بينه وبين العلوم الاجتماعية القائمة . ثم حدث أن اغترف علم الاجتماع فيما بعد عن هذه الأهداف في نقاط معينة . فلاحظ في المقام الاول عودة علماء الاجتماع - لفترة - إلى الاهتمام من جديد بوضع أنساق نظرية عامة . غير أنه يمكن توجيه النقد إلى هذا الاهتمام من عدة نواح . فيبدو أولاً من غير الحكمة محاولة وضع مثل هذه النظريات في مرحلة لم يتوفر فيها لدينا بعد سوى عدد قليل جداً من التعميمات الأكيدة على مستوى منخفض . كما تبيل هذه الجهود النظرية مرة أخرى إلى عزل علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية الأخرى . أو إلى اظهاره من جديد بمظهر العلم « الامبريالى » الذى يستهدف إخضاعها جميعاً له .

أما في ميدان البحوث فلاحظ ميلاً إلى التركيز على موضوعات تمثل « فضلات » العلوم الأخرى ، لا يدعها لنفسه أى من العلوم الاجتماعية الأخرى ، وتتصف بطابع « المشكلة الاجتماعية » . فقد أظهرت إحدى الدراسات المسحية الحديثة لعلم الاجتماع الأمريكى أن أهم ميدانين من ميادين البحث في علم الاجتماع - من واقع عدد مشروعات البحوث التى أجريت فيها - في عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ هـ : دراسات المجتمع الحضرى والمجتمع الحلى ، والزواج والأسرة . وقد كان الاتجاه في بعض البلاد الأخرى قريباً من هذا .

على أن هذه ليست كل القصة ، فلدينا في الواقع عديد من الشواهد على أن الاتجاه السوسيولوجى قد انتشر على نطاق واسع في العلوم الاجتماعية الأخرى . وأفضل مثل على هذا علم السياسة . إذ يرجع الفضل إلى علماء الاجتماع في إجراء عديد من البحوث أو التنبيه إلى أهميتها في هذا الميدان ، ومنها دراسات الأحزاب السياسية (التنظيم ، البيروقراطية ، القادة) ، والمجاعات الضاغطة . والانتخابات والسلوك الانتخابى ، والإدارة العامة (البيروقراطية ، وختات الصفوة)^(١٧) . وتمثل هذه البحوث جانباً كبيراً من الدراسات الجارية عن النظم السياسية . وأصبح من الأمور المتزايدة الصعوبة التمييز بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى . أما بالنسبة لعلم الاقتصاد الذى يتمتع بنسق نظرى ذى مستوى رفيع ، فكان تأثير علم الاجتماع أقل كثيراً . ولو أنه الدراسات السوسيولوجية عن تنظيم العمل في المؤسسات الصناعية ، وعن العلاقات الصناعية « وتلك التى أجريت مؤخراً عن عمليات التصنيع . قد ساهمت جميعاً مساهمة أساسية في إثراء المعرفة الاقتصادية . كما أدى نمو التخطيط الاقتصادى إلى إبراز أهمية الجوانب السوسيولوجية في السلوك الاقتصادى^(١٨) .

وبوسعنا الآن أن نحدد مكانة علم الاجتماع في دراسة المجتمع بدقة أكبر . مع أننا لا نسهدف من ذلك عزله عن بقية العلوم الأخرى . لقد كان علم الاجتماع (وكذلك

الأنثروبولوجيا الاجتماعية) أول علم يتم بدراسة الحياة الاجتماعية ككل ، بالنسق المركب من النظم الاجتماعية والمجتمعات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع . والمفهوم الأساسي ، أو الفكرة الموجهة . في علم الاجتماع هي البناء الاجتماعي . فمن هذا المفهوم صدر اهتمام عالم الاجتماع بحواضن الحياة الاجتماعية المختلفة التي لم تكن تدرس من قبل إلا بطريقة غير منهجية ، وهي : الأسرة ، والدين والأخلاق والتلويح الاجتماعي ، والحياة الحضرية . وقد أشرنا من قبل إلى أن الاهتمام ببعض هذه الموضوعات « الفضلات » قد يزيد إلى حد المبالغة ، غير أن دراستها تمثل جزءاً هاماً من علم الاجتماع ، وإذا نظرنا إليها نظرة سليمة فلا يمكن فصلها عن دراسة النظم السياسية والاقتصادية . أما الإسهام الذي يبنى أن يقدمه علم الاجتماع في ميادين العلوم للمستقرة : كعلم الاقتصاد ، وعلم السياسة ، والقانون . إلخ فهو إظهار الصلة بين النظم موضوع الدراسة والبناء الاجتماعي ككل ، والتأكد على أهمية الدراسة المقارنة . أن التخصص أمر حتى لا يحيد عنه في دراسة المجتمع الإنساني ، ولكن عالم الاجتماع يرى أنه يجب أن يتم هذا التخصص داخل إطار تصور عام للبناء الاجتماعي ، وأن يرتبط - بوعي - بتنوع النظم الاجتماعية والبناء الاجتماعي . القائم على الدراسة المقارنة الواسعة . ولا يعني هذا أن علم الاجتماع يحمل معه خطة شاملة للبناء الاجتماعي يسلمها لكل متخصص في ميدان معين . فالواجب أن يكون معظم علماء الاجتماع أنفسهم متخصصين ، وهم في سبيلهم إلى الاتجاه بشكل متزايد نحو التخصص في المستقبل ، على الرغم من أن بعضهم سوف يظل مهتماً أساساً بالملاحظ العامة للبناء الاجتماعي . وإذن لما نحن بحاجة إليه هو قيام تعاون وثيق بين علماء الاجتماع والعلماء الاجتماعيين الآخرين . ويعني هذا التعاون ضمناً أن عالم الاجتماع يبنى أن يتمتع بقسط من الكفاءة في أحد العلوم الاجتماعية الخاصة ، وأن يتوفر لدى المتخصصين قسط من المعرفة بعلم الاجتماع العام .

ويتمتع علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية ببعض الميزات في هذه الأمور بسبب طبيعة المجتمعات التي يدرسونها عادة . فعلى الرغم من أن اهتمامهم الرئيسي كان موجهاً عادة إلى القرابة والطبوس . إلا أنهم استطاعوا دائماً دراسة النظم الاقتصادية والسياسة للمجتمعات القبلية دون مخافة التعدي على مجالات دارسين آخرين . ولقد أصبح موقفهم خلال السنوات الأخيرة أشبه بموقف رجال الاجتماع ، فقد أدى تصنيح كثير من المجتمعات القبلية (كما هو الحال في بعض البلاد الأفريقية) إلى غو البحوث التعاونية التي تضم اقتصاديين ، وعلماء سياسة ، وأنثروبولوجيين ، وعلماء اجتماع وغيرهم ^(١٩) .

هذا وقد بدأت الدراسة العلمية المنظمة للمجتمع الهندي خلال عهد الاحتلال البريطاني ،

على الرغم من أن الهند - شأنها شأن أوروبا في هذا الصدد - تخفل بتراث طويل من التفكير الفلسفي المتصل بمشكلات المجتمع . وكانت أول العلوم الاجتماعية تطوراً الاقتصاد والأنثروبولوجيا الاجتماعية . فارتبط العلم الأول بنمو الاقتصاد الصناعي والتجاري وارتبط الثاني (كما قيل في أحد المصادر)^(١٠) بالحاجة إلى خبراء استشاريين في شئون إدارة المناطق القبلية . أما علم الاجتماع فلم يبدأ يشغل مكانة هامة بين العلوم الاجتماعية إلا في السنوات الأخيرة ، ويمكن أن نذكر بسهولة أسباب نموه السريع في الوقت الراهن . فالهند تمر منذ حصولها على الاستقلال بثورة اقتصادية واجتماعية ، ولا يمكن التصدي لكثير من مشكلات هذه الثورة إلا بمساعدة الدراسات السوسيولوجية . هذا في نفس الوقت الذي يلعب فيه عالم الاجتماع دوراً ذا أهمية خاصة في الهند ، ذلك أن علم الاجتماع يركز اهتمامه بالذات على بعض العناصر الأساسية في البناء الاجتماعي . فالدين ونظام الطوائف (الطبقات الملطقة) Caste System تمثل عوامل ذات أهمية حاسمة في النمو الاجتماعي الهندي ، ولا يستطيع أى عالم اجتماعي أن يقدم على تجاهل آثارها على التقدم الاقتصادي ، والتنظيم السياسي ، والقانون ولم يكن هذا الوضع مفيداً للبحوث السوسيولوجية وحسب ، ولكنه أفاد ، كذلك في قيام تعاون وثيق بين العلوم الاجتماعية ، وقد أول الدكتور انسنى Anstey في دراسة أصولية عن التنمية الاقتصادية^(١١) ، مزيد اهتمامه لموضوع النتائج الاقتصادية للطائفة كما لاحظ عديد من كتبوا عن السياسة الهندية وتأثير الدين (الأحزاب الهندوكية) وخاصة الطائفة على شئون الحياة السياسية . من ذلك مثلاً الميل إلى اختيار المرشحين للبرلمان من بين صفوف الجماعات الطائفية الهامة ، وتحول الطوائف نفسها إلى جماعات ضاغطة . كذلك فإن القانون يمثل - شأنه شأن نسق الضبط الاجتماعي بأكمله - بلقاهم الدينية . ومن الصعب دراسة هذا الميدان بمعزل عن الدين ، لذلك نقول إن ظروف المجتمع الهندي تدفع العلوم الاجتماعية الخاصة نحو الاتجاه السوسيولوجي .

وهناك جانب آخر للدراسة المجتمع الإنساني ينبغي أن نأخذ به هنا في الاعتبار . لقد وجهت الانتقادات إلى رواد علم الاجتماع في القرن التاسع عشر بسبب تصورهم الموسوعي لطبيعة هذا العلم . غير أنه كانت لهذا التصور ميزة كبرى ، وهو أنه تطلب معرفة واسعة بمختلف أنماط المجتمعات والصور التاريخية . فعلى الرغم من أن علم الاجتماع قد قام في أوروبا الغربية ، وكان إلى حد كبير استجابة لدخول أوروبا مرحلة المجتمع الرأسمالي الصناعي ، فإن هؤلاء الدارسين الأوائل لم يقصروا اهتمامهم على المجتمعات الأوروبية وحدها . فقد اعتبروا أن جميع المجتمعات الإنسانية تكون موضوع الدراسة في علمهم هذا^(١٢) . وعلى النقيض من هذا نجد علم الاجتماع الحديث

يتميز بأن مجال اهتمامه أضيق من هذا كثيراً . فقد اشتغلت الغالبية العظمى من علماء الاجتماع بدراسة قطاعات صغيرة جداً من مجتمعاتهم التي يعيشون فيها . وهناك عدة أسباب مسؤولة عن حدوث هذا التغير ؛ نذكر منها على سبيل المثال : التراكم المائل في المعلومات (الذي جعل من الصعب - وربما من المستحيل - أن يوجد ذلك النوع من الدراسات الذي نجلده في مؤلفات هوبوس أو ماكس فيبر ، وقلة الميل إلى الدراسات المقارنة ، والتصور الخاطئ للتخصص ، ولعل علم الاجتماع لم يكن في يوم من الأيام أكثر تعصباً لمجتمعه منه في خلال العقود القليلة الماضية . ومن حسن الحظ أن لدينا من الدلائل ما يشير إلى أن الموقف في طريقه إلى التغير مرة أخرى : فهناك إحياء واضح للدراسات المقارنة ، وقد بدأ رجال الاجتماع يارون الأنثروبولوجيين الاجتماعيين في اهتمامهم بإجراء البحوث الميدانية في مجتمعات غير مجتمعاتهم ونلاحظ أن هذه الدراسات المقارنة تختلف من نواح هامة عن تلك الدراسات التي كانت تجري في القرن التاسع عشر . فهي تقتصر على طائفة أكثر تحديداً من الظواهر ، كما أنها تتخذ بشكل متزايد على التعاون الدولي ، وليس على العمل المنفرد لباحثين أفراد ولكنها تتشابه معها في سعيها نحو معرفة عامة واسعة بأنماط البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية ، وفي نظرتها إلى المجتمع الإنساني نظرة تتجاوز السمات الخاصة للمجتمع المحلي الذي يتسنى إليه رجل الاجتماع .

وتقرب هذه السمات المميزة لعلم الاجتماع الغربي بالموقف في الهند . فتطور علم الاجتماع في الهند يرجع إلى حد كبير إلى نفس العوامل التي كانت ماثلة في مرحلة مبكرة في أوروبا ، وهي : ظهور مشكلات اجتماعية جديدة ناشئة عن التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع ، والرغبة في التحكم في هذا التغير وتوجيهه ، لذلك كان من الطبيعي أن يتركز اهتمام علماء الاجتماع على تحليل البناء الاجتماعي الهندي . ولكن سيكون من سوء الحظ لو أن دراسة المجتمع أخذت تعنى هنا أيضاً - دراسة المجتمع الذي يتسنى إليه البحث فقط . فهناك فرصة كبرى لنمو الدراسات المقارنة ، وذلك أولاً : من خلال اتخاذ مشكلات البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي في المجتمعات الآسيوية كإطار للبحث . وثانياً : بما أن الهند تمر بثورة صناعية تشبه في كثير من جوانبها تلك الثورة التي مرت بها أوروبا في الماضي ، فلا بد من الاضطلاع بدراسات مقارنة لعمليات التصنيع والتحضّر في ظروف بنائية وثقافية مختلفة .

إن المجتمع الإنساني - كما أعلن كونت - ظاهرة بالغة التعقيد . ويستحيل دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية دون قيام تخصص . ولكن يبدو أن التوصل إلى تقسيم مرض لموضوع الدراسة في شئون المجتمع الإنساني أكثر صعوبة منه في دراسة العالم الطبيعي . ويرتكز تقسيم العمل

حالياً بين العلوم الاجتماعية على بعض السمات التقليدية التي يمكن إدراكها بسهولة ، كالنظم السياسية ، والاقتصادية ، والدينية والأسرية . غير أن علوم علم الاجتماع كان يقف ضمناً محدياً لهذا التقسيم التقليدي ، ولكنه لم يتم مع ذلك داخل علم الاجتماع نفسه إلى حد ما . وعلى أية حال فلقد تطلب التعاون بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الخاصة قيام تخصص في علم الاجتماع وفقاً لهذه الأسس . ويبدو أن هذا التصنيف على أساس « عناصر البناء الاجتماعي » هو أفيد أساليب التصنيف جميعاً . ولكننا يجب أن نأخذ في اعتابنا أمرين هامين :

أولاً : نلاحظ - كما أشار جيرث Gerth وميلز Mills - أن استقلال هذه النظم الخفيفة محدودة . ويقولان في هذا الصدد : « نجد في المجتمعات الأقل تطوراً من المجتمعات الغربية في منتصف القرن التاسع عشر ، وكذلك في المجتمعات الأكثر تطوراً ، أن أي من الوظائف التي عزلناها قد لا تكون لها نظم مستقلة لإشباعها . بل أن تحديد أي النظم الموجودة على نحو مستقل إلى حد ما يعتبر من الموضوعات التي ينبغي دراستها في أي مجتمع من المجتمعات » (١٣) .

الأمر الثاني : من الواضح أن الاهتمام العلمي المتزايد بكل المشكلات النظرية ، والبحوث التي تتم بالتعاون بين علوم مختلفة ، سيؤدي إلى ظهور تقسيم جديد لموضوع العلم ، على أساس أنماط المجتمع ، والظواهر الصغيرة أو الكبيرة الحجم . . وما إلى ذلك . ولا زال من الملائم - لأغراض الوصف والعرض - تناول الظواهر الاجتماعية تحت التقسيمات التقليدية ، ولكن يجب ألا نفترض أن تقسيم العمل العلمي سوف يلتزم دائماً بهذه التقسيمات .

هوامش الفصل الثالث

- (١) A.R. Radcliffe-Brown, *Structure and Function in Primitive Society* (1952).
- (٢) كان أوجست كوت هو الذى أطلق على هذا العلم الجديد اسم « علم الاجتماع » Sociology ولكننا نجده مرة يلمف هذه الطبيعة المخصصة للكلمة ، إذ نشق من الكلمة اللاتينية Socia والكلمة الإغريقية Logos غير أنه يعود فيرى أن هناك نوعاً من التعرض من هذا التصور الاشتقاقى ، من حيث إنه يذكرنا دائماً بالمصدرين التاريخيين : المصدر الفكرى ، والمصدر الاجتماعى ، اللذين صدرت منهما الحضارة الحديثة . انظر كتابه : « سقى السياسة الوضعية » .
- System of Positive Polity (trans. S.H. Bridges), Vol. I, p. 326.
- (٣) تؤكد كتب التاريخ لفكر الاجتماعى دون حق - على وجود نوع من الاستمرارية . ولعله من القيد والكاشف لكثير من خواص الأمور أن يوضع علم الاجتماع والطوم الاجتماعية الحديثة تأريخ مماثل لذلك الذى وضعه بتريفلد Butterfield للعلوم الطبيعية في كتابه « أصول العلم الحديث » The Origins of Modern Science (المصادر لندن عام ١٩٥٠) . حيث يبرز التغيرات الجبرية التى حدثت تجاه العالم الذى الطبيعى .
- M. Ginsberg, *Reason, and Unreason in Society* (1947). p. 2.
- (٤) يجب أن نسقى من هذه المؤلفات الفيلسوف للأزخ العربى ابن خلدون الذى عاش في القرن الرابع عشر . فقدّمه للفارخ العالم يمرض على نحو نظرية في التاريخ تسبق نظراها عند الكتاب الأوروبيين في القرن الثامن عشر ، بل وتسبق كارل ماركس أيضاً . ولكنها تظل في نفس الوقت إنتاجاً لرجل لم يكن له سلف ولم يتفك بعده خلف يواصل استكمال عمله . فإرن شارل هيسوى : « فلسفة عربية للتاريخ » .
- An Arab Philosophy of History (2nd ed. 1955).
- Dugald Stewart, *Works*, Vol. 10, pp. 33-4
- (٥) للحصول على معلومات عن تطور لفظة التاريخ وعن دراسات بعض الكتاب الذين ورد ذكرهم ، انظر :
- R. Flint, *History of the Philosophy of History* (1893) and J.B. Bary. *The Idea of Progress* (1920).
- Sec. G.G. Granger, *La mathématique Social du Marquis de Condorcet*, (Paris 1956).
- (٦) عن كونتوسيه انظر بالعربية : د . مخلوف أمين وصلى ، كونتوسيه ، سلسلة تولى الفكر العربى : القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤ .
- A Quételet, *Sur l'homme et le développement de ses facultés, ou essai de physique sociale* (1835).
- (٧) عن كتابه انظر بالعربية : نيقولا تياشيف ، نظرية علم الاجتماع . طبعها وتطويعها ، ترجمة د . محمود عوده وأنشرون ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧١ ، ص ٦٩ وما بعدها .
- (٨) عن تاريخ علم الاجتماع انظر :
- H. Stuart Hughes, *Consciousness and Society* (London 1959), and Heinz Mann, *A Short History of Sociology* (London 1962).

- (١١) L.T. Hobhouse, Editorial Introduction. *The Sociological Review*, (London) 1898.
- (١٢) See especially Emile Durkheim, "Sociologie et Sciences Sociales" *Revue Philosophique* LV, 1903, and "On the Relation of Sociology of the Social Sciences and to Philosophy", *Sociological Papers* (London), I. 1904.
- (١٣) *Année Sociologique*, I. 1898, p. IV.
- (١٤) قتلا عن «حرية علم الاجتماع» ، العدد الأول ، ١٩٩٨ . وقد علقت : حرية علم الاجتماع ، إلى الظهور بعد وقتها للمرة الثانية) بعد عام ١٩٤٥ ولا زالت مجلة علمية قيمة تقدم مجموعة من العلوم الاجتماعية .
- (١٥) Raymond Aron, *German Sociology* (English Translation, London 1957), p. 1.
- (١٦) R.H. Zetterberg (ed.), *Sociology in the United States of America* (UNESCO, 1956) p. 18.
- (١٧) يمكن الوقوف على حجم الدراسات السوسولوجية في هذا الميدان من تقريرين عن اتجاهات البحوث نشر في مجلة *Current Sociology* ، السنة الثالثة (العدد الرابع) ١٩٥٤ - ١٩٥٥ بعنوان «السلوك الانتخابي» Electotal Behaviour بقلم G. Dupleux والمقال التالي : السنة السادسة (العدد الثاني) ١٩٥٧ «علم الاجتماع السياسي» Bendix and Lipset تأليف بنكس وليست *Political Sociology*
- (١٨) لم نشر إلى هذه الأمور إلا كلمة قط . فالعلاقات المختلفة بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى سوف تدرس بشكل أكمل في الفصل الرابع .
- (١٩) ومن الماذج الطيبة لهذا ، البحوث التي يجريها معهد رودس ليفنجستون ، Rhodes-Livingstone في روديسيا
- (٢٠) R.N. Saksena, "Trends in the Teaching of Sociology and Social Research in India, *The Journal of Social Sciences* (Agra), I (1), 1958, p. 3.
- (٢١) V. Anstey, *The Economic Development of India*, (4 The revised edition, 1952).
- (٢٢) حقيقة أنهم كانوا يميلون إلى أن ينصوا المجتمعات الغربية بأهمية ثقافة ، باعتبار أنها وصلت إلى مرحلة من الحضارة قد لا تصل إليها المجتمعات الأخرى إلا بعد أن تمر بنفس مراحل التطور . وهذه الطريقة بدو كونت المصير بحره على «صفحة أو رواد الإنسانية» (أي الأمم الأوروبية) . وليست الفكرة بنوع أسس على الإخلاق ، من حيث إن العلوم والتكنولوجيا الغربية كانت العوامل الرئيسية في تحويل العالم الحديث إلى الحالة التي صار إليها .
- (٢٣) Hans Gerth and C. Wright Mills, *Character and Social Structure*, (London, 1954), p. 27.

الفصل الرابع

العلوم الاجتماعية والتاريخ والفلسفة

على الرغم من أن علم الاجتماع لا يدعى أنه ذلك العلم الذى يغطى كافة جوانب المجتمع ، إلا أنه يطالب بأن يكون شاملاً . ومن ثم علينا أن نهم - بصورة أكثر تفصيلاً من الفصل الأول - بفحص العلاقة بينه وبين العلوم الاجتماعية الأخرى ، والدراسات المختلفة التى تتناول الحياة الاجتماعية الأخرى للإنسان . وسوف أناقش فى هذا الفصل أولاً علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى مثل : الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، وعلم النفس ، علاقته بعلوم اجتماعيين متخصصين هما الاقتصاد وعلم السياسة ، وأخيراً علاقته بالتاريخ والفلسفة .

الأنثروبولوجيا الاجتماعية :

هالباً ما يقال الآن أنه بالرغم من أن علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية قد نشأ من منابع أو مصادر مختلفة تماماً (الأول من الفلسفة ، والتاريخ ، والفكر السياسى ، والمسح الاجتماعى ، والآخر من الأنثروبولوجيا الفيزيائية وعلم الحياة) ، إلا أنه يصعب الآن - من الناحية العلمية - التمييز بينهما . غير أن هذه القضية تعبر عن طموح أكثر مما تصور الواقع . فإذا درسنا المفاهيم ومناهج البحث والتحليل والمجاهات الاهتمام فى العلمين ، لانتضح لنا أن الاختلاف لا يزال قائماً بينهما . ومع ذلك ، فإن النظر إلى تاريخ العلاقة بينهما يجعلنا نلاحظ أنه بعد أن مرت فترة طويلة سادت خلالها علاقة وثيقة بين العلمين ، وبخاصة حينما كان يصعب إدراك صلة الأعمال الفردية للدارسين بأى منها (مثل أعمال تالور ، وبنسبر ، ووستر مارك) ، كانت الفترة التالية لذلك تحتل الاختلاف الكامل ، بعد أن تبنت الأنثروبولوجيا للنسختل الوظيفة بصفة عامة ، واستمر علم الاجتماع (على الأقل فى أوروبا) فى اتجاهه التاريخى ، واهتمامه بمشكلات التطور الاجتماعى ، ثم ظهر فى السنوات الأخيرة اختلاف جديد بين العلمين . أما الفروق الأساسية بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية ، التى لوحظت خلال فترة التباين فيمكن إرجاعها بسهولة إلى اختلاف موضوع الدراسة فلقد انشغل علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية - بعد أن أصبحت الدراسة الحقلية

تمثل مطلباً حيوياً - في دراسة المجتمعات الصغيرة ، والتي تختلف في طبيعتها تمام الاختلاف عن مجتمعاتنا ، من حيث إنها لا تخضع نسبياً للتغير ، ولا تتوافر عنها سجلات تاريخية وكانت المناهج المستخدمة في الدراسة تتسق مع هذه الحقائق ، إذ يمكن ملاحظة هذه المجتمعات بوصفها وحدات كلية وظيفية ، كما أنه من اليسر وصفها وتحليلها باستخدام مصطلحات محايدة أخلاقياً ، طالما أن عالم الأنثروبولوجيا كملاحظ خارجي ، لا علاقة له بالقيم والأفكار العامة . ولما كانت هذه المجتمعات تتغير ببطء ، ولا توجد عنها سجلات يمكن أن تصور التغيرات الماضية ، فإنه من الصبر استخدام للمدخل التاريخي ، بل إن ذلك يبدو أمراً غير ممكن على الإطلاق ، غير أن هذا الموقف قد تغير الآن تغيراً جوهرياً ، فمعظم المجتمعات البدائية - إن لم تكن كلها - قد تغيرت ، نتيجة تأثير الأفكار والتكنولوجيا الغربية ، كما أخذت التجمعات الكبرى تسيطر على المجتمعات القبلية ، ونمت الحركات الاجتماعية والسياسية ، بحيث دفعت عالم الأنثروبولوجيا إلى الاهتمام بنفس المشكلات القيمة ، التي يواجهها عالم الاجتماع ، حينما يدرس المجتمع الذي يعيش فيه ، أو مجتمعات ذات حضارة مماثلة . وباختصار ، إننا نلاحظ أن موضوع الدراسة الآن هو المجتمعات أثناء عملية النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي ، وهذا هو الموضوع الذي يدرسه عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا على السواء ، كما كثرت أعمالهم حول هذه المشكلات في آسيا وأفريقيا . يضاف إلى ذلك أن النظر إلى المجتمعات البدائية بوصفها تمثل موضوع الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، أخذت تختفي بصورة واضحة ، كما أن أفراد عالم الاجتماع بدراسة المجتمعات المتقدمة هي مسألة موضع جدل إلى حد ما ، فهناك عدد كبير من الدراسات الأنثروبولوجية في المجتمعات المتقدمة ، مثل دراسة « المجتمع المحلي الصغير » وجاعات القرابة ... إلخ ومع ذلك فلا تزال التفرقة قائمة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في ضوء اختلاف المصطلحات ، والمدخل والمنهج (بل أحياناً ما يعتبر البعض أن تداخل نشاط العلماء في ميدان الدراسة غير صحيح منهجياً) ، لكن الالتقاء بين العلمين واضح برغم كل ذلك ، كما ترداد الرغبة في تحقيق المزيد منه .

ويجب أن نشير أيضاً إلى أنه يوجد بين المجتمعات المعاصرة فئة ثالثة بالغة الأهمية تمثلها المجتمعات التي لا تعد بدائية ولا هي متقدمة صناعياً . وفي هذه المجتمعات - التي تعتبر الهند نموذجاً لها - تفقد التفرقة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية معناها إلى حد كبير . فالبحوث السوسولوجية في الهند ، سواء اهتمت بنظام الطائفة ، أو بالمجتمعات المحلية الريفية ، أو بعملية التصنيع وتطورها ، عادة ما يقوم بها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا معاً .. إن هناك فرصة حقيقية في الهند للقضاء على هذه التفرقة بين العلمين . حقيقة أن التدريب الذي يتلقاه

علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا يحول دون ذلك إلى حد ما ، إذ إنهم يحصلون على تدريبهم في أحد الأقطار الغربية حيث لا تزال هذه التفرقة قائمة ، لكن تطور العلوم الاجتماعية في الهند ، وتناقص الاعتماد على الموارد الطبيعية الأجنبية ، سوف يؤدي إلى التكامل الحقيقي بين مناهج ومفاهيم العلمين في ضوء للمشكلات المدروسة ، وللمهام الملقاة على البحوث الملائمة للحياة الاجتماعية هناك .

علم النفس :

إن مشكلة العلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع ، ومكانة علم النفس الاجتماعي في علاقته بهما عسيرة ولم تحسم بعد . وهناك اتجاهان متطرفان في هذا الصدد . فقد اعتقد ميل J.S. Mill أننا لا نستطيع الزعم بأنه قد أمكن تأسيس علم اجتماعي عام ، إلا بعد أن يبدو بوضوح أن التعميمات الاستقرائية في هذا العلم قد تم استنباطها منطقياً من قوانين الفكر . « فالكائنات الإنسانية في المجتمع لا تتطوى على أى خصائص فيها عدا تلك التي تشتق من قوانين الطبيعة الإنسانية الفردية »^(١) . أما دوركايم فيقيم تفرقة أساسية بين الظواهر التي يدرسها علم النفس ، وتلك التي يدرسها علم الاجتماع بصفة خاصة . فعلم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية الخارجية عن عقول الأفراد ، والتي تمارس قوهرًا عليهم ويمكن تفسير الظواهر الاجتماعية في ضوء ظواهر اجتماعية أخرى ، لا في ضوء ظواهر نفسية « إن المجتمع ليس مجرد تجمع الأفراد ، بل إن النسق الذي يمثله هذا التجمع ، يعبر عن واقع متميز له خصائصه النوعية ... وبانحصار فإن هناك تفرقة بين علم النفس والاجتماع ، تماثل تمامًا تلك التفرقة القائمة بين علم الحياة ، والعلوم الكيائية - الفسيولوجية ، ويتمتع على ذلك ، أنه حينما تفسر ظاهرة اجتماعية مباشرة بظاهرة نفسية ، فإن للمرء يتأكد من أن هذا التفسير غير صحيح »^(٢) .

ولا يزال هذا التعارض بين دوركايم وميل يحد مؤيديه في الوقت الحاضر ، لكن يبدو أن معظم علماء الاجتماع يتخلون موقفًا وسطًا ، فالبعض مثل جيتريج Ginsberg يرون أنه يمكن إقامة التعميمات السوسولوجية بصورة أدق ، حينما يتحقق التكامل بينها وبين القوانين العامة في علم النفس ، لكن ذلك لا يلغى ضرورة وجود قوانين سوسولوجية قائمة بذاتها^(٣) . وبالمثل ذهب ناديل Nadell إلى أنه « يجب توضيح بعض المشكلات التي يطرحها البحث الاجتماعي بواسطة حركة إلى مستويات أدنى للتفصيل في نطاق علم النفس ، والفزيولوجيا ، وعلم الحياة »^(٤) . كذلك اتجه كثير من علماء الاجتماع الألمان ومن بينهم ماكس فيبر - نتيجة تأثير ديلثي - إلى تبيين

الفكرة القائلة بأنه يينا يمكن صياغة تفسيرات سوسولوجية خالصة ، إلا أن عالم الاجتماع يصبح أكثر رضى واقتناعاً حينما يكون في وسعه « فهم » معنى الأفعال الاجتماعية التي يحاول تفسيرها سبباً ، ويمكن إدراك هذا الفهم بوصفه يمثل نوعاً من « علم النفس العام » ، وإن كان فيبر وديلي لم يتخذوا موقفاً عادياً من إمكانية تطوير علم نفس علمى بالمعنى العام ، بل كان فيبر يتعاطف مع بعض أفكار فرويد .

وعلى الرغم من هذا الاعتراف الواسع النطاق بأن التفسيرات السوسولوجية والسيكولوجية يكمل أحدهما الآخر ، فإن العلمين - من الناحية العملية - لا يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ، كما لا يزال موقف علم النفس الاجتماعي - الذي يجب أن يكون قريباً من علم الاجتماع بصفة خاصة - موضع خلاف . ومن السير أن نقول إن علم النفس الاجتماعي هو ذلك الفرع من علم النفس العام الذي يرتبط ارتباطاً خاصاً بالظواهر الاجتماعية ، أو الذي يتناول الجوانب النفسية للحياة الاجتماعية . والواقع أن علم النفس برمته يمكن اعتباره « اجتماعياً » إلى حد معين ، طالما أن كل الظواهر النفسية تظهر في سياق اجتماعي يؤثر فيها إلى حد ما ، ويصبح من الصير أن نعين - ولو بصورة تحكيمية - حدود علم النفس الاجتماعي . وهذا يعنى أن علماء النفس الاجتماعي غالباً ما يشيرون برابطة وثيقة تربطهم بعلم النفس العام أكثر من علم الاجتماع ، وأنهم أيضاً يلتزمون بمنهج معين (يؤكد التجربة ، والدراسات الكمية) ، ومن ثم فهم ينفلون دائماً للملامح البنائية للوسط الاجتماعي الذي يحرون بحوثهم في نطاقه . على أننا نستطيع توضيح افتراق علم الاجتماع عن علم النفس الاجتماعي في ميادين متعددة ، ففي دراسة الصراع والحرب توجد تفسيرات سوسولوجية ، وأخرى سيكولوجية^(٥) ، وفي دراسات التلرج الاجتماعي يبدو أن المدخل السيكولوجي قدم تحليلاً للطبقة والمكانة في إطار ذاتي بحيث يعارض التحليل السوسولوجي في ضوء عوامل موضوعية بدلاً من الاكتفاء بإجراء بحث منظم للجوانب السيكولوجية لأحد العوامل الهامة في البناء الاجتماعي . ومن للملاحظ أيضاً أنه نادراً ما يشار إلى « سيكولوجية السياسة » التي تطورت منذ فترة بعيدة ، نتيجة بعض الظواهر الواضحة في السلوك والبناء السياسي . وعموماً فإننا نستطيع أن نكشف في كل ميدان للدراسة ، أن علم النفس وعلم الاجتماع يمثلان مجالين مختلفين من مجالات الاهتمام . وهناك بالطبع دعاوى عديدة تطلب بتحقيق مزيد من التكامل بين العلمين . ويمكن أن نشير إلى بعض المحاولات في هذا الصدد . ومن أهم هذه المحاولات الأعمال الحليج لجيرث Gerth وميلز Mills^(٦) ، حيث يقول الكاتبان : « يحاول عالم النفس الاجتماعي أن يصف ويفسر سلوك ودوافع الرجال والنساء في مجتمعات مختلفة الأنماط . وهو يتساءل كيف يتفاعل السلوك

الخارجي والحياة الدلنطية للفرد كل منها مع الآخر ، ويسمى إلى وصف نماذج الأشخاص التي توجد غالباً في مجتمعات مختلفة الأنماط ، ثم يحاول تفسيرها من خلال تتبع التفاعل المتبادل بينهم وبين المجتمعات التي يعيشون فيها . وهكذا يكون ميدان الدراسة في علم النفس الاجتماعي هو التفاعل بين الشخصية الفردية والبناء الاجتماعي . ويرى جيرت وميلز أنه يمكن دراسة هذا الموضوع إما من زلوية علم الحياة ، أو من زلوية علم الاجتماع . وكانت المشكلة في الماضي القريب تتمثل في أن التفسيرات التي تأتي من زلوية معينة ، تظل منزعلة عن تلك التي تقدمها الزلوية الأخرى ، وبالتالي يتم تناول كل منها بمناهج ومصطلحات مستقلة أكاديمياً . ولقد حاول جيرت وميلز تغطي هذه الفجوة باستخدام مفهوم « الدور » في تعريفهما للشخص والنظم : « فالدور الاجتماعي يمثل نقطة الالتقاء بين الكائن العضوى الفردى والبناء الاجتماعى . وهو يستخدم كمفهوم رئيسى في إطار يسمح بتحليل الشخصية والبناء الاجتماعى معاً » .

والواقع أن هذا الكتاب قد أعاد مناقشة تلك المشكلة الرئيسية الخاصة بالعلاقة بين الفرد والمجتمع ، والتي سبق أن تناولها جيتز برج في دراسة رائدة له حينما بحث التأثير النسبى للفرزة والعقل في الحياة الاجتماعية من خلال نظريات العقل الجمعى ، ومشكلات الرأى العام ، والسلوك الجماعى النظم (٧) . ولقد هجر علم النفس الاجتماعى مؤخراً هذه الدراسة ، وانجبه نحو البحوث الإحصائية والتجريبية التي تهتم أكثر ما تهتم بالفرد أو بمجموعات صغيرة من الأفراد . ومن ثم فقد اتصالة بعلم الاجتماع . وأن هناك حلجة ملسة لتحقيق هذا الارتباط مرة أخرى بين العلمين .

وأخيراً علينا أن نعيد النظر في الاعتراض الذى وجه إلى الاتصال بين العلمين . لقد حاول دوركايم أن يستبعد التفسير السيكولوجى من علم الاجتماع ، لكنه كان غالباً ما يرجع إليه بصورة ضمنية . وذهب رادكليف براون حديثاً إلى أن علم الاجتماع وعلم النفس يدرسان أنساقاً مختلفة تماماً ، فالأول يدرس النسق الاجتماعى والآخر يتناول النسق العقلى ، ولهذا فهو يرى أنه من العسير تحقيق التكامل بين هذين المستويين من التحليل (٨) . غير أن هذه النظرة تبدو بالغة التطرف ، إذ كثيراً ما تصادف في وقت معين بحثاً خصبة حتى في العلوم الطبيعية ، أجراها رواد العلوم الأخرى مثل الكيمياء الحيوية والطبيعية . وعموماً فإن هذه النظرة هى من بقايا تصنيف كونت للعلوم ، ولذلك فنحن بالتأكيد بحاجة أكثر إلى تصور حديث لتسلسل العلوم .

الاقتصاد :

لاحظ ألفرد مارشال Alfred Marshall في محاضرة افتتاحية له بجامعة كامبردج عام ١٨٨٥ ، حينما كان بصدد فكرة كونت عن العلم الاجتماعي العام ما يلي : « لاشك في أنه إذا وجد هذا العلم ، فإن الاقتصاد سيكون سعيداً بأن يتصوى تحت جناحه . لكنه لم يتحقق حتى الآن ، بل لا توجد علاقات تشير إلى إمكانية وجوده ، ولهذا فلا جدوى من الانتظار العقم . إن علينا أن نفعل ما في وسعنا بالاعتماد على مواردنا الحالية »^(١) . والآن ، هل يصدق هذا الحكم حتى وقتنا هذا ؟ إنني لا أعتقد ذلك . لقد وجد علم الاجتماع ، كما اهتم علماء الاجتماع بفحص أوجه النقص في النظرية الاقتصادية ، وقدموا إسهاماً في دراسة الظواهر الاقتصادية . ومن ناحية أخرى نلاحظ أن علماء الاقتصاد أنفسهم أصبحوا لا يقبلون ذلك التكرار الملل للعبارة التي تظهر في التحليل الاقتصادي دائماً والتي مؤداها : « أن كل الظروف الأخرى ثابتة » ، وحاول كثيرون منهم أن يذهبوا إلى ما وراء الوصف (الذي يشغل جزءاً كبيراً من المؤلفات الاقتصادية المدرسية) أو الاستنباط من مجموعة افتراضات قبلية بسيطة عن السلوك الإنساني .

ويمكن أن نجمل الانتقادات والإسهامات السوسيولوجية الحديثة تحت عدة عناوين ؛ فهناك أولاً الدراسات التقليدية ، التي استهدفت الكشف عن أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون علماً مستقلاً تماماً . وقد تبين هذا المدخل - على سبيل المثال - لوى Lowe في مؤلفه : الاقتصاد وعلم الاجتماع^(٢) الذي تناول دراسة أهمية الاقتصاد البحث وجوانب النقص فيه فاكشف مبدئين سوسيولوجيين نهض عليها القوانين الكلاسيكية للسوق هما : « الإنسان الاقتصادي » ، والمنافسة لوانتقال عوامل الإنتاج . ولقد ذهب لوى إلى أبعد من ذلك ، حينما اقترح مجالات خصبة للتعاون بين الاقتصاد وعلم الاجتماع . وهناك مدخل مماثل لذلك يظه سيمياند F. Simiand في مؤلفه « المنهج الوصفي في علم الاقتصاد »^(٣) . وكان سيمياند معاوناً للوركايم في مجلة الحولية الاجتماعية Année Sociologique وتبنى للمدخل السوسيولوجي في دراسة المشكلات الاقتصادية . وهو يرى في مقالاته التي تشكل هذا المؤلف أن المبادئ الأولى هي بمثابة فروض بحاجة إلى اختبار ، أكثر مما هي نقطة انطلاق للاستنباط المنطقي الذي يخلص إلى نتائج لا تريد في صدقها عن الفروض الأصلية ، والطريق الوحيد لاختبار هذه الفروض في رأيه هو استخدام البحث السوسيولوجي ويعتبر مؤلف ماكس فيبر : الاقتصاد والمجتمع^(٤) Wirtschaft and Gesellschaft محاولة كلاسيكية لإدخال بعض مفاهيم النظرية

الاقتصادية ضمن مجال علم الاجتماع العام . وهناك عمل حديث لتولكوت بارسونز وميلسر (١٣) - يسر على هدى أفكار فيبر لكنه أكثر طموحاً إلى حد ما - يحاول أن يكشف عن أن النظرية الاقتصادية هي جزء من النظرية السوسيولوجية العامة . ويمكن أن تضم هذه الفئة أيضاً تلك الكتابات التي حاولت صياغة مبادئ الاقتصاد الاجتماعي (١٤) .

ونستطيع أن نميز ثانياً الدراسات السوسيولوجية العديدة التي اهتمت مباشرة بمشكلات النظرية الاقتصادية ، حيث فحص سيمياند أمبيريقا في مؤلفه : **الأثمان والتطور الاجتماعي للنقود*** (باريس ١٩٣٢ ثلاثة أجزاء) العلاقة بين الأجر ومستويات الثمن ، وطور نظرية سوسيولوجية للأجور . وهناك مؤلف حديث في هذا المجال لباربارا ووتون Barbara Wooton بعنوان : **الأسس الاجتماعية لسياسة الأجور** (لندن ، ١٩٥٥) وفيه حلت وطون أولاً الجوانب غير الملائمة في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية للأجور ، ثم قدمت تحليلاً سوسيولوجياً لمحددات الأجر والفروق في المرتبات معتمدة على بيانات من المجتمع البريطاني . ويعتبر القسم الأخير من هذا المؤلف بالغ الأهمية ؛ إذ إنه يدرس الإجراءات الفعلية ، والمناقشات حول المساومة على الأجور في المجتمع البريطاني الحديث . وهناك دراسات سوسيولوجية عديدة مشابهة لذلك ، تناولت الجوانب المختلفة للنظرية الاقتصادية ، لعل أهمها تلك التي تتعلق بنظرية المنشأة . ونجد أمامنا هنا الدراسة الكلاسيكية لثورشتاين فيبلن Thorstein Veblen بعنوان : **نظرية مشروع العمل** (نيويورك ١٩٠٤) *** ، بالإضافة إلى دراسات أخرى لاحقة عن الشركات ، وبخاصة دراسة بيرل A.A. Berle وميرز G.G. Means بعنوان : **الشركات الحديثة والملكية الخاصة****** .

وهناك ثالثاً أعمال سوسيولوجية تناولت للملامح العامة للأنساق الاقتصادية . وهنا بالذات ينسجم التراث السوسيولوجي بالتراء ، حيث حاول علماء الاجتماع استكشاف بعض جوانب السلوك الاقتصادي التي أعملها علماء الاقتصاد ، أو تناولوها بطريقة سطحية ، ومن بين الدراسات العامة التي تناولت الأنساق الاجتماعية ككل والتي قلّمها علماء الاجتماع ، وبعض الاقتصاديين ذوى العقلية الاجتماعية ، نظرية ماركس عن رأس المال ، ومعظم أعمال المدرسة التاريخية الألمانية مثل

Le Salaire, l'évolution Sociale et la monnaie .

The Social Foundations of wage Policy . . .

The Theory of Business Enterprise

The Modern Corporation and Private Property.

دراسة زومبارت W. Sombart الرأسمالية الحديثة «Der Moderne Kapitalismus» ودراسة
 بوش K. Bucher بعنوان : نشأة الاقتصاد «Die Entstehung der Volkswirtschaft» ،
 وكتابات ماكس فيبر عن الرأسمالية ، وأعمال هوبسون J.A. Hopson وبخاصة دراسته : تطور
 الرأسمالية الحديثة والإمبريالية* وكتابات أخرى عديدة لهنرى سى Henry Sée وهناك
 دراسات حديثة متعددة فى هذا الميدان ذاته . يتناول بعضها التطور الأخير للرأسمالية . منها مؤلف
 شومبيتر J. Schumpeter الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية** ، ومؤلف ستراتشى
 Strachey الرأسمالية المعاصرة Contemporary Capitalism ومؤلف جالبرت
 K. Galbraith الرأسمالية الأمريكية American Capitalism وتوجد بالإضافة إلى ذلك
 مجموعة أعمال تناولت نماذج أخرى للنسق الاقتصادى ، وبخاصة النماذج البدائية^(١٥) .

وبالإضافة إلى هذه الدراسات العامة عن الأنساق الاقتصادية ، أسهم علماء الاجتماع فى
 دراسة جوانب خاصة من التنظيم الاقتصادى مثل : نظام الملكية وتقسيم العمل ، والمهنة ،
 والتنظيم الصناعى . وسوف نتناول بعض هذه الإسهامات فى فصل لاحق نخصصه للنظم
 الاقتصادية فى المجتمع .

على أننا نستطيع أن نذهب إلى أن علم الاجتماع وعلم الاقتصاد اللذان ارتبطا ارتباطاً وثيقاً فى
 نشأتها - فى أعمال كوزينزى وآدم سميث - ثم افترقا بعد ذلك - باستثناء أعمال للمدرسة التاريخية
 والاقتصادية فى ألمانيا - قد أصبحا أشد ارتباطاً مرة أخرى فى السنوات الأخيرة ، ولا يرجع ذلك
 فقط إلى تطور علم الاجتماع ، وإسهامه المباشر فى الدراسات الاقتصادية ، وإنما إلى تغيرات
 شهدها علم الاقتصاد ذاته . وهناك جانبان أساسيان للاقتصاد الحديث يجب أن نشير إليهما فى هذا
 العدد : الأول تحول الاهتمام من ميكانيزم السوق إلى الإنتاج القومى الشامل أو الدخل القومى ،
 ذلك التحول الذى أدى بعلماء الاقتصاد إلى دراسة العوامل الاجتماعية المؤثرة فى النمو
 الاقتصادى^(١٦) ، ويبدو هذا التغير بوضوح فى كثير من الأعمال الحديثة حول مشكلات التطور
 الاقتصادى فى المناطق المختلفة ، بحيث أصبح من الضرورى على عالم الاقتصاد أن يتعاون مع عالم
 الاجتماع ، أو أن يصبح هو ذاته عالم اجتماع . ويمثل الجانب الثانى فى تطبيق نظرية الاحتمال على
 الظواهر الاقتصادية ، حيث أدى ذلك إلى إجراء بحوث أكثر واقعية للسلوك فى المنشآت ، والأهم

من ذلك هو بناء نماذج لنوع معين من الفعل الاجتماعي الذي يجب أن يكون عاما بحيث يشمل نماذج أخرى . ومعنى ذلك كله أن للمشكلات الاقتصادية والسياسية بصفة عامة يمكن تحليلها في ضوء إطار تصوري واحد ، بذلك يتعين تحقيق التكامل بين بعض جوانب كل من النظرية السياسية والاقتصادية . وليس هناك شك في إمكانية تحقيق هذه الانجازات . وهناك بالفعل بعض المحاولات الآن نهدف إلى تطبيق نظرية الاحتمال في علم الاجتماع^(١٧) .

وإذن فالارتباط الوثيق بين الاقتصاد وعلم الاجتماع أمر لا شك فيه ، لكن التطورات الحديثة كشفت عن أن الاعتراف بذلك كان من جانب علماء الاقتصاد الذين أفادوا من المفاهيم والتعريفات السياسية في دراساتهم للمشاكل الاقتصادية .

وهناك فئة محدودة جدا من الذين اهتموا بالنظرية الاقتصادية الحديثة بصورة تسمح لهم بالتخصص في دراسة الظواهر الاقتصادية وربما الإسهام في تطوير نظرية أكثر واقعية .

علم السياسة :

إن لعلم السياسة التقليدي ثلاثة جوانب رئيسية هي : الجانب الوصفي (دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المحلية والمركزية) والجانب العمل (دراسة مشكلات تطبيقية في التنظيم والإجراءات) والجانب الفلسفي (تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقييمية في إطار ما يطلق عليه عادة بالنظرية السياسية) . ولا توجد في معظم كتابات علم السياسة إلا محاولات محدودة جدا للتعمم ، باستثناء بعض محاولات التصنيف الأولية لنماذج الحكومات في ضوء خصائص رسمية إلى حد جيد .

والواقع أن تأثير علم الاجتماع في مجال الدراسات السياسية تأثير شديد الوضوح . فقد بدأ الدارسون تحويل اهتمامهم من الجوانب الرسمية للأنساق السياسية ، إلى دراسة السلوك السياسي الذي يمكن استخلاص تسميات تصدق عليه . ويلنو واضحا في ترديد عدد الدراسات الخاصة بالأحزاب السياسية ، والجماعات الضاغطة ، والانتخابات ، والسلوك الإداري ، والأيدولوجيات السياسية وغيرها . ونستطيع أن نلمس الطابع السوسيولوجي لعلم السياسة المعاصر بصفة خاصة في مجالين هما : نحو الدراسات المقارنة^(١٨) ، ودراسة العلاقة المتبادلة بين السلوك والأنظمة السياسية في علاقتها بالتنظيم الاجتماعي الأخرى^(١٩) .

وهكذا تصبح العلاقة بين علم الاجتماع وعلم السياسة مختلفة تماما عن العلاقة بينه وبين

الاقتصاد . فقد تطور الاقتصاد سريعاً كعلم مستقل ، وأصبح يضم في الوقت الحاضر مجموعة قضايا تشكل نظرية متقدمة ، ومن ثم ظهرت مشكلة صعبة هي علاقة هذه النظرية الاقتصادية بالنظرية السوسيولوجية الأقل تقدماً . أما علم السياسة - من ناحية أخرى - فلم يستطع تطوير أى بناء نظرى ، إذ أن ما يطلق عليه بالنظرية السياسية - كما سبق أن أشرت - يمثل إلى حد كبير فلسفة سياسية . وهكذا استعار علم السياسة المفاهيم والتعريفات من علم الاجتماع ، وأصبح يبدو بصورة أكثر وضوحاً كفرع من علم الاجتماع . ومعنى ذلك أن السياسة (أو الاجتماع السياسى) يتم بنظام معين هو الدولة مثلاً هو الأمر بالنسبة لعلم الاجتماع العاقل أو الدينى ، حينما يدرس كل منها نظاماً اجتماعية أخرى . أما عدم وجود أية نظرية مستقلة لعلم السياسة ، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود معوقات فكرية أمام الاعتراف بأن كلا من علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى هما شئ واحد . إن ذلك لا يعد مطلباً امبريالياً لعلماء الاجتماع . فهناك مبررات قوية - تبدو لى كافية - لاستمرار النظرة إلى علم السياسة - من الناحية العملية - كنسق علمى مستقل ، بصورة قد لا تلائم تماماً علم اجتماع خاص بالأسرة أو الدين . ويرجع ذلك في المحل إلى الأهمية الخاصة التى تحتلها النظم السياسية ، أو أهمية للشكلات الناجمة عن توزيع القوة والنظام فى المجتمع بصفة عامة . وثانياً أن علماء السياسة قد أولوا اهتماماً خاصاً للأنساق الرسمية للحكومة وللإدارة فى المجتمعات المتقدمة ، بينما اهتم كثير من علماء الاجتماع المحدثين بالملاحظة الدقيقة للسلوك الفعلى متجاهلين الإطار القانونى والسياسى الذى يمثل السياق العام للسلوك بحيث ظهرت نتائجهم بصورة غير ملائمة ، وأخيراً هناك مبررات تتعلق بطبيعة البحث السوسيولوجى الحديث . لقد كان للارتباط بين علم السياسة وفلسفة السياسة فائدة كبرى ، حيث دفع دارسى السياسة إلى مناقشة المشكلات الرئيسية . غير أن غزو علم الاجتماع ميدان السياسة - وبخاصة فى أمريكا - أدى إلى إجراء كثير من البحوث السطحية ، التى تساوت فيها دقة النهج العلمى والإحصاء بعدم دلالة النتائج ، ومع ذلك فإن هذه السمة لا تقتصر على علم الاجتماع السياسى فحسب . وهى أية حال فلسوف تعود إليها مرة أخرى حينما تناقش علاقة علم الاجتماع بالفلسفة .

والواقع أن الصلات الحالية بين علم الاجتماع والسياسة ليست بسيطة . فالدراسات التى تجري فى ميدان السياسة أصبحت ذات طابع سوسيولوجى واضح ، لكن ذلك يثير شكوك علماء السياسة ، خاصة وأنهم لا يرغبون فى أن ينضوى علمهم تحت لواء علم آخر من ناحية ، وللشكوك التى تساورهم حول صدق نتائج البحث السوسيولوجى ودلالاتها فى مجال السياسة من ناحية أخرى . ويتضح مما سبق أن لهذه الشكوك بعض المبررات . فن العير تجنب الحقيقة التى

مؤداها : إن علم السيسة وعلم الاجتماع السياسى يمكن أن يصبحا علمين مستقلين ، وأن الأخير فرع من علم الاجتماع العام . ومعنى ذلك أن علم السيسة يجب أن يتطور على نحو يحقق صلة منظمة بينه وبين العلوم الفرعية الأخرى ، وبين علم الاجتماع العام .

التاريخ :

تعرضنا فى الفصل السابق للنظرة التى تحتبر العلوم الاجتماعية والثقافية ذات طبيعة مماثلة للتاريخ . أو هو نوع من الدراسة التاريخية غير أن ذلك يبدو لى أمراً غير واقعى فقد يتداخل علم الاجتماع مع التاريخ فى جانب معين . لكنهما يختلفان تماماً فى الجواب الأخرى وأودها أن أخص باختصار بعض جوانب العلاقة بينهما . ويجب أن يكون واضحاً منذ البداية تنوع تاريخ . وتباين صور علم الاجتماع أيضاً . ومن ثم فالعلاقة بينهما بالغة التعقيد وشديدة التنوع . إن أول وأبسط نقطة هى أن المؤرخ غالباً ما يقدم مادة يستعين بها عالم الاجتماع ، ودائماً ما يحتاج المنهج المقارن ، بل وعلم الاجتماع التاريخى كذلك لبيانات لا يستطيع أن يقدمها سوى المؤرخ . حقيقة أن عالم الاجتماع يجب عليه أحياناً أن يكون مؤرخاً لنفسه ، حينما يحتاج فى بحثه لبيانات هائلة لم يتم الحصول عليها بعد ، لكن ذلك ليس فى وسعه دائماً ، إذ إن عامل الوقت يحول دونه .

ومن الملاحظ ثانياً أن المؤرخ يفيد أيضاً من علم الاجتماع .. والواقع أنه حتى وقت قريب كان المؤرخ يستعين بالفلسفة فى دراسة المشكلات الهامة ، كما كان يستمد منها المفاهيم والأفكار العامة ، تلك التى أصبحت تؤخذ بصورة متزايدة من علم الاجتماع الآن . ولا شك أننا نستطيع أن نلمس فى التاريخ الحديث ، وفى علم الاجتماع الحديث أيضاً ، ذلك التأثير للشابه بفلسفة التاريخ . فلقد ساعدت الأخيرة على تأكيد تصور المراحل التاريخية ، ومن ثم منحت التاريخ أفكاراً نظرية واهتمامات ، لم تكن توجد على الإطلاق فى أعمال المؤرخين الحوليين والإخباريين القدامى ، كما زودت علم الاجتماع بفكرة النماذج التاريخية للمجتمع ، وبالتالي قلعت العناصر الأولى التى يتركز عليها تصنيف المجتمعات ويبدو أن التاريخ الحديث وعلم الاجتماع يستخدمان نفس الإطار المرجعى الأساسى فى دراسة نماذج المجتمع . وتظهر هذه الصلة واضحة فى مجال التاريخ بين الاقتصاد والتاريخ الاجتماعى . ومن الجدير بالذكر ، على سبيل المثال ، أن محررى إحدى الحوليات الكبرى للتاريخ الاجتماعى وهى المجلة الدولية للتاريخ الاجتماعى قد حددت مجالها فى عددها الأول على النحو التالى : « يقصد بالتاريخ الاجتماعى تاريخ العوائف والطبقات .

والتجمعات الاجتماعية ، بغض النظر عن مسمياتها ، عندما ننظر إليها بوصفها وحدات مستقلة ، تتساند فيما بينها أيضًا^(١٠) . ويمكن أن يعد ذلك أيضًا تمرينًا لمجال علم الاجتماع التاريخي مع تعديل طفيف . فهناك في الوقت الحاضر ، وفي أقطار كثيرة ، شواهد تدل على التعاون للتبادل بين علماء الاجتماع والمؤرخين الاجتماعيين . ففي فرنسا ، كانت الحولية التاريخية التي أسسها وأشرف على تحريرها منذ سنوات طويلة للرحوم لوسيان فيفر Lucian Febvre تمثل موضع التقاء المؤرخين وعلماء الاجتماع وغيرهم من المتخصصين في العلوم الاجتماعية ، كما لا تزال الأعمال التي قلمها فيفر ومارك بلوش March Bloch وغيرها ذات تأثير ملحوظ . وفي إنجلترا ظهرت أعمال حديثة عديدة كشفت عن الالتقاء بين علم الاجتماع والتاريخ الاجتماعي والاقتصادى ، مثل دراسات المؤرخين للبناء الاجتماعى لمدن القرن التاسع عشر ، أو خصائص الريف في العصور الوسطى ، أو طبقة الأشراف في القرن التاسع عشر ، وكذلك دراسات علماء الاجتماع للتاريخ الاجتماعى للمهن الفنية العليا .

بأى معنى إذن يختلف التاريخ عن علم الاجتماع ؟ غالبًا ما يقال أن المؤرخ يصف الأحداث الفريدة ، بينما يسعى عالم الاجتماع إلى صياغة التعميمات . غير أن ذلك ليس أمرًا حقيقيًا دائمًا ، إذ أن عمل أى مؤرخ جاد يتطوّر على تعميمات . كذلك نجد كثيرًا من علماء الاجتماع يتمون بوصف وتحليل أحداث فريدة أو سلسلة من الأحداث . وربما يكون من الأفضل أن نقول بدلا من ذلك ، أنه بينما يهتم المؤرخ عادة بدراسة سلسلة محددة من الأحداث ، فإن عالم الاجتماع غالبًا ما يبدأ من تعميم يخصه للاختبار من خلال دراسة مجموعة أحداث متتابعة . وباختصار فإن أهداف كل منهما مختلفة . إلا أن هذه التفرقة الحاسمة لا تصدق صدقًا مطلقًا ، فهي تعتمد إلى حد بعيد على نوعية التاريخ (فهي تصدق مثلاً على التاريخ السياسى) ، وكذلك على طبيعة علم الاجتماع (مثال ذلك أنها تصدق على الدراسات المقارنة) . إما إذا ألقنا تفرقة أخرى أقل قوة من السابقة . فبإمكاننا أن نقول مع تروهر - روبر H.R Trevor-Roper أن المؤرخ يهتم بالتفاعل بين الشخصية والقوى الاجتماعية العامة^(١١) . بينما يعنى عالم الاجتماع عناية واضحة هذه القوى الاجتماعية ذاتها

وكما كانت التفرقة محددة ، وتشتمل على الأعمال الحقيقية للمؤرخين وعلماء الاجتماع ، اتضح أكثر فأكثر أنه من الصير الفصل تمامًا بين التاريخ وعلم الاجتماع ؛ فكلهما يتناول نفس الموضوع ، أى دراسة الإنسان في المجتمع ، من زوايا مختلفة أحيانًا ، ومن زاوية واحدة أحيانًا

أخرى ، ومن الضروري لكي تتطور العلوم الاجتماعية أن توجد صلات وثيقة بين الدراستين ، وأن يفيد كل منهما إفادة أكثر من الآخر .

الفلسفة :

ظهر علم الاجتماع في إطار الطموح الفلسفي إلى حد بعيد ، لكي يدرس تاريخ البشرية ، ويفسر الأزمات الاجتماعية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر ، ولكي يقدم مذهباً اجتماعياً يرشد السياسة الاجتماعية . ولقد هجر علم الاجتماع هذه الغايات خلال تطوره الحديث بصورة ملحوظة ، بل يرى البعض أنه تحل عنها تماماً . ومع التسليم بصحة ذلك ، إلا أن هناك صلات لا تزال قائمة بين علم الاجتماع والفلسفة الأثقل من حيث ثلاثة اعتبارات .

أولاً : هناك فلسفة لعلم الاجتماع تأخذ معنى فلسفة العلم ، أى دراسة للمناهج والمفاهيم والأدلة المستخدمة في علم الاجتماع ، وهذا الاهتمام الفلسفي شائع في عام الاجتماع ، كما يحتاج إليه أكثر من العلوم الطبيعية مثلاً ، نظراً للصعوبات الخاصة التي تكتنف المفاهيم والنظريات السوسيولوجية .

ثانياً : هناك علاقة وثيقة بين علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية والأخلاقية . فموضوع علم الاجتماع هو السلوك الاجتماعي الإنساني الذي توجهه القيم . واذن فعالم الاجتماع يدرس القيم والتوجيهات الإنسانية بوصفها وقائع ، لكن عليه أيضاً أن يهتم بمناقشة القيم في سياقها الخاص ، وكما تتجلى في الفلسفة الاجتماعية والأخلاقية . ومن الضروري أيضاً أن يكون باستطاعة عالم الاجتماع (وهذا ينطبق أيضاً على غيره من المتخصصين في العلوم الاجتماعية) أن يفرق بين التساؤلات المتعلقة بالواقع ، وتلك الخاصة بالقيمة ، وبين المناقشات والتحليلات التي تناسب كلا منهما . ومع ذلك فإننا غالباً ما نجد في العلوم الاجتماعية عدم قدرة على التمييز ، حينما يطالب البعض بتناول المشكلات القيمة كأمر واقعي ، بينما تتعمد مناقشة التساؤلات الواقعية ، حينما يدخل الدارسون في خضم الأفكار الفلسفية العامة والقيم . ويستطيع عالم الاجتماع عن طريق تدريب بسيط - في الفلسفة الاجتماعية أن يفرق بين المسائل المختلفة ، ويدرك في الوقت ذاته العلاقات المتبادلة بينها .

ثالثاً : قد يذهب البعض إلى أن علم الاجتماع يؤدي مباشرة إلى ظهور الفكر الفلسفي . وكانت هذه هي وجهة نظر دوركايم حينما كتب - مثلاً - في مقال له على علم الاجتماع الديني ونظرية المعرفة يقول (١٧) : « إنني أعتقد أن علم الاجتماع - أكثر من أي علم آخر - قد أسهم في تجديد

التساؤلات الفلسفية ... أن الفكر السوسيولوجي يتجه نحو الامتداد - عن طريق التقدم الطبيعي - لكي يصبح فكراً فلسفياً. ويبدو هذا التحول في الدراسة التي أجراها دوركايم عن الدين ، حيناً انتقل من مناقشة المؤثرات الاجتماعية على مقولات الفكر إلى مناقشة ابستمولوجية خالصة . وقد نبى غيره من علماء الاجتماع نفس هذه النظرة ، واحتموا بمشكلات مماثلة فاعتقد كارل مانهايم Karl Mannheim - مثلاً أن علم الاجتماع المعرفي يتطوى على مضامين ابستمولوجية . وحدد هذه المضامين بالتفصيل^(٢٣) ويبدو أن كلا من دوركايم ومانهايم يسلمان بأن علم الاجتماع يقدم إسهاماً مباشراً للفلسفة ، من حيث قدرته على حسم التساؤلات الفلسفية ، لكن ذلك يكشف عن خطأ واضح ، فالابستمولوجيا هي أساس علم الاجتماع المعرفي ، لا العكس . إن كل ما قصده هنا هو أن علم الاجتماع قد أثّر - أكثر من العلوم الأخرى - مشكلات فلسفية ، ومن ثم فإن عالم الاجتماع الذي يهتم طوال الوقت بالجوانب الشاملة لموضوع دراسته ، قد انجذب إلى بحث مسائل فلسفية تكن دائماً وراء الفكر السوسيولوجي . إنني لا أعتقد أن هناك أى ضرر يلحق بالنظرية السوسيولوجية أو البحث ، نتيجة اهتمام عالم الاجتماع بتلك المشكلات ، بل إنه يتعين أن يسعى عالم الاجتماع إلى دراسة الفلسفة حتى يتمكن من تناول هذه المشكلات ، ذلَب أن معظم جوانب الضعف في نظرية علم الاجتماع ترجع إلى سذاجة المعرفة بالفلسفة ، كما أن جانباً كبيراً من الأفكار السوسيولوجية السطحية ، يرجع إلى إهمال المسائل العامة التي تنطوي عليها دراسة الإنسان .

ويجب أن نذكر في هذا الصدد أيضاً أنه ييأس من الطبيعي أن يثير علم الاجتماع أفكاراً فلسفية ، فإن جانباً كبيراً من الفكر السوسيولوجي قد بدأ من الفلسفة . وقد أوضحنا حيناً أننا بصدد علم السياسة أن السطحية التي غلبت على بعض إسهامات علم الاجتماع ، ترجع إلى عدم ارتباطه بالمسائل العامة التي صاغتها النظريات السياسية . وينطبق ذلك أيضاً على نطاق واسع . فكثير من البحوث السوسيولوجية توصف بالسطحية لأنها تتجاهل المشكلات العامة في الحياة الاجتماعية التي صاغتها الأفكار الفلسفية العامة والمذاهب الاجتماعية . إن قوة الماركسية - في صورتها الأولى - وفاعليتها في مجال البحث الاجتماعي ، ترجع إلى حد بعيد إلى الحقيقة التي مؤداها : أن الماركسية ليست نظرية سوسيولوجية فحسب ، ولكنها نظرة فلسفية للعالم ومذهب ثوري . ونستطيع أن نقدم مثلاً آخر . فقد وصف بياتريس ويب Beatrice Webb أكثر من مرة مبلغ ما أفاده بحثها الاجتماعي نتيجة مشاركتها الفعالة في الحركة الاجتماعية ودراساتها للمذاهب الاجتماعية . وأعتقد أن أحد مصادر قوة علم الاجتماع الأوروبي يتمثل في إدراكه لعمق

المجتمع باعتباره غير كافٍ في ذاته .، ويحتاج إلى إحكام صلته بفلسفة المجتمع ، لكي يبدأ بها صياغته للمشكلات ، ويعود إليها لتفسير المشكلات الجديدة الناتجة عن البحث العلمى . وهكذا يجب أن يكون واضحاً من هذه المناقشة الموجزة للعلاقات بين علم الاجتماع وبعض العلوم الأخرى التى تهتم بالحياة الاجتماعية للإنسان ، مدى ما تنسم به النظرة إلى علم الاجتماع كعلم عام من عقم ، ومبلغ الصعوبة التى تواجه إدراكه كعلم يسهم فى تطوير نظرة شاملة للمجتمع الإنسانى . إن عالم الاجتماع لابد أن يقبل القيود المفروضة عليه . إنه يستطيع أن يقدم تخطيطاً عاماً لتصور البناء الاجتماعى ، فى ضوء الجوانب التى تدرسها العلوم الاجتماعية النوعية لحل المشكلات الهامة . كما أن فى وسعه أيضاً توضيح العلاقات بين الظواهر الاجتماعية التى قد يتجاهلها التخصص ، وتوجيه الاهتمام إليها (مثل العلاقات بين المعتقدات الدينية والسلوك الاقتصادى ، وبين التدرج الاجتماعى والأحداث السياسية ، وبين القانون وأساليب الضبط الاجتماعى الأخرى) . كما يمكن لعالم الاجتماع باستخدام المناهج المقارنة والتاريخية أن يسعى من أجل إقامة نسق للقوانين العامة ، وباستطاعته كذلك أن يكشف عن الطابع الحيوى للعلاقة بين الفرد ككائن عضوى وباعتباره كائناً اجتماعياً . تلك العلاقة التى تغفلها العلوم الاجتماعية الأخرى . وهو قادر أيضاً على توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة العلمية والفلسفية للقيم . إن كل هذه المسائل بالغة الأهمية كإطار عام للدراسات المتخصصة كما يزداد اعتراف المتخصصين بها ولكن باستثناء الذين يهتمون اهتماماً مطلقاً بالمشكلات المنطقية لعلم الاجتماع العام ، فإنه ينعين على علماء الاجتماع أنفسهم أن يصبحوا متخصصين فكلما ازداد اهتمامهم بمجالات محددة للبحث مثل القانون ، والدين ، والسياسة ، ترايد تأثير للنمط السوسولوجى ، وأصبحت بحوثهم أكثر عمقاً ودقة . إننا يجب أن ندرك وحدة العلوم الاجتماعية بوصفها وحدة فى المنهج والأطر التصورية ، لا بوصفها تمثل تاريخاً مشتركاً

هوامش الفصل الرابع

- J.S. Mill, *System of Logic*, Book VI, Ch. 7 (١)
- E. Durkheim, *the Rules of Sociological Method* (٢)
- M. Ginsberg, *Sociology* (London 1934) Ch. 1. (٣)
- S.F. Nadel, *The Foundations of Social Anthropology*, (London 1951), Ch. 8. (٤)
- See M. Ginsberg, "The Causes of War" in *Reason and Unreason in Society* (op cit) pp. 177. 95. (٥)
- ويمكن تتبع الفروق بين المدرسين السوسيولوجي والسيكولوجي ، وبعض محاولات التغلب عليها في :
The Nature of Conflict; UNESCO, 1957). (٦)
- Hans Gerth and Wright Mills, *Character and Social structure* (London, 1954).
- M. Ginsberg, *The Psychology of Society* (London 1921) (٧)
- A.R. Radcliff-Brown, *A Natural Science of Society* (٨)
- A.C Pigou (ed) *Memorials of Alfred Marshall* (London 1925) pp 163-4 (٩)
- A Lowe, *Economics and Sociology*, London, 1953. (١٠)
- F. Simand, *la Méthode positive en science économique* (١١)
- M Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft* Tübingen 1971-2. (١٢)
- (ترجم الجزء الأول من هذا الكتاب إلى اللغة الإنجليزية تحت عنوان : نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي ، نيويورك ١٩٤٧)
- Talcott Parsons and N.J. Smelser, *Economy and Society. A study in the integration of Economic and Social Theory* (Glencoe, 1957). (١٣)
- D.M Goodfellow, *Principles of Economic Sociology* (London 1939), and M.J Herskovits, *Economic Anthropology* (New York 1952). (١٤)
- (١٥) انظر بصفة خاصة حول الأنساق الاقتصادية البدائية :
- R. Firth, *Primitive Polynesian Economy* (London 1939) N.J. Herskovits op. cit, M. Mauss, *The Gift* (English trans, 1954), and Thurnwald; *Economics of Primitive Communities* (1932)
- (١٦) انظر عرضاً للتراث في :
- Lyle W. Shannon "Social Factors in Economic Growth", *Current Sociology*, vol. (3), 1957.
- Jesie Bernard, art cit, in *the Nature of Conflict* (UNESCO 1957). انظر (١٧)
- (١٨) نذكر هنا على سبيل المثال دراسات الأحزاب السياسية انظر
- M. Duverger, *Political Parties*, (English trans. London, 1954) and S.M. Lipset, *Political Man* (London 1960).
- (١٩) هناك - على سبيل المثال - تراث هاميل ومتطور حول العلاقات بين الأحزاب السياسية - والسلوك الانتخابي - وست الطبقة الاجتماعية
- International Review of Social History, Assen, 1956, Vol. I Part. I p. 4. (٢٠)
- H.R. Trevor-Roper, *Historical Essays* (1957) Introduction (٢١)
- Revue de Métaphysique et de Morale, XVII, 1909. (٢٢)
- Karl Mannheim, *Ideology and Utopia* (London 1952), Part V p 256 pp (٢٣)

الفصل الخامس

مناهج البحث الاجتماعي وأدواته.

أولاً : الأطر المنهجية العامة :

من الضروري أن نقدم في بداية عرضنا لمناهج البحث الاجتماعي بعرض موجز لبعض الأطر المنهجية الخاصة التي أرشدت العمل السوسيولوجي لفترة طويلة . ويقصد بذلك مداخل الدراسة ، أو القواعد والمخططات المستخدمة في رؤية الظواهر الاجتماعية . ونستطيع أن نميز هنا عدة اتجاهات .

فلدينا أولاً الاتجاه التاريخي : الذي ظهر بداية في كتابات علماء الاجتماع الأوائل ، حين سيطر عليهم تصور للإنسان والمجتمع باعتبارهما يتقدمان عبر خطوات محددة ، بحيث يسير التطور في الطريق المرسوم له حتى ينتهي إلى الكمال ، وهو آخر المراحل . وقد عرض كونت نظرية عن المراحل الثلاث تمثل هذا النموذج . واعتبر هيرت سبنسر علم الاجتماع هو دراسة للتطور في أكثر أشكاله تعقيداً^(١) . ويعتقد أصحاب هذا النموذج أن كل مرحلة تظهر تؤدي دورها طبقاً لقانون طبيعي ، وتمثل نظرية التطور التي قدمها تشارلز داروين نقطة الانطلاق لهذه النظريات^(٢) . وهناك أمثلة عديدة على استخدامات هذه الطريقة في علم الاجتماع ، فعالم الاجتماع الأمريكي وليم سومر W.G. Sumner يقدم تبريراً لامتياز الطبقات العليا على الطبقات الدنيا ، على أساس أن التباين إنما هو قانون للطبيعة يعمل على تدعيم مبدأ بقاء الأصلح . ولقد استخدم سومر باعتباره داروينياً اجتماعياً فكرة التطور كما فعل سبنسر ، لكي يعارض جهود الإصلاح والتغيير الاجتماعي ، فهو يذهب إلى أن التطور الاجتماعي إنما يسير في طريقه الخاص تحت قبضة الطبيعة وسيطرتها ، ولذلك «فن العيب أن يعتقد الإنسان أنه قادر على تخطيط عالم اجتماعي جديد»^(٣) .

كذلك تأثر ماركس وأنجلز تأثراً كبيراً بأعمال الأنثروبولوجي لويس مورجان L. Morgan ، الذي حاول أن يبرهن على أن كل المجتمعات إنما سارت خلال مراحل محددة

• هذا الفصل من تأليف الدكتور محمد علي محمد .

للتطور هي : الوحشية ، والبربرية ، والحضارية . ويرى ماركس والمجلز بالمثل أن كل حضارة تعمل في ذاتها بذور فاتها ، كما أنها سوف تتبع حتماً بالمرحلة التالية في سلم التطور . وقد اعتبر بعض علماء الاجتماع درجة التخصص في المجتمع هي أهم بعد فيه ، فهناك - في رأيهم - اتجاه تاريخي ، أو تطور من درجة أقل إلى درجة أعلى في التخصص ، الأمر الذي ترتب عليه نتائج بالغة الأهمية ، ولقد ميز دوركايم بين طرازين أساسيين للمجتمع على أساس درجة تقسيم العمل السائدة في كل منها ، الأول يسود فيه « التضامن الآلي » ، وهو نوع من التكامل يوجد في المجتمع المحل الصغير ، حين تكون درجة التخصص محدودة ، كما يرتبط الناس معاً ، بروابط وثيقة تتبع عن اشتراكهم في نظم أولية قوية كالعائلة الممتدة ، والدين المحل ، أما الطراز الثاني ، فهو يقوم على التضامن العضوي ، والملاقات في هذا المجتمع أقل مودة ، وأقل شخصية ، وأكثر رسمية ، فالرابطة بين الناس تحكمها المصلحة ، والعقد أساس العلاقة . ويعتقد دوركايم أن الطراز الثاني ينبثق عن الطراز الأول ، ويتجه في سلم التطور كلما زادت درجة التخصص وتقسيم العمل^(١) . ونفس هذا الاتجاه يوجد أيضاً عند فرديناند توينر F. Tonnies حين فرق بين المجتمع المحل والمجتمع ، وكذلك عند ريد فيلد Redfield في تفرقه بين مجتمع القبولك Folk والمجتمع الحضري^(٢) .

ويتخذ الاتجاه التطوري أشكالاً متعددة ، فنظرية باريتو عن «دورة الصفوة» ، ونظرية سوروكين عن الديناميات الاجتماعية والثقافية ، تعتبر نماذج للنظريات التطورية الأحادية الخط . أما ليزلي هسوايت White فهو يطبق الاتجاه التطوري تطبيقاً مختلفاً إلى حد ما ، إذ إنه يأخذ الثقافة ككل ، ولا يؤكد أنه من الضروري أن يشهد كل مجتمع نفس مراحل التطور ، ويرى هوايت أن التكنولوجيا ، وبخاصة كمية الطاقة وطرق استخدامها ، تحدد صور ومضمون الثقافة فالثقافة تتطور في شكل «اضطرابات» قوية كلما اكتشفت مصادر جديدة للطاقة . وهكذا فإن الثورة الزراعية التي قامت على أساسها الحضارات الكبرى في العالم القديم ، قد تلتها فترة طويلة نسبياً من الكساد ، حتى ظهور عصر الوقود في العالم الجديد حول سنة ١٨٠٠ ، لكن هوايت يعود مرة أخرى إلى الاتجاه التطوري التقليدي حين يؤكد أن التطور يتجه نحو غاية واحدة يتحرك نحوها تحركاً ثابتاً ، فالستقبل يقدم وعداً لبني البشر بمستويات أعلى التكامل ، وعجيباً أكثر للقوة السياسية والضغط ، وتنظيماً سياسياً فريداً يتضمن كل العنصر الإنساني^(٣) . ويقترب ولم أوجبرن W. Ogburn من اتجاه ليزلي هوايت ، عندما يؤكد دور الاختراع في التغير الاجتماعي ، فالاختراع يؤدي من وجهة نظره إلى التسجيل بزيادة معدلات نمو الثقافة المادية ، الأمر الذي يؤدي

إلى ما أطلق عليه « بالتخلف الثقافي » ، حيث تختلف دائماً التغيرات التي تلحق الثقافة اللامادية ، وراء التغيرات في الثقافة المادية ، كذلك التي تحدث في التكنولوجيا والاختراع^(٣) غير أن الاتجاه التطوري بصفة عامة قابل بتقد مرير ، فلقد أكدت بحوث علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا مبدأ النسبية الثقافية^(٤) ، ومن ثم يصعب أن يخضع تاريخ الثقافة الإنسانية بأكمله لقانون واحد ثابت للتقدم لا يطرأ عليه أى تعديل ، يضاف إلى ذلك أن أصحاب هذا الاتجاه يعتمدون على الظن أو التخمين ، فلم تكن هناك معلومات وافية مؤكدة عن تاريخ هذه الشعوب ، ولا دراسات عقلية منظمة مثلاً هو الأمر الآن بل ، إن أفكار هؤلاء الباحثين كانت تصدر عن كتابات الرحالة التي كانت في أغلبها معلومات انطبعية تتناول فقط الجوانب الفريدة والعادات الغريبة لهذه الشعوب ، بدلاً من التسقق في فهم الثقافة والبناء الاجتماعي ، ذلك الذي يحتاج إلى التركيز على مجتمع واحد أو ثقافة واحدة ، حتى يمكن الإحاطة بالبناء الاجتماعي الشامل ، وإدراك السائد المتبادل بين النظم الاجتماعية المختلفة ، أو عناصر الثقافة القائمة في هذا المجتمع ، الأمر الذي يتطلب القيام بملاحظة مباشرة دقيقة ، ومعايشة لهذا المجتمع تستمر لفترة طويلة من الزمن .

وعلى الرغم مما سبق ، فإن بعض علماء الاجتماع من أمثال جيتريج M. Ginsberg يرون أنه لا ينبغي أن نبالغ في توجيه النقد للإطار التطوري العام الذي استندت إليه أبحاث العلماء المبكرين ، فهو في رأيه جدير بأن يساعدنا على إدراك اتجاهات الفؤ التي تطلأ على المجتمع البشرى بصفة عامة ، شريطة أن نأخذ في اعتبارنا الظروف الداخلية الخاصة بكل مجتمع على حدة ، والتي تعبر عن ظروفه التاريخية الخاصة للتميزة . بل إن بعض العلماء يذهبون إلى حد القول بأنه يمكن إدخال بعض التعديلات على التطورية التقليدية ، والإفادة منها في دراسات التنمية الاجتماعية والتخلف ، التي تنصب على عمليات التصنيع والتحول الاقتصادي في بعض المجتمعات ، بذلك يجب أن نعرّف بتعدد خطوط التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وأن نهم باللابسات والظروف التاريخية الخاصة بهذه المجتمعات^(٥) . وجدير بالذكر أيضاً أن الأحوال التطورية التقليدية ليست عديمة القيمة تماماً ، فقد أظاحت هذه الكتابات في تصنيف المعلومات الأنثوجرافية والحفائق التاريخية ، بصورة ساعدت على تطوير تصنيف للمجتمعات الإنسانية ، كما أنها إضافات جوهرية لفهمنا للتغير الاجتماعي والحضارى . بحيث أمكننا أن نحدد بعض العوامل المؤثرة في تغير البناء الاجتماعي .

ومع ذلك ، فالانحياز التاريخي صورة أخرى تبدو واضحة في كتابات ماكس فيبر وغيره من

العلماء الذين تأثروا بكتاباته ، فحينما كان فير يصدد نقد الماركسية ذهب إلى أن ماركس قد ارتكب خطأ كبيراً عندما صاغ تصوره للمادى للتاريخ الذى يقوم على مسلمة مؤداها : أن التفسير السى للتطور التاريخى يتمثل فى تأثير العوامل والظروف الاقتصادية التى تنتج بدورها بنات اجتماعية متميزة ، ويرى فير أن الخطأ فى ذلك يتمثل فى أن التفسير السى وحده يعتبر منهجاً غير كاف . ومن ثم فإن المنهج التاريخى عنده يتجلى بوضوح فى دراساته لأصول الرأسمالية ، وتطور التنظيمات البيروقراطية الحديثة ، والتأثير الاقتصادى للمبانات العالمية^(١٠) . والملاحع للمنهجية الرئيسية لهذه الدراسات تلخص فى بحث واستقصاء تغيرات خاصة ببعض المجتمعات أو نماذج البناء الاجتماعى ، ثم مقارنتها بتغيرات أخرى شهدتها نماذج عظفة للمجتمعات ، وتقديم تفسيرات سببية لها بالإضافة إلى التأويل التاريخى ، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن فير يقرر أن القضايا السوسولوجية العامة تشير فقط إلى اتجاهات ، أما تطبيق هذه القضايا العامة على مجتمعات معينة أو مواضع بالذات ، فهو أمر يتطلب القيام بدراسة تاريخية تفصيلية ، ولكننا فى هذه الحالة الأخيرة سوف نجد صعوبات تعترض البحث السوسولوجى راجعة إلى قدرة الإنسان على الإبداع والابتكار ، ولن يستطيع عالم الاجتماع أو المؤرخ التنبؤ بالنتائج المترتبة على مثل هذه الصعوبات . ومع ذلك ، فلا يزال المنهج التاريخى يحظى باهتمام علم الاجتماع الحديث ، وبخاصة رايت ميلز وريمون أرون Aron ، كما أن الاهتمام الواسع النطاق الآن بالتفسير الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية ، والبلاد النامية ، قد شجع على قبول منهج فير ، ذلك أن صياغة المشكلات وتفسير النتائج يقتضى من الباحث أن يستعين بالتفسيرات السببية ، فضلاً عن الالتفات إلى الحقائق التاريخية المتاحة عن هذه المجتمعات .

أما الاتجاه المنهجى الثانى فهو الاتجاه المقارن ، ولقد كان المنهج المقارن هو الطريقة الأساسية للبحث فى علم الاجتماع لفترة طويلة من الزمان^(١١) ، إذ استخدمه التطوريون الأول ، لكن استخدامهم لم يتمتعهم بالطبع من التركيز على الإطار التطورى ، أى أن المقارنات التى حاولوا أن يقدموها بين المجتمعات كانت تستهدف تدعيم أفكارهم ومسلاتهم عن تطور هذه المجتمعات . كذلك أكد دوركايم فى كتابه : قواعد المنهج فى علم الاجتماع بوضوح أهمية هذا المنهج ، فبعد أن طالب بأن التفسير السوسولوجى يتكون أساساً من ارتباطات سببية ، لاحظ أن الطريقة الوحيدة لإثبات أن ظاهرة معينة هى السبب فى حدوث ظاهرة أخرى ، تتمثل فى فحص حالات توجد فيها هذه الظاهرة ، وحالات أخرى لا تتحقق فيها ، وذلك حتى يمكن عن طريق المقارنة كشف ارتباطاتها . بل إن دوركايم يذهب إلى حد القول بأننا إذا كنا فى العلوم الطبيعية نستطيع أن نتأكد

من صدق الارتباطات السببية بين الظواهر عن طريق التجربة فإن هناك حالات كثيرة في مجال علم الاجتماع يصعب فيها إجراء تجارب مماثلة في دقتها لتجارب العلوم الطبيعية ، ومن ثم فإن الطريقة التي أماننا هي إجراء تجارب غير مباشرة ، وهي التي يتيحها لنا المنهج المقارن . وحتى في الحالات التي نشك فيها في إمكان وجود ارتباطات سببية بين الظواهر الاجتماعية ، فإن المقارنات المنظمة بين المجتمعات سوف تكشف لنا عن مدى ارتباط الظواهر الاجتماعية ببعضها البعض ، وبالتالي تريل هذه الطريقة أية شكوك توجد لدى الباحث السوسولوجي ^(١٢) . غير أننا نجد بالحثاً مثل رادكليف براون يرى أن المنهج المقارن وحده لا يمكن أن ينتهي بنا إلى شيء ، إذ إن الصعوبة التي تواجهه تتمثل في عدم وجود فروض مبدئية تتطلق منها الدراسة ، يضاف إلى ذلك بعض المشكلات الأخرى التي تصل بتحديد وحدة المقارنة . فن الملاحظ مثلاً أن أوجبت كونت استخدام المنهج المقارن لكي يدلل على صدق قانونه الشهير عن الحالات الثلاث ، ومعنى ذلك أن المقارنة كانت تتم على أساس نظرة فلسفية تستوعب الإنسانية كلها ، بدلاً من الانطلاق من فروض علمية صالحة للاختبار ، ونفس هذا الانتقاد يمكن أن يوجه إلى استخدام هوبهاوس للمنهج المقارن ، حيث لم يكن يهدف من ذلك إلى مقارنة النظم الاجتماعية في نماذج مختلفة للمجتمعات ، بقدر ما كان يحاول أن يتبع التطور العام لهذه النظم في ضوء تصور فلسفي عن التقدم ^(١٣) .

وفياً يتعلق بتحديد وحدة المقارنة ، فإن هناك صعوبات أخرى تواجهنا ، فمن الصير أن تكون المقارنة دقيقة إذا ما اتجه الباحث نحو عقد مقارنات بين المجتمعات الكلية ، ولذلك فإن الإجراء الشائع هو مقارنة نظام معين ، أو علاقة بين نظامين في مجتمعات مختلفة ، ويشير الذين يتتبعون المنهج المقارن إلى أن ما ييسر لنا على المستوى الظاهري أنه مماثل في النظم موضوع الدراسة . يمكن في الواقع أن يعبر عن اختلافات جوهرية ، إذا تعمقنا فحص هذه النظم ، أى أن التماثل أو التشابه الظاهري ليس دليلاً على أن المجتمعات التي ندرسها تنتمي إلى نموذج واحد . فقد تكون هناك اختلافات أو فروق كامنة خلف هذا التشابه ، لا يلتفت إليها الباحث الذي يوجه كل اهتمامه نحو دراسة أوجه التشابه والاختلاف الظاهرية فقط ، أضف إلى ذلك أن عزل نظام بالذات عن السياق العام للحياة الاجتماعية الذي يؤدي وظائفه بداخله ، لا يمكننا نستطيع أن نفهم هذا النظام فهماً حقيقياً ، وهذا هو النقد الذي يوجهه باستمرار أصحاب الاتجاه البنائي - الوظيفي للمنهج المقارن ، الذين يرون أنه يتعذر عزل أية ظاهرة أو نظام عن الصيغة البنائية العامة في المجتمع . طالما أن هناك تسانداً وظيفياً واعتماداً متبادلاً بين كافة النظم والظواهر الاجتماعية ، بل إن بعضهم يذهب إلى أبعد من ذلك فيرى أن التركيز على المقارنة أصبح مطلباً حيويًا بالنسبة لعلم الاجتماع

والأنثروبولوجيا ، على الأهل قبل التركيز على البناء الاجتماعي في مجتمعات معينة بالذات يقصد التعمق في دراسة النظم والظواهر الاجتماعية دراسة تكاملية ، بحيث يمكن بعد ذلك عقد مقارنات بين نماذج البناء الاجتماعي المختلفة .

ومع ذلك ، فإنه يمكن التغلب على هذه الصعوبات التي يشهدها الاعتماد على المنهج للمقارن بإدخال بعض التعديلات عليه ، فمن الضروري أن ينحصر نطاق المقارنة ، بحيث تجري بين مجتمعات توجد بينها درجة معينة من التشابه ، أي تدرس مجتمعات تنتمي أولاً إلى نموذج واحد ، بعد القيام قبل ذلك بتصنيف هذه المجتمعات ، ولا شك أن التصنيف ذاته يتضمن المقارنة لكنها مقارنة على درجة عالية من العموم ، ومعنى ذلك أن المقارنات التفصيلية التي تستهدف اختبار الفروض سوف تقوم بها بعد التأكد من أن وحدات المقارنة ذاتها ليست متناقضة تناقضاً صارخاً . والحقيقة أن المنهج المقارن قد استخدم على هذا النحو استخداماً ناجحاً في كثير من الدراسات القديمة والحديثة ، فقد عقد كل من هو بهوس ، وهويلر ، وجيتريج مقارنة منهجية بين بعض النظم الاجتماعية في المجتمعات البدائية ، وكان المنهج المستخدم في الدراسة يُلخص في التفرقة - داخل هذه الفئة العامة - بين نماذج مختلفة للنسق الاقتصادي ، ثم ندرس بعد ذلك مدى التباين في نظم الحكومة . والتدرج الاجتماعي ، وارتباط ذلك بالفروق الثقافية في النسق الاقتصادي ، كذلك ظهرت حديثاً مجموعة دراسات عن التدرج والحراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية ، فبدأت بعملية تصنيف ، واختارت فئة معينة بالذات من المجتمعات ، ثم انجهدت بعد ذلك إلى مقارنة نظام بعينه ، بدلاً من أن توسع نطاق المقارنة ، فتضم مجتمعات تنتمي إلى نماذج مختلفة تماماً ، مما يؤثر بدوره في صدق النتائج^(١) . على أن البحوث التي تستهدف اختبار الفروض بطريقة مقارنة تتميز أيضاً بأنها أصبحت محدودة النطاق ، بحيث تربط بين ظواهر معينة وفئات اجتماعية محددة داخل إطار عام واحد ، كأن ندرس مثلاً العلاقة بين حجم الأسرة ومعدلات الطلاق والانحراف في المجتمع الحضري ، أو تربط بين الطبقات الاجتماعية في المدينة والتحصيل التعليمي ، وهذه هي البحوث التي تنتهي بنا إلى صياغة تعميمات واقعية محدودة .

والواقع أن الذين يدافعون عن المنهج المقارن حديثاً ، يرون أنه منهج يصلح للتطبيق بصفة عامة . فقد ذهب فرمان E.A. Freeman إلى أن تأسيس المنهج المقارن في البحث يعتبر أعظم إنجاز فكري في عصرنا . وأشار بصفة خاصة إلى نتائجه في دراسة اللغة . ثم حاول توضيح كيفية تطبيقه على دراسة النظم الاجتماعية . والحقيقة أنه بعد انقضاء فترة في إجراء مقارنات محدودة باستخدام أساليب متطورة للبحث ، اتجه بعض الباحثين نحو إحياء طريقة المقارنة بين المجتمعات .

فظهر ما يعرف باسم الدراسات الحضارية المقارنة Cross Culture Studies ، وتحمّد هذه الطريقة على دراسات لظواهر معينة في مجتمعات تنتمي إلى ثقافات مختلفة . ويحاول الباحث فيها - بقدر المستطاع - أن يتغلب على الصعوبات التي تصاحب هذا النوع من المقارنات عن طريق تحديد خصائص كل ثقافة وربطها بالظواهر المدروسة وأخذها في الاعتبار عند تحليل أوجه المماثل والاختلاف . وغالباً ما تهتم هذه البحوث باختيار مدى صدق نتائج الدراسات المقارنة المحدودة . أي أنها لا تكنى بالمقارنات السطحية ، لكنها تحاول في الوقت ذاته أن تدرك الظروف الثقافية والتاريخية الخاصة بكل مجتمع^(١٥)

وهناك اتجاه منهجي ثالث تمثله الوظيفية كما ظهرت في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية كرد فعل للمناهج التطورية ، وللإعتماد على التاريخ الظني أو التخميني ، الذي استخدم معلومات غير محققة ، وغير منظمة أيضاً عن المجتمعات البدائية ، في محاولة لإعادة بناء المراحل المبكرة للحياة الإنسانية الاجتماعية . وتعود أصول الوظيفية إلى المماثلات بين المجتمع والكائنات العضوية ، وهي قديمة قدم التفكير الاجتماعي ، فقد تحدث أفلاطون عن العناصر الثلاثة والتي تمثل كل منها طبقة اجتماعية ، وظلت هذه المماثلة في التراث الفكري السوسيولوجي حتى الآن ، وكانت فكرتنا البناء والوظيفة هما النتيجة التي خلص إليها علماء الاجتماع بعد دراساتها للكائن العضوي ، وحاولوا تطبيقها على المجتمع . وافتتح سبنسر هذا النوع من التفكير ، ثم توارثه من بعده دوركايم . وقام مالفينوسكي وراذكليف براون بتطبيقات مختلفة لهذه الفكرة . وأصبح للوظيفية تأثير بالغ بين علماء الاجتماع الأمريكي وبخاصة تلاميذ وأتباع بارسونز وروبرت ميرتون^(١٦) .

وبجمل دعوى الوظيفية أن الحياة تدمج لأن المجتمعات تجد الوسائل (البناءات) التي تستطيع بواسطتها أن تلبى مطالب الحاجات (الوظائف) ، والتي إما أن تكون ظروفاً مسبقة ، أو نتائج مترتبة على الحياة الاجتماعية المنظمة ، ويحاول أصحاب هذا الاتجاه دراسة الكيفية التي يسهم بها النظام في حفظ المجتمع وبقائه بغض النظر عن الأعضاء ، ومن ثم فإنهم يدرسون الطريقة التي توجد بها البناءات الاجتماعية وتتكامل لكي تحفظ وحدة المجتمع كمنس كلى ، أو كائن عضوي ، ولقد عبر أوجيست كونت عن هذه الفكرة بوضوح حين أعلن « أن علم الاجتماع يتكون من البحث في قوانين الفعل والاستجابة بالنسبة للأجزاء المختلفة للنسق الاجتماعي »^(١٧)

فلكل نشاط اجتماعي وظيفة تبر وجوده ، وتحقق تكامله بالضرورة مع بقية الأنشطة الأخرى بحيث يتعذر علينا فهم أية ظاهرة اجتماعية دون ربطها وإدراكها في إطار السياق الاجتماعي

الكلى . لكن ذلك معناه أيضاً أننا لا نستطيع تفسير التغير الاجتماعى فى المجتمع إلا فى ضوء مؤثرات خارجية ، طالما أن الظواهر متشابكة على هذا النحو . غير أن هذه النظرة الوظيفية شهدت تعديلات أساسية ، فقد ذهب روبرت ميرتون R. Merton إلى أنها تمثل مدخلاً ممكناً فقط لدراسة السلوك الاجتماعى ، ثم عمق الوظيفية بفرقة بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة . الأولى تشير إلى النتائج الموضوعية التى تسهم فى تحقيق توافق أو تكيف وحدة بالذات . بينما الثانية تشير إلى النتائج التى تحقق نفس الشيء ، ولكنها غير مقصودة ، بل ويحتاج التعرف عليها إلى مزيد من التحقق . وهذا بدوره ما يجعلنا نفهم وظائف النظم والظواهر التى تبدو أماناً للوحدة الأولى عديمة الجدوى ، أو غير منطقية ، فضلاً عن إمكانية وجود أكثر من وظيفة واحدة لنفس الظاهرة ، بعضها ينطوى على أهمية ودلالة أكثر من البعض الآخر . ولقد أوضح ميرتون فائدة هذه الفكرة حيناً كان يصعد نقد دراسات دوركايم عن الدين الذى ذهب إلى أن الوظيفة الاجتماعية للدين هى التعبير عن التضامن الاجتماعى وتأكيده ، ولكن ميرتون ذهب إلى أن ذلك لا يمثل سوى جانب واحد فقط من الحقيقة ، إذ يمكن أن يكون الدين مصدر الفقرة والصراع الاجتماعى بين الجماعات الاجتماعية فى بعض المجتمعات^(١٨) . وإذن فالبحث التاريخى والمقارن ضرورى لاكتشاف نطاق الوظائف التى تؤديها النظم الاجتماعية ، كما أننا نتناول هنا الوظيفة الاجتماعية من منظور مختلف . تماماً عن التصور البيولوجى لها ، ولذلك فمن الأفضل أن نتحدث باستمرار عن الأساليب والطرق التى ترتبط بها النظم الاجتماعية وتساند فى المجتمع .

والمدخل المنهجى الرابع هو ما يعرف بالانجاء الصورى أو الشكل فى علم الاجتماع ، وقد تطور فى ألمانيا بعد دراسات جورج زيمل G. Simmel وكان المدف من ظهوره هو تحديد علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى ، فى وقت كثرة فيه الجدل حول مكافة كل من العلوم الاجتماعية والطبيعية والعلاقات بينها . وذهب زيمل إلى أن علم الاجتماع يصطلح منهجاً جديداً ، وطريقة مبتكرة فى رؤية الوقائع والظواهر التى تدرسها العلوم الاجتماعية الأخرى . ويحصر هذا المدخل الجديد فى دراسة صور وأشكال العلاقات والجماعات ، وأنماط التفاعل الاجتماعى ، باعتبار أن الصورة تختلف عن المضمون التاريخى . أى أن علم الاجتماع سوف يدرس صورة المجتمع ، والمقصود بالصورة هنا ذلك العنصر الذى يتحقق فى الحياة الاجتماعية ويكتسب خاصية الاستقرار النسبى ، ويتخذ شكلاً تعبيرياً ، متميزاً عن المضمون أو المحتوى الذى يخضع للتغير المستمر . يضاف إلى ذلك أن علم الاجتماع عليه أن يدرس صور التفاعل الاجتماعى التى لم تدرسها العلوم الاجتماعية التقليدية ، والمثال الذى يستعين به زيمل لتوضيح العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم دراسة علم الاجتماع

الاجتماعية الأخرى ، يتمثل في دراسة موقف جماعة من العمال قرروا الامتناع عن أداء أعمالهم ، ففي مثل هذا الموقف يهتم علم النفس ببحث الدوافع والعواطف التي تكن خلف قرار العمال ترك العمل ، أما علم الاجتماع فيحلل الموقف باعتباره يتضمن صراعاً بين صورتين أو أكثر من صور العلاقات . بينما ينظر رجل الاقتصاد إلى هذه الواقعة على أنها تتعلق بإضراب النقابة ضد الإدارة . فكان علم الاجتماع سوف يركز على دراسة الصور مجردة عن مضمونها ، ويرجع ذلك إلى أن الأشكال العديدة للعلاقات الاجتماعية كالسمو ، والدونية ، والمنافسة ، والصراع ، وتنقسم العمل ، تكون الأحزاب .. متشابهة في كل مكان برغم التباين الشديد في مضمونها . ويرى زيل أن العلوم الاجتماعية الأخرى قد اهتمت بدراسة النظم الاجتماعية الأساسية كالاقتصاد ، والسياسة ، والولولة . بينما أهملت تلك العلاقات القائمة بين الأفراد ، والتي تظهر في حياتهم اليومية ، مثل نظرة العلاقات المتبادلة يجب أن يهتم بها علم الاجتماع اهتماماً خاصاً^(١٩) . ولقد كان لهذه الفكرة الأخيرة دور أساسي في تشجيع كثير من علماء الاجتماع المحدثين على دراسة الجماعات الصغيرة . والصور الأولية للسلوك الاجتماعي . بدلا من دراسة النظم والتطبيقات الاجتماعية الأخرى ، فأسهمت هذه الدراسات المحدودة النطاق في ظهور عديد من التعميمات الميبريقية بعد دراسة طائفة كبيرة من الجماعات الصغيرة^(٢٠) .

يقى بعد ذلك كله مدخل منهجى خامس وأخير هو الاتجاه العلمى البحث ، ويتخذ هذا الاتجاه عدة صور ، فهناك فريق من علماء الاجتماع يتبنى مصطلحات علمية خالصة ويسعى إلى ترجمتها لمصطلحات اجتماعية ، وفريق آخر يحاول إقامة فيزياء اجتماعية على أسس مماثلة للعلم الطبيعي ، وفريق ثالث يدرس أبعاد المجتمع وفقاً لنماذج رياضية إحصائية . ويمثل الفريق الأول تولكوت بارسوتز الذى طبق مفهوم التوازن على المجتمع . وهذا المفهوم يرجع أصلاً إلى مبدأ إعادة التوازن Homostasis^(٢١) ، كما طبقه فى الفيزيولوجيا البشرية والتركانون W.E. Canon فى مؤلفه الشهير : « حكمة الجسم » . وهو يقيم تحليله على أساس العمليات التي تثبت أن الدم يفرز الأنسجة بطريقة ثابتة . فيعمل على تعويض الفاضل .

ولقد أوضح كاتون كيف أن الجسم - دون أن يحدث أى تعطيل - يتبع باستمرار ميكانيزمات تلعب دوراً هاماً في حفظ التوازن ، تماماً كما يؤدي تقلص الأوعية الدموية إلى التلف ، فإن سلسلة التوافقات تؤدي إلى التجلط ، بحيث تريد من إنتاج كرات الدم الحمراء ، ويساعد الجسم بهذه الطريقة على منع فقدان الدم من تغيير توازنه بطريقة فعالة ويعمل تدريجياً على إعادة النسق إلى توازنه الأول .

والمجتمع - في رأى بارسوتز - يمر بنفس حالات التوازن والملا توازن ، فإذا حدث اضطراب معين ، جعل المجتمع تدريجياً على التقلب عليه ، واستعادة توازنه ، مثال ذلك : أننا إذا افترضنا أن النظام الأسرى قد أصيب بالضعف والوهن ، وذلك نتيجة لأزمة طارئة ، أو مشكلة من نوع ما ، حلت بطبقة من الطبقات بحيث كان من نتيجة ذلك أن الأسرة لم تستطع القيام بوظائفها على الوجه الأكمل ، فأهملت الأطفال ، ولم تهم بتشتتهم التنشئة الاجتماعية السليمة ، وإذا لاحظنا كذلك أن قيم هذا المجتمع تؤكد في نفس الوقت ضرورة العناية بالأطفال ، وإتاحة الفرص لهم جميعاً ، فإن الموقف السابق يمثل مصدراً للضغط على نسق القيم ، ذلك أنه سيحدث أن ترتفع معدلات اغراف الأحداث . والجرائم في المناطق التي يسود فيها الاضطراب ، ومن ثم يحدث خلل اجتماعى عام . ويشهد المجتمع حالة لا توازن . غير أن المجتمع لن يقف صامتاً إزاء هذا الموقف ، بل إنه سيمسح جاهداً إلى وضع مجموعة ترتيبات تعيد للنسق توازنه . تماماً كما يحدث للجسم أو الكائن العضوى ، وقد تتضمن هذه الترتيبات ، وضع برامج للرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة ، وإقامة مراكز لنشر الوعي التربوى ، وبهذه الطريقة يمكن حصر مناطق الاضطراب ، والسيطرة على المصدر الأصلى « للملوى » ، وفى وقت معين تكسب الجماعة المفككة عادات جديدة أكثر إيجابية ، فيعود للمجتمع توازنه المفقود^(٢٢) .

أما الجناح الثانى للاتجاه العلمى البحث ، فيرجع أصلاً إلى التسمية القديمة التى اقترحها كونت لعلم الاجتماع حين وصفه بأنه الفيزياء الاجتماعية ، ثم عدل عنها بعد ذلك ، وهناك أمثلة عديدة تدل على استمرار هذه الفكرة ، فنجد بارسوتز أيضاً يؤكد قضية مؤداها : أن عملية معينة للفعل (الاجتماعى) سوف تستمر بدون تغيير من حيث المعدل والاتجاه إذا لم تعترضها أو توقعها قوى دافعية معارضة^(٢٣) . وتنهض هذه القضية على ما يعرف بمبدأ القصور الذاتى Inertia ، وهو المبدأ القائل بأن كل جسم ساكن لا يتأثر بحجم خارجى يظل ساكناً ، وأن كل جسم متحرك يستمر فى حركته إلى ما لا نهاية ، وفى خط مستقيم ، وبفهم السرعة ، إذا لم ينضم لتأثير أى جسم آخر . ومعنى ذلك أن المادة شديدة الركود ، ولا بد من بذل جهد لتحريكها ، فإذا تحركت لم تتوقف من تلقاء نفسها ، وإذا سكنت فيرجع السبب فى ذلك إلى بعض المؤثرات الخارجية التى تحول دون استمرارها فى الحركة ، وهكذا تصور بارسوتز أيضاً مسألة استمرار الفعل الاجتماعى . ومن ناحية أخرى يطالب عدد كبير من علماء الاجتماع وبخاصة جورج لندبيرج Lundberg وستوارت دود S. Dodd بأن علم الاجتماع إذا أراد أن يصبح علماً ، عليه أن يحتذى نمط العلوم الطبيعية^(٢٤) . فالقوانين التى تنطبق على الظواهر

الطبيعية ، يمكن أن تقدم تفسيراً للأحداث الاجتماعية . بل أن رواد الفيزياء الاجتماعية المعاصرة ، يذهبون إلى أبعد من ذلك بكثير ، فالقوانين التي تفسر « طيران قطعة من الورق عبر الريح » ، يمكن أن تصلح في تفسير الظواهر الاجتماعية والإنسانية . ومن أظهر مغل على هذا الاتجاه جورج كاتس زيف K. Zipf ، الذي تناول تحليل حركة السكان في ضوء ما أطلق عليه « مبدأ اختزال الجهد » . وهو قانون طبيعي ، يرتبط بمقتضاه عدد السكان الذين يتقنون من مدينة معينة إلى أخرى ، بالمسافة التي تفصل بين هاتين المدينتين ، حيث إن كمية الجهد الذي ينفق في الانتقال تزيد بزيادة هذه المسافة^(٢٥) .

كذلك قدم صمويل ستوفر S. Stouffer تحليلاً آخر للمشكلة ، فهو يحاول توضيح إمكانية التنبؤ بتحركات السكان باستخدام مفهوم « الفرص الوسيطة » ، فانتقال الناس من مدينة إلى أخرى يتأثر بالفرص المتاحة أمامهم عبر الطريق ، ومعنى ذلك أن هذه الفرص تجذب إليها المهاجر فتمتعه من الاستمرار في استكمال طريقه^(٢٦) .

وهناك أخيراً جناح ثالث يتبنى الصياغات الرياضية والإحصائية ، ومعنى ذلك اعتبار هذه الصياغات تقدم وصفاً متناسباً يتناول أحد جوانب العالم الاجتماعي^(٢٧) . ويمثل هذا الاتجاه كثيرون من أبرزهم ستوارت دود S. Dodd في نظريته عن أبعاد المجتمع التي تمثل محاولة منظمة للدراسة أي موقف اجتماعي وتفسيره على أساس مبادئ رياضية^(٢٨) .

كذلك سجل روبرت بيلز R. Bales شبكة التفاعل الاجتماعي في الجماعات الصغيرة على أسس مشابهة لذلك أيضاً^(٢٩) ، وأفاد هربرت سيمون من نظرية الفئة Set theory في تحليل القوة السياسية والسلطة وعمليات اتخاذ القرارات^(٣٠) . وقدم أناتول رابوبورت A. Rapoport في مقاله : استخدامات وحدود النماذج الرياضية في العلوم الاجتماعية أمثلة عديدة على تطبيق النموذج الرياضي في دراسة السلوك الاجتماعي^(٣١) .

تلك - باختصار - هي أهم المدخلات المنهجية التي استعان بها علماء الاجتماع في دراسة الظواهر الاجتماعية . والشيء الذي يعيننا الآن هو أن ننقش اسهامها في فهم وتفسير هذه الظواهر ، وقدرتها على إقامة علم الاجتماع على أساس علمي . أما للمدخل التاريخي التطوري فقد ساعد على تقديم أطر تصنيفية للمجتمعات الإنسانية ، فضلاً عن تحليل مشكلات التنوير الاجتماعي . لكن التفسيرات التطورية لا يمكن أن ترقى إلى مستوى النظرية العلمية ، طالما أنها عجزت عن تحليل عوامل وديناميات التطور الاجتماعي . أما الاتجاه الوطني فقد أفاد في توجيه الاهتمام نحو الأداء الفعلي للنظم الاجتماعية في مجتمعات معينة بالذات ، وإن كانت المائلة

المضوية ، التي انطلق منها ليست مقبولة من الناحية النظرية ، كما أنها ألوحّت بتصور مضلل للنّاسك الاجتماعي .

وقد أسهم كل من الاتجاهين المقارن والصوري في تطوير مناهج ملائمة تصلح للدراسة المنظمة للمجتمع الإنساني ، فكلّهما حاول صياغة تعميمات علمية ، كما أن كلاهما يكلل الآخر ، بمعنى أن الأول يتم بالنظم الاجتماعية الكبرى ، أما الثاني فيركز على وجه الخصوص على تلك الأنشطة والعلاقات الاجتماعية الجزئية بين الأفراد والجماعات الصغيرة . ومع أن إسهامات الاتجاه العلمي البحث فيما يتعلق بكفاءة الوسائل التي اقترحها لإرساء الدعائم العلمية لدراسة المجتمع لا تزال حتى الآن موضوعاً لجدل مستمر ، إلا أنه استطاع في ميادين محددة للبحث السوسيولوجي أن يقدم تعميمات وتنبؤات ساعدت على إحداث التراكم في النظرية السوسيولوجية العلمية .

والسؤال الآن هو : بأي معنى نستطيع أن نتحدث عن علمية علم الاجتماع في ضوء هذه المحاولات المنهجية ؟ إننا نستطيع أن نصف نظاماً فكرياً معيناً بأنه علمي على أساس للنهج الذي يستخدمه ، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها . ويبدو أن علم الاجتماع استطاع أن يحقق متطلبات للنهج العلمي .

فهو أولاً : يتم بالوقائع ويتعد عن الأحكام القيمية والأخلاقية .

وهو ثانياً : يدلل على القضايا التي يستخلصها بشواهد إمبريقية .

وهو ثالثاً : يسعى إلى تحقيق الموضوعية بقدر المستطاع بحيث لا يتخطى في قضاياها وتعميماته حدود الوقائع والظواهر المشاهدة .

أما من حيث الأهداف فهو أيضاً يحقق أغراضاً علمية تلك التي تتمثل في الوصف الدقيق ، من خلال تحليل خصائص الظواهر الاجتماعية والعلاقات المتبادلة بينها ، ثم التفسير أي محاولة التوصل إلى مبادئ عامة .

ولقد حدد بوتومور T.B. Bottomore ما يمكن أن تحققه مناهج علم الاجتماع على النحو التالي :

١ - يستطيع عالم الاجتماع أن يحصل على معلومات واقعية منظمة تساعد في إصدار أحكام منطقية حول المسائل ذات الطابع العملي ، بدلاً من الاعتماد على أفكار تقليدية .

٢ - إن عالم الاجتماع بإمكانه التوصل إلى تنبؤات صادقة في بعض الأحيان من خلال دراسته الواقعية المنظمة ، حتى في الحالات التي يتعذر فيها تفسير الظواهر تفسيراً سببياً .

٣ - لدى عالم الاجتماع القدرة على تفسير بعض الظواهر الاجتماعية ، وترتيب قضاياها وفقاً للدرجة عموميتها ، لكي يقيم نظريات علمية .

وهذه الحالة الأخيرة بالذات هي التي تواجهها بعض الصعوبات الراجعة في المحل الأول إلى تعقيد وتداخل الأحداث الاجتماعية ، فضلا عن قدرة الكائنات الإنسانية على الابتكار والتجديد . ومعنى ذلك أننا نستطيع القول بأن التعميمات السوسولوجية تصف لنا الاتجاهات العامة أو الميل ، ولكن عندما تستخدم هذه التعميمات في دراسة حالات خاصة ، فهي تحتاج بالضرورة إلى أن تستكمل يبحث تاريخي مفصل يكشف عن الملامح الفريدة التي تتصل بموقف معين بالذات . ولا يقلل ذلك بالطبع من القيمة العلمية لعلم الاجتماع ، ذلك أن الدليل على نضج هذا العلم يتمثل في تواضع مطالبه ، وقدرته على تقييم مناهجه ، وتقدير درجة صدق النتائج التي يتوصل إليها العلماء باستخدام هذه المناهج .

وهناك من العلماء الاجتماعيين من يعارضون بشدة هذه الفكرة ، ويرون أن الدليل على علمية علم الاجتماع هو تزايد الاعتماد على المناهج الكمية والاحصائية ، فهذه الأساليب وحدها هي التي تجعل نتائجه صادقة وموضوعية ، ويظهر هذا الموقف واضحا في كتابات أصحاب الاتجاه الرياضي في علم الاجتماع ، الذين يرون أن القياس الكمي يعد ضرورياً ، إذا أراد العلم أن يقدم وصفاً وتحليلاً أكثر دقة للظواهر التي يدرسها ، وهذا الاتجاه يرجع إلى التطور السريع الذي طرأ على تكنولوجيا الآلات الحاسبة ، هذا فضلا عن تزايد عدد العلماء الذين اقتضوا أثر للمدرسة الوضعية . ومع ذلك ، فإن الثقة والموضوعية والثبات التي يدعى أصحاب هذا الاتجاه أنها تحقق لعلم الاجتماع باستخدام الأساليب الرياضية ، هي أمور سطحية وظاهرية فقط ، فليس هناك شيء ثابت في الحياة الاجتماعية ، إذ من الممكن أن نطرق على المجتمع قضايا غير متوقعة تعوق التنبؤات على رسم صورة صادقة للمستقبل .

ثانياً : مناهج البحث الاجتماعي :

تناولنا في الفقرة السابقة الأطر المنهجية العامة ، وأوضحنا أننا نقصد بذلك للمداخل المختلفة التي يستعين بها علماء الاجتماع في رؤية الظواهر الاجتماعية وتنظيمها من خلال إطار أو مخطط معين أما الآن فإننا نهتم بمناهج البحث الاجتماعي *Methods of Social Research* أي الطرق الفعلية التي يستعين بها الباحثون في حل مشكلات مجتمهم . ولا شك أن مثل هذه الطرق والمناهج تختلف باختلاف مشكلة البحث ، وباختلاف الأهداف العامة والنوعية التي يستهدف البحث تحقيقها ، ومن الصعير المفاضلة بين طريقة وأخرى ، إلا بعد تحديد كافة الظروف الملائمة لتطبيق كل طريقة منها .

ومنهج البحث هو النتيجة التي يخلص إليها الباحث بعد طرح تساؤل مؤداه : كيف يمكن حل مشكلة البحث ؟ وغن نصف الخطوة التي يرسمها الباحث لحل هذه المشكلة بأنها منهج في البحث والمنهج على هذا النحو يختلف عن أداة البحث Research Tool فالأداة هي الوسيلة التي يلجأ إلى استخدامها الباحث للحصول على المعلومات والبيانات التي يتطلبها موضوع الدراسة . فقد يجد الباحث أن عليه أن يجرى مقابلات مع الباحثين ، أو أن يلاحظ الأنشطة وضروب التفاعل الاجتماعي ، ثم يسجل ملاحظاته ويقوم بتحليلها ، ومعرفة دلائلها ، وقد يجد أن من الأفضل أن يحدد شكل المقابلة بقاعة من الأسئلة يوجهها بنفسه للباحثين ، أو يرسلها إليهم عن طريق البريد ، كل هذه الأساليب تشير إلى أدوات البحث الاجتماعي ، وهي كلها تمكن الباحث من الإجابة على التساؤل الذي مؤداه . بماذا سوف يحل مشكلة بحثه ؟

على أن تصنيف مناهج البحث الاجتماعي لا يزال يمثل مشكلة أساسية اختلف حولها المتخصصون في هذا الميدان ، إلا أن أفضل تصنيف للمناهج هو ذلك الذي يربطها مباشرة بالهدف الذي يسعى الباحث إلى تحقيقه (٣٣) . فقد يستهدف الباحث تنمية وتطوير مجموعة فروض يمكن إخضاعها للبحث العلمي الدقيق ، وهنا ينحصر اهتمامه - تقريباً - في جمع معلومات وبيانات تمهد له طريق إجراء دراسة أكثر تعمقاً وتعقيداً . وفي مثل هذه الحالة نقول إن البحث من النوع الكشفي أو الصياغي Formulative ، وقد نسمى الدراسة إلى وصف أبعاد ظاهرة أو مجموعة ظواهر وتشخيص طبيعتها ، في نفس الوقت الذي نحاول فيه التعرف عليها واستطلاعها ، وهنا يقوم الوصف ببيانات أكثر تعمقاً من مجرد الكشف أو الاستطلاع ، وربما تكون هناك بيانات متوافرة ومتاحة بالفعل ودراسات سابقة عن موضوع البحث تجنب الباحث مهمة الاستكشاف أو الوصف ومن ثم يستقل مباشرة إلى مهمة أخرى أكثر تعقيداً ، تتمثل في محاولة التعرف على مدى الارتباط بين المتغيرات ، أو التحقق من صدق مجموعة قضايا استخلصها الباحث من قراءاته السابقة وتعلمه اللياليات الجاهزة ، وفي هذه الحالة الأخيرة نقول أن البحث يهدف إلى اختبار فروض سببية عن طريق التحكم في الظروف التي تؤثر في مسار هذا الاعتبار ، ثم نصف منهج البحث بأنه تجريبي . غير أن هناك حالات كثيرة لا يقتصر فيها الأمر على مجرد الوصف أو التجريب ، بل يحتاج الباحث إلى تتبع مسار ظاهرة معينة عبر الزمن ، فيعكف على دراسة الوثائق والسجلات العديدة التي تنطوي على بيانات ذات صلة بها ، ويستعين في دراسته هذه بوسائل وأساليب فنية متعددة ، وهنا نصف منهج البحث بأنه منهج تاريخي . ونستطيع أن نعالج الآن للمناهج الأساسية للبحث الاجتماعي .

١ - الدراسات الكشفية الصياغية والوصفية :

البحوث التي تستهدف زيادة ألفة الباحث بالظواهر ، أو التوصل إلى استبصارات جديدة . حتى يمكن بعد ذلك صياغة مشكلة البحث بصورة أدق ، أو تطوير بعض الفروض هي البحوث الكشفية الصياغية ولنا حاجة هنا إلى أن تؤكد أهمية هذا النوع من الدراسات ، فنحن نعلم أن العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، ودراسة السلوك الاجتماعي بصفة خاصة ، لم تقطع شوطاً كبيراً من التقدم ، يقارن بذلك الذي وصلت إليه العلوم الطبيعية . يضاف إلى ذلك أن الموضوع الذي تدرسه هذه العلوم له طبيعته الخاصة المتميزة ، إذ يصعب أن نجري عليه اختبارات ونجارب توازي في دقتها تجارب علماء الطبيعة ، فالكائنات الإنسانية ذات إرادة ، وقدرة على الإبداع والابتكار ، كما أن الظواهر الاجتماعية سريعة التغير والتبدل ، ولهذا يقال أن موضوع العلوم الاجتماعية مقيد إلى أبعد حدود التقيد وأن مهمة الباحث في مجال هذه العلوم أدق وأصعب بكثير من مهمة الباحث في مجال العلوم الطبيعية . ومن ثم كان تقدم البحوث في ميدان له هذه الخصائص يعتمد أولاً على توافر درجة معينة من المعرفة المنظمة بجوانب الواقع الاجتماعي ، وبطبيعة السلوك الاجتماعي ، ومعنى ذلك أننا يجب أن نقضى فترة كافية في التعرف على الظواهر التي ندرسها ، ومعاشتها ، واكتشاف أهم ميادين المشكلات التي ينبغي أن توجه إليها البحوث فكانت الدراسات الكشفية أصبحت تمثل ضرورة ملحة للباحث لأنها تمهد له السبيل لكي يتقدم خطوة عن ذلك على طريق صياغة فروض يمكن إخضاعها للاختبار . وتبدو الحاجة ماسة إلى هذه البحوث أمام الباحثين المصريين على وجه الخصوص ، فنحن حديثو عهد بالدراسات العلمية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، وبخاصة في المجال الاجتماعي والإنساني ، ولا نزال نجهد الكثير من نظمنا الاجتماعية ووظائفها وكيفية عملها ، وعن قيمنا وعاداتنا ، بل لا نكاد نعرف شيئاً له دلالة عن سمات ثقافتنا ومقومات تكاملها ، ومظاهر الاختلاف فيها ، أو بعبارة أخرى أننا أحوج ما نكون إلى خريطة اجتماعية منظمة تكشف جوانب واقع المجتمع المصري المتغير ، ولا نزال بعيدين أيضاً عن التوصل إلى إطار نظري صالح للدراسة أوضاعاً الخاصة ، وتابع عن واقع مجتمعنا . وهذا كله ما يفسر أهمية هذا النوع من الدراسات (٣٢) .

ومع أن معظم الدراسات الكشفية تسمى إلى صياغة مشكلات تصلح للبحث الدقيق في مرحلة لاحقة . أو إلى تمية فروض تخضع للاختبار في دراسة تجريبية ، إلا أن هذه الدراسات قد تستهدف تحقيق غايات أو وظائف أخرى ، مثل توضيح لبعض المفاهيم ، أو تحديد أولويات

المسائل والموضوعات الجديرة بالبحث ، أو جمع معلومات حول الإمكانية العملية لإجراء بحث عن مواقف الحياة الفعلية ، أو حصر المشكلات التي يهددها الناس ذات أهمية خاصة بالنسبة لحياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية .

وتستند الدراسات الكشفية إلى إجراءات منهجية محددة ومعروفة ، وهي إجراءات ليست مستقلة أو منمذجة بعضها عن بعض ، ولكنها تتكامل في وحدة منهجية لتحقيق أهداف الدراسة الاستطلاعية . وإذا كانت هذه الدراسات تمثل نقطة البداية في البحث العلمي ، فإن البداية دائماً هي أهم الخطوات إذ يتوقف على نجاحها استمرار عملية البحث ، ومهما بلغت دقة النتائج والإجراءات التي يصطنعها الباحث في مراحل لاحقة ، فسوف تكون عديمة القيمة ، إذا كانت البداية غير صحيحة أو ليست ملائمة .

وتضم إجراءات الدراسات الكشفية :

أولاً : تلخيص تراث العلوم الاجتماعية ، والمبادئ المخلفة بمشكلة البحث .

وثانياً : استشارة الأفراد ذوي الخبرة العملية المتصلة بالمشكلة المراد دراستها .

وثالثاً : تحليل بعض الحالات التي تزيد من استبصارنا بالمشكلة . وتلقى مزيداً من الضوء

عليها

أما الإجراء الأول فهو ما يعرف عموماً بمسح التراث Survey of Literature وهو من أسط طرق اختزال الجهد في دراسة مشكلات معينة ، إذ لا يعقل أن يبدأ كل باحث موضوعه دون أن يتعرف على ما توصل إليه الآخرون الذين تناولوه بالبحث بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وغالباً ما ينصب اهتمام الباحث في استعراضه للتراث على معرفة الفروض المتضمنة في الدراسات السابقة . والتي تساعد في إجراء بحث أدق وأعمق ، لكن معظم الدراسات الكشفية تتناول محالات لا يوجد فيها فروض واضحة ، ومهمة الباحث في هذه الحالة هي تلخيص المادة العلمية التي تتضمنها هذه الدراسات ، على أن يكون لدى الباحث أثناء ذلك حساسية بالغة بتلك الفروض التي يمكن استنباطها أو استخلاصها من هذه المعلومات ، ويتعين على الباحث أن يدرس بدقة كل المصادر العامة والخاصة سواء تضمن ذلك الدوريات العلمية أو المراجع العامة في الموضوع أو التقارير التي تصدرها هيئات خاصة قبل أن يخاطر بالحكم بأنه لا يوجد دراسات سابقة في موضوعه .

ومن الضروري أيضاً أن يوسع الباحث نطاق مسحه البيولوجرافي ، وذلك بالاعتناء بالاطلاع على البحوث التي تبدو متصلة بشكل مباشر فقط بالمشكلة التي يدرسها . فكثيراً ما يحدث

ن القراءة في ميدان آخر - وأن بدا بعيداً نسبياً - تكون باعثاً لمزيد من الاستبصار في موضوع البحث . فقراءة الباحث في بعض نواحي العلوم الاقتصادية أو في التاريخ قد توجه بحثه . وتعمق فهمه إذا كانت مشكلة بحثه مثلاً هي تغيير الاتجاهات المتعلقة بالأخذ بالتأثر مع ما قد يبدو لأول وهلة من تباعد بين هذه وتلك . وعلى أن المراجع العلمية ليست وحدها هي التي توحى للباحث بأفكار جديدة . بل إن الأعمال الأدبية الأصيلة . بما تحتويه من وصف حساس للحياة الاجتماعية . تعتبر ميداناً خصباً لاستقاء فروض يمكن اختيارها . ومع أن الباحث لا يعتمد على الأوصاف الأدبية . التي قد تنطوي على غير قليل من المبالغة . والتصوير الجمالي الذي يجذب انتباه القارئ . إلا أنه قد يجد فيها تقارير تصور جوانب معينة من الواقع . أو فترات تاريخية معينة من المجتمع . وقد يجد فيها أفكاراً موحية توجهه نحو المتغيرات الهامة في المواقف التي يرغب في دراستها .

لكن المعلومات التي يحصل عليها الباحث من قراءة التراث المكتوب ليست إلا جزءاً يسيراً فقط مما يمكن أن يحصل عليه من معرفة . فكثيراً ما نجد لدى المشتغلين في ميدان من الميادين انطباعات وخبرات لا نستطيع التعرف عليها فيما نشر من بحوث لهم أو لغيزهم من المهتمين بالموضوع وربما كانت مقابلتهم والتحدث إليهم . وسؤالهم من أجدى الوسائل التي تزودنا باستبصارات حول الظاهرة المراد بحثها . ذلك أن الحصول على هذه الخبرات يمنح الباحث معرفة واضحة بالمواقف العملية . والظروف الواقعية التي تحيط بموضوع دراسته

وبالرغم من أنه ليس من المهم أن يقابل الباحث عينة عشوائية ممثلة من الخبراء في موضوع بحثه ، إلا أنه يجب أن يراعى في اختيارهم توافر بعض الشروط . منها أن تكون عينة الخبراء التي يقابلها ، ممثلة لمختلف القروء وال تخصصات ذات الصلة بموضوع دراسته . وأن يكونوا بمن لديهم القدرة على إعطاء ما لديهم من معلومات وبيانات شخصية . ذلك أن الباحث في الغالب لا يريد أن يحصل على إحصاءات رسمية منهم . بقدر ما يهدف إلى معرفة خبراتهم ومواقفهم العملية الخاصة خلال تجربتهم الطويلة في الميدان الذي يتخصصون فيه . ومعنى ذلك أن الباحث عليه أن يستمع إلى كل وجهات النظر التي تقال له . إذ كثيراً ما نجد أن الخبراء يختلفون اختلافاً تاماً فيما يظنونونه من علاقات أو ما يستدلون عليه من ارتباطات بين المتغيرات . وفي هذه الحالة ينبغي على الباحث أن يقابل ممثلين لكل مدرسة فكرية . فلا يقتصر على سماع وجهة نظر فريق دون الآخر . بل ربما كان استماع الباحث إلى جوهر التضارب في المسلمات التي يستند إليها كل فريق . أهم ناعث له على التعرف على بعض الجوانب الهامة في المشكلة أو بعض النواحي الناقصة فيها

على أن سؤال ذوى الخبرة غالباً ما يتم على مرحلتين : ففي المرحلة الأولى يعتقد الباحث مع الخبراء في موضوعه مقابلات حرة غير مقيدة يتبادل فيها معهم الأفكار ، ومن الطبيعي أن تكون لدى الباحث قبل ذلك معرفة مبدئية بمجوانب الموضوع الذى يستثير فيه الخبراء . ثم على ضوء هذه المقابلات ، يصمم الباحث استمارة خاصة يضمها مجموعة من الأسئلة الجوهرية التى توجه للمقابلة بينه وبين الخبراء ، نحو النقاط الهامة التى يريد استكشافها . وينبغي أن يراعى الباحث فى صياغته لأسئلة هذه الاستمارة أن تتعلق بأوضاع لا بأفكار عامة مجردة ، وأن تدور حول الأسباب والعوامل المرتبطة بالظواهر ، بحيث يطلب إلى الخبراء أن يفسروا من واقع خبراتهم أسباب الارتباط بين المتغيرات ، والظروف التى تؤدى إلى تغير الأوضاع الاجتماعية المختلفة ، إذ إن التأكيد على معرفة رأى ذوى الخبرة فى أسباب التغير يمكن الباحث من الحصول على استبصارات حول العمليات التى تحدث خلال الزمن ، التى لا يستطيع أن يلاحظها سوى الشخص المارس بالفعل . أما إذا كان الباحث لا يتم فقط بمعرفة العلاقات النظرية بين المتغيرات ، وإنما يريد أن يعرف دلالتها بالنسبة للحياة العملية ، فإن عليه أن يحصل على معلومات تتعلق بتشابك هذه المتغيرات وتداخلها فى عالم الحياة اليومية ، وكيف يؤدى ذلك إلى تحقيق الغايات الاجتماعية أو ترويقها .

ومن الضرورى ألا يكتفى الباحث بتلك العبارات العامة التى يذكرها له الخبراء ، ذلك أن عليه أن يطلب إليهم للمقارنة بين النتائج والطرق المختلفة المستخدمة لتحقيق بعض الأغراض ، كما أن عليه أن يحصل منهم على أمثلة حية حول ضروب النجاح والفشل التى واجهتهم فى حياتهم العملية أثناء اتصالهم بمسائل تتعلق بموضوع الدراسة .

وهكذا يتضح لنا أن استشارة ذوى الخبرة ، فضلاً عن أنها مصدر هام لاستلهم الفروض ، فهى تزود الباحث بمعرفة واضحة حول الإمكانيات العملية التى ترتبط بإجراء النماذج المختلفة للبحوث ، فى ضوء هذه المعلومات نستطيع أن نصرف على طيبة التسهيلات التى يمكن أن يحصل عليها الباحث حيناً يريد إجراء بحثه ، وكذلك العوامل التى يمكنه السيطرة عليها . وما هو مدى استعداد الهيئات المختلفة للمعاونة فى إجراء البحث ، يضاف إلى ذلك أن مسح آراء ذوى الخبرة يفيد فى حصر المشكلات التى يعتقد العاملون فى الميدان أنها بحاجة إلى دراسة علمية أكثر من غيرها ، ومن ثم يصبح لهذا المحصر أهميته عند وضع برامج البحوث ، وتحديد أولوياتها . وهناك بعد ذلك إجراء أخير وهو دراسة بعض الحالات التى يمكن أن تلقى مزيداً من الضوء على مشكلة البحث ، ويؤكد معظم الدارسين أن اختيار بعض الحالات الفردية . ثم دراستها دراسة متعمقة ، سوف يزيد من معرفتنا بتلك الميادين التى لا نعلم عنها سوى القليل ، ولا تزال

أيضاً خبرتنا بها محدودة ، وفحص هذه الحالات الفردية سوف يساعدنا في صياغة بعض الأفكار ، وتطوير مجموعة فروض يمكن إخضاعها للدراسة التجريبية .

والمثال الذى يدل على أهمية هذه الطريقة ، هو أن معظم الاستبصارات النظرية التى توصل إليها فرويد Freud كانت راجعة إلى دراساته للمتعمقة لمرضاه النفسين هذا فضلاً عن أننا قد استطعنا أن نغير كثيراً من أفكارنا حول العلاقة بين الإنسان والمجتمع في ضوء البحوث الأنثروبولوجية التى تناولت المجتمعات البدائية التى تحتل أيضاً حالات خاصة . ويقصد بدراسة الحالة هنا البحث المتعلق لنماذج مختارة من الظاهرة التى يهتم بها الباحث . وقد يركز الباحث اهتمامه في هذه الصدد على الأفراد ، أو المواقف . أو الجماعات أو المجتمعات المحلية ، وقد يستعين في بحثه بأدوات أو وسائل مختلفة ، فيمكنه الاعتماد على المقابلات الحرة ، وفحص الوثائق أو السجلات ، أو على ملاحظة المشاركة .

وهناك شرطان أساسيان يجب أن يتوافرا لكي تصبح هذه الطريقة مثمرة في استشارة الاستبصار :

أولها : هو اتجاه الباحث الذى يجب أن يتميز بحساسية فائقة للبحث ، تجمله يدرك الأفكار الهامة . وتمكنه من إعادة صياغة مشكلة البحث وإعادة توجيهها كلما توافرت له بيانات جديدة .
وثانيها : مدى عمق الدراسة للفرد أو للجماعة ، أو للمجتمع المحلى أو للثقافة أو للموقف المختار حسب الأحوال ، إذ ينبغي أن يحاول الباحث الحصول على أكبر عدد ممكن من البيانات التى تسمح له بالتمييز بين السمات النوعية المميزة لحالة المبحوث ، وبين السمات العامة المشتركة بين عدد كبير من الحالات ، وإذا كان الفرد هو مجال البحث فإن التعمق في بحث حالته قد يقتضى تحليل موقفه الراهن ، بالإضافة إلى دراسة تاريخ حياته بأكمله يضاف إلى هذين الشرطين ، بالطبع حقيقة أخرى مؤداها ، أن نجاح هذه الطريقة يعتمد على القوى الفكرية المتكاملة للباحث . والى تتجلى في قدرته على أن يجمع في إطار واحد متنسق ما بين معلومات متنوعة متفرقة ، مما يسمح له بإعطائها تفسيراً موحداً ، وربما كانت هذه السمة الأخيرة لطريقة تحليل الأمثلة المثيرة للاستبصار هى التى دفعت بعض النقاد إلى اعتبارها كتوع من أنواع الأساليب الاسقاطية ، لكن هذا النقد لا ينطوى على أهمية كبيرة ، طالما أن الباحث لا ينجذب في هذه المرحلة فرضاً من الفروض ، فإن هدفه يكاد ينحصر فقط في استشارة وتنمية الفروض فقط (٣٦) .

أما النموذج الآخر للبحوث الاجتماعية فهو الذى يهتم بوصف الخصائص المختلفة ، وجمع المعلومات حول موقف اجتماعى ، أو مجتمع محلى معين ، فنحن نستطيع تصوير الخصائص

الاجتماعية لقريبة من القرى حينما نحصل على كلفة البيانات المتاحة عنها مثل توزيع السن ، والديانة ونسبة التعليم ، والحالة الزوجية ، والتركيب المهني ، ومعدلات الخصوبة ، ونظام الملكية أو الحيازة ، وقد تهتم أيضاً في دراسة من هذا النوع بالتحرف على طبيعة الخدمات العامة التي يوفرها المجتمع للأفراد والجماعات فتدرس أوضاع الإسكان والخدمات الصحية والثقافية . . إلخ . ويطلق على هذا النوع من الدراسات مصطلح البحوث الوصفية التشخيصية Descriptive and Diagnostic Studies ذلك أنها جميعاً تشترك في عدم وجود فروض مبدئية ، أو قضايا عامة توجه الباحث نحو فحص العلاقة الارتباطية بين متغيرين ، فتل هذه الفروض تتطلب شروطاً خاصة في الدراسات التي تجري لاختبارها تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط التي يجب مراعاتها عند تصميم الدراسات الوصفية .

على أن ما سبق لا يجب أن يوحي إلينا بأن الدراسات الوصفية تكنف بمجرد جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات عن الظاهرة أو الموقف أو المجتمع المدروس ، فلو اقتصر البحث على ذلك لما أمكن أن يدخل ضمن البحوث العلمية على الإطلاق فمن الضروري أن يستخلص الباحث الدلالات والمعاني المختلفة التي تتطوى عليها البيانات والمعلومات التي أمكن الحصول عليها ، وهذا بالطبع يدفعه إلى ربط بعض الظواهر ببعضها ، واكتشاف العلاقة بين المتغيرات ، وإعطاء ذلك كله التفسير اللائم حتى يمكن أن ترقى الدراسة إلى مستوى البحث العلمي :

وهناك شرطان أساسيان يجب أن يتوافرا في البحوث الوصفية أو التشخيصية :

الأول : هو التقليل من احتمال التحيز في وصف عناصر الموقف وفي تعميمها .

والثاني : هو الاقتصاد في الجهد الذي يبذل في البحث ، مع الحصول على أكبر قدر من المعلومات .

وينبغي أن نراعى هذين الشرطين تماماً في خطوات البحث كلها سواء تعلق ذلك بصياغة المشكلة ، أو طرق جمع المعلومات اللازمة ، أو اختيار العينة ، أو تحليل المعلومات ، أو تسجيل النتائج (٣) .

ويعني لنا الآن أن تتساءل عن الفروق بين الدراسات الوصفية والاستطلاعية أو الكشفية طالما أن كلامنا لا يبدأ من فروض ، ونستطيع أن نحدد هذه الفروق بين هذين النوعين من الدراسات على النحو التالي :

(١) تقوم الدراسات الوصفية على افتراض مؤده ، أن هناك قدراً كبيراً من البيانات عن المشكلة موضوع البحث وذلك بعكس الحال في الدراسات الكشفية التي يدخل فيها الباحث

الميدان ، وهو لا يعرف الأبعاد الحقيقية للظاهرة أو المشكلة التي يدرسها . ومن ثم ينحصر اهتمامه في استكشاف كل جوانب هذه المشكلة .

(ب) إن موقف الباحث وهو بسبيل إجراء دراسة وصفية أفضل بكثير من موقفه حين يجري دراسة استطلاعية . ففي الحالة الأولى تكون أهداف الدراسة محددة بوضوح ، وخطوات السير نحو تحقيقها معروفة ، بينما لا يستطيع أن يتوصل إلى هذه الدرجة من التحديد وهو بسبيل القيام ببحث كشفى ، إذ إن هذه البحوث تتميز بالمرونة ، فالباحث غالباً ما يضطر إلى تعديل أهدافه وتغييرها كلما استكشف جوانب جديدة في الموقف الذى يقوم بدراسته .

في ضوء ذلك نستطيع أن نتناول الأسس التي تقوم عليها هذه الدراسات . فنلاحظ : أولاً : أنه يمكن الاستعانة بكافة الطرق المستخدمة للحصول على المعلومات في الدراسة الوصفية . بل يمكن الجمع بين أكثر من طريقة واحدة مثل المقابلات ، والملاحظة ، واستشارة البحث ، وتحليل الوثائق والسجلات .

ومن الملاحظ ثانياً : اختلاف مستويات التعمق في هذا النوع من الدراسات فبعضها يكتفى بالوصف الكمي أو الكيفي للجوانب الظاهرة . دون دراسة الأسباب والعوامل التي أدت إلى ما هو حادث فعلاً ، بينما تعنى دراسات أخرى بالتعرف على الأسباب المؤدية إلى الظاهرة ، وما يمكن عمله أو تغييره . بحيث يؤدي إلى تعديل في الموقف المدروس .

واللاحظ ثالثاً : إن الدراسات الوصفية في الغالب تعتمد على اختيار عينات ممثلة للمجتمع الذى تؤخذ منه . ويرجع ذلك إلى أن هذه العينات تؤدي إلى توفير جهد كبير سواء بالنسبة للباحث أو لجمهور البحث^(٣٦)

والملاحظ رابعاً : أنه يجب أن يتحقق لهذه الدراسات مستوى معين من التجريد Abstraction والتجريد هو تمييز لخصائص أو سمات موقف ما ذلك أن كل المواقف الاجتماعية شديدة التقيد والتداخل ولا نستطيع أن نشهد كل المواقف « على الطبيعة » ولهذا فليس هناك مفر من اصطناع التجريد^(٣٧)

ولللاحظ خامساً : ونعبراً أنه يتعين تصنيف الأشياء . أو الوقائع ، أو الكائنات على أساس معيار مميز . حتى يمكن استخلاص أحكام تصدق على فئة معينة منها ، ولهذا يعتبر التعميم مطلباً أساسياً لهذه الدراسات ، ووظيفته هي سد الثغرة بين ما لاحظناه في عالم الحياة الاجتماعية من وقائع . وبين ما لم تتمكن من ملاحظته .

المسح الاجتماعي كنموذج للدراسة الوصفية :

المسح Survey هو محاولة منظمة للحصول على معلومات من جمهور معين ، أو عينة منه ، وذلك عن طريق استخدام أساليب البحث ، أو المقابلات ، وإذن فالوظيفة الأساسية للمسح هي توفير المعلومات حول موقف ، أو مجتمع أو جماعة ، لكن بعض المسوح لا تقتصر أهدافها على مجرد الوصف ، مثل الدراسة التي أجريت عن « غياب العمال في الصناعة » عام ١٩٤٣ . وشملت قطاعاً عريضاً من العمال الصناعيين ، وكان هدفها بالإضافة إلى تصوير المشكلة ، كشف العوامل المؤدية إلى الغياب ، وارتباطه بالكفاية الإنتاجية ، وفي هذه الحالة يطلق على هذه المسوح أنها تفسيرية . ولا تتميز المسوح الاجتماعية فقط بإمكان تطبيقها فقط على جماهير عديدة متنوعة ، ولكن يميزها أيضاً ذلك النطاق العريض من البيانات التي تتضمنها ، فهي في الغالب تضم بيانات شخصية كالأسئلة الخاصة بالنوع ، والسن ، والمهنة ، والتعليم ، والديانة ، والمستوى الاقتصادي ، وهذه الأسئلة تصور الخصائص العامة لجمهور البحث ، ثم بيانات عن البيئة تستهدف معرفة الظروف المعيشية للباحثين ، مثل الأسئلة الخاصة بالإقامة ، والمجوار ، والجوانب الاجتماعية ، والثقافية والصحية والمعمارية للمنطقة المدروسة ، وبيانات أخرى سلوكية تتعلق بالأفعال والتصرفات الاجتماعية للأفراد مثل السلوك الانشائي وأنماط الاستهلاك ونسبة بيانات تتعلق بالمعلومات العامة ، والآراء والاتجاهات والدوافع والتوقعات ، وتهدف هذه الأسئلة إلى معرفة إدراك جمهور البحث لما يدور في الواقع الخارجي ، وآرائهم حول موضوعات بالذات مثل دراسة الاتجاهات نحو تنظيم الأسرة (٢٨) .

والمسوح نوعان :

مسوح شاملة Total Surveys

ومسوح بالعينة Sample Surveys

أما المسوح الشاملة فهي التي تدرس فيها كل أعضاء أو جماعة معينة ، كأن تقوم مثلاً بدراسة شاملة لسكان قرية من القرى أو حي من الأحياء بهدف تصوير أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية ، وقد لا نجد ضرورة لأن يشمل المسح جميع هؤلاء السكان وفي هذه الحالة نختار عينة منهم بحيث تمثل كل السكان في الخصائص المختلفة كالسن والمستوى الاقتصادي ، ونجرى عليها الدراسة وغالباً ما يحقق هذا المسح بالعينة أغراض الباحث في الحصول على وصف ثابت ودقيق

لسلوك الجمهور الذي يحثه أو لانتباهاته . خصوصاً إذا اختيرت العينة على أساس سليم . والفائدة التي يحققها هذا النوع الأخير تشمل في اقتصاد الجهد والتكاليف

دراسة الحالة كنموذج للبحث الوصفي :

تعتبر طريقة دراسة الحالة Case - Study Method من أقدم أدوات البحث الاجتماعي ، وهي تمثل أحد أساليب التحليل . أكثر من كونها تعبر عن إجراءات محددة للبحث . أو أنها مدخل يسي إلى دراسة الوحدات الاجتماعية ككل ، و « الحالة » أو « الوحدة » قد تكون هي الفرد أو الأسرة أو نظام أو تنظيم . أو مجتمع ، ويذهب كل من أودم Odum وجوشر K. Jocher إلى أن التطبيقات المبكرة لدراسة الحالة كانت تنظر محاولات المؤرخين لوصف عادات الشعوب والأمم . ثم ظهرت بعد ذلك دراسات أكثر تخصصاً تناولت جماعات أصغر من ذلك . أما أول استخدام منظم لدراسة الحالة في البحث الاجتماعي فقد كان عن طريق فريدريك لوبلاي Leplay عندما حاول أن يربط بينها ، وبين التحليلات الإحصائية ، ومن ثم قام بدراسات مفصلة وافية عن اقتصاديات الأسرة . لكي يكشف عن أثر التقلبات الاقتصادية في الرفاهية الاجتماعية^(١٤) . وتكمن أهمية هذه الطريقة في قدرتها على اكتشاف كافة المتغيرات الخاصة بإحدى الحالات . فهي تحاول أن تفهم طائفة معينة من الظواهر . من خلال الوصف الكامل والتحليل للمستفيض لحالة معينة . أو لمجموعة حالات تدخل ضمن فئة واحدة . وقد ركزت معظم الدراسات التي أطلق عليها أنها « بحوث حالات » على السلوك الفردي في الموقف الاجتماعي الكلي . وأصبحت هذه الطريقة عظيمة الفائدة في استكشاف قيم الفرد ، وانبجاشاته ، وتربيته للموقف . وتمكس إجراءات البحث . ونوع البيانات ، التي ترتبط بطريقة دراسة الحالة هذا الاهتمام بفحص العلاقة بين السلوك الفردي ، والسياق الاجتماعي حيث تمتد هذه الطريقة على الوثائق الشخصية . والمحادثات ، وتواريخ الحياة . وسجلات الميئات الاجتماعية ، وللقابلات المتعمقة . والواقع أن دراسة الحالة على هذا النحو . تمكن الباحث من الحصول على استبصارات لا يستطيع أن يتوصل إليها إذا اكتفى بالتحليل الإحصائي .

وهناك طريقتان يذيع استعمالهما في دراسة الحالة وهما : تاريخ الحالة Case history والتاريخ الشخصي للحياة Life history أما تاريخ الحالة فيشمل قصة تطورها . فإذا كانت الحالة شخصاً يلجأ الباحث للحصول على بيانات عنه إلى مصادر متعددة . مثل الأسرة ، والمدرسة وجماعة الأصدقاء ويستعين أيضاً بكل الوثائق والسجلات المتاحة التي يمكن أن تتضمن

بيانات من هذا النوع . أما التاريخ الشخصى للحياة فهو صورة من صور تاريخ الحالة يعرض فيها البحوث الحوادث التى مرت به ، واهتماماته ، واتجاهاته ، والخبرات التى اكتسبها ، وذلك كله من وجهة نظره الخاصة . فكأن الفارق الأساسى بين تاريخ الحالة ، والتاريخ الشخصى للحياة ، أن الأول يتم بأبلغ الاحتمام بالتثبت من مدى صدق البيانات التى يدل بها للبحث أو التى يمكن جمعها عنه ، وذلك باللجوء إلى مصادر متعددة للحصول على هذه البيانات ومقارنتها . أما الثانى فيركز اهتمامه على عرض حياة الفرد من وجهة نظره الخاصة ، بما يتضمنه ذلك من التفسيرات التى يراها للمراحل المتعاقبة لنمو الانفعال والسلوكى .

وجدير بالذكر أن استخدام هذه الطريقة فى البحث يحتاج إلى خبرة ومران كبيرين ، كما يتطلب من الباحث أن ينفق وقتاً طويلاً فى جمع كل المعلومات والبيانات أولاً عن الحالة التى يقوم بدراستها ، وقد يقتضى ذلك منه التقيب فى أعماق التاريخ ، ثم عليه بعد ذلك أن يقوم بمقابلات متعمقة مع هذه الحالات . ومن الضروري أن تكون الحالات المختارة . مثله لحالات أخرى بقدر الإمكان . حتى يمكن تجميع نتائج الدراسة ، ومعنى ذلك أن الباحث يستطيع أن يكسب دراسته لحالة واحدة طابعاً عاماً ، أو خاصاً وفقاً لمآخوذ اهتمامه ، ويتحقق الطابع لدراسة الحالة حينما تكون الدراسة موجهة بإطار نظرى محدد بوضوح ، يشتمل على مجموعة قضايا متسقة منطقياً . بحيث يتدخل هذا الإطار مباشرة فى تصميم خطة البحث ، ووضع إطار للملاحظة بصورة تجعل الباحث يختار ما يحده ملائماً لبحثه من المعلومات والبيانات^(١٠)

أما أهمية دراسة الحالة . فتمثل فى أنها تمكن الباحث من النفاذ إلى أعماق الظواهر أو المواقف التى يقوم بدراستها . بدلا من الاكتفاء بالجوانب السطحية العابرة التى قد لا تكون ذات دلالة حقيقية . وإذا كنا نعتقد أن كل فعل اجتماعى له معنى ذاتى . كما ذهب إلى ذلك ماكس فيبر ، وأنه يتعين على عالم الاجتماع أن يستكشف هذه المعانى الذاتية التى يضيفها الأفراد على سلوكهم ، وأن يدرس أيضاً كل الدوافع . والقصائد . والرغبات . والمشاعر ، التى تكمن خلف السلوك الاجتماعى كموجهات له . إذا كان ذلك يشكل أحد المهام الرئيسية للبحث الاجتماعى . فإن لنا أن نتوقع مبلغ الفائدة التى نحققها طريقة دراسة الحالة فى هذا الصدد .

٢ - المنهج التاريخى وتطبيقاته فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا :

وما المقصود بدراسة التاريخ ؟ وهل تستحق دراسته كل ما تبذله الأمم من جهد ، ومال وزمن ؟ وهل يستدعى مضمونه الثور فى أعماقه إلى هذا الحد ؟ وما الذى يمكن أن نفيد به كعلماء اجتماع

من دراسة التاريخ وكتابه ؟ لكي نصل إلى رأى مناسب بصدد هذه التساؤلات ، يتعين أن نشير أولاً إلى ما يدل عليه فقط التاريخ . يتم التاريخ أساساً بتسجيل الماضى حيث يسمى المؤرخ إلى تقديم وصف دقيق للفترة الطويلة التى عاشها الإنسان على الأرض ، وهو بذلك يصف الحوادث بطريقة موضوعية ، ويحاول أن يربطها فى سياق زمنى من أجل تقديم قصة مستمرة من الماضى إلى الحاضر^(١) . فكان التاريخ يختلف عن الدراسات التجريبية ، ذلك لأن التاريخ يركز على دراسة الماضى ، أما العلوم التجريبية فهى تدرس الظواهر الراهنة ، وتحاول أن تتوصل إلى القوانين العامة أى العلاقات الثابتة بين الأشياء ، وتعتمد فى ذلك على الملاحظة والتجربة ، كما تقوم على التعميم ، بل ويمكن تحديد صيغ القوانين فيها تحديداً يكاد يكون رياضياً بحتاً .

أما الظواهر التاريخية فلا تقع مباشرة تحت ملاحظتنا ، ولا يمكن دراستها إلا بعد وقوعها ، يضاف إلى ذلك أنها لا تتكرر مطلقاً على نخط واحد ، ويترتب على اختلاف طبيعة الظواهر التاريخية والظواهر الطبيعية أن الطريقة التى تستخدم فى دراسة الأولى تختلف بالضرورة عن الطريقة المستخدمة فى دراسة الثانية ، وقد يقال أن المؤرخ يجمع الوثائق ويلاحظها بطريقة مباشرة ، وأنه يشبه فى ذلك عالم الطبيعة ، لكن الفارق واضح بين مسلك كل منهما ، وبين النتائج التى يصلان إليها . فالأول يتخذ الوثائق قطعة يده للوصول إلى الظواهر التاريخية ، على حين أن الآخر يتخذ ملاحظة الظواهر وسيلة إلى وضع القروض والكشف عن القوانين . لكن على الرغم من هذه الفروق فهناك أوجه شبه بين طريقة البحث فى التاريخ والعلوم التجريبية ، إذ يستخدم المؤرخ فى الواقع طريقة استقرائية يغلب عليها طابع التحليل والتركيب العقليين ، بينما يغلب طابع الملاحظة والتجربة على العلوم الأخرى^(٢) . كذلك يهدف البحث التاريخى إلى الكشف عن العلاقات السببية بين الحوادث الماضية ، وهذا هو الاتجاه الذى يطلق عليه أصحابه مصطلح « التاريخ العلمى » الذى لا يقنع بمجرد الوصف والسرود ، بل يستهدف معرفة الأسباب والربط بين العوامل المختلفة التى تؤدى إلى ظهور الأحداث التاريخية . وتتابعها فى سياق أو ترتيب منطقي معين بالذات ، ويشير هذا الاتجاه مسألة غالباً ما تحظى بمناقشة علماء المناهج ، وتتلخص فى التساؤل الذى مؤده هل التاريخ علم أم فن ؟ حيث يرى البعض أن التاريخ ليس جديراً بأن يسمى علماً . ويؤسسون دعوام على فكرتين :

الأولى . أن المؤرخ لا يلاحظ الظواهر التى يدرسها بطريقة مباشرة . وإنما يعتمد على الطريقة التقليدية التى تلتخص فى السماع عن الآخرين والنقل عنهم ، أو الأخذ عن بعض الوثائق التى كتبها أشخاص شاهدوا هذه الظواهر أو سمعوا عنها ، ومن البديهي أنه يجب الحذر من مثل هذه

الطريقة والشك في كل ما تؤدي إليه من نتائج إذ كثيراً ما يشوه الناس الحقائق عندما يقولونها . وإذا كان هذا التشويه أمراً ملموساً ومشاهدًا فيما يتصل بالحوادث قريبة العهد أو المعاصرة ، فكيف لا يكون الأمر كذلك فيما يتعلق بالحوادث البعيدة ؟ وأن الفارق كبير بين التاريخ ، وبين العلوم للمضبوطة الأخرى والفكرة الثابتة أنه لا يمتنع لنا أن نطلق اسم العلم على أي بحث نظري ، إلا إذا أمكن استخدامه في التنبؤ بالمستقبل ، أي إلا إذا مكنتنا من الكشف عن بعض العلاقات أو القوانين العامة التي يمكن تطبيقها على الظواهر مهما اختلفت أزمانها أو أماكنها . ولا شك في أنه لا يمكن تحقيق هذا الشرط في التاريخ ، إذ من العسير القول بأن المؤرخ يستطيع أن يستخلص القوانين العامة التي تمكنه من التنبؤ بالحوادث قبل وقوعها^(١٧) .

غير أن الذين يبتنون فكرة « التاريخ العلمي » أو القول بأن التاريخ شأنه شأن أي علم آخر ، يذهبون في الرد على القضية الأولى إلى أن التاريخ قد أخذ ضلًا في التحرر من طابع الفن الذي كان يغلب عليه في العصور الماضية ، وأنه أخذ يقرب بعض الشيء من العلوم الاستقرائية ، إذ ينفر المؤرخون اليوم من وصف الحوادث الفريدة ويبنون نتائجهم ، وهم يحاولون تفسيرها ، والكشف عن العناصر الجوهرية في النظم السياسية والاجتماعية ليقفوا على أسباب الظواهر التاريخية فكانهم إذن أصبحوا أشبه بعلماء الاجتماع ومع ذلك فهم يخالفونهم في الاعتراف بتأثير العوامل الفردية ، ويفسحون في تفسيرهم للتاريخ مجالاً للصدفة والاحتمال ، ومهما يكن من شيء فقد مضى الزمن الذي كان يعتمد فيه المؤرخون على الطريقة التقليدية ، التي تقوم على سماع الأخبار ونقلها ، وأصبح الباحث المحقق لا يقبل الخبر إلا بعد نقده وتحيصه وغربله والمقارنته بين مختلف الروايات لأنه يريد الوصول إلى حقيقة تاريخية مجردة من كل طابع شخصي . وهكذا ضاقت الهوة التي كانت تفصل التاريخ عن العلوم التجريبية منذ طبق المؤرخون أساليب التفكير الاستقرائي على بحوثهم ، فهم يدأون دائماً بجمع الوثائق وتحليلها ، ثم يبنون أحياناً إلى وضع بعض الفروض التي يمكن التأكد من صدقها بالحوادث التاريخية وقد تكون الوثائق التاريخية ناقصة . وهنا تبدو حاجة المؤرخ إلى المقارنة لكي يستطيع أن يثبت من صدق توقعاته^(١٨) .

ويمكن الرد على القضية الثانية بأنه يجب التوسع بعض الشيء في مفهوم العلم . حقيقة أن العلم لا يدرس سوى العام أو الكلي ، وأنه يرمي إلى الكشف عن العلاقات السببية التي توجد بين الأشياء . غير أن تعريف العلم على هذا النحو يخرج منه بعض البحوث النظرية التي لا يشك أحد في أنها علمية . مثال ذلك علم الجيولوجيا الذي لا يدرس سوى حالات خاصة عندما يبين الأطوار التي مرت بها طبقات الأرض في مختلف العصور . والواقع ليس ثمة فارق كبير بين التاريخ

وعلم الجيولوجيا . إذ يدرس الأول ماضى المجتمعات الإنسانية . ويدرس الثانى ماضى الكرة الأرضية .

وهناك سبب آخر يدعونا إلى وصف التاريخ بأنه علم ، وهو أن المؤرخ لا يقف عند حد وصف الحوادث الماضية وتسميتها ، بل يهدف إلى الكشف عن العلاقات السببية التي توجد بينها لتفسيرها وتعليلها . وقد فطن ابن خلدون . قبل علماء أوروبا بعدة قرون إلى الحقيقة التي مؤداها أن التاريخ يبدو لبعض الناس قنناً ولبعضهم علماً جديراً بهذا الاسم ، فهو فن لدى العامة ، وعلم لدى الخاصة ، وهو يقول في ذلك : « إذ هو في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول السوابق من القرون الأولى ، وفي باطنه نظرة وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها بقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق - فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق ، وجدير بأن يعد في علومها وخلق^(٥) .

على أن التاريخ بمعناه العام لا يبحث في الظواهر الإنسانية فحسب ، بل يبحث أيضاً في الظواهر الماضية أيما كان نوعها ، فهو يدرس ماضى الطبيعة وماضى المجتمعات . ويمكن معالجة جميع الظواهر على أسسيتين مختلفتين : أحدهما نظرى والآخر تاريخى . فمثلاً يستطيع العالم دراسة تاريخ الأرض ، والمجموعة الشمسية . كما يستطيع دراسة القوانين التي تخضع لها هذه الأجرام في الماضى والحاضر والمستقبل على حد سواء . أما التاريخ بمعناه الخاص فيحاول رسم صورة واضحة عن الإنسانية مستخدماً في ذلك ما خلفته وراها من آثار مادية كالعابد ، والمقابر ، والتماثيل ، والأدوات المصنوعة ، أو آثار اجتماعية كالقصص والأساطير والآداب ، والديانات . فالظاهرة التاريخية اجتماعية في جوهرها ، غير أنها تختلف عن الأخيرة من حيث إنها محدودة في الزمان والمكان ، ومعنى ذلك أن التاريخ لا يعالج نشأة الديانات بصفة عامة . وإنما يدرس كيف ظهرت إحدى الديانات الخاصة كالمسيحية أو الإسلام ، فكل ديانة من هذه الديانات نشأت في عصر ومكان معينين ، كذلك لا يعالج المؤرخ الهجرة بصفة عامة ، لكن يعالج مثلاً هجرة القبائل العربية من الجزيرة إلى مصر والعراق ، أو هجرة الشعوب الأوربية إلى أمريكا وأستراليا بعد اكتشافها . ولا يقف التاريخ عند حد دراسة الحياة الإنسانية ، بل يمتد بجمه إلى حياة الأفراد ، ومع ذلك فهو لا يعنى بجمية هؤلاء إلا لارتباطها بحياة الجماعة ، أى من جهة تأثيرهم في قومهم وعصرهم ، وحينئذ فإنه يؤرخ لأبطال التاريخ الذين حلقوا فوق عصورهم وقادوا أمهم ، وطبعوها بطابع خاص .

في ضوء هذا الفهم لطبيعة دراسة التاريخ ، نجد باحثاً مثل ريكمان H.P. Rickman يعالج

في مؤلفه : « الفهم والدراسات الإنسانية » طبيعة المدخل التاريخي وصلته بالعلوم الإنسانية الأخرى^(١) . فيقول أولاً : « إن للمدخل التاريخي يعتمد على فهم التغيرات والمظاهر المختلفة من خلال النظر إليها في سياق تاريخي أوزمني ، ثم إنه يسعى إلى فهم السياق الكلي للأحداث حينما ينتقل من تعبير أو مظهر إلى تعبير ومظهر آخر ، وهاتان العمليتان للفهم بينهما اعتماد متبادل ، لكن أهميات البحث ومعلوماته هما اللذان يحددان تأكيداً على أي منهما ، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن للمدخل التاريخي يتيح فرصة فهم الخصوصيات أي الأحداث والمظاهر القريبة التي لا تتكرر ، لكنه لا يقف عند هذا الحد ، إذ يمكن للباحث أن ينتقل من هذا المستوى إلى مستوى آخر أهم وأشمل ، حين يربط بين هذه الخصوصيات في سياق الزمن ، ويسعى إلى اكتشاف للضامين العامة ، أو القوانين العامة التي تحكمها .

ويعتقد ريكمان أن للمدخل التاريخي بهذا المعنى لا يستخدم فقط في الدراسات التاريخية المتخصصة ، وإنما هو يستخدم في كل العلوم الإنسانية - بل ويمكن القول أنه بلعنى العام يستخدم في العلوم الطبيعية كذلك - ويقدم لهذه العلوم مادة هائلة تعتمد عليها في أبحاثها . فالتاريخ الحالات أمر لا غنى عنه بالنسبة لعالم النفس الذي يدرس الانحراف ، أو المرض العقلي ، أو مشكلات الزواج . كما أن تاريخ ارتفاع أسعار بعض السلع يعتبر من المسائل الهامة بالنسبة لرجل الاقتصاد ، وتطور النظم والأفكار يمكن أن يتطوى على دلالة بالنسبة للبحوث السوسولوجية ، ولنا أن نأخذ على سبيل المثال استخدام ماكس فيبر للشواهد التاريخية .

كذلك يذهب جيبسون Q. Gibson في تحليله لمنطق البحث الاجتماعي ، وفيما يتعلق بدراسة التاريخ بصفة خاصة إلى أن كافة البحوث الاجتماعية تستهدف اكتشاف وتفسير الحوادث المتعلقة بالإنسان في حياته الاجتماعية ، كما أنها تستخدم العبارات العامة ، والنظريات ذات الأنواع المختلفة من أجل تحقيق هذا الغرض . ولا يشذ المؤرخون عن هذه القاعدة . فالحوادث التي نحن بصدد حداثا قد تكون في الماضي ، أو الحاضر . أو المستقبل وينحصر اهتمام المؤرخ فيما حدث في الماضي . ولهذا السبب لا يجب أن تقوم بآية محاولة للفرقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية بوصفه يمثل مجالاً محلياً للبحث ، بل إن جيبسون يذهب إلى حد القول بأن دراسة القضايا العامة وتحليلها تتطلب بالضرورة الاستعانة بالقضايا التاريخية ، ذلك أن كل بحث له جوانبه التاريخية أما الاختلاف الوحيد بين التاريخ والعلوم الاجتماعية فيتمثل في نوع القضايا التي يهتم بإقحامها كل من المؤرخين والعلماء الاجتماعيين . فالمؤرخ عليه أن يصوغ قضايا عامة تتعلق بالحوادث الماضية في تتابعها الزمني . أما العالم الاجتماعي فإنه يستخدم القضايا العامة الخاصة بأحداث ماضية فريدة

والتي يمكن أن تتلوى على فائدة بالنسبة له ، لكنه عموماً يشغل بصياغة قضايا عامة ، وتطوير نظريات تفسيرية ، وتنبؤات تتعلق بالظواهر الاجتماعية^(١٧) .

ويظهر استخدام المنهج التاريخي لدى علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا واضحاً في دراساتهم لظاهرة الثقافة ، إذ يركز الاهتمام بدراسة نشأة الثقافات وأصولها ، عملية إعادة بناء تاريخ الثقافات ، وتقوم هذه العملية على أساس دراسة توزيع الخصائص الثقافية وتحليلها ، ثم التحقق من مدى إمكانية حدوث احكاكات واتصالات بين الوحدات الثقافية ، بل يمكن أن نكتشف أيضاً - ولو بصورة مبدئية - النتائج الزمنية الذي ظهرت فيه هذه الاحكاكات والوقائع حيناً نحاول أن نرسم عتظماً واقعياً لتوزيع خاصية ثقافية معينة ، أو مركب من الخصائص سنواجه بمشكلة هامة وهي أننا لن نستطيع أن نستبعد إمكان نشوء خصائص متشابهة من أصول مستقلة في ثقافات مختلفة ، وتختلف وجهات النظر بصد هذا العامل ، فبعض مدارس الأنثروبولوجيا تهمل أثر هذا العامل كلية وتذهب إلى القول بأن وجود خصائص متشابهة في ثقافتين يدل دائماً على حدوث احكاك أو اتصال بينها بغض النظر عن البعد الزماني أو المكاني الذي قد يفصل الواحدة عن الأخرى . ومعنى ذلك أن كل خاصية ثقافية نشأت في الأصل مرة واحدة ، ومن منطلق واحد . ثم انتشرت بفعل الاتصال الثقافي بين الشعوب في مناطق أخرى .

ويقابل هذه النظرية اتجاه فكري ، مختلف تمثله المدرسة التطورية التي تذهب إلى أنه من الممكن أن تنشأ عناصر ثقافية متشابهة نشأة تلقائية ، إذا تشابهت الظروف والأحداث ، وتقارب مستوى التقدم الثقافي .

وقد ذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن التطور المستقل للخصائص الثقافية المتشابهة في ثقافتين ، إما أن يكون على شكل « تقارب » أو « تواز » وفي حالة التقارب تتطور الخاصية تطوراً مستقلاً من أساسين مستقلين يتميز الواحد منها عن الآخر تميزاً تاماً . مثال ذلك إقامة أبنية هرمية ضخمة في كل من مصر والمكسيك وتحتفظ الأهرام التي شيدت في مصر في أصلها وهدفها اختلافاً تاماً عن تلك التي شيدت في المكسيك ، فلما الهرم المصري فقد تطور من شكل المدفن المصري القديم ، وكان يستخدم ضريحاً لحفظ جثث الموتى ، وأما الهرم المكسيكي فقد تطور من شكل المدفن المصري القديم ، وكان يستعمل بالدرجة الأولى أساساً لإقامة هيكل أو محراب قاعدته العليا . ومما يكتن من أمر فإن التشابه الظاهري بين الهرمين من شأنه أن يستلقت النظر . أما في « التوازي » فالذي يحدث هو أن مجموعتين يكونان قد نقلتا عنصراً ثقافياً مشتركاً في نقطة ما من تاريخهما البعيد نسبياً أو أنها قد توصلا إلى اختراع أساسي واحد ، ثم تطور هذا الاختراع ، بعد إدخال التحسينات عليه ، إلى

أشكال وثيقة الشبه في المنطقتين^(٤٨).

وعلى أية حال ، فإن النقطة الجديرة بالإشارة هنا أن الاهتمام بدراسة أصول الثقافات ، وتطورها وانتشارها ، قد ظهر في نطاق المناقشة التي دارت في القرن الماضي حول العلاقة بين التاريخ والعلم . وقد حاول كل من فلهلم ديبلتي وريكرت التمييز بين التاريخ والعلوم الطبيعية فالتاريخ في رأيهما يتم بالمعركة التصويرية أو الأيدوجرافية ، أى فهم الحوادث التاريخية الفريدة والظروف الخاصة التي ظهرت في ظلها ، أما العلم فيبحث عن المعركة القائمة على القوانين من خلال محاولة الوصول إلى تسميات تتعلق بفئات من الوقائع ، وقد عملت هذه التفرقة على إيجاد وجهتي نظر في الأنثروبولوجيا الثقافية الأولى تذهب إلى أن هذه الدراسة تهدف إلى الفهم وإدراك المعاني ، والوصف الكيفي الدقيق للأحداث والظواهر ، وتميل الثانية إلى ربطها بالعلوم الطبيعية التي تستهدف التوصل إلى قوانين سببية للظواهر .

أما علماء مدرسة التلويح التاريخي للثقافة فقد فسروا وجهتي النظر السابقتين تفسيراً خاصاً ، فنجد باحثاً مثل كروبير Kroeber يرى أن التاريخ هو في جوهره محاولة لإعطاء وصف دقيق لموضوع الدراسة وليس معالجة التتابعات الزمنية ، ولهذا اعتقد أنه يمكننا الاعتماد على المنهج التاريخي في دراسة الأحداث والوقائع الحالية ، وكذلك في دراسة الظواهر التي تحدث في زمن محدود ، وهو ما يعرف باسم الدراسات المتزامنة Synchronic هذا بالطبع علاوة على دراسة الظواهر التي تحدث في أزمان متعددة Diachronic فكان ماهية التاريخ لا تنحصر في عنصر الزمن ، كما أن للذي يميز الدراسة التاريخية هو الوصف التحليلي لأية مجموعة من الظواهر الثقافية في موقف معين بالذات .

وعلى ذلك فإن الدراسة التاريخية تأخذ في اعتبارها عنصر المكان إلى جانب عنصر الزمان . وهذا هو الهك الأساسي الذي تقوم عليه التفرقة بين العلم والتاريخ ، ولا شك أن هذا الإصرار على أهمية المنهج التاريخي في دراسة الثقافة يوجد لدى كثير جداً من علماء الأنثروبولوجيا الثقافية المحدثين ، بل إن هناك حركة قوية يترعها الآن لينزي هويت L. White ، وهو باحث أمريكي ، تهدف إلى أحياء الاتجاه التطوري ، حيث حاول في مؤلفه المعنون « تطور الثقافة » أن يعرض نظرية في التطور لا تختلف من حيث المبدأ عن النظرية التي عرضها تاييلور في كتابه « الأنثروبولوجيا » الذي ظهر عام ١٨٨١ . وإن كانت هناك بالطبع بعض الاختلافات في طريقة التعبير عن النظرية وإقامة الأدلة على صحتها^(٤٩)

والواقع أن هذه الاتجاهات التي ظهرت حديثاً ، تمثل بقايا أو نتائج لبحوث قديمة شهدنا

الربع الثاني من القرن العشرين حينما انتعش علم الاجتماع التاريخي وهو مصطلح يستخدم للإشارة إلى تلك المحاولات التي بذلت بقصد إكتشاف الانتظامات والمبادئ العامة التي تحكم حركة المجتمعات أو الثقافات ، أو الحضارات الكاملة . وبعد كتاب أوزفالد شبنجلر Spengler « تنحدر الغرب » من أهم المؤلفات التي ظهرت وأحدثت تأثيراً كبيراً خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين ، الفكرة الأساسية التي تتردد على صفحات هذا الكتاب أن التقسيم التقليدي للتاريخ إلى قديم ووسط ، وحديث تقسم مضال إلى أبعد حد ، لأننا يجب أن ننهم في المهل الأول بتاريخ حياة كل ثقافة منفردة ، فلكل ثقافة أسلوبها الخاص ، وأروحها المميزة ولهذا كانت العلاقات المتبادلة بين الثقافات عديدة الأهمية . أما الثقافة نفسها فوصف بأنها « كائن حي » وهي تمر خلال نفس مراحل النمو التي يمر بها الأفراد فلكل منها طفولتها ، وشبابها ، ونضجها ، ثم شيخوختها .

أما المحاولات الأخرى التي ظهرت بعد ذلك فأهمها محاولات كل من سوركين Sorokin وأرنولد توينبي Toynbee حيث اهتم الأخير في كتابه دراسة التاريخ بتتبع العوامل والمبادئ التي تحكم نمو وأقول الحضارات ، واعتمد في ذلك على دراسة إحدى وعشرين حضارة ، يفترض أنها قد اجتازت تاريخ حياتها بشكل طبيعي وكامل ، ويشير مفهوم الحضارة عنده إلى عدد معين من الشعوب التي تتميز بطلاقة كبيرة من السمات المشتركة . ويعتقد توينبي أن الحضارة تظهر في زمن معين ، وفي مكان معين ، ثم تنمو في ظل ظروف خاصة ، ويعود هذا النمو في النهاية إلى حالة انخفاق يليها أفول .

أما ييتريم سوروكين فع أنه اهتم بعمليات التغير الثقافي ، إلا أنه سار في نفس الاتجاه التطوري التاريخي عند دراسته لأصل الثقافات ونموها ، فهو يعتقد أن تطور الثقافة يأخذ شكل التحول أو الذنبية بين الثقافة الفكرية والحسية ، ويميز هذا التحول بانتقال دوري من حال إلى آخر في أحد الاتجاهين خلال نمط الثقافة المنقطع ، وفي الاتجاه الآخر خلال النمط الفكري . ويبدو أن هذا النمط يميز تاريخ الثقافة الغربية بأكمله .

ويؤكد سوروكين أن التحولات التي تطرأ على الثقافة ترجع إلى طبيعة داخلية فيها ، فالتغير الملازم هو عبارة عن قدر لو تاريخ حياة أي نثق اجتماعي ثقافي ، لكن الثقافة في رأيه لا توت أبداً ، قد ترفض أجزاء منها ، ولكن الثقافات المنقطه تنص أجزاء أخرى ، وبالتالي يكتب لها البقاء . وهنا يبدو سوروكين أكثر تفوقاً من شبنجلر وتوينبي ، على أن الاعتماد على المنهج التاريخي

في دراسة الثقافة والحضارة لم يظهر قط في الدراسات السابقة فهناك أعمال أخرى ناقشت مشكلات علم الاجتماع التاريخي^(٥٠).

هكذا يتضح لنا كيف يستعين علماء الاجتماع بالمنهج التاريخي ، وكيف يعد التاريخ مصدراً لكثير من النظريات السوسيولوجية ، الأمر الذي دفع باحثاً مثل الفرد فير إلى حد القول بأنه يتعين على عالم الاجتماع أن يمكف على دراسة التاريخ لكي يستطيع أن يحصل على مادة بحثه ، ومع ذلك فقد واجه هذا الاتجاه التاريخي تحدياً كبيراً في بداية القرن العشرين في الأنثروبولوجيا الثقافية ، وفي علم الاجتماع على حد سواء . ففي مجال الأنثروبولوجيا نجد باحثاً مثل مالفينوسكي يعارض بشدة منهج التأويل التاريخي ، فالتنظرة العلمية الصحيحة في رأيه أن تقتصر على فهم الحياة الاجتماعية ككل في مجتمع معين بالذات ، وفي الفترة المحددة التي تستغرقها الدراسة الحقلية . ولهذا فليس هناك ما يدور في دراسة الثقافة إلى محاولة التعرف على نشأتها وتطورها ، وإنما الأهم هو تحليل العلاقات المتبادلة بين الظواهر الثقافية التي تؤلف كلا متكاملًا مقدماً في مجتمع من المجتمعات ، وحتى حينما يجد الباحث الأنثروبولوجي ضرورة لدراسة تاريخ الثقافة عند تحليل عمليات التغير الثقافي والاجتماعي ، فإن ذلك لا يعنى الاعتماد على منهج التأويل التاريخي ، بقدر ما يشير إلى مقارنة بعدها الباحث بين ثقافتين مختلفتين تسودان مجتمعين في فترتين زاميتين مختلفتين ، وكل ما يفعله الأنثروبولوجي في هذا الصدد هو أن يفترض لحظة معينة يسميها مالفينوسكي وتلاميذه نقطة الصفر Zero-Point وهي التي حدث عندها التغير في الثقافة وفي المجتمع ، ثم يقارن بين الأوضاع السائدة قبل هذه النقطة وبعدها . وفي ذلك كله يأخذ الحياة الاجتماعية في كل حالة على حدة على أنها تؤلف وحدة متكاملة لها كيان متأسك ، وهكذا ، يرى مالفينوسكي أن البحث عن أصل الثقافة يجب أن يتحول إلى الظواهر الثقافية في علاقتها بالخصائص العضوية البيولوجية للإنسان من ناحية ، وصلتها بالبيئة الخارجية من الناحية الأخرى . وتكاد تسيطر هذه النغمة أيضاً على معظم الدراسات الأمبيريقية التي يقوم بها علماء الاجتماع الأمريكيون بصفة خاصة ، حيث نجد اهتماماً ملحوظاً بدراسات تدخل ضمن ما يعرف باسم التحليل السوسيولوجي للوحدات الصغرى Micro-Sociology وهي دراسات تهتم في الغالب ببحث بناء ، وتكوين ، وتغير الجماعات الصغيرة سواء كان ذلك في التنظيمات الصناعية أو الحكومية أو التربوية ، أو في المجتمعات المحلية الصغيرة . كما تتناول أيضاً هذه البحوث تحليل شبكة العلاقات الشخصية المتبادلة بين أعضاء هذه الجماعات ، وعمليات اتخاذ القرارات ، والعوامل المؤثرة في تكوين القيادة الجماعية ، والمعايير والقيم التي تحكم سلوك كل من القادة

والأعضاء ، والصراع بين الجماعات الصغيرة ، وبعضها ... إلخ ، وتستعين هذه الدراسات في تحقيق أغراضها بأساليب منهجية بالغة الدقة والاحكام . كما تبيل في الغالب إلى التعبير عن نتائجها في صورة صيغ رياضية وكمية ، وتعتبر أن ذلك هو الذى يضمن الطابع العلمى على دراسات علم الاجتماع ، وذلك بدلا من دراسة وتحليل الوحدات الاجتماعية الكبرى Macro Sociology التى تعتمد على بحث اتجاهات التغير الاجتماعى والثقافى على مستوى المجتمعات الشاملة أو حتى الحضارات الكبرى ، من منظور تاريخى مقارن .

وقد يذهب البعض إلى أن الاهتمام بالوحدات الصغرى من شأنه أن يجعل الدراسات الاجتماعية أكثر دقة ، كما لا يعدم الإفادة من نظريات سوسيولوجية كبرى صاغها رواد أمثال ماكس فيبر ، وميشلز ، وباريتو . لكن ذلك لا يجب أن يبنى عنا الحقيقة التى مؤداها : أن اهتمام هذه الدراسات بكتابات هؤلاء الرواد سينحصر فقط في تلك الجوانب التى تفيد في الكشف عن العلاقات الوظيفية ، والعمليات النفسية الاجتماعية من النوع الذى يلفت إليه أصحاب الاتجاه الأميريقي الضيق النطاق^(١١) .

على أننا نجد في هذه الأيام أصواتا عالية ترتفع للمطالبة بضرورة العودة إلى تبنى الاتجاه التاريخى ، وتذهب إلى أن علم الاجتماع حينما يتخلل عن المنهج التاريخى ، يفقد روابطه بالمصادر الفكرية الأساسية التى كانت مسؤولة عن تشكيله ، بل يذهب البعض إلى القول بأن هناك أمثلة عديدة تدل على وقوع البحوث السوسيولوجية في أخطاء فادحة نتيجة لأنها تتجاهل الشواهد التاريخية .

ويضرب أوسكار هاندلين Oscar Handlin وستيفان ثرنستورم S.Thernstorm مثلا على ذلك بالدراسة التى أجراها لويد وارنر L. Warner عن الحياة الاجتماعية في مجمع محل حليمث ، ضمن سلسلة بحوث اليانكى سنى ، واكتفى فيها بدراسة التساند الوظيفى والاقتصاد المتبادل بين النظم الاجتماعية محتمكا على تقارير معاصرة حول الظواهر التى حدثت في الماضي ، وكان في وسعه أن يمتق تحليلاته ، وأن يفسر الكثير من أنماط السلوك لوأنه درس التاريخ القل للمجمع المحل كما يوجد في الوثائق المتاحة^(١٢) :

ومن بين المؤلفات الحديثة التى طالبت بضرورة إحياء الاتجاه التاريخى والمقارن ، كتاب رايت ملز C. Wright Mills بعنوان : « التخيل السوسيولوجى » Sociological Imagination

١٩٥٩ ، وكذلك كتاب سيمور مارتن ليست S.M. Lipset بعنوان : « الثورة والثورة المضادة : التغيير والاستمرار في البناءات الاجتماعية ١٩٦٨ » (٥٣) .

ويعتبر الكتاب الأول من أهم المؤلفات النقدية للنظرية والمنهج في علم الاجتماع الحديث ويؤكد فيه المؤلف أهمية « التخيّل السوسولوجي » ذلك المفهوم الذي يشير إلى قدرة الباحث الفكرية على فهم الصورة التاريخية الكلية للإنسان والمجتمع ، في ضوء ما تنطوي عليه من دلالة داخلية بالنسبة للأفراد ، فضلا عن الظروف الخارجية والبيئة المؤثرة في سلوكهم ، والمهدة للعلاقة بين الشخصية والبناء الاجتماعي - إذ يعتقد رايت ملز أنه من السبيل دراسة اتجاهات الأفراد ، أو أية ظاهرة اجتماعية إذا عزلت عن سياقها التاريخي ، وإذا درست منفصلة عن العصر الذي تنتمي إليه . ولنا أن نتوقع الدور الهائل الذي يلعبه الإطار التاريخي الباحث ببصيرة سوسولوجية نقابة إذا ما استعرضنا التساؤلات الرئيسية التي يطرحها عالم الاجتماع ذو القدرة على التخيّل السوسولوجي والتي تدور غالبا حول ثلاث مسائل مترابطة يحددها على النحو التالي :

(١) ما هو بناء المجتمع ككل ، وما هي مكوناته الرئيسية ، وكيف تتحقق الروابط والصلات بينها ؟ وما هو وجه الاختلاف بين البناءات الاجتماعية ؟ ثم ما هي المحافى التي تنطوي عليها بعض الملامح البنائية الخاصة . وأثر ذلك في استمرار البناء وتغييره ؟ .

(ب) أين موقع المجتمع على خط التاريخ الإنساني ؟ وما هي العوامل التي تؤدي إلى تغييره ؟ وما هو موقعه ، ودوره من تطور الإنسانية ككل ؟ وكيف تتأثر تلك الملامح الخاصة التي تقوم بدراستها بالفترة التاريخية التي توجد فيها ، ثم ما هو تأثيرها أيضا في تلك الحقبة التاريخية ؟ وما هي خصائص هذه الحقبة التاريخية ذاتها ؟ وكيف تختلف عن غيرها من حقبات التاريخ ! .

(جـ) ما هي نوعيات الرجال والنساء التي توجد الآن في المجتمع خلال هذه الفترة التاريخية ؟ وما هي النوعيات المتوقعة بعد ذلك ؟ وما هو نوع « الطبيعة الإنسانية » التي تظهر في السلوك والشخصية التي نلاحظها في هذا المجتمع وفي هذه الحقبة التاريخية ؟

فكأن التخيّل السوسولوجي ، عند رايت ملز ، لا يستطيع أن يتغلّى بلى حال من الأحوال عن الاعتماد على التاريخ ، ولهذا نجد رايت ملز يعتقد فصلا كاملا عن استخدامات التاريخ في مؤلفه السابق الإشارة إليه ، حيث يقول ملز في مطلع هذا الفصل : « إن العلوم الاجتماعية تعالج مشكلات تاريخ الحياة . والتاريخ . والارتباط بينها داخل البناءات الاجتماعية ، وهذه الجوانب الثلاثة : تاريخ الحياة ، والتاريخ ، والمجتمع . هي الأسس التي ترتكز عليها الدراسة الجادة

للإنسان ، كما أنني أعتقد عليها في تقدي للمدارس المعاصرة في علم الاجتماع ، التي تجاهل أصحابها هذا التقليد الكلاسيكي .

إن مشكلة عصرنا الحالي - والتي تتضمن أيضًا مشكلة طبيعة الإنسان الحقيقية - لا يمكن وضعها بصورة ملائمة . دون أن نأخذ في اعتبارنا باستمرار تلك الحقيقة القاطنة بأن التاريخ هو لب الدراسة الاجتماعية ، والاعتراف بالحاجة إلى تطوير فهم سيكولوجي للإنسان على أسس سوسولوجية ، ويكون ملائمًا تاريخيًا . فيدون استخدام التاريخ ، وبدون إحساس تاريخي بالمسائل النفسية ، لا يستطيع عالم الاجتماع أن يضع - على نحو ملائم - نوع المشكلات التي يجب أن تكون الآن هي الموجه الأساسي لدراساته .

ويستطرد ملز بقوله : « إن علم الاجتماع الذي يستحق بالفعل هذه التسمية هو علم الاجتماع التاريخي » ، وهناك في رأيه أسباب عديدة لتلك العلاقة الوثيقة بين التاريخ ، وعلم الاجتماع . ف نحن نحتاج :

أولاً : كعلماء اجتماع حينما نريد أن نحدد ما الذي يجب أن نضمره إلى معرفة كاملة النطاق لا نستطيع أن نتوصل إليها إلا من خلال التنوعات التاريخية للمجتمع الإنساني . أي أنه من الضروري أن تكون لدى الباحث السوسولوجي معرفة منظمة بتاريخ المجتمعات ، وبنوعيات البناء الاجتماعي لكي يستطيع أن يصوغ تساؤلات أكثر دقة ودلالة ، تسهم في حل مشكلات الإنسان في العالم المعاصر من جهة . ولكي يحلل نتائج أبحاثه تحليلًا دقيقًا من جهة أخرى . أما إذا حصر الباحث نطاق اهتمامه بوحدة قومية واحدة . ولتكن مثلاً المجتمع الغربي ، فهو لن يستطيع أن يتعرف على الفروق والاختلافات القائمة بين النماذج البشرية والنظم الاجتماعية . وهنا بالذات تبدو أهمية المقارنة التي تعتبر مطلبًا أساسيًا لاختبار الفروض والافتراضات التي يقدمها علماء الاجتماع . ومن الملاحظ للتأني : أن الدراسات التي تخلو من المضمون التاريخي تميل إلى أن تكون دراسات استاتيكية أو محدودة النطاق جدًا ، في إطار وسط اجتماعي معين . ذلك أن الفرصة تتاح لنا لكي نفهم التفاعل بين البناءات الاجتماعية الصغرى . والبناءات الكبرى . وكذلك الأسباب العامة للظواهر الاجتماعية ، إذا كان في وسعنا أن نستوعب مادة تاريخية هائلة . بل إنه من الصير علينا أن نفهم مجتمعًا محدودًا ، في وضعه الاستاتيكي نسبيًا . دون الرجوع باستمرار إلى المادة التاريخية . فصورة أي مجتمع هي صورة تاريخية ، ولا يمكن فهم أي مجتمع إلا في ضوء الحقبة التاريخية التي يوجد فيها .

ومن الملاحظ للتأني : أن الحقيقة القاطنة بأن معرفة تاريخ المجتمع ضرورية لفهمه . تبدو

واضحة لعالم الاقتصاد ، أو السيلسة ، أو الاجتماع حيناً يترك مجتمعه الصناعى المتقدم ويوجه نحو فحص النظم السائدة فى بناءات اجتماعية مختلفة - مثل تلك التى توجد فى الشرق الأوسط - واسيا ، وأفريقيا ، وخاصة حيناً يحاول أن يقارن بين النظم السائدة فى مجتمعه ، ونظم هذه المجتمعات . ومعنى ذلك أن هناك رابطة وثيقة بين الدراسات التاريخية والدراسات المقارنة ، ونحن لا نستطيع أن نفهم النظم الاقتصادية والسياسية السائدة فى المجتمعات المختلفة . والشوعية . والرأسمالية ، كما هى موجودة الآن ، بدون مقارنات تمتد عبر الزمان .

ولكى يمكن فهم وتفسير الوقائع المقارنة عبر الزمان ، يجب أن نعرف المراحل التاريخية ، والأسباب التاريخية ، لاختلاف معدلات واتجاهات النمو والتطور الاجتماعى . فمن الضرورى أن نعرف على سبيل المثال لماذا استطاعت المستعمرات التى أسسها الغربيون فى جنوب أمريكا وأستراليا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر . أن تصبح مجتمعات صناعية ورأسمالية مزدهرة ، بينما ظلت تلك المجتمعات التى توجد فى الهند ، وأمريكا اللاتينية ، وأفريقيا متخلفة حتى القرن العشرين . ومعنى ذلك أن وجهة النظر التاريخية تؤدى بالضرورة إلى المقارنة بين المجتمعات ، بل إن ملز يذهب إلى حد القول بأننا لن نستطيع أن نفهم أو نفسر المراحل الرئيسية التى مر خلالها أى مجتمع غربى حديث فى ضوء تاريخ هذا المجتمع فقط ، ومعنى ذلك أن العقل لا يستطيع صياغة المشكلات التاريخية والوسوسولوجية لهذا البناء الاجتماعى دون أن يقارن بين تاريخ هذا المجتمع . وتاريخ المجتمعات الأخرى ، ويقابل بين مشكلاته ومشكلاتها .

أما الكتاب الثانى فقد عالج فيه ليست Lipset مسائل علم الاجتماع السياسى ، وأبرز فى معالجته أهمية المنظور السوسولوجى الذى يركز على التحليل التاريخى المقارن . ولسئل مقالاته بدراسة تحليلية مفصلة عن الجوانب المنهجية للعلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع . ويقول ليست فى هذا المجال : « لقد تغير الموقف خلال العشر سنوات الأخيرة فيما يتعلق باهتمام علم الاجتماع بالموضوعات التاريخية » ، ومعنى ذلك أن هناك حركة قوية الآن تستهدف إحياء علم الاجتماع التاريخى المقارن . وقد اتخذت هذه الحركة عدة أشكال منها الاهتمام بموضوع مثل سوسولوجية العلم . أى دراسة العوامل والظروف الاجتماعية التى تؤدى إلى تغير الحياة الفكرية . فضلا عن الاهتمام بتطور القيم القومية . ودراسة الأخطاء السابقة للسلوك الانتخابى ، وتحليل التغير فى الحياة الدينية . ويعتقد ليست أن من أهم العوامل التى ساعدت على إحياء الاتجاه التاريخى المقارن فى علم الاجتماع ، ظهور مجموعة من الدراسات التى تتدخل ضمن مجال ما يسمى بعلم اجتماع التنمية . ويشير هذا المصطلح إلى الاهتمام بالعمليات التى تؤثر فى إمكانيات تخدين مجتمعات كلية . وهو

اتجاه في البحث يوازى اتجاه علماء الاقتصاد في دراساتهم لمشكلات التنمية الاقتصادية . فإذا كان علماء الاقتصاد في دراساتهم لهذه المشكلات يعتقدون أن فهم هذه المشكلات فهماً حقيقياً يجب أن يكون في ضوء « التاريخ الاقتصادى » للمجتمعات التى يدرسونها . فإن علماء الاجتماع أيضاً الذين يهتمون بمشكلات تلمين المجتمعات وإعادة بناء بعض مجتمعات أفريقيا واسيا . أصبحوا يعترفون الآن بأن معرفة تاريخ المدن والدول القديمة . سوف يلقى مزيداً من الضوء على المشكلات المعاصرة التى يتعرضون لها في دراساتهم ، ولا تقتصر مهمة المعلومات التاريخية على ذلك ، بل إننا إذا أضفنا إليها المقارنات ، لأصبح من الممكن أن يكسب التحليل السوسولوجى طابعاً عالياً ، فبدلاً من أن يمحصر عالم الاجتماع اهتمامه في دراسة ثقافته ، فإنه يستطيع أن يدرس ثقافات عديدة قديمة ومعاصرة ، وبذلك نبتعد في بحثنا عن ذلك التركيز حول الذات الذى أخذ يسيطر على الدراسات الأميريكية المحدودة النطاق^(٥٤) .

هكذا تبدو لنا الصلة الوثيقة التى تربط التاريخ بعلم الاجتماع . وحاجة علماء الاجتماع إلى الاستعانة بالمعلومات التاريخية . الأمر الذى دفع البعض إلى حد القول بأن علماء الاجتماع هم علماء التاريخ المعاصر . وأن المؤرخين علماء الاجتماع للعصور الماضية . وسواء نظرنا إلى الدراسة التاريخية على أنها تنصب على الأحداث الفريدة فقط في تطور الكائن الاجتماعى . أو أنها دراسة شاملة تربط بين الماضى والحاضر . وتحاول أن تكشف عن العوامل والأسباب . فإن كلا النظرتين له قيمة في البحث العلمى الاجتماعى . فثلاً قد ندرس قيام صناعة معينة في قرية من القرى . ونكتشف أنها بدأت بتزوج أسرة معينة إلى القرية . فندرس تلك الحادثة نفسها . وما أدت إليه من تغير الظروف . ولكننا لن نستطيع التعميم إلا إذا حاولنا أن ندرس تطور الصناعات في عدد من القرى . وأن نكشف الاتجاهات العامة لتطور الصناعات الريفية . كذلك قد يريد الباحث أن يدرس ظاهرة القيادة في الريف فيختار عدداً من أنماط القيادة مثل القيادة الديوقراطية . أو القيادة القائمة على أساس السن . أو مكانة الأسرة . ليستخلص من دراسته هذه بعض التعميمات التى توضح طبيعة القيادة في الريف . وأنماطها ، والعوامل المؤثرة فيها . لكنه لن يستطيع أن يفسر الكثير من جوانب هذه الظاهرة إلا إذا رجع إلى التاريخ . وهو إذ قنع من التاريخ بخالة واحدة . فإن ذلك لن ييسر له فهم ظاهرة القيادة إلا في حدود ضيقة جداً . أما إذا درس عدداً متنوعاً من الحالات . أمكنه أن يستخلص منها ما يلقى الكثير من الضوء على ظاهرة القيادة في حاضرها . بل أمكنه أن يتنبأ بما يحتمل وقوعه في المستقبل ، كذلك الحال في دراسة كثير من الظواهر الاجتماعية الأخرى مثل : الزواج ، واللكية ، والاتجاه نحو العمل الجمعى . ومن

الدراسات التي يستعان فيها بالمنهج التاريخي أيضًا تلك التي تستهدف معرفة الطابع القومي National Character وهي محاولة التعرف على الخصائص والسمات الشخصية العمة التي توجد لدى شعب من الشعوب نتيجة اشتراك أعضائه في ثقافة واحدة ، كأن نحدد مثلا النمط الاجتاعى لشخصية المصري ، وهنا يحتاج الأمر إلى شواهد تاريخية وبعض الأمثلة الشعبية والفولكلور^(٥٥)

خطة البحث التاريخي ومصادره :

تشمل خطة البحث التاريخي بصفة عامة عدة مراحل تبدأ باختيار موضوع البحث . ثم جمع الحقائق المتوافرة عن هذا الموضوع من المصادر الأولية والثانوية ، وترتيب هذه الحقائق وتبويبها وتنظيمها ، وأخيرًا العرض أو كتابة التقرير عنها . وعادة ما تشمل موضوعات البحث في هذا المجال العرض التاريخي لأشخاص معينين ، أو مؤسسات وتنظيمات معينة ، أو تتبع أصول حركة أو نشاط ، أو اتجاه أو تقليد ، أو معيار اجتماعي ويرتبط اختيارنا لموضوعات البحوث التاريخية بمدى توافر المصادر والمعلومات ، وبلغ الحاجة إلى البحث في الميدان ، ويران الباحث على المنهج التاريخي .

فإذا استقر الباحث على موضوع عليه أن يحصر كافة المصادر المتعلقة بهذا الموضوع ، والمصادر التاريخية تنقسم إلى :

(١) مصادر أولية :

تضم هذه المصادر كل من الآثار - والوثائق : أما الآثار فهي بقايا حضارة ماضية ، أو أحداث وقعت في الماضي ، فالأهرامات مصدر هام جدا من مصادر فهمنا للحضارة القديمة المصرية ، وهي بالنسبة لعلماء الاجتماع تدل على وجود شكل أو نمط معين من أنماط الحياة الاجتماعية : أما الوثائق فهي سجل لأحداث أو وقائع ماضية قد يكون مكتوبًا أو مصورًا أو شفهيًا . أما السجل الكتابي فيشمل المخطوطات والرسائل والذكرات ، والسجل المصور غالبًا ما يضم القنون المختلفة من نحت و رسم . أما الكلمة المنقولة التي لم تدون فهي مثل الحكم والأمثال - والأساطير المتناقلة بين الناس وعبارات التحية والجمالة والرقصات والأغاني الشعبية .

(ب) للمصادر الثانوية :

معلومات غير مباشرة . تشمل كل ما نقل أو كتب عن المصادر الأولية وهي تعطينا فكرة عن الظروف التي أدت إلى انتشار المصادر الأولية ، فإذا لم تكن الأهرامات قائمة ، يستطيع دارس التاريخ المصرى القديم ، أن يستدل على وجودها ، وأن يعرف وظائفها من خلال الكتابات التي ظهرت حولها .

غير أن البحث التاريخي لا يقف عند اختيار الموضوع وجمع مصادره ، وإنما يتعمق على الباحث في هذا المجال أن يقوم بعمليتين متكاملتين هما : التحليل التاريخي ، ثم التركيب التاريخي بعد ذلك .

والتحليل نوعان خارجي External وداخلي Internal ويتكون التحليل الخارجى من مرحلتين هما : نقد الوثائق ، ثم التحقق من شخصية صاحب الوثيقة . فطالما أن مادة التاريخ لا تقع تحت ملاحظتنا بطريقة مباشرة . ولما كانت الوثائق هى السبيل الوحيد إلى معرفتها ، وجب الحذر فى استخدامها . والعناية بالفرقة بين الصحيح والزيف منها . ويقصد بنقد الوثائق التأكد من صدق . ما تنطوى عليه من معلومات ، خاصة وأن هناك أسبابا كثيرة للخطأ فى الوثائق ، فقد يعجز الناسخ عن فهم بعض كلماتها . وقد يفهمها فهماً خاطئاً ، وقد يتسرع فلا يقارن بين الأصل الذى يأخذ عنه ، وبين غيره من الأصول . وتزيد الأخطاء والمفغات كلما كثر عدد الأيدى التي تتداول الوثائق . ولا يرجع ذلك الى السهو أو إلى غلبة الخيال اللاشعورى فى أثناء النقل فحسب ، بل هناك أيضاً تحريف مقصود . فربما يدرس الناسخ على صاحب الوثيقة ، ويكتب أشياء ينسبها إليه لتحقيق غرض أو منفعة شخصية ، أو لإرضاء نزعة دينية أو مذهبية ، وقد يزيّف وثيقة بأكملها ، وربما يغير بعض فقراتها بالزيادة أو النقصان ، لأنه يظن أن من واجبه إصلاح الأصل وتوضيح ما عجز فيه على كاتب الوثيقة : ومن السير معرفة التحريف غير المقصود . ويكاد يكون الاهتداء إلى التزييف أمراً مستحيلاً ، إذ لم توجد سوى نسخة واحدة من الأصل المفقود

على أن المقارنة بين الوثائق ونحيطص ما جاء بها من أخبار ليس كافياً ، إذ من الضروري أيضاً الوقوف على مصدر كل وثيقة ، أين ومنى كتبت ، ومن كتبها . وذلك لأنه لا فائدة من استخدام وثيقة تجهل صاحبها ، وهذه العملية هامة جداً إذا كان المؤرخ يدرس إحدى وثائق العصور القديمة أو المتوسطة ، التي لم يكن أصحابها يهتمون بتوقيع كتاباتهم أو تحديد تاريخها .

أما التحليل الداخلى ، فإنه يطلق على مجموعة العمليات التى يستخدمها الباحث فى فهم محتويات الوثائق وتقدير الظروف التى أحاطت بكتابتها . فهى خاصة بالتحقق من صدق النص التاريخى من جهة الموضوع ، لا من جهة الشكل ، وهى ضرورة للسبب الآتى : وهو أن الظواهر الماضية لا تقع تحت ملاحظتنا ولا يمكن التفتة بما يذكره الرواة عنها ، دون تمحيص أو نقد والتحليل الداخلى نوعان : إيجابى وسلبى .

أما التحليل الداخلى الإيجابى فهو يستخدم للفرقة بين العناصر الأولية التى يحتوى عليها النص التاريخى تمهيداً لفهم كل عنصر على حدة ، وللوقوف على المعنى الحقيقى الذى ترمى إليه الألفاظ وال عبارات ، خاصة إذا تعلق الأمر بوثائق المعرّين القديم والوسيط ، حينما يجد الباحث أن لفته وتفكيره بخلفان اختلافاً كبيراً عن لغة وتفكير الأصل التاريخى الذى يقوم بدراسته ، فكأن التحليل الداخلى الإيجابى يستهدف تحديد المعانى المختلفة لكل ما تتضمنه الوثيقة من جمل وعبارات وتراكيب لغوية . مما يضطر الباحث إلى معرفة لغة العصر الذى كتبت فيه الوثائق معرفة تامة ، وأن يفرق بين أسلوب كاتب إحدى الوثائق وأسلوب غيره من الكتاب .

أما عملية التحليل الداخلى السلبى فإنها تجعلنا نعرف الظروف التى وجد فيها كاتب الوثيقة حين سجل ملاحظاته . أو شهادة الآخرين الذين رأوا للظواهر أو الحوادث التاريخية ، كما ترشدنا إلى الأسباب الخارجية . أو البواعث النفسية الداخلية ، التى ربما دعه إلى الكذب ، أو أدت إلى الخطأ ، والقاعدة التى يجب أن يمسك بها هنا هى أن عليه أن يبدأ بالشك ولا يدهه إلا إذا تبين له فساده . لذلك يحاول المؤرخ أن يبين ما إذا كانت هناك مصلحة خاصة يريد صاحب الوثيقة تحقيقها . أو أن هناك جماعة يحاول الدفاع عنها ، أم أن الراوى قد وجد فى ظروف أكرهته على الكذب ، وهذا ما يحدث لكاتب الوثائق الرسمية حينما لا يتفق الصدق مع السيلة العملة للدولة أو التقاليد أو الشهور العام . وهناك مسائل أخرى تتصل بالحالة العقلية للكاتب ، وتوافر الشروط العلمية للملاحظة والتسجيل^(١٤) .

ويمكن للباحث فى هذا الميدان أن يستعين بالقائمة التى وضعها شابن S. Chapin^(١٥) والتى تعد أسس النقد المستخدم فى كافة المصادر الوثائقية على النحو التالى^(١٦) .

(١) يجب أولاً نقد الوثائق نقداً خارجياً أو من حيث خصائصها الموضوعية .

١ - التحقق من كاتب الوثيقة .

٢ - تصنيف المصادر تصنيفاً نقدياً .

٣ - يجب أن يحاشى الباحث الإقراط أو المغالاة فى النقد الذى يجعل الوسيلة تتحول إلى

شاملة . وليست طريقة التعرف على حقيقة المعلومات .

(ب) يتعين بعد ذلك نقد الوثائق نقدًا داخليًا أو على أساس خصائصها الذاتية ، وهذا هو النقد التحليلي العام .

١ - ما الذى ينيه الكاتب بعبارة معينة بالذات ؟ وما هو معناها الحقيقى المتميز عن المعنى اللفظى لها ؟

٢ - هل صدرت العبارة عن عقيدة صادقة ؟

(أ) هل يهتم الكاتب بخداع القارئ ؟

(ب) وهل كان يقع تحت ضغط للتريف ؟

(جـ) هل كان متأثرًا بانجاء معين أو متعاطفًا مع تيار فكري أو حركة سياسية ؟

(د) هل وقع الكاتب تحت تأثير الغرور ؟

(هـ) هل تأثر بالرأى العام ؟

(و) هل توجد شواهد تشير إلى وجود دوافع أدبية حفزته إلى تزيف الحقيقة ؟

٣ - هل العبارات صحيحة ؟

(أ) هل كان الكاتب ملاحظًا محدود القدرات نتيجة لضعف إمكانياته الفكرية ؟

(ب) هل الكاتب لم يستطع أن يختار الوقت والمكان المناسبين للملاحظة ؟

(جـ) هل كان غير مكثرت تمامًا بالأحداث ؟

(د) هل الحقائق التى يتناولها من طبيعة يصعب ملاحظتها ؟

(هـ) هل المؤلف مجرد مشاهد أو أنه ملاحظ مدرب ؟

٤ - وحينما يتضح أن الكاتب ليس هو الملاحظ الأصل ، من الضروري أن نحدد مدى دقة وصدق مصادر معلوماته .

(جـ) ربما يمكن تعميم بعض الحقائق عن طريق المقارنة التى تقدر مبلغ أهمية التعارضات (جوانب الاتفاق ، وتخلص فى الغالب إلى تحديد للدرجة الاحتمال .

وهكذا ، تنتهى عملية التحليل الداخلى بنوعها إلى تقرير عدد كبير من النتائج الجزئية المبصرة المنزلة ، التى تتصل بأمور مختلفة تذكرها الوثائق دون ترتيب فى غمى على ظواهر متباينة كاللغة ، والأسلوب والعادات الاجتماعية ، وتحدث عن أشياء مادية كالأثار والأمكنة والمواقع . وهنا يجد الباحث من الضرورى أن يبدأ مرحلة التركيب التالى فىقوم بتصنيف الظواهر التاريخية إلى فئات تحوى كل منها على أمور خاصة متجانسة . ومع ذلك فإن التصنيف وحده لا يكتفى ،

إذ تبقى بعده فجوات لم تذكر الوثائق عنها شيئا . وحيط لابد من الاعتماد على القروض والاستنباط لسد الفراغ . ومعنى ذلك أن التاريخ لن يكون علما بمعنى الكلمة ، إلا إذا سلك سبيل العلوم الأخرى ، أى إلا إذا اعتمد على القروض لكى يسد بها النقص فى الوثائق . ولكى يربط الظواهر التاريخية ويفسرهما ، وينمكس ماسبق فى كتابة البحث وعرض النتائج بصورة واضحة وموضوعية ، إذ لابد أن يشير الباحث إلى مصدر كل العبارات المختصة فى بحثه ، وأن يرب المراجع بصورة تنضج فيها المصادر الأولية والثانية ، كما أنه من المهم الإشارة إلى كيفية الحصول على هذه المصادر . ويتمن أيضا أن يستخدم الباحث فى عرض مادته لغة واضحة دقيقة ، فيعتمد عن الألفاظ التى تدل على معانى مجردة غامضة ، حتى يستطيع تحديد الظواهر الإنسانية التى يكتب عنها .

٣- المنهج التجريبي :

التجريب هو القدرة على توفير كافة الظروف التى من شأنها أن تجعل ظاهرة معينة ممكنة الحدوث فى الإطار الذى رسمه الباحث وحدده بنفسه ، وإذن فالتجريب يبدأ بتساؤل يوجهه الباحث مثل : هل يرتبط ارتفاع المستوى الاقتصادى للفرد بقباله على التعليم ؟ أو هل هناك علاقة بين الدين والسلوك الاقتصادى ، أو بين التنشئة الاجتماعية وانحراف الأحداث ؟ ومن الواضح أن الإجابة على هذه التساؤلات تقتضى اتباع أسلوب منظم لجمع البراهين والأدلة ، والتحكم فى معظم العوامل التى يمكن أن تؤثر فى الظاهرة موضوع البحث ، والوصول إلى إدراك للعلاقات بين الأسباب والنتائج .

وإذا كانت الملاحظة تنحصر فى فحص الظاهرة على النحو الذى يبدو عليه ، وكان الملاحظ يكتفى بمشاهدتها والتفكير فيها ، وكأنه يصنى إلى الطبيعة ليأخذ عنها ما يقول ، وليسجل كل ما قد تكشف له من صفات الأشياء أو العلاقات بينها ، إلا أن الباحث عادة لا يكتفى ، ولا يقنع بهذا الموقف السلبى ، ويسعى باستمرار إلى معرفة أكثر صفاً وتفصيلاً . مما يدفعه إلى التدخل فى مجرى الظواهر الطبيعية وتعديل الظروف التى توجد فيها ، حتى يستطيع دراستها فى أنسب وضع ، وهكذا يمكن تعريف التجربة بأنها ملاحظة الظاهرة بعد تعديلها تعديلاً كبيراً أو قليلاً عن طريق بعض الظروف المصطنعة .

وهذا هو المعنى العام للتجربة : لكن المصطلح قد يستخدم أيضاً بمعنى خاص ، فيراد به الدلالة على الخبرة التى يكسبها العالم بتصحيح آرائه ونظرياته العلمية دون انقطاع ، حتى يوفق

بيننا وبين الكشف الجديدة ، لكى يزداد قرباً من الحقيقة . غير أن الذى يمتا هنا هو المعنى العام للتجربة باعتبار أنها جزء جوهرى من المنهج الاستقرائى ، ووسيلة لتحقيق بعض النتائج السريعة التى لا يمكن الوصول إليها من طريق الملاحظة ، فهناك مثلاً فارق كبير بين ملاحظتنا للبرق ، بمرحاضنا ، وبين ملاحظة العالم لشرر كهربائى يثيره فى معمله متى أراد ، ويستطيع تكراره ، كيفما شاء حتى يدرس الشروط الضرورية لوجود الكهرباء .

والواقع أن التجربة بهذا المعنى نجد أوسع مجالاتها فى العلوم الطبيعية ، فالباحث فى العلاقة بين متغيرين لا يكتفى بالملاحظات العامة التى تتصل بهذه العلاقة ، ذلك أنه يستطيع أن يصطنع موقعاً تجريبياً يمكنه من التحكم فى كل المتغيرات الأخرى ، التى قد تكون ذات تأثير فى هذه العلاقة ، بصورة يمكن معها قياس النتائج موضوعياً ، ثم التأكد من صحة الفرض الذى صاغه منذ البداية .

أما الباحث فى العلوم الاجتماعية ، فلا تتوفر له فى كثير من الحالات تلك الظروف المهيئة للباحث فى ميدان العلوم الطبيعية ، نظراً لشدة تعقد الظواهر الاجتماعية ، وتشابك عدد كبير من العوامل التى يصعب ضبطها والتحكم فيها ، هذا فضلاً عن النقص فى كثير من أدوات الملاحظة والقياس . لذلك يقال إن الباحث الاجتماعى يلجأ فى كثير من الأحيان إلى التجريب الطبقى ، أى إلى تلك الحالات التى تتألف فيها طبيعياً ظروف تيسر الملاحظة أو القياس أو القياس ، مثل المقارنة بين عدد من المجتمعات الإنسانية التى تختلف فى بعض المتغيرات الهامة ، أو دراسة ظروف الجماعات فى مواقف معينة . ولا شك أن التخطيط لكل هذه الدراسات تميزه صعوبات عديدة ، تتصل بالتصميم التجريبى الملائم لاختيار عينات تجريبية وأخرى ضابطة ، وكافة الظروف الأخرى التى يمكن أن تؤثر فى مجرى التجربة (٥٨) .

وتزج أصول المنهج التجريبى إلى ثلاث طرق أساسية لإقامة البراهين والأدلة قدمها جون ستوارت مل G.S. Mill فى مؤلفه : «نسق المنطق» System of logic (٥٩) . ويرى مل أن طرقه هذه ، وإن استعملت فى الكشف عن القوانين ، فإنها الطرق الوحيدة فى البرهنة ، وهى تعتمد على الاعتقاد فى مبدأ السببية ، والسبب هو المقدمة الثابتة التى لا تتوقف على أى شرط ، أنه يمكن وحده فى إحداث النتيجة ، دون تحلف ، منها تغيرت الظروف .

أما الطريقة الأولى التى استخدمها مل فى ما يعرف بطريقة الإضاف ، Method of Agreement وتتمثل هذه الطريقة فى المقارنة بين أكبر عدد ممكن من الظواهر أو الظروف التى تحتوى بالضرورة على سبب الظاهرة الأولى . وإذن ، تقوم هذه الطريقة على

أساس الاحتراف بأن وجود السبب يؤدي إلى وجود النتيجة . وقد حدد مل القاعدة التي تعبر عن هذه الطريقة على النحو التالي : « إذا اتفقت حالتان أو أكثر للظاهرة المراد بحثها في ظرف واحد فقط ، فهذا الظرف الوحيد الذي يتفق فيه جميع هذه الحالات هو السبب في هذه الظاهرة » .

فإذا قلنا إن الظاهرة المراد تفسيرها هي « ص » وأنها تسبق أو تصاحب :

في الحالة الأولى بالظروف ، س ، ك ، ب .

وفي الحالة الثانية بالظروف ، ل ، م ، س .

وفي الحالة الثالثة بالظروف ، ط ، س ، و .

فالظرف الوحيد المشترك بين هذه الحالات الثلاث وهو « س » يعد سبباً لـ « ص » أو نتيجة

لها .

ولا تستلزم هذه الطريقة كثرة عدد الحالات فقط . بل لابد من تنوعها أيضاً ، ففلا حين نقول إن علة جذب الحديد لبرادة الحديد هي حصول قطعة الحديد على خصائص الجذب ، فإن فرضنا لا يتحقق بكثرة ملاحظتنا لقطع أخرى من الحديد ، وإنما يتحقق بتلاصقنا لمعدن الرصاص حين نجد أنه ليس من الضروري أن يكون الظرف الوحيد المشترك سبباً في وجود الظاهرة ، لأن هذا الاتفاق قد يكون وليد الصدفة ، أو يرجع لأن كلا من الظرف المشترك والظاهرة المراد تفسيرها نتيجة لسبب واحد .

أما الطريقة الثانية فهي طريقة الاختلاف Method of Difference وهي على العكس من الطريقة السابقة ، إذ إنها تنحصر في المقارنة بين حالتين متشابهتين في جميع الظروف ما عدا ظرفاً واحداً ، بحيث توجد الظاهرة في إحداها ، ولا توجد في الأخرى وتعتمد هذه الطريقة على الفكرة القائلة بأن غياب السبب يؤدي إلى غياب النتيجة ، وقد حدد مل هذه الطريقة على النحو التالي : « إذا اشتركت الحالتان اللتان توجد الظاهرة في إحداهما ولا توجد في الأخرى ، في جميع الظروف ما عدا ظرفاً واحداً لا يوجد إلا في الحالة الأولى وحدها ، فإن هذا الظرف الوحيد الذي تختلف فيه الحالتان هو نتيجة للظاهرة أو سببها ، أو جزء ضروري من هذا السبب » .

فإذا قلنا مثلاً إن الظاهرة المراد تفسيرها هي « س » .

وأنها توجد إذا وجدت الظروف ك ، ل ، م ، ص .

وتختفي إذا وجدت الظروف ك ، ل ، م .

فن المرجح أن يكون الظرف « ص » هو السبب في وجود الظاهرة « س » .

أما الطريقة الثالثة والأخيرة فهي طريقة التفسير النسبي

Method of Concomitant Variation وقد حدد كل هذه الطريقة بقوله : « إن الظاهرة التي تتغير على نحو ما كلما تغيرت ظاهرة أخرى على نحو خاص ، تعد سبباً أو نتيجة لهذه الظاهرة أو مرتبطة بها بنوع من العلاقة السببية » . أى أن الزيادة والنقصان في المحلول يرتبط بالزيادة أو النقص في الملة ، وإذن فالبحث هنا يتجه إلى العلاقة الكمية بين السبب والنتيجة ، فبد أن تفرغ مثلاً من إثبات أن الاحتكاك هو أحد علل توليد الحرارة ، نجد بمقتضى هذه الطريقة أنه كلما زاد الاحتكاك ارتفعت درجة الحرارة في الأجسام المعرضة له ، وكلما قل الاحتكاك قلت هذه الدرجة ، وكذلك شدة سماع الصوت مرتبطة بتعدد ذبذباته ، أو أن حجم الغاز والضغط الواقع عليه يتناسبان تناسباً عكسياً .

ويتمتع تصميم البحث التجريبي على عدة خطوات هي تحديد مشكلة للبحث ، وصياغة فروض تحس جوانب هذه المشكلة ، ثم تحديد المتغير المستقل Independent variable والمتغير التابع Dependent variable ، ثم كيفية قياس المتغير التابع ، وتحديد الشروط الضرورية للضبط والتحكم والوسائل المتبعة في إجراء التجربة . ويطلق عادة على العامل أو المتغير الذي نريد اختبار تأثيره في ظاهرة ما المتغير المستقل أو التجريبي ، أما المتغير الذي نريد معرفة أثر المتغير المستقل عليه فيسمى بالمتغير التابع أو المعتمد . فإذا أردنا مثلاً معرفة أثر دراسة بعض الكتب على مدى الوعي القومي لدى التلاميذ ، كان المتغير المستقل في تجربتنا هذه هو دراسة الكتب ، أما المتغير التابع فهو درجة الوعي القومي .

ويتمتع إجراء التجارب على اختيار مجموعتين متكلفتين في كل الظروف - بقدر المستطاع - ما هذا الطرف المراد اختبار تأثيره ، أو ارتباطه بظروف أخرى ، وذلك حتى يمكن المقارنة بين المجموعتين ، وتسمى المجموعة التي تتعرض لتأثير المتغير السببي المجموعة التجريبية Experimental Group أما المجموعة الأخرى فهي المجموعة الضابطة Control Group ، ويجب استبعاد كل العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على التجربة ، فعل البحث أن يتأكد من تكافؤ المجموعتين بالنسبة للعوامل والأبعاد المختلفة ، وأن يشبه من تشابه الظروف المحيطة بالمجاعتين ، ثم التأكد من أن التغير الذي حدث نتيجة لتعرض المجاعة التجريبية « للسبب » لم يحدث نتيجة لقرور قائمة أساساً بين أفراد المجاعتين قبل بدء التجربة ، سواء كان هذا القورق بالنسبة للمتغير المسبب أو عوامل أخرى ، والفرض من إيجاد هذا التشابه هو التأكد - قدر الإمكان - من صدق الاستنتاجات المستخلصة من التجارب .

ومن الضروري بعد ذلك كله زيادة حساسية التجربة ، بحيث تسمح بأن تسجل أقل تأثير

يحدث نتيجة لتعرض الحياة التجريبية للمؤثر أو المتغير المستقل ، إذ قد لا يظهر مثل هذا التأثير الطفيف في حالة وجود عوامل أخرى تؤثر في النتائج ، وقد تعلق آثارها على فعل وأثر المتغير السببي .

وهناك نماذج مختلفة لتصميم التجريبي يقوم أبسطها على أساس دراسة أو ملاحظة جماعتين إحداهما تجريبية ، والأخرى ضابطة ، يشترط أن يتعدلا في كافة المتغيرات الهامة ، ما عدا متغيراً واحداً يوجد في الحياة التجريبية فقط ، هو المتغير السببي الذي نفترض أن له علاقة منتظمة بالظاهرة المدروسة ، فإذا لوحظت تغيرات واضحة في الحياة التجريبية وليست موجودة في الحياة الضابطة ، استنتجنا وجود ارتباط بين المتغيرين .

على أن هذا الارتباط السببي بين المتغيرات الذي يبدو أنه يقيني في العلوم الطبيعية ، يصعب أن يكون كذلك بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، لهذا فإنه بدلا من القول بأن نتائج التجربة تثبت صحة الافتراض ، يكون من الأفضل القول : بأن نتائج التجربة لا تتعارض مع ادعاء صحة الافتراض ، كما يعمين علينا دائما أن نتأكد من أن حدوث الظاهرة ، أو وجود ارتباط بين متغيرين ليس وليد الصدفة . ومن ثم يكون في إمكاننا أن نحصل بنسبة كبيرة على نفس النتائج إذا تكررت نفس الظروف ، وهذا هو ما نعينه بقولنا إن الفرق جوهري أو العلاقة جوهرية إحصائيا . ولكي نوضح ما سبق نفترض أننا أردنا أن نتحقق من مدى صحة الفرض القائل : بأن وضع بعض البرامج التوجيهية ، التي تستهدف اكساب التلاميذ اتجاهات مرغوبة فيما يتعلق بالمشاركة في العمل الجماعي ، وتدريب التلاميذ عليها سوف يؤدي إلى تحسين اتجاهاتهم . ويمكننا أن نتحقق تجريبيًا من صحة هذا الفرض بطرق مختلفة ، فمثلا نختار جماعتين مدرستين مثل فصل الصف الخامس بإحدى المدارس الابتدائية ، على أن نراعي في اختيارنا ضبط مجموعة ظروف مثل المستوى الاقتصادي والأسرى ، ثم نعرض إحدى الجماعتين (التجريبية) لهذه البرامج (المتغير المستقل) ولا نعرض الحياة الأخرى لها ، وذلك لمدة شهر مثلا ، ثم نقيس بعد ذلك اتجاه الجماعتين نحو العمل الجماعي .

فلذا كان اتجاه أفراد الحياة التجريبية قد تغير بدرجة واضحة ، ووجدت فروق ظاهرة بينها وبين الحياة الضابطة ، كان ذلك داعيا إلى الاطمئنان لصحة الفرض . ويسمى هذا النوع من التجارب باسم التجارب اللاحقة *After Experiment* ، لأن القياس لم يحدث إلا بعد استخدام البرامج التوجيهية مع الحياة التجريبية ، كما أننا نفترضنا أن الجماعتين متكافئتين من حيث كل العوامل الهامة . وإن كان ذلك أمر يصعب التأكد منه بصفة تامة في البحوث الاجتماعية ، لكننا

إذا لم نستوq من تكافؤ الميتمين ، فإنا لن نستطيع التأكد من تأثير المغير المراد قياس أثره ، لأن الفروق بين الميتمين التجريبية والضابطة قد ترجع في هذه الحالة إلى فروق سابقة بينها ، أو إلى فروق بينها من حيث الاستعداد للاستجابة أو للتغير .

لكن الباحث قد يلجأ للتغلب على بعض الصعوبات المضمنة في التجربة البعدية إلى تصميم آخر ، فيستخدم نفس الأفراد كجماعة تجريبية وكمجموعة ضابطة ، فيقيس اتجاه أفراد فصل دراسي نحو العمل الجماعي مثلاً ثم يعرض مجموعة البرامج التوجيهية الخاصة لمدة شهر ويعد تطبيق مقياس الاتجاه مرة أخرى . فإذا وجدت فروق جوهرية إحصائياً ، افترض أنها ترجع إلى تأثير التغير السببي . ويطلق على هذا النوع من التجارب اسم التجربة القبليّة البعدية Before-After Experiment ، باستخدام جماعة واحدة ، إلا أنه من المحتمل دائماً أن تكون هذه الفروق راجعة إلى متغيرات أخرى تحدث أثرها في الفترة بين الملاحظتين ، مثل الاستماع إلى الإذاعة ، أو قراءة كتب تتصل بالموضوع ، أو الاشتراك في مناقشات جماعة قد ترجع إلى الأثر الناتج عن تطبيق المقياس مرتين ، كذلك قد يقلوم الأفراد التجربة ، نتيجة لشعورهم بأنهم تحت الاختبار ، فيحفظون بنفس الإجابات عند تكرار الاختبار ، أو إلى تنبئها دون أن يكون ذلك بالضرورة دليلاً على تغير حقيقي في الاتجاه .

على أن التجربة القبليّة - البعدية تتميز عن التجربة البعدية بأنها تتضمن تحليلاً أعمق لعملية التغير ، فمن الممكن في المثال السابق أن نميز التلاميذ من ذوي الاتجاهات المؤيدة والمعارضة قبل استخدام مجموعة البرامج التوجيهية الخاصة بالعمل الجماعي ، وأن نميز أيضاً الاختلافات في استجابات مختلف التلاميذ لهذه البرامج .

وقد يحاول الباحث الجمع بين مزايا النوعين السابقين إلى حد ما ، ويلجأ في هذه الحالة إلى إجراء تجربة قبليّة بعدية باستخدام جماعة ضابطة واحدة ، وتتضمن الطريقة ملاحظة أو قياس كل الميتمين التجريبية والضابطة ، قبل إدخال العامل المتغير إلى الجماعة التجريبية وبعد . أي أن الباحث يختار إحداهما ضابطة والأخرى تجريبية ، ثم يقيس الاتجاهات في الميتمين قبل تعريض الجماعة التجريبية للمتغير السببي (البرامج التوجيهية) ثم يعيد القياس على الميتمين ، والمفرق بينهما يمكن اعتباره نتيجة تأثير هذا المتغير .

وفي هذه الحالة نجد أن الميتمين تعرضتا لنفس الصليحت القيسية ، بالإضافة إلى العوامل الخارجية ، لذلك فالفروق بين الميتمين يعبر عن أثر المتغير التجريبي فقط ، ولهذا السبب يمكن فيما مقارنة درجات كل جماعة على حدة أو الميتمين ببعضها . ومن أمثلة هذه التجارب تلك التي

قام بها ستورلوت دود S.Dodd في قرى الريف السوري ، فقد أراد اختبار تأثير برنامج التحفيص الصحي على عوامل عدة ، فاختار مجموعتين من القرى تعرضت إحداهما للبرنامج (المجموعة التجريبية) ولم تتعرض الأخرى له ، وقاس هذه العوامل في كل من المجموعتين قبل التعرض للبرنامج وبعده قياساً دقيقاً ، ثم حسب بعد ذلك الفرق بين المجموعتين^(١٠) .

غير أن القياس قبل إدخال العامل المتغير قد يؤثر في نوع الاستجابة لهذا العامل في المجموعة التجريبية ، فبلا قد يؤدي تطبيق مقياس للاتجاه نحو العمل الجماعي إلى زيادة اتجاه التلاميذ في المجموعة التجريبية للبرامج التوجيهية الخاصة بالعمل الجماعي بدرجة أكبر مما يمكن أن يحدث ، إذا لم يطبق مقياس الاتجاه قبل ذلك . وللتغلب على هذه الصعوبة تستخدم أحياناً جماعة ضابطة ثانية متكافئة مع المجموعة التجريبية ، والمجموعة الضابطة الأولى ، ولكن الفرق بينها وبين هاتين المجموعتين أنه لا يطبق عليهما القياس القبلي ، وإنما تتعرض لتأثير العامل المتغير ثم يتم القياس بعد ذلك . وهناك نوعاً آخر من التجارب يطلق عليه التجربة المتقارنة ، فنفرض أننا أودنا أن نقارن بين محاضرة عن عو الأمية ، وتأثير مناقشة جماعة في نفس الموضوع ، على اتجاهات القرويين نحو الأمية ، يمكن في هذه الحالة أن نخطط للتجربة على أي أساس من الأسس السابقة ، وذلك بإضافة جماعة ضابطة إلى المجموعات التي تتضمنها كل طريقة . فإذا اتبنا الطريقة البعدية علينا أن نكون جماعة تجريبية تستخدم فيها طريقة المحاضرة ، ثم جماعة تجريبية أخرى تستخدم فيها طريقة المناقشة ، وجماعة ضابطة .

ومن الجدير بالذكر أن هناك كثيراً من البحوث الاجتماعية التي قد لا تستعين بالطرق السابقة ، حين يصعب على الباحث أن يخلق الظروف التجريبية المبسطة ، ومن ثم تلجأ هذه البحوث إلى ما يسمى بالتجريب الطبيعي .

مثال ذلك الدراسات التي تتناول بحث مشكلة الطابع القومي . أو الشخصية القومية ، وهي بحوث تحاول أن تكشف عن أهم الخصائص أو السمات المميزة لشعب معين ، والتي تفرقهم عن الشعوب الأخرى ، والذين يدرسون هذا الموضوع يلاحظون في ذلك إلى المقارنة بين الشعوب والمجتمعات الإنسانية البدائية والمتحضرة ، ويستعينون في ذلك بالملاحظة المباشرة ، ودراسة التراث الفني والأدبي والحكم والأمثال والأساطير والقولوكور ، كما يستخدمون عتظ أنواع اختبارات الذكاء ، والاتجاهات ، والقيم ، والاختبارات الإسقاطية للشخصية ويخرجون من ذلك بتسميات عن كل مجتمع من هذه المجتمعات تقارن بالتسميات التي خلصت إليها دراسات أجريت على مجتمعات أخرى ، وتلقى هذه المقارنات الكثير من الضوء على العلاقات بين الثقافة

والشخصية ومستوى التفاعل بينها . وثمة نوع آخر من التجريب الطبيعي أسهم أيضاً في فهمنا للسلوك الإنساني في مختلف المواقف ، وهو دراسة السلوك في مواقف الأزمات والتكبيات والكوارث ، كأن ندرس مثلاً سلوك الناس في القرية في حالة حدوث حريق بها ، هل سوف يتجه الفرد أكثر نحو الالتزام بأسرته وعائلته ، أم أنه يفضل الخدمة العامة ، في هذه الفترة الحرجة ؟ . ولا يعني ذلك أن الباحث يتعين عليه أن يخطط لهذه المواقف ، أو يتنبأ بحدوثها ولكن عليه أن يستغلها في الدراسة حين وقوعها ، طالما أنها يمكن أن تكشف لنا عن سلوك الأفراد والمجاعات إزاء موقف معين . وواضح أن هذه التجارب ينقصها الكثير من الضبط العلمي ، وهذا هو ما جعلها موضع النقد ، وقد بذلت عدة محاولات لإكسابها مزيداً من الضبط من حيث اختيار العينات ، وتحسين أدوات القياس ، ورغم تسليم معظم المشتغلين في هذا الميدان بصحة هذه الاعتراضات ، فإن هذا لا يعني أن هذه الدراسات عديدة القيمة ، بل إنها أسهمت بالفعل وإلى حد كبير في زيادة فهمنا للشخصية الإنسانية في مختلف الثقافات والمواقف ، أضف إلى ذلك أنه تتحقق لها خاصية هامة وهي أنها تتخلص من القيود المصطنعة التي تفرض على السلوك في التصميمات التجريبية السابقة ، والتي قد تؤدي إلى تشويه النتائج أو عدم دقتها ، ولهذا فهي ذات قيمة بالغة من الناحيتين النظرية والتطبيقية^(١) .

من الضروري إذن التأكد من اختيار المجاعات المتكافئة من حيث الخصائص والصفات المختلفة في تحقيق الضبط التجريبي ، فكما استعلمنا أن تحقق ذلك أمكننا التخلص من التأثير السلبي للظروف أو العوامل الدخيلة . وهناك عدة طرق لاختيار هذه المجاعات نوجزها فيما يلي :

(١) المواجهة بين أفراد المجاعتين أو الجماعات الفردي ، أي التأكد من أن الفرد الأول في الجماعة التجريبية يتعامل تماماً مع الفرد الأول في الجماعة الضابطة ، من حيث كل المتغيرات الهامة في الدراسة مثل السن ، والمستوى الاقتصادي ، والوضع الأسري ، والحالة الصحية . وهكذا بالنسبة لكل أفراد المجاعتين . ومعنى ذلك أننا نقوم بعملية مضاهاة Maching عن طريق التحكم الدقيق Precision Control فإذا أردنا مثلاً قياس تأثير استخدام المناقشة كطريقة لتوصيل معلومات زراعية لبعض الريفيين بدلاً من استخدام المحاضرات ، فيجب علينا أن نختار جماعتين (تجريبية وضابطة) على أن نختارهم فرداً فرداً بحيث يتعامل كل زوج في معلوماتهم الزراعية ، ومعلوماتهم العامة ، وخبراتهم السابقة ، ومستواهم التحصيلي .

وينحصر لكل جماعة عدد متساو من الأفراد ، ومتكافئ بالنسبة للعوامل المذكورة . وعلى أن المضاهاة على هذا النحو بالغة الصعوبة ، إذ يجب أن يتوافر لدينا عدد كبير جداً من الأفراد حتى

يمكن الاختبار بينهم ، كما أنه يصعب في كثير من الأحيان تحليل أكثر العوامل أهمية ، والتي يمكن بناء عليها إجراء عملية المضاهاة ، يضاف إلى ذلك أننا غالباً ما نواجه صعوبة في إيجاد مقاييس يعتمد عليها .

(ب) المواجهة بين المجامعين كمجموعات وليس بين الأفراد كفراد ، ويتم ذلك عن طريق مجامعين تساوى متوسطاتها في المتغيرات الهامة مثل السن ، ومستوى الدخل . فكأن المضاهاة هنا تعتمد على التحكم بالتوزيع التكرارى Frequency distribution Control أى تباً لتوزيع عامل أو عدة عوامل بكل جماعة بدلاً من كل فرد على حدة . ومن عيوب طريقة التوزيع التكرارى أنها لا توفر مضاهاة تامة بين أفراد المجامعين ، فمع أن التوزيع التكرارى متعادل بالنسبة لعامل واحد في المجامعين ، فقد يحدث سوء توزيع بالنسبة لبقى العوامل . فمن المحتمل مثلاً أن نحصل على عينة تجريبية يكون فيها صغار السن من طبقة اقتصادية مرفهة ، أو كبار السن من طبقة اقتصادية منخفضة وعينة ضابطة تكون على العكس من ذلك تماماً .

(ج) التوزيع العشوائى Randomization : يعنى التوزيع العشوائى إعطاء كل فرد فرصة متكافئة لاختباره في التجربة ، ذلك أن الطريقتين السابقتين يفترضان أننا نعرف كل المتغيرات الهامة في الدراسة ، وهو افتراض يصعب التحقق منه في كثير من الأحوال على وجه الدقة . لذلك يلجأ الباحث إلى توزيع الأفراد توزيعاً عشوائياً على كل من المجامعين التجريبية والضابطة ، أى توزيعهم بطريقة تتيح لكل منهم فرصاً متكافئة للاتحاق بإحدى المجامعين ، فقد نأخذ تلاميذ الفرقة السادسة في المدرسة مثلاً ، ونعطى لكل منهم رقماً ، ثم نستخدم جداول الأرقام العشوائية لتوزيع كل فرد في الفرقة ، فيكون نصفهم المجامعة التجريبية ، والنصف الآخر المجامعة الضابطة . ولا يعنى هذا الإجراء تكافؤ المجامعين في كل المتغيرات ، ولكنه يعنى أن الفروق بينها ، إذا وجدت تكون راجعة للصدفة ، وطبعاً أن تزداد قوتنا بالتتابع بازدياد عدد الأفراد في كل من العينتين .

هكذا يتضح لنا أن النهج التجريبى يعتمد على التحكم الدقيق في المتغيرات ، وتحقيق أعلى مستويات الضبط ، حتى يمكن رصد العلاقة بين متغيرين أو أكثر فترضى أن بينها علاقة ارتباط سببى ، وكانت أقدم تصميمات التجارب هى تلك القواعد التى قدمها جون ستوارت مل في مؤلفه نسق المنطق ، وإذا ما فحصنا هذه القواعد بالنظر إلى التصميمات الحديثة ، سنجد أنها كانت هى الأساس الذى ارتكزت عليه كل الطرق الأخرى . وعلينا لكى نصطحب التجريب كمنهج للبحث . أن نبدأ بفروض أو قضائياً ممكنة ، نخلصت إليها بحوث سابقة ، نحاول اختبارها باستخدام تصميم

عدد البحث ، وأخيراً أنه يجب التأكد تماماً من توافر الظروف التي تسمح لنا بإيجاد جهازين أو مجتمعين متماثلين في كل الظروف ما عدا الظروف المراد قياسه .

تلك هي الأسس الثلاثة التي يرتكز عليها المنهج التجريبي . ولعلها تلائم بصورة واضحة عالم الطبيعة الذي يتعامل مع مادة يمكن إخضاعها لأقصى درجات الضغط ، ويمكن في نطاق هذه العلوم أن نتحدث عن ارتباط سببي أو علاقة بين علة ومعلول ، لكن هذا المنهج وما يعتمد عليه من إجراءات بالغة الدقة يصعب أن يطبق تماماً في العلوم الاجتماعية ، إذ إن البحث في هذه العلوم يدرس كائنات إنسانية ، أي أن موضوعه يتطوى على إرادة ، بعكس موضوع العلوم الطبيعية ، مما يصعب معه القول بوجود قوانين اجتماعية تحكم ظواهر المجتمع والإنسان تماثل قوانين العلوم الطبيعية في مبلغ دقتها . يضاف إلى ذلك أن الهدف من البحث الاجتماعي لا يتمثل فقط في كشف نتائج الأسباب والنتائج ، إنما هناك هدف آخر يتمثل في « فهم » أبعاد الظواهر المدروسة ، والتحقق من الكشف عن العمليات الاجتماعية ، والدوافع المختلفة المؤدية إلى سلوك اجتماعي بالذات ، أو الوظائف الكامنة داخل النسق الاجتماعي .

إذن يصعب أن نطبق التجربة بالمعنى الطبيعي في بحوث العلوم الاجتماعية^(١٧) ، ولا يقلل ذلك من مكانة هذه العلوم أو أهميتها بالطبع ، لذلك نتحدث عن البحث الأميريقي ، باعتباره يشير إلى عملية استقراء الواقع الاجتماعي على أساس مستوى متاح أو ممكن للضغط لا مستوى مفروض . يبقى بعد ذلك كله أن نوضح نقطة هامة تتمثل في أن اصطلاح التجربة يعتمد أولاً ولعل كل شيء على توافر قدر مناسب من المعرفة المنظمة بجوانب الواقع الاجتماعي ، بحيث نستطيع أن نؤسس على هذا المستوى من المعرفة تصميمات للتجارب ، وتظهر أهمية مراعاة ذلك في المجتمعات النامية التي لم يبلغ فيها البحث العلمي الاجتماعي المستوى الذي يلائم اصطلاح التجربة ، ولهذا تكون البحوث الاستطلاعية . والوصفية ، والتشخيصية ، هي القاعدة الحقيقية التي تنهض عليها الدراسات التجريبية .

٤ - المنهج الأنثروبولوجي :

يتوقف تقدم أي علم من العلوم على وجود « منهج » محدد وواضح المعالم للبحث ، يساعد في التوصل إلى معرفة منظمة بجوانب الواقع ، بحيث يعتمد الدارسون على هذه المعارف في تشييد النظريات العلمية ، وفي إعادة فحصها من جديد للتأكد من صحتها ، أو إضافة عناصر جديدة لها ، لكي تصبح أكثر شمولاً وتكاملاً ، والبحث هو عملية تقصي الوقائع باستخدام طريقة

منظمة ، لتحقيق هدف من الأهداف ، أما المنهج فهو الطريقة التي يتبعها الباحث للوصول إلى هذا الغرض ، أو هو الخطة العامة أو الإطار الذي يرسمه لتحقيق أهداف بحثه . وإذا ما نظرنا إلى تاريخ الأنثروبولوجيا والاتجاهات النظرية المختلفة التي ظهرت خلال هذا التاريخ ، سنجد أن أهم ما يميز الأنثروبولوجيا عن علم الاجتماع هو منهج البحث ، واعتماد الدراسات الأنثروبولوجية على أداة أساسية في الحصول على المعلومات هي الملاحظة المباشرة أو المشاركة Participant observation التي تقتضي من الباحث أن يقيم فترة كافية من الزمان في المجتمع محل الدراسة ، يستطيع معها أن يتعرف على الوظائف المختلفة - الظاهرة والكامنة - التي تؤيد النظام الاجتماعية في هذا المجتمع . والواقع أننا لا نستطيع الآن إلا أن نحصر نطاق دراستنا للمنهج الأنثروبولوجي في الإجابة على عدة تساؤلات أو لقاء الضوء على بعض الاعتبارات المنهجية الأساسية ، ويمكن أن نقول إن أهم هذه الاعتبارات هي :

الأنثروبولوجيا الاجتماعية علم أم تاريخ ؟

أهمية الدراسة المحلية وتطور التقليد التجريبي ؟

قواعد المنهج أو الطريقة التي يستعملها الأنثروبولوجيون في البحث ؟

(١) الأنثروبولوجيا علم أم تاريخ ؟

ظهرت كتابات كثيرة تفحص العلاقة بين التاريخ والأنثروبولوجيا ، وطرحت هذه الكتابات مجموعة تساؤلات مثل :

ماهي الأنثروبولوجيا إن لم تكن تاريخاً ؟

وأجاب البعض على ذلك بأنها علم . ولكن التساؤل الذي فرض نفسه في هذا المجال هو :

هل الموضوع الذي تدرسه الأنثروبولوجيا يمكن معالجته بمنهج العلوم ؟

كذلك طرحت طائفة أخرى من الاسئلة حول استخدام التاريخ في الدراسات الأنثروبولوجية . وهنا يمكن أن يشير التاريخ إلى أشياء مختلفة ، فهو يعني كل ما يستطيع الأنثروبولوجي أن يكشفه عن ماضي الشعوب التي يدرسها ، وكذلك ما يتعلمه من كتابات المؤرخين حول النظم الاجتماعية ، وهل يمكن أن يستخدم منهج البحث التاريخي في دراسة المجتمعات التي لا تتوفر فيها سجلات مكتوبة (١٣) ؟ .

كتب هيرت سبنسر عام ١٨٧٨ يقول : « إن القصص أو السير بالنسبة للأنثروبولوجيا غائل

التاريخ بالنسبة لعلم الاجتماع » ، كذلك كتب ميتلاند F.W. Maitland عام ١٨٩٩ يقول :

• يجب على الأنثروبولوجيا أن تختار بين أن تكون تاريخ ، أولا تصبح شيئا على الإطلاق ، وكان ميتلند من المهتمين بالمراسل المتابعة التي يمر بها المجتمع البشري .

إن التفرقة التي يقيمها سينسر تنحصر بين القصص أو الروايات الخاصة ببعض الأحداث . وبين البحث عن التعميمات ، التي يمكن أن تصدق على الأجناس والسلالات في مجال الأنثروبولوجيا وعلى المجتمعات في مجال علم الاجتماع . وهو في كلتا الحالتين يهتم بمحاولة إقامة قوانين التطور ، وحيثما كان يكتب عن الأنثروبولوجيا ، كأن يقصد بالذات ما يعرف الآن بالأنثروبولوجيا الفيزيائية ، لكن اهتمامه الأساسي يتمثل في أن الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع إنما يدخلان في نطاق العلم ، ومعنى ذلك أنها يجب أن يبحثا في القوانين التي تحكم تطور المجتمعات البشرية وانتقالها من مرحلة إلى أخرى ، شأنها في ذلك شأن العلوم الطبيعية والحيوية التي تصف تطور الكائنات البشرية وانتقالها من حالة إلى حالة أخرى متقدمة .

ذلك أن سينسر يعتقد أن تطور المجتمع الإنساني هو استمرار طبيعي ولازم من التطور العضوي على أية حال . الشيء الذي يعني من ذلك كله أن فريقا يرى أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية تدرس أنساقا طبيعية *Natural Systems* تخضع لقوانين اجتماعية يمكن اكتشافها والتوصل إليها عن طريق الملاحظة والاستقراء ثم استخلاص التعميمات ، ويقابل ذلك فريق آخر يرى أن المجتمعات أنساق أخلاقية وبالتالي لا نستطيع أن نكتشف بصددها قوانين تماثل في صدقها القوانين الطبيعية ، ولهذا فإن الأنثروبولوجيا هي نوع من الدراسات الإنسانية التاريخية ، أكثر من كونها علم بالمعنى الذي يطلق على العلوم الطبيعية والحيوية .. ويختلف العلماء في رأيهم حول هذه المسألة ، فبينما نجد رادكليف براون من بين أنصار الفريق الأول ، نلاحظ أن إيفانز بريشارد يعارض بشدة هذا الاتجاه ، إذ يقرر أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية لم تستطع حتى الآن أن تصل إلى شيء يشبه ولو من بعيد قوانين العلوم الطبيعية ، لذلك يحق لنا أن نشكك فيما إذا كانت الأنساق الاجتماعية هي في حقيقتها أنساق طبيعية على الإطلاق وإذن فالأنثروبولوجيا الاجتماعية لا تهتم بالعمليات ، قدر اهتمامها بالأشكال ، وتسمى إلى اكتشاف الانماط والقوانين وتدلل على الأنساق بدلا من العلاقات الضرورية بين الأنشطة الاجتماعية ، كما أنها تحاول التأويل أكثر من التفسير ، ومثل هذا الاتجاه في الدراسات الأنثروبولوجية يماثل الاتجاه التاريخي أكثر مما يقرب من تصور العلم ^(١١) .

كذلك لاحظ فورس Fortes أن التعميمات التي أمكن صياغتها في الأنثروبولوجيا الاجتماعية سوف تظل صادقة بغض النظر عن الزمان والمكان بينما يستهدف التاريخ إقامة تنابعات محددة بعد دراسة أزمنة وأمكنة معينة بالذات في الماضي ومع ذلك فإن فورس يبين أن المؤرخين أنفسهم

لا يستطيعون ترتيب معلوماتهم ، إلا بعد افراض وجود اتجاهات أو ميول عامة ، من نوع معين بالذات . ونحن حيناً نعترف بهذه الحقيقة ، فإن لنا أن نتناول موضوعنا بروح العالم ، لكن ذلك لايعنى أننا نعتقد في الحتمية الآلية فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية الإنسانية ، ذلك أن القوانين الاجتماعية تشير إلى ملامح معزولة مثاليًا للحياة الاجتماعية ، ويمكن صياغتها فقط في ضوء فكرة الاحتمال .

أما ليني ستروس Levi-Strauss فإنه ينظر إلى التاريخ والأنثروبولوجيا على أنها يشتركان في أصل واحد ، فهو يذهب مع المؤرخين ، إلى أن معرفة الماضي تعتبر ضرورية لفهم أية ظاهرة اجتماعية ، كما أنه يقرر مع الأنثروبولوجيين بأن تتبع تاريخ المجتمع يمكننا من تحديد ماهو دائم في البناء الاجتماعي ، أى يمكننا التعرف على تلك العناصر التي يكتب لها الاستمرار والبقاء بغض النظر عن التغيرات الراجعة إلى أحداث مثل الحروب ، أو الهجرات ، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن ليني ستروس يعترف ويطالب بضرورة التعاون بين المؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا ، ذلك أن التوصل إلى تعميمات يحتاج منا إلى فحص عديد من الصور والأشكال الاجتماعية في أمكنة وأزمنة عظيمة ، حتى نستطيع أن نكتشف المبادئ الأساسية للبناء الاجتماعي .

(ب) أصبحت الفكرة القائلة بأنه يعتمد على الأنثروبولوجي أن يبحث بنفسه عن البيانات التي تحتاج إليها دراساته ، بدلا من الاعتماد على كتابات الرحالة ، شائعة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، فقد قام فرائز بواس Boas بدراسات عن الأسكيمويين عامي ١٨٨٣ - ١٨٨٤ ، ثم قام في إنجلترا هادون على رأس بعثة جامعة كامبردج لدراسة منطقة مضائق توريس Torres Straits في المحيط الهادى بين عامي ١٨٩٨ - ١٨٩٩ . وكانت هذه الرحلة علامة مميزة في تشكيل الأنثروبولوجيا كعلم يحتاج إلى التخصص والتفرغ ، ويعتمد على الخبرة الحقلية باعتبارها عنصراً جوهرياً في تمرين الطلاب والدارسين لهذا العلم

أما مالىنوفسكى فهو الذى عمل على تدعيم البحث الحقل في ميدان الأنثروبولوجيا وقد قام بدراسة لسكان جزر التوبريانند Trobriand في ميلانيزيا أمضى فيها أربع سنوات بين عام ١٩١٤ وعام ١٩١٨ ، وهى فترة تطول كثيراً عن المدة التي أمضاها أى أنثروبولوجي آخر من قبل ، كما كان مالىنوفسكى هو أول أنثروبولوجي يستخدم لغة الأهالي أنفسهم في إجراء البحث ، وكذلك أول من عاش مع الأهالي وطبقهم الخاصة طيلة مدة الدراسة وترجع أهمية دراسات مالىنوفسكى الحقلية إلى أنها أكدت أن فهم الحياة الاجتماعية لدى شعب من الشعوب البدائية لن يتحقق إلا إذا درست دراسة مركزة ، كما كان يؤمن بأن القيام بدراسة حقلية مركزة واحدة على

الاقول في مجتمع بدائي يؤلف جزءاً ضرورياً من تدريب الأنثروبولوجي الاجتماعي . ويتخصص الموقف الحالي في أن علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية المعاصرين يرون أن الدراسات التفصيلية المركزة التي تقوم على الملاحظة تستطيع - إذا أُجريت على عدد معين من المجتمعات بقصد حل بعض مشكلات محددة - أن تكشف لهم من طبيعة المجتمع البشري مالا تكشفه التعميمات الواسعة الفضفاضة التي كان العلماء السابقون يقيمونها على أساس قراءاتهم الواسعة . والنتيجة من ذلك كله هي أننا بدأنا نعرف بالفعل بعض الحقائق المؤكدة عن البدائيين .

وهكذا يتضح لنا أن « للمعرفة » التي يعتمد عليها الأنثروبولوجي تستند إلى « بيانات تتعلق بالمجتمع » Data-about-Society وهذه الأخيرة تقوم بدورها على معلومات توجد في المجتمع « Information in Society » والحصول على هذه المعلومات يحتاج إلى الاستعانة بكافة الإجراءات اللازمة لتسجيل هذه المعلومات تسجيلاً دقيقاً ، ثم عرضها بالطريقة العلمية المألوفة . لدينا إذن ثلاثة مصطلحات أساسية هي :

للمعرفة - والبيانات - والمعلومات .

أما للمعرفة في العلوم الاجتماعية فيمكن النظر إليها على أنها تمثل قضايا أو عبارات على أعلى مستوى من العمومية تقرب من قوانين العلوم الطبيعية .

أما البيانات فهي وقائع تستند إلى معلومات ، أي أنها تعرض ظواهر الحياة اليومية عرضاً موجزاً ، ومن ثم فهي توازي ما يعرف بالتصنيف .

وأخيراً توجد المعلومات في أدنى مستوى ، إذ إنها تشير إلى « ما يعرفه كل منا في الحياة اليومية » ، أي أنها سجل الأحداث اليومية ، أو هي « البيانات الخام » التي يحصل عليها الباحث الحقل^(١٥) . ويمضي الباحث الحقل فترة طويلة من عمله في تسجيل الملاحظات والمقابلات التي يقوم بها ، حتى يتمكن من تصنيفها والإفادة منها .

وهناك معياران أساسيان يجب أن يحكم إليهما الباحث الأنثروبولوجي فيما يتصل بالعلاقة بين المعرفة والبيانات ، والمعلومات .

أولاً : أن يتأكد من وجود صلات حقيقية ، صحيحة وملئمة بين الملاحظة وسجل المعلومات ، وبين المعلومات وتصنيفها إلى بيانات يمكن الاعتماد عليها في التوصل إلى التعميمات .

ثانياً : أنه بالإضافة إلى هذا التحديد الواضح للملاحظات وما تنطوي عليه من دلالات علمية يجب أن يوجد أيضاً وصف دقيق لخطوات البحث وعملياته ، أي أن يوضح الباحث كيف يمكن لباحث آخر أو مجموعة باحثين ملاحظة نفس الظواهر . ويمكننا الاستعانة بهذين المعيارين في تحديد

ملاءمة البيانات » للنظرية ومعنى ذلك أننا يجب أن نحدد إجابات واضحة لسؤالين هما :
 ما الذى يتحدث عنه الباحث ؟ وكيف استطاع أن يتوصل إلى هذه المعلومات ؟
 وجدير بالذكر أن الموقف الذى يحيط بالباحث الحقلى بالغ التعقيد فى العلوم الاجتماعية عنه فى
 العلوم الطبيعية ، فإذا كان موقف الملاحظة بصفة عامة يتكون أساساً من أربعة عناصر على الأقل
 هى :

(أ) القائم بالملاحظة .

(ب) الظاهرة التى يتوفر على ملاحظتها .

(جـ) المعلومات التى يسهى إلى الحصول عليها .

(د) دور القائم بالملاحظة .

فإن هناك تفاعلاً شديداً بين هذه العناصر فى بحوث العلوم الاجتماعية ، ففى الباحث فى هذا
 الميدان أن يواجه مهام عديدة ، فمن الضرورى أن يحدد نوع المعلومات التى توجد فى المجتمع
 وتحتاج إليها دراسته ، وأن يكتسب هذه المعلومات من الأشخاص ، ثم عليه أن يحدد أيضاً الدور
 الاجتماعى الذى سيقوم به كملاحظ للحصول على هذه المعلومات من الأشخاص ، ثم عليه أن
 يحدد أيضاً الدور الاجتماعى الذى سيقوم به كملاحظ للحصول على هذه المعلومات ^(١٦) .
 (حـ) ماهى الطرق التى يستعملها الأنثروبولوجيون فى دراساتهم الحقلية ، أو كيف يحصلون
 على كل هذه المعلومات والبيانات ؟ إذا استعرضنا طبيعة الدراسات التى أجراها علماء
 الأنثروبولوجيا فى ضوء الاتجاهات النظرية المختلفة ، سنجد أنهم استعانوا بأكثر من طريقة أو منهج
 واحد للبحث فالكتابات الأنثروبولوجية فى القرن التاسع عشر كانت تستخدم كلاً من الطريقتين :
 « المقارنة » و « التاريخية » .

فهربرت سبنسر كان يؤكد الحاجة الماسة إلى المقارنة التى تتمثل فى جمع أكبر قدر ممكن من
 العادات والأفكار فى مناطق متفرقة . وخلال فترات مختلفة ، حتى يمكن الاستعانة بها فى تحليل
 المراحل التطورية للمجتمعات ، كذلك استخدم جيمس فرنر المنهج القارن فى الحصول على
 بيانات عن بعض الشعائر والعقوس والعادات الجمعية . على أن دراسات القرن الماضى أيضاً
 كانت تصطبغ بصفة وصفية بحتة ، أى أنها كانت تهتم بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول
 الموضوعات المختلفة من كل أنحاء العالم ، وخلال المصور التاريخية أيضاً ، ثم تحاول إعادة تصنيفها
 وترتيبها وتبويبها ، دون أن تكون هناك نظرية اجتماعية توجه تلك الدراسة .
 فى ضوء ماسبق كانت الانتقادات التى توجه إلى هذه الطرق فى البحث مؤداها أن الباحث

عليه أن يبحر نطاق اهتمامه مجتمع واحد أو ثقافة واحدة يركز على دراستها دراسة متعمقة ، موجهة منذ البداية بإطار نظري واضح ومحدد تماماً . يتمثل في الإحاطة بكل الكتابات والنظريات الخاصة بالموضوع الذى يقوم على دراسته . كما تكون الدراسة أيضاً موجهة بفرض أو مجموعة فروض علمية ، يحاول الباحث أن يتحقق من صحتها عن طريق التجريب ، ويعتبر القرض العلمى من أهم العناصر التى تؤدى إلى نجاح الدراسة الأنثروبولوجية . ومعنى ذلك أن الدراسة التكاملية Integrative study فى الأنثروبولوجيا لن تتحقق إلا إذا اتصل الباحث اتصالاً مباشراً وثيقاً بالمجتمع أو الثقافة التى يتناولها ، وهذا هو ما يعرف بالدراسة الحقلية Field-Study أى أن الباحث عليه أن يعيش المجتمع ، ويلاحظ نظمه ملاحظة مباشرة دقيقة ، . لكن ذلك لا يمنع بالطبع من الاستعانة بالكتابات الأخرى التى قد تتناول ذلك المجتمع أو تصور ثقافته أو تاريخه . وهذا الاعتماد على الملاحظة العلمية المنظمة حديث نسبياً . إذ إنه حل محل كتابات الرحالة والمبشرين ، الذين كانت تقصصهم الحيرة والمران الكافيان لضبط الملاحظة . كما أن معظم ملاحظاتهم كانت تنصب على العادات الغريبة غير المألوفة دون غيرها . أى أنهم كانوا لا يعرفون على وجه الدقة كيف يلاحظون ويسجلون ، وماذا يلاحظون (٧) .

وتعتمد الدراسة الحقلية الناجحة على عدة خطوات أساسية منها :

اختيار الوحدة الاجتماعية أو المجتمع الذى سيقوم الباحث بدراسة وتختلف العوامل التى تحدد المنطقة التى ستجرى عليها الدراسة باختلاف الأنثروبولوجيين . مثال ذلك أن اختيار الأنثروبولوجى الذى يقوم بإعداد رسالته للدكتوراه للمنطقة الجغرافية التى سيقم بها ويتصل بسكانها غالباً مانعته اهتمامات وخبرات الأساتذة الذين يشرفون على دراسته لكن الشيء المنفق عليه الآن أنه يجب أن يبحر الأنثروبولوجيون دراساتهم فى المجتمعات المحلية الصغيرة المحددة . والمنعزلة نسبياً ، بدلا من دراسة مجتمعات كبرى يصعب تمييز ملامحها وحدودها ، وتتبع نظمتها الاجتماعية ، وإدراك العلاقات المتبادلة بينها .

ويجب أن نشير هنا إلى الصعوبة التى تواجه تحديد أو تعيين الوحدة الاجتماعية المدروسة . فن الضرورى قبل أن نقدر دراستنا على قرية واحدة - مثلا - أن نتأكد من طبيعة العلاقات التى تربطها بالقرى المجاورة والمراكز الحضرية أيضاً . تلك التى تؤثر فى تشكيل بناتها ونسقها الاجتماعى وينه كثير من علماء الأنثروبولوجيا ، وبخاصة الذين تخصصوا منهم فى دراسة المجتمعات الريفية إلى أن الباحث الأنثروبولوجى حين يدرس مجتمعا قرويا يجب أن يأخذ فى اعتباره الحقيقة التى مؤداها أن ثقافة هذه القرية هى ثقافة جزئية . تنتمى إلى ثقافة أكبر وأشمل . هى ثقافة المجتمع الكبير

ككل ، وإغفال العلاقة بين المتناضين قد يؤدي إلى تشويه نتائج الدراسة ، أو إلى عدم فهم الوظائف الحقيقية للنظم المختلفة ، التي قد تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبناء الاجتماعي الأشمل .
ويتعين على الباحث بعد ذلك أن يضع خطة أو مشروع البحث بصورة واضحة دقيقة ، وتشمل خطة البحث الإجابة على التساؤلات التالية :

مالذي يريد الباحث أن يقوم به بالفعل ؟ وكيف سيحقق أغراضه ؟

وماهي الدراسات التي تنتمي إلى نوع دراسته وأجريت قبل ذلك ؟

ماهي الاعتمادات المخصصة للبحث ؟

ماهي الفترة التي سيقضيها الباحث في دراسته ؟

ومن الضروري أن يحرر الباحث الأنثروبولوجي حواراً مع غيره من الأنثروبولوجيين حول مشروع بحثه ، وبخاصة الذين تخصصوا منهم في المنطقة التي يزمع دراستها ، وهذا الحوار سوف يمكنه من تقييم خطة بحثه ، وصياغتها في صورتها النهائية ، إذ قد يمكنه اتصاله بغيره من الدارسين من الحصول منهم على معلومات غير منشورة عن منطقة البحث أو يساعده في الدخول إلى المجتمع وتقديمه للمستقلين عنه ، أو تزويده ببعض الإحصاءات والصور القوتوغرافية وغير ذلك من المواد التي يمكن أن يفيد منها في بحثه (٢٨) .

ومن المسائل التي تهم الأنثروبولوجي بعد ذلك مسألة دخوله إلى المجتمع الذي اختاره واندمجه فيه مع الأهالي ، لكي يحصل منهم على المعلومات اللازمة للدراسة وعلى الباحث لكي يسر مهمته أن يتصل بالمستقلين الرسميين عن هذا المجتمع وأن يوضح لهم الهدف من دراسته ، إذ من الممكن أن يقدموا له معاونات عديدة ، فيوسمهم أن يطلعوه على الوثائق والمعلومات المتاحة لديهم عن منطقة الدراسة وأن يوضحوا له طبيعة الثقافة السائدة فيها ، وكذلك عن البناء السياسي المحلي ، إذ أن معرفة كل هذه الموضوعات منذ البداية تجنب الباحث صعوبات عديدة قد يواجهها في المستقبل . وكثيراً ما تتطلب الإقامة في منطقة الدراسة ضرورة أن يتعلم الباحث اللغة الوطنية التي يتحدث بها الأهالي ، لأنه حين يتكلم لغة ذلك الشعب فإنه يتعلم في نفس الوقت ثقافتهم ونظمهم الاجتماعية اللذين يتلوران في مصطلحات تلك اللغة وألفاظها ، فكل شيء في حياة الأهالي الاجتماعية يعبر عنه ، إما في شكل ألفاظ ، أو في شكل أفعال : أي بالقول أو العمل ، وحيناً^{٢٩} يصل الباحث إلى فهم معاني كل كلمات تلك اللغة وطريقة استعمالها في مختلف المواقف والمناسبات يكون قد استكمل دراسة المجتمع (٢٩) .

وقد يلجأ الباحث الأنثروبولوجي في بداية اتصاله بالمجتمع الذي اختاره للدراسة إلى الاستماعة

بعض المرشدين أو الإخباريين Informants الذين يكونون في العادة من السكان الأصليين للمجتمع نفسه ، ويقومون بدور أساسي يتمثل في تقديم المجتمع للباحث وتعريفه بمختلف ظواهره ، كما يكون لهم دور في تعلم الأنثروبولوجي لغة الأهالي ، إذا كانوا على درجة من الوعي تمكنهم من القيام بهذه المهمة ، لكن ذلك لا يعني أن يكتفى الباحث الأنثروبولوجي في بحثه بترك المعلومات والتفسيرات التي يحصل عليها عن طريق الإخباريين ، بل إن عليه أن يتحقق بنفسه من كل ما يذكر أو يقال له ، ومن ثم فإنه يتخذ من الإخباريين مدخلا للانتماج في المجتمع والتعرف عليه . وتعد الأيام الأولى من إقامة الباحث في المجتمع المحل بالغة الأهمية بالنسبة لبحثه ، فمن الضروري أن يتصل الباحث بالقادة غير الرسميين ويتعرف عليهم ويطلب معاونتهم .

وتتضمن خطة العمل خلال الأسابيع الأولى من الإقامة وضع خريطة تفصيلية للمجتمع وحصر الأسر المقيمة فيه ومعرفة التكنولوجيا السائدة ، وبعض العادات الاجتماعية ، وعمل قوائم الأنساب . تلى ذلك محاولة حصر وتعداد الأسر ، وتصنيفها وفقاً للعمر ، والنوع ، والعلاقات القرابية ، ثم حساب معدلات المواليد والوفيات ، وتسهم هذه البيانات في دراسة السكان والهجرة في المجتمع . كما أن التعرف على الثقافة المادية السائدة في المجتمع يساعد في فهم كثير من أبعاد السلوك الملاحظة خلال مرحلة مبكرة من البحث . ويعتبر جمع سلسلة الأنساب ضرورياً أيضاً لفهم البناء الاجتماعي للمجتمع وشبكة العلاقات الاجتماعية بين العلاقات المختلفة . وما أن ينتهي الباحث من مهمته هذه ، عليه بعد ذلك أن يضع برنامجاً يومياً لإجراء دراسته ، ويعتمد هنا البرنامج اليومي Routine of Research على طبيعة الدراسة ذاتها ، وأسلوب الحياة المحلية . ففي دراسة عامة عن الثقافة يمكن عمل برنامج منظم للملاحظة ، والمقابلة ، وتسجيل عدد من الموضوعات دون أن تواجه الباحث صعوبات عديدة . أما الدراسات المتخصصة أكثر من ذلك ، والتي قد تتناول الفن أو التنظيم الاجتماعي أو النظام السياسي فقد تتطلب وضع برنامج يوصى للبحث على أساس ظروف الأهالي وإمكانيات الاتصال بهم .

وعلى أية حال ، ففي كلا النوعين من الدراسات يتعين أن يتوافق الباحث مع أساليب الحياة السائدة في المجتمع المحل . وينصح بعض علماء الأنثروبولوجيا أنه في حالة الاهتمام بدراسة الثقافة الكلية في مجتمع محلي معين ، أو دراسة البناء الاجتماعي ككل ، يجب على الباحث خلال الشهور الأولى من دراسته أن ينتار مناطق معينة من المجتمع المحل لإجراء ملاحظة متعمقة ومقاييلات مع الأهالي المقيمين فيها . فالبيوت المحيطة بمكان إقامة الباحث يمكن أن تشكل وحدة اجتماعية أولية للملاحظة والمقابلة . ويمكن بعد ذلك اختيار مناطق أخرى عديدة من المجتمع باعتبارها وحدات

اجتماعية ثانوية للدراسة . وتسمح هذه الوحدات الثانوية بوضع الأساس الذي نحتكم إليه و تحديد صحة المعلومات التي حصل عليها الباحث من الوحدات الاجتماعية الأولية ، كما تساعد على دراسة التباين الثقافي في المجتمع المحلي . على أن تحديد المناطق المختلفة التي يقيم إليها المجتمع للملاحظة والمقابلة ، يعد شرطاً جوهرياً للبحث المنظم ، ومحكاً أساسياً لدقة النتائج .

واضح إذن ، مما سبق أن الدراسة الأنثروبولوجية الحقلية تحتاج من الباحث فترة كافية من الزمن يستطيع معها أن يتغلغل في الثقافة التي يدرسها . وأن يتعمق فهم الوظائف المختلفة للنظم والظواهر الاجتماعية . والمتفق عليه ألا تقل هذه الفترة في العادة عن سنة كاملة بحيث يعيش الباحث « دورة حياة » مكتملة للمجتمع . يلاحظ خلالها ويسجل كل مظاهر الحياة الاجتماعية . والنشاط الاجتماعي السائد في هذا المجتمع . وقد تقل المدة التي يقضيها الباحث عن السنة الكاملة في بعض الأحيان . لكن ذلك يعتمد بالطبع على نوعية الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها وعلى طبيعة المجتمع الذي اختاره الباحث للدراسة ، واستعداد الأهالي للاستجابة . ومدى تقبلهم للغرباء الذين يأتون إلى مجتمعهم . ونوع العادات والتقاليد السائدة عندهم . ومدى صعوبة اللغة التي يستخدمونها في حياتهم اليومية

وهناك وسائل فنية عديدة يستخدمها الأنثروبولوجيون في جمع معلوماتهم الاجتماعية والثقافية . تضم هذه الوسائل ملاحظة السلوك - وإجراء مقابلات مع الأشخاص حول أنماط السلوك . والتسجيل المنظم للبيانات باستخدام المذكرات الخاصة ، والصور الفوتوغرافية . والخرائط . وجمع الأشياء المادية . أما فيما يتعلق بالملاحظة فن المفيد أن يختار الباحث لإقامته منطقة تعتبر مركزاً لتجمع أكبر قدر من الأنشطة . ثم يضع الباحث بعد ذلك جدولاً للزيارات التي سيقوم بها خلال أيام الأسبوع . ويعتمد هذا الجدول على العلاقات التي يستطيع تطويرها مع جماعات الجوار . وعلى التقاليد السائدة في المجتمع المحلي . وعادة ما يكون عسيراً خلال الشهور الأولى من الدراسة إجراء تصنيف للملاحظات . ذلك أن الباحث لا يستطيع أثناء هذه الفترة أن يقف على معاني الظواهر وأنماط السلوك التي يكتفي بتسجيلها . كما يصعب عليه أيضاً إدراك

العلاقات الوظيفية بين الأشكال الثقافية العديدة إلا بعد القيام بمقارنات متعمقة مع الإخباريين كذلك يتعين أن يتجنب الأنثروبولوجي تصنيف ملاحظاته في ضوء خبراته الثقافية الخاصة . وقد يكون من المفيد أيضاً خلال هذه الفترة الأولية تصنيف كافة الملاحظات بوصفها « أنماطاً سلوكية » . أي كأفعال يلاحظها الباحث وتكشف عن ضروب من التشابه . وبعد مضي فترة تصل أحياناً إلى عام كامل . سوف تؤدي الملاحظات إلى ظهور مجموعة من الأنماط السلوكية . حيث

يمكن أن نحدد بناء على هذه المعلومات تكرار بعض الأشكال الثقافية . وأن نحدد ارتباطاتها بالأشخاص والمجتمعات التي تمارسها ، ويمكن أيضاً أن نتعرف من هذه المعلومات على تقسيم العمل السائد . وطبيعة بناء المكانة الاجتماعية ، والأدوار المختلفة . وأشكال التعبير عن السمات الثقافية العديدة . أما المقابلات التي يقدّمها الباحث مع أعضاء المجتمع ، فن شأنا أن تجعله قادراً على إدراك الدلالات المختلفة للسلوك . والعلاقات الوظيفية بين الظواهر والنظم السائدة . ويستطيع الباحث أن يختار موضوعات المقابلة بالاعتماد على بعض المؤلفات المتاحة للأنثروبولوجيين التي تقدم لهم دليلاً عاماً للدراسة الحقلية ، وأكثر هذه المؤلفات شيوعاً هي :

« موجز المواد الثقافية » (ميردوك ١٩٦٠) ^(٧٠) والدليل الذي أصدره المعهد الملكي الأنثروبولوجي في بريطانيا بعنوان Notes and Queries in Anthropology (١٩٥١) ^(٧١) . ويحتوي الدليل الأول على ثمانين فقرة عامة تنقسم إلى ٦٣٣ موضوعاً ، يضم كل منها ما بين ٥ - ٢٠ موضوعاً متخصصاً للبحث . وبالإضافة إلى ذلك يستطيع الباحث أيضاً أن يستعين بمؤلفات أخرى مخصصة لميادين محددة بالذات مثل تنشئة الأطفال ، واللغة ، وهي تستخدم جميعاً كأساس للمؤلفات ^(٧٢) .

وطالما أن شخصاً واحداً لا يستطيع أن يحيط بكل الجوانب الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع المحلي ، فإن الباحث الأنثروبولوجي عليه أن يستعين في دراسته الحقلية بعدد من الأشخاص الذين يشغلون مراكز أو أوضاعاً أساسية في مختلف قطاعات البناء الاجتماعي ، ويفترض أن يكون لدى هؤلاء الإخباريين معرفة تفصيلية بالثقافة السائدة ، لكن ذلك لا يمنع بالطبع من أن يعتمد الباحث بصفة دائمة على إخباري أساسي ، بحيث يعتبره معاوناً له في الدراسة . ومن بين المادة التي يفيد منها الأنثروبولوجي إفادة محققة المادة المسجلة سواء كانت صوراً فوتوغرافية ، أو أشرطة مسجل عليها مواد ثقافية عديدة . أو أفلاماً تعرض بعض الأنشطة الاجتماعية .

وهناك أخيراً صعوبة تتعلق بطريقة كتابة تقرير البحث أو عرض نتائجه ، فإذا كانت الدراسة الحقلية الصحيحة يجب أن تستوعب كل نواحي الحياة الاجتماعية عن شعب معين بالذات ، فهل معنى ذلك أنه من الضروري نشر تقرير كامل يستوفي كل الملاحظات التي جمعها الباحث عن ذلك المجتمع ؟ يرى كثير من العلماء أنه يتعين أن يقوم الباحث الحقل بنشر كل الوقائع والحقائق التي جمعها سواء كانت هذه الوقائع تتفق مع أغراضه أولاً تتلاءم معها ، على رغم أن المهمة الأولى للأنثروبولوجيا في الوقت الحاضر هي جمع أكبر قدر ممكن من الحقائق ، طالما كانت هناك مجتمعات تقليدية يمكن دراستها . فواجب الأنثروبولوجي إذن هو التسجيل والتكوين ، ثم تفسير

المعلومات التي جمعها تفسيراً غير متميز .

وهذه النقطة الأخيرة تنقلنا إلى مناقشة العلاقة بين المنهج والنظرية في هذا الفرع من فروع المعرفة ذلك أننا اقتصرنا حتى الآن على تناول الاجرامات المنهجية بصفة عامة دون الإشارة إلى البناء النظرى. وقد يكون في هذا الإجراء نوع من التضليل ، ذلك أن هناك علاقة متبادلة وثيقة بين النظرية والمنهج في ميدان الأنثروبولوجيا . فللمناهج المستخدمة في الحصول على المعلومات تشكل المبادئ النظرية العامة ، وقد تؤدي إلى تعديلها ، كما أن القضايا النظرية بدورها تحدث تغييرات عميقة في المنهج . ومعنى ذلك أن المناهج ليست إجراءات بسيطة للحصول على المعلومات من الميدان ، ولكنها وسيلة التحقق من صحة الفروض المشتقة من النظريات ، ولذلك فإن تقدم مناهج البحث مرتبط بالتطورات التي تطرأ على النظرية الأنثروبولوجية ، كما أن الأخير يعتمد إلى حد كبير على المناهج المستخدمة ^(٧٧) .

ثالثاً : تصميم البحث :

البحث هو عملية تقصى الوقائع باستخدام طريقة منظمة فالباحث يطرح منذ البداية مجموعة تساؤلات يسمى إلى الإجابة عليها عن طريق البحث ، وهذه التساؤلات تمثل « المشكلة » أو الموضوع المدروس . والذي يهنا الآن هو أن نحلل عملية البحث ذاتها ، وأن نجيب على التساؤل الذي مؤداه ، كيف نصمم بحثاً أو دراسة ؟

ولاشك أن الإجابة على هذا التساؤل تتطلب منا دراسة الخطوات والمراحل الإجرائية التي يمر بها البحث منذ أن يبدأ فكرة إلى أن ينتهى في تقرير متكامل . فكأن تصميم البحوث وتنفيذها هي أساساً مسألة تتعلق بتطبيق القواعد الأساسية للمنهج العلمى على مشكلة معينة بالذات . ومع ذلك فإن إجراء بحث يحتاج إلى أكثر من مجرد السير مع القواعد العامة للمنهج العلمى خطوة خطوة ، فبينا يكون من الضروري أن نفهم المبادئ الرئيسية إلا أن القيام بالفعل بإجراء بحث يشير مشكلات نوعية بحاجة إلى إيجاد حلول لها .

وقيل أن نغضى في تحليل عملية البحث ، يصعب أن نوضح ماسبق بمثال ملموس ، فلاشك أن اشتراك شخصين في مباراة رياضية ، يعنى أن كلا منهما يعرف الأسس أو المبادئ العامة لهذه الرياضة بالذات ويخضع لها أثناء المباراة ، لكن نجاح أحدهما وفوزه أو الحكم على مهارته لا يتوقف فقط على مبلغ خضوعه للمبادئ العامة ، ولكنه يرتبط كذلك بظروف المباراة الفعلية ، والقدرة على انتهاز الفرص المتاحة أثناء ذلك ، وكذلك مقدرة اللاعب على الابتكار واصطناع طرق

جديدة للأداء الفعال . ونحن نتصور أن البحث العلمى هو عملية حل لمشكلات متصلة ، أما تصميم البحث وتنفيذه فهو يتضمن اتخاذ القرارات عن طريق الباحث ، أو الهيئة القائمة على البحث ، فى كل خطوة تمر بها هذه العملية . ومثل هذه القرارات بدورها هى نوع من التوفيق بين المتطلبات الدقيقة للمنتج العلمى ، والظروف الواقعية المتصلة بموقف البحث ذاته .

وإذن ، فالبحث هو مشروع اجتماعى يفرض عليه الضغوط لآمن متطلبات المنتج العلمى فحسب ، بل ترجع هذه الضغوط أيضاً إلى البناء المعيارى للعلم ^(٧٤) .

أما التحدى الذى يواجه عملية تصميم البحث فيتمثل فى ترجمة النموذج العلمى العام إلى بحث يتم القيام به عملياً ، والمقصود بتصميم البحث هنا الإجراءات والخطوات التى يمر بها الباحث عندما يشرف فى تخطيط البحث وتنفيذه .

وقد حدد ويلبرت ميلر Miller عشر خطوات أساسية تمر بها عملية تصميم البحث على النحو التالى ^(٧٥) :

- (أ) اختيار مشكلة سوسولوجية وتعريفها .
- (ب) وصف العلاقة بين هذه المشكلة بالذات وبين الإطار النظرى الأشمل .
- (ج) صياغة الفروض البديئية .
- (د) التصميم التجريبى للبحث .
- (هـ) تحديد العينات .
- (و) اختيار أدوات جمع البيانات .
- (ز) إعداد دليل للعمل .
- (ح) تحليل النتائج .
- (ط) تفسير النتائج .
- (ى) كتابة التقرير ونشره .

والواقع أن هذه الخطوات التى حددها ميلر تكشف عن أن تصميم البحث يمر بمرحلتين أساسيتين هما : وضع الخطة التى تحتاج إليها الدراسة ، ثم تنفيذ هذه الخطة عملياً ، وفى كل مرحلة من هاتين المرحلتين تظهر مشكلات خاصة .

ففى المرحلة الأولى : علينا أن نختار مشكلة البحث ، ونحدد أهدافه ، ونعيد صلاحه بالإطار النظرى الأشمل ، ثم نصوغ الفروض التى ستطلق منها الدراسة .

أما المرحلة الثانية : فإنها تشمل تصميم العينات ، وتجهيز أدوات جمع المعلومات ، ثم

الحصول على المعلومات اللازمة من الميدان . وأخيراً تحليل النتائج وتفسيرها . وكتابة تقرير البحث ، وسوف نحاول فيما يلي أن نتناول كل خطوة من هذه الخطوات بالتفصيل .

إن أول خطوة تواجه الباحث هي اختيار مشكلة محددة تصلح للبحث العلمي . ولاشك أن الدوافع إلى اختيار مشكلات البحوث تتفاوت بتفاوت الباحثين . فقد يرجع اختيار باحث معين إلى مشكلة معينة إلى إحساسه بوجود فجوة في التراث العلمي يجب تغطيتها عن طريق البحث . وقد يكون الدافع لدى باحث آخر دافعاً تطبيقياً أو عملياً بعكس اهتمام المشتغلين بالسياسة والتخطيط الاجتماعي بمشكلة معينة بالذات يرون أن هناك ضرورة ملحة لحلها . ولا يجب أن ننسى أن هناك تعارضاً بين هذين النوعين من المشكلات ، ذلك أن الدراسة العلمية أو البحث الذي يرجع إلى دافع نظري تسهم نتائجه اسهاماً واضحاً في تناول كثير من المسائل التطبيقية . وعكس ذلك صحيح أيضاً وعلى أية حال ، فإن الشيء الذي يعني أنه من الضروري أن نختار موضوعاً ملائماً للبحث ، وأن نصوغ مشكلته صياغة محددة واضحة ، إذ إن هذه الخطوة لها تأثير كبير على كل الخطوات المنهجية التالية ، حيث يتوقف عليها اختيار المنهج المناسب للبحث ، والأدوات الملائمة لجمع البيانات . ونوع المعلومات التي سيتم الحصول عليها وما يمكن أن تسهم به في تقدم المعرفة وهناك العديد من المشكلات التي يمكن تناولها بالبحث في ميدان العلوم الاجتماعية ، تتعلق أساساً بالظواهر الاجتماعية والثقافية ، والعلاقات بين الأفراد والجماعات ، فضلاً عن المشكلات التي يشهدها المجتمع نتيجة اضطراب العلاقات والأوضاع الاجتماعية ، واختلاف معدلات التغير الذي يطرأ على البناء الاجتماعي . وعموماً ، فإن هناك عدة اعتبارات يجب أن تكون واضحة عند اختيار مشكلة البحث هي .

١ - من الضروري أن نصوغ المشكلة في قضايا ومفاهيم محددة تماماً ، فمن الصير مثلاً أن نقول إننا سندرس « التصنيع » أو الأسرة أو القرية ، إذ لابد من تحديد نطاق المشكلة وتوضيح طبيعة العلاقات التي ستكشف عنها الدراسة العلمية .

٢ - علينا أن نحدد مدى أهمية مشكلة البحث في ضوء محك أو أكثر من المحكات التالية :

- (أ) من حيث اتصال هذه المشكلة ببعض الجوانب ذات الطابع التطبيقي .
- (ب) من حيث ارتباطها بقطاع له أهمية في المجتمع .
- (ج) هل ستفيد دراسة هذه المشكلة في تغطية نقص معين في التراث العلمي ؟
- (د) هل سوف يخلص بنا بحث هذه المشكلة إلى صياغة تعميمات أو قضايا عامة تفسر التفاعل الاجتماعي ؟

(هـ) هل سندهم دراسة هذه المشكلة تعريفاً معيناً لفهم رئيسي أو علاقة من نوع خاص ؟

(و) مامدى ارتباط هذه المشكلة بغيرها من المشكلات ؟

(ز) هل يمكن أن تسهم دراسة هذه المشكلة من الناحية المنهجية في تطوير أدوات جديدة

للبحث ، أو في تحسين الأدوات المستخدمة حالياً ؟

غير أن المحكات السابقة تبدو موضوعية إلى حد كبير ، وهذا لا يتحقق تماماً بالنسبة لكثير من مشكلات البحوث ، فالعوامل الذاتية تؤثر أيضاً تأثيراً مباشراً في اختيار الباحث لموضوع بحثه ، فالتجارب السابقة للباحث ، وميوله الطمعية ، وميدان تخصصه ، وتفصيلاته وقيمه ، من العوامل التي ترسم الإطار العام لموضوع بحثه . أى أننا نعرف بأنه لا توجد قاعدة ثابتة يمكن الاحتكام إليها في اختيار مشكلات البحوث ، وإنما توجد بعض المبادئ العامة ، التي نلجأ للباحث الاتجاه الصحيح الذي يجب أن يسير عليه عند اختياره لمشكلة بحثه ، من ذلك مثلاً الفرض أو الهدف من البحث ، وطبيعة الفلسفة أو السياسة السائدة في المجتمع ، وقيام بعض الأفراد أو الهيئات بالإتفاق على البحث ، ومدى توافر الإمكانيات اللازمة .

وما إن يقع اختيار الباحث على مشكلة معينة بالذات عليه أن يجدد صلة هذه المشكلة بالإطار النظرى الأشمل ، وهذا الإطار النظرى يضم كل الموضوعات والقروض والتعريفات ، والقضايا النظرية التي تمس جوانب هذه المشكلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ويقضى ذلك من الباحث أن يحيط بكل ما كتب أو نشر عن موضوع دراسته من أبحاث سابقة ، فضلاً عن الموضوعات الأخرى ذات الصلة غير المباشرة بموضوع بحثه . وتهدف هذه الخطوة تلخيص نتائج الأبحاث السابقة ، والتعرف على المناهج ، والأدوات المستخدمة فيها ، واستكشاف الصعوبات التي صادفت الباحثين السابقين ، وكيفية تعظيم حلها .

وقد يجد الباحث في نهاية هذه العملية أن النتائج التي يبنى التوصل إليها قد توصلت إليها فعلاً بحوث أخرى ، وفي هذه الحالة عليه أن يدخل بعض التعديلات على موضوع دراسته ، حتى يستطيع أن يضيف إلى التراث العلمى شيئاً جديداً . ومن الجدير بالذكر أن ربط مشكلة البحث بالإطار النظرى الأشمل يفيد في استلهاهم القروض ، وفي توضيح المفاهيم ، كما تبدو أهميته عند مرحلة تحليل وتفسير النتائج ، إذ يتمكن الباحث من وضع نتائج دراسته بين نتائج الدراسات السابقة ، ويستطيع عن طريق المقارنات أن يكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف وأن يوضح الإضافة التي قدمها العلم ، وهذا هو طريق الاستمرار النظرى والتقدم العلمى في أى ميدان . ومن الضروري في هذه الخطوة أن يصوغ الباحث مفاهيم دراسته صياغة واضحة ، والفهم هو تجريد

للأحداث أو وصف مختصر لوقائع كثيرة ويستهدف تبسيط التفكير عن طريق الإشارة إلى فئات من الوقائع برمز عام ، وهو رمز أو اسم لفئة ، لأنه يشير إلى شيء معين ، وفي بعض الأحيان لا يدرك البعض أن المفاهيم هي بناءات منطقية وتجريدات ، ويؤدي ذلك بهم إلى الوقوع في خطأ اعتبار المفاهيم ظواهر موجودة بالفعل ، وقد تكون المفاهيم قريبة من الوقائع والموضوعات التي ترمز إليها ، مثل مفاهيم : الطفل ، والرجل ، وكذلك المفاهيم التي تشير إلى صفات الكبر ، أو الصغر ، أو القلة أو الكثرة ، أو البياض أو السواد . . وهناك مفاهيم أخرى تعتبر استنتاجات على مستوى أعلى من التجريد تشير إلى علاقات بين أشياء أو حوادث . وهذه هي البناءات الفرضية Constructs ويمثل هذا البناءات مصطلحات مثل : العدالة ، والولاء ، والصداقة ، والتضامن ، والانجذابات ، والدور ، والمكانة ... إلخ . وتعتبر هذه المفاهيم وحدات أساسية لتكوين النظريات العلمية ، وأهم شرط لصياغة البناء الفرضي تحديده إجرائيا ، أى وضوح العلاقة بينه وبين الأساس الواقعي الذي أقيم عليه ، وعموماً ، فإن صياغة مفاهيم صالحة للبحث تحتاج إلى إجرائين : الأول يقوم الباحث بعملية تحليل منطقي تستهدف اكتشاف الأبعاد المختلفة للمفهوم المستخدم ، وتحقيق الترابط بين هذه الأبعاد بحيث يمكن تمييز كل الأنماط التي تشير إليها ، ثم حصر هذه الأنماط لدراستها . وبعد ذلك ينتقل الباحث إلى الخطوة التالية ، وهي الأنماط المختارة للدراسة إلى فئات إجرائية ومؤشرات أمبيريقية . كذلك يحتاج الباحث في هذه المرحلة أيضاً إلى تحديد المصادر التي سيحصل منها على المعلومات . وهنا سيجد أمامه نوعين من مصادر تاريخية وأخرى ميدانية ، أما المصادر التاريخية فهي عبارة عن بيانات مدونة في سجلات أو نشرات أو تقارير ، مثل الوثائق التاريخية والمطبوعات والدراسات التي تنشرها الهيئات المختلفة وهذه هي المصادر التاريخية الأولية ، وهناك فضلاً عن ذلك مصادر ثانوية وهي البيانات المستقاة من المصادر الأولية ، وقامت هيئات أخرى ، أو باحثون بتحليلها وتفسيرها والربط بينها كالبحوث التي تجرى بالاعتماد على بيانات التعداد لوصف خصائص السكان في مجتمع معين . أما النوع الثاني فهو المصادر الميدانية ، فإذا كانت المعلومات التي يحتاج إليها البحث موجودة لدى بعض الأفراد ، أو يمكن الحصول عليها من مشاهدات البحث . فإنه جدير بالذكر أن البحوث العلمية تحتاج إلى كلا النوعين من المصادر التاريخية والميدانية .

أما الخطوة التي تلي ذلك فهي صياغة الفروض التي مستطلق منها الدراسة ، ويجب أن يكون واضحاً أن ذلك يرتبط بالطبع بالأهداف التي حددها الباحث للدراسة . وعادة ما يصيغ الباحث أهداف دراسته في صورة سؤال أو مجموعة أسئلة ، تختلف درجة تعمقها في فهم الظواهر

المدرسة ، فإما أن يكون الاتجاه العام لأهداف البحث متمثلاً في وصف وتشخيص مشكلة من المشكلات ، أو تحليل خصائص مجتمع من المجتمعات ، وقد لا يمتحاح في هذه الحالة إلى صياغة فروض مبدئية .

أو أن يهدف البحث مباشرة إلى تحليل العلاقة بين متغيرين أو أكثر ، كأن نفحص مثلاً مدى ارتباط المستوى الاقتصادي الاجتماعي بالإقبال أو الإحجام عن تنظيم الأسرة . وفي هذه الحالة الأخيرة يقال إن البحث يستهدف التحقق من صدق فرض أو مجموعة فروض . ويمكن تعريف الفرض بأنه قضية احتمالية تقرر علاقة بين المتغيرات ، هكذا يكون الفرض نوعاً من الحدس بالقانون ، أو هو تفسير مؤقت للظواهر ، لأنه متى ثبت صدقه أصبح قانوناً علمياً ، يمكن الرجوع إليه في تفسير جميع الظواهر التي تشبه تلك التي أوجت بوضعه .

أما إذا ثبت بطلانه فيجب التخل عنه ، والبحث عن تفسير آخر ينتهي إلى الكشف عن القانون الحقيقي الذي تخضع له الظواهر أو الأشياء ، والقابلية للاختبار Testability هي الخاصية الأساسية لكل فرض له قيمة علمية ، فالظن أو التخمين الذي لا يمكن اختباره بطريقة معينة لا يحقق فائدة مباشرة للعلم ، أي أن الفرض يشير إلى المدى الذي لا يمكن عنده إجراء اختبارات تجريبية عليه . ولذلك يجب أن يحدد الفرض على هيئة قضية واضحة ، يمكن التحقق منها أو بالملاحظة أو التجربة ، أي عبارة تقرر علاقة بين متغيرين ، في حدود الواقع الاجتماعي الذي يحتمك إليه الباحث في تحديد مدى صدق الفرض العلمي ، كذلك يتعين تحديد معنى كل مصطلح أو مفهوم يدخل في تكوين الفرض . فكان صياغة فروض البحث تحتاج أولاً إلى تحديد العلاقات بين المفاهيم على أساس العلاقة بين السبب والنتيجة أو بين متغير مستقل (سببي) ومتغير تابع (نتيجة) . والخطوة الثانية هي ادخال متغيرات إضافية (وسيطة Intervening) على العلاقة المفترضة ، وذلك إما لاختبار مدى صدق هذه العلاقة ، أو أنها تتناول الظروف الأخرى المؤثرة فيها . وتعد هذه المتغيرات ذات أهمية خاصة في البحوث الاجتماعية التي تقوم العلاقة فيها بين الظواهر على أساس تعدد العوامل والتأثير المتبادل بين الأحداث .

وبعد أن ينتهي الباحث من تحديد الفروض التي ستدور حولها الدراسة عليه بعد ذلك أن يختار نموذجاً من نماذج التصميم التجريبي التي أشرنا إليها فيما سبق ، وذلك في ضوء طبيعة الموضوع الذي يتناوله ، والظروف المحيطة بالتجربة . ويواجه الباحث عند هذه النقطة مسألة تصميم العينة اللازمة للبحث ويحتاج ذلك منه إلى تحديد جمهور البحث ، ثم تحديد حجم العينة ، ودرجة تمثيل العينة للجمهور الأصلي . أما فيما يتعلق بالجمهور فن الضرورى أن يتعامل الباحث عن طبيعة

الجماعات التي يرغب في أن تتحجب عليها نتائجها ، ويتطلب ذلك بالطبع معرفة خصائص هذا الجمهور باستخدام طريقة واضحة ومحددة . ويرتبط تحديد حجم العينة ودرجة تمثيلها بأهداف البحث ، فالبحوث الوصفية مثلاً لانتاج إلى عينات الحجم ، كذلك تعتمد درجة تمثيل العينة على مدى التجانس بين خصائص جمهور البحث ، ذلك أن عينة معينة يمكن أن تكون ممثلة ، بغض النظر عن طريقة الحصول عليها ، إذا انعدم الاختلاف أو التباين بين الأشخاص أو أنماط السلوك التي تقوم بدراستها ، ويمر علماء الطبيعة بمحومهم استناداً إلى هذا المبدأ ، ذلك أن المادة « التي تدور حولها محومهم ماثلة ، بحيث نستطيع التعميم بعد دراسة عينة منها بغض النظر عن حجمها أما في العلوم الاجتماعية ، فإن مشكلة تغير السلوك الإنساني وتباينه تفرض على الباحثين مجموعة صحاب فالتعميم لا ينطبق على كل الحالات ، لهذا توصف القوانين الاجتماعية بأنها قوانين احتمالية ، طللاً أن السلوك الإنساني لا يمكنه عدد محدود من الأسباب ، ومن ثم يأخذ التعميم الصيغة التالية : « إذا احتفظنا بالعوامل س و ص و ع ثابتة ، فإن الموقف (أ) يصحبه دائماً الموقف (ب) بدرجة احتمال قدرها ٨٠٪ »^(٧٦) ولعل هذه الدرجة من الاحتمال ترجع إلى وجود تغيرات في المتغير التابع لا يمكن تفسيرها بالتغيرات المقابلة التي تطرأ على المتغير المستقل ، على الرغم من محاولة الاحتفاظ بالعوامل الدخيلة ثابتة . وقد يرجع هذا التباين إلى اختلاف الثقافات الفرعية ، أو الخبرة الفردية أو إلى أخطاء القياس ، ولكن نسبة كبيرة من الفشل في نتائج البحوث الاجتماعية مردها عدم القدرة على ضبط متغيرات هامة . وإذا أدركنا أن ثقافة المجتمعات المعاصرة تنطوي على مجموعة من الثقافات الفرعية : فإننا لانتوقع فحسب اللاتجانس بين الحالات التي تؤلف عينة بالذات ، وإنما نتوقع أيضاً تبايناً في نتائج الدراسات المتعددة لنفس الظواهر . ومن هنا نشأت الحاجة إلى إعادة إجراء الدراسات *Replication of Studies* وهو مصطلح يستخدم بمعنيين :

الأول : هو تكرار دراسة مشكلة معينة عن طريق استخدام إجراءات للبحث ووسائل للقياس واحدة في كل دراسة ، والاختلاف يكون في العينة فقط .

الثاني : يعنى محاولة اختبار نتيجة دراسة بعينها ، دون التقييد بإجراءات ووسائل قياس الدراسة السابقة . والوظيفة العلمية لهذا الإجراء هي التثبت من صدق التعميمات ، وتحديد الحدود التي تصدق فيها نتائج الدراسات المنهضة ، وتحقيق الطابع الدينامي للنظريات العلمية .

وكذا ، يتقلى الباحث إلى الخطوة التالية : وهي تصميم الأدوات . *Instrument design* التي سيحدد عليها في الحصول على المعلومات من جمهور البحث ، ويتعين هنا تقييم الأدوات

المختلفة لجمع البيانات . في ضوء كفاءة كل مَنها في القيام بالوظيفة التي اختيرت لها . وقد يعتمد الباحث على الأسطة المقتنة . أو غير المقتنة . أو يكتفى بالملاحظة والتسجيل . أو يجمع بين الطريقتين وعلى أية حال . فإن الباحث عليه أن يبذل جهداً في تنقيح أداة بحثه والتأكد من سلامة بنائها وقدرة الأسطة المختلفة - في حالة الاعتماد على استمارة البحث - على التمييز والنفاذ إلى الهدف الذي صيغت من أجله وإذا استقر الباحث على استخدام أداة معينة عليه بعد ذلك أن يلرب فريق البحث عليها تدريباً كافياً . وأهم شروط التدريب توحيد التصور الذي لدى كل فرد في فريق البحث عن أهداف الدراسة . والفرض من كل سؤال . وبذلك يصبح المنبه أو المثير واحداً . فيتحقق للبحث شرط «التقنين» . أما إذا حمل كل باحث ميداني فكرة مختلفة عن الآخر . فإن البيانات سوف تعكس وجهات نظر متباينة لاتصلح للبحث العلمي . وتظهر أهمية هذا التدريب بصفة خاصة إذا كان البحث سوف يعتمد على طريقتي الملاحظة المباشرة أو دراسة الحالة . إذ من الضروري أن تكون لدى الباحثين في هذه الحالة خبرة ومعرفة كافية بوع الوقائع والأنشطة التي ستدور حولها الدراسة الميدانية .

تبدأ بعد ذلك مرحلة جمع البيانات من الميدان . وتحتاج هذه المرحلة إلى اهتمام خاص من الباحث أو الهيئة المشرفة على البحث . وغالباً ماتضع هيئة البحث دليلاً مفصلاً للعمل الميداني . توضح فيه مختلف الاحتمالات . ولا بد أن تتحقق صلة وثيقة بين الباحثين الميدانيين والهيئة المشرفة على البحث . فقد تظهر بعض الظروف التي تتطلب إعادة النظر في تصميم البحث جزئياً أو كلياً ومن الضروري تهيئة كل الظروف التي تضمن سلامة إتمام هذه المرحلة . لأنه تتوقف عليها أهمية نتائج الدراسة وقيمتها العلمية . إذ من البعث أن تنفق وقتاً . وجهداً ومالاً في تحليل بيانات زائفة أو لساناً متأكدين من أنها تمثل الواقع تمثيلاً صادقاً .

تبقى بعد ذلك كله خطوة هي تحليل البيانات إحصائياً تمهيداً لتفسيرها أي معرفة ما تنطوي عليه من دلالات . وتشمل هذه المرحلة التبريد . والتصنيف . واستخراج الارتباطات بين المتغيرات المختلفة . ثم إعداد خطة كتابة تقرير البحث وفقاً للأسس العلمية والتي ستناولها فيما بعد . والواقع أن ماحاولنا توضيحه فيما سبق هو أن مشكلات تصميم البحث هي مشكلات معقدة تظهر باستمرار منذ بداية البحث حتى نهايته . فكأن عملية البحث هي عملية اتخاذ قرارات مستمرة . ومراجعة هذه القرارات على أساس قواعد المنهج العلمي . والظروف الواقعية التي تواجه الباحث عند التخطيط أو التنفيذ . ولهذا يقال أن تصميم البحث هو ضرب من العلم والفن .

رابعاً : أدوات جمع البيانات :

يعتبر الحصول على البيانات والمعلومات التي سوف تعتمد عليها الدراسة من أهم خطوات البحث . ويرجع ذلك إلى أن قيمة البحث الاجتماعي . ومدى دقة نتائجه . وقدرته على الإسهام في تقدم العلم الاجتماعي . يرتبط كل ذلك بمدى قدرة الباحث على الحصول على المعلومات اللازمة للدراسة . التي ترتبط بالأهداف العامة للبحث من جهة . والتي يجب أن تكون على درجة عالية من الثبات والصدق من جهة أخرى . على أن البحث العلمي لا ينتهي عند مرحلة جمع البيانات . بل من الضروري أن يكون واضحاً تماماً أن هذه المرحلة تأتي بعد خطوات أخرى يمر بها البحث الاجتماعي . وتأتي بالضرورة بعد أن يحدد الباحث أهداف دراسته بدقة . إذ لا قيمة للبيانات التي نحصل عليها من الميدان على الإطلاق دون أن تكون ذات صلة وثيقة بمشكلة البحث .

ومن المسلم به أن نجاح البحث في تحقيق أهدافه . يتوقف على الاختيار الرشيد لأنسب الأدوات الملائمة للحصول على البيانات . والجهد الذي يبذله الباحث في تمحيص هذه الأدوات . وتقييمها . وجعلها على أعلى مستوى من الكفاءة . ومعنى ذلك أنه من الضروري أن تحقق درجة معينة من الثقة في البيانات التي نحصل عليها عن طريق أدوات البحث . وهنا يبرز أماننا تساؤلان أساسيان هما : ما مدى ثبات البيانات التي نحصل عليها الباحث ؟ أو بعبارة أخرى إذا كان الباحث يعتمد في الحصول على المعلومات على استمارة للبحث صممها خصيصاً لهذا الهدف لكي يطبقها على عينة من الأفراد . فهل لو طبق هذه الاستمارة مرتين . تفصل بينهما فترة زمنية معينة . على نفس المجموعة . هل يتغير شكل البيانات تعبيراً جوهرياً أم هناك درجة من الاستقرار في الشكل العام للبيانات . مع افتراض أن الشيء المبحوث سواء كان يتعلق بظاهرة . أو اتجاه أو موقف لم يشهد تغيرات جوهريّة خلال هذه الفترة ؟

أما التساؤل الثاني فهو يتعلق بمدى صدق الأداة التي يستخدمها الباحث . أو بمعنى آخر مبلغ تطابق ما نحصل عليه من معلومات مع الحقيقة الموضوعية . أي أن علينا أن نتأكد بالفعل من أن الأداة التي نستخدمها في القياس تعكس فعلاً الظاهرة المراد دراستها ولا تقيس شيئاً آخر غيرها والواقع أن ماسبق يشير بمسألة هامة وهي قدرة العلوم الاجتماعية على التوصل إلى مقاييس ثابتة وصادقة . وما هو جدير بالذكر أن علم النفس قد استطاع أن يحقق تقدماً كبيراً في هذا المجال . وذلك راجع بالطبع إلى أنه قطع شوطاً كبيراً في تحقيق الضبط والدقة والتجريب . وبذل

المختصون فيه جهوداً ملحوظة في معرفة حدود الاختبارات التي يستعملونها ومدى الثقة فيها تتوصل إليه من نتائج صادقة . ويسلم كثير من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا أنه من الضروري أن يبدل الباحث جهوداً منظمة في إعداد أدوات البحث وتنقيحها ، حتى يتحرروا من مصادر الخطأ والتحيز الشائعة ، ويتخلصوا من الذاتية التي تشوه نتائج الدراسات العلمية ، ولكن الشائع أن نسبة الاهتمام بتطبيق مقاييس دقيقة للثبات والصدق بين علماء الاجتماع أقل منها بين علماء النفس . ويرجع ذلك إلى أن أداة البحث المستخدمة في البحوث الاجتماعية غالباً ما لا يعاد تطبيقها بعد المرة الأولى ، فإذا اعتمد الباحث على استمارة المقابلة مثلاً ، فإنه لا يعود إلى استخدامها مرة ثانية بمجرد أن تؤدي الغرض منها في المرة الأولى . وذلك بعكس الحال في المقاييس السيكولوجية التي تصمم لغرض تطبيقها عدة مرات لقياس أشياء ثابتة نسبياً ، بل إنها تستخدم في مجتمعات مختلفة . ولهذا يتعين أن يبدل الباحث جهداً كبيراً في التأكد من ثباتها وصدقها . أضف إلى ذلك أن سرعة معدلات التغير الاجتماعي والتضامني ، وما يؤدي إليه ذلك من تعديلات أساسية في بناء المجتمع تقتضي من الباحثين ألا يتوقفوا عن إجراء بحوث مستمرة . ومن ثم لا يحدون ضرورة تدفعهم إلى تضيق وقت طويل في حساب ثبات وصدق أدوات جمع البيانات .

على أية حال . ينبغي أن تكون لدينا فكرة واضحة عن مفهوم الثبات والصدق ، فالثبات هو مدى الانساق أو نسبة الاتفاق والتطابق بين البيانات التي تجمع عن طريق إعادة تطبيق نفس المقاييس على نفس الأفراد أو الجماعات في ظل ظروف متشابهة بقدر الإمكان ، مرتين متتاليتين . وعادة ما يتم حساب الثبات عن طريق تطبيق الاختبار على نفس المجموعة مرتين ، تفصل بينهما فترة زمنية كافية . ثم يحسب معامل الارتباط بين الإجابات الأولى والثانية ، أو نسبة الاتفاق بين هذه الإجابات ، بحيث إن السؤال الذي لا يتحقق نسبة اتفاق عالية تقدر بحوالي ٧٠٪ أو معامل ارتباط يزيد عن ٥٪ يسقط من الاستمارة أو الاختبار ، باعتبار أنه مقياس غير ثابت أو دقيق .

أما الصدق Validity ، فهو يترجم أحياناً بالصحة أو الصلاحية ومعناه أن يقيس الاختبار ما وضع لقياسه ، فالاختبار المخصص لقياس القدرة الحيكاتية يجب أن يقيس هذه الخاصية فقط . ولا يقيس مثلاً المهارة اليدوية . وغالباً ما يلجأ الباحث للتأكد من صدق المعلومات التي حصل عليها إلى الاستعانة ببعض المحكات الخارجية . فإذا كنا نسأل مثلاً عن بعض المعلومات الخاصة بالعمر ، والدين ، والدخل والمهنة ، ومستوى التعليم ، ومستوى التحصيل في استمارة للبحث . فإننا نستطيع التأكد من صدق هذه البيانات ، إذا كانت هناك سجلات

أو وثائق تتضمن هذه المعلومات ، ففارق بينهما ، وبين المعلومات اللفظية التي تم الحصول عليها من خلال مقابلة الباحثين .

وهناك وسائل مختلفة للحصول على البيانات نكتي منها بالحديث عن ثلاثة أدوات أساسية هي ^(٣) .

Observation	(أ) الملاحظة
Interview	(ب) المقابلة
Schedules & Questionnaires	(حـ) استبانات البحث

(أ) الملاحظة :

العلم يبدأ بالملاحظة ، ثم يعود إليها مرة أخرى لكي يتحقق من صحة النتائج التي توصل إليها . وهناك فارق بين الملاحظة السريعة السطحية التي يقوم بها الإنسان في ظروف الحياة العادية ، وبين الملاحظة العلمية التي تمثل محاولة منهجية يقوم بها الباحث بصبر وأناة للكشف عن تفاصيل الظواهر وعن العلاقات التي توجد بين عناصرها ، وهي تتميز عن الملاحظة العابرة بأن الباحث يقوم بها لخدمة بحث معين ، وليس كييفا اتفق ، كما أنها عظمة بطريقة منظمة من أجل تحقيق أهداف البحث ، ثم أن الملاحظات العلمية تثبت وتسجل بطريقة معينة ودقيقة ، والملاحظة العلمية فوق كل ذلك يمكن تكرارها ، وذلك بالعودة إلى ملاحظة الظاهرة موضوع الدراسة مرة ثانية للتحقق من صحتها ، والوقوف على مدى دقتها .

وهكذا نستطيع القول إن الملاحظة العلمية بما تتميز به من خصائص تصبح مصدراً أساسياً من مصادر الحصول على البيانات ، بل إن البعض ذهب إلى حد اعتبارها منهجاً مستقلاً من مناهج البحث العلمي . وتخدم الملاحظة الكثير من أهداف البحوث ، فيمكن استخدامها مثلاً في استكشاف بعض الظواهر ، أو للاستبصار بسلوك معين . كما أنها قد تلقي الضوء على البيانات الكمية ، وتمثل في هذه الحالة محكاً خارجياً يمكن الاحتكام إليه في التثبت من مدى صدق هذه البيانات ويمكن القيام بالملاحظة في المواقف الطبيعية ، مثل الملاحظات التي قام بها الباحثون في التنظيمات الصناعية لدراسة سلوك جماعات العمل أثناء تأدية أعمالهم ، وتسجيل شبكة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية التي تنشأ بينهم في موقف العمل ، وصلة ذلك بالإنتاجية ، والقدرة على الإنجاز . . . الخ وتفيد الملاحظة أيضاً في دراسة جماعات الأطفال ، ومعرفة الشخصيات القيادية منهم ، ومن الجدير بالذكر أن تشارلز كولي C. Cooley قد صاغ جانباً كبيراً من أفكاره حول دراسة علم الاجتماع

الجماعات الأولية وماتميز به من خصائص المواجهة المباشرة ، والتعاون ، وحرية التعبير عن الشخصية والعواطف ، من خلال ملاحظاته الوثيقة لجماعات الأطفال ، ذلك أن إيمان النظر إلى الأشياء - كما يقول - ممكن من الفهم التعاطفي للظواهر ، ومن الأمثلة أيضاً ملاحظة انفعالات جمهور في تجمع معين ، مثل جمهور كرة القدم ، أو سلوك الناس خلال الاحتفالات العامة . كذلك في حالات التجمهر والنشوات الشعبية ، ومن مزايا الملاحظة تسجيل الحدث فور وقوعه تلقائياً ، فهي تصور الحدث والموقف مباشرة ، وتنقله إلى الشخص القائم بالملاحظة Observer دون أن يتحتم عليه مقابلة الأشخاص وسؤالهم وتسجيل إجاباتهم ، مما قد يجعلهم في حرج أو تحيز ، وهي لذلك تتميز بالمرونة التي تسمح للباحث بتغيير وتعديل خطته وفقاً للظروف التي يواجهها . أى أن قيمة الملاحظة كطريقة في البحث تزداد في الحالات التي نتوقع فيها احتمال مقاومة الأفراد لما يوجه إليهم من أسئلة ، أو عدم تعاونهم مع الباحث أثناء المقابلة ، وهذه المقاومة من الأمور المألوفة خاصة إذا كانت الأسئلة تتناول مسائل خاصة لا يجب الفرد أن يتحدث عنها أو لا يطمئن الاطمئنان الكافي إلى التصريح عن رأيه فيها ، فيمتنع عن الإجابة ، أو يلجأ إلى تحريفها . ورغم أن الناس قد يغيرون من أنماط سلوكهم إذا علموا أنهم موضع ملاحظة ، إلا أن تحريف السلوك الفعلي عن صورته المألوفة ، أصعب بكثير من تحريف الألفاظ المعبرة عن السلوك الحقيقي ، ومما كانت الطريقة المستخدمة في الملاحظة فإن على الباحث أن يجب على عدة تساؤلات هامة هي :

ما هو الغرض من الملاحظة ؟

وما الذي يجب ملاحظته ؟

وكيف تسجل الملاحظات ؟

وما هي الاجراءات التي يجب اتخاذها للتأكد من دقة الملاحظة ؟

ثم ماهي العلاقة التي تربط الباحث بالأشياء المشاهدة وكيف تنشأ النقاط التالية :

وهناك قواعد عامة يمكن الاسترشاد بها عند القيام بالملاحظة وتحليل المواقف الاجتماعية إلى

عناصر أولية لها دلالتها بالنسبة للباحث نوجزها في النقاط التالية :

١ - يتعين على الباحث أن يدخل ضمن مجالات ملاحظته كل الأشياء أو الوقائع أو الظواهر أو العلاقات ذات الصلة بموضوع بحثه ، وهذا بطبيعة الحال يرتبط بالهدف من الملاحظة ، وعليه أيضاً أن يتأكد من أن الأشياء ، أو المواقف أو الأشخاص الذين تركهم بدون ملاحظة ليست لها دلالة بالنسبة للدراسة .

٢ - إذا شارك في القيام بالملاحظة أكثر من باحث واحد . فن الضروري أن يتخصص كل منهم في جانب معين من الموضوع الذى تجرى الملاحظة من أجل دراسته ، فإذا كنا ندرس مثلاً البناء الاجتماعي في إحدى القرى ، فن الممكن أن يتولى باحث تحليل النظام القرائى ، وآخر دراسة النظام الاقتصادى ، وثالث جمع شواهد تتعلق بالنظام القانونى ... وهكذا ، عل أن يأخذ كل منهم في اعتباره التساند المتبادل بين هذه النظم المختلفة .

٣ - لابد أن يتأكد القائم بالملاحظة من مدى التعارض بين مايقوله الناس وبين ما يمارسونه بالفعل أو يتبين عن طريق الملاحظة صحة مايدل به أفراد البحث من معلومات دون إشعارهم بأنهم يخفون الحقيقة أو يتهربون منها .

٤ - المشاركون Participants : يتجه اهتمام الباحث هنا نحو معرفة عدد المشاركين في الموقف الذى يقوم بدراسة ، ومدى نشاطهم وخصائصهم المختلفة والعلاقة المتبادلة بينهم ، وكيفية ظهور جماعات صغيرة أو فرعية بينهم ، أى درجة التفاعل الاجتماعى ، أو العزلة .

٥ - الموقف الاجتماعى قد يحدث في أماكن مخفية في المنزل ، وفي المصنع ، أو في مكان عام أو خاص ، وبذلك تختلف المواقف باختلاف المكان ومن الضروري أن يعرف الباحث أنماط السلوك المرغوب فيها أو المسموح بها ، والأنماط الأخرى المرغوب عنها أو غير المسموح بها ، في كل موقف من هذه المواقف .

٦ - هل هناك هدف عام يجمع المشاركين في الموقف مثل المناسبات الاجتماعية والرسومية وكيف يستجيبون لهذه الأهداف ، وما مدى توحدهم بها ، أو تعارض هذه الأهداف العامة ، مع رغبتهم الشخصية ؟

٧ - ماهى أنماط السلوك الاجتماعى الفعلية التى يمارسها الأفراد في الموقف ، وماهى الوسائل التى يستخدمونها لممارسة أنشطتهم ؟ وماهى العوائق أو العقبات التى تعرض أنشطتهم مثل ضغط المعايير الاجتماعية ، أو قلة الإمكانيات المادية ؟ ثم ماهى البواحب أو الدوافع التى تؤدى إلى استمرار الموقف ؟

٨ - المدة والتكرار Frequency & duration متى حدث الموقف ؟ وماهى الفترة الزمنية التى يستغرقها ؟ وهل هو موقف فريد غير متكرر ؟ أم أنه موقف متكرر الحدوث ؟ وماهو معدل التكرار ؟ ومانوع الظروف التى ساعدت على حدوثه ؟ وهل يعتبر هذا الموقف نموذجياً ، بالنسبة للمواقف الأخرى ؟

٩ - على الباحث أن يساير العادات والتقاليد السائدة في مجتمع البحث ، حتى لا يكون

وجوده غير مرغوب فيه ، كما أن عليه أن يسجل نتائج اتصالاته بالأشخاص موضوع الملاحظة ، من حيث مدى إيجابيتهم أو سلبيتهم ، وكذلك الفترة التي استغرقها الملاحظة .

أنواع الملاحظات :

هناك تصنيفات مختلفة للملاحظات ، وذلك وفقاً لدرجة الضبط التي تفرض على القائم بالملاحظة ونوع القيود التي توضع لكي تكون الملاحظات أكثر دقة ، ويمكن أن نتحدث هنا عن ثلاثة أنواع رئيسية .

(أ) الملاحظة المشاركة Participant Observation :

وهي تتلخص في أن يعيش القائم بالملاحظة مع الأشخاص المطلوب ملاحظتهم لفترة زمنية طويلة نسبياً ، قد تمتد إلى ما يقرب من العام ، وذلك للتعلم في فهم خصائصهم الاجتماعية والثقافية والسلوكية والاقتصادية ، وقد استخدمت هذه الطريقة في البحوث الأنثروبولوجية - كما أوضحنا فيما سبق - لدراسة مجتمعات كلية ، وثقافات ، وأحياء من المدن ، ومصانع ، وسجاعات ذات أنواع مختلفة . ويتميز على الملاحظ المشارك أن يعتمد عن التحيز لفئة من الفئات ، فإذا أراد دراسة مصنع مثلاً فإن عليه أن يدرس العمال والإدارة معا دون أن يتحيز إلى جانب معين .

(ب) الملاحظة المنظمة Systematic or structured observation :

تستخدم للدراسة جوانب معينة بالذات من الموقف الاجتماعي ، بدلا من أن يدرس الباحث مجموعة كبيرة من الأحداث ، وهي عادة ماتستخدم لأغراض الوصف والتشخيص ، وأحيانا للتأكد من صحة الفروض ، ويقوم الباحث بملاحظاته وفقاً لحطة محددة بوضوح من قبل ، ولهذا فهو غالباً ما يستعين بطرق تزيد من دقة ملاحظاته ، كأن يستخدم استمارة ملاحظة بها بعض الأسئلة المفتوحة ، ومعنى ذلك لا يتمتع بحرية اختيار محتوى ملاحظاته ، وغالباً مايلاحظ الباحث إلى تقسيم السلوك إلى فئات Category system والفئة هي طبقة معينة من الظواهر التي يصف السلوك الملاحظ وفقاً لها ، وهذا النظام يمد الباحث بإطار مرجعي للملاحظة ، ويزيد من احتمال إدراك الجوانب الهامة وذات الدلالة في السلوك . ومن أشهر الفئات المستخدمة تلك التي استعان بها روبرت يالز R. Bales في تحليل عملية التفاعل Interaction Process Analysis داخل الجماعات الصغيرة حيث قسم السلوك الذي يمكن ملاحظته إلى ١٢ فئة ، بناء على تصوره

للمراحل التي تمر بها الجماعة حيناً تسمى إلى حل مشكلة من المشكلات وهذه المراحل هي :
التصرف على المشكلة ، ثم تقوم وجهات النظر المختلفة بصلد حلها ، وضبط أي محاولات
الأعضاء من التأثير بعضهم في البعض الآخر ، وأخيراً اتخاذ القرار النهائي .

(جـ) للملاحظة التجريبية Experimental Observation :

هناك صعبتان أساسيتان تعترضان تنفيذ الملاحظة المشاركة والمنظمة على الوجه الأكمل :
أولهما : الموقف الاجتماعي أو الظاهرة التي يقوم الباحث بملاحظتها لا يمكن التحكم فيها
ولا الإحاطة بالظروف المحيطة بها .

ولثانيهما : أن الموقف أو الظواهر موضوع الملاحظة ليست من البساطة ، حتى يمكن الإحاطة
بجميع جوانبها بسهولة ، ولكنها عادة معقدة ، ولذلك فعل القائم بالملاحظة أن يسجل ملاحظاته
فور حدوثها ، وكذلك يصف التفاعل الاجتماعي الذي يحدث بين الأشخاص والسلوك بين الأفراد
قبل أن تتغير معاملة ، وهذا أمر قد يتعذر تحقيقه في حالات كثيرة . ولكي يمكن التغلب على هاتين
الصعوبتين يتجه الباحث نحو السيطرة على الأوجه المختلفة من الظاهرة ، والتخلص من بعض
العوامل التي قد تؤثر على خط سيرها في طورها الطبيعي ، وبذلك تكون ملاحظته مركزة على
السلوك أو التفاعل موضوع الدراسة فقط ، وتحت ظروف قام الباحث بإعدادها في تجربة . والمثال
على ذلك التجربة التي قام بها هوايت Whyte ولييت Lippit عن الأجواء الاجتماعية ، حيث
قاما بتكوين ثلاث جماعات أطفال متكافئة في المتغيرات الهامة ، ماعدا نمط القيادة أو الجوار
الاجتماعي السائد سواء كان ديمقراطياً ، أو أوتوقراطياً أو فوضوياً . ولوحظ بعد ذلك سلوك القادة
واستجابات الأطفال مثل عدد مرات استخدامهم للفظ « نحن » بدلا من اللفظ « أنا » في كل من
الأجواء الاجتماعية الثلاثة ، كذلك لوحظ استجابات الأطفال نحو العدوان الخارجي ، ومواقفهم
حينما يتغيب القائد عن الجماعة ، وقدرتهم على الإنجاز .

المقابلة :

المقابلة كأداة للبحث هي حوار لفظي وجهاً لوجه بين باحث قائم بالمقابلة وبين شخص آخر
أو مجموعة أشخاص آخرين . وعن طريق ذلك يحاول القائم بالمقابلة الحصول على المعلومات التي
تتبع عن الآراء أو الاتجاهات ، أو الإدراكات ، أو المشاعر ، أو الدوافع أو السلوك في الماضي
أو الحاضر :

وتسهم المقابلة في المراحل الأولى من البحث في الكشف عن الأبعاد الهامة للمشكلة ، وفي تنمية الفروض ، وفي إلقاء الضوء على الإطارات المرجعية لاستجابات أفراد التجربة ، وتمتاز المقابلة عن غيرها من أدوات البحث الاجتماعي بأنها أكثر مرونة ، وبأنها تيسر لدرجة أكبر ملاحظة المبحوث والتعمق في فهم الموقف الكلي الذي يستجيب فيه للمقابلة ، كما يمكن للقائم بالمقابلة أن يشرح للمبحوث ما قد يكون غامضاً من السؤال ، وأن يكشف عن التناقض في الإجابات ، وأن يرجع إلى المبحوث لتفسير هذا التناقض ، وهو فوق ذلك يستطيع تغيير الجوهر الاجتماعي للمقابلة ، بحيث يكون أكثر واقعية وهو أقدر على الحكم على صدق الإجابات التي يحصل عليها من المبحوثين .

وعموماً ، فإن المقابلة تتكون من ثلاثة عناصر متميزة هي :

القائم بالمقابلة Interviewer والمبحوث Interviewee وموقف المقابلة . وهناك ارتباط وثيق بين هذه العناصر الثلاثة ، على نحو يؤثر في النتائج العامة للمقابلة . ويتوقف نجاح المقابلة إلى حد كبير على مهارة القائم بها ، ومدى فهمه لدوافع السلوك ، ومبلغ وعيه وإدراكه لمختلف العوامل في الموقف المحيط به ، التي يمكن أن تدفع المبحوث إلى الوقوف موقفاً سليماً من الباحث ، أو إلى إعطاء بيانات عمرة لاتتسم بالصدق والثبات .

ومن الجدير بالذكر أن المقابلة كأداة للبحث قد تطورت نتيجة عاملين هما :

المقابلة الإكلينيكية ، وحركة القياس السيكولوجي .

أما الأولى : فقد تطورت عن تقارير الأطباء والأخصائيين النفسيين والمعالجين عن الحالات التي كانت تعرض عليهم ، ورغم أن الهدف الأساسي لمؤلاء كان هو التشخيص والعلاج ، أكثر منه تصنيف البيانات ، إلا أن المقابلة الإكلينيكية كان لها أثر بالغ في توضيح قيمة المقابلة كأداة للبحث ولجمع البيانات . وكان لتطور حركة القياس السيكولوجي واهتمامها بالتقنين ، أثر بالغ في إكساب المقابلة كطريقة للبحث طابعاً موضوعياً .

والمقابلة فن يحتاج إلى مهارة ، وخبرة ، ومرونة ، وتدريب ، يكتسبها الباحث عن طريق الممارسة العملية ، بالتزول إلى الميدان ، والاحتكاك بجمهور البحث والقدرة على النفاذ إلى دوافع السلوك ، ومكونات الشخصية ، وأساليب الاتصال والتأثير ، وأنواع العلاقات الاجتماعية . نستطيع أن نتناول بعض القواعد التي يمكن الاسترشاد بها عند القيام بالمقابلة ، وهي مستخلصة بالطبع من خبرات الباحثين في الميدان . إن أول ما يسعى إليه القائم بالمقابلة هو استئثار دوافع المبحوث للاستجابة ، فغالباً يواجه شخصاً غريباً عنه لا تربطه به صلة سابقة . ويطلب إليه أن

بدل بيانات تحصل بثئون حياته الخاصة ، وقد تكون من النوع الذى يحتاج إلى السرية ، أو مما يرتبط بتقاليد خاصة راسخة ، ولاشك أن درجة الاستعداد للاستجابة تختلف باختلاف الدور الذى يقوم به الباحث ، وباختلاف المجتمع الذى يجرى فيه البحث ، ونوع الثقافة السائدة ، وذلك كله يجب أن يدخله الشخص القائم بالمقابلة فى اعتباره ، إذ إن نجاح المقابلة ودقة الحصول على البيانات المطلوبة يتوقفان إلى حد كبير على مدى فهمه للأشخاص الذين يواجههم . وقدرته على تطوير رابطة شعورية Research بينه وبين البحوث . لذلك يتعين على الباحث أن يعمل على كسب ثقة البحوث ، فبدأً بمقدمة مختصرة يشرح فيها الغرض من المقابلة ، كما يبين لأفراد البحث أن البيانات المطلوبة لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمى ، وأن البحث يهدف إلى الوقوف على مجموع آراء الأفراد واتجاهاتهم دون البحث عن آراء فرد بالذات . كما ينبغي عليه أن يقدم ما يثبت شخصيته إذا تطلب الأمر ذلك ، مع ملاحظة عدم الاطالة فى المقدمة ، حتى لا يستغرق وقتاً كبيراً ، ولا يثار الشك لدى البحوث .

وينبغى أن يخصص للمقابلة الوقت والظروف الملائمة . ويتقاضى الأمر فى كثير من الأحيان أن تكون المقابلة مقصورة على كل من الباحث والبحاث ، لأن وجود أفراد آخرين قد يثير مخاوف البحوث ، وقد يدفعه إلى الاحجام عن الإدلاء بالبيانات الصحيحة ، وإن إشاعة جو من عدم الكلفة والبساطة والتبسيط فى الحديث يؤدي إلى عدم ظهور توترات نفسية لدى البحوث ، وعدم الخوف والقلق . ويحسن أن يقوم القائم بالمقابلة بدور الخبير الذى يحاول استكمال معلوماته من شخص يستطيع أن يقدم له المعلومات .

ويقول جى W. Gee فى هذا الصدد : « ينبغى أن يكون الباحث متضمهاً تماماً للهدف من المقابلة وأن يكون مستعداً للإجابة على أى أسئلة توجه إليه من البحوث ، وأن يحدد موعداً معه لإجراء المقابلة ، مع إشعاره بأن هذا الوقت مخصص له بالذات ، وأن ييسر المكان المناسب لإجتماع المقابلة ، ويؤكد مطلب السرية ، ويحمّد فى التواضع ، والظهور بمظهر اللياقة ، وأن يقدم نفسه للبحوث باختصار » .

ولكى يحصل الباحث على الفائدة من المقابلة عليه إجراؤها عن طريق المناقشة والحوار فلا تلتق بطريقة جامدة إملائية ، وإذا كانت الأسئلة معدة من قبل فى استارة خاصة ، على الباحث أن يقرأها جيداً ، وأن يتدرب عليها ، وأن يعرف بدقة ترتيبها المنطقى فبدأً بالبسيط ويتدرج إلى أن يصل إلى مستويات أعمق فأعمق . كما لا يجب توجيه أكثر من سؤال واحد حتى يستطيع البحوث أن يستجمع أفكاره ، بالنسبة لكل سؤال . وأن ينظم إجاباته تنظيماً دقيقاً . كما يتعين أن يظل

القائم بالمقابلة هو الذى يمسك بزمام المقابلة ، ويسيطر على توجيهها إلى الناحية التى تحقق أهداف البحث دون أن يترك الأمر للمبحث يوجهه كيفما شاء . ويستحسن توجيه نفس الأسئلة بنفس الأسلوب لكل الأفراد ولكن ذلك لا يمنع بالطبع من توضيح معانى الكلمات الغامضة . أو إعادة السؤال عدة مرات إذا دعت الضرورة إلى ذلك ويجب أن يسمى القائم بالمقابلة إلى الحصول على إجابات عن جميع الأسئلة فإذا وجد أن المبحث قد أجاب على سؤال فى سؤال سابق ، فلا ينبغى أن يتخلى عن ذلك السؤال . بل يتلوه على المبحث ، ويدون إجابته ، ويفيد ذلك فى التأكد من صدق الإجابة السابقة .

أما إذا كانت الإجابة ناقصة . فعلى أن يحاول استكمال المعلومات الناقصة والى يرى أنها ضرورية للبحث وإذا أحجم عن الإجابة على سؤال معين بحجة أنه « لا يعرف » فعلى القائم بالمقابلة أن يحاول معرفة العوامل التى تدفعه إلى عدم الإجابة فقد يكون المبحث حقاً لارأى له فى الموضوع . أولاً يكون قادراً على التعبير عن رأيه بالألفاظ ، أو قد يكون السؤال غير واضح ، وعلى القائم بالمقابلة أن يميز بقدر الإمكان بين هذه الحالات ، وأن يتصرف فى كل موقف بما يناسبه . ويجب أن يجيد الإصغاء إلى كل مايقول ، وأن يمنحه الفرصة الكافية ليقول كل مايريد ، دون أن يخرج من موضوع السؤال . وينبغى ألا يظهر القائم بالمقابلة نفوراً أو اشتزازاً من الإجابات التى يلقى بها المبحث أو استنكاراً لما يقول ، فهمة الأساسية هى الحصول على البيانات دون أن يقف منها موقف المعارض أو المؤيد . ومن الأسئلة مايتناول بعض الحقائق التى تسمى إلى معرفة السن ، أو الدخل . ومن الضرورى التأكد من صحة هذه البيانات ، فى ضوء البيانات الأخرى التى أدلى بها المبحثون . ومحاولة الاستدلال على صحتها ، بشق الطرق ، من الممكن فى هذه الحالة إلقاء بعض أسئلة أخرى التى لا تشتمل عليها أسئلة البحث . وقد تكون الإجابات عن الأسئلة غامضة . أو ناقصة وفى هذه الحالة يتعين على القائم بالمقابلة أن يحاول استكمال المعلومات الضرورية للبحث . أو توضيح الناقص منها بصورة لا تشتمل المبحث بالضبط ولا تؤدى إلى التحيز فى الإجابة .

وتشير كثير من البحوث إلى أن عدم تدوين إجابات المبحثين وقتئذ سماعها يؤدى إلى نسيان كثير من المعلومات ، وتشويه الكثير من الحقائق . وعلى ذلك فإنه من الضرورى تسجيل إجابات المبحثين بعد الإدلاء بها مباشرة ، ولا تؤجل هذه العملية إلى ما بعد انتهاء المقابلة ، وفى حالة الأسئلة المقتنة ذات احتمالات الإجابة ، أى التى لا تختم على أسئلة مفتوحة ، فاعلى الباحث إلا أن يضع علامة مميزة أمام الإجابة التى يختارها المبحث . أما إذا كانت المقابلة حرة فينبغى

تدوين كل ما يقوله المبحوث تدويناً مرتباً . وإلى جانب استمارات المقابلة يمكن استخدام أجهزة التسجيل لتسجيل كل ما يقوله المبحوث ، ويراعى في ذلك موافقة المبحوث ، لأن إخفاء ذلك عنه يتعارض مع الأصول الأدبية التي يجب مراعاتها في جميع مواقف البحث . ولذلك فمن المستحسن تسجيل إجابات المبحوثين مباشرة تسجيلاً كتابياً أو آلياً وعلى مشهد منهم لضمان صدق الأخطاء التي تترتب على التسجيل من الذاكرة وأهمها النسيان أو التحريف .

أنواع المقابلات :

يمكن تصنيف المقابلات على أسس مختلفة فقد تصنف طبقاً للغرض منها كأن تكون تشخيصية ، أو استقصائية ، وقد تصنف على أساس الدور الذي يقوم به القائم بالمقابلة مثل التوجيه أو التدخل أو التركيز حول موضوع معين ، على أن أكثر أنواع المقابلات استخداماً هي : المقابلة الحرة ، والمقابلة المقتنة ، والمقابلة المتمركزة حول موضوع .

(أ) المقابلة الحرة Free-Interview :

هي نوع من المقابلة يتميز بالرونة المطلقة ، فلا تتحدد فيها الأسئلة التي ستوجه للمبحوث . ولا احتمالات الإجابة ، فيترك فيها قدر كبير من التحرر للمبحوث للإفصاح عن آرائه ، واتجاهاته ، وانفعالاته ، ومشاعره ، ورغباته . وهي لهذا تستخدم في التعرف على الدوافع والاتجاهات ، وتقييم المبحوث للأمور ، كما تلقى الكثير من الضوء على الإطار الشخصي والاجتماعي لمعتقداته ومشاعره . وبالطبع لن يتحقق ذلك إلا إذا كانت استجابات المبحوث تلقائية ومتعمقة . ويستخدم هذا النوع من المقابلات في تنمية الفروض التي يمكن إخضاعها بعد ذلك للاختبار المقتن ، إلا أنها أقل قيمة في اختيار الفروض .

(ب) المقابلة المقتنة Standardized Interview :

يتحدد هنا شكل ومضمون المقابلة بقدر الإمكان قبل القيام بها ، فتوضع قائمة من الأسئلة يلتزم بها كل الباحثين ، وتوجه الأسئلة بنفس الكلمات ، ونفس الترتيب لجميع الأفراد المبحوثين ، ويهدف التقيّن إلى أن الأفراد يستجيبون لنفس المثير أو للنبه . وعادة ما يتم تدريب الباحثين على طريقة إلقاء الأسئلة ، وعلى الوقت الذي سوف يتم فيه المقابلات وعلى المواقف غير المتوقعة التي يحتمل أن تواجه كلاً منهم ، وطريقة التعامل معها ، أو الإجابة عليها . وتختلف درجة

تقنين الأسئلة المستخدمة في هذه الطريقة ، فإما أن تكون أسئلة مقفولة أى أن احتمالات الإجابة محددة أمام كل سؤال ، أو أسئلة مفتوحة النهاية .

(ح) المقابلة المتمركزة حول موضوع (البؤرية) *Focused Interview*:

إن الوظيفة الأساسية للباحث في هذا النوع من المقابلات هي تركيز الاهتمام حول خبرة معينة صادفها الفرد ، ونتائج هذه الخبرة . ومعنى ذلك أن القائم بالمقابلة يعلن أن الباحثين قد اشتركوا في موقف معين . مثل رؤية فيلم سينمائي ، أو سماع برنامج إذاعي أو قراءة كتاب أو إعلان . ولهذا فهو غالباً مايعد قائمة بالموضوعات والجوانب المختلفة التي سوف تدور حولها الأسئلة ، والتي يستنتجها من مشكلة البحث ومن تحليله لموقف أو خبرة شارك فيها الباحث ، ومن الفروض المستخلصة من نظريات اجتماعية أو نفسية . وفي المقابلات البؤرية قد يسمى الباحث إلى التعمق بقصد معرفة درجة اندماج الباحث واهتمامه بالخبرة موضوع المقابلة ، ويلجأ لذلك إلى المرونة وعدم التوجه . والتركيز على المشاعر والاتجاهات .

استمارات البحث :

استمارة البحث نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع ، أو مشكلة ، أو موقف ، ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية Interviewing Schedule أو أن ترسل إلى الباحثين عن طريق البريد Questionnaire أما في الحالة الأولى فإن الباحث (أو مجموعة الباحثين) يقوم بمقابلة كل فرد من أفراد البحث ، ويوجه إليه الأسئلة بسبب ترتيبها في استمارة ثم يقوم بتسجيل الإجابات في المكان المخصص لكل منها . ومن أهم مزايا هذه الطريقة :

- (أ) أنها ضرورية في حالة ماإذا كان أفراد البحث يكثر بينهم غير الملمين بالقراءة والكتابة .
- (ب) عن طريق المقابلة الشخصية يستطيع الباحث التأكد من صحة البيانات ، وعدم تناقضها مع الواقع ، أو مع إجابات سابقة ، وإمكان مراجعة أفراد البحث في الحال .
- (ج) يمكن الحصول على تعاون أفراد البحث ، وتجاوبهم إذا ماأحسن عرض الموضوع ، هذا يتوقف على خبرة الباحث .

(د) يستطيع الباحث عن طريق المقابلة أن يضيف إلى بيانات الاستمارة معلومات أخرى كيفية يرى أنها ذات أهمية بالنسبة للبحث ، ومع ذلك فهي ليست متضمنة في الاستمارة :

ولا أن لهذه الطريقة بعض العيوب فهي :

أولاً : تحتاج إلى عدد من الباحثين مما يتطلب بدور جهداً كبيراً في اختيارهم وتدريبهم .
ثانياً : تخضع لخطأ تحيز الباحث ، فإذا كان يتبنى فكرة معينة أو مذهباً من المذاهب ، فمن الممكن أن يؤثر على إجابات أفراد البحث عن طريق الإيحاء بالإجابة المطلوبة .
ثالثاً : وأخيراً لاتصلح في الحصول على بيانات تعتبر سرية أو محرجة بالنسبة لأفراد البحث كما في حالة السؤال عن العلاقات الزوجية أو المبادئ السياسية .

ولكى يمكن التغلب على هذه الصعوبات يلجأ بعض الباحثين إلى الاستبيان البريدي ، أى جمع البيانات عن طريق إرسال الاستمارات إلى المبحوثين بالبريد ، أو توزيع عليهم باليد وتفرق معها نشرة صغيرة مبيّناً بها الغرض من البحث ، واسم الهيئة المشرفة عليه ، وأهمية الدراسة بالنسبة للمجتمع ، مع رجاء التعاون في استيفاء البيانات المطلوبة ثم إعادة الاستمارة ، كما يجب أن يذكر في هذه النشرة ما يطمئن الأفراد على سرية هذه البيانات ، وأنها لن تستخدم لغرض آخر غير البحث العلمى ، وإن محتويات البحث لن يستفيد منها غير الهيئة المشرفة على البحث ، التى لا يسميها أسماء الأفراد أو الأسر . بقدر ما يهيئها المعالم العامة والبيانات الأساسية للمجتمع موضوع الدراسة ككل ، دون الاهتمام بمصانص وحداته إلا بكونها أجزاء من هذا الكل ، كما يرفق مع استمارة البحث مطروف بعنوان الهيئة المشرفة على البحث ويلصق عليه طابع بريد ، وفى ذلك تسهيل وتشجيع لأفراد البحث على إعادة الاستمارة بعد استيفائها .

ولهذه الطريقة بعض المزايا أهمها :

- (أ) قلة التكاليف اللازمة لجمع البيانات .
- (ب) نخاشى تحيز الباحثين إذ لا يلتقى الباحث بأفراد البحث .
- (جـ) تستخدم في البحوث التى تتطلب الحصول على بيانات حساسة أو محرجة .
- (د) تعطى وقتاً كافياً لأفراد البحث لدراسة الأسئلة وتقدير الإجابة عليها .
- (هـ) يمكن تطبيقها على نطاق واسع ، أى على عينات كبيرة الحجم .

ومع ذلك فإن لهذه الطريقة بعض العيوب فهي :

أولاً : لاتستخدم إلا إذا كان أفراد البحث يجيدون القراءة والكتابة .
ثانياً : لاتصلح إذا كان عدد الأسئلة كبيراً ، إذ إن ذلك يؤدي إلى ملل أفراد البحث وإهمال الإجابة على الأسئلة كلها أو بعضها .

ثالثاً : تحتاج إلى عناية خاصة في صياغة الأسئلة حتى يسهل فهمها ، لأن أفراد البحث

لا يجدون وسيلة يلجأون إليها لفهم مدلول الأسئلة التي يصعب عليهم فهمها .
 رابعاً : يلاحظ أن نسبة الامتناع عن الإجابة non-response أو التجاوب مع هيئة البحث باستخدام هذه الوسيلة أكبر من طريقة المقابلة . وعادة مايكون معظم المتجاوبين من الأفراد المتحمسين لرأى تعين يتضمنه البحث .

القواعد المنهجية لبناء استمارات البحث :

يحتاج تصميم استمارة البحث إلى عناية فائقة . إذ تعتمد عليه مدى صحة النتائج ودقتها ويتطلب ذلك دراية واسعة ، وإلماماً تاماً بأوضاع جمهور البحث ، لهذا يجب مراعاة بعض القواعد عند بناء الاستمارة منها مايتصل بشكلها وتنسيقها ، ومنها مايتعلق بالأسئلة وأنواعها . والبيانات المطلوبة . ورغم أن تصميم الاستمارة يختلف باختلاف موضوع البحث ، إلا أن هناك بعض الأسس والقواعد العامة نوجزها فيما يلي :

١ - تحديد إطار البحث :

إطار البحث هو سلسلة من الأسئلة التي يوجهها الباحث لنفسه حول موضوع البحث ، ويتعين وضع هذا الإطار قبل تصميم الاستمارة ، حيث ينقسم الموضوع أو الظاهرة أو المشكلة المدروسة ، إلى موضوعات وظواهر ومشكلات فرعية ، وكل مشكلة فرعية إلى عدة نقاط ، فإذا كنا مثلاً بصدد وضع إطار البحث عن قضاء وقت الفراغ بين العمال فإن علينا أن نقسم البحث إلى مشكلات فرعية تشمل : صفات العامل الأساسية ، والعادات والتقاليد وبناء الأسرة وخلفيات وقت الفراغ في العمل . وطول وقت الفراغ ومواعيده ، وكيفية قضاء وقت الفراغ ، والمستوى التعليمي . . إلخ ثم يفرع كل موضوع من هذه الموضوعات إلى نقاط أخرى جزئية ، وبذلك يضمن الباحث معالجة جميع المسائل المتصلة بالبحث ، كما أن ذلك من شأنه أن يجنب الباحث التعرض لموضوعات ليست بذات أهمية . ويعتمد تحديد إطار البحث على هذا النحو ، على استعراض وتلخيص كل التراث العلمي المتصل بالمشكلة المدروسة سواء في الكتب أو المراجع ، أو الدوريات العلمية ، أو الأبحاث السابقة ، أو النشرات الرسمية التي تصدر عن بعض الهيئات .

٢ - تصميم الجداول الخيالية Dummy Tables

لا يعتبر الإطار كافياً لمساعدة الباحث في صياغة الأسئلة اللازمة للاستمارة ، إذ لابد للباحث

أن يحرص كل المعلومات المطلوبة . وأن يتصور النتائج الفعلية المتوقع الحصول عليها في شكل جداول صماء قبل بدء البحث ، وهذه الطريقة الدقيقة توصله إلى الأسطة ذات الدلالة ، وإلى تحديد الارتباطات بين المتغيرات على نحو يمكنه من وضع خطة التحليل الإحصائي اللازمة .

٣ - الأسطة التي تشملها الاستمارة :

لكي يستطيع الباحث تحديد الأسطة التي سوف تتضمنها الاستمارة يجب عليه أن يحرص البيانات التي يحتاجها ، هل هي من النوع الذي يتصل بالحقائق ، أو مضمونها التأكد من المعتقدات والإنجاعات أو تهدف إلى التعرف على أنماط السلوك والعلاقات المتبادلة . والأسطة نوعان ، فإما أن تركز جميع الإجابات المحتملة وتكتب أمام السؤال فيقوم الباحث أو أفراد البحث بوضع علامة على الإجابات المناسبة ، وهذه هي الأسطة المقفولة ، مثل تحديد الإجابة عن السؤال عن الحالة التعليمية بالفئات التالية :

(أمي - يقرأ ويكتب - تعلم متوسط - تعلم عال) . ولهذا النوع مزاياه وعيوبه ، فمن مزاياه أن تحديد الإجابات المحتملة يضمن للباحث توحيد الإجابات ، ولا يتكلف أفراد البحث مشقة الكتابة . وكل ما تتطلبه الإجابة هو وضع علامة أمام الاحتمال المناسب لها ، ويمكن ترميز الإجابات وتحليلها آلياً بسهولة ، ثم قلة التكاليف والسرعة في الحصول على الإجابات . ومن عيوب هذه الطريقة أن تحديد الإجابات المحتملة من وجهة نظر الباحث قد توحى لبعض أفراد البحث باختيار إحدى الحالات على أنها الإجابة الصحيحة رغم مخالفتها لما يعتقدون أنه الإجابة الصحيحة . وقد يختلف المعنى المقصود بالسؤال في ذهن بعض أفراد البحث عن المعنى الذي يقصده البحث ويحدد إجابات محتملة له . هذه الإجابات المحتملة قد لا تغطي معلومات كافية عن الرأي الصحيح . يضاف إلى ذلك أن من بين الاحتمالات التي توضع فئة « لا أعرف » وهذه يجدها كثير من أفراد البحث هي الإجابة الصحيحة التي لا تكلفهم مشقة التفكير في غيرها ، وفي هذا ضياع لجزء من المعلومات التي قد تكون مفيدة للباحث .

أما النوع الثاني من الأسطة فهو ما يعرف بالأسطة المفتوحة الهائية ، وفيه يترك لأفراد البحث الحرية في تحديد الإجابات المناسبة للأسئلة الملقاة عليهم . ومن مزايا هذه الطريقة : أنها تعطي لأفراد البحث صورة واضحة دقيقة لما يعتقدون أنه الإجابة الصحيحة ، كما تكون إجابة الأفراد في حدود الإطار الذي يرسمونه لأنفسهم لما تتطلبه الإجابة على السؤال ، يضاف إلى ذلك أن أفراد البحث يعبرون عن آرائهم بحرية مطلقة ، ويعملون أمامهم وقتاً كافياً للإجابة

أما عيوبها فتتلخص في أنها تحتاج إلى وقت أطول من أفراد البحث ، وجهد أكبر قد يدعون إلى الملل ، وخاصة في حالة استخدام الاستبيان البريدى ، قد لا تتمكن هذه الطريقة الباحث من المقارنة بين بعض الإجابات التى يتوقعها في ضوء هدف البحث فتكون الإجابات غير موحدة مما يجعل عملية الترميز والتحليل الإحصائى صعبة ، وتحتاج هذه الطريقة إلى جهد كبير في تصنيف البيانات إلى فئات ، وعادة مايستخدم من أجل ذلك مجموعة من الباحثين ، وقد يفتح ذلك مجالا للتحيز .

في ضوء ذلك تستخدم بعض الأسئلة التى تسمح بالاحتفاظ بسميزات كل من الأسئلة المغفولة والمفتوحة النهاية ، فيحدد الباحث احتمالات الإجابة المتوقعة أمام السؤال ويترك في النهاية فرصة لاحتمالات أخرى وذلك بكتابة عبارة (أخرى تذكر ...) .

٤ - صياغة الأسئلة :

هناك مجموعة شروط يجب مراعاتها عند صياغة الأسئلة التى تتضمنها استمارة البحث وهذه الشروط هى :

(ا) يجب أن تكون الأسئلة بسيطة وواضحة وبعيدة عن التعقيد اللفظى بحيث لا تقبل اللبس أو إساءة الفهم ، وينصح بعض الباحثين بأن تكتب الاستمارة بلغة الحياة اليومية ، كنوع من التبسيط

(ب) يجب أن تصاغ الأسئلة لكي تكون إجابتها قاطعة وبسيطة بقدر الامكان كأن تكون الإجابة بنعم أو لا .

(ج) أن يراعى في صياغة الأسئلة ألا تتطلب من المهيئين إجراء عمليات حسابية مطولة . تستدعى ذاكرة حادة ، أو مجهوداً فكرياً شاقاً .

(د) ألا تكون الأسئلة محرجة أو تمس جوانب حساسة مما يعتبر تدخلا في أمور شخصية .

(هـ) ألا تكون الأسئلة من النوع الإيحائى ، أى التى توحى للمبحوث بإجابات معينة .

(و) ألا تكون الأسئلة ذات إجابة بديهية معروفة بدون إلقاء السؤال .

(ز) يجب تحاشي الأسئلة التى تدفع المبحوث للكذب أو الادعاء .

(ح) يجب ألا تشمل الأسئلة على أكثر من نقطة واحدة ، فإن كان الباحث يريد السؤال عن

شيئين فيستحسن وضعهما في سؤالين متتاليين .

(ط) تضاف أسئلة لا يقصد الإجابة عليها لأنها ، بل للتأكد من دقة بعض الإجابات

ويمكن لتحقيق ذلك تكرار بعض الأسئلة بصيغ مختلفة ، وتسمى هذه الأسئلة بأسئلة المراجعة

Checking Questions

(ى) غالباً مايراعى عند ترتيب الأسئلة التدرج من العام إلى الخاص ويسمى ذلك بالترتيب

القمى Funnel approach

٥ - شكل الاسآارة وتنسيقها :

يجب أن يكون حجم الاسآارة مناسباً ، ونوع الورق جيداً يتحمل الكتابة ولونه مقبولاً . والطباعة جيدة وسهلة القراءة ، كما يوضح على غلاف الاسآارة موضوع البحث ، واسم الهيئة المشرفة عليه ، ومايفيد مرية البيانات . أما التنسيق الداخلى للاسآارة فيجب ترتيب الأسئلة ترتيباً منطقياً يراعى فيه التسلسل والعلاقات بينها ، كما يجب تقسم الأسئلة إلى مجموعات متجانسة توضع لها عناوين فرعية وتترك أمكنة كافية للإجابة . حتى لا يضطر أفراد البحث إلى الإجابة على ورقة منفصلة ، كما ينبغى مراعاة التنفيذ الآلى لتحليل البيانات فى حالة الابحاث الكبيرة التى تستخدم فيها الآلات الإحصائية . ولذلك يجب وضع دليل رقى Code لاجابات كل سؤال .

٦ - الاختيار المبدئى Pretest :

يقوم الباحث بعد الانتهاء من بناء الاسآارة : بتجربتها على نطاق محدود . وذلك لاكتشاف مدى صلاحيتها وملاءمتها قبل استخدامها فى البحث . وتساعد هذه العملية على كشف الأخطاء فى صياغة الأسئلة وترتيبها . كما تعطى الباحث فرصة التعرف على الوقت اللازم لجمع البيانات . ومدى الحاجة إلى إضافة أسئلة جديدة . أو استبعاد أسئلة لاداعى لها . ومعرفة الاحتمالات المختلفة للإجابة . كما يمكن أيضاً تقدير درجة التعاون بين الباحث وجمهور البحث . على أن هذه التجربة إذا أسفرت عن إدخال تعديلات كثيرة على بناء الاسآارة فمن الضروري أن تتكرر مرة أخرى على عينة ثانية عشوائية . حتى نصل إلى أفضل صياغة لاسآارة البحث .

٧ - مراجعة استآارات البحث Editing :

بعد القيام بجمع البيانات من الميدان تم مراجعتها . والمراجعة تكون على مرحلتين : المرحلة الأولى : فى الميدان حيث تم مراجعة سريعة للاستآارات للتأكد من أنه قد تم استيفاء البيانات جميعاً ، وفى حالة اكتشاف أخطاء أو نقص تعاد الاسآارات إلى الباحث الميدانى لاستيفائها بالرجوع إلى أفراد البحث .

والمرحلة الثانية : للمراجعة تكون مكثية وفيها يتم اكتشاف الأخطاء التي لم تكشفها المراجعة الميدانية ، ومحاولة تصحيحها إن أمكن أو إعدادها للميدان لو استدعى الأمر ذلك . كما تتضمن هذه المرحلة القيام ببعض العمليات الحسابية التي يستلزمها البحث مثل حساب السن حتى تاريخ البحث . أو نصيب الفرد من دخل الأسرة أو حساب تكلفة الوحدة ، وغير ذلك من البيانات التي أعطينا أفراد البحث من القيام بها خشية الوقوع في الخطأ .

خامساً : التحليل والتفسير وكتابة تقرير البحث :

بعد أن ينتهي الباحث من جمع البيانات . يوجه كل اهتمامه نحو تحليلها وتفسيرها تمهيداً لكتابة التقرير النهائي . وهي عملية متصلة الحلقات . فالتحليل يهدف إلى تلخيص الملاحظات الكلية بطريقة تسمح بالتوصل إلى إجابات عن التساؤلات التي انطلق منها البحث . أما التفسير فإنه يسمى إلى استكشاف المعاني والدلالات التي تشير إليها هذه التساؤلات . والتي تتضمنها الإجابات المختلفة التي أمكن تطويرها بعد البحث . من خلال ربطها بالمعلومات والمعارف الأخرى السائدة . وهذان الهدفان بالطبع يحكمان عملية البحث كلها . فكل الخطوات الأخرى إنما تقوم بها لكي نصل إلى النهاية إلى هذه المرحلة .

على أنه من الضروري أن نؤكد هنا أن التحليل ليس مرحلة أخيرة مستقلة أو منفصلة عن المراحل السابقة . فالباحث عليه منذ البداية أن يضع خطة متكاملة لبحثه . ذلك أن الطريقة التي سوف يتم بها تحليل البيانات وتفسيرها . تتحدد في ضوء نوع البيانات التي سوف يحصل عليها . والأدوات المختلفة المستخدمة في عملية جمع البيانات . والمنهج الذي اصطنعه في بحثه . ثم حجم العينة التي اعتمد عليها في الحصول على البيانات .

١ - إجراءات تحليل البيانات :

يسهدف التحليل تنظيم . وترتيب . وتصنيف البيانات بصورة علمية . تساعد في الكشف عن العلاقات والارتباطات بين الظواهر . حتى يمكن بعد ذلك التوصل إلى تفسير لها . وأول خطوة في التحليل هي تمحيص البيانات بدقة ، ومعنى ذلك أن الباحث عليه أن يتبنى نظرة نافذة عميقة أمام الركائز الهائلة من المعلومات التي استطاع جمعها ، فعليه أن يتأكد أولاً أن هذه البيانات تمثل الحقيقة الموضوعية بدرجة كافية وأن يتبنى من بين البيانات أكثرها دلالة وأهمية . ومعنى ذلك أن الباحث في العادة لا يضمن تقرير بحثه كل ماحصله من معلومات . فهارته وقدرته العلمية تبدو

واضحة حيناً يخار من هذه البيانات أكثرها أهمية وعلاقة بموضوع الدراسة ، ويفرق بينها وبين تلك التى يمكن أن يستعين بها لأغراض العرض والاستشهاد .

والخطوة الثانية فى التحليل هى تصنيف البيانات Classification of data فى ضوء أوجه التشابه والاختلاف بين هذه البيانات ، أى أن التصنيف يعنى تقسيم البيانات إلى مجموعات فرعية وفقاً للمكان أو الزمان ، أو العلاقات بينها ، أو نماذج السلوك ، أو الوظائف ، ومن ثم تتوقف أهمية الدراسة ، والقدرة على التحليل ، على مدى شمول هذا التصنيف واستيعابه لكل الوقائع المتبادلة بينها . ويمكن أن نوضح عملية التصنيف بمثال عملي ، فإذا كنا نقوم بدراسة مثلاً عن تقييم دور وسائل الاتصال فى تبنى القرويين لفكرة تنظيم النسل ، فسوف نضمن استمارة البحث المستخدمة عليهما من الأسئلة التى تدور حول هذا الموضوع ، من ذلك مثلاً أننا نوجه سؤالاً مؤداه .

ما هو المصدر الذى سمعت منه لأول مرة عن تنظيم النسل ؟

ومن المتوقع أن تأتى عن هذا السؤال إجابات متعددة مثل : الراديو ، والإذاعة ، والتلفزيون ، والصحف ، والعملة ، والمشرى الزراعى ، والإخصائى الاجتماعى ، والأصدقاء ... إلخ ، وبالطبع لا يمكن تحليل هذه الاستجابات على هذا النحو ، وإنما يتعين وضع فئات Categories تجمع كل فئة الاستجابات التى يكون بينها نوع من التماثل أو التشابه ويعتمد وضع هذه الفئات بالطبع على نوع المعلومات المطلوبة والتى «تلقى ضوءاً» على فروض البحث ، ويمكن بالنسبة للسؤال السابق تصنيف البيانات المذكورة إلى فئتين هما :

مصدر اتصال جمعى (ويشمل الراديو والتلفزيون والإذاعة والصحف) .

ومصدر اتصال شخصى (ويشمل الاستجابات الأخرى) ، بل ويمكن أيضاً أن نقسم المصدر الشخصى إلى نوعين .

مصدر اتصال شخصى رسمى (ويضم القادة الرسميين فى القرية) .

ومصدر اتصال شخصى غير رسمى ، وذلك وفقاً لمدى أهمية هذا التصنيف بالنسبة لأهداف البحث والفروض (٧٨) .

ومن الضرورى أن يتحقق للفئات المستخدمة فى التصنيف بعض المتطلبات إذ يتعين أن تكون الفئات شاملة بقدر الإمكان أى يمكن تصنيف كل استجابة فى إحدى هذه الفئات ، كذلك يجب أن تكون الفئات محدودة علماً بمعنى أنه لا يمكن وضع استجابة معينة فى أكثر من فئة ، وإذن فن الضرورى أن تتحدد أبعاد التصنيف تحديداً دقيقاً ، فقد يكون التصنيف قائماً على أكثر من بعد

واحد ، وقد يهدف التصنيف إلى إبراز بعد وحيد ، فإذا صُنفت مثلاً برامج إذاعية إلى الفئات التالية :

برامج موسيقية ، برامج درامية ، برامج موسيقية خفيفة ، برامج ترفيهية ، برامج إخبارية ، برامج فكاهية ، فيمكننا أن نلاحظ على الفور أن هذه الفئات تنسب إلى أبعاد مختلفة ، وبالطبع لا يستقيم التصنيف بصورته السابقة . وإنما ينبغي أن يوضع على النحو التالي :

برامج درامية ، برامج موسيقية ، برامج ترفيهية ، برامج ثقافية ، برامج إخبارية بحيث تدرج تحت كل فئة من هذه الفئات الشاملة النوعيات المختلفة للبرامج المتصلة والمشاركة في خاصية معينة ، أما إذا أردنا إبراز بعد واحد فإن التصنيف الصحيح هو :

برامج موسيقية خفيفة ، برامج موسيقى شعبية ، برامج موسيقى سيمفونية .

تلك - باختصار - هي أهم الأسس المنهجية التي يقوم عليها تحليل البيانات ، يبقى بعد ذلك أن نذكر شيئاً عن الإجراءات العملية المستخدمة في تبويب وتصنيف البيانات التي تشملها استمارات البحث بصفة خاصة ، تمهيداً لتفسيرها وإبراز دلالاتها . فيعد أن ينهى الباحث من جمع الاستمارات من المبحوثين يبدأ باتخاذ الخطوات اللازمة لتفريغ هذه البيانات وتحويلها إلى بيانات كمية تدرج تحت فئات خاصة بكل سؤال تشمله الاستمارة . وقد يستخدم التفريغ اليدوي في جداول تعد خصيصاً لذلك Master sheet ثم يقوم الباحث بعد الانتهاء من تفريغ بيانات كل الأسئلة في هذا الجدول بجمع التكرارات لكل فئة ، وحساب النسب المئوية ، ثم يصمم جداول بحثه - وفقاً للإطار وللجدول الخيالية - بحيث يحتوي كل جدول على التكرار ، والنسبة المئوية ، فيما يتعلق بمتغير أو أكثر ويتم التفريغ اليدوي إذا ما كان عدد الحالات محدوداً ، أما إذا كانت عينة البحث كبيرة ، فإن هذه العملية تحتاج إلى مجهود ووقت طويل وكذلك إذا ما كان عدد الأسئلة في الاستمارة كبيراً واحتمالات الإجابة على كل سؤال كثيرة في مثل هذه الحالات يفضل استخدام التبويب الآلي ، فتكون النتائج التي نحصل عليها أكثر دقة .

والفكرة الأساسية في استخدام الآلات الإحصائية هي ترجمة إجابات البحث إلى رموز أو أرقام . وهذه العملية تسمى الترميز Coding ، ثم تحول هذه الأرقام إلى ثوابت بنظام معين على بطاقة خاصة Punching cards تنقل إليها الرموز بواسطة آلة التثقيب ، ثم تنقل البطاقات بعد مراجعتها إلى آلة الفرز Sorter ووظيفتها تقسم البطاقات حسب الإجابات في كل الأسئلة ، ووفق التصنيف الذي يرغب فيه الباحث ، ثم تستخدم بعد ذلك آلة التبويب Tabulator وهي تقوم بتسجيل البيانات المثقبة على البطاقات بعد فرزها ، وترتيبها في مجموعات وفق التبويب المطلوب

وتقوم بتصنيفها في الجداول المطلوبة على حسب البرنامج المد لذلك . لكن الجداول الإحصائية التي حصلنا عليها من آلة التوب لا تعتبر المرحلة النهائية في البحث ، إذ يلزم أولاً تنظيم هذه البيانات بطريقة تساعد على الإلمام بها ، والاستفادة منها في التحليل الإحصائي لتحقيق الفروض وقد يحد بعض الناس صعوبة ظاهرة في تفهم أو تتبع مجموعة الأرقام التي تشتمل عليها الجداول الإحصائية ، فيفضل عرض البيانات بواسطة الرسوم التوضيحية مثل الخط البياني ، والمخرائط . والأعمدة البيانية والرسوم الدائرية والرسوم التصويرية .

٢ - أسس التفسير الاجتماعي :

يحاول الباحث في مرحلة التفسير أن يكمل دائرة البحث ، وذلك بأن يربط نتائجه بالإطار التصوري الذي استعان به . أو النظرية التي استرشد بها منذ البداية . ويستخدم في هذه المرحلة المطلق . والتبرير ، والخيال العلمي الخلاق ، وقد أوصحننا الدور الهام الذي تقوم به النظرية في توجيه مسارات البحث ، والحاجة الماسة إلى معرفة منظمة تقوم على أساس شامل . إذ بدون هذه المعرفة ستظل استنتاجات علماء الاجتماع محدودة بمواقف خاصة . وبالمشكلات النوعية التي تناولها البحوث .

ويقول روبرت ميرتون R. Merton في هذا المصدر : « إذا اخترت المفاهيم دون معرفة العلاقات المتبادلة بينها - من خلال النظرية - فليس هناك شك في أن البحث سيكون عقيماً وسوف يتمثل ذلك في السعي المستمر وراء ملاحظات واستنتاجات تفصيلية بالغة البساطة . بل إن العملية الأمبيريقية ستقوم على أساس المحاولة والخطأ . مما يجعلها غير متميزة . ذلك أن عدد المتغيرات التي لا تربطها صلات ذات دلالة لا يمكن حصره » .

ومع ذلك . فليس من الضروري دائماً أن يبدأ كل بحث بإطار نظري متكامل . وأن يصاغ في حدود نظرية معينة بالذات . إذ إن الباحث قد يبدأ بالعملية الأمبيريقية . فيجعل كل اهتمامه محصوراً في اتجاه من البيانات إلى النموذج التصوري . وذلك بإضافة أفكار جديدة إلى هذا النموذج بعد أن تصبح البيانات في متناول يده . وعادة ما يحدث ذلك في الدراسات الاستكشافية أو الاستطلاعية التي تسعى إلى الكشف عن بعض الانتظامات . التي تقود الباحث إلى أفكار جديدة . أو تنمية فروض يستخلصها في تفصيل نموذج التصوري أو تعديله . فالباحث الذي يسعى - مثلاً - إلى تفسير الارتباط الإحصائي بين الانتماء الديني والانتحار . قد يلجأ إلى صياغة مفهوم أو تصور جديد داخل التنظيمات البروتستانتية أو الكاثوليكية . والقوى المتباينة التي تربط

الأفراد بأقاربهم وبالحياة نفسها ، وهو - أى الباحث - يستخدم هذا التصور الجديد لكي يفسر الانتظام الامبيرى في ضوء مبدأ نظرى أكثر عمومية ^(٧٩) . ويؤكد البعض أهمية هذا الصعود من مستوى البيانات إلى مستوى النظرية ، وهم يقيمون ذلك على أساس الحقيقة التى مؤداها أن تاريخ العلم يقدم لنا استراتيجة هامة يمكن الافادة منها في علم الاجتماع . وهى تلك التى عبر عنها ويلارد جيز W. Gibbs حيناً ذهب إلى « أن الوظيفة الأساسية للعمل النظرى هى تقديم الصيغة الملائمة لعرض نتائج التجربة » . ومعنى هذا أنه لم تعد تشغلنا بعد ذلك مشكلة البدء بتفسيرات ذات دلالة نظرية وضرورة وجود إطار نظرى واضح أولاً . إذ إن استراتيجة العمل العلمى سوف تبدأ مباشرة من النتائج الواقعية . ثم نسعى بعد ذلك إلى كشف القضايا العامة التى تصير تلك النتائج . وهذه هى استراتيجة الوصول إلى أنساق استنباطية بالطريقة الاستقرائية . والواقع أن معظم المؤلفات التى تعالج مناهج البحث الاجتماعى لاتعطى أهمية كبيرة للتفسير العلمى . بقدر ما هم معرض خطوات البحث وتحليل العمليات الامبيرية . ربما كان أهم مؤلف تناول هذا الموضوع بالذات كتاب روبرت براون R. Brown عن : « التفسير فى العلوم الاجتماعية » ، Explanation in social sciences ١٩٦٨ حيث يعقد مقارنة بين التفسير الاجتماعى والملاحظة الاجتماعية فالأخيرة ترتبط أكثر باهتمامات المؤرخين . حيث يسعى القائم بالملاحظة الاجتماعية إلى إقامة قضايا تتعلق بأحداث فريدة . أو صياغة أسباب نوعية . فيما يهتم علماء الاجتماع الذين يبحثون عن تفسيرات اجتماعية بإجراء خطوة أكثر تقدماً من ذلك فهم يحاولون صياغة تعميمات تكشف عن أسباب الأحداث أو الظواهر .

وباختصار فإن الفارق الأساسى بين الملاحظة الاجتماعية والمعلوم الاجتماعية يكمن فى نوع النتائج التى يتوصل اليها كل منها . ثم يعالج براون بعد ذلك مناهج التفسير الاجتماعى . فيقول إن التفسير ممكن على أساس : النشوء والتطور والمقاصد والغايات والحاجات والأسباب المنطقية والوظائف والتعميمات الامبيرية والنظريات .

أما التفسيرات النشئية Genetic فهى تحاول أن تقدم وصفاً أو عرضاً واقعياً لتتابع الأحداث فى الزمان . وحيناً تلور هذه التفسيرات حول نشأة ظاهرة أو نظام وتنبع الأشكال التى اتخذتها والتغيرات التى طرأت عليها خلال الزمن . يقال إن التفسير تاريخى . أما التفسير على أساس المقاصد intentions فيقوم على أساس أن السلوك الإنسانى لا يخلو من غرض أو هدف . أو أن هناك دوافع معينة تكن خلف السلوك وتوجهه نحو تحقيق أغراض معينة . والتفسير على أساس الحاجات needs يقصد به تلك الحالات التى يستهدف الناس اشباعها عن طريق أنماط السلوك

المختلفة كالحاجة إلى الأمن ، والاعتراف والتقدير ، والحاجة إلى خفض حدة التوتر ، ويقصد بالتفسير على أساس الأسباب Reasons معرفة الظروف التي يمكن في ضوءها توقع حدوث ظاهرة معينة أو نتيجة بالذات ، طمأن أن هناك اعتقاداً في مبدأ الطية الذي يقول : إذا توافرت شروط وقوع حادثه معينة ، فن الضروري أن تقع هذه الحادثة أو النتائج الدالة عليها ، ويسمى التفسير على أساس الوظيفة Function إلى تتبع التساند والتشابك بين الظواهر والأحداث داخل نسق اجتماعي معين ، ومن ثم التركيز على الدور الذي يقوم به « الجزء » حتى يتحقق « الكل » الاستمرار في الوجود . أما التفسير في ضوء التعميمات الامبيريقية ، فعنايه تبرير الأحداث على أساس الارتباطات التجريبية التي كشفت عنها نتائج البحوث بين الظواهر ، وهناك طائفة لاحصرها من هذه التعميمات ، ويمكن القول أن الفروض التي تبدأ منها الدراسات التجريبية ، والتي تقرر وجود علاقة بين متغيرين ، ثم تثبت صحتها تعتبر تعميمات إمبيريقية يمكن أن يقوم عليها التفسير . يبقى بعد ذلك التفسير على أساس النظريات ، وهو أكثر أنواع التفسير أهمية وقيمة .

واختتم روبرت براون معالجته لمشكلة التفسير بمناقشة القضية التي تثار دائماً حول طبيعة التفسيرات التي تقدمها العلوم الاجتماعية ، والزعم بأن العلوم الاجتماعية لا تستطيع أن تقدم إجابات شافية عن السؤالات التي تثيرها . ويذهب براون في هذا الصدد إلى أن هذا الزعم خاطئ من أساسه ، لأنه لا بد من معرفة العلاقات بين التفسير ، والوصف ، والتسجيل ، من ناحية ، وأيضاً أن نعلم بأن التفسيرات التي يستخدمها الأنثروبولوجيون ، وعلماء الاقتصاد والسياسة ، والاجتماع تختلف فيما بينها ، ولا بد من فحص الأنواع المختلفة لهذه التفسيرات قبل الحكم عليها . ويضاف إلى ذلك أن التفسيرات الاجتماعية تختلف عن تلك التي تتوصل إليها العلوم الطبيعية ، فالأولى ذات صلة وثيقة بفاهيم مثل : الدوافع ، والرغبات ، والحاجات ، والوظائف ، والقوانين .

وقد كتب جورج هومانز دراسة موجزة عالج فيها قضايا التفسير وجعل عنوانها « طبيعة العلوم الاجتماعية » (١٩٦٧) . ويناقش هومانز في دراسته هذه ثلاثة موضوعات رئيسية هي : الاكتشاف والتفسير ، والقضايا العامة ، ومشكلات أو صعوبات التفسير - ويبدأ معالجته بتحديد المقصود من العلوم الاجتماعية فيقول إن هذه العلوم تضم كلاماً : علم النفس ، والأنثروبولوجيا ، وعلم الاجتماع ، والاقتصاد ، والسياسة ، والتاريخ وربما اللغويات ، وهذه الفروع جميعاً تؤلف علماً واحداً ، طمأن أنها تشترك في نفس الموضوع وهو دراسة « سلوك الناس » . وهي أيضاً تستخدم نفس البناء الذي يضم مجموعة مبادئ تفسيرية ، ولكن دون أن

تعرّف بذلك صراحة . ويعتقد هومانز أن لكل علم هدفين أساسيين هما : الاكتشاف والتفسير . فمن طريق الهدف الأول نستطيع أن نقيم المكانة العلمية لهذا العلم ، وبإمكاننا أن نخضع إلى الهدف الثاني في تقدير مبلغ نجاحه . والمشكلة الرئيسية التي تواجه العلوم الاجتماعية ، هي أنه برغم نجاح بعضها في اكتشاف عديد من التعميمات التي تربط بين الظواهر والمتغيرات المختلفة ، إلا أننا إذا قارناها بالعلوم الطبيعية ، فلنا أن نقول إنها - أى العلوم الاجتماعية - تعاني من مشكلة التفسير . فالتفسير هو استنباط القضايا الامبيريقية من قضايا أخرى أكثر عمومية . ومن ثم فإن العلوم الاجتماعية عليها أن تتساءل دائماً : ماهى القضايا العامة التي توجد لديها ؟ وهل يمكن بعد ذلك استنباط القضايا الامبيريقية منها ؟ يقول هومانز في الرد على هذين التساولين : « ربما كانت الإجابة قبل ظهور علم الاجتماع الأكاديمي والنتروبولوجيا في نهاية القرن التاسع عشر هي أن القضايا العامة تتمثل في القضايا المتعلقة بالطبيعة الإنسانية . أى التي تتناول الخصائص النفسية للناس بوصفهم أعضاء يشركون في نوع واحد » ... ويعتقد هومانز أن هذه الإجابة صحيحة إذا ما اعتبرنا علم النفس الحديث هو الميدان الذي يدرس الطبيعة الإنسانية . ونحس نستطيع في نطاق هذا الميدان أن نكتشف القضايا العامة للعلوم الاجتماعية . وبذلك لاتصبح صعوبة التفسير هي نقص القضايا العامة ، بل على العكس أننا نعرف هذه القضايا منذ زمن بعيد ، ألفتنا بها هي التي تمنعنا من الاعتراف بأنها قضايا عامة . وإذا كان لنا أن نحقق تقدماً في التنظيم الفكري لموضوع دراستنا ، فإن المهمة الأولى التي يتعين علينا القيام بها هي الاعتراف بأن القضايا التي اكتشفت في نطاق علم النفس هي قضايا العلوم الاجتماعية . بعد أن نعرف بأن العلوم الاجتماعية تشترك في نفس الموضوع . وهكذا . تكون صعوبة التفسير منتقلة في « طبيعة القضايا العامة » ، فهي قضايا تتعلق بالسلوك الفردي . بينما تسعى العلوم الاجتماعية دائماً إلى تفسير خصائص التجمعات الاجتماعية ، ومن ثم تصبح مشكلة العلوم الاجتماعية هي : كيف يخلق سلوك الأفراد خصائص الجماعات ؟ فكأن المشكلة لانتحصر في التحليل ولكنها مشكلة « تأليف وتركيب » *Synthesis* وهي ليست مشكلة اكتشاف المبادئ الأساسية . وإنما هي مشكلة التذليل والبرهنة على أن القضايا العامة ، التي تنعكس في سلوك الأفراد والجماعات المعقدة . إنما تتكامل على مر الزمن . لكي تعمل على إيجاد الظواهر الاجتماعية . والمحافظة عليها ، وإخضاعها للتغير والتعديل . وبإمكاننا أن نتحقق من ذلك إذا وجهنا اهتماماً خاصاً للمواقف التي تلاحظ فيها قدرة القضايا السيكولوجية على تفسير الظواهر الاجتماعية ، فنحن في هذه المواقف نلاحظ سلوك الأفراد ونحصل على المعلومات الضرورية التي يحتاجها التفسير . ولعل هذا هو التبرير الاستراتيجي لما يعرف ببحوث الجماعات

الصغيرة .. ففى نطاق هذه المجالات يمكننا أن نلاحظ ونفسر بسهولة ظواهر مثل الامتثال .
وممارسة القوة وظهور أنساق المكانة ، وهذه هى الظواهر الأولى لفهم المجتمعات الأكبر .
هكذا ، ينتهى هومانز من تحليله إلى تقرير مبدأين هما : إن العلوم الاجتماعية لا تختلف اختلافاً
أساسياً عن العلوم الطبيعية والحيوية ، وإنما يمكن أن تماثلها فيما يتعلق بالتفسيرات والنظريات ، كما
أن العلوم الاجتماعية لا تقدم القضايا العامة ، تلك التى يمكن أن نصفها بأنها قضايا سيكولوجية ،
هذا فضلاً عن النتائج العديدة التى توصلت إليها هذه العلوم ، وكل ما تحتاج إليه هو تنظيم هذه
النتائج والاعتراف بعمومية القضايا السيكولوجية ، والانصراف إلى رد القضايا الامبيريقية إلى
المبادئ العامة ، فتزول صعوبات التفسير .

٣ - كتابة التقرير النهائى :

لتنكمل مهمة الباحث أو هيئة البحث إلا بعد كتابة التقرير النهائى . ذلك أن الخطوات
السابقة التى استغرقها الإعداد الفكرى والمادى للبحث تصبح عدبة القيمة ، إذا لم تثبت فى تقرير
يعرضها بصورة منظمة ، وتراعى فيه القواعد العلمية . ولاشك أن مهمة كتابة التقرير عسيرة ،
وتحتاج إلى مهارة وفيرة وخبرة بالكتابة لانتوفر لدى الكثيرين ، كما يجب أن تعطى الوقت الكافى ،
وأن تبدأ بمجرد الانتهاء من تحليل البيانات وتقرير البحث يجب أن يشمل عدة نقاط أساسية هى :
(١) عرض المشكلة موضوع البحث عرضاً وافياً .

(ب) إجراءات البحث من حيث تصميمه ، ومراحله المختلفة ، ومصادر الحصول على
البيانات وطرق تحليلها .

(ح) عرض النتائج .

(د) مناقشة تطبيق النتائج والاستخلاصات .

(١) عرض المشكلة Statement of the Problem :

يتضمن ذلك عرض موضوع البحث ، وتحليل كافة الكتابات المتصلة به سواء كانت نظريات
علمية قائمة ، أو نتائج أبحاث سابقة ذات صلة بالموضوع أو المشكلة ، أو لها علاقة بالنتائج التى
سوف يتوصل إليها البحث . كما يبنى فى هذا الصدد إبراز وجهة نظر الباحث ، أو المنظور الذى
يتناول منه الموضوع وذلك من خلال العرض التقليدى للتراث النظرى ، فلا يكتفى إذن سرد
النظريات والأبحاث السابقة دون تحليلها تحليلًا نقدياً ، وتصنيفها إلى مواقف واتجاهات متميزة

تهيئاً لانتقادها . ويتضمن هذا القسم أيضاً كل التعريفات التي سوف يستخدمها الباحث ، وتحديد معنى المفاهيم المختلفة التي سوف ترد على صفحات البحث ، وكذلك وضع الفروض الأساسية التي ستوجه الدراسة ومناقشة هذه الفروض في ضوء ما يمكن أن تضيفه إلى بناء المعرفة العلمية من زوايا أو استبصارات جديدة ، كما يجب أيضاً إبراز القيمة العملية للبحث بوضوح .

(ب) إجراءات البحث Research procedures :

يتم القارئ العلمي بمعرفة المناهج والأدوات المستخدمة في البحث حتى يقتنع بدلالة النتائج التي توصل إليها الباحث . لذلك يتعين عرض المنهج المستخدم في الدراسة مع إعطاء التبريرات المختلفة التي جعلت الباحث يستعين به دون غيره ، وكذلك شرح أدوات البحث المستخدمة في جمع البيانات وإجراءات التعرف على درجة ثباتها وصدقها ، كما يوصف أيضاً جمهور البحث وصفاً تفصيلياً دقيقاً ، وكذلك أسلوب اختيار العينات وأسس هذا الاختيار ، ونوع العينة وحجمها ومدى تمثيلها للمجتمع . يجب أيضاً عرض خطة التحليل الإحصائي للبيانات ونوع المقاييس والاختبارات المستخدمة ومدى الثقة في قدرتها على إبراز الفروق بين الاستجابات أو الدلالات المختلفة لها .

(ج) عرض النتائج Presentation of Results :

يجب على الباحث أن يقدم مخلصت إلى الدراسة من نتائج بصورة موضوعية ، دون أن يعرضها من وجهة نظره الخاصة ، إذ أن الباحث العلمي ليس كأى كاتب آخر يريد إبرازه ويعطيه أهمية ولو أنها خاصة ، ويغفل ما يريد إغفاله من حقائق ، بل يتعين عليه أن يعرض الحقائق والنتائج كاملة وبأمانة تامة . وعلى الباحث أن يرتب نتائجه حسب أهميتها وصلتها بموضوع البحث وقد يجد أنه ليس من الضروري عرض جميع التفاصيل التي تنطوي عليها الجداول الإحصائية ، فيضعها في ملاحق البحث .

(د) مناقشة تطبيقات النتائج Discussion of Implications :

لا يمكن مجرد عرض الوقائع والنتائج وإنما لابد من مناقشتها والتعقيب عليها ، وإبراز ما قد تنطوي عليه من دلالات نظرية ، أو قيمة عملية تطبيقية ، ويقضي ذلك من الباحث أن يعرض استخلاصاته أو استنتاجاته Inferences . التي بنيت على النتائج ، والتي يمكن تطبيقها في

ظروف مماثلة ، وعليه ألا يصوغ أى تعميم من النتائج إلا بعد أن يتأكد من توافر كل الشروط الملائمة لصياغة هذه التعميمات . وينتهى البحث عادة بتوضيح قيمته التطبيقية وما يمكن أن تفيد به نتائجه بالنسبة لأغراض التنمية أو التخطيط أو إلقاء الضوء على إحدى المشكلات الاجتماعية الاقتصادية .

أسلوب التقرير **Report style** :

أهم صفات التقرير العلمى البساطة والوضوح والدقة ، والالتزام باللغة العلمية لايبنى بالطبع أن يكتب التقرير على مستوى عال من البلاغة باستخدام ألفاظ وتراكيب لغوية ذات جرس ورنان ، يصعب فهمها في كثير من الأحيان ، وإنما يتعين أن تعرض الأفكار عرضاً منطقياً بلمة واضحة يسهل فهمها .

وأول خطوة في كتابة التقرير هي أن نستقر على المعلومات الأساسية التي سوف تنقل إلى جمهور القراء . ثم الربط بين هذه المعلومات حتى تظهر في تسلسل منطقي . ولا بد لتحقيق هذا الغرض من كتابة إطار تفصيلي Detailed Outline للبحث ينطوي على الموضوعات الرئيسية والفرعية التي سوف يتناولها الباحث في تقريره ، ثم يراجع هذا الإطار ويناقشه مع غيره من الباحثين أو ذوي الخبرة العلمية ، حتى يستقر عليه فيبدأ في الكتابة .

وينبى أن يراعى في الكتابة قواعد الوقوف ، وبداية الفقرات ، والأقسام والفصول وكتابة الهوامش . أما تجهيز الجداول الاحصائية والرسوم البيانية فإنها تحتاج إلى عناية خاصة ، فتكتب عناوين هذه الجداول والرسوم بوضوح تام وباختصار ، ويكتب مصدر البيانات في الهامش . ويجب أن يحتوى التقرير على قائمة بالمراجع Bibliography كلمة مرتبة ترتيباً أبجدياً بالنسبة للاسم الأخير للمؤلف ، ويشتمل كل مرجع على اسم المؤلف ، واسم المرجع ، وبلد النشر . والناشر . وتاريخ النشر والصفحات . ولهذا القائمة أهمية خاصة لمن يريد مزيداً من التفاصيل في دراسة نقطة أو موضوع عالجه البحث . وقد يشتمل التقرير على ملاحق بالجداول الاحصائية واستبانات البحث المستخدمة أو المعادلات الاحصائية والرياضية .

المواشى والمراجع

(١) يجد القارئ عرضاً واقعياً لنظريات داروين في الحياة وتطبيقاتها في المجتمع في : د. السيد محمد بدوى ، التطور في الحياة والى المجتمع ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٦٦ . ويتناول القسم الأول من الكتاب رواد فكرة التطور قبل داروين ، ثم طريقة داروين ومنهج في البحث ، وفكرة أصل الأنواع والانتقاء الطبيعي وتنازع البقاء ، وأخيراً تسلسل الإنسان . أما القسم الثالث فهو مختص لمعالجة التطور في المجتمع ، ومناقشة أهم الآراء والنظريات الاجتماعية والفلسفية التي نبتت عن نظرية التطور ، أو فصلت لها بالقد أو التمديل ، وانتهى المؤلف إلى أن نظرية داروين تتطوى على خصوصية وثراء في كل من المجالين الطبيعي والاجتماعي .

(٢) Sumner W.G. the absurd Effort to Make the World Over, in Keller & Davis, (ed.) Essays of William Graham Sumner, New Haven, Yale University Press, 1934, p. 116.

(٣) Durkheim, the Division of Labor in Society, p. 10.

(٤) Redfield, at the Folk Society, A.J.S. vol, II, No. 4

(٥) White, Leslie, the Science of Culture, N.Y., Farrar Strauss, 1949, Vol. 1, p. 339, ff

(٦) Ogburn, Social Change With Respect to Culture and Original Nature, N.Y., Viking, 1950.

(٧) النسبية الثقافية Cultural Relativity - يشير هذا المصطلح إلى الفكرة التي مؤداها أن أي عنصر سلوكي يجب الحكم عليه أولاً في ضوء مكائ داخل البناء التميز للثقافة الذي يظهر فيه . وعلى أساس سن القيم السائدة في هذه الثقافة انظر :

Gould & Kolb, A Dictionary of the Social Sciences, Tavistock Publications, 1964.

(٨) بوتومور ، مرجع سابق ، ص ٦٥ - ٦٦ .

(٩) حال غير المتخصص المؤدية لروح الرأسمالية الحديثة ، وبعت أيضاً في السمات السيكولوجية للأفراد ، والظروف الاجتماعية والثقافية المحيطة بها . ثم تسائل عن القوى التي أدت إلى التحول الذي شهدته المجتمعات الغربية وبخاصة ذلك الذي طرأ على سلوك الأفراد وسيكولوجياتهم ، وكيف انتق النموذج الاقتصادي الرأسمالي ؟ .

وأجاب غير على ذلك بقوله : إن الرأسمالية الحديثة قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية ، فروح الرأسمالية هي نفسها روح العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات عملية ، وقد ظهرت الأخلاقيات الاقتصادية في نطاق العقيدة البروتستانتية ، فروح الرأسمالية ظهرت قبل أن تظهر الرأسمالية ذاتها . وتوصل غير إلى هذه النتيجة بعد تحليل دقيق لتعاليم لوثر Luther وكالفن Calvin انظر :

Loc. cit. Weber, M. the Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism (Parsons, trans), London George Allen, 1966.

(١٠) Grinsberg, Op. cit. p. 39.

(١١) Loc. cit.

(١٢) بوتومور ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(١٣) بوتومور ، نفس المصدر ، ص ٧١ .

(١٤) Ross, Op. cit. 256.

(١٥) Comte, Op. cit, p. 457.

(١٦) Metron, R. Social Theory and Social Structure, Glencoe, the Free Press, 1951, Ch. 1.

(١٧) تياشيف ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ وما بعدها .

Sec. Bales, R. *Interaction Process Analysis: A Method for the Study of Small Groups*, Cambridge, Addison Wesley, 1950. Al-o. Homans, Gr. *the Human Group*, N.Y. Harcourt, Brace 1950.

(١٩) مبدأ إعادة التوازن : أحد المتخصصات العلمية للأساسية للكاتبات الحية ، من حيث اتجاهاها إلى الاحتفاظ بظروف الحالة في مستوى ثابت ، واستعادة هذا المستوى إذا طرأ عليه تغير . دكتور ساسي محمود علي ، قاموس اللغتين بترجمته لكتاب سارتر : نظرية في الائنات ، دار المعارف ١٩٦١ .

(٢٠) يصف هذا الاتجاه في تناقض تام مع أصحاب نموذج الصراع من أمثال لويس كوزر ، وولف دهرنبروف ، وجون جانتج ، انظر في ذلك :

Coser, L. *The Functions of Social Conflict*, Glencoe the free Press, 1951. Dahrendorf, *Class and Class Conflict in Industrial Society*, Stanford, University Press, 1959. Galtung «Pacifism from a Sociological point of view», *Journal of Social Issues*, 1959, No. 3

Parsons, et al. *Working Papers in the Theory of Action*, Glencoe, the Free Press, 1953, p. 102. (٢١)

Lundberg, G. *Foundations of Sociology*, N.Y. Macmillan, 1939. Dodd, S. (٢٢) *Dimensions of Society*, N.Y. Macmillan, 1942.

Zipf, G. «the P 1. P. 2 P 2/D Hypothesis» on the Intercity Movement of (٢٣) *Populations* A.S.R. 1961

Stouffer, S. «Intervening Opportunities. A Theory Relat-Movement of (٢٤) *Populations* A.S.R. 1961

Inkles, Op. cit, p. 42 (٢٥)

(٢٦) انظر عرضاً واضحاً لهذه النظرية في نقولاً تياشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ص ٣٢١ وما بعدها .

(٢٧) سجل يوز الأفعال المتبادلة بين الأشخاص في الجماعات الصغيرة ، ثم حاول أن يربط المشاركين في الجماعة طبقاً لعدد الأفعال أو مجموعها ، وقد لاحظ يوز في دراسته أن حوالي ٤٥ ٪ من كل الأفعال تتجه نحو الشخص الذي يحتل المرتبة الأولى ، وحوالي ١٨ ٪ من كل الأفعال تتجه نحو الشخص الذي يحتل المرتبة الثانية ، و ١٦ ٪ تتجه نحو الشخص الذي يحتل بقية الأهم .

(٢٨) نظرية اللعبة : صيغة رياضية تعالج مجموعات أو فئات من الأشياء ، أكثر من مطالعتها لأعداد مفردة ، وهي الأساس الذي أقيمت عليه نظرية اللعب *Game Theory* في العلوم الاجتماعية . انظر :

Simon, *Models of Man: Social and Rational* N.Y., Wiley, 1957, p. 77.

Rapport, A. *Uses and Limitations of Mathematical Models in Social Science*, in (٢٩) Gros (ed) *Symposium of Sociological Theory* N.Y.

Row Peterson and Company, 1957, p. 355.

(٣٠) ظهرت تصنيفات عديدة للمناهج البحث الاجتماعية تذكر منها على سبيل المثال تصنيف جالبردا في مؤلفها «مناهج البحث الاجتماعي في العلاقات الاجتماعية» عام ١٩٥٢ ، وتصنيف إدواردز وكونوايخ للمناهج التجريبية في علم النفس ، وتصنيف هورثي الذي قامه في مؤلفه : عناصر البحث وعرض في طرق البحث بالإضافة إلى النماذج التصورية التي تزود الباحث باستنتاجات دقيقة تمكنه من تعيين المشكلات التي تتناولها طرق البحث المختلفة .

انظر عرضاً لهذه التصنيفات في : جال زكي والبيديس ، أسس البحث الاجتماعي ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٦٢ (٣١) انظر نموذج لهذا النوع من الدراسات في : محمد علي محمد ، مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم ، الحية العامة للكتاب ١٩٧٢ .

Sec. Sellitz et. al, *Research Methods in Social Relations*, Holt, Rinehart and (٣٢) Winston, 1962, p. 51.

Ibid, p. 52. (٣٣)

(٣٤) يقول روس « تعتبر الحاجة إلى صيانت مكثة من أهم الشروط اللازم توافرها لصديق الصمم ، إلا أن بعض علماء الاجتماع يعتقدون خطأ أننا إذا درسنا « صور وأشكال وعمليات » السلوك الإنساني ، بدلاً من اهتمامنا بالقياسون أو المحتوى ، فإتينا يمكن أن نصل إلى تعميمات بعض النظر عن مدى تمثيل البيانات المستخدمة ، لكن صورة السلوك لا تتجرد عن مضمونه ، وهذا يقف حجة أمام إطلاق تعميم ينطبق على أخطاء السلوك التي لم نتعرض للدراسات»

See, Gibson, Q. Op. cit, p. 10.

(٣٥)

Moser G.A., *Survey Methods in Social Investigation*, London, Heineman, 1969.

(٣٦)

pp. 1-6.

(٣٧) انظر معالجة مستفيضة لتبج دراسة الحالة من فريديريك لوبلاي في :

Sorokin, *Cotemporary Sociological Theories*, N.Y. 1928.

(٣٨) انظر مقارنة بين دراسة الحالة والمسح في بحوث التنظيم عند : محمد علي محمد ، علم اجتماع التنظيم ، مدخل لقرآن

والمشكلات ، دار الكتب الجامعية . ١٩٧٧ .

Hoselitz, B. (ed). *A Reader's Guide to the Social Sciences*, Glencoe, the Free Press, 1960

(٣٩)

ويجد في القارئ عرضاً كاملاً للتاريخ ، وفلسفة التاريخ ، والتاريخ العلمي ، كذلك ربيع ، د . حسن صيَّان ، المنهج التاريخي ، القاهرة .

(٤٠) د . محمود قاسم ، المخطئ الحديث ومناهج البحث ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة ،

ص ٣٥٩ - ٣٦٠ .

(٤١) محمود قاسم ، نفس المرجع ، ص ٣٦١ .

(٤٢) محمود قاسم ، نفس المرجع ، ص ٣٦٧ .

(٤٣) محمود قاسم ، نفس المرجع ، ص ٣٦٤ .

Rickman, H.P. *Understanding and the Human Studies*, London, Heineman. 1967, p. 101.

(٤٤)

Gibson, Op. cit, p 179.

(٤٥)

(٤٦) انظر ، رالف ليرتون ، دراسة الإنسان ، ترجمة عبد فلاك التاشف ، بيروت ، منشورات المكتبة المعصرية ،

١٩٦٤ .

(٤٧) انظر ، أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي ، الجزء الأول ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ .

(٤٨) انظر معالجة كلمة علم الاجتماع التاريخي ، عند يقول تياشيف ، نظرية علم الاجتماع ، مرجع سابق .

Lipset, S.M. *Revolution and Counterrevolution: Change and Resistance in Social Structures*. London Heinemann, 1969, p. 4.

(٤٩)

Ibid, p 3.

(٥٠)

Mills, the Sociological Imagination, Op. cit.

(٥١)

وانظر أيضاً الإشارة رقم (٨٧) .

Lipset, Op. cit, pp. 8 9

(٥٢)

(٥٣) انظر ، لويس مليكة وإبراهيم أبو لند ، البحث الاجتماعي ، مركز الفرية الأساسية ، بريس الثاني ، ١٩٥٩ .

(٥٤) محمود قاسم ، مرجع سابق ، ص ٣٦٨ - ٣٨٥ . وانظر أيضاً معالجة عبد الرحمن بدوي للمنهج الاستدادي

(التاريخي) ص ١٨٣ - ٢٢١ ، مرجع سابق .

Quoted in, Lundberg, *Social Research*, Longmans & Green, N.Y. 1942, pp. 127-128.

(٥٥)

- See, Townsend, *Introduction to Experimental Method*, MacGraw-Hill, 1953. (٥٦)
- (٥٧) راجع محمود قاسم ، التعلق بالحديث ومناهج البحث ، مرجع سابق .
- (٥٨) راجع لويس مليكة وإبراهيم أويلند ، البحث الاجتماعي مرجع سابق ، وانظر أيضاً .
- Seltiz et. al, *Research Methods in Social Relations*, p. 108
- (٥٩) لويس مليكة وإبراهيم أويلند ، نفس المصدر .
- See, Roy G Francis, *Some Applications of Experimentation in Sociology, and Social Psychology in Doby. An Introduction to Social Research*, Op. cit, pp. 156-186 (٦٠)
- وقد عحص كاتب المقال جزءاً لمناقشة القيود المفروضة على التجريب في علوم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعي ، من بينها صعوبة ترجمة المفاهيم النظرية إلى مفهومات إجرائية ، وكذلك الصعوبات المتصلة بإجراء التجارب في مواقف اجتماعية ، حين تؤثر القيم الثقافية الأشمل في القدرة على الإفادة من الوسائل الفنية المعروفة ، وما أدى إليه ذلك من ظهور إجراء يقوم على أساس دراسة الظواهر بعد وقوعها (ex-post- facto) لكن ذلك لا يجب أن يدفعنا إلى استبعاد التجريب نهائياً من العلوم الاجتماعية (انظر : ص ص ١٨٥ - ١٨٦) .
- Mair, Lucy, : *An Introduction to Social Anthropology*, Oxford University Press, (٦١)
1965 pp. 35-42.
- (٦٢) إيفانز برينشارد ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، (مرجع سابق)
- Junker, B. *Field Work: An Introduction to the Social Sciences*, Chicago, the (٦٣)
University Press. 1962, pp 3-5
- Ibid, p 10 (٦٤)
- (٦٥) انظر : د . أحمد أبو زيد ، الطريقة الأنثروبولوجية في دراسة المجتمع ، حوليات كلية الآداب جامعة الإسكندرية ، المجلد العاشر ، ١٩٥٦
- Williams, T R *Field Methods in the Study of Culture*, N Y, Holt, Rinehart and (٦٦)
Winston, 1967 pp 4-21
- (٦٧) إيفانز برينشارد ، نفس المرجع .
- See, Murdock, G. et al *Outline of Cultural Materials*, 4th rev, ed Behavior (٦٨)
Science Outlines, Vol 1 New Haven, Conn Human Relations Area Files, Inc., 1960
- Royal Anthropological Institute of Great Britain and Ireland, *Notes and Queries on Anthropology*, 6th ed London, Routledge, 1951 (٦٩)
- Williams, Op cit., p 25. (٧٠)
- Williams, Op. cit, pp 63-64. Also, see, Sol Tax (ed) *Anthropology Today*, Chicago, (٧١)
University Press, 1962, pp 455-458
- Suchman, A E , *The Principles of Research Design and Administration*, in (٧٢)
Doby, Op cit, pp. 307-326
- Miller, P G , *Handbook of Research Design and Social Measurement*, N.Y. David (٧٣)
McKay Co , 1964. P. vii. See Also, Russel L. Ackoff, *the Design of Social Research*, Chicago, University Press, 1953
- Ross, Op cit, p 262. (٧٤)
- See, Seltiz et al, Op. cit, Lundberg. *Social Research*, Op. Cit, Young, P. *Scientific Social Survey and Research* Prentice-Hall, 1956. (٧٥)
- Oppenheim, *Questionnaire Design and Attitude Measurement*, London, Heinemann.

وانظر بالمرية للوقفات التالية التي تناولت أدوات البحث الاجتماعي : د. جمال زكي والسيد يس ، نفس البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، لويس مليكة وإبراهيم أبو لطف ، البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، نجيب إسكندر وزميلاته ، الدراسة العلمية لسلوك الاجتماعي ، القاهرة ، ماتيلا رابيل ، ميج البحث الاجتماعي ، ترجمة د. محمود حوده في ميادين علم الاجتماع القاهرة ، ١٩٧٠ .

(٧٦) انظر نموذجاً لهذه الدراسة عد : محمود حوده ، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي ، دراسة ميدانية في قرية مصرية ، دار للمعارف ١٩٧٠ .

(٧٧) ماتيلا رابيل ، ميج البحث الاجتماعي ، ترجمة د. محمود حوده ، في ميادين علم الاجتماع ص ص ٦٣ - ٦٤ .

(٧٨) Brown, Explanation in Social Science, Op. cit, pp. 47-165.

(٧٩) Homans, G. the Nature of Social Science, N.Y, Harcourt, Brace & World Inc

1967

القسم الثاني

مجالات الدراسة في علم الاجتماع

الفصل السادس	: الفروق الريفية الحضرية
الفصل السابع	: علم الاجتماع الحضري المقارن
الفصل الثامن	: علم الاجتماع الاقتصادي
الفصل التاسع	: علم الاجتماع الصناعي
الفصل العاشر	: علم الاجتماع السياسي
الفصل الحادي عشر	: علم الاجتماع العائلي
الفصل الثاني عشر	: الدراسة الاجتماعية للسلوك المنحرف

الفصل السادس

الفروق الريفية الحضرية*

اهتم علماء الاجتماع في السنوات الأخيرة بشكل متزايد بمناقشة مبررات الفصل بين علم الاجتماع الحضري وعلم الاجتماع الريفي ، وما إذا كان هناك أصلاً من الاعتبارات ما ينهض لتبرير هذا الفصل . وأخرج رجال الاجتماع طوفاناً من البحوث والمؤلفات التي تتناول مشكلة المدينة والريف من منظور سوسيولوجي ، وهي أمر يناقض أشد التناقض ذلك الغموض المعجب وعدم التحديد الذي يحيط بمفهوم كل من « الريفي » و « الحضري »^(١) | ولقد ظلت ثنائية التقسيم ريف وحضر تعتبر منذ أمد بعيد من المقولات الأساسية للبحوث السوسيولوجية على اختلاف اتجاهاتها ومناهجها .

ويصلق هذا بشكل خاص على المحاولات الأولى في « علم الاجتماع الزراعي » Agarian Sociology أوروبا^(٢) . وقد كانت محاولات ذات طابع فلسفي تأمل أكثر منه علمي إمبريقي ، نجد أفضل نموذج لها عند العالم الاجتماعي الألماني الأشهر « فيلهلم هيرزش ريل » Riehl^(٣) .

كما استمر هذا الاتجاه في (علم الاجتماع الريفي) Rural Sociology ، الذي يعتبر نبأاً أمريكياً خالصاً . وقد اعتبر هذا العلم « الفروق الريفية الحضرية » أقرب إلى المسئلة البديية منها إلى نتيجة ملموسة من نتائج البحث الإمبريقي /

والواقع أن المشكلات هنا ترجع إلى صعوبات لفظية في جانب منها ، كما ترجع في الجانب الآخر إلى عمليات ربط غير سليمة من الناحية المنطقية . تعريف الريف وتعريف المدينة على معايير متباينة تختلف من حالة لأخرى ، الأمر الذي يؤدي إلى كثير من الخلط والاضطراب . يضاف إلى هذا شيء هام آخر ، وهو أن هذا « الريف » أوبالأحرى هذا « الريف » Rurality الذي يعرفه الباحثون تعريفات غامضة يرتبط في جميع الأحوال تقريباً بحكم قيمي إيجابي متميز وقوى في نفس الوقت فنجد كثيراً من المؤلفات القديمة في علم الاجتماع الريفي تصور شكل الحياة الحضري

* هذا الفصل من تأليف الدكتورة علياء شكرى .

« تبعاً للدرجة اختلافه عن شكل الحياة الريفي باعتباره انحرافاً إلى حد ما عن المعيار السلم » . وما من شك في أن مثل هذا الأسلوب في معالجة الموضوع يعتمد أشد البعد عن الأسلوب السوسيولوجي المنضبط منهجياً ، ومع ذلك نجد في أحد الأعداد الأولى من مجلة « الاجتماع الريفي » الأمريكية تحذيراً واضحاً من عدم تحديد مصطلحي « ريفي » و « حضري » وقد أشار تشارلز نيكولز Nichols صاحب ذلك المقال إلى ضرورة الكف عن البحث عن تعريفات سليمة منطقياً لهذين المصطلحين ، والسعي بدلاً من ذلك إلى العثور على شواهد موضوعية لتحديد الفروق بين هذين النوعين من المجتمعات ^(١) .

المشكلة الحقيقية التي يجب أن يتصدى علماء الاجتماع الريفي والحضري لمعالجتها وإلقاء الضوء عليها هي : كيف تتباين البناءات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية تبعاً لتباين الانتشار المكاني للبشر الذين يصدر سلوكهم في كلا الموقفين عن دوافع متشابهة في جوهرها ، كما يهتم العلم على العكس من ذلك أيضاً بالتعرف على الطريقة التي تؤثر بها العوامل الاجتماعية وخاصة القيم الاجتماعية ، على البيئة (الايكولوجيا) التي يعيش فيها الناس . ونلاحظ أن قيام المدن ، وما تنهيه من اكتظاظ أعداد كبيرة من السكان في أماكن معينة بعد مراحل من الزوال البدوي والتدخل الريفي قد أثارت اهتمام علماء الاجتماع منذ أمد بعيد ، لما يصاحبها من ظواهر اجتماعية متميزة ، وقد تراكت أعداد هائلة من الدراسات والبحوث السوسيولوجية حول هذه العملية ، ودوافعها الاقتصادية والاجتماعية ، وتنوعاتها الإقليمية والثقافية . غير أن الدراسة السوسيولوجية للريف والحضر تركز مع ذلك على عدد محدود من الظواهر الأساسية يمكن أن نعد أهمها فيما يلي : شكل التفاعل بين الإنسان والمكان ، كيف ينتقل هذا الإنسان من مكان إقامته الأول إلى مكان جديد ، وهي أمور تتفاعل أوتق التفاعل مع الأهداف الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية للجماعة من الجماعات فطبيعة الوحدة العمرانية تتوقف على طريقة تحقيق هذه الأهداف في ظروف سكانية ، وتكنولوجية ، واقتصادية معينة .

وقد استعان الدارسون الذين اهتموا بموضوع الفروق الريفية الحضرية بمحكات قليلة يمكن إرجاعها في نهاية الأمر إلى فروق إيكولوجية ومهنية ، وأخرى خاصة بالبناء الاجتماعي ^(٢) . فتتميز المنطقة « الريفية » في رأيهم بالسمات التالية : صغر حجم الجماعة ، وقلة عدد السكان ، وسيطرة العمل الزراعي والبيئة الطبيعية ، وتجانس السكان ، وقلة التدرج الاجتماعي ، وضعف الحراك الاجتماعي ، وسيطرة العلاقات الشخصية والعلاقات غير الرسمية ، وفي مقابل هذا تتميز المنطقة « الحضرية » بالسمات التالية ، ضخامة حجم الوحدة العمرانية وارتفاع الكثافة السكانية ، والمهن

غير الزراعية ، والبعد عن البيئة الطبيعية . واختلاط السكان وعدم تجانسهم ، وشدة الحراك الاجتماعي ووضوح التدرج الاجتماعي وسيطرة العلاقات الاجتماعية الرسمية الثانوية ، وقد وصف سوروكين وزمرمان هذه الفروق بأنها خصائص أساسية ترتبط ببعضها ارتباطاً عالياً^(٣) . على أن المؤلفين يؤكدان تأكيداً واضحاً أن هذه الأمور ليست في الحقيقة سوى متغيرات . أى أنها فروق في الدرجة وليست فروقاً في النوع إطلاقاً .

ثم اهتم عدد من رجال الاجتماع بعد ذلك بفكرة « المتصل الريفي الحضري » Rural-urban Continuum ، ولكنها سرعان ما تعرضت لانتقادات عديدة بعد ذلك . ويمكننا أن نلخص الاعتراضات التي وجهت إلى هذا المفهوم في النقاط التالية^(٤) .

١ - لم يعد من الممكن القول بوجود متصل ريفي حضري ذي بعد واحد بعد أن أثبتت البحوث الإمبريقية أن السمات المذكورة آنفاً لا تتوفر مجتمعة في جميع الأحوال .

٢ - إذا نظرنا إلى المتصل الريفي الحضري كعملية دينامية ، فإن ذلك سوف يعنى ضمناً القول بحدوث « تحضر » و « تصنيع » دائب متصل في خط واحد لا يتقهقر ، كما أن مثل هذه الفكرة تتجاهل ولا شك الصور الجديدة التي أثبتت البحوث الإمبريقية وجودها للتحضر وللتصنيع ، والواقع أن العملية التاريخية للمآز بين الريف والحضر قد تمت على نحو تشبيهي فقط ، ويؤكد سوروكين وزمرمان تلك الحقيقة ، سواء إذا استعرضنا تلك العملية في مجتمع بعينه . أو إذا تبعنا التمايز بين الريف والحضر على مستوى المجتمع الإنساني كله ، أوحى في المجتمعات ذات الطابع الريفي الغالب لا فبرغم كل التباين الموجود بين القوى الدافعة إلى نمو المدن وإلى التصنيع ، فإن نقطة الانطلاق تشابه دائماً ولا يبدأ التباين إلا مع تباين وظائف إنتاج الطعام والوظائف ذات الطابع غير الزراعي^(٥) . ولا يتسنى ظهور هذا التباين إلا عندما ينتج العاملون في الزراعة من المواد الغذائية أكثر مما يستطيعون استهلاكه على أن الفرق بين النطاقين - الريفي والحضري - يكون دائماً ضميماً غير ظاهر في البداية ثم تأخذ في التضخم والظهور ، حتى يصل إلى نقطة الذروة ، التي تبدأ بعدها تقل من جديد .

وهناك من الشواهد ما يؤكد الزعم القائل بأن المجتمعات الريفية الصناعية قد وصلت بالفعل إلى نقطة الذروة هذه ، وبدأت عملية التقارب الكبير بين ريف تلك البلاد وحضرها ، وهو تقارب لا يصح أن نعتبره مجرد « تحضر » مستمر وذو خط واحد للمناطق الريفية القليلة المتبقية ، ونلاحظ هنا أن الفرض الذي قدمه « لويس ويرث » Wirth (في مقاله : الحضرية كأسلوب حياة » المنشور في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع^(٦)) والذي يتكلم عن الحضرية كأسلوب في الحياة

في علمنا الحديث يقول بانتقال بعض السيات الاجتماعية الخاصة بالمدينة وبعض أشكال الحياة منها إلى الريف ، وتؤكد البحوث الأميريكية الحديثة هذه الآراء إلى حد ما . فقد تحولت المدن الكبرى والمتوسطة إلى مراكز إشعاع تمارس تأثيراً متزايداً على الريف المحيط بها ، ويرجع هذا التوسع المستمر في تأثير المدينة إلى نحو سكان الحضر بالدرجة الأولى ، فالهجرة في اتجاه واحد من الريف إلى المدينة تؤدي إلى زيادة سكان الحضر زيادة واضحة . كما يرجع الفضل في انتشار « الحضرية » Urbanism إلى الاتصالات المتعددة المتزايدة عمقاً بين المدينة والقرية ، وهي الاتصالات التي ترجع في المقام الأول إلى تقدم المواصلات ووسائل الاتصال الجماهيري من صحافة وسيما وإذاعة وتلفزيون . ولما كانت هذه الاتصالات ذات طابع دوري ، ولا تسير دائماً في اتجاه معين . أي أنها لا تغادر البيئة الأصلية - المدينة أو القرية - نهائياً وأن هناك حركات في كلا الاتجاهين ، من الريف إلى المدينة والعكس . لذلك نجد أنها تلعب دوراً واضحاً في عملية إعادة تشكيل بعيدة المدى على كلا الجانبين ومن شأن هذه الحقيقة أن تحمّ علينا إعادة النظر في قضية التحضر فالعزلة الاجتماعية - كما يقول كارل تابلور (في كتابه الحياة الريفية في الولايات المتحدة)^(٩) - لم تعد تقاس بالمسافة المكانية وحدها ، وإنما بنقص الاتصالات الإنسانية ، فالحضرية لم تعد ظاهرة مرتبطة بمكان معين ، أي أنها لم تعد ظاهرة جغرافية ، وإنما هي في حقيقة الأمر موقف عقل معين . فقد تقلد إليها بعض العناصر الريفية المحدودة . وبذلك يمكن أن نصادف أفراداً أو جماعات ذوي نظرة حضرية في المناطق الريفية ، تماماً كما دلت البحوث والدراسات التي أجريت في المناطق الحضرية على وجود بعض سمات السلوك والوعي الريفية . فما من شك في أن الحضرية كشكل من أشكال الحياة تعتبر « نظرة خاصة إلى العالم » كما أوضح نيلز أندرسون Anderson في كتابه « المجتمع الحضري »^(١٠) Urban Community ولذلك يعتبر من الأمور الهامة التي يجب أن تضمها البحوث في هذا المجال في اعتبارها في المستقبل أن هناك بعض صور الاجتماع الإنساني التي لا تندرج تحت أي من الفئتين ، « ريف » و « حضر » ، ولا يمكن أن نفهم هذه التكوينات الاجتماعية حق فهمها إلا في ضوء بنائها الاجتماعي الكلي الخاص بها ولا تكفي مصطلحات « تشارلز جالين » Galpin ، « الحضرية » (الحضر الريفي) ، أو شيء من هذا القبيل (Rurbanisation)^(١١) ، ولا تعبر « كارل مانهايم » : « التحضر وتفرعاته »^(١٢) للتعبير بشكل واف عن هذه العمليات التي تقودنا البحوث الأميريكية إلى الكشف عنها في الواقع الاجتماعي الحى .

إلى حجب رؤية الواقع رؤية صحيحة تماماً ، فمجموعات البيانات الفنية الإيكولوجية المعنية لا يمكن أن تختزل إلى هاتين القمتين الاجتماعيتين فحسب . ونذكر من بين الثنائيات الشهيرة « المقدس والخطيئ » (لحوارد بيكر) و« الشئى والحضرى » (لروررت ردفيلد) . و« المجتمع المحلى والمجتمع » (لفرديناند تونير) . والأمر الخطير فى هذا الموضوع بالذات وصف المجتمعات التى تعتبر بهذه الطريقة « ريفية » - وهى المجتمع المحلى مثلاً - بأنها « الشكل الاجتماعى السلم والصحيح » . فهذا التجديد الذى لا مبرر له « لشكل الحياة الرئفى الطيعى » لا نزال نلمسه حتى يومنا هذا فى سائر مجالات الفكر الاقتصادى والاجتماعى على السواء فى البلاد الصناعية^(١٣) . ومن الطريف أن علم الاجتماع الحضرى قد أبدى فى مراحله الأولى تلك الآراء القيمة التى تفضل أشكال الحياة الريفية على حساب الأشكال الحضرية نفسها ، وقد هاجم « بينيت Bennet » مدرسة شيكاغو القديمة فى علم الاجتماع الحضرى سبب أيديولوجيتها المناوئة للتضرر . ولازال هذا التحيز الرئفى ملحوظاً للباحث المدقق حتى فى داخل الولايات المتحدة نفسها اليوم ، التى تعد أكثر الدول الصناعية فى العالم^(١٤) .

وقد قام « هانز باول باردت » Bahrdt (فى مؤلفه « المدينة الحديثة ») بتفنيد النقد الموجه إلى المدينة الكبرى فكشف عن عدد من الأخطاء والمغالطات التى وردت عن طائفة من أشد المتحمسين للريف والحياة الريفية . . مثل فيلهلم هيريش ريل ، وأوزفالد شينجلر وغيرهما . وقد بين فى البداية أن الانتقادات النمطية الموجهة اليوم إلى المدينة الكبيرة الحديثة تتخيل فى الحقيقة المدينة التى كانت قائمة فى أوائل عصر التصنيع ، والتى لم يعد لها اليوم أى وجود فى الواقع ، وإنما تحولت إلى حقيقة تاريخية لا أكثر . ويقول باردت فى تناها حديثه : « إن التوظيف الأيديولوجى لقد المدينة الكبيرة فى إطار نوع من الفكر الرومانسى المحافظ قد حال بين الناقدين وبين رؤية الواقع المتغير وإدراكه . وهذا هو السبب فى أن الحجج التى تساق ضد المدينة الكبيرة لم تنعم منذ أكثر من مائة عام مما جعل الناس تتصور أنه لا يمكن دحضها أو الرد عليها^(١٥) » . كذلك يمكن القول أيضاً بأن ذلك الحكم النمطى على الريف يرجع فى نهاية الأمر إلى نوع من العجز الأيديولوجى الذى حجب عقول الناس عن إدراك التغير الذى طرأ على الواقع الرئفى أو أعجزهم عن إدراكه . فالمدينة والريف شكلان من أشكال عملية تطويرية اقتصادية اجتماعية وثقافية واحدة فى خطوطها الأساسية .

وتدل الدراسة التاريخية السريعة على أن الشكلىين الاجتماعيين « المدينة » و« الريف » نفسيهما قد تعرضا للتغير المستمر . وأن العوامل المكونة لها ظلت فى تغير متصل على طول مراحل التطور .

عبر أنه لا جدال في أن شكل الحياة العمرانية يؤثر على النسق الاجتماعى وعلى أساليب السلوك الاجتماعى . غير أن شكل الحياة العمرانية نفسه هذا يخضع إلى حد بعيد لتأثير التنظيم الاقتصادى والفنى . فحدود إحدى القرى تتحدد - على سبيل المثال - في ضوء ضرورة استغلال بقعة معينة انطلاقاً من مركز معين . فإذا استطاعت منطقة ريفية (قرية مثلاً) أن تنتج من المواد الغذائية أكثر من طاقة استهلاك سكانها . فإنه تنتقل إليها أعداد من الناس الذين لا يمارسون حرفة الزراعة . ولكن في حدود العدد الذى تستوعبه احتياجات هؤلاء السكان الزراعيين من الحرف والمهن غير الزراعية . أما الباقون فيتجهون إلى المناطق المركزية (المدن) حيث يوجد تركيز بشري في مكان محدود يستطيعون فيه إشباع احتياجاتهم مع بذل الحد الأدنى من الطاقة والوقت . حقيقة أن المدينة تظل مرتبطة بالريف من خلال حاجتها إلى الغذاء . ولكنها تمثل مع ذلك بعداً اقتصادياً وسكانياً واجتماعياً جديداً مختلفاً عن القرية^(١) .

وتتعرض أحجام ومواقع المدن والقرى ودرجة قربها للمكانى من بعضها لتغيرات مختلفة تبعاً للظروف الطبيعية . والتكنولوجية . والسياسية والثقافية التى تمر بها . وإن كانت تخضع بالدرجة الأولى لمستوى توفر مصادر الطاقة وأساليب النقل والمواصلات . وكان الوصف في المراحل التاريخية الأولى لم تكن قد توفرت فيها بعد مستويات صناعية متقدمة أن حجم وتباعد كل من القرية والمدينة كان جامداً نسبياً تبعاً لدرجة الخصوبة الطبيعية للأرض الزراعية المحيطة بكل منهما . وفقاً لما تستطيعه وسائل المواصلات حل مشكلة نقل المواد الغذائية . ولذلك كان حجم كل من القرى والمدن صغيراً نسبياً في تلك المرحلة من مراحل التطور .

ثم تتابع صور التقدم في أساليب الزراعة . مما أمكن معه ازدياد قدرة نفس الرقعة من الأرض الزراعية على استيعاب مزيد من السكان . وقد عرفت الزراعة مراحل تقدم بارزة في هذا الصدد : من المراعى إلى زراعة الحبوب . إلى تعدد المحاصيل في الموسم الزراعى الواحد . ولو أننا نؤكد مع ذلك أن للتوسع الزراعى الرأسى (أى زيادة علة قطعة معينة من الأرض) والأفقى (أى استصلاح مزيد من الأراضي التى لم تكن صالحة للزراعة من قبل) حدوداً معلومة تنقيد بمساحة ونوعية الأرض الزراعية المتاحة . وقد شهدت تلك المرحلة نوعاً من التمايز التقليدى النمطى بين الريف والمدينة بسبب صعوبة نقل الطاقة إلى مسافات بعيدة وضعف شبكة النقل والمواصلات . مما ترتب عليه حدوث تركيز مكافئ للحرف والصناعات البسيطة والخدمات في أماكن محدودة . وفي تلك المرحلة كانت القرية بصفة عامة ذات كثافة منخفضة ومتباعدة عن بعضها . وتخصص في الإنتاج الزراعى أساساً . وكان هناك في مقابلها وحدات عمرانية أكبر حجماً . هي المدن .

تتركز فيها أنشطة اقتصادية أخرى هي الحرف والتجارة أساساً . ولم تستطع المدن للأسباب المذكورة أن تتجاوز أحجاماً معينة

ويقابل هذا التباين البنائي الوظيفي لكل من القرية والمدينة تباين في الشكل الاجتماعي أيضاً . فعلى حين أخذ البناء الاجتماعي في المدينة يزداد تبايناً بفعل تقسيم العمل المتردد . ظل البناء الاجتماعي في الريف متجانساً نسبياً . ولم يكن من الممكن حدوث زيادة جوهرية في سكان الريف إلا بعد أن رادت الإنتاجية الزراعية زيادة واضحة على إنتاج السلع الرأسمالية بفضل التقدم الفني الصناعي ولكن لما كان جوهر الاستثمار الرأسمالي يقوم على تقليل العمل الإنساني الذي يؤدي لإنتاج نفس الكمية من السلع أصبح من الممكن استثمار القوة العاملة التي أصبحت فائضة في الزراعة استثماراً مهيئاً من الناحية الاقتصادية في مهن غير زراعية أساساً معى هذا أن القرى شهدت على أي حال تخلخلًا نسبيًا في عدد سكانها

وهكذا كانت السمة المميزة لتلك الفترة أن التخلي عن العمل الزراعي الذي نتج عن التقدم الصناعي قد ارتبط بهجرة الريف نفسه - ولذلك ارتبط التصنيع في أول الأمر بالتركيز السكاني في أذهان الناس . وهو أمر منطقي تمامًا كما يرى فقد تطلب تبات مصادر الطاقة وضرورة استخدامها قرب مكانها بسبب عدم القدرة على نقلها إلى أماكن بعيدة تطلب نوعاً من المصانع وتركزها في مناطق تركيز معينة . وكان من نتيجة قصور وسائل المواصلات في تلك الفترة أن أصبح من الضروري إنشاء الأحياء السكنية للعاملين في تلك المصانع قريبة بقدر الإمكان من مواقع المصانع . وهكذا حدث في جميع البلاد التي شهدت موجة التصنيع العاتية في القرن التاسع عشر تركراً حقيقياً في المراكز الصناعية وهروباً من الريف على نطاق واسع . وقد ارتبط هذا الهروب الجماعي بالخراب الاقتصادي . والثقافي . والاجتماعي لبعض المناطق الريفية . فقد بدأت في ذلك الحين مرحلة انطلاق المدينة بلا حدود ولا قيود .

ولاشك أن هذه الفترة بذكرياتها المريرة القاسية . من سوء أحوال السكان الصناعيين الحدود في المدن الناشئة . وخراب بعض المناطق الريفية والمحقها من دمار . قد أثر حتى اليوم بشكل متميز على أحكام بعض المشتغلين بالسياسة الاجتماعية . بل وبعض الباحثين الاجتماعيين أيضاً . ولما كانت الأعداد الضخمة من السكان المتدافعين إلى المدن قد اقتضت الأشكال الاجتماعية التقليدية التي ألفها في بيئتها القديمة عملت على أن تخلقها لنفسها من جديد . وكان علم الاجتماع في طور النشأة آنذاك فاتجه الباحثون بكلياتهم إلى تلك البؤر الخطيرة للمشكلات .

ومن الطريف أن نستعرض سرعة كيف تأثرت النظريات التي وضعت في ذلك الوقت

بظروف ذلك الموقف التاريخي المحدد . فتجد في ألمانيا أن إليزابيث بفيل Pfeil تشير إلى أن الثابتة التي حددها . فرديناند تونيز : المجتمع المحلي والمجتمع التي تقوم على « الرابطة الفطرية » و « رابطة المصلحة » على التوالي تعبر بالدرجة الأولى عن الاختلاف بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري^(١٧) . ثم نخيل فيلهلم هيريش ريل بعض التناقضات بين الريف والمدينة مثل الثبات في الريف . والحركة والتغير في المدينة . والثقافة الفطرية في الريف في مقابل الثقافة الفردية المتميزة في المدينة . والراث مقابل مقابل العقل والاجتهاد . الخ . . . وبالغ « ريل » في تضخم بعض هذه التناقضات بشكل غير علمي . وقد تجاهل هؤلاء المفكرون وأمثالهم في ثانيا حديثهم هذا أن القرى لم تكن في أصلها سوى كيانات اجتماعية صناعية أيضاً . وأن طول التاريخ الاجتماعي والاقتصادي الذي عاشته هو الذي حجب عن ناظرينا حقيقتها تلك من ناحية بنائها ووظيفتها الأصليتين . ولم يكن من الممكن كما أنه ليس من المعقول أن يقوم العالم الصناعي من فراغ . فلاد أن الحضارة الصناعية الحضرية في العالم الغربي قد نهلّت من التراث الاجتماعي والثقافي الذي عرفته المجتمعات الزراعية في ذلك العالم من قبل . وقد ساهم في الكشف عن تلك الحقيقة البسيطة . الهامة كل الأهمية مع ذلك . عدد كبير من الدارسين في علم الاجتماع الغربي وكان من نتيجة التغيرات البعيدة المدى وعدم الدراسة الكاملة بدنيامية العمليات الجارية أو عمل علم الاجتماع على إبراز كل ظاهرة من ظواهر الحياة الاجتماعية التي تؤدي إلى تجميع الناس أو ترتب على تركز مجموعات سكانية كبيرة في منطقة محدودة . ويرجع إلى تلك الفترة ذلك الحكم المبالغ فيه على المدينة الكبيرة بأنها ليست سوى « حشد لا شكل له من الأفراد » . وهو الحكم الذي ورد عند ماكس فيبر في كتابه « المدينة » . ومن التناقض العجيب أن أولئك الباحثين قد تجاهلوا أن عنصرى التفكير العقل الرشيد والسمي وراء المنفعة اللذين كثيراً ما اتهمت بها حياة المدينة كانا بالذات وراء إعادة تنظيم تلك الكتلة من الأفراد التي لا شكل لها . ولا شك أن ذلك التأكيد المبالغ فيه لقيمة التضامن والتماسك الشديد في الحياة الاجتماعية الريفية يرجع إلى نفور من مشكلات التكيف التي كان يلاقها المهاجرون الجدد إلى المدينة . وإزاء السرعة الكبيرة في تلاحق الأحداث في المدينة ، وصعوبة السيطرة على مسارها ، كانت القرية تعتبر ولا شك موطناً للمجتمع الساكن المستقر . ولكل ما هو طبيعي ويمثل إرادة الله .

وقد ثبت منذ أمد بعيد خطأ القضية التي تقول بأن مجتمع القرية يعيش في حالة الارتباط الفطري . ومن المؤكد أن صغر حجم القرية وقدره الباحث على إدراكها في مجموعها قد أضفى عليها نوعاً من الترابط والتجانس . غير أن هناك رغم تلك العلاقات الشخصية الوثيقة عديداً من

سمات التوتر والاضطراب في الحياة الاجتماعية لا يمكن تجاهل وجودها هكنا ببساطة وقد أخذ البناء الاجتماعي للقرية الأوربية في التمايز منذ أمد بعيد . أبعد مما يعتقد بصفة عامة . فقد عرفت القرية الأوربية إلى جانب طوائف الحرفيين والصناع الزراعيين . كما عرفت منذ بداية عصر التصنيع شريحة اجتماعية نصف قروية . كما ظهرت بعض معالم التباين الاجتماعي . التي انتصحت في كثير من القرى الألمانية - على سبيل المثال - في ذلك الوقت - حيث كان اختيار شريك المستقبل وتكوين جماعات الجواريم على أساس العلاقات بين الفئات الاجتماعية الجارمة إلى حد كبير . والواقع أنه تقدر تحديد معالم مجتمع القرية إزاء العالم الخارجي . كان الاقرب الشخصى بين أعضائه يزداد وضوحاً

وإزاء هذه المقارنة أدى التبسيط الرائد إلى تصور وحود نمط معين من الحياة الاجتماعية القروية . وأعني « المجتمع القروي المحلي » Village Community وأشار بعض الدارسين (مثل لين سيث)^(١٨) إلى أنه من الممكن تصنيف المجتمعات الريفية في العالم كله إلى فئتين أساسيتين . الفئة الأولى هي « نمط القرية » . وهي تتميز بأن السكان الزراعيين يركزون في نواة سكانية . والفئة الثانية هي « العزبة » أو الوحدة القروية الصغيرة التي تضم مجموعة سكانية محدودة وترتبط تلك الوحدات الصغيرة بواسطة مركز للخدمات أو نواة لها جميعاً . والمهم في هذا الصدد كلا الفئتين كانتا تتميزان في مرحلة معينة من مراحل التطور بنوع من العزلة عن العالم الخارجي نسبياً . ومن خلال هذا أصبحت العوامل الصورية في بناء القرية عامل فرض للتكامل الاجتماعي . أما احتمالات الاختيار التي تميز الحياة الاجتماعية الحضرية وتضفى عليها طابعاً دينامياً . فلا وجود لها هنا .

وييل الكتاب المحدثون إلى وصف مجتمعاتهم الغربية الحديثة بأنها مجتمع صناعي حضري . وكثيراً ما تتكلم عن تصنيع المجتمعات وتحضرها . ولكننا نحب أن نكون على بينة دائماً - ونعني نستخدم هذه المصطلحات - من أن هذا الواقع الذي نتكلم عنه دائم التغير لا يثبت على حال واحد أبداً . فالتحضر الذي تعرفه أوروبا في عام ١٩٧٢ ليس هو نفس النوع من التحضر الذي كان يصفه لويس ويرث عام ١٩٣٨ . فقد كان « ويرث » يرى أن العلاقات الاجتماعية في المدينة تصف بأنها « لا شخصية . وسطحية . وعارضة . ومنحصرة داخل شرائح اجتماعية محددة » . الأمر الذي يترتب عليه افتقاد ساكن المدينة الإحساس بالتعاطف الموجود في المجتمع المتكامل . وقد أثبت عدد كبير من الباحثين أن هذا الوصف غير صحيح . وذلك استناداً إلى عدد من أبحاث الامبريقية التي أجروها^(١٩) . ففي قلب المدن الكبرى توجد تكوينات اجتماعية يطلق عليها

الباحثون اسم «قرى حضرية Urban Villages» تتميز الحياة فيها بالتماسك الاجتماعي الشديد وبالعلاقات الأولية ، وبالمثل يمكن أن نتكلم في هذا الصدد عن «القرى الميروبوليتانية» (على حد تعبير بال Pahl) التي تمثل مناطق ريفية أخذت الطابع الحضري وأخذت أساليب الحياة الحضرية تسيطر عليها بشكل متزايد .

أما المناطق التي توصف اليوم في الاستخدام اليومي العادي أو في الاستخدام الإحصائي بأنها «ريف» فإنها تضم كيانات اجتماعية متباينة أشد التباين ، فقد كان الريف يعني في الماضي مجتمعات صغيرة وكثافة سكانية منخفضة ، وسيطرة الاشتغال بالزراعة على سائر أوجه النشاط الاقتصادي ، والتجانس الاجتماعي النسبي . ولكننا نجد في مقابل هذا ما يقرره كثير من علماء الاجتماع . وخاصة في الولايات المتحدة . من أن هناك في جميع البلاد الصناعية المتقدمة «كثيراً من السكان الذين يعيشون في مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة ، ولا يمارسون أي نوع من الأعمال الزراعية على الإطلاق . وهكذا لم يعد الشكل الاجتماعي «محمطاً محلياً» (أو جمانشافت) يمكن أن يصدق على معظم فلاحى البلاد الصناعية اليوم ولا على سكان المناطق المتخلطة سكانياً» . .

ولم يعد حجم الوحدة العمرانية التي يعيش فيها الناس . ولا تبعيهم لجامعة مهنية معينة يمكن أن يعتبر معياراً لاعتبارها ريفية أو حضرية . إن هذا الاضطراب وعدم الوضوح قد تجل أيضاً في الإحصاءات الرسمية : من هذا مثلاً أن اعتبرت الوحدات العمرانية التي يقل عدد سكانها عن ٢٥٠٠ نسمة في الولايات المتحدة الأمريكية مناطق ريفية ، بينما نجد ذلك الحد الأدنى المعتبر في كندا هو ١٠٠٠ نسمة فقط . بينما تعتبر الإحصاءات الألمانية الغربية أن المناطق ذات الأقل من ١٠٠٠ نسمة فأقل مناطق ريفية بالمعنى المحدود . بينما المناطق التي يقل عدد سكانها عن خمسة آلاف نسمة مناطق ريفية بالمعنى العام الواسع . وهكذا وصل الاضطراب والخلط إلى إحصاءات البلد الواحد . ونجد هذا الحد الأدنى للتخضر في المكسيك هو ٢٥٠٠ نسمة وفي الأرجنتين ٢٠٠٠ وفي كل من الهند وبلجيكا ٥٠٠٠ نسمة . إلخ . بينما تميز الدانمرك بين الريف والحضر عند عدد السكان ٢٥٠ فقط . وأسبانيا عند عشرة آلاف ، وهولندا عند عشرين ألفاً . ويقرر الكتاب السنوي الديموجرافي للأمم المتحدة لعام ١٩٥٢ أن التقسيم إلى ريف وحضر يتم بشكل تعسفي بالضرورة . إذ ما من شك في أن التصنيف يرجع إلى طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة لكل بلد على حدة . ولكنها تؤدي على أي حال إلى تعويق وصعوبة إجراء مقارنات على أساس دولي . سبب تنوع وحدات المقارنة على هذا النحو الذي بيناه (٢٠) .

هوامش الفصل السادس

(١) انظر مؤرخاً علماء التراث السوسيولوجي في دراسة القروي الريفية الحضرية عند بيجل وهو يميز هاجم في خلافاً عن : علم الاجتماع الريفي والحضري : في :

Boege, Allan and Paul Honigshelm, *Agrar und Stadtsoziologie*, in: G. Eisermann, (Hrsg.) *Die Lehre von der Gesellschaft. Ein Lehrbuch der Soziologie*, Stuttgart, 1938.

(٢) انظر على سبيل المثال منشورات الجمعية الاجتماعية الزراعية (الأكاديمية) :

Agrarsoziale Gesellschaft, Industrialisierung Ländlicher Räume, in: *Veröffentlichungen der Agrarsozialen Gesellschaft Göttingen, Schriftcarreihe für ländliche Sozialfragen*, Heft 18, Hannover, 1936.

(٣) انظر مؤلفه : « التاريخ الطبقي للشعب الأقال كائناً الساسة الاجتماعية الأكانية » :

Richt, Wilhelm H., *Naturgeschichte des deutschen Volkes als Grundlage einer deutschen Sozial-Politik*, Stuttgart, 1851-53.

Nichols, Charles. K.A. *Suggested Technique for Determining Whether a Community Can Be Classified as Rural or Urban*, in: *Rural Sociology*, Vol. 5 (1940), pp. 454-460.

(٥) انظر مناقشة هذا الموضوع عند : زيريج ، « القروي الريفية الحضرية . دراسة في علم الاجتماع الريفي » ، ترجمة الدكتور محمود عوده في المصدر التالي : محمد الجوهري وآخرون ، *مبادئ علم الاجتماع* ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٧٠ ، ص ١١١ - ١١٤ .

Sorokin, Pitirim A. and Carl Zimmernann, *Principles of Rural-Urban Sociology* New York, 1929, p. 16.

(٧) انظر قلداً منفصلاً لهذا المفهوم عند هيرت كوتز ، « علم الاجتماع الريفي الحضرية » :

Kotter, Herbert, "Stadt-Land-Soziologie", in: René König (ed.), *Handbuch der empirischen Sozialforschung*, Band 2, pp. 601-621. خاصة صفحتي ٦٠٦ - ٦٠٥ .

Wirth, Louis, *Urbanism as a way of life*, in: *American Journal of Sociology*, Vol. 41, (1938).

Taylor, Carl C. et al. *Rural Life in the United States*, 2nd. New York, 1952, p. 523.

Anderson, Neil, *the Urban Community. A World Perspective*, New York, 1959 p.1.

Galpin Charles, "The Social Anatomy of an Agricultural Community" in: Wisconsin Agr. Exp. Sta. Bulletin, Vol. 34, Madison, 1915, Chap. 2.

Mannheim, Karl, *Freedom, Power and Democratic Planning*, New York, 1950, p. 29.

Hanner, Philip M., *Observations on the Urban-Folk and Urban-Rural Dichotomies as Forms of Western Ethnocentrism*, in: Philip Hanner and Leo Schmeke (eds.) *The Study of Urbanization*, London, 1956 p. 514.

(١٤) استعرض محمد الجوهري في المقدمة التي كتبها لترجمته لكتاب يبرز عن التضرر في البلاد النامية وجهات النظر المصيزة ضد المدينة الكبيرة المعاصرة. انظر ، محمد الجوهري ، مجتمع المدينة في البلاد النامية ، دار نهضة مصر ، القاهرة ١٩٧٢ مقدمة للترجم ، ص ص ١-١٩ .

Bahrdr, Hans Paul, Die moderne Grosstadt, Hamburg, 1961, pp. 12 ff (١٥)

Nichaus, Heinrich, Die Chance des Landes in der modern Gesellschaft, Bewa- (١٦)
hrung und Veränderung, in - Landliche Sozialforschung, Grundlagen und Entwicklungsalimen.
Bd 168 Sonderheft der Berichte über Landwirtschaft Hamburg, 1957, p. 28.

Elisabeth, "Soziologie der Grosstadt", in: A. Gehlen und H. Schelsky (Hrsg). (١٧)
Soziologie, Dusseldorf. S. 239.

وقدم بنابل في نهاية ذلك الفصل عرضاً لأهم الكتابات في علم الاجتماع الحضري .

Smith, T. Lynn, The Sociology of Rural Life, 3rd ed., New York 1953. And: the (١٨)
Rural Community with Special Reference to latin America, in: Rural Sociology, Vol. 23 (1958).
pp 58-59

(١٩) انظر من هذه الدراسات على سبيل المثال :

Pahl, R E., Urban Rure The Metropolitan Fringe in Hertfordshire, in: London
School of Economics and Political Science, Geographical Paper Nr. 2 (1955).

وكذلك مقال بال العام عن المسئل الريفي الحضري :

The Rural-Urban Continuum, in Sociologia Ruralis, Vol 6 (1966).

وأخيراً دراسات أوسكار لويس ، ويونج وويلموت M Young and P Wilmott ، وجانس .

(٢٠) انظر مزيداً من التفاصيل والإحصائيات عن هذه النقطة عند ، هريت كوتر ، المرجع السابق ذكره ، ص ٦١٠ -

الفضل السراج

علم الاجتماع الحضري المقارن.

يمكن تأريخ الاهتمام بالدراسات الحضرية المقارنة بالقرن السادس عشر على الأقل ، حينما طبع جوفاني بوترو Giovanni Botero لأول مرة مؤلفه الشهير « عظمة المدن »^(١) The Greatness of Cities وفي سنة ١٨٩٩ كتبت أدنا فيبر Adna F. Weber بحثًا سوسيولوجيا أكثر تخصصًا بعنوان « نمو المدن في القرن التاسع عشر »^(٢) The Growth of Cities in Nineteenth Century وبعد مرور عشرين عامًا . نشر ماكس فيبر Weber كتابه « المدينة »^(٣) Die Stadt وعلى الرغم من أن هذه الأعمال وغيرها من الأعمال المتعلقة بالحضرية المقارنة^(٤) ظلت في متناول أيدي علماء الاجتماع الحضري الأمريكيين فترة طويلة نسبيًا ، إلا أننا لا نجد في السنوات الأخيرة سوى عدد محدود منهم قد عنى بدراسة المدن في أنظار أخرى من العالم ، ومن المسائل التي يزداد التسليم بها الآن أن المدن في المجتمعات الأخرى . سواء كانت تاريخية أو حديثة . تختلف عن المدن الأمريكية في كثير من مظاهر تنظيمها الاجتماعي والأيكولوجي . ومع ذلك كله ، فلا يزال الاتجاه المقارن في ميدان علم الاجتماع الحضري انهماجاً محدوداً حتى اليوم ، يؤكد ذلك ندرة البيانات الحضرية المقارنة في المراجع العامة لهذا الميدان^(٥) ، وفي المقالات المنشورة في الدوريات السوسيولوجية .

وإذا ما سلمنا بأن الدراسة المقارنة للحضر لا تزال في مراحلها التكوينية ، فما هي العقبات التي تمرقها عن التقدم ، وكيف نستطيع التغلب عليها ؟ يقتضينا ذلك أن نولى اهتماماً خاصاً لثلاث مشكلات أساسية هي :

١ - الإفادة من التراث الحالي .

• ترجم هذا المقال الدكتور السيد محمد الحسين عن المصدر التالي :

Gedson Sjöberg, "Comparative Urban Sociology", in Robert K. Merton et al.; *Sociology Today. Problems and Prospects*; Basic Books, Inc.; Publishers, New York, 1959, pp. 334-359.

٢- صياغة نظريات أكثر كفاءة .

٣- اختبار الفروض بطريقة مقارنة

الإفادة من التراث الحالي :

نعاني البيانات المتعلقة بمظاهر الحياة الحضرية وعلى الأخص التنظيم الاجتماعي ، نعاني من نقص بين . ومع ذلك فهناك قدر من البيانات يستطيع علماء الاجتماع الاستفادة منه : فمن بين علماء الاجتماع الأمريكيين نجد كنجزلى دافيز Davis^(١) يتزعم حركة تجميع بيانات عن مجتمعات محلية على مستوى عالمي ، وذلك من خلال المنظور الديتوجرافي ، كما أن الدراسات التي أجراها دوتسون Dotson ، وكابلو Caplow ، وجست Gist وايبهارد Eberhard وآخرون^(٢) قد أضافت إلينا مزيداً من المعرفة عن المراكز الحضرية في مجتمعات مختلفة . على أن علماء الاجتماع المهتمين بالدراسات الحضرية المقارنة قد وصلوا إلى ما وراء حدود علمهم . بل وإلى ما وراء العلم الاجتماعي الأمريكي ، وذلك بسبب كثرة البيانات التي جمعوها . فلقد جمع علماء السكان ، والجغرافيا ، والأنثروبولوجيا قدرًا ملحوظًا من البيانات عن مدن العالم ، وما يقال عن هؤلاء يقال أيضًا بالنسبة لعلماء التاريخ ، والاقتصاد والسياسة وكذلك بعض الموظفين الحكوميين ، ولا شك أن هؤلاء جميعاً قد أسهموا في رصيدنا من البيانات وإن لم يسهموا كثيراً في مجال النظرية . وليس بأيدينا سوى بيانات ضئيلة نسيان عن بعض المدن مثل مدن أمريكا اللاتينية ، على الرغم من أن السنوات الأخيرة قد شهدت ظهور بعض الدراسات الهامة عن الحياة الحضرية فيها^(٣) . أما فيما يتعلق بالمدن الأوربية فيوجد قدر ملحوظ من البيانات عنها ، فالتسجيلات التاريخية تحتوي على بيانات مستفيضة عن البناء الاجتماعي والأيكولوجي لهذه المدن . وكتيجة لذلك أصبح من الممكن إجراء دراسات في فترات زمنية مختلفة Diachronic عن بعض المدن مثل مدينة تولوز^(٤) Toulouse بفرنسا . ولقد أجريت مؤخراً دراسات على عدد من المجتمعات المحلية الحضرية في أوروبا ، مستعينة في ذلك بأدوات بحوث حديثة . وتوضح قائمة المراجع الواردة في مجلة « علم الاجتماع المعاصر » Current Sociology الأعمال والبحوث المتعلقة بمدن في إنجلترا . والأطوار الإسكندنافية وفرنسا^(٥) ، كما توضح أن نصيب المراكز الحضرية في شرق وجنوب أوروبا من البحوث أقل من الأطوار السابقة .

ولقد كتب الكثير عن أفريقيا (جنوب الصحراء) وكان أغلب من كتب عنها الأنثروبولوجيون الذين اهتموا بدراسة التنظيمات الاجتماعية والايكولوجية للمدن التي ظهرت حديثاً أو التي خضعت

للتوسع أو النمو السريع^(١١) . وأحدث الكتب في المجال وهو كتاب « الآثار الاجتماعية للتصنيع والتحضّر في أفريقيا (جنوب الصحراء) Social Implication of Industrialization and Urbanization in Africa South of the Sahara » يقدم عرضاً منظماً لمجموعة من البيانات الهامة^(١٢) . ومن المأمول فيه أن يثير هذا الركام من البيانات الرغبة في إفادة أفضل من نتائج البحوث التي أجريت في هذه المنطقة . أما في شمال أفريقيا فنجد بعض العلماء الاجتماعيين الفرنسيين يتوفرون على وصف عدد من المجتمعات المحلية الحضرية^(١٣) وتمثل دراسة تورنو Tourneau لمدينة مراكش^(١٤) مثالا حيا على ذلك .

وفي الشرق الأدنى - الذى يمثل أول منطقة ظهرت فيها المدن - نجد بيانات تاريخية ذات فائدة قصوى ، بحيث تمكننا من تتبع النمو الحضري عبر قرون عديدة^(١٥) . أما في مجتمعات الشرق الأدنى المعاصرة فلم يتحقق سوى عدد قليل من مشروعات البحوث ، على الرغم من أن هناك مطبوعات كافية عن هذه المنطقة على وشك الظهور^(١٦) . وفي الهند أعدت منظمة اليونسكو قوائم بيلوجرافية بالجهود التي بذلت من أجل وصف بناء المجتمعات المحلية الحضرية والتغيرات الاجتماعية الهامة التي ظهرت فيها^(١٧) . ومن ثم لنا أن نتوقع أن يكون لدى الهند بيانات أكثر ملاءمة وشمولا ، ذلك لأن الهند بنظامها الاجتماعي الفريد تسمح بأن تكون مجالاً لاختبار نظريات عديدة أو قروض تدور حول الحياة الحضرية ، وإذا ما انتقلنا إلى منطقة جنوب شرق آسيا . وجدناها منطقة مهمة نسبيا ، على الرغم من أن هناك بعض مشروعات بحوث متعلقة بعلم الاجتماع الحضري في طريقها إلى التنفيذ^(١٨) . وعلى الرغم من أننا قد نجد بعض نتائج بحوث عن مدن في اليابان . إلا أنها لا تزال منشورة باللغة اليابانية ، مما شكل عائقاً بالنسبة للذين لا ينطقون اليابانية^(١٩) . ويبدو أن مشكلة اللغة هذه متشرة في أماكن أخرى في آسيا فظهور القومية وغيرها نجد الكثير من نتائج بحوث العلوم الاجتماعية (بما في ذلك التعدادات) تنشر بلغات غير أوربية مما يزيد من حواجز الاتصال .

وتواجه المقارنات في علم الاجتماع الحضري صعوبات من نوع آخر ، مردها قلة الاهتمام بالدراسات الاجتماعية الواقعية في أقطار الكتلة الشيوعية ، ومع ذلك ، فإن من المتطلبات التي تلازم التحضر المصاحب للتصنيع في هذه المجتمعات الحاجة إلى بيانات مستفيضة عن جوانب النظام الاجتماعي العام ومظاهره فإذا كان للمدن الصناعية أن تؤدي وظيفتها ، فإنه يتعين نشر البيانات الواقعية التي تعبر عنها من خلال النظام التعليمي الرسمي . والصحف ووسائل الاتصال الجمعي الأخرى . ذلك أن سهولة الحصول على بيانات أساسية معينة تعتبر مسألة ضرورية

للتخطيط الصناعى والاقتصادى الفعال^(٢٠) .

ويقودنا مسح التراث العلمى عن الحضري إلى تأكيد الاستنتاج السابق ، والذي مؤداه أن علماء الاجتماع الأمريكيين ليسوا على وعى كامل بالقدر الهائل من البيانات المتاحة ، ومن هذه البيانات تلك التى جمعها مخطوط المدن فى مجتمعات كثيرة ، وإذن فعلى علماء الاجتماع أن يبذلوا جهوداً أعظم لكى يصنفوا وينشروا بيانات الحضري التى جمعت بالفعل وتلك التى لا تزال تجمع حتى الآن ، وقد تنطوى مجلات « علم الاجتماع المعاصر » Current Sociology والملخصات

السوسولوجية Sociological Abstracts « ودليل السكان » Population Index على فائدة عظيمة بالنسبة لعلم الاجتماع ، ولكن ذلك لا يعنى عن وجود تصنيفات تتضمن تعليقات تقويمية ، وتوافر مجموعات من الدراسات المركزة التى تتناول تراث مناطق معينة ومشكلات متخصصة^(٢١) . ويضاف إلى ما سبق ضرورة ترجمة الأعمال التى نشرت بلغات غير شائعة . ومن خلال هذه الوسائل ، يمكن القول إن اهتمام علماء الاجتماع سيكون موجهاً نحو الكتابات ذات الأهمية النظرية لبحوثهم ، فالأخطاء التى يقع فيها أولئك الذين يصوغون تعميماتهم استناداً إلى بيانات تتناول المجتمع الأمريكى وحده لا تزال قائمة ، وإذا ما أردنا أن نجتمع قدرًا من المعرفة ذات قيمة ودلالة ، فعلينا أن نعيد بشكل أفضل من نتائج البحوث التى تجرى فى مناطق غير الولايات المتحدة . وإلا أصبحت الأهداف العلمية لعلم الاجتماع مجرد عبارات خاوية .

صياغة نظريات أكثر كفاءة^(٢٢) .

من الواضح أن هناك قدرًا ملحوظًا من البيانات الواقعية عن المدن فى مختلف أنحاء العالم . بالرغم مما تعانيه هذه البيانات من نقص فى الجوانب المختلفة للحياة الحضرية ، ومن شك فى دقتها ، ومن الواضح أيضًا أن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من البيانات الوصفية ومع ذلك فإن المشكلة الكبرى وهى مشكلة التأليف والتنسيق بينها لم تطرق بعد ، فعندما نحصل على قدر هائل من البيانات ، نستطيع أن نخلص إلى نسق فكرى يربط بين هذه البيانات فى شكل إطار أو أطر نظرية .

وفى السنوات الأخيرة ، نلاحظ ميلًا واضحًا نحو دراسة أجزاء أوقطاعات من البناء الإيكولوجى الحضري ، وبعثًا صريحًا عن دراسة هذا البناء ككل ، وإحجامًا على الاستعانة بالمدينة كمعمل الاختبار لنظريات وفروض لا تنتمى بصفة خاصة إلى علم الاجتماع الحضري^(٢٣) ،

وعلى الرغم من احتمال استمرار هذا الاتجاه ، فإن المنظور الجشطالتي* لا يزال قادراً على تقديم المزيد . من حيث إنه يستطيع مساعدتنا على فهم أوضح العلاقات السائدة بين عناصر البناء الاجتماعي ، وبين النسق الاجتماعي الثقافي Sociocultural System والتنظيم الإيكولوجي .

ويواجه المهتمون بالنظرية السوسولوجية في علم الاجتماع الحضري الحاجة إلى توضيح المفاهيم الأساسية في هذا الميدان وتقيحها مثل : المجتمع المحلي ، والمدينة والحضرية ، والمجتمع الحضري ، والإيكولوجيا* . ذلك أن هذه المصطلحات لا تزال تستخدم بأشكال غمضة ، وبطريقة فضفاضة ، ومع ذلك فإننا سنتقل مباشرة إلى تناول بعض القضايا العامة ، حيث ستناقش فيما يلي أربعة من الاتجاهات النظرية الأساسية في علم الاجتماع الحضري ، بحيث نستطيع تقويم كل منها في ضوء أهميتها بالنسبة للدراسة المقارنة للإيكولوجيا الحضرية والتنظيم الاجتماعي ، وتختلف هذه الاتجاهات طبقاً للمتغير الذي تمنحه الأولوية أو الأهمية : أما المتغيرات فهي المدينة ، والقيم الثقافية ، والتكنولوجيا والقوة Power ، ونحن لا نزعم أن هذا التصنيف شامل ، ولكننا نذهب إلى أن النظرية والبحث في هذا الميدان توحى بأن هذه المتغيرات تتميز بأهمية كبيرة في تفسير الأنماط الأساسية للحياة الحضرية . ومن المؤكد أننا لا نستطيع أن نستبعد واحداً من هذه المتغيرات ، وإن كان من الممكن إضافة متغيرات أخرى مثل العوامل الديموجرافية .

المدينة كمتغير أساسي :

يرجع تأكيد مفهوم المدينة وبلورته كمتغير أساسي في علم الاجتماع الحضري إلى علماء الاجتماع الذين يهتمون إلى مدرسة شيكاغو ، وعلى الأخص روبرت بارك Park^(٢٦) ، ثم لويس

* يقصد هنا بالمنظور الجشطالتي ، ذلك الاتجاه الذي يتخذ من المدينة بأكملها وحدة للدراسة ، ومن رواد هذا الاتجاه لويس ويرث Wirth (للمرجم)

• يرجع الاشتقاق اللغوي لكلمة « إيكولوجيا » إلى الأصل اليوناني أوكوس Oikos التي تعني منزلاً أو مكاناً يعيش فيه . ومن هذا الأصل أيضاً أتت مصطلحات مأخوذة مثل economics وeconomy . ويجدر عالم الأحياء الألفي إرنست هيكال Haeckel أول من أدخل اصطلاح الإيكولوجيا في دراساته عن النباتات في سنة ١٨٦٨ . وتعرف الإيكولوجيا عمومًا بأنها دراسة الكائنات الحية أو الجماعات بينها . وتقوم هذه العلاقة على إدراك الحياة كنسق يمثل اتحاداً دينامياً متبدلاً . فكل كائن يخضع دائماً لعملية تكيف مع البيئة المحيطة به . انظر .

Hawley, A.N., Human Ecology: A Theory of Community Structure, The Ronald Press Company, New York, 1950 p. 3.

(للمرجم)

ويرث^(٢٦) Wirth وروبرت ردفيلد Redfield^(٢٧) وآخرون من بعدهم ، ولقد انطوت محاولاتهم في تفسير الحياة الحضرية على عدد من الصعوبات ففسيحاتهم التي تعتمد على المفاهيم الايكولوجية لم تكن مرتبطة تماماً بمجهوداتهم في تفسير النشاط الاجتماعي . ذلك أى معظم الكتاب الذين تأثروا بروبرت بارك قد درسوا الايكولوجيا البشرية داخل ما يمكن أن يطلق عليه بأنه « إطار حيوى » biotic ، وعلى الرغم من أن أصحاب هذه المدرسة قد قدموا تفسيرات مختلفة ، إلا أن النظرية ذاتها قد استعملت المظاهر الاجتماعية للعلاقات الإنسانية المتبادلة باعتبارها ميكانيكاً لتفسير الأنماط الايكولوجية ، في الوقت الذى أكدت قوى معينة مثل « المنافسة غير الشخصية » ، « البيئة الطبيعية » ، ولقد ذهب بعض الكتاب ، ومنهم هاولى Hawley^(٢٨) إلى أنه من الممكن تصميم إطار مرجعى حيوى يتضمن المتغير التكنولوجى أو الاقتصادى . وبالرغم من ذلك فلا يزال بعض من هؤلاء الكتاب يصر على استقلال المتغير التكنولوجى عن المجال الحيوى ، والملاحظ أن وجهة النظر الحيوية ليست لها سوى أهمية ضئيلة (خاصة إذا ما اعتبرناها متغيراً مستقلاً) ، وذلك عندما نحاول دراسة الأنماط الايكولوجية التي تحدث في مدن العالم ، لأننا إذ سلمنا بوجهة النظر هذه ، فلا بد وأن نعلم بأن هناك اتساقاً في التشابه أو الاختلافات بين المراكز الحضرية في العالم ، وهذا بدوره يعنى استبعاد القيم الثقافية ، وبناء القوة ، والتكنولوجيا . ويبدو لنا أنه يمكن اعتبار المدينة متغيراً مستقلاً وذلك لتفسير بعض الأنماط الحضرية ، فهناك أنماط مكانية وزمانية قد تكون ضرورية من الناحية الوظيفية في استمرار وجود المجتمع الحضري ، وأن ظهور المدن يؤدي إلى نوع بعض الأنماط الايكولوجية ، وإن كانت هذه النقطة لم تحظ - لسوء الحظ - بدراسات حضارية مقارنة .

ولنحاول الآن أن ندرس بصفة خاصة نظرية لويس ويرث Wirth التي يذهب فيها إلى المجتمع الحضري الذي يتميز بالحجم ، والكثافة ، والانجاس هو الأساس المحدد للتنظيم الاجتماعي والسلوك^(٢٩) . (ويلاحظ أن ريدفيلد ذهب إلى أن الانجاس والاتصال هما الأساس المميز للمدينة)^(٣٠) . وقد خلص ويرث إلى أن الحضري كآسلوب في الحياة تتميز بالطائفة Secularization وظهور الجماعات الثانوية ، والميل نحو تفتت الأدوار ، وعدم وضوح المعايير . والمدينة أيضاً تعتبر مركزاً للعلاقات الاجتماعية التي تتميز بالسهولة والدقة في وقت واحد ، ولقد قابل ويرث بعد ذلك بين المراكز الحضرية والمجتمعات الريفية أو الشيعية ، واعتبر السبات التي تظهر أو تتطور في الوسط الحضري بمثابة مصاحبات ضرورية لنمو المدينة ، وخاصة سماتها الحجم والكثافة ، ويذهب ويرث وتلاميذه إلى ضرورة استقلال « آثار » النمو الحضري ، بحيث تكون

متميزة عن نتائج القيم الثقافية أو التصنيع ، ومعنى ذلك أن كل المدن - من الناحية المثالية - سواء كانت تاريخية أم معاصرة لابد وأن تنطوى على الخصائص السالفة الذكر .

ويواجه الاتجاه السابق عدداً من القيود والعقبات ذكر بعضها - صراحة أو ضمناً - اكسلرود Axelrod^(٢٠) ووايت^(٢١) Whyte وآخرون مستلذين في ذلك إلى بحوثهم التي أجروها في المدن الأمريكية ، ومن الانتقادات الأساسية التي وجهوها لويرث وآخرين من أتباع مدرسة شيكاغو أنهم قد بالغوا - حتى بالنسبة للولايات المتحدة - في درجة التفكك والعلمانية التي يفترض أن تتميز بها المجتمعات المحلية الأمريكية . وتذهب هذه الانتقادات أيضاً إلى أن المدن تتميز في الواقع بدرجة عالية من التنظيم ، وأن هناك شبكات غير رسمية من العلاقات الاجتماعية تمارس وجودها ، وهذا ماكشف عنه بعض الكتاب القدامى نسبياً مثل زورباخ Zorbaugh^(٢٢) . كذلك فشل ويرث في توضيح النتائج التي يمدتها الميل نحو البيروقراطية bureacratization في الحياة الحضرية المعاصرة^{٢٣} . ومن ثم يصعب أن تتفق وجهات نظره مع نظرية وليام فوت وايت Whyte التي قدمها في كتابه « إنسان التنظيم » The Organization Man^(٢٤) .

ومن الواضح أن كتابات ويرث تعكس روح عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن ، وهي الفترة التي كان كثير من المثقفين الأمريكيين - بما في ذلك علماء الاجتماع - يحاولون أن يتكيفوا مع الضغوط الاجتماعية التي نشأت ومنها الصراع الثقافي الناتج عن الهجرة التي وفدت على الولايات المتحدة ، ثم الكساد العظيم Great Depression^{٢٥} لذلك فإنه يجب أخذ جانب الحيطة والحذر إذا ما حاولنا تطبيق نظرية ويرث على ثقافات أخرى . ولقد أوضح لنا أوسكار لويس

بعد إجراء بحث واقعي كيف أن التحضر في مدينة المكسيك لا يصاحبه بالضرورة انهيار في النظام الاجتماعي والأخلاقي^(٢٦) ، كما أن أغلب الدراسات التي أجريت على « المدينة السابقة على المرحلة

• يقصد هنا بالنتائج التي يمدتها الميل نحو البيروقراطية ، الآثار المترتبة على المو للحرط و التنظيمات الرسمية في المدن الحديثة ، كما يتبدى خصائصها في النموذج المثل الذي وضعه ماكس فيرر للبيروقراطية ، من حيث إنه ينطوي على تقسيم محدد للنشاطات للمكاملة ، وتسعى إلى القوابط والجزءات ، وأعداد ملحوظ على المؤهلات الفنية التي تتأكد من خلال الإجراءات الرسمية الموضوعية ، وانتظام السلطة في شكل بناء هرمي . أما النتائج المترتبة على الميل نحو البيروقراطية فتتخذ صموماً قطبي : الأول موجب يؤكد الكفاءة ، والإنجاز ، والانتظام ، والثاني سالب يؤكد الضغوط التي يمارسها التنظيم البيروقراطي على الفرد . (المترجم)

• • يقصد بذلك الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم في أواخر عشرينيات هذا القرن

(المترجم)

الصناعية ، ٩ Preindustrial Cities قد أكدت الاعتقاد الذى مؤداه ، أن ويرث وريديفلد بالغا فيها ذمها إليه ، وأن حياة المدينة يمكن أن تكون على درجة عالية من التنظيم^(٣٥) . وينطوى الانحياز السابق على نقطة ضعف أخرى ، تتمثل على وجه الخصوص فى الكتابات الأولى التى قدمها ريديفلد عن نظريته التى تمثل ثنائية « الشعى - الحضرى » Folk Urban^(٣٦) وكذلك أعمال بعض علماء الاجتماع الآخرين الذى تبناوا هذا الإطار المرجعى ، فقد اعتبر ريديفلد المجتمع الشعى أو البدائى نسقاً مطلقاً^(٣٧) ، أما المجتمع الحضرى فهو على العكس من ذلك يمثل نسقاً جزئياً أو فرعياً ، من حيث إنه لا يستطيع أن يحيا دون المنطقة التى تحيط به والتى تمدّه بالغذاء وبالمواد الخام ، وكنيجة لذلك نجد ريديفلد وبعض علماء الاجتماع يقابلون بين المجتمعات الشعبية والمجتمعات الحضرية . والواقع أنهم بذلك يقارنون الكل بالجزء مما يعطيان فى حل من إثارة كثير من التساؤلات . فى « المجتمعات السابقة على المرحلة الصناعية » (أو الإقطاعية) ، نلاحظ أن التنظيمات العائلية والدينية فى أكثر صورها تقدماً وأشدّها تكاملاً كانت حضرية أكثر منها قروية^(٣٨) ، وهذه قضية تناقض كثيراً من التعميمات التى استندت إلى بحوث أجريت فى الولايات المتحدة وحدها . وفى المند نجد أن الفروق الريفية - الحضرية فى حجم الأسرة ، تناقض غالباً التعميمات الواردة فى المراجع العامة الشائعة^(٣٩) . كل هذه الحقائق تقتضى من علماء الاجتماع توجيه مريد من الاهتمام نحو التحديد الدقيق لتعميماتهم المتعلقة بالظواهر الريفية - الحضرية . وهناك انتقاد آخر يتعلق بعدم قدرة ويرث وعلماء الاجتماع الذين يمثّلونه على الاعتراف بأنه فى بعض المواقف تتأثر المدينة بالنسق الاجتماعى الثقافى الكلى التى هى جزء منه ؛ ولقد أدى ذلك

• حلول المؤلف فى مقال خصمه للدراسة والمدن السابقة على المرحلة الصناعية ؛ أن يحدد السمات التى تميزها ، فذهب إلى أنها تتحدد فى وجودها على الطعام والمواد الخام التى تحصل عليها من خارجها ، ولذا السبب هو عادة ما تكون مراكز تسويق ، كما أنها عالياً ما تمثل مراكز للصناعات الحرفية التى ترتبط بدورها بنظام الطوائف Guilds والموافى هذه المدن بطىء للغاية ، نظراً لطبيعة الطبيعة غير الصناعية على النسق الاجتماعى الكلى ، أما اقتصاد هذه المدن فيختلف اختلافاً عن اقتصاد المدن الصناعية ، من حيث إن الأخيرة تمثل مركزاً صناعياً حليماً ، يجمد غالباً على قوى غير بشرية . وتتميز المدن السابقة على المرحلة الصناعية بضم عمل أولى إذا ما قوربت بالمجتمعات الصناعية . وبالإضافة إلى ما سبق يعكس النسق الاقتصادى آثاره على السمات الاجتماعية المميزة لهذه المدن فالصقوة فيها تتكون من أفراد يشغلون أوضاعاً اجتماعية فى المنظمات الحكومية والدينية والتعليمية ، كما أن الحراك الاجتماعى صئيل ، لأنه لا يحدث إلا فى هذه المنظمات . والوسيلة الوحيدة لتحقيق الحراك هى التدريب على شغل الوظائف التقليدية ، انظر -

Gideon Sjoberg, "The Preindustrial City", American Journal of Sociology, Vol. 60, March 1955, pp. 438-445.

بهم إلى التفاضل عن بعض الأنماط الحضرية الهامة ، فهم لم يدركوا - غالباً - أن المدن قد تنشأ بطريقة عملية ، أو أن معاييرها الإيكولوجية والاجتماعية يمكن أن تحلدها قوى نظامية خارجة عن نطاقها المحدود ومن الممكن أن يكون هؤلاء العلماء قد تأثروا تأثراً واضحاً بكتاب من أمثال بيرن Pirenne^(١١) الذى أكد فكرة الاستقلال الاجتماعى والسياسى للمدينة الأوروبية فى العصور الوسطى ، وهو غلط من المدن ينذر وجوده الآن ، فقد تكون المراكز الحضرية مستقلة سياسياً فى فترة تاريخية معينة أما المدن المعاصرة فلا تعدو أن تكون أنساقاً فرعية تحكمها عوامل خارج نطاقها^(١٢) (وستناقش هذا النقطة بالتفصيل فيما بعد عندما نتناول القوة الاجتماعية كمفهوم أساسى) .

ومع كل ما سبق ، فلا يزال لدينا قدر من التحفظ نحو التعميمات التى تذهب إلى أن المدينة متغير أساسى ، وهذا يقودنا إلى التساؤل التالى : ما هى قيمة هذا الاتجاه بالنسبة للدراسة المقارنة ؟ لقد كانت المدينة على مر العصور - باعتبارها تمثل نقطة مركزية للاتصال - مركزاً لكثير من أنماط التغير الهامة ، لعل أوضحها النشاط الفكرى الخلاق . ومعنى ذلك أن المدن قد هيأت الظروف الضرورية لضروب معينة من التغير وعند هذا الحد نستطيع القول إن موقف ويرث وردفيلد كان موقفاً يستحق التقدير لتأكيدهما فكرة للمدينة كقوة إيجابية فى التغير الاجتماعى . أما الدور الدقيق للمجتمع الحضرى فى هذه العملية فلا يزال فى حاجة إلى مزيد من التوضيح ، وإذا ما أردنا أن نعيد توازن فكرة التضكك التى تتميز بها المدن ، والتى ذهب إليها ويرث ، فعل علماء الاجتماع الحضرى الذين يتخفون من المدينة متغيراً مستقلاً أن يكرسوا مزيداً من اهتمامهم للدراسة التنظيم الاجتماعى ، وبعد ذلك كله لنا أن نذهب إلى أن المراكز الحضرية تختلف عن المناطق الريفية فى أنها تمثل مراكز التنظيم السياسى ، والقوة ، والتعلم الرسمى ، وأن المدن عموماً تنجح لوسائل ضبط اجتماعى رسمية أكثر من المجتمعات الريفية ، ومن الواضح أننا ما زلنا بحاجة إلى مزيد من البحث فى هذه المصاحبات البنائية الوظيفية للحياة الحضرية ، على ألا يكون ذلك مقصوراً على المدن بل يجب أن يمتد ليشمل أنماطاً معينة من المجتمعات المحلية ، عندئذ فقط نستطيع أن نعيد من الاتجاه النظرى الذى يعتبر المدينة متغيراً أساسياً فى مجال البحوث الحضرية المقارنة .

القيم الثقافية كمعتبر أساسي :

أما الاتجاه النظرى الثانى فيتصادم مع الاتجاه النظرى السابق ، من حيث أنه يسعى إلى تفسير التنظيمات الأيكولوجية والاجتماعية والحضرية فى ضوء القيم الثقافية . ولقد أسهم عدد من علماء الاجتماع فى تطور هذا الاتجاه . مثال ذلك العمل الذى قدمه كولب Kolb وكذلك بحث والتر فيرى Firey عن « استغلال الأرض فى بوسطن »^(٢٦) الذى يمثل جهداً أساسياً فى تحليل دور القيم فى التنظيم الأيكولوجى للمدينة . والواقع أن هذا التحليل قد منح هذا التوجه النظرى قوة دافعة هائلة . ذلك أنه قد أثار كثيراً من الجدل ، بالرغم من أن العلماء الاجتماعيين قد جمعوا قدرًا هائلاً من البيانات يتناول نقطة « التوجهات القيمة » Value Orientations كمعتبر حيوى فى تحديد أنماط استغلال الأرض فى المجتمع المحلى ، وهناك عملان أساسيات دعما قضية فيرى Firey وهما : دراسة روبرت ديكينسون Dickinson عن « المدينة الأوروبية الغربية »^(٢٧) The West European City والمقال الشهير الذى كتبه فون جرونباوم Von Crunnebaum عن المدن الإسلامية^(٢٨) . فقد أوضح هذا المقال ، أن المدن الإسلامية التقليدية تتميز على وجه الخصوص بطريقة فريدة فى الحياة ، حيث تؤثر فيها القيم الدينية على نشاطات الحياة الحضرية . فى فترات منتظمة خلال اليوم يؤذن المؤذن لدعوة المؤمنين إلى الصلاة ، وهذا إجراء يشغل إلى حد ما مكاناً فى النشاطات اليومية ، وخلال شهر رمضان يعدل الناس من نشاطاتهم لكي تتفق مع القيود الدينية التى يفرضها الصوم من مشرق الشمس حتى غروبها . وفى هذا الشهر أيضاً يتحول إنجاز بعض الأعمال من النهار إلى الليل ، كما قد توقف بعض المشروعات الاقتصادية .

وإذا كانت القيم ترتبط باستغلال الأرض ، فإنها تلعب بالإضافة إلى ذلك دوراً بارزاً فى ظهور المراكز الحضرية ونموها ، ذلك النمو الذى يخضع بدوره للسياسة التى تنتهجها الأنظمة الاجتماعية المختلفة ، وهنا نجد أن اهتمام فير Weber بدور القيم الدينية فى تطور المشروعات الاقتصادية ، اهتمام له علاقة بعلم الاجتماع الحضرى . وتستطيع القيم أيضاً أن تؤثر فى حجم المدينة ، وتباينها وكثافتها باعتبارها خصائص أساسية فى أغلب تعريفات المدينة . وخاصة السمات التى اعتبرها ويرث Wirth مميزة للمدينة . وفى هذه النقطه بالذات نجد بأننا مقلداً حديثاً نسياكبه ولم وايت Whyte^(٢٩) ذهب فيه إلى أن القيم الثقافية تحدد مسؤولة عن الحقيقة التى مؤداها أن بعض الناس يفضلون الإقامة فى المناطق الحضرية الأمريكية بعد أن يعيشوا فترة من

الزمن في الضواحي ، وهذا بدوره يؤثر على حجم المدن وكثافتها ، ، والواقع أننا لو أقمنا النظر في البيانات الواقعية ، نجد من الصعب تقبل الاعتراضات التي أثبتت والتي تتعلق بالاتجاهات التضافية في الايكولوجيا ^(٨٨) . لكننا مع ذلك مازلنا بحاجة إلى دراسات متعمقة تتناول تأثير القيم على الايكولوجيا الحضرية والسكان .

ومن المؤكد أن الخلاف بين العلماء ضئيل فيما يتعلق بفكرة القيم كمستمر أساسي وحاسم يستطيع أن يميز الفروق بين البناءات الاجتماعية والحضرية ، مثل البناءات للأسرية ، واللمنية ، والتعليمية في ثقافات مختلفة في العالم . ولكن الخلاف يبرز عند دراسة بعض الموضوعات مثل العلاقة بين القيم والبناء الاجتماعي ، وبين القيم والايكولوجيا في مجتمعات مغلقة . فهذه الموضوعات لاتزال حتى الآن موضع تساؤل وجعل ^(٨٩) . وقد لاحظ شيلز Shils أن المجتمع الأمريكي يتميز بوجود علاقة قوية بين أنماط الفعل التي تصدر عن الأفراد والجماعات والنسق القيمي الجرد . ومعنى ذلك أننا سنواجه بتساؤل وحيمة ، إذا ما ذهبنا إلى أن هناك علاقة مباشرة بين القيم والبناء الاجتماعي والايكولوجي للمراكز الحضرية ، ويدعو أن طبيعة هذه العلاقة لن تتحدد إلا من خلال دراسات نظرية وواقعية تستند إلى أساس حضارى مقارن ، وثمة قيد آخر على هذا الاتجاه تفرضه التزعة التاريخية التي قد تكون ناتجة عن عدم الحاجة إلى تأكيد القيم التضافية ، ذلك أن هذه القيم باعتبارها متغيراً أساسياً تكسب معنى وأهمية أكبر ، إذا ما استغلتمت عناصر الأطر النظرية الثابتة في قياس آثارها . وهنا نستطيع القول أن إطار متغيرات النمط *

من الصعب فهم هذا الإطار دون الرجوع إلى النموذج المثالي عند فيرر Vebber . الذي يمثل في الواقع مفردات فرضية Hypothetical Individuals عسوة يحددها الباحث بنفسه لكي تكون أسساً تنهض عليه المقارنة . والنموذج لا يصف أسلوباً فريداً للفعل ، وإنما أسلوباً نموذجياً Typical بمعنى أنه بناء عام تصنف على أساسه الحالات الواقعية . وهذه الحالات بدورها تصنف ما أطلق عليه فيرر « أسلوب الفعل الممكن موضوعياً Objective possible » والنموذج « مثالي » لأنه يحقق كمنفعة . ويحدد فيرر أن الحاجز المثالي ، إنما هي وسائل يستطيع من خلالها أن يفهم العالم الواقعي ، وهي أيضاً أداة لتحليل الأحداث التاريخية المحسوسة أو للواقف الواقعية ، كما أنها تمثل أداة تحليلية تخففت في السيطرة الفكرية على البيانات الواقعية . وإذا ما قبلنا متغيرات النمط عند باروسوز ، لاحظنا أنه يقابل النموذج المثالي عند فيرر . فاستخدام مفهوم باروسوز يتطلب تحديد المادة والأبعاد المخططة التي يطرق عليها . ولهذا نجد باروسوز في كتابه «النسق الاجتماعي The Social System» يدرس «البنائات النمطية لانحاء القيمة باعتبارها محددات لأنماط توقع الدوره» (ص ٥٨) . ولقد مكنت متغيرات النمط باروسوز من تحديد تصویری للعلاقة الاجتماعية فالعلاقة بين شخصين أو أكثر يمكن أن تحدد وفقاً لخسة أنواع من متغيرات النمط . ففي أية علاقة بين شخصين أو أكثر قد يكون أحد الأعضاء أو الآخر :

(أ) مهتماً أو غير مهتم سلبياً .

(ب) أنانياً أو غير أناني

Pattern Variables الذى قلمه بارسونز Parsons يمثل محاولة لضم مجموعة من النقاط المرجعية العامة . وعلى الرغم من ضيق أفق هذا الإطار ، إلا أنه يلائم الدراسة المقارنة للبناء الاجتماعى الحضري^(١) . ويستطيع علماء الاجتماع بعد ذلك - وهذا واجب عثم عليهم - أن يعزلوا المقولات العامة التى يمكن أن تشكل نموذجاً مثاليًا Ideal Type لأشكال معينة من المدن مثل المدن الصناعية ، ويحتد نستطيع أن نحدد إلى أى مدى تؤدى القيم الثقافية المختلفة إلى انحرافات أو اختلافات عن النموذج المثالى ، وبالتالي نستطيع أن نحدد آثار القيم المختلفة على الحياة الحضريّة ، ولقد اتبع هذا الإجراء إلى حد ما فى بعض الدراسات الايكولوجية التى كشفت عن أن السيطرة الكاملة للعوامل التكنولوجية والاقتصادية بالقيم الثقافية . ونستطيع أن نخلص مما سبق إلى المنظور الذى يمنح أهمية مسبقة للقيم الثقافية ، ليس على طرفى نقيض من اتجاه ويرث أوردفيلد ، أو الاتجاه التكنولوجى الذى سنتناقه بعد قليل ، ذلك أن الاتجاهات النظرية الأخيرة يتعين عليها - من الناحية المثالية - أن تنقق على نقاط مرجعية ثابتة يمكن أن تستخدم فى قياس تأثير القيم على الايكولوجيا الحضريّة والبناء الاجتماعى .

التكنولوجيا كمغير أساسى :

أما الاتجاه النظرى الثالث فى علم الاجتماع فيعتمد على التكنولوجيا باعتبارها متغيراً أساسياً. وهنا يكون التصنيع (الذى يمثل نظاماً يستخدم طاقة غير بشرية) نمطاً خاصاً من التكنولوجيا . ومن رواد هذا الاتجاه أوجيرن Ogburn وهاوى Hawley وبالرغم من ذلك كشف بعض رواد هذا الاتجاه عن عدم صدق بعض التعميمات الايكولوجية التى تتناول تأثير التكنولوجيا على الأنماط المكانية والزمانية للمدن . لذلك قد يتردد المرء فى التسلم مع أوجيرن فيما ذهب إليه من أن « .. طبيعة سكان المدينة ، ومعال إقامتهم ، وأماكن عملهم تمثل انعكاساً لإحدى وظائف النقل المحل ، كما أن المدن ذاتها هى من خلق النقل البعيد المدى .. »^(٢) . وما يقال عن عبارة أوجيرن ، يقال أيضاً بالنسبة لهاوى الذى ذكر أن « بعثرة السكان فى المراكز الحضرية إنما هو رد

(ج) مهتما بهدف أولوية مباشرة ، تؤلف من الثابتات يحددها مبدأ معين .

(د) مهتما بفرء لا هو عليه أولاً يستطيع أن يفعله .

(هـ) وأشهر مهتما بشخص آخر ومقياً لعلاقة اجتماعية مع سبب خاص جداً . للتعرف على مزيد من التفصيلات فى هذه النقطة ، انظر السيد محمد الحسينى ، ومحمد على محمد ، ماكس فيبر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع ، العدد الثانى ، مايو ١٩٦٧ ص ١١١ - ١١٤ ، ١٢٥ - ١٢٩ . (المترجم)

فعل مباشر للسهولة المتزايدة في الحركة»^(٥٦). وكما ذهبنا من قبل ، فإن القيم - وليست الاعتبارات الاقتصادية - هي التي تسبب الانحرافات عن « الأنماط المثالية » ، التي يفترض فيها أن تكون ناتجة عن التوسع في التصنيع . ولقد أوضحت دراسات دوتسون Dotson في المكسيك^(٥٧) .

وبعد الدراسات التي أجريت على مدن فرنسية^(٥٨) ، ومسح أجراه جست Gist على مدينة بانغالور Bangalore بالهند^(٥٩) . أوضحت أن الاتجاه نحو الضواحي Suburbanization في هذه المناطق كان ضئيلاً . ومعنى هذا أنه اتجاه يختلف عما هو سائد في المجتمع الأمريكي ، والذي على أساسه صاغ كثير من علماء الاجتماع تعميماًهم . وعلى الرغم من أن وسائل نمو الاتجاه نحو الضواحي ممكنة - إلا أن كثيراً من الأشخاص يفضلون الإقامة في المدينة وخاصة في قلبها أو مركزها . ولقد كان ذلك - من الناحية التاريخية - رمزاً للمكانات الاجتماعية العليا ، والواقع أننا لا نقصد هذه الملاحظات أن نقلل من قيمة الدور الذي تلعبه التكنولوجيا في الإيكولوجيا الحضرية بل على العكس من ذلك ، فالتكنولوجيا تعتبر من أكثر المتغيرات أهمية وحجية . ويبدو ذلك واضحاً إذا ما قارنا بين المدن الصناعية والمدن السابقة على المرحلة الصناعية^(٦٠) .

وتتطلب محاولة التعرف على مدى فائدة المتغير التكنولوجي بالنسبة للبناء الاجتماعي الحضري على صعوبات كثيرة . مما يجعل منها مهمة معقدة ، فهناك مشكلات لاتزال في حاجة إلى مزيد من البحث : منها التأثير التباين أو متفاوت الذي تحدته الأنماط الاجتماعية الصناعية الحضرية على الأنماط الاجتماعية الشعبية والإقطاعية . فالمجتمعات الشعبية كذلك التي توجد في أفريقيا والتي تفتقر إلى تراث تاريخي . تكون أقل قدرة على التأثير بآثار الصناعة والحضرية إذا ما قورنت بالمجتمعات الإقطاعية . ومن الموضوعات التي تتطلب مزيداً من التعمق ، تأثير المستويات المختلفة من التكنولوجيا على الأنماط الاجتماعية للمدن . ويقضي ذلك - بالطبع - جمع شواهد متنوعة تستطيع التمييز بين المجتمعات السابقة على المرحلة الصناعية والمجتمعات الصناعية الحضرية وفقاً لمكونات التنظيم الاجتماعي مثل الأسرة ، والدين والحياة الاقتصادية إلخ^(٦١) . كذلك من المهم أن يولى اهتماماً متخصصاً للآثار المختلفة التي تحدتها أنماط التصنيع ومراحلها على بناء المدن . وترتبط القضايا السابقة بـ سؤال على درجة من الأهمية هو : ما هي البناءات الاجتماعية الشائعة في كل المجتمعات الصناعية الحضرية ؟ . وهنا نجد البنائين الوظيفيين من علماء الاجتماع في محاولاتهم لتحديد المتطلبات البنائية Structural Prerequisites (أو ما أطلقوا عليها المستلزمات البنائية Structural Imperatives أو الظروف الضرورية) يساعدون في حل هذه

المشكلة ، وإن كان هناك بعض من علماء الاجتماع يدرسون هذه القضية في ضوء النظرية البنائية الوظيفية ، ثم يفضلون بعد ذلك الحديث عن « مصاحبات » Correlates الحضرية الصناعية^(٥٩) . ومن التسليم بصحة الاتجاهين السابقين ، فلا تزال أمامنا مهمة أخرى ، هي أن ننظر إلى المدن الأمريكية المعاصرة من منظور سليم ، حيث يتعين علينا أن ننزل الأنماط البنائية الشائعة في كل المجتمعات الحضرية الصناعية* . عتقد فقط نستطيع أن نحدد مدى العامل بين الأنماط الحضرية الأمريكية وغيرها من الأنماط الحضرية الأخرى .

ولقد أوضحت أغلب الجهود التي حاولت تحديد تحديد المتطلبات البنائية** . للمجتمع الصناعي الحضري (وهذه الجهود تقارن بطريقة ضمنية بين هذا النموذج من المجتمعات وبين المدينة السابقة على المرحلة الصناعية ، أو المجتمع الإقطاعي الذي تعتبر المدينة جزءاً منه) ، أوضحت الحاجة الماسة إلى وجود تنظيم اقتصادي رشيد على نطاق واسع ، وتوافر نسق طبقى مرن يرتكز على الكفاءة الشخصية والإنجاز وشيوع نسق أسرى نووى وسيادة تعلم جماهيرى يؤكد العلم والتكنولوجيا ، وغلبة وسائل الاتصال الجماهيرى^(٦٠) ، وفي حدود القدر الذى لدينا من المعرفة الآن ، نستطيع القول إن المتطلبات السابقة ضرورية بالفعل ولكن لاتزال هناك بعد ذلك صعوبات تحتاج إلى حل .

الصعوبة الأولى : تتمثل في مشكلة الأطر النظرية المحدودة التى لجأ علماء الاجتماع إليها للوصول إلى تعميمات لاتنسحب إلا على الولايات المتحدة . فمن الواضح أن التوجيه القيمى الأمريكى يعبر عن سمات معينة . وهذه السمات بدورها لا توجد بنفس الطريقة في مجتمعات صناعية حضرية أخرى ، لذلك يجب أخذ مزيد من الحيلة والحذر حيناً نقوم بصياغة التعميمات . بحيث تكون هذه التعميمات مستندة إلى أساس واقعى حى ، وليس أساساً نظرياً خالصاً .

أما الصعوبة الثانية : فتدور حول عدم وجود دراسات متخصصة تتناول متطلبات بنائية معينة لمجتمعات صناعية حضرية ، وخاصة المتطلبات المتعلقة بالدين ، والقوة ، والتكنولوجيا . فالأنماط الدينية السائدة مثلاً في المجتمعات الصناعية الحضرية تختلف بين الثقافات اختلافاً كبيراً ، إذا ما قورنت بالأنماط الاجتماعية الأخرى^(٦١) . ولكن ما هى حدود هذا الاختلاف ؟ .

تذهب بعض الشواهد إلى أن بعض الأنماط الدينية - مثل البروتستانتية - التى تنطوى على قيم

* . ومن ذلك وفقاً لحطوات النموذج المثالى الذى قدمه لير ، والذي فوضته من قبل .
 ** . يشير اصطلاح المتطلبات البنائية إلى الأصول والعمليات المتعلقة التى تلعب دوراً بارزاً في استمرار وجود التوجه موضع الدراسة .
 (للترجم)

يمكن أن تنفصل عن كثير من أجزاء البناء الاجتماعي . هذه الأنساق تكون غالباً أكثر تجانساً مع النمو الصناعي الحضري . وذلك إذا ما قورنت بالأنساق الدينية التي تعتمد في وجودها اعتماداً كبيراً على نمط معين من البناء الاجتماعي * . وبالإضافة إلى ما سبق يتعين على علماء الاجتماع أن يكشفوا عن طبيعة العلاقة بين كل من القومية ، والدين والنمو الصناعي الحضري . فعل الرغم من أن النمو الصناعي الحضري يرتبط عادة بانسيار أنساق دينية تقليدية ، إلا أنه يرتبط في الوقت ذاته بظهور القومية وبعض الديانات العلمانية ^(١٧) Secular Religions . ومعنى ذلك أن البناءات التي تؤكد القومية . تساعد أيضاً في تأكيد كثير من وظائف الأنساق الدينية التقليدية . وخاصة ما تعلق منها بالتكامل الاجتماعي . وهناك من الشواهد ما يؤكد أن كثيراً من المجتمعات . وخاصة تلك التي تمر بالمراحل الأولى من التصنيع تشهد ارتباطاً واضحاً بين النسق الديني التقليدي والقومية . ففي الاتحاد السوفيتي وهو يمثل دولة صناعية حضرية متقدمة . نجد انسياراً واضحاً في الأنماط الدينية التقليدية . في الوقت الذي سادت فيه فكرة القومية والارتباط القوي بالتنظيم السياسي . والواقع أننا لا نستطيع أن ننهي هذه المناقشة دون أن نثير عدداً من التساؤلات . منها : ما هي طبيعة النسق الديني الذي هو ضروري من الناحية الوظيفية لتدعيم النمو الحضري الصناعي ؟ . وهل تستطيع القومية أو الديانات العلمانية ^(١٨) الأخرى (مثل العلم عند المثقفين) أن تؤكد نجاحها لفترة طويلة كفوة إيجابية تحقق التكامل في المجتمعات الصناعية الحضرية ؟ . إن الإجابة على هذين التساؤلين ستمكس لنا بالتأكيد بعض الحقائق الهامة عن إمكانية استقرار المجتمعات الصناعية الحضرية .

والصورة الثالثة : التي تواجه تحديد متطلبات النمو الصناعي الحضري ، تكن في الحقيقة التي مؤداها أنه في بعض مظاهر البناء الاجتماعي تحدث هوة كبيرة بين المجتمعات الصناعية الحضرية المتقدمة . وتلك التي لا تزال في طريقها إلى التصنيع . ومن هذه المظاهر بناء القوة

* . يشير المؤلف بملك إلى العرصة الشهيرة التي أجراها ماكس فيبر عن الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية ، والتي حاول من خلالها أن يبدل حل أن الرأسمالية الحديثة قد نشأت من خلال العقيدة البروتستنتية وأخلاقياتها الاقتصادية ، فروح الرأسمالية هي نفسها روح العقيدة البروتستنتية بما تضمنته من سلوك وأخلاقيات عملية . وقد وصل فيبر إلى هذا الاستنتاج من خلال تحليل دقيق لصالح مارتين لوتثر Luther وكالفن Calvin ثم سعى بعد ذلك إلى تأكيد استنتاجه من خلال تحليل تاريخ بعض الدول البروتستنتية ، وانتهى إلى أنه منذ عصر النهضة كانت الدول الرأسمالية تصادياً هي تلك التي تسودها العقيدة البروتستنتية مثل هولندا ، وإنجلترا ، وأمريكا . بينما ظلت الدول الكاثوليكية أو غير البروتستنتية متخلفة نسبياً . وقد لخص فيبر ذلك بأن روح العقيدة البروتستنتية في تلك الدول ، كانت بمثابة دعم وتثبيت لأشكال النشاط التي تعتبر ضرورية لإقفاة للشروعات الرأسمالية الحديثة وإدارتها .

(المراجع)

Power Structure الذى قد يكشف عن ضرب من الثنائية ، بحيث نجد أمامنا بناءين من القوة متباينين ، يؤكد ذلك بعض الشواهد التى تشير إلى أن الأنظمة الاجتماعية التى لا تزال تجوب مضمار التصنيع والتحضر ، تشهد قدرًا ملحوظًا من التسلية أو الديكتاتورية ، وذلك بعكس الأنظمة الأخرى التى حققت بالفعل قدرًا كبيرًا من أهدافها الصناعية والحضرية ، فالمجتمع الإقطاعى - مثلاً - الذى يسمى إلى التصنيع تتجاذبه فى الواقع قوى متصارعة عديدة ، فقد تنصارع العناصر التقليدية فيه مع سياسة التصنيع ومصاحباته مما يجعل هذا المجتمع رازحًا تحت وطأة كثير من المشكلات الاجتماعية . ولكنه إذا ما استطاع أن ينظم موارده البشرية والطبيعية بطريقة فعالة لكى يتغلب على هذه العقبات ، فإنه بذلك يستطيع أن يحقق تنظيمًا قويًا . وقد يحدث فى بعض الأحيان أن تصل بعض المجتمعات إلى درجة عالية من التصنيع والتحضر ، ثم تظهر بعد ذلك صفوة قليلة العدد تحاول أن تقبض على مقاليد السلطة فيها . ولقد درس هذه النقطة بالذات دجلاس *Dijlas* ^(١٣) وبعض الكتاب الآخرين ، حيث أبدت بياناتهم بطريقة غير مباشرة القضية التى مؤداها ، أن القوة تميل إلى الانتشار فى المجتمعات الصناعية الحضرية المتقدمة نتيجة لاكتساب أفراد الطبقات الدنيا ضروريًا من المعارف المتخصصة تزيد من قوتهم وأهميتهم فى المجتمع . وترتبط مناقشتنا هذه - من ناحية أخرى - بما هو سائد فى جنوب أفريقيا . فن الأمور التى تستحق التساؤل ما إذا كانت الصفوة التى تمتلك القوة تستطيع أيضًا أن تملك السلطة الضرورية اللازمة لمواجهة النمو الصناعى الحضرى الذى يحتاج مجتمعات جنوب أفريقيا . فزيادة السكان الأصليين الذين يتلقون تعليمًا رسميًا . ويحصلون على مهارات فنية ، جعلت من العسير على سياسة التفرقة العنصرية أن تصمد لفترة طويلة ^(١٤) . لأن قلة نسبة السكان من العنصر الأوربى أدت إلى توزيع مصادر القوة وانتشارها . ولهذا كان على السكان الأصليين أن يلتحقوا بلهمن الماهرة إذا ما أريد لهذا المجتمع أن يحقق مزيدًا من التقدم .

أما الصعوبة الرابعة : فهى من نوع متميز فنحن نحاول علماء الاجتماع تقدير للمتطلبات البنائية للمراكز الصناعية الحضرية . فطليم أن يعرفوا بإمكانية حدوث صراع بين هذه المتطلبات ، ذلك أننا نلاحظ نعمة سائدة بين البائتين الوظيفيين من علماء الاجتماع ، هى المبالغة فى تصور درجة انسجام مكونات الأنساق الاجتماعية ، والواقع أن الأنساق الصناعية الحضرية تخبر ضروريًا بمختلفة من الصراع ، مثال ذلك الصراع الذى ينشأ بين « الحاجة » إلى تنظييات بيروقراطية رشيقة كبيرة الحجم لتحديد فيها بوضوح المستويات الرئاسية ، « والحاجة » إلى نسق طبقى مرن يضمن عدالة فى توزيع مصادر القوة . وعلى الرغم من أن التنظييات البيروقراطية تضمن فى الواقع وجود درجة من

المرونة في البناء الطبقي ، وذلك عن طريق اختيار أعضاء هذه التنظيمات وفقاً لهيكل عامية وموضوعية ، على الرغم من ذلك فإن التسلسلات الرأسية **Hierarchical Arrangements** في هذه التنظيمات تظل في حالة صراع دائم مع مطلب المساواة **Equalitarianism** ومعنى ذلك أنه يتحتم وجود توازن دقيق بين الممارسات التي تتصف بالعمومية ، وتلك التي تتصف بالخصوصية والواقع أن هذه الظاهرة - تساعد إلى حد ما - في تحديد بعض وجوه الاختلاف الذي نلاحظه في الكتابات السوسيولوجية ، لأننا نجد كتاباً يؤكدون ضرورة وجود أنماط معينة من التدرج أو أشكال خاصة من تركيز القوة ، بينما يمتنع كتاب آخرون لمطلب المساواة أهمية كبيرة . وعلى الرغم من أن وجهة النظر الأخيرة تنطوي على أهمية بالغة في المجتمعات الصناعية الحضرية ، خاصة إذا ما قارناها بالمجتمعات السابقة على المرحلة الصناعية ، على الرغم من ذلك فإن التدرج في المجتمعات الأولى لا يزال يمثل مسألة ضرورية . والواقع أننا مازلنا بحاجة إلى المزيد من بحث المتطلبات الوظيفية المتناقضة التي تسود المجتمعات الصناعية الحضرية في مختلف أنحاء العالم ، على ألا يكون ذلك مقصوراً على التدرج والقوة ، بل يجب أن يمتد إلى بعض الميادين الأخرى مثل الأسرة ، والحياة الدينية .

والصعوبة الخامسة والأخيرة : تتمثل في عدم القدرة على تأكيد المتطلبات البنائية أو مصاحبات المجتمعات الصناعية الحضرية ، وذلك بسبب اهتمام علماء الاجتماع الشديد بدراسة « الأنساق المغلفة » . ومن الموضوعات التي لم يستطع علماء الاجتماع تأكيدها ، مسألة المصادر أو الموارد الضرورية لتدعيم النظام الصناعي الحضري ^(١٥) . فاللاحظ على التحليل السوسيولوجي في هذا المجال أنه يستعين بالأمّة أو الدولة كوحدة للدراسة ، ولكن هناك خطأ مؤداه : افتراض أن هذه الأنساق تؤدي دورها في عزلة . وللتدليل على صحة ذلك سنقدم مثالا : فاليابان وإنجلترا تتلّان نظامين اجتماعيين حديثين يفتقران في منطقتيهما الجغرافية إلى الكمية اللازمة من الموارد الطبيعية الضرورية لتدعيم التصنيع والتحضر . ولكي تنشأ هاتان الدولتان مجتمعين حضريين استعانتا بقوتيهما السياسية ، لكي تضمنتا الحصول على المواد الخام ، وتخلقا أسواقاً لمحتجاتهما . وعلى الرغم من أن « المصادر » تشكل أساس التكنولوجيا والثقافة ، إلا أنها قد تندر في وقت من الأوقات ، ومن ثم تصبح الأمّة التي تستطيع الحصول عليها في وضع متميز . لذلك نجد أن اليابان وإنجلترا - مثلاً - فقدتا بعضاً من أسس تصنيعهما وتحضرهما ، حياً انتهت سيطرتها على الأقطار التي كانت تمثل بالنسبة لها مصادر أو موارد ، ومعنى ذلك أن مراكزها الصناعية الحضرية أصبحت أكثر خضوعاً للقرارات الخارجية . ولقد حدث بالفعل أن كفت بعض الدول عن

رسال المواد الخام والطعام الضروري لتحقيق الاستقرار لحياة المدينة . وهناك في الواقع علاقات بنائية محددة بين التحضر الناتج عن التصنيع والتوزيع الجغرافي السائد في المجتمع . كما أن هناك علاقات من هذا النوع بين التحضر الناتج عن التصنيع والإمبريالية . إن دراسة مثل هذه المصاحبات قد تكون ممكنة إذا ما استبعد علماء الاجتماع فكرة انغلاق الأنساق الاجتماعية . وعلى الرغم من أن بعض علماء الاجتماع يعتقدون أن دراسة مثل هذه المشكلات خارجة عن نطاق علم الاجتماع الحضري . إلا أننا نذهب إلى عكس ذلك تماماً .

القوة كمغير أساسي :

أما الاتجاه النظري الرابع والأخير فيمثل المصلحة الخاصة . الذي تعتم القوة الاجتماعية فيه متغيراً مستقلاً . ولقد أدخل وليام فورم Form هذا الاتجاه حديثاً في نطاق الأيكولوجيا الحضرية . لكي يفسر على أساسه أنماط استغلال الأرض الحضرية ^(٢٧) . والواقع أن هذا الاتجاه لا يزال بحاجة إلى بلورة وتوضيح . ذلك أن فورم قد اهتم فقط بما هو سائد في المجتمعات المحلية الصغيرة . ولم يستطع أن يوضح مدى فائدة هذا الإطار في تحليل نمو المدن والتنظيم الاجتماعي الحضري بوجه عام ^(٢٨) .

ويمكن الاستعانة بالقوة أو المصلحة الخاصة على مستويات مختلفة من التحليل المحلي . والقومي . والعالمي . قرارات القوة المحلية لها تأثير واضح على إيكولوجية المدينة وبنائها الاجتماعي . إن الأفراد يستطيعون تحقيق أهدافهم إذا كانوا يمتلكون القوة السياسية الضرورية . فإذا أرادت جماعة ما أن تحول منطقة للمقابر إلى حي تجارى مثلاً . أو أن تحول منطقة سكنية إلى منطقة تجارية . فلا بد وأن تمتلك باديء ذي بدء القوة الكافية التي تستطيع التغلب على أية مقاومة .

وقد تتأثر إيكولوجية المدينة وبنائها الاجتماعي بقرارات القوة التي تصدر على مستوى قومي . والأمثلة الواقعية العديدة تشير إلى أن هذه الظاهرة لا تحدث فقط في الولايات المتحدة . بل إنها تمارس وجودها أيضاً في مجتمعات أخرى ، ففي مدن جنوب أفريقيا تعددت الأنماط الإيكولوجية المحلية نتيجة للقرارات التي أصدرتها الحكومة ، حيث أصدرت القوانين التي تحد من حركة السكان الوطنيين داخل المدن وخارجها وفي اتحاد جنوب أفريقيا أجبرت أعداد كبيرة من السكان الوطنيين في السنوات الأخيرة على ترك المناطق القريبة من قلب بعض المدن مثل جوهانسبرج . ثم أعيد توطينهم بعد ذلك في مجتمعات محلية جديدة تبعد عن أماكن عملهم .

ولقد كان هذا الإجراء وما شابهه من إجراءات جزئية من برنامج سياسة التفرقة العنصرية . وهي سياسة يحاول من خلالها العنصر الأوربي أن يحقق السيطرة^(١٠٠) وتشجع بعض الشواهد إلى أن التخطيط الاجتماعي على المستوى القومي يمكن أن يعكس آثاره على طبيعة المراكز الحضرية ونموها . ففي الاتحاد السوفيتي تأثرت برامج التحضر والتصنيع تأثيراً واضحاً بالقوة التي تمارسها الحكومة . فمن المدن السوفيتية ما يدين في وجوده لسياسة التخطيط على المستوى القومي . بل ولقد سعت القيادات السوفيتية إلى تحطيم الأسلوب التقليدي للحياة الذي كان يمارسه الفلاحون وذلك كوسيلة لانتماجهم في مجتمع يسوده التصنيع والتحضر^(١٠١) . ولقد يمكن تجميع المزارع من إدخال التصنيع في الزراعة مما أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من الفلاحين الذين لم تعد المزارع في حاجة إليهم إلى المراكز الحضرية .

ولقرارات القوة التي تصدر على مستوى قومي آثار واضحة على البناء الاجتماعي للمجتمعات الحضرية المحلية . وقد يكون حكم المحكمة العليا في الولايات المتحدة الخاص بالتفرقة العنصرية في المدارس العامة مثالا على ذلك . فمن الواضح أن مثل هذا الحكم جدير بأن يعدل من البناء الاجتماعي لكثير من المدن . وفي الاتحاد السوفيتي أيضاً عملت التنظيمات الحكومية منذ الثورة إلى إجراء بعض التعديلات في بعض وجوه الحياة الاجتماعية مثل الأسرة . والدين . والتعليم . والاقتصاد . مثال ذلك قرارات خروتشوف التي تم بمقتضاها إعادة توزيع القوى البيروقراطية على المستوى القومي . مما أدى إلى إعادة تنظيم القوة في المراكز الحضرية . والواقع أن علماء الاجتماع لا يعرفون إلا القليل عن العلاقة أو التفاعل بين المجتمع المحلي والتنظيم الخارجي الذي يمارس عليه ضرورياً من السلطة^(١٠٢) .

وعلى الصعيد العالمي . نجد أن ما يدفع المجتمعات التقليدية نحو التصنيع والتحضر هو رغبة صفوتها الحاكمة في الحصول على مزيد من القوة من ناحية وتدعيم مكانة هذه المجتمعات داخل نطاق المجتمع الدولي من ناحية أخرى . فالقوة الاجتماعية للدول في هذا العصر تتحدد إلى حد كبير وفقاً لتوافر أساس صناعي حضري كبير . وتفرض بعض الاعتبارات الخارجية على زعماء بعض الدول التخلص من مقاومة التغيير الذي قد يكشف عنه البناء الاجتماعي التقليدي . ففي اليابان لجأ كثير من أعضاء الطبقة الحاكمة إلى التحضر باعتباره وسيلة لإظهار اليابان على المسرح الدولي . وبنفس الطريقة كان النضال من أجل القوة خلال الحرب الباردة ، التي أعقبت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وسيلة للإسراع في النمو الصناعي الحضري في كثير من الأنظار . ومن الطبيعي أن الحروب الشاملة يمكن أن تحدث تغييرات هائلة في البناءات التكنولوجية والاجتماعية

الحضرية ، بل إن القوى الصناعية الكبيرة تستطيع من خلال السياسة أن تزيد من معدلات النمو الحضري أو تعوقها في كثير من الدول النامية . وعلى الرغم من أهمية هذه القضايا بالنسبة لعلم الاجتماع الحضري ، إلا أنها لم تتل حتى الآن سوى اهتمام ضئيل .

لقد عرضنا حتى الآن لأربعة اتجاهات أساسية في ميدان علم الاجتماع الحضري . وإن كان من الصير علينا أن نعتبرها نظريات شاملة فما هي النتيجة التي نستطيع أن ننهي إليها بعد ذلك ؟ . أولاً : يجب أن يبدل مجهود أكبر لتوضيح الدعام التي يستند إليها اختيارنا لأي من المدينة ، أو القيم الثقافية ، أو التكنولوجيا ، أو القوة ، باعتبارها متغيراً مستقلاً يستمان به في مظاهر معينة من الإيكولوجيا الحضرية أو البناء الاجتماعي .

ثانياً : أن الأطر النظرية التي عرضنا لها لا تستطيع أن تؤدي مهمتها بطريقة مرضية . إلا إذا اهتم علماء الاجتماع الحضري اهتماماً ملحوظاً بالنظرية السوسولوجية العامة ، لأن انشغالهم الشديد يجمع البيانات جعلهم يغفلون قضايا نظرية هامة . ولقد أدى انشغالهم الشديد بالجزيئات إلى عدم القدرة على فهم جذور كثير من مشكلات المقارنات الحضرية . فلكي يتم عزل الأنماط المماثلة في الثقافات المختلفة ، يتعين على علماء الاجتماع الحضري أن يؤدوا هذا العمل على مستوى من التحليل أكثر تجريداً .

ثالثاً : أننا يجب أن ندرس العلاقات السائدة بين المتغيرات الأربع السالفة الذكر (وكل ما يمكن أن يضاف إليها) . ولقد أوضحنا من قبل بعض العلاقات ، ذلك أننا لا نستطيع فهم النسق الاجتماعي الحضري ، إلا بدراسة كل هذه المتغيرات . وقد تثار هنا مشكلة فرعية مؤداها : أن هذه المتغيرات ليست من طبيعة واحدة . فالتكنولوجيا والمدينة يختلفان من وجوه أساسية عن القيم الثقافية والقوة . لذلك كله يجب علينا أن نضع نصب أعيننا هدفاً نسعى إلى تحقيقه ، وهذا الهدف هو الوصول إلى نظرية عامة منسقة للحضرية .

اختبار الفروض بطريقة مقارنة :

ويثور بعد كل ما سبق سؤال هام : ثم ماذا بعد ذلك ؟ وبعبارة أخرى كيف يستطيع علماء الاجتماع الحضري اختبار هذه الاتجاهات النظرية أو الفروض المشتقة منها على أساس حضري مقارن . لقد كان الطابع الأميريقي الغالب على علم الاجتماع الحضري المعاصر ، والأساليب الدقيقة التي اتبعت للحصول على البيانات وتحليلها ، كان ذلك سبباً في تعميق المشكلات التي تنطوي عليها الدراسة المقارنة .

وثمة حقيقة قاسية مؤداها ، أن عدداً من أدوات البحث التي تستخدم الآن بكثرة في علم الاجتماع الحضري لم تعد قابلة للتطبيق في مواقف ثقافية أخرى ، طلالاً أنها صممت وتطورت لكي تتلاءم مع السيات التي تميز المدن الأمريكية . ويعتبر دليل خصائص المكانة I.S.U. (٧٣) • الذي أعده لويد وارنر Watret مثلاً حياً على ذلك . فإذا كانت المهنة التي تمثل عنصراً في هذا الدليل يمكن أن تستخدم بطريقة حضارية مقارنة في تقويم المكانة الاجتماعية أو الوضع الطبقي ، إلا أن العناصر الأخرى من الدليل وهي الدخل ، ونمط المسكن ، والمنطقة السكنية ، يجب أن تتعدل أو تتغير إذا ما أريد لهذا الدليل أن يعبر عن أنساق المكانات الاجتماعية في مدن تنتمي إلى ثقافات أخرى . ولقد لاحظ أحد الكتاب أن عنصر السكنى كان دليلاً ضعيفاً من دلائل المكانة في المدن الروسية المعاصرة (٧٤) وما ينطبق على دليل وارنر ينطبق أيضاً على مقاييس العزلة Segregation Indexes فالأداة التي صممها كل من شفكي ووليامز وبل Shevky-Williams-Bell وكذلك مقياس الحضرية الذي أبدعه كوين Qleem وكاربنر Carpenter وكل هذه الأدوات والمقاييس لقيت تأييداً حماسياً ولكنها تحتاج في الواقع إلى تعديلات كثيرة قبل أن نطعن إلى تطبيقها ، بل إنه يستحيل تطبيقها في بعض المجتمعات . وعلى الرغم من أن هذه الأساليب القياسية قد تعرضت لكثير من الانتقادات ، إلا أننا نعتقد أن أكثر مثالها خطورة هو عدم القدرة على الإفادة منها على المستوى الحضري المقارن ، لأن أفق العلماء الذين صمموا هذه الأساليب لم يتعد الدولة أو القارة . وعلى الرغم من ذلك فنحن لا ننكر إمكانية الإفادة من أدوات البحث هذه في بعض الأغراض الخاصة ، وإن كان على علماء الاجتماع الحضري أن يقدروا حدود الدراسات المقارنة ، لأن هذه الأدوات والأساليب يجب ألا تكون هدفاً في حد ذاتها .

والنقطة الثانية التي تثيرها هنا تحير امتداداً للنقطة السابقة ، وهي أن علماء الاجتماع الحضري يعتمدون غالباً على بيانات جمعها أشخاص لا يتسمون إلى ميدان علم الاجتماع وخصوصاً الإداريين الحكوميين . ولقد أوضحنا من قبل أنه لكي تستطيع المجتمعات الصناعية الحضرية أن تخطط من أجل تنميتها ، وأن تضمن الحفاظ على تنظيمها ، فإنه يتعين عليها أن تجمع أشكالاً مختلفة من

• يتألف هذا الدليل من مجموعة من الدلائل القياسية الموزونة كالمهنة ، ومصدر الدخل ، ونمط المسكن ، ومنطقة المسكن . وهذه الخصائص مدرجة في مقياس يتألف من سبع نقاط ، استخدم وارنر هذا الدليل إلى جانب أداة أخرى أطلق عليها للمشاركة القومية E.P. في دراسة التدرج الاجتماعي في عدد من المجتمعات المحلية الأمريكية هي : إلينوي ، وبنسلفانيا ، ونيويورك ، والولايات المتحدة .

البيانات ، فعلماء الاجتماع الحضري الأمريكيون - مثلاً - لديهم قدر هائل من البيانات على المستوى المحلي والمستوى القومى جمعها مكتب التعداد بالولايات المتحدة U.S. Bueau of the Census وبعض الهيئات الحكومية والخاصة . والواقع أن علماء الاجتماع بعددهم الضئيل وإمكاناتهم المحدودة لا يستطيعون وحدهم أن يتكفلوا بمهمة جمع هذه البيانات الضرورية . وعندما يطلب علماء الاجتماع بيانات عن ثقافات أخرى ، فإنهم يهتمون في ذلك على خدمات أشخاص خارج نطاق علم الاجتماع ، وعادة ما يكونون من الإداريين . والواقع أن هؤلاء الإداريين لا يقدرّون ما تنطوي عليه هذه البيانات من قيمة علمية ، كما أنهم يكفون بتقديم البيانات التي قد تساعد في حل قضايا معينة تواجههم في النسق الاجتماعى الذى يعملون داخله . ويزداد الأمر تعقيداً إذا ما أدركنا أن كثيراً من البحوث التي أجراها بعض العلماء الاجتماعيين كان يخدم في المحل الأول المتطلبات الخاصة لبعض التنظيمات البيروقراطية أو جماعات ذات مصالح خاصة . ولقد ناقش شروك Shryock الضغوط التي خضع لها مكتب التعداد في الولايات المتحدة عند محاولته وضع بعض الأطر التصنيفية مثل تصنيف المراكز الحضرية الكبرى (٧٥) . أما على المستوى العالمى . فإن العقبات التي تواجه الحصول على بيانات واقعية مقارنة تخضع لضغوط اجتماعية متعددة . فالخلط أو اللبس الملحوظ بين أنواع البيانات التي تستخرج من تعدادات الدول المختلفة ، قد يؤدي إلى الاعتقاد بأن المجتمعات الصناعية الحضرية تواجه مشكلات متماثلة . ويحدث هذا الخلط غالباً نتيجة لعدم بذل الجهود الضرورية للتنسيق بين الأدوات والفئات المستخدمة في جمع البيانات . وبالرغم من أن هذا التنسيق يمثل مسألة حيوية . إلا أنه يصعب تحقيقه على نطاق واسع .

والمشكلة الثالثة تتعلق بالقيود (الرسمية وغير الرسمية) التي تفرض على عملية جمع أنماط كثيرة من البيانات الاجتماعية وانتشارها . فلقد أصبحت بعض المجتمعات المحلية الحضرية مغلقة على البحوث الأولية التي يجرها علماء الاجتماع ، بحيث نجد قيوداً على الاستعانة بالعينات العشوائية . ففي الولايات المتحدة - مثلاً - لا يستطيع علماء الاجتماع أن يسبروا أغوار الحياة الحضرية بتعمق شديد ، وبدلاً من ذلك نجدهم مضطرين إلى الاعتماد على بيانات غير مباشرة . ونظراً لما قد تنطوي عليه بعض بيانات البحوث الاجتماعية من تحد لبناء القوة في المجتمع . نجد بعضاً من مبادئ البحث تكاد تكون محظورة على علماء العلوم الاجتماعية . والواقع أن كل المجتمعات نجد من انتشار بعض البيانات ، وإن كانت تختلف في درجات هذا الحد . فالقطاعات الحساسة تختلف باختلاف ظروف المجتمعات والمراحل التي تمر بها . ولاشك أن كل هذه الاعتبارات تؤثر تأثيراً كبيراً على

إمكانات البحث الحضارى المقارن .

إن المشكلات والعقبات التى عرضنا لها ، تتطلب منا إيجاد اتجاه واقى . لاختيار الفروض . ومفتاح هذا الاتجاه هو أن تكيف مناهج البحث العلمى التى تتبع الآن مع الظروف القائمة بالاستخدام الذكى لبيانات تعدادات كثير من المجتمعات تمكن كتنجزلى دافيز Kingsley Davis وزملاؤه من دراسة كثير من مظاهر الحضرة فى العالم ، كما أن إنكليس Inkeles وروسى Rossi استطاعا أن يزيلا فهمنا عن التدرج المقارن للمهن فى مجتمعات صناعية حضرية عن طريق تجميع البيانات المتأثرة عن هذا الموضوع . ومع ذلك كله ، فيجب علينا أن نعرف بنجود الدراسات الحضارية المقارنة التى من هذا النوع . نظراً لصعوبة تنفيذ كثير من مشروعات البحث فى بعض الميادين . ومعنى ذلك أنه يتعين علينا أن نعيد التفكير فى دعائم المنهج المقارن . وفى هذا المجال يستطيع علماء الاجتماع أن يساعدوا فى حل بعض المشكلات الأساسية .

لقد استعرضنا فيما سبق بعض مشكلات المقارنة فى ميدان علم الاجتماع الحضرى . ومن الواضح أنه لاتزال هناك قضايا غير مشجعة على الاستمرار فى البحث . نظراً لاستحالة حلها حلاً كلياً . لذلك قد يكون من المنطقى أن نقنع بوضع مجموعة من « الفروض المعقولة » التى يمكن اختبارها إمبيريقياً ولو بطريقة غير مباشرة والواقع أننا نستطيع أن نحصل على ميزات كثيرة باستخدام المنهج المقارن . فالإيكولوجيا الحضارية والبناء الاجتماعى فى أمريكا لا يمكن فهمها دون الرجوع إلى علم الاجتماع المقارن ، ومن خلال الاتجاه المقارن وحده نستطيع أن ننزل كل ما هو عام عن كل ما هو خاص . ومع التسليم بأن كثيراً من علماء الاجتماع يرتبطون بالضرورة بتنظريات ومؤسعات يكون هدفها حل المشكلات اليومية للمجتمع الأمريكى . ومع التسليم أيضاً بأن النصب الأكبر من اعتيادات البحوث تخصص لخدمة هذا الغرض ، مع التسليم بذلك كله . فإنه يجب على علماء الاجتماع ألا ينفذوا أو يتجاهلوا التساؤلات والمشكلات العامة التى تدور حول الحياة الحضارية . إن العالم يمر بعملية تحضر سريعة . ومعرفتنا بطبيعة هذه العملية ونتائجها المحتملة تعتبر مسألة حيوية للعلم والمجتمع .

مراجع وتعليقات

- Giovanni Botero, "The Greatness of Cities" (trans Robert Peterson, 1606) in (١)
Giovanni Botero, *The Reason of State and The Greatness of Cities*, Routledge and Kegan Paul, 1956.
- Adna F Weber, *The Growth of Cities in the Nineteenth Century*, Mac-millan, (٢)
1999
- Max Weber, "Die Stadt", *Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik* 44 (٣)
(1921) 621-772.
- (٤) انظر على سبيل المثال
Pitirim, A. Sorokin, Carl C. Zimmerman, and Charles J. Galpin, *A Systematic Source Book in Rural Sociology*, University of Minnesota Press, 1930.
- Rose Hui Lee, *The City: Urbanism and Urbanization in Major World Regions*, (٥)
Lippincott, 1955
- Kingsley Davis and Hilda Hertz Gordo
(٦) انظر على سبيل المثال
"Urbanization and the Development of Pre-Industrial Areas," *Devel Cult Change* 3 (1954), 6—26.
- Floyd Dotson and Lilian Ota Dotson, (٧)
"Urban Centralization and Decentralization in Mexico", *Rural Sociology*; 21 (1956), 41—49;
Theodore Caplow, "Urban Structure in France", *Amer. Sociol. Rev.* 17 (1952), 544-49; Noel P. Cist, "The Ecology of Bangalore, India: An East-West Comparison", *Soc. Forces* 35 (1957), 356-65; and Walfram Elberhard, "Data on the Structure of the Chinese City in the Pre-Industrial Period" *Econ. Devel. Cult Change*, 4 (1956), 253-68.
- The Report on the "World Social Situation, United Nations, 1957, pp. 170-92. (٨)
ويلاحظ أن هذا التقرير يلخص البحوث التي أجريت على مدن في أمريكا اللاتينية.
- Philippe Wolff, *Commerces et Marchands de Toulouse*, (٩)
Paris: Librairie Plon, 1954; and Jean Coppolani, *Toulouse: Etude de Géographie Urbaine*, Toulouse: Privat-Didot, 1954
- Current Sociology, 4 (١٠)
1,4 (1955)
- وبالإضافة إلى ذلك هناك دراسات واقعية ظهرت حديثاً في ألمانيا.
- (١١) يلاحظ أن التوائم الواردة في كل عدد من أعداد مجلة أفريقيا ، تقدم كثيراً من دراسات الحياة الحضرية في هذه المنطقة.
- Social Implications of Industrialization and Urbanization in Africa South of the Sahara, Part I, UNESCO, 1956. (١٢)
- Curr. Sociol., 4: 1 (1955). (١٣)
- Roger Le Goff, *Avant Le Protectorat, Casablanca: Société Marocaine de Librairie* 4^e Edition, 1949. (١٤)
- (١٥) ورد تلخيص لكثير من هذه البحوث في كتاب
Ralph Turner, *The Cultural Traditions, McGraw-Hill, 1941*
Note Current Research on the Middle East, 1955. Washington, D.C.: The Middle East Research Institute, 56, pp. 96-110. (١٦)
- Research Bulletin, Southern Asia, Calcutta: Research Centre on the Social Implications of Industrialization in Southern Asia, 1956, passim. (١٧)

Research Information Bulletin, op. cit.

(١٩) نستطيع أن نجد بعضاً من هذه البيانات في

Kunio Odaka, "Sociology in Japan: Accommodation of Western Orientations" in Howard Becker and Alvin Boskoff (ed.), Modern Sociological Theory, Dryden Press, 1957, Chap. 25.

(٢٠) هناك مقال حديث يعرض للتطبيقات الوطنية للبيانات الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي كبه نوف

A. Nove, "In Search of Economic Reality", Soviet Nove Studies, 9 (1957), 37 ff.

(٢١) من الملاحظ أن المقالات الموجزة التي تتضمنها تقارير مثل التقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة عن الموقف الاجتماعي

العول يمكن أن تسهل من مهمة علم الاجتماع الحضري للمقارن.

Everett C. Hughes, The Cultural Aspect of Urban Research", in Leonard D. White (ed.), The State of the Social Sciences, University of Chicago Press, pp. 255-58. (٢٢)

ولملاحظ أن مقال هوجس Hughes هذا يعالج مشكلة النظرية الحضرية في ضوء الدراسة المقارنة ، وإن كان مقالاً أحسن نطقاً من مقالنا الحالي ، كما أنه يختلف في موضوعه .

Albert J. Reiss, Jr., "The Sociology of Urban Life: 1946-1956", in Paul K. Hatt (٢٣) and Albert J. Reiss, Jr. (eds.), cities and Society. The Revised Reader in Urban Sociology, Free Press, 1957, pp. 10-11

Robert E. Park, Human Communities, Free Press, 1952. (٢٤)

Louis Wirth; "Urbanism as a Way of Life", Amer. J. Sociol.; 44 (1938), 1-24 (٢٥)

Robert Redfield, op. cit., p. 344. (٢٦)

Amos H. Hawley, Human Ecology, Ronald Press, 1950 (٢٧)

وعلى الرغم من أن حلول قد أثير كثيراً من الجدل إذا ما قورن بالكتاب الأوائل الذين استأنوا بالإطار الحضري إلا أنه لم يمل العضلات التي يغطي عليها هذا الجهد .

Wirth, loc. cit. (٢٨)

Redfield, op. cit., p. 344. (٢٩)

Morris Axelrod, "Urban Structure and Social Participation", Amer. Sociol. Rev. 21 (1956), 13-18 (٣٠)

William F. Whyte, Street Corner Society, University of Chicago Press, 1943. (٣١)

Harvey W. Zorbaugh, The Gold Coast and the Slum, University of Chicago Press, 1929. (٣٢)

William H. Whyte, Jr., "The Organization Man, Simon and Schuster, 1956 (٣٣)

Oscar Lewis, "Urbanization Without Breakdown: A Case Study", Soc. Mon. 75 (٣٤) (1952), 31-41.

Gideon Sjoberg, "The (٣٥) نجد تلخيصاً لبعض هذه البيانات في Preindustrial City", Amer. J. Sociol., 66 (1955), 438-45.

Redfield, op. cit. (٣٦)

Robert Redfield "The Folk Society", Amer. J. Sociol., 52 (1947), 293-308. (٣٧)

Sjoberg, loc. cit. (٣٨)

K.M. Kapedia, "Rural Family Patterns: A study in Urban-Rural Relations", (٣٩) Sociol. Bull., 5 (1956), 119.

Henri Pirenne, Medieval Cities, Princeton University Press, 1925. (٤٠)

Bert F. Hoselitz, نستطيع أن نلاحظ تقدماً واضحاً في هذا الموضوع في كتاب (٤١) "The Role of Cities in the Economic Growth of Underdeveloped Countries" J., Polit. Econ., 61 (1953), 195-208.

William L. Koib, "The Social Structure and Function of Cities", Econ. Devel. and Cult. Change, 3 (1954), 30-46. (٤٢)

- Walter Firey, *Land Use in Central Boston*, Harvard University Press, 1917. (١٣)
- Robert E. Dickinson, *The West European City*, Routledge and Kegan Paul, 1951. (١٤)
- C.F. Von Grunbaum, *Islam*, American Anthropological Association, Memoir No. 81, 1955, Chap. 8. (١٥)
- Max Weber, *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*, George Allen and Unwin, 1930. Cf. Robert n. Bellah, *Tokugawa Religion*, Free Press, 1947. (١٦)
- William H. Whyte, Jr. "Are Cities Un-American", *Fortune*, 56 (1957), 123-27 (١٧)
- (١٨) لدراسة تأثير القيم الثقافية على التخطيط في محضات أخرى ، انظر المقالات المتصلة بذلك في مجلة تخطيط المدن ،
Town Planning Review ، ومجلة الحضرية ، Urbanism وللتعرف على هذه الظاهرة في بلدنا انظر :
George Penchenier, "Urbanism: The Psychological Factor", *Landscape*, 5, (1955), 12 - 18.
- (١٩) بأسلوب جليل حاول ليث Leach أن يتحدث الفكرة التي تذهب إلى أن هناك رابطة مباشرة بين القيم الثقافية والبناء الاجتماعي ، حتى ولو كان ذلك في المجتمعات البدائية . انظر .
- E. R. Leach, *Political Systems of Highland Burma*, London: G. Bell and Sons, 1954 (٢٠)
- Edward Shils, "Primordial Personal, Sacred and Civil Ties", *Brit. J. Sociol.* 8 (1957), 130-45
- Kolb, loc. cit. (٢١)
- وبلاحظ أن كولب Kolb حاول أن يطبق إطار التحيز النمطي في تحليل البناء الاجتماعي الحضري .
- William F. Ogburn, "Inventions of Local Transportation and the Pattern of Cities", in Hatt and Reiss, op. cit., p. 281. (٢٢)
- Hawley, op. cit., p. 421. (٢٣)
- Floyd Dotson and Lillian Ota Dotson, *Ecological Trends in the City of Guadalajara, Mexico*, *Soc. Forces*, 32 (1954), 367-74. (٢٤)
- Pierre George et al., *Etudes sur la Banlieue de Paris*: Librairie Armand Colin, 1950, Chap. 1
- (٢٥) (٢٦)
- Sjoberg, loc. cit (٢٧)
- Ibid. (٢٨)
- (٢٩) هناك مقالات قديمة تناولت البنية الوظيفية كتيبا ميمتون Merton وبردميتز Bredecmeitz وباربر Barber ونجل Nagel وآخرون ، ولكننا لن نعرض للموضوعات التي أثارت جدلا في هذا النظرية ، إلا إذا كان ذلك مرتبطاً بطريقة مباشرة بالتصنيع والحضر ، (هذا على الرغم من أن مناقشتنا في هذا المقال تعتمد اعتماداً كبيراً على النظرية البنائية الوظيفية عموماً)
- (٣٠) لتعرف على تحليل المتطلبات البنائية للأشواق الصناعية الحضرية انظر على سبيل المثال
- Marion Levy, "Some Sources of the Vulnerability of the Structures of Relatively Nonindustrialized Societies to Those of Highly Industrialized Societies", in Bert F. Hoselitz (ed.), *The Progress of Underdeveloped Areas*, University of Chicago Press, 1952, pp. 113-25; Kingsley Davis, "Social and Demographic Aspects of Economic Development in India", in Simon Kuznets et al. (eds.), *Economic Growth: Brazil, India, Japan*, Duke University Press, 1955, pp. 293 ff.
- (٣١) قدم آلان إيستر Eister وجهات نظر تختم هذه القضية . انظر :

Allan W. Eister, "Religious Institutions in Complex Societies: Difficulties in the Theoretic Specification of Functions", *Amer. Sociol. Rev.*, 22 (1957), 7-91.

هذا على الرغم من أنه أهل الياتك للفترة الخاصة بالبحوث الحديثة .

Edwin O. Reischauer, *Wanted: An Asian Policy*, Knopf, 1955. (٦٢)

ويلاحظ أن هذا الكتاب ذهب إلى أن القوة بحراً طلياً وظلياً للصنع ، وأنها ترتبط ضمناً بالتحضر على نطاق واسع في آسيا .

Malovan Djilas, *The New Class*, Praeger, 1957, Passim (٦٣)

Leo Kuper, *Passive Resistance in* (٦٤) *انظر على سبيل المثال :*

South Africa, London: Jonathan Cape, 1956, pp. 64 ff; and Ellen Hellmann, *Racial Laws Versus Economic and Social Forces*, Johannesburg, South African Institute of Race Relations, 1955.

Norton Ginsburg, "Natural Resources and Economic Development", *Annals of the Association of American Geographers*, 47 (1957), 197-212. (٦٥)

George W. Barclay, *Colonial Development and Population in Taiwan*, Princeton University Press, 1954, Chap. 2 (٦٦)

William H. Form, "The Place of Social Structure in the Determination of Land Use: Some Implication for a Theory of Urban Ecology", *Soc. Forces*, 32 (1954), 317-23. (٦٧)

Gideon Sjoberg, "Urban Community Theory and Research: A Partial Evaluation", *Amer J Econ. Sociol.* 14 (1955), 199-206. (٦٨)

R. Duncan Luce and Howard Raiffa, *Games and Decisions*, John Wiley, 1957. (٦٩)

Eric A Walker, *للتعرف على الحقبة الاجتماعية لهذه القوانين انظر* (٧٠)

A History of South Africa, 3rd. ed. London: Longmans, Green, 1957

Also "Johannesburg Pushes Apartheid Evacuations", *Science Monitor*, Aug. 29, 1956, p. 6.

Barrington Moore, Jr; *Terror and Progress: USSR*, Harvard University Press, 29, 1954 Chaps. 2,3. (٧١)

Ronald J. Pellegrin and Charles (٧٢) *لا تزال في حجة إلى دراسات تشبه الدراسات التالية .*

H. Coates, "Absentee-Owned Corporations and Community Power", *Amer. J. Sociol.*, 61 (1956), 413-19; Harold Orlans, *Stevensonage*, Routledge and Kegan Paul, 1952.

W. Lloyd Warner et al; *Social Class in America: A Manual for Procedure for the Measurement of Social Status*, Science Research Associates, 1949. (٧٣)

Robert A Feldmesser, "Social Status and Access to Higher Education: A Comparison of the United States and the Soviet Union, *Harvard Educ. Rev.*, 27 (1957), 98. (٧٤)

Henry S Shryock, Jr; "The Natural History of Standard Metropolitan Areas, *Amer. J. Sociol.*; 63 (1957), 163-70. (٧٥)

Alex Inkeles and Peter H. Ross, "National Comparisons of Occupational Prestige", *Amer. J. Sociol.*, 61 (1956); 329-39. (٧٦)

الفصل الثامن

علم الاجتماع الاقتصادى *

تمهيد :

يكاد يجمع المشتغلون بالعلوم - فى الوقت الحاضر - أنه برغم إمكانية تحديد نطاق هذه العلوم على نحو يسمح بتمييز موضوع البحث فى كل منها على حدة إلا أن الحياة الاجتماعية بمكوناتها الاقتصادية ، والسياسية ، والدينية متساندة ومتبادلة التأثير فى الواقع . والجانب الاقتصادى للحياة الاجتماعية هو أحد الفروع الأساسية التى يعنى بدراستها علم الاجتماع ؛ وإذا كنا نسعى فى هذا الصدد إلى التركيز على هذا الجانب ، فإن ذلك لا يعنى أننا نقدم بحثاً فى الاقتصاد . بل إن هدفنا الأساسى هو تقديم صورة واضحة للعلاقات المتبادلة بين الجوانب الاقتصادية الخالصة . والجوانب غير الاقتصادية التى تؤثر فيها وترتبط معها فى سياق الحياة الاجتماعية ونسيجها المتشابك . وهذا الموضوع الذى ندرجه عادة تحت مصطلح « علم الاجتماع الاقتصادى » .

والواقع أن ما يجعل تحديد نطاق علم الاجتماع الاقتصادى أمراً تواجهه بعض الصعوبات . أن نمو هذا العلم قد جاء نتيجة لمساهمات قدمتها ميادين متعددة . فقد أسهم فى نموه الاقتصاديون . وخبراء علاقات العمل ، وعلماء الاجتماع الصناعى ، وعلم النفس الصناعى . والديموجرافيا ، والأنثروبولوجيا الاقتصادية ، والباحثون فى سوسيولوجية العمل ، وسوسيولوجية المهن . وسوسيولوجية التنظيم ، وغير ذلك من الميادين . وإزاء هذا التنوع فى أصول علم الاجتماع الاقتصادى ، سوف نحاول أن نحدد خصائصه المتميزة فى ضوء الإجابة عن ثلاثة تساؤلات أساسية هى :

أولاً : ما هو علم الاجتماع الاقتصادى ؟ وما هى موضوعاته الأساسية ؟
ثانياً : ما الذى نعرفه بالفعل عن هذا الميدان . وما النتائج التى أمكن التوصل إليها ؟ وما هو مقدار الثقة فى تلك النتائج ؟ . .

• أمد هذا الفصل الدكتور محمد على محمد إماماً على المصدر الطل :

Smelser, N. The Sociology of Economic life; (N.Y., Prentice Hall, Foundations of Modern Sociology Series 1963).

ثالثاً : وأخيراً هل ثمة موضوعات نظرية أو تجريبية مازلتا نجهلها في هذا الميدان ؟
ولسوف نحاول الإجابة عن هذه التساؤلات من ثلاث زوايا متكاملة ، تتمثل في تاريخ
العلم ، وموضوعه ، ثم التحليل السوسيولوجي للعمليات الاقتصادية .

أولاً : الأصول التاريخية لعلم الاجتماع الاقتصادي :

حظيت موضوعات علم الاجتماع الاقتصادي بمناقشات واسعة خلال القرنين الماضيين أسهم
فيها أبرز مفكرى هذا العصر ويمكننا أن نحصل على صورة متكاملة للأصول التاريخية لعلم
الاجتماع الاقتصادي ، إذا ما تتبعنا تلك الأصول في الفكر الاقتصادي ، ثم الفكر
السوسيولوجي ، وبعض الميادين الأخرى المرتبطة بها .

والواقع أن تاريخ الفكر الاقتصادي يعكس لنا محاولات الاقتصاديين المتعددة في مناقشة
الجوانب السوسيولوجية للحياة الاقتصادية ، وتمثل تلك المحاولات ثروة هائلة من الأفكار
الاجتماعية التي نحتاج إلى دراسة مستقلة . إلا أننا سوف نحصر نطاق دراستنا التاريخية للفكر
الاقتصادي في ثلاثة اتجاهات أساسية تتمثل : أولاً : في الشخصيات الاقتصادية البارزة التي
أسهمت في هذا الميدان ، وثانياً سوف نركز على المساهمات السوسيولوجية بغض النظر عن القيمة
الاقتصادية لكتابتهم ، ثم ثالثاً : سيحظى البعد السياسى في الحياة الاجتماعية بأهمية
خاصة ، وذلك كاستجابة لطبيعة التراث الذى ساد خلال القرن التاسع عشر حيث كان الاقتصاد
في جوهره اقتصاداً سياسياً .

سيطرت نظرية التجار Mercantilism على الفكر الاقتصادي الأوربي خلال القرنين
السابع عشر والتاسع عشر . وتعتبر هذه النظرية عن مجموعة من الأفكار المتباينة ، والأحكام
القيمية ، وبعض التأملات النظرية حول طبيعة الحياة الاقتصادية ، ولقد أسهم في نموها
الفلاسفة ، ورجال الأعمال ، ورؤساء الدول والمشرعون ، ولذلك جاءت في جوهرها مجموعة
متناثرة من الأفكار التي لا ترقى إلى مستوى النظرية الاقتصادية المتكاملة . وتذهب هذه النظرية إلى
أن ثروة الأمة تتمثل فيما تحوزه من نقود ، ومعادن نفيسة كالذهب والفضة . ولذلك فالدول التى
لا يوجه لإنتاج السلع للتصدير ، في مقابل الذهب والفضة ، لا يعتبر عملاً منتجاً ، ويرجع ذلك
إلى أن هدف السياسة التجارية يتمثل في تحقيق فائض من الصادرات على الواردات يضمن تدفق
المعدن النفيس إلى الدولة . ويتعين على الدولة أن تظل محافظة باستمرار على ملكية هذه الثروة .

ومن ناحية أخرى ، تربط نظرية التجارين بين الثروة * والقوة . فالقدرة على تحقيق قدر كبير من قوة الدولة يتوقف على زيادة الثروة القومية ^(١) ، كما أن الثروة هي رصيد الدولة من القوة . بمعنى أنه لا يمكننا أن نضع تمييزاً قاطعاً بينها . وهذا في الواقع هو الذي يحمل أصحاب تلك النظرية يربطون بين السياسة الاقتصادية في توجيه الثروة ، وبين الدولة . فالدولة لا بد وأن تستخدم مالدتها من قوة من أجل السيطرة على الثروة ، وزيادة معدلاتها ويتحقق ذلك بالتدعيم السياسي والاقتصادي الذي تقدمه الدولة للصناعات التي تنتج سلماً للتصدير ، وتحكمها في تصدير المعادن النفيسة . ومعنى هذا كله أن التجارين يربطون النسق السياسي بالنسق الاقتصادي . من أجل تحقيق مزيد من الثروة ، وبالتالي مزيد من القوة للدولة .

ولقد كان آدم سميث أظهر من انتقد نظرية التجارين في دراسته الشهيرة عن ثروة الأمم ، ذلك أن سميث يعارض الفكرة الأساسية للتجارين التي تذهب إلى أن ثروة الأمم هي ما تحوزة من نقود ومعادن نفيسة ، فالثروة في رأيه تكن في الإنتاج أو القدرة على إنتاج السلع الضرورية لتحقيق الرفاهية في الحياة . أما النقود فهي وسيلة للتبادل ، ويعتمد مستوى الإنتاج على التقسيم الاقتصادي للعمل الإنتاجي . فكلما ازداد التخصص ، أدى إلى زيادة في الإنتاج ، كما يعتمد مستوى التخصص في العمل على حجم الأسواق المتاحة للإنتاج ، وكمية رأس المال . ومعنى ذلك أن الدولة لا يتعين أن تتجه نحو تركيز الثروة داخلها ، كما هو الأمر بالنسبة للمعادن النفيسة ، بل إن جهد الدولة يتجه نحو خلق الأسواق لتوزيع المنتجات .

ولا يعارض آدم سميث تماماً نظرية التجارين عن القوة ، بل يحاول تعديل العلاقة بين القوة والثروة . فهو وإن كان لا ينكر أن قوة الدولة تتركز على الثروة ، إلا أنه يرفض فكرة التجارين القائلة بأن الدولة يتعين عليها أن تمارس سياسة اقتصادية معينة تنطوي على تشجيع لبعض الصناعات دون غيرها ، أو خلق احتكارات معينة ، أو تحديد أسعار بعض السلع . بل إن الدولة - في رأيه - يجب أن تمنح القوة للنسق الاقتصادي ، بمعنى أنه في ضوء المبدأ الشهير « دعه يعمل Laissez-Faire » سوف تمنح الدولة العملاء التجاريين وأصحاب الأعمال ، والمنظمين القدرة على تنظيم أنفسهم بأنفسهم ، دون أن تمارس أي نشاط تنظيمي . فالقوة إذن تكن في النسق الاقتصادي ذاته ، وليست شيئاً مفروضاً عليه من الخارج . ومع ذلك فالدولة لن تكون سلبية

الثروة Wealth مصطلح اقتصادي أساسي يشير إلى الأشياء المادية الثابتة وهي من وجهة نظر الفرد تمثل كل المشكلات التي لها قيمة تبادلية . بمعنى السلع التي لها أسعار مقرررة في الأسواق . وهي تنحى من وجهة نظر المجتمع كافة السلع . بما في ذلك السلع الملوكوة ملكية جماعية . كالمرافق العامة . والطرق . والمناجم والسكك الحديدية . الخ
المرجم

تماماً ، ولكنها تعمل باستمرار على إيجاد الصيغة القانونية والنظامية التي تشجع المشروعات التجارية عموماً^(٣) .

أما كارل ماركس K. Marx (١٨١٨ - ١٨٨٤) . فقد كانت أفكاره أكثر تعقيداً من الأفكار السابقة ، حيث حاول أن يؤلف بين مجموعة من الاتجاهات المتباينة تجمع بين المثالية الألمانية ، والاشتراكية الفرنسية ، والاقتصاد الإنجليزي . لكي يعرضها في نسق فكري متميز . أسهم به في نمو الأفكار الاقتصادية والاجتماعية بشكل ملحوظ . ويعتقد ماركس أن كل مجتمع أيّاً كانت المرحلة التاريخية التي يمر بها - يعتمد على أساس اقتصادي ، هو الذي يطلق عليه « قوى الإنتاج » ، أو الإجراءات الطبيعية والتكنولوجية للنشاط الاقتصادي ، هذا فضلاً عن « العلاقات الاجتماعية في الإنتاج » ، وهي تمثل التنظيمات الإنسانية المعقدة التي تصاحب كل صورة من صور الإنتاج ، أما قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج فيشكلان معاً البناء الاقتصادي أو الأساس الحقيقي للمجتمع .

والأساس الاقتصادي هو البناء التحتي الذي ينهض عليه البناء الفوقي Super Structure كله ، والذي يمثل مجموعة النظم القانونية والسياسية والدينية والحماية . « فمجموع علاقات الإنتاج هي التي تشكل البناء الاقتصادي للمجتمع ، وهي الأساس الحقيقي الذي ينهض عليه البناء الفوقي القانوني والسياسي . . وشكل الإنتاج هو الذي يحدد طابع العمليات الاجتماعية والسياسية ، والروحة في المجتمع »^(٣)

ويرى ماركس أن التاج الأساسي للعلاقات الاجتماعية في الإنتاج ، هو البناء الطبقي أو انقسام المجتمع إلى طبقة ثرية حاكمة . وطبقة فقيرة ضعيفة . وقد حلل ماركس النظام الرأسمالي وانتهى إلى أنه ينطوي على طبقتين هما : البرجوازية والبروليتاريا / فالبرجوازية هي الطبقة التي لها السيطرة على وسائل الإنتاج ، وبالتالي توجه العملية الإنتاجية ، وهي التي تحصل دائماً على ثمار الإنتاج . أما البروليتاريا فهي تمثل العمال الأجراء ، الذين يمارسون العمل بالفعل ، ولا يحصلون على عائد عملهم . ويدعم هذا الانقسام الطبقي . البناء الفوقي للمجتمع . فهو يعرّض باستمرار مصالح البرجوازية . ويحافظ عليها ، حيث تمارس الدولة قهراً على العمال ، لكي يظلوا في حالة البؤس والخضوع ، ويزيد من بؤس الطبقة العاملة ، إيديولوجية خادعة تقوم على الدين . بحيث تضع العمال دائماً أمام سراب خادع ، يبرر لهم شقاء الدنيا بسعادة الآخرة .

وهكذا يكشف تحليل ماركس عن علاقة وظيفية إيجابية بين الاقتصاد والقوى السياسية . فالرأسمالي يملك القوة نتيجة لمكانته في النسق الاقتصادي ، فهو يبيع ويشترى خدمة العمال بأرخص

الأثمان ، أما العامل فليس لديه إلا عمله لكي يعرضه في سوق العمل ، ويحصل في مقابله على الأجر ، وبذلك يمارس صاحب العمل ضروياً من الاستغلال ، تتمثل في إطالة يوم العمل . وإجبار العامل على تشغيل زوجته وأبنائه ، وفصل العمال ، واستبدالهم بالآلات . . إلخ . إلا أن الأمر لن يستمر على هذا النحو ، فكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي تحمل في طياتها بذور فنائها ، فتراكم استغلال البورجوازية للبروليتاريا ، وازدياد المنافسة في المجتمع الرأسمالي ، سوف يؤدي إلى كساد اقتصادي يستجيب له العمال في البداية على نحو غير منظم بتعطيل الآلات أو الإضرابات ، ثم لا يلبث أن يتنظم سلوكهم نتيجة لازدياد وعيم السياسي ، وانتمائهم للقطاعات ، فيطالبون بتخفيض ساعات العمل اليومي ، ويشكلون جمعيات تعاونية . . إلخ ، وينفض هذه الحركة تنبثق الثورة الحتمية الحزبية ، فتحطم النظام الرأسمالي وتقيم بدلاً منه نظاماً اشتراكياً .

وخلاصة هذا كله . أن العلاقة بين السياسة والاقتصاد لن تظل علاقة وظيفية إيجابية ، بل سوف تتحول إلى علاقة غير وظيفية ، بعد أن يبلغ العمال مرحلة معينة من النضج السياسي ، فلن تعمل القوى السياسية بعد ذلك في خدمة النظام الاقتصادي بل إن الثورة السياسية ، وليس السلوك الاقتصادي ، هي التي تحطم النظام الرأسمالي ، تلك هي العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، والتي تنتهي بثورة حتمية ، لا بدليل لها ،

أما المفكر الاقتصادي الثالث ، فهو جون مانيارد كينز J.M. Keynes (١٨٨٣ - ١٩٤٦) ، الذي يمثل موقف المعارضة من الاقتصاد الكلاسيكي ، وبخاصة نظريات ألفرد مارشال A. Marshall (١٨٤٢ - ١٩٢٤) ، وساي J.B. Say A.C. Pigou (١٨٧٧ - ١٩٥٩) ، حيث يرى أنه يمكن النظر إلى مستوى الدخل الاقتصادي والعمالة من زاويتين : الأولى : هي العائد على الأفراد ، حيث يتكون دخل المجتمع من نسبة العائد الذي يتفقه الأفراد في الاستهلاك ، فضلاً عن النسبة التي تحتجز كمداخرات Savings .

والزاوية الثانية : هي الإنتاج ، حيث يتكون الدخل في هذه الحالة من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية ، ومعنى ذلك أن الدخل يتلخص في المعادلة الآتية : الاستهلاك + المدخرات = الاستهلاك + الاستثمار . . .

• الادخل Saving يعني الامتناع عن الإنفاق الاستهلاكي ، ويقوم به الفرد حيناً يفيض دخله على ما يتفقه ، فيوجه الفائض إلى الادخار .
(للترجم)
• الاستثمار Investment ، يعني استعمال للمدخرات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في شراء أدوات الإنتاج . للاستثمار إذن هو

ولقد بنى كثير افتراضاته حول العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الثلاثة : الاستهلاك . والادخار ، والاستثمار على أسس غير اقتصادية^(٤) . فالاستهلاك والادخار يحكمها مبدأ سيكولوجى ، يمكن التنبؤ على أسسه أنه كلما ازداد دخل المستهلك ، ازداد ميله نحو الاحتفاظ بنسبة أكبر من هذا الدخل كمخدرات . وهذا يعنى أنه ليس من الضروري أن يصاحب ازدياد الدخل فى المجتمع زيادة مقابلة فى معدلات الاستهلاك .

ومن ناحية أخرى تحكم الاستثمارات توقعات أصحاب الأعمال ، بحيث يستطيعون التنبؤ بأن العائد فى المستقبل لن يتغير كثيراً عما هو عليه فى الوقت الحاضر . ويرجع ذلك إلى مبدأ تفضيل السولة ، Liquidity Preference . فالأفراد يرغبون دائماً فى الاحتفاظ بكميات من النقود بدلاً من استثمارها . وأخيراً يعتبر كثير أن للدولة دوراً فعالاً فى توجيه المتغيرات الاقتصادية : الادخار ، والاستثمار ، والاستهلاك . فهى تستطيع أن تتحكم فى توزيع الدخل من خلال فرض الضرائب وذلك للاحتفاظ بمستوى عادل للدخول ، مما يؤدى إلى زيادة معدلات الاستهلاك . ومعنى ذلك أن الجوانب الاقتصادية للنسق الاجتماعى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمتغيرات السياسية ، فلن تتمكن من فهم العمليات الاقتصادية دون أن نكون على وعى دائم بالسياسة العامة . وهكذا ينضح كيف تتدخل المتغيرات الاجتماعية باستمرار فى التفسيرات التى يقدمها المفكرون الاقتصاديون ، فهناك علاقة وثيقة بين النسق الاقتصادى والنسق السياسى ، وإن تباينت هذه العلاقة فى اتجاهها . فالتجار يرون أن الثروة هى القوة ، أما آدم سميث فىرى أن القوة تكن فى النسق الاقتصادى ذاته . الذى لا يزدهر إلا فى المنافسة الحرة ، وعدم تدخل الدولة ، على حين يرى ماركس أن دور الدولة يحصر فى تدعيم العلاقات الطبقة الناشئة عن ظروف الإنتاج . ويخلص كثير إلى أن السلطة السياسية يمكن أن تؤثر فى الاقتصاد ، ولكن ذلك لا ينبغى أن يتم على نحو مباشر تماماً .

وإذا ما انتقلنا إلى دراسة الأصول التاريخية لعلم الاجتماع الاقتصادى فى نطاق علم الاجتماع . وجدنا مفهوماً بديلاً للنسق السياسى . هو مفهوم التكامل بين الأنشطة الاقتصادية . حيث حاول

نكوتين رأس المال العمى الجديد الذى يمثل زيادة الطاقة الإنتاجية ، وهو بذلك « زيادة صافية فى رأس المال المفق إلى المجتمع » . وتتكون عناصره من المباني ، والمشييدات ، والآلات والتجهيزات ، ووسائل النقل ، والحيوانات ، والأرض . وقد يكون استثماراً فردياً ، أو استثمار شركات ، أو استثماراً حكومياً . انظر ، دكتور حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية . مكتبة القاهرة الجديدة ، ١٩٦٥ .

• هى التفضيل القدى بمعنى عدم الرغبة فى إنفاق جزء من الدخل فى شراء السلع والخدمات ، وهو عكس ذلك سبل على Commodity ، والذى يعبر عن ميل الفرد إلى التخل من النقود لتفضيله شراء السلع . (١ جـ)

علماء الاجتماع أن يقدموا تصوراتهم حول الدور الذي تلعبه التنظيمات الاجتماعية في تشكيل النشاط الاقتصادي وتوجيهه . فالتكامل الاقتصادي قد يتأثر بالسلطة السياسية تارة ، وبالعوادات والتقاليد والقواعد الاجتماعية المستقلة عن السلطة السياسية تارة أخرى . ولقد كان أبرز من أسهم في نمو فكرة التكامل هيربرت سبنسر H. Spencer ، وإميل دوركهم Durkheim وماكس فيبر . أما سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣) فيعتبر من العلماء الذين أثروا في اتجاهات علم الاجتماع منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين . ويرجع ذلك إلى أن تفكيره كان يمثل محاولة للتوفيق بين الاتجاه التطوري من ناحية والاقتصاد الكلاسيكي من الناحية الأخرى .

وتقوم نظرية سبنسر عن المجتمع على فكرة الماثلة العضوية Organic Analogy فالمجتمع في رأيه يشبه الكائن العضوي في وجوده عديدة . ورغم ما وجه إلى هذه الفكرة من انتقادات . إلا أن سبنسر قد أفلح في تصوير المجتمع باعتباره نسقاً متسانداً أجزاؤه لتحقيق بقاءه واستمراره في الوجود . وفي ضوء ذلك نظر سبنسر إلى تطور المجتمعات من وجهة نظر بيولوجية خالصة ، فهي تسير من الشكل البسيط المتجانس ، إلى الشكل المعقد غير المتجانس . فالتطور إذن هو التحول الذي يطرأ على قوى التكامل والتباين الاجتماعيين . ولكي يمتنع سبنسر المعنى التاريخي للموس لهذا الإطار التطوري العام ، اعتبر المجتمعات تمثل في النهاية نطجين أساسيين هما : المجتمع العسكري Military Society والمجتمع الصناعي Industrial Society . ويتحقق تكامل المجتمع الأول عن طريق القوة . فالقائد العسكري هو الحاكم السياسي للمجتمع . ومعنى ذلك أن كافة الأنشطة الاقتصادية والصناعية تنبج لخدمة الأغراض العسكرية كما يتعين أن يخضع الأفراد دائماً لسلطة الدولة . والتكامل في هذا المجتمع هو في جوهره نوع من التعاون الإجباري Compulsory Cooperation لأنه نتيجة للسلطة السياسية والعسكرية .

والنقط الثاني هو المجتمع الصناعي . الذي يمثل خطوة متقدمة في تطور المجتمعات حيث تختلف طبيعته تماماً عن المجتمع الحربي . فالإدارة السياسية فيه مستقلة تماماً عن السلطة العسكرية . وتصبح السلطة بعد ذلك مسألة تمارسها تنظيمات ديمقراطية خاصة . وهذا هو الذي يعمل على ازدهار النشاط الصناعي ، وانتعاش الاقتصاد ، نتيجة لوجود عمليات إنتاجية متنوعة . وازدياد حجم التبادل ، والتوزيع وبذلك يتحقق للمجتمع نوع من التكامل يعبر عن التعاون الطوعي أو الاختياري ، حيث تسود العلاقات الاجتماعية التعاقدية بين الأفراد .

ويرى سبنسر أن الفارق بين النطجين يمثل في طبيعة التعاون بين الأفراد . ففي المجتمع الصناعي يستند التكامل إلى حرية الأفراد في تكوين صلات اجتماعية متعددة وعدم تدخل السلطة للتأثير في

انسجام الأنشطة الاختيارية للأفراد^(١) . وهكذا ينظر سبنسر إلى المجتمع الصناعي نظرة تماثل فكرة آدم سميث عن الاقتصاد التنافسي الحر ، حيث تختفي القوة ليحل محلها التوازن القائم على الاختيار الحر للأفراد . لقد صلات اجتماعية متبادلة في النسق الاجتماعي . فالتكامل الاجتماعي الموجه يفقد أهميته في هذا المجتمع تماماً كما تفقد الأنظمة السياسية فعاليتها في توجيه الاقتصاد عند آدم سميث .

أما دوركم (١٨٥٨ - ١٩١٧) فقد عرض آراءه الأساسية حول التكامل الاقتصادي في دراسته عن تقسيم العمل في المجتمع والتي نشرها عام ١٨٩٣^(٢) . حيث اهتم في المجلد الأول بالعوامل المؤثرة على تكامل الحياة الاجتماعية . ولقد انتهى ذلك بدوركم إلى تقديم ثنائية بين نموذجين من المجتمعات هما : المجتمع الانقسامي Segmental والمجتمع المتباين Differentiated . ويتميز المجتمع الأول بالتجانس ، نتيجة لضعف مستوى تقسيم العمل إلى درجة كبيرة بحيث يكاد يكون مقصوراً على تقسيمه وفقاً للجنس والعمر ، وينقسم هذا المجتمع إلى وحدات قرابية متماثلة من الناحية البنائية . فالقربة إذن هي أحد العوامل التي تسهم في تكامله . ويرى دوركم أن للتكامل الاجتماعي في هذه المجتمعات هو نتيجة للتضامن الآلي Mechanical Solidarity . ويمكس هذا التضامن قيم المجتمع الجماعية ، وضعف مستوى التخصص ، كما أن الفرد لا يتمتع بشخصية مستقلة أو بكيان يميز منفصل عن الجماعة التي ينتمي إليها ويستمد منها كل مقوماته ، بل تذوب شخصيته تماماً في نطاق الضمير الجمعي ، ولذلك يشيع في هذا المجتمع قانون عقابي له قوة الردع لمن يحاول انتهاك النظام الاجتماعي ، أو الخروج على معايير الجماعة وهذا هو وجه التشابه بين ما يقصده دوركم هنا ومفهوم سبنسر عن التعاون الإجباري ومن ناحية أخرى ينظر دوركم إلى المجتمع المتباين نظرة قريبة من نظرة سبنسر للجمع الصناعي ، فكلاماً ينطوي على درجة عالية من التخصص في الأدوار ، كما يشجعان الفروق الفردية ، إلا أن ثمة فارقاً أساسياً بينهما يتمثل في أن دوركم يشك في مقدرة هذا المجتمع على الاستقرار دون وجود قوة اجتماعية تعمل على تدعيم التكامل . فحيث لا يكتفي التعاقد الحر بين الأفراد ، لابد أن يوجد قانون مدني يحافظ على استمرار هذا التعاقد . ويرى دوركم أن التكامل في هذا المجتمع يحدث نتيجة للتضامن العضوي Organic Solidarity فالقرب إذن بين دوركم وسبنسر يتمثل في أن الأول قد منح التكامل أهمية تحليلية مستقلة في المجتمعات المتقدمة . ولقد حاول ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠) أن يطور المفاهيم المدينة التي استخدمها دوركم وسبنسر وغيرها . لتكون أداة صالحة في دراسته المقارنة للبناء الاجتماعي وتمثل ذلك على

وجه الخصوص في استخدامه لفكرة النموذج المثالي Ideal type باعتباره بناء فرضيا يشيده الباحث ليتمكن من تحليل وتفسير عديد من المواقف التاريخية^(١).

وقد عنى قير على وجه الخصوص بدراسة الظروف المصاحبة لازدهار الرأسمالية الصناعية الحديثة في المجتمعات الغربية التي تشير إلى القدرة الفائقة على التنظيم الرشيد Rational للإنتاج ، أو ما يطلق عليه الرأسمالية البورجوازية الرشيدة . وتتلخص الخصائص المثالية لهذه الرأسمالية في « أن المؤسسات الإنتاجية تعتمد على التنظيم الرسمي الرشيد للعمل الحر . كما يمارس صاحب المصنع العمل وفقاً لمسئوليته الخاصة ، ويتحمل مخاطره . وهو يقوم بإنتاج السلع للأسواق المتنافسة وتحكم عملياته التجارية سياسة رشيدة تهدف إلى الاحتفاظ بالتوازن الدائم بين العائد والنفقة »^(٢).

وأهم ما تتميز به معالجة ماكس فيبر ، أنها أكثر شمولاً من تلك التي قدمها دوركهم وسينسر . حيث يتناول في المحل الأول ظاهرة تاريخية أكثر تفصيلاً . فبعد أن حدد مفهوم الرأسمالية الصناعية ، انتقل إلى دراسة الظروف التاريخية التي صاحبت ظهور هذا النظام ، والتي أدت إلى استمراره . فذهب إلى أن العقدة البروتستانتية وبخاصة الكالفينية Calvinism - هيأت الظروف الاجتماعية والنفسية التي أدت إلى ازدهار الرأسمالية . فضلاً عن أن البيروقراطية كانت تمثل أكثر نماذج التنظيم رشداً وملاءمة للرأسمالية الصناعية .

ويرى فيبر أن هناك مجموعة من الإجراءات السياسية والقانونية قد دعمت ازدهار الرأسمالية الصناعية . فلم يعد للعالم الحق في امتلاك أعاليهم كما كان عليه الحال في نظام الطوائف Guilds وبالتالي لا يمتلك العمال وسائل الإنتاج ، كالأدوات والمواد الخام ، بل تركزت ملكية وسائل الإنتاج في أيدي القادرين على اتخاذ القرارات الحاسمة في عملية الإنتاج . كذلك يعتقد فيبر أنه لا بد من وجود نظام سياسي وقانوني لتنظيم النقود والتبادل ، فلا بد لازدهار الرأسمالية الرشيدة أن تعمل السلطة السياسية على تدعيم نظام نقدي يتمتع بالاستقرار . ومعنى ذلك أن فيبر يماثل دوركهم في تأكيده لضرورة وجود إطار قانوني يمنح التعاقدات قوة قانونية وشرعية .

على أن السمة المشتركة بين الكتابات الاقتصادية والوسيلولوجية تناولها للنظام الاقتصادي في المجتمعات المعاصرة ، إذ أن من اليسر تمييز العمليات والتنظيمات الاقتصادية (كالمشتات والبنوك ،

• هناك نوعان من نفقة إنتاج أية سلعة (Cost) ، نفقة أولية أو مباشرة وهي تتغير بتغير حجم الإنتاج ، وتمثل مدفوعات للنشأة إلى العمال في صورة أجور ، أو مدفوعات على المواد الأولية أو الخامات ، ثم النفقة الثابتة وهي بنود النفقات العامة ، كإيجار موقع المصنع ، واستهلاك الآلات .

(الترجم)

والأسواق) ، بالإضافة إلى ما يتوافر من سجلات مكتوبة .

ويختلف الأمر عن ذلك تماماً حينما نتناول دراسة الأنشطة الاقتصادية في المجتمعات البسيطة والتقليدية ، حيث يصعب عزلها عن بقية النشاطات الاجتماعية وهذه هي الصعوبة التي واجهت علماء الأنثروبولوجيا في دراستهم لتلك المجتمعات ، فقد لاحظ الباحثون أن النشاط الاقتصادي مرتبط بالنظم الاجتماعية الأخرى ، كالدين ، والسياسة ، والعرف ، والعادات ، والأسرة ، وبالتالي يصعب عزل الجوانب الاقتصادية للحياة الاجتماعية^(١١) . وتعتبر دراسة مالينوفسكي Malinowski التي نشرها عام ١٩٢٢ وتناولت النشاط الاقتصادي بين سكان ميلانيزيا الأصليين من أهم الدراسات الاقتصادية عن تلك المجتمعات^(١٢) ، حيث لاحظ مالينوفسكي أن نظم التبادل والإنتاج مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأناس القروية والرئاسية والعشائرية والدينية والسحرية ، فإنتاج القوارب التي يستخدمها الأهالي في تبادل السلع مرتبطة بمجموعة من الشعائر والطقوس الدينية والسحرية التي تعتبر بدورها بمثابة قوة دافعة لأداء تلك الأنشطة . وعلى ذلك لا يهدف تبادل الهدايا والسلع إلى تحقيق غايات اقتصادية ، بقدر ما يحقق للجماعة مزيداً من ألقاب التقدير الاجتماعي ، والهيبة الاجتماعية* .

وقد أصدر بعد ذلك مارسيل موس Mauss - أحد تلاميذ دوركم - دراسة أخرى بعنوان الهبة The Gift حيث قدم مسحاً لمجموعة كبيرة من أنماط التبادل الطقوسية في التراث الأنثروبولوجي^(١٣) . وقد لاحظ موس أن هناك نوعاً من الالتزام بين مانح الهبة ومستقبلها ، وهذه الهبات هي في جوهرها رموز تهدف إلى تحقيق تكامل القبيلة وتدعيم نظام القرابة ككل^(١٤) . ويصف مارسيل موس هذه الظاهرة بقوله : « ... إن لها طابعاً قانونياً ، واقتصادياً ودينيّاً ، وجبالياً ، وسياسياً .. فهي قانونية لأنها مرتبطة بالالتزامات والحقوق الجمعية ، وتنظم

* يقول مالينوفسكي في مقالة كتبه الرئيسة « الأرجونوتس » : « لقد حاولت في هذا الكتاب أن أقدم صورة لبعض أشكال علاقات التجارة التي تنشأ بين مجموعة من القبائل تسكن في غينيا الجديدة . وتقوم الدراسة الأنثروبولوجية على أساس الأعداء مبدأ : التكامل في دراسة النظم الاجتماعية ، فهذه النظم تشابك ، وتتداخل بحيث يصعب دراسة مظهر اجتماعي معين دون أخذها جميعاً في الاعتبار ... وإذا كنا ندرس أساس التبادل التجاري بين القبائل ، إلا أنه لا بد لفهم هذا الجانب الاقتصادي من دراسة النظم الاجتماعية ، والسحر ، والأساطير ، والفلكلور ، وكافة الجوانب الأخرى المرتبطة بالظاهرة وتساعد على فهمها » .

وقد اهتم مالينوفسكي بدراسة شكل معين من أشكال التبادل هو السبي بنظام الكولا Kula وهو نوع من تبادل السلع يتم على نطاق واسع بين عدة قبائل تسكن عدة مجتمعات تكون مجموعة دائرية من الجزر

انظر : Malinowski, Argonauts of The Western Pacific, Routledge & Kegan Paul 1950

وانظر كذلك الدكتور أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي ، الجزء الأول ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ ، ص ١٠٨ -

الأخلاقيات وهي سياسية لأنها متصلة بالتقسيم القبلي والعشائري . وهي دينية في جوهرها لأنها تحاط بالسحر . والشعائر والطقوس . وهي اقتصادية لأنها تتضمن مفاهيم القيمة . والمنفعة . والبروة . والاستهلاك والبرأكم . وإن ما يصلح للدراسة هذه النظم هو البحث الشامل متكامل للظواهر الاجتماعية » ^(١٥) وهكذا ينتهي مارسيل موس إلى أنه من الخطأ النالغ أن حاول دراسة تلك النظم في ضوء المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد الحديث .

والنتيجة التي خلص إليها من هذا كله . أن الدراسات الأنثروبولوجية تلح في ضرورة وجود نظرية ذات طبيعة خاصة تصلح للدراسة الأنشطة الاقتصادية وتعبرها في المجتمعات البسيطة المتجانسة . حيث إن النظرية الاقتصادية الحديثة ومفاهيمها المعقدة لا تنطوي على أية فائدة في هذا الصدد . بطراً لأنها تدخل في اعتبارها عديداً من المتغيرات السوسيولوجية المرتبطة بالنشاط لاقتصادي

وبالإضافة إلى ذلك فقد أسهمت بعض الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد . وعلم الاجتماع في نمو علم الاجتماع الاقتصادي . ففي نطاق علم الاقتصاد ظهرت اقتصاديات الرفاهية . ونظرية اتخاذ القرارات التنظيمية ، ونظرية الاحتمال ، وهي اتجاهات تعبر عن اهتمام الباحثين بمتغيرات غير اقتصادية .

وفي نطاق علم الاجتماع طهر فرع جديد هو علم الاجتماع الصناعي . الذي يهدف إلى دراسة لعوامل الاجتماعية المؤثرة على العمليات الإنتاجية والمرتبطة بها . هذا فضلاً عن مجموعة أخرى من الميادين أسهمت خلال العشر سنوات الأخيرة في نمو علم الاجتماع الاقتصادي . ومن هذه الميادين الدراسة السوسيولوجية للمهر . والتنظيم الرسمي وسوسيولوجية الاستهلاك . والتدرج . . وغيرها

ثانياً . موضوع علم الاجتماع الاقتصادي .

كشفت العرص التاريخية المنق عن أن النموذج الاقتصادي في حاجة إلى أن يصبح أكثر شمولاً . لكي يفسح المجال للعديد من المتغيرات السوسيولوجية وذلك من أجل تحقيق فهم أفضل لعمليات الاقتصادية

على أنه ينبغي أن يوضح هذا الموقف إذا بدأنا بتحديد موضوع علم الاقتصاد على نحو أكثر دقة . فقد حدد بعض الباحثين موضوع علم الاقتصاد بأنه « . . دراسة كيفية اختيار الأفراد والمجتمع للأصوب الأمثل لاستخدام الموارد الإنتاجية النادرة في إنتاج سلع متعددة ، وتوزيعها للاستهلاك ، بين أفراد المجتمع وجماعته . في الحاضر وق المستقبل » ^(١٦)

ومعنى ذلك أن هناك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية تفرض على علم الاقتصاد حدها من الإجراءات . فدراسة السلع Commodities تتطلب تحديد مستوى الإنتاج الكلى للسلع والخدمات في المجتمع ، فضلاً عن تحديد أنواع السلع المختلفة التي يتعين إنتاجها والكيات اللازمة منها ، وبعبارة موجزة يتم عالم الاقتصاد بدراسة تركيب الإنتاج ومستوياته الفنية .

ويدرس علماء الاقتصاد أيضاً «الموارد الإنتاجية النادرة» وهذا يعنى أن إنتاج السلع والخدمات يتم عن طريق استخدام مجموعة من العوامل أو العناصر هي الأرض أو الموارد الطبيعية . والقيم والمعرفة الفنية ، ثم العمل الذى يمثل مهارات الأفراد ودوافعهم ، ورأس المال ، وهو يشير إلى مستوى الموارد المتاحة للإنتاج في المستقبل ، وأخيراً التنظيم ويتضمن الأساليب المتبعة لتحقيق التكامل بين العوامل الثلاثة الأخرى ، ويضيف علماء الاقتصاد إلى ذلك كله دراسة توزيع الدخل بين الأفراد والجماعات في العملية الاقتصادية . .

ومن ناحية أخرى يحاول الاقتصاديون الإجابة عن تساؤل أساسى مؤداه : كيف يمكن تحديد مستوى الإنتاج وتركيبه ، وحشد الموارد ، وتوزيع الثروة ؟ . والصيغة الملائمة في نظر علماء الاقتصاد للوصول إلى إجابة دقيقة لهذا التساؤل . تتمثل في إقامة بعض النماذج الاقتصادية الخالصة ، التي تتطوى على عدد من المتغيرات المتصلة بالعرض والطلب والثقة الحدية . . إلخ ، وهم يؤسسون ذلك على افتراض مؤداه : أن هناك مجموعة من القوى الاقتصادية تتحكم في تحديد العلاقة بين إنتاج سلعة معينة ، وإمكانات توزيعها ، والسعر أو الثمن المحدد لها . غير أن هذا الموقف - في الواقع - يطمس معالم الصورة المكتملة للحياة الاقتصادية والتي تتضمن مجموعة من المتغيرات الاجتماعية تؤثر في الأثمان والإنتاج . وهذا هو ما عبر عنه سامويلسون Samuelson حيناً قال «إن التحليل الاقتصادى يعتبر النظم الاجتماعية ، والأذواق ، وغيرها معطيات Givens ، أو عوامل ثابتة لا تمارس تأثيراً في صياغة النماذج الاقتصادية» (١٧) .

ولقد ذهب كثير حين كان يصعد نموذج التوازن الاقتصادى ، إلى أن هناك مجموعة من العوامل يجب أن تظل ثابتة ، وهذه العوامل تمثل المتغيرات الخاصة بمهارة العمل ، وكفاءة المعدات ، والتكنولوجيا ، ودرجة المنافسة ، وأذواق المستهلكين ، واتجاهات الناس نحو العمل ، أو بعبارة أخرى البناء الاجتماعى بأكمله ، ولاشك أن التغير الذى يطرأ على العوامل يؤدي إلى تغيرات مصاحبة في المتغيرات الاقتصادية ككليل نحو الاستهلاك والكفاية الحدية لرأس المال ، وبالتالي تغير الدخل القومى والمهالة ومع ذلك يرى كثير أن المتغيرات الاجتماعية عوامل ثابتة . ومن ناحية أخرى فإن تحليل الأجور يتعين أن يدخل في اعتباره طائفة من العوامل غير

الاقتصادية . فمن الضروري أن نهم « بتباين معدلات السكان . . وظروف العمل الصناعى الحديث . . والنشاط النقائى وما يمارسه من مساومات . . بل لابد أن نعى بدراسة القيم والعادات الاجتماعية عموماً » (١٨) .

ويبدو لنا أن التحليل الاقتصادى يتطلب ضرورة إعادة النظر فى صياغة النماذج الاقتصادية الخالصة ، لكى تدخل فى اعتبارها مجموعة متنوعة من العوامل والمتغيرات غير الاقتصادية . حتى يتحقق لتلك النماذج قدر من العمومية .

وفى ضوء ذلك يمكن أن يسهم علم الاجتماع الاقتصادى إسهاماً بالغ القيمة وبخاصة إذا حددنا موضوعه على النحو التالى .

« علم الاجتماع الاقتصادى هو محاولة منظمة لتطبيق نماذج التفسير والمتغيرات السوسولوجية والإطار المرجعى لعلم الاجتماع فى دراسة مجموعة من النشاطات المقيدة المتصلة بالإنتاج . والتوزيع ، والتبادل . واستهلاك السلع النادرة والخدمات » (١٩)

— ويكشف هذا التعريف عن محورين أساسيين يدور حولهما علم الاجتماع الاقتصادى . الأول أنه يمثل دراسة متخصصة للأنشطة الاقتصادية بالذات . ومعنى ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادى يبحث فى كيفية صياغة هذه الأنشطة فى وحدات اجتماعية . أو تنظيمات . أو بناءات للأدوار . كما يهم أيضاً بالقوى التى تمنحها الشرعية . والمعايير والحزوات التى تنظمها . والتفاعل القائم بين كل هذه المتغيرات السوسولوجية . والمحور الثانى الذى يدور حوله اهتمام عالم الاجتماع الاقتصادى هو التساند المتبادل بين المتغيرات السوسولوجية حين تنجسد فى السياق الاقتصادى . والمتغيرات السوسولوجية التى يمكن أن نعتبرها بعيدة إلى حد ما عن المجال الاقتصادى مثال ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادى يبنى بتداخل الأدوار الأسرية والأدوار المهنية فى المجتمع المحل وعلاقتها بالبناء السياسى لهذا المجتمع . أى أنه يهم بالتساند والتكامل بين الأبنية الاقتصادية وغير الاقتصادية . والمواقف العديدة التى يتجه فيها نحو تحقيق أغراض مشتركة .

ويمكن لعالم الاجتماع الاقتصادى أن يتبع هذا التداخل بين المتغيرات السوسولوجية والاقتصادية على مستويين

الأول : مستوى البناء المحسوس للوحدات الاقتصادية فى المنشأة الصناعية — مثلاً — يدرس أنساق المكائنة ، وعلاقات القوة والسلطة . والجماعات والزمير الصغيرة . والعلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر . وهذه الدراسة المركزة لتلك الوحدات الاقتصادية يهم بها فرع معين من علم الاجتماع الاقتصادى . هو ما يطلق عليه — الآن — علم الاجتماع الصناعى .

والمستوى الثاني : هو مستوى العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والبيئة الاجتماعية . وفي هذا الصدد يهتم عالم الاجتماع الاقتصادي بدراسة العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد وغيره من النظم القانونية . والسياسية ، والأسرية ، والدينية . على مستوى المجتمع المحلي والمجتمع الكبير معاً . وهذا الاهتمام بالعلاقة بين الوحدات هو الذى يفسح المجال أمام الباحث لمناقشة موضوعات ذات طبيعة عامة أو شاملة مثل السياسة العامة . والصراعات بين العمل والإدارة . والعلاقات بين الطبقات الاقتصادية . وفضلاً عن ذلك يهتم عالم الاجتماع الاقتصادي بدراسة الخصائص الاجتماعية لعدد من المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل النقود .

على هذا النحو سوف يضم علم الاجتماع الاقتصادي عدداً من فروع علم الاجتماع العام من بينها : علم الاجتماع المهني ، وسوسيولوجية العمل وسوسيولوجية التنظيمات (وبخاصة القسم الخاص بالتنظيمات البيروقراطية الاقتصادية) وعلم الاجتماع الصناعي . وسوسيولوجية المصنع . وسوسيولوجية الاستهلاك . . . إلخ (٢٠) .

والواقع أن هناك قدراً هائلاً من التساند الإمبريقي بين المتغيرات الاقتصادية والسوسيولوجية . فاهتمام الإدارة المستمر بمستويات الأجور داخل المنشأة (متغير اقتصادي) يمكن أن يؤدي إلى إحداث تغيرات سياسية داخل المصنع وخارجه . ففي داخل المصنع قد تنشأ زمر اجتماعية قوية متمسكة تضم أعداداً من العمال ، مما قد يؤدي إلى ظهور مشاعر مضادة لسلطة الإدارة ، ومقاومتها باستمرار . وقد تؤدي هذه السياسة الإدارية خارج المنشأة إلى تكوين نقابة جديدة أو إلى إثارة حماس النقابة القائمة بالفعل . مما يترتب عليه حدوث مزيد من الاضطرابات ، والأنشطة السياسية التي يمكن أن تنتهي بتغيرات اقتصادية هامة .

ومن ناحية أخرى بأن عالم الاجتماع الاقتصادي في دراسته للعلاقات المتبادلة بين المتغيرات السلوكية والاجتماعية والاقتصادية : يتعين أن يأخذ في اعتباره مجموعة من المتغيرات السيكولوجية الوسيطة Intervening ومثال ذلك أن « الروح المعنوية » للعمال ، ومبلغ رضائهم عن أعمالهم ، وإن كانت تمثل حالات سيكولوجية تعتمد على مواقف اجتماعية أخرى مثل نوع الإشراف . ومشاركة العمال في القرارات ، إلّا أنها تحدد استجابات العمال في المنشأة الصناعية ، فهي تؤثر في معدلات الغياب . والحوادث والإصابات في العمل . واستقرار الإنتاج ، والصراع الصناعي . لذلك ينظر علم الاجتماع الاقتصادي إلى المتغيرات السيكولوجية باعتبارها متغيرات وسيطة .

وليست متغيرات تابعة كما يعالجها علماء النفس الاجتماعي (٢١)

ثالثاً : الاقتصاد والأسواق الاجتماعية الأخرى :

سنحاول أن نناقش التفاعل بين العناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية على المستوى المجتمعي ، في ضوء نظرة بنائية للمجتمع تسمح لنا بتقسيمه إلى مجموعة من الأسواق الفرعية Sub-systems بحيث يكون الاقتصاد واحداً من هذه الأسواق . وإذا كنا نعي بمفهوم البناء الاجتماعي نوعاً من النشاط المنظم والتفاعل المتكرر بين شخصين أو أكثر فإن مفهوم النسق الاجتماعي يعبر عن مستوى أكثر تجريداً من ذلك . فهو يشير إلى « الطابع النمطي للوحدات البنائية » ، بمعنى أن كل تغير في وحدة بنائية معينة ، يؤدي إلى تغيرات مصاحبة ، تتطلب توافقاً ملائماً من الوحدات البنائية الأخرى . ومعنى هذا أن مفهوم النسق الاجتماعي يمثل أداة تحليلية تمكن الباحث من دراسة العلاقات المتبادلة بين الوحدات البنائية ، والنموذج التوضيحي لفكرة النسق الاجتماعي يتمثل في النظرة الماركسية للمجتمع ، التي تعتبر أن التغيرات التي تطرأ على البناء الاقتصادي ، تتطلب بالضرورة ، توافقات مصاحبة للبناء السياسي ، لكي تتمكن الهيئات السياسية من تدعيم العلاقات الطبقية الناشئة عن الإجراءات الاقتصادية .

وفقاً لذلك يصبح من الممكن أن نصف الأسواق على المستوى المجتمعي إلى أربع وحدات بنائية أساسية هي الوحدات : الثقافية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والتكاملية . على أن هذه الوحدات متساندة ومتبادلة التأثير ، بحيث يصبح من العسير - في ظروف معينة - أن نفهم العلاقات الداخلية في وحدة معينة بالذات ، دون أن تكتمل أمامنا صورة التفاعل القائم بين كافة الوحدات . ومع ذلك فمن الممكن أن ننظر بطريقة إجرائية إلى كل وحدة باعتبارها تشكل نسقاً فرعياً « مطلقاً » Closed بمعنى أننا نستطيع أن ندرس العلاقات داخل الوحدة الاقتصادية بالذات ، دون حاجة إلى الإشارة للنسق السياسي مثلاً .

وعلى ذلك فالإقتصاد يشكل نسقاً اجتماعياً فرعياً ، يتكون من العلاقات المتبادلة بين عناصره الأساسية وهي الانتاج ، والتوزيع ، واستهلاك السلع النادرة والخدمات . ففي المنشأة الصناعية أو التجارية تتضح صورة التفاعل والتساند بين عناصر النسق الاجتماعي حيث يكون تحقيق أهداف المنشأة هو النتيجة النهائية للتفاعل بين مجموعة من العوامل تمثل العمل . أي نشاط الأفراد ومهاراتهم ، والمعرفة والتكنولوجيا أو الأرض ، ورأس المال أو النقد الذي تحصل عليه المنشأة من البنوك أو الحكومة ، وأخيراً مبدأ التنظيم : كل هذه العناصر تتكامل من أجل إنتاج السلع والخدمات ، التي تعرضها بعد ذلك المنشأة في الأسواق ، وفقاً لمبدأ العرض والطلب ، لتكون في متناول المستهلكين .

ومعنى ذلك أنه إلى جانب التقسم المجتمعي للأنساق الاجتماعية ، نستطيع أن ننظر إلى وحدة بنائية معينة باعتبارها تمثل نسقاً شاملاً يتقسم في ذاته إلى مجموعة من الأنساق الفرعية ، فمن الممكن مثلاً أن نعتبر الاقتصاد نسقاً كاملاً ، ثم نتناول بالدراسة عناصره الأساسية كالإنتاج ، والاستثمار ، والادخار . . إلخ ، باعتبارها أنساقاً فرعية . وإذن فمن داخل النسق الاقتصادي الكبير نستطيع أن نأخذ نسقاً فرعياً معيناً كالسوق أو المنشأة ، ثم نحلل هذا النسق وفقاً للأسس الوظيفية للأنساق الاجتماعية .

ولسوف نركز بوجه خاص على علاقة النسق الاقتصادي بالأنساق الثقافية والسياسية والتكاملية على المستوى المجتمعي ، لذلك يتعين علينا أن نحصل على إجابات محددة لثلاثة تساؤلات أساسية :

أولاً : ما هي الأهمية الاقتصادية للقيم والأيدولوجيات ؟

ثانياً : كيف يرتبط الاقتصاد بالهياكل والتنظيمات الاجتماعية المتعددة ، كالحكومة والشركات المساهمة .

ثالثاً : ما هي الأهمية الاقتصادية للجماعات التضامنية كالقراية والجماعات العنصرية ؟
أما التساؤل الأول فهو يثير مسألة العلاقة بين الاقتصاد والعوامل الثقافية . ولقد كان ماكس فير أظهر من ناقش العلاقة بين القيم الدينية والنشاط الاقتصادي . فأكد الأهمية البالغة للدين باعتباره عاملاً للنشاط الاقتصادي الرشيد ومشجعاً . فقد أدت البروتستانتية للإنسان إلى ممارسة سيطرة عقلية على جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية . وذلك على العكس من الديانات الشرقية الكبرى وبخاصة الصينية القديمة والهندية ، فهي لم تهيئ للإنسان بيئة ثقافية صالحة لدعم النشاط الاقتصادي (٢٢)

وبينما لم يحاول فير أن ينظر إلى العلاقة بين الدين والاقتصاد باعتبارها علاقة متميزة ، إلا أن تحليله يقابل تحليل كارل ماركس الذي نظر إلى المعتقدات الدينية على أنها عناصر في البناء الفوقي وبالتالي تعتمد إلى حد بعيد على القوى الاقتصادية في المجتمع .

ولقد أثار التحليل الذي قدمه فير اهتمام الباحثين بدراسة العلاقات بين الدين والاقتصاد على نطاق واسع (٢٣) . فقد ذهب البعض إلى أن المعتقدات العلمانية Secular وبخاصة النزعة القومية تمارس تأثيراً مباشراً على النمو الاقتصادي . فقد أكد كينجزي دافيز K.Davis أن « النزعة القومية تمثل طرفاً ضرورياً للتصنيع . لأنها تنمي لدى الأفراد دافعاً علمانياً قوياً لإحداث تغييرات جوهرية ، بحيث يصبح تحقيق مزيد من التقدم القومي المكانة الاقتصادية هدفاً نهائياً للجماعة

ووسيلة تحقيق ذلك تتمثل في التصنيع . ومن أجل ذلك يضحى الأفراد بالقيم التقليدية . والرواسب القديمة لتحقيق تلك الغاية القومية . . . فالدولة إذن تسمى العناصر اللازمة للتقدم الصناعي . ومن حيث إنها تنظم الأفراد في وحدة اجتماعية متكاملة . بل تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام . . . وبذلك تصح النزعة القومية أداة أساسية للتغلب على الصعوبات التي تواجه التصنيع » .

ومع ذلك فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن النزعة القومية قد تعوق النشاط الاقتصادي بدلاً من أن تعمل على تقدمه . فهي تماثل النظم الدينية التقليدية . من حيث إنها تحيط أفراد المجتمع بنحومة من الأفكار . وصروب السلوك التقليدية . مما يؤدي إلى انغلاق المجتمع على ذاته . وبالتالي يصبح غير قادر على مسايرة ركب التقدم الصناعي^(١١) .

ومعنى ذلك أن بعض القيم تشكل في الواقع دوافع للعمل الاقتصادي . في حين تعمل قيم أخرى على تعويق النشاط الاقتصادي . ومع ذلك فمن الضروري أن نتعرف على المواقف المرتبطة بتلك القيم . حتى تتمكن من فهم طبيعة علاقتها بالأنشطة الاقتصادية .

ولقد اهتم علماء الاجتماع بدراسة وظائف الأيديولوجية في الحياة الاقتصادية . باعتبارها تمثل صفة ثقافية إنسانية . تمنح العلاقات الاجتماعية معاني المتميزة . وتعر عن الرموز الثقافية التي تشكل قواعد النسق الاجتماعي . وتحدد تصرفات الأفراد . وأعاط سلوكهم . وفي هذا الصدد كشفت الدراسات الواقعية عن وظائف أساسية للأيديولوجية . فهي قد تقوم بوظيفة إيجابية نحو الإجراءات الاقتصادية القائمة . بمعنى أنها تمنح هذه التنظيمات الشرعية والصيغة الأخلاقية التي تدعم كيانها . وهي من ناحية أخرى قد تقوم بوظيفة سلبية تجاه الأوضاع الاقتصادية القائمة . فتتمو أيديولوجية معارضة تعمل على إثارة ضغوط جديدة . تؤدي في النهاية إلى تغيرات اقتصادية واسعة^(١٢) .

وتكشف دراسة رينهارد بندكس Bendix للأيديولوجيات الإدارية عن الوظيفة الإيجابية للأيديولوجية تجاه التنظيمات الاقتصادية القائمة . فقد اهتم الباحث بدراسة الأيديولوجية الإدارية في ضوء متطلبات النظام الصناعي في أربع دول صناعية كبرى هي : بريطانيا . والولايات المتحدة . والاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية . ثم تتبع بعد ذلك نمو أيديولوجية العلاقات الإنسانية . وأظهر دورها في تدعيم حقوق الإدارة . وإسهامها في تنمية قدرة الإداريين على التنسيق داخل المشروعات الاقتصادية . على أساس تحقيق تعاون بين الهيئة الإدارية والعمال . يهدف إلى امتثال العمال للسياسة الإدارية . وقبولهم للسلطة والقرارات التنظيمية .

ومن ناحية أخرى قد تنمو أيديولوجية معارضة للإجراءات الاقتصادية القائمة كما يحدث الآن في التنظيمات النقابية ، حيث تؤدي النقابات وظيفتها في ضوء مجموعة من الأفكار والمعايير التي تدعم قدرتها على المساومة الجماعية ، وتؤكد كيانها القانوني باعتبارها وسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية ، عن طريق حماية الفرد من استغلال أصحاب الأعمال^(١٦) .

والفكرة الأساسية إذن هي أنه في مواقف الصراع والتغير الاجتماعي تنمو أيديولوجيتان متعارضتان ، تعمل إحداهما على تدعيم النظام القائم وتبريره ، في حين تهدف الأخرى إلى معارضته وتقويضه . وتلمس ذلك بوضوح في علم الاجتماع الصناعي ، حيث نجد أيديولوجية يتزعمها روبرت ستون R. Stone وعلماء الاقتصاد . مؤداه أن الصراعات القائمة في المنشآت الصناعية ترجع في المحل الأول إلى دوافع اقتصادية بحتة ، مما يؤدي إلى إحداث تغيرات اقتصادية في التنظيمات القائمة . وعلى العكس من ذلك تذهب حركة العلاقات الإنسانية ، والتي ظهرت خلال الثلاثين عاماً الماضية ، إلى تدعيم النظام القائم من خلال مجموعة من الميكانيزمات تهدف إلى تحقيق مزيد من التعاون داخل المصنع ، عن طريق تدعيم شبكة الاتصالات بين الإدارة والعمال .

تلك صورة موجزة لبعض مظاهر علاقة الأيديولوجية بالنسق الاقتصادي ، وهي تكشف عن نقطتين أساسيتين . الأولى : أن الدراسة في هذا الميدان مازالت في حاجة إلى بحث الظروف الاجتماعية المؤثرة في تحديد وظائف الأيديولوجية ، والنقطة الثانية هي أن اهتمام الباحثين يتعين أن يتجه نحو دراسة وظائف الأيديولوجيات خلال مراحل التغير الاجتماعي والاقتصادي عموماً . ويرتبط علم الاقتصاد بالإضافة إلى ذلك بالمتغيرات السياسية ارتباطاً وثيقاً . ومن الممكن دراسة العلاقة بينهما من جوانب متعددة . أولاً : من خلال دراسة العلاقات السياسية داخل الوحدات الإنتاجية ، وفي نطاق هذه الدراسة يهتم الباحث بالتعرف على الشكل التنظيمي للسلطة ، ومظاهر الصراعات الداخلية في المنشأة ، وعواملها وعملياتها . وثانياً : عن طريق دراسة العلاقات السياسية بين الوحدات الإنتاجية ، حيث يعنى الباحث بتحليل نتائج المنافسة بين المنشآت . وتركز الرقعة ، والتزايد المستمر في حجم المنشآت الاقتصادية ، وما يترتب على ذلك كله من نتائج تتعلق بقدرة تلك المنشآت على الاستثمار ، والإنتاج وتحديد أثمان سلع في الأسواق . . الخ ، ومن الممكن دراسة العلاقات السياسية بين الوحدات الإنتاجية عموماً ، وظروف المجتمع الاقتصادية . ويتجه البحث في هذه الحالة إلى دراسة علاقة المنشأة بالمستهلكين والمساهمين . وقد يعنى الباحث بوجه خاص بتحليل العلاقة بين العمل والإدارة ، وبذلك يدخل في صميم موضوع

علم الاجتماع الاقتصادى . وأخيراً يهتم الباحثون بدراسة العلاقات بين الوحدات الإنتاجية عموماً وبين الحكومة أو الدولة .

ومن بين هذه الموضوعات اهتم علماء الاجتماع الاقتصادى بوجه خاص . بدراسة العلاقة بين العمل والإدارة من ناحية ، وبين الاقتصاد والحكومة من الناحية الأخرى . وكانت أكثر صور العلاقات بين العمل والإدارة إثارة لاهتمام الباحثين الصراع والعوامل المؤثرة فيه ، فقد تعددت الاتجاهات والمدارس الفكرية فى تفسيره . ونستطيع أن نميز خمسة تفسيرات أساسية لتلك العلاقة . أما التفسير الأول فتمثله مدرسة « المصلحة الاقتصادية » ، وهى ترى أن العمل يتخذ تنظيمات معينة تطالب باستمرار بالمزيد من الفائدة الاقتصادية . فالمطلب الأساسى الذى يوجه النشاط النقابى - مثلاً - هو تحقيق مزيد من الأجور للعالم . أما التفسير الثانى : فتقدمه مدرسة الأمن الاقتصادى أو الاستقرار فى العمل ، حيث تهتم بتناول رغبات العالم فى حماية أعمالهم والاحتفاظ بها على المدى البعيد ، بدلا من الاهتمام بتحقيق زيادات مؤقتة فى الأجور^(٢٩) ، وهناك ثالثاً : التفسير الماركسى الذى يرجع عدم الاستقرار فى العمل إلى ما تعانيه الطبقة العاملة من استغلال يمارسه أصحاب رؤوس الأموال ، وقد شاع هذا التفسير بين المؤرخين الاشتراكيين للحركات العمالية^(٣٠) ، أما التفسير الرابع فتمثله المدرسة للسياسية ، التى تؤكد الصراعات السياسية بين النقابات والإدارة من أجل الاعتراف بالحركة النقابية ، والمساومات الجماعية ، فضلاً عن المنافسات التى تنشأ حول قيادة النقابة ، وأثر الاتجاهات الاشتراكية على النقابات^(٣١) . أما التفسير الخامس والأخير ، فتقدمه مدرسة العلاقات الإنسانية التى نشأت فى نطاق علم الاجتماع الصناعى ، وبخاصة أعمال إلتون مايو E. Mayo وزملائه وترجع هذه المدرسة للتقلبات والصراعات بين العمل والإدارة ، إلى عوامل سيكولوجية واجتماعية بحتة ، مثل الجماعات الأولية وضعف الاتصال وعدم وجود تفاهم مشترك بين الإدارة والعالم^(٣٢) .

ومن الباحثين من اهتم بدراسة العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والحكومة ، وذلك بافتراض أن الدولة تؤثر تأثيراً بالغا فى قدرة النسق الاقتصادى على أداء وظائفه وقد ذهب هوسليتز B. Hoseltiz إلى أن هناك ثلاثة أبعاد أساسية لتحليل العلاقة بين الحكومة والنشاط الاقتصادى يتمثل الأول : فى مدى التوسع فى نشاط الدولة لتحقيق مزيد من السيطرة على الموارد الاقتصادية . والثانى : فى مدى سيطرة الدولة على مواردها الاقتصادية واستقلالها السياسى . أما البعد الثالث والأخير : فهو مبلغ تشجيع الحكومة للنشاط الاقتصادى الحر ، أو تدخلها فى تشكيل السياسة الاقتصادية والسيطرة على النشاط الاقتصادى^(٣٣) .

وتكن أهمية هذا الإطار في أنه أكثر موضوعية وخاصة إذا ما قورن بالمفاهيم الشائعة المستخدمة في تحليل العلاقة بين الدولة والاقتصاد «كالرأسمالية» و«الاشتراكية» وبالتالي فهو يمثل أداة مفيدة في التحليل المقارن للعلاقة بين الاقتصاد والحكومة ، ولكنه على الرغم من ذلك لا يزال بحاجة إلى مزيد من المراجعة والتفقيح ، فتدخل الدولة قد يتخذ صوراً عديدة ، يبدأ من ملكيتها المباشرة لوسائل الإنتاج (كما هو الأمر في الدول الاشتراكية) . إلى ملكيتها لبعض الوسائل الإنتاجية إلى جانب سياسة اقتصادية موجهة (كما هو الأمر في سياسة التأميم البريطانية) ، إلى التأثير غير المباشر الذي يمكن أن تمارسه على السياسة المالية . ولقد دفع ذلك بعض الباحثين إلى دراسة العلاقة بين القوى الاقتصادية أو الصفوة الرأسمالية . والسياسة الحكومية للمجتمع . فرايت ميلز C. Wright Mills يذهب إلى أن مراكز القوة الاقتصادية قد أصبحت تسيطر الآن على تشكيل السياسة الحكومية ، بل إن القوة السياسية وما تعنيه من قدرة على اتخاذ قرارات هامة انتقلت إلى أيدي جماعة صغيرة تتكون من مديري الشركات الكبرى ، والصفوة العسكرية ^(٣١) . كذلك اهتمت دراسات واقعية عديدة ببحث الدور الذي تمارسه الصفوات الاقتصادية في توجيه سياسة المجتمع المحلي ، فقد أوضح فلويد هنتر F. Hunter أن القرارات الأساسية في المجتمع تسيطر عليها جماعة صغيرة تمثل أصحاب رؤوس الأموال في المجتمع المحلي ^(٣٢) ، أى أن بناء القوة Power Structure في المجتمع هو في جوهره بناء للقوة الاقتصادية . التي تضم أصحاب البنوك ، والشركات الكبرى ، وكبار المستثمرين وغيرهم . وقد حاول ديلبرت ميلر D. Miller التأكيد من الفرض الذي توصل إليه هنتر ، فقارن بين الدور الذي تلعبه الصفوة الاقتصادية في مدينتين : إحداهما بريطانية ، والأخرى أمريكية ، وانتهى إلى أنه برغم أهمية الدور الذي تمارسه الصفوة الاقتصادية إلا أن هناك في الواقع قوى أخرى تمارس تأثيراً ملحوظاً ، وتمثل في الصفوة المتعلمة ، والقوى العاملة في المدينتين ، بل إن دورهما يكاد يفوق دور الصفوة الاقتصادية في بعض الأحيان ^(٣٣) .

وينبغي لنا بعد ذلك أن نشير باختصار إلى العلاقة بين الاقتصاد والجماعات التضامنية Solidary groups ويعتبر نظام القرابة Kinship من أهم الأسس التي ترتكز عليها تلك الجماعات . ويشير اصطلاح القرابة إلى مجموعة العلاقات الاجتماعية المقعدة القائمة على واقعة بيولوجية هي الميلاد ، وظاهره اجتماعية هي الزواج ، ولقد كشفت بعض الدراسات عن أن هناك نوعاً من التلازم البنائي بين طبيعة بناء الأسرة ، ونمط النشاط الاقتصادي السائد . فنيكوف Nimkoff وميدلتون Middletown استطاعا أن يكشفوا عن مجموعة من الارتباطات بين النشاط

الاقتصادى وطبيعة البناء الأخرى ، لدى عينة أنثوجرافية مختارة على أساس دولى تشتمل على ٥٤٩ ثقافة . ففى المجتمعات التى يعتمد النشاط الاقتصادى فيها على الجمع والالتقاط يتميز بناء الأسرة فيها بالاستقلال النسبى ، فى حين تظهر الأسرة الممتدة وتنمو فى المجتمعات التى تتميز مواردها الاقتصادية بالوفرة والاستقرار النسبى ، ولذلك يرتبط نظام الأسرة الممتدة بالترجى الاجتماعى القائم على الملكية . أما المجتمع الصناعى الحديث فهو يكاد يشبه مجتمعات الصيد والالتقاط البسيطة ، حيث تسود فيه الأسرة الصغيرة المستقلة^(٢٧) .

ومن ناحية أخرى أوضح أبجلين Abegglen أن بعض التنظيمات القرابية تشجع أعماطاً معينة من النشاط الاقتصادى . فالأسرة اليابانية تحب أبناءها فى سن معينة على ترك القرية للالتحاق بالعمل فى المصانع بالمدينة^(٢٨) . كما أشار ماريون لى M.levy فى دراسته للأسرة الصينية إلى أن الخصائص المميزة لنظام القرابة فى الصين قد أدت إلى ظهور عواقب أمام حركة التصنيع^(٢٩) . والنتيجة التى نخلص إليها من ذلك كله هى أن ثمة علاقات متبادلة ومتساندة بين التغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية . بحيث يصعب على الباحث دراسة الجانب الاقتصادى للحياة الاجتماعية دون أن يحلل بدقة عناصر الجوانب القرابية ، والسياسية ، والثقافية ، وهذا هو الذى يجعل من مفهوم النسق الاجتماعى أداة تحليلية تمكن الباحث من إدراك هذا التساند والاعتماد المتبادل ، ووضع النسق الاقتصادى فى الإطار المجتمعى الملائم وذلك للحصول على تفسيرات حقيقية للظواهر الاقتصادية

رابعاً : التحليل السوسولوجى للعمليات الاقتصادية :

ينظر الاقتصاديون - عموماً - إلى العملية الاقتصادية باعتبارها ترتبط أساساً بالإنتاج والاستهلاك . فالإنتاج يقوم على حشد الموارد واستغلالها ، أما الاستهلاك فهو استعمال التاج النهائى لتلك العملية . ويرتبط على الإنتاج والاستهلاك ، ضرورة وجود أسلوب محدد للتوزيع ، بمعنى نقل المواد الأساسية للإنتاج (المواد الخام - ورأس المال ، والعمل) إلى المنشأة الإنتاجية ، ثم توصيل المنتجات بعد ذلك إلى المستهلكين .

ومن خلال هذا المنظور الاقتصادى ، سنحاول الكشف عن التغيرات السوسولوجية المرتبطة بالعمليات الاقتصادية الثلاثة : الإنتاج ، والتوزيع ، والاستهلاك .

يتم البحث السوسولوجى لعملية الإنتاج بثلاثة جوانب أساسية هى : العوامل الفنية والأدوار المهنية ، والتنظيمات الرسمية . فلقد ميز ماركس بين قوى الإنتاج وعلاقاته الاجتماعية

باعتبار أن الأولى تعمير عن العلاقات بين الآلات ، والمهن ، والزمن وغيرها من الجوانب الفنية لموقف العمل ، فهي إذن تشير إلى التوافقات التي تفرضها الآلة على العامل ، بمعنى استجاباته لمتطلبات العمل الآلي ، من حيث إيقاعه ، وروتيته وما تقتضيه الآلات من صيانة ، وإصلاح مستمر . أما العلاقات الاجتماعية للإنتاج فتشير إلى ضروب التفاعل الإنساني المصاحبة لقوى الإنتاج ، مثل تقسيم العمل الإنساني إلى أدوار متخصصة ، وعلاقات السلطة ، وغيرها من العلاقات الاجتماعية ويلاحظ أن اعتماد العلاقات مقصورة على موقف العمل ، بل إن صور العلاقات الاجتماعية على قوى الإنتاج لا يعنى أن هذه العلاقات الاجتماعية العديدة كالصدقات ، والزمير الاجتماعية ، وأنساق المكانة تصبح ظاهرة اجتماعية تتخلل جوانب الحياة الاجتماعية عموماً .

ومعنى ذلك أن العوامل الفنية للعملية الإنتاجية تسهم في تشكيل أنماط متميز للعلاقات الاجتماعية . والمقصود بهذه العوامل الفنية المظاهر الطبيعية والبيولوجية المرتبطة بعملية الإنتاج ، فهي تتضمن : حجم المصنع ، أو المنشأة ، والاستقرار الموسمي أو الدوري لبعض الأنماط والتغيرات الفنية العديدة من حيث حجمها ، ونوعيتها ، ومعدلاتها .

وإذا كانت الإجراءات الفنية للإنتاج تفرض على العمال مجموعة من التوافقات الفيزيكية ، مثل مقدار الجهد المطلوب من الكائن العضوي لأداء العمل ، إلا أن هذه الإجراءات تؤثر في الأنشطة الإنسانية من عدة جوانب ، فهي تتحكم في درجة تقيد تقسيم العمل ، وضروب التعاون . والاتصال ، والسلطة وغيرها من العوامل . ولقد امتد هذا التأثير إلى الأسرة في المجتمع الصناعي بحيث أصبحت لها سمات متميزة ويؤكد ذلك كوترييل Cottrell في دراسة له أجراها على عمال السكك الحديدية ، حيث يقول : إن المهنة تؤثر تأثيراً بالغاً في العلاقات الاجتماعية لعمال السكك الحديدية ، فهي تؤثر على طبيعة العلاقات بين الزوج والزوجة ، وبين الأب وأبنائه . كما أن مواعيد العمل تغير من عادات الأسرة خاصة ما تعلق منها بالأكل ، والنوم والترفيه . وبالإضافة إلى ذلك تحد المهنة من نشاطات الأسرة ، ومشاركتها الاجتماعية في المجتمع المحلي^(١) والواقع أن التوسع في استخدام الآلات في المنشآت الصناعية ، قد أدى إلى إحداث تغيرات في معظم جوانب الحياة الاجتماعية ، فقد أحدث ذلك نقصاً تدريجياً في أعداد العمال التي تحتاج إليها المصانع ، مما أثر بدوره على العمالة بشكل مباشر ، كما أن استخدام الآلات في الإنتاج قد أصبح لا يتطلب مهارة كبيرة من العمال ، مما أدى إلى تحويل العمال المهرة إلى عمال غير مهرة أو نصف مهرة . ولقد دعمت هذه الافتراضات مجموعة من الدراسات الواقعية . فقد لاحظ

فلويدمان F. Mann وريتشارد هوفمان R. Hoffman أنه قد ترتب على التشغيل الآلى للمصانع نقص فى درجة العزلة المكانيّة للعالم^(١٢) ، فى حين ذهب وليم فاونس W. Faunce إلى أن الآليّة قد صاحبها نقص فى التفاعل بين جماعات العمل ، وصغر حجم تلك الجماعات نسبياً وازدياد فى معدلات الاتصال بين العمال ورؤساء العمال المباشرين ، أو بعبارة أخرى تعدلت صورة البناء الاجتماعيّ للتنظيّمات الصناعيّة^(١٣) . ولقد دفعه ذلك إلى استخلاص نتيجة مؤداها : أن العمل الآلى يؤدى إلى تعديلات كبيرة فى المفاهيم التى شاعت فى علم الاجتماع الصناعى ، فلن نجد مثلاً علاقة ارتباط جوهريّة بين الروح المعنويّة والإنتاج ، أو طبيعّة الجماعات غير الرسميّة ومعاييرها وقيمتها . . إلخ ، مثل هذا الموقف يفرض على علماء الاجتماع الصناعى ضرورة مراجعة المفاهيم المستخدمة حالياً .

والنتيجة التى تخلص إليها من ذلك كله هى أنه يعمّن على عالم الاجتماع الاقتصادى الاهتمام بدراسة العوامل الاجتماعيّة والمختبرات السوسولوجيّة المرتبطة بعملية الإنتاج .

أما الجانب الثانى لعملية الإنتاج فيتمثل فى الأدوار للمهنة Occupational Roles ولقد درج الاقتصاديون على النظر إلى هذه الأدوار وفقاً لمنطق العرض والطلب ، فهم يفترضون أن كمية العمل التى يعرضها الفرد فى السوق ترتبط ارتباطاً وظيفياً بالفائدة الاقتصاديّة التى يحصل عليها . ومعنى ذلك أن الفرد يحدد موقفه من العمل على أساس متغير واحد هو قيمة الأجر الذى الحصول عليه من سوق العمل . بيد أن علم الاجتماع الاقتصادى يعتبر أن مثل هذه النظرة على تبسيط شديد للظواهر الاجتماعيّة المعقدة المرتبطة بعنصر العمل ، لأننا نتجاهل ما ينشأ العمال من علاقات اجتماعيّة معقدة ، وهى علاقات تتجسّد - إلى حد كبير - عن انتابهم إلى جماعات العمل غير الرسميّة . فالنقد الأساسى الذى يوجهه عالم الاجتماع الاقتصادى إلى النظرية الاقتصاديّة فى هذا الصدد يتمثل فى أنها قد اعتبرت العوامل الاجتماعيّة بمثابة « معطيات » ، على الرغم من أن هذه العوامل هى التى تتحكم فى العلاقة الوظيفيّة بين العمل والأجر .

ويستطيع عالم الاجتماع الاقتصادى أن ينظر إلى الأدوار للمهنة فى ضوء المنظور السوسولوجى لفهمهم « الأمور » ، وهو منظور يختلف تماماً عن ذلك الذى تبناه الاقتصاديون . فالأدوار من وجهة النظر السوسولوجيّة تشير إلى مجموعة متشابكة من النشاطات ، تتركز على التفاعل مع البيئة الطبيعيّة . والثقافيّة والاجتماعيّة . وهذه النشاطات تنظم بدورها مجموعة من التوقّعات Expectations ، ولكن هذه التوقّعات لا تعنى مجرد القدرة على التنبؤ بالسلوك ، بل تشير إلى المعايير والجزاءات التى تحدّد وتحكم استجابات الأفراد فى أدائهم لأدوارهم . كما تصاحب هذه

الأدوار مجموعة من الضغوط مثل الإحباط ، وصراع المعايير ، وصراع القيم ، مما يؤدي إلى استجابات معينة من جانب الأفراد قد يصاحبها تغيير في اتجاهاتهم أوف أنماط سلوكهم . وفي ضوء ذلك يستطيع عالم الاجتماع الاقتصادي أن يحلل الأدوار المهنية داخل المنشأة الإنتاجية ، مثل أدوار المدير التنفيذي ، ورئيس العمال ، أو الفني ، أو العامل الماهر أو غير الماهر . إلخ ليس فقط باعتبارها أدواراً مهنية تنشأ عن الحاجات التي تتطلبها العملية الإنتاجية ، بل باعتبارها أدواراً اجتماعية في المحل الأول ^(١١) .

وبالإضافة إلى ذلك تختلف النظرة السوسيولوجية للتنظيمات الرسمية Formal Organizations عن نظرة الاقتصاديين تماماً . فعالم الاقتصاد ينظر إلى المنشأة باعتبارها تنظيمًا تحكمه وتحركه فكرة تحقيق مزيد من الربح ، عن طريق تخفيض نفقة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن . وتعتمد قدرة تحقيق المنشأة لهذا الهدف على العرض والطلب ، أو على عرض عوامل الإنتاج . ويتم الاقتصادي بالإضافة إلى ذلك بتحليل نتائج المنافسة في السوق على المنشأة ، ذلك أن القرارات التي تتخذها المنشأة تحكمها في الواقع ظروف السوق . ويستطيع عالم الاقتصاد أن يحلل البناء الداخلي للشركة أو المنشأة في ضوء تلك الظروف الاقتصادية البحتة ^(١٢) .

ولقد وجهت انتقادات عديدة لتلك النظرة الاقتصادية للتنظيم ، وذلك في ضوء البحوث الواقعية التي قدمت معلومات جديدة حول ديناميات البيروقراطية والقوى العديدة التي تمارس ضغوطاً على التنظيمات وأهدافها .

ولاشك أن الدراسة التي قدمها ماكس فيبر عن البيروقراطية تمثل نقطة انطلاق للبحوث والدراسات السوسيولوجية التي تناولت التنظيمات . فقد حدد فيبر العناصر الأساسية للتنظيم البيروقراطي وأهمها : التحديد الوظيفي للأدوار ، وتسلسل تلك الأدوار على نحو واضح ودقيق وفقاً للسلطة والمكانة الرسمية ، والاعتماد على القواعد والإجراءات الرسمية ، وتأكيد الكفاءة والتدريب ، والفصل التام بين يمتلكات التنظيم البيروقراطي والمتعلقات الشخصية لشاغل الوضع الاجتماعي ، الذي يتقاضى أجراً نظير أدائه لمهام وظيفته ^(١٣) .

ويذهب فيبر إلى أن البيروقراطية هي نموذج للتنظيم يحقق أكبر قدر ممكن من الكفاءة في الأداء . وذلك إذا ما قورن بغيره من النماذج التقليدية . ويرجع ذلك إلى ما يتوافر فيه من الترشيذ Rationalisation في اتخاذ القرارات .

ولقد حاولت كثير من البحوث الحديثة الكشف عن العوامل التي قد تؤدي إلى تعويق كفاءة التنظيم البيروقراطي ، فذهب ميرتون R. Merton إلى أن البيروقراطية تحيط نفسها باستمرار

بمجموعة من «البقوس» وضرب من السلوك تفرض قيوداً كثيرة على السلوك البيروقراطي الرشيد^(١٧). كما أوضح سيلزنيك P. Selznich وجولدنر A. Gouldner كيف تؤدي القيادة الفردية غير الملائمة إلى ظهور صراعات قد تؤثر على كفاءة التنظيم البيروقراطي^(١٨). وكذلك كشف بيتر بلاو P. Blau عن دور المنافسة في التنظيمات البيروقراطية في خفض معدلات الإنتاج^(١٩).

وبالإضافة إلى ذلك فقد كشفت البحوث السوسيولوجية عن أن صورة التنظيم الرسمي كما تمكسها خرائط التنظيم Organization Charts لا تعبر إلا عن جانب واحد فقط من التنظيم الحقيقي. فإلى جانب هذا التنظيم الرسمي. هناك دائماً تنظيم اجتماعي غير رسمي يتألف من الجماعات التي تنشأ عن التفاعل التلقائي بين أعضاء التنظيم. وتتميز هذه الجماعات غير الرسمية بالعلاقات الشخصية، وصغر الحجم، وظهور أنساق للمكانة. وأدوار، وقيم، ومعايير غير رسمية. ويهدف هذا التنظيم إلى تحقيق مجموعة من الوظائف تمثل في تحقيق التماسك بين أجزاء التنظيم ككل، وتدعيم إحساس الفرد بالتكامل مع التنظيم. فضلاً عن تيسير عمليات الاتصال التي قد تعوقها القنوات الرسمية^(٢٠).

وخلاصة القول إن تحليل التنظيمات البيروقراطية يتطلب الاستعانة بمجموعة من المتغيرات السوسيولوجية تمكننا من وصف خصائص البناء الاجتماعي وتفسيره، كالسلور، والاتصال، والمعايير، والصراع، وتكوين الجماعات والزمر، وظهور الأيديولوجيات وغيرها، وهي متغيرات تعبر عن ظواهر يمتريها الباحثون «نتائج غير متوقعة» تتحكم في تحقيق وإنجاز الأهداف الرسمية التي تسعى التنظيمات البيروقراطية إلى تحقيقها^(٢١).

أما العملية الاقتصادية الثانية فهي التبادل والتوزيع. ويتلخص المنظور الاقتصادي للتبادل في أن تبادل السلع والخدمات يتم أن يتم في نطاق السوق، وبالتالي ينبغي تحليل هذه العملية في ضوء مقولات اقتصادية خالصة كالعرض والطلب، والفائدة، والأمان، والربح، والمال، والتقدير للمنفعة الاقتصادية.

يبد أن التحليل المقارن لنظم التبادل والتوزيع يكشف لنا عن مواقف عديدة يصعب فيها دراسة هذه النظم دون الإشارة إلى السياق الاجتماعي والثقافي الذي يظهر فيه. فقد جمع علماء الأنثروبولوجيا الاقتصادية بيانات أنثوجرافية هائلة حول نظم للتبادل لا ترتبط بنظام السوق، أو غيره من مقولات الاقتصاد الكلاسيكي. ومن أشهر هذه الدراسات تلك التي أجراها كارل بولاني K. Polanyi وكونارد أرنسبرج c. Arensberg وهاري بيرسون H. Pearson

على عدة مجتمعات في الهند ، والمكسيك ، واليابان واليونان ^(٢٦) . والواقع أن هذه الدراسة تشكل انتقاداً مبرراً لنظرية الاقتصاد الكلاسيكي وخاصة التفسير الذى تقدمه لنظم تبادل . ولقد استطاع الباحثون تصنيف صور التبادل الاقتصادى على أساس الشواهد التى جمعها الدراسة السابقة إلى ثلاث فئات أساسية : الفئة الأولى تضم أنماط التبادل الشعائرى والذى يطلقون عليه Reciprocativ ، وهو تبادل الهدايا بين العائلات والمشاير ، والقبائل ، مثال ذلك التبادلات التى حلها مالينوفسكى ومارسيل موس . كما تتضمن هذه الفئة أيضاً أنماط التبادل التى تتم فى القرى بين القرويين فى أوقات الحصاد ، مثل تبادل المساعدات فى العمل . ويرى بولانى وزملاؤه أن المفاهيم الاقتصادية المألوفة كالأثمان والأجور . . إلخ ، لا تصلح لتفسير هذه الأنماط وتحليلها ، ذلك أن تبادل السلع والخدمات فى هذه المواقف مرتبط فى الواقع بالتقاليد الاجتماعية والمعدات الموروثة . والمبدأ الذى يحكم هذه التبادلات هو تحقيق التوازن بين الأطراف المتبادلة فى المدى البعيد .

والفئة الثانية تتضمن ما يسمى بإعادة التوزيع Redistributive ويشير هذا النمط من النشاط الاقتصادى إلى تقديم أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات إلى مصدر معين (عادة ما يكون الحكومة) ليتولى إعادة توزيعها من جديد على طوائف الشعب المختلفة . وقد عرض بولانى وزملاؤه أمثلة عديدة لهذا النظام فى أساس اجتماعى فى المهل الحضارات القديمة فى آسيا وأفريقيا . والأساس الذى يحكم هذه التبادلات هو الأول ، لأنها تهدف فى نهاية الأمر إلى تحقيق نوع من العدالة فى التوزيع .

أما الفئة الثالثة والأخيرة فهى خاصة بأنماط التبادل التى تسود فى المجتمع الحديث وتشير إلى تبادل السلع والخدمات فى الأسواق . والتى تحكمها مبادئ اقتصادية مثل نظرية الأثمان ، والمساومات على الربح الاقتصادى .

ويرى بولانى وزملاؤه أن النظرية الاقتصادية الحديثة لا تصلح إلا لدراسة أنماط التبادل التى تتضمنها الفئة الثالثة . ومعنى ذلك أنه يتعين إدخال تعديلات جوهرية على الافتراضات الاقتصادية ، حتى تتمكن النظرية الاقتصادية من تحليل الأنماط المختلفة من التبادل ، بدلا من اقتصرها على تفسير نمط واحد . وتتضمن تلك التعديلات من الباحث الاقتصادى ، أن يدخل فى اعتباره عند دراسة الظاهرة الاقتصادية مجموعة من النظم الاجتماعية كالأُسرة ، والقرابة ، والنظام السياسى والتدرج الطبقي ، وهى ظواهر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الاقتصادى . وقد يساعد على تحقيق ذلك افتراضاً أن المتغيرات السوسولوجية ترتبط أيضاً بنظم التبادل دراسة علم الاجتماع

الحديثة التي تحكمها نظرية الأثمان ، والأجور ، ونظام السوق ، وغيرها من المفاهيم الاقتصادية .
ونستطيع أن نلمس ذلك بوضوح إذا حاولنا أن نقدم تحليلاً موجزاً لنظام السوق .

ويمكن أن نقسم الأسواق إلى ثلاثة نماذج أساسية هي : سوق العمل Labor Market وسوق المنظم The Market For Entrepreneurial Service وسوق السلع الاستهلاكية Market For Consumer أما فيما يتعلق بسوق العمل . فنجد أن الفكرة الأساسية التي تحكم توازنه هي فكرة الأمن الاجتماعي ^(٥٧) ، وهي التي تفسر إصرار العمال باستمرار على تحقيق حالة كاملة . ومقاومتهم الشديدة للبطالة ، ذلك أن فقدان الدخل أو نقصانه يعنى عدم القدرة على القيام بالمسؤوليات الاجتماعية العديدة . وبخاصة مسؤوليات الأسرة الحديثة ^(٥٨) . ومعنى ذلك أن هناك مبدأ اجتماعياً يتحكم في سوق العمل يتلخص في « ضرورة الاحتفاظ باستقرار نسبي في الأجور والعمالة . حتى يتمكن العمال من القيام بمسؤولياتهم الاجتماعية » .

أما سوق المنظم فهو في جوهره سوق للعمل ، إلا أن عمل المنظم فيه له نوعية خاصة . لأنه قائم على المخاطرة التي يتعرض لها في محاولته لإعادة تنظيم عوامل الإنتاج ، إلى جانب قدرته على المبادرة والتجديد في الأنماط التقليدية للإنتاج ، ومعنى ذلك أن المنظم يشغل مكانة بارزة في النمو الاقتصادي .

وعلى ذلك يحاول الباحثون تفسير هذه القدرة على التنظيم في ضوء عوامل اجتماعية . ويعتبر ماكس فيبر أظهر من قدم لنا تلك التفسيرات . فهو يرى أن نمو الرأسمالية الحديثة ، وما تضمنته من نمو ملحوظ في القدرة التنظيمية كان نتيجة مصاحبة لانتشار مجموعة من القيم النابعة عن العقيدة البروتستانتية ، والتي تشجع النشاط الاقتصادي ، وتحث على المبادرة فيه . وفضلاً عن ذلك فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن القيم القومية تؤدي دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي . فقد لاحظ فان ديركروف Van der Kroft مؤسس أفكاره على التجربة الأندونيسية « أن التزعة القومية في أندونيسيا قد عوقت نشاط المنظم ، نتيجة للمشاعر البغيضة التي حملها هذا الشعب ضد الهولنديين والصينيين ، وهي التي جعلتهم يفقدون الثقة في المنظم ، لأنه أصبح مرتبطاً بالاستغلال ، ولذلك أصبح الأندونيسيون لا يتوقعون أن تسهم الدولة في النشاط الاقتصادي ، بقدر ما تحقق لهم مزيداً من الأمن من خلال توفير العمل في جهاز الدولة البيروقراطي » ^(٥٩)

غير أن بعض الباحثين ذهبوا إلى أن القيم الثقافية ليست كافية وحدها لتفسير نشاط المنظم ، ذلك أن التنشئة الاجتماعية تقوم بدور أساسي في تثبيت دوافع وحوافز ممارسة النشاط

الاقتصادى ، هذا بالإضافة إلى دور البناء الاجتماعى ، وما يؤكد المجتمع من جزاءات ترتب على ممارسة النشاط الاقتصادى .

أما فيما يتعلق بسوق السلع الاستهلاكية ، فن الملاحظ أنه قد صاحب النمو المتزايد فى الإنتاج الكبير ، وتنوع السلع فى الأسواق ، اهتمام ملحوظ باستخدام أساليب الدعاية ، وتقديم التيسيرات المختلفة ، للتأثير على المستهلكين . وكان ذلك نتيجة لاختفاء المساومات على الأسعار ، وظهور نظام السعر الموحد للسلع الاستهلاكية .

وإذا ما انتقلنا إلى العملية الاقتصادية الثالثة وهى الاستهلاك وجدنا أمامنا مجموعة من النظريات الاقتصادية والدراسات السوسولوجية الواقعية . فقد شاعت النظرية النفسية فى الفكر الاقتصادى لتفسير الاستهلاك خلال القرن التاسع عشر . والفكرة الأساسية التى تقوم عليها هذه النظرية تلخص فى أنه برغم أهمية الحاجات الإنسانية كعامل مؤثر فى إنتاجية السلع وتوزيعها ، إلا أن هذه الحاجات لا يربطها شكل غملى محدد ، بمعنى أنها تتميز بالعشوائية والتنوع . ولذلك يتعين اعتبارها بمثابة « معطيات » أو عوامل ثابتة فى التحليل الاقتصادى ^(٥٦) .

ولقد حاول ألفرد مارشال A. Marshall أن يدخل بعض التعديلات على النظرية الكلاسيكية للطلب . حين أبدى قليلا من الاهتمام بدراسة بعض الأفكار السيكولوجية والاجتماعية . ثم ذهب بعد ذلك فى تحليله للحاجات الإنسانية ، إلى أنها تعتمد بدرجة بعيدة على الأنماط الثقافية والاجتماعية . فضارة المجتمع كما يقول تسهم فى تحديد حاجات الأفراد والطلب على السلع . على أن ثورشتاين فيلبن T. Veblen كان أكثر وضوحاً من مارشال فى تأكيده لدور العوامل الاجتماعية فى تحديد نمط الاستهلاك . وذلك حين ذهب إلى أن نمط مجموعة من العوامل تكمن وراء الحاجات الفردية وتحديد طبيعة الطلب . فأترباء المجتمع ينفقون ثروتهم على نحو معين ، يرمز لوضعهم الطبقي ويميزهم عن بقية أعضاء المجتمع . وعلى الرغم من أن فيلبن لم يصغ أفكاره بطريقة منظمة ، إلا أنه كان من أكثر من اهتموا بإبراز أهمية العوامل الاجتماعية فى ذلك الوقت ^(٥٧) .

والواقع أن الدراسات الحديثة للاستهلاك ، التى ازدهرت بعد دراسات باريتو Pareto جون هيكز Hicks وكنيتز ، أخذت تؤكد أهمية العوامل الاجتماعية فى تحليل عملية الاستهلاك . فقد ذهب ديوسنبى Dusenbry إلى أنه من الضرورى أن ندخل المتغيرات السوسولوجية عند صياغة نظرية الطلب ^(٥٨) ، كما أكد ميلتون فريدمان Friedman أهمية العمر وبناء الأسرة فى تشكيل أفواق الأفراد ^(٥٩) ، أما دراسات جورج كاتونا Katona فقد

كانت تمثل رفضاً تاماً للنظرية الاقتصادية في الاستهلاك ، وذلك حينما ذهب إلى أنه من الخطأ البالغ . بل من البعث أن نحاول صياغة افتراضات حول السلوك الاقتصادي دون أن نقوم بإجراء دراسات واقعية تمكننا من وصف السلوك الفعلي . وفي ضوء ذلك حاول أن يجري مجموعة من الدراسات التجريبية لقياس اتجاهات الأفراد نحو الإنفاق ، والادخار ، مستخدماً طريقة المسح^(١١) ، ولقد أدت به هذه البحوث إلى التوصل إلى مجموعة من الارتباطات بين الاتجاهات ومستوى الدخل ، والإنفاق ، وإن كان من ذلك لم يستطع أن يقدم لنا نظرية تفسر سلوك المستهلك تتميز بالقدرة على شمول متغيرات تتصل بالبناء الاجتماعي .

ولاشك أن مثل هذه الدراسات سوف تقدم لنا - في المدى البعيد - أساساً واقعياً لصياغة نظرية سوسيولوجية تفسر سلوك الاستهلاك . إلا أننا مع ذلك نتصور أن إقامة مثل هذه النظرية تتطلب تكاملاً بين مجموعة من الخطوات الأساسية . فعلينا أولاً : أن نحصل على أكبر قدر ممكن من البيانات الواقعية التي تمكننا من الوقوف على العوامل المؤثرة في تنوع طلب المستهلك وتباينه . وثانياً : أن نتجه الدراسات نحو التركيز على متغيرات تتصل بالبناء الاجتماعي كالعمر . وحجم الأسرة ، والملكية ، والمكانة الاجتماعية ، والطبقة ، والمركز الاقتصادي ، والمهنة . ودرجة التحضر ، باعتبارها عوامل تؤثر في اتجاهات سلوكي الإنفاق والادخار ، وتعدد نوعية الطلب . ثم علينا بعد ذلك أن نصف تلك المتغيرات السوسيولوجية وأن نصوغها في نماذج محددة وواضحة بحيث تصبح صالحة لتفسير سلوك المستهلك

على أننا نستطيع أن نخلص بعد هذا العرض للعمليات الاقتصادية - إلى أن علم الاجتماع الاقتصادي ينطوي على عديد من المتغيرات الملائمة القادرة على تفسير أنماط السلوك الاقتصادي الحالية . كما أن لدينا الآن قدراً هائلاً من البيانات التي كشفت عنها البحوث الإمبريقية . ومع ذلك فإن أكثر ما يعاني منه علم الاجتماع الاقتصادي هو النقص البين في الجهود العلمية الضرورية لتصنيف تلك المتغيرات ، وتنظيمها في نماذج صالحة لتفسير السلوك الاقتصادي ، ومثل هذا الموقف يجعلنا نذهب إلى أننا لسنا في حاجة إلى مزيد من البحوث ، بقدر ما نحتاج في الوقت الراهن إلى مراجعة نظرية ، وصياغة منطقية ، للنتائج المتفرقة المتناثرة التي انتهت إليها البحوث بحيث تتمكن من تنظيمها في إطار نظري تصنيقي يكمل القصور الذي تعاني منه النظرية الاقتصادية .

المراجع والتعليقات

- Taylor. D.H.; *A History of Economic Thought*, (N.Y., Mac-Graw-Hill, 1960) p.82. (١)
- (٢) نشر كتاب *Wealth of Nations* واثرة الأمم ، ويلاحظ أن إنشائها هنا مقصورة على الطبيعة الحدية
كتاب :
- Adam Smith, *Inquiry Into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*. (N.Y., The Modern Library, 1937).
- Marx. K. *Critique of Political Economy*; (N.Y., International Library, 1904), p. 11. (٣)
- See, Keynes, *General Theory of Employment, Interest, and Money*, (N.Y.; (٤)
Harcourt, Brace 1936).
- وانظر كذلك معالجة واضحة وحديثة في :
- Alvin. H. Hansen, *A Guide to Keynes*, (N.Y.; Mc Graw-Hill, 1953. (٥)
Keynes; op. cit., p. 166.
- Spencer, H. *The Principles of Sociology*; Vol. III, (London, Williams and Norgate, (٦)
1897) p. 484.
- Durkheim, *The Division of Labor in Society*. Sompson (Trans.), Published in, 1933 (٧)
وقد نشرت أحدث طبعه لهذا الكتاب عام ١٩٤٩ :
- Weber. M: *The Methodology of Social Sciences*, (Glencoe, Ill, The Free Press. (٨)
1949), pp. 90-93.
- Ibid; pp. 93, 101-103. (٩)
- Gerth. H; & Mills. W C., (Trans. & eds.) *From Max Weber Essays in Sociology* (١٠)
(N.Y., Oxford University press, 1958), pp. 67-68.
- Firth. R., *Elements of Social Organization*, (London; Watts, 1957). pp. 122-123 (١١)
- Malinowski, *Argonauts of the Western Pacific*, (London, Routledge & Kegan Paul, 1922) pp. 158-167 see Also, Molinowski, *Coral Gardens and their Magic* (١٢)
(London: Allen & Unwin, 1935).
- Mauss. M *The Gift*; (Glencoe, Ill, The free press, 1954).
- Ibid., pp 70-77. (١٤)
- Ibid., pp. 76-78. (١٥)
- Samuelson. P.A., *Economics: An Introductory Analysis*; 5th. ed. (N.Y., Mc Graw-Hill, 1967) p.6. (١٦)
- Ibid; p. 15. (١٧)
- Lester, R. *Labor and Industrial Relations: A General Analysis*, (N.Y., (١٨)
Macmillan, 1951) p. 53.
- (١٩) قلرن هذا التعريف بصريح ولبت دور علم الاجتماع الصناعي - الذي يندفعاً من علم الاجتماع الاقتصادي حيث
يقول التعريف الأخير : « إن ميدان علم الاجتماع الصناعي .. يمثل في تطبيق مبادئ علم الاجتماع الثلاثة للوضع الصناعي وظروف
الإنتاج ، وأسلوب الحياة في الصناعة ».
- See, Moore, *Industrial Sociology: Status and Prospects*, *American Sociological Review*; 1948.
13:383.
- (٢٠) للوقوف على اللغات الخاصة بهذه الميادين انظر :
- Clark Kerr. & H. Hisher, *Plant Sociology: The Elite and The Aborigine*, in Komarovky
(ed.),

Common frontiers of the Social Sciences, (Glencoe, Ill.: The Free Press, 1957), pp. 284-286.
Edward Gross. *Work and Society* (N.Y. Crowell, 1958). p. 45 Miller & Form. *Industrial Sociology*. (N.Y., Harper, 1957). pp. 14-23.

(٢١) لوكوف على تلخيص موجز للبحوث التي تناولت الروح المعنوية والمعنوية في الصناعة انظر :

Katz, D. "Morale and Motivation in industry" In Wayne Dennis, et al, *Current Trends in Industrial Psychology*, Pittsburgh: University press, 1949), pp. 145-170.

Relevant works include: *The protest Ethic and the Spirit of Capitalism* (London: (٢٢) Allen & Unwin 1948); *The Religion of China* (Glencoe, Ill: The Free Press, 1959); *The Religion of India* (Glencoe, Ill: The Free Press, 1958).

Cf. Bellah, R.N. *Tokugawa Religion*, (Glencoe, Ill: The Free Press, 1957), Lennedy. (٢٣) R. Jr., *The Protestant Ethic and The Parmit* "American Journal of Sociology, 1962, 68 : 11-20.

Social and Demographic Aspects of Economic Development in India. In Simon (٢٤) Kuznets, Wilbert. E. Moore, and Joseph. Spengler, (eds.) *Economic Growth: Brazil, India, Japan*, (Durham:Duke University Press, 1955). p. 294.

Hoseclitz, B., *Non-economic Barriers to Economic Development* "Economic Development and Cultural Change (1952-1953), 1 : 9 Hoseclitz, *Nationalism, Economic Development and Democracy*". *Annals of The Academy of Political and Social Science* (May, 305 : 1-11.e.

Bendix, R., *Work and Authority in Industry*, (N.Y., Wiley, 1956) see Also. (٢٥) Bendix, "Industrialization, Ideologies and Social Structure", *American Sociological Review* (1959, 24: 163- 632.

Kornhauser, Dubin, and Ros. M., "Problems and Viewpoints" in *Industrial Con-* (٢٦) -flict (N.Y.: MacGraw Hill, 1954. pp. 18-19.

Stone, R., "Conflicting Approaches to the Study of Worker-Manager Relations", (٢٨) *Social Forces* (1952-1953), 31: 117-124.

(٢٩) يملأ هذا المؤلف جون دانلوب J.T.Dunlop في دراسة للمعوية :

Wage Determination under Trade Unions; (N.Y., Augusts M.: Kelley 1950).

(٣٠) ترتبط هذه الدراسة بالفكر سي . بيرلان Selig pertman والذي عرض أفكاره متكاملة لأول مرة في الدراسة

A Theory of The Labor Movement, (N.Y., Macmillan, 1928).

الآنية :

(٣١) للتعرف على هذه القضايا في ضوء سلوك العمال البريطانيين إيان الفيرزة الصناعية انظر :

Schuster N; *Social Change in The Industrial Revolution*; (Chicago: University Press, 1959) pp. 189-199.

31 Ross, A.M. & Irwin, D.; "Strike Experience in Five Countries 1927-1947: An Interpretation *Industrial and Labor Relations Review* (1950-1951 4: 233-342. See Also Ross, *Trade Union Wage Policy* (Berkeley University of California Press, 1948).

Dunlop, J. & whyte W.F., *Frame work For The Analysis of Industrial Relations*: (٣٢) Two views". *Industrial and Labor Relations Review*, (1949-1950), 3 : 383-401. Schneider L. & Lygaard, S., "Deficiency and Conflict in industrial Sociology". *American Journal of Sociology* (1952-1953). 12 : 49- 61.

Hoseclitz, B; "Sociological Aspects of Economic Growth; (Glencoe Ill.: The Free (٣٣) Press, 1960) pp. 85- 114.

See Mills. *The Power Elite* (N.Y. Oxford university Press, 1956) And *The Causes of* (٣٤) *World War III* (N.Y., Simon and Schuster, 1958).

Hamster, F.; *Community Power Structure*, «Chapel Hill : University of North (٣٥) Carolina Press, 1953».

Miller, D; "Industry and Community Power Structure: A Comparative Study of (٣٦) an American and English City", *American Sociological Review*; «1958» 23, 9-15.

- Nimkoff, M.F. & Middleton. R; "Types of Family and Types of Economy" (٢٧)
American Journal of Sociology; «1960-1961», 66 : 215225.
- Abegglen. J. C., "Subordination and Autonomy attitudes of Japanese Workers". *American Journal of Sociology*, «1957-1958», 63 : 181-189. (٢٨)
- Levy. M., *The Family Revolution in Modern China* (Cambridge: Harvard University Press, 1949) pp. 350-365. (٢٩)
- Siegel. A; "The Economic Environment in Human Relations Research" in. (٣٠)
- Conard. A. et al (eds.) *Research on Industrial Human Relations: A Critical Appraisal*, (N.Y. Harper, 1957) 0. 89. See Also, Moore. W; *Industrial Relations and The Social Order*, rev. ed. (N.Y., Macmillan, 1951) p. 217.
- Cottrell., F. *The Railroader*; Stanford: (Stanford University Press, 1940). pp. 76-77. (٣١)
- Mann. F. & Hoffman. R. *Individual and Organizational Correlates of Automation*. (٣٢)
Journal of Social Issues, (1957), 12 : 11p 14.
- Faunce. W, *Automation in The Automobile Industry: Some Consequences For* (٣٣)
Implant Social Structure, *American Sociological Review*, 1958, 23. 403-406.
- See, Barnard; C.; *The Functions of Executive*, (Cambridge: Harvard University (٣٤)
 Press, 1958) Also His "The Nature of Leadership" In Barnard, *Organization and Management*
 (Cambridge; Harvard University Press. 1956. pp. 80-100. Also Gordon. R., *Business Leadership*
 in *The Large Corporation* (Washington, D.C., Brookings Institution, 1945.
- Papendreau "Some Basic Problems in The Theory of The Firm" In Barnard, Heley (٣٥)
 (ed , *A Survey of Contemporary Economics*. Vol. II, (Homewood, Ill: Irwin, 1952- pp. 186-219
- Weber, "Bureaucracy", In Gerth & Mills, (eds-From Max Weber, (N.Y., Oxford (٣٦)
 Univer. Press, 196- 216.
- Merton. R.K. "Bureaucratic Structure and Personality; in " *Social Theory and* (٣٧)
Social Structure, revised and enlarged edition, (Glencoe, Ill, The Free Press, 1957-pp. 195-206
- Gouldner. A; *Patterns of Industrial Bureaucracy*, (Glencoe, Ill: The Free Press. (٣٨)
- Seznick. P., *Leadership in Administration*, (Evanston, Ill. Row Peterson, 1957). (٣٩)
- Biau. P., "Co-operation and Competition in a Bureaucracy", *American Journal of* (٤٠)
Sociology, (1936- 1954), 59 : 530-535.
- Barnard; *The Functions of Executive*, op. cit; p. 122. (٤١)
- March. J., & Simon H with *The Collaboration of Harold Guetzkow*, (٤٢)
Organizations, (N.Y., Wiley, 1958). pp. 36-47.
- Trade and Market in The Early Empires* (Glencoe, Ill: The Free Press and The (٤٣)
 Falcon's Wing Press, 1957).
- Loyd G. Reynolds, *Labor Economics and Labor Relations*. 3rd ed. (٤٤)
 (Eaglewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1960). pp. 10-12.
- Parsons. T; & Smelser. N; *Economy and Society* (Glencoe, Ill: The Free Press, (٤٥)
 1956) pp. 53-56.
- Justus. M. Van der Kroef, "The Indonesian Entrepreneur: Images, Potentials (٤٦)
 and Problems., *American Journal of Economics and Sociology*, (1959-1960, 19
 413-425.
- Personal Influence* (Glencoe, Ill: The Free Press, 1955. (٤٧)
 وانظر كذلك الدراسة التي حولت أن تتج مساهمات لبنان ، إلى جانب دراسة خصائص المستهلك .
- Veblen, *Theory of The Leisure Class*, (N.Y. Modern Library, 1934.
- Harvy Leibenstein, "Bandwagon: Snob, and Veblen Effects in The Theory of (٤٨)
 Consumer Demand, *Quarterly Journal of Economics* (1950) 64: 183- 207.
- Income, Savings, and The Theory of Consumer Behaviour*, (Cambridge, (٤٩)
 Harvard University Press, 1949,
- A Theory of The Consumption* «Princeton, University Press, 1957- (٥٠)
- Psychological Analysis of Economic Behavior*, (N.Y., McGraw-Hill, 1951). (٥١)
 Chap. III.

الفصل التاسع

علم الاجتماع الصناعي

ظهر علم الاجتماع الصناعي كميّان للبحث العلمي منذ أقل من عشرين عاماً ، بحيث نستطيع أن نعتبر المرحلة الثانية عشرة من تجارب شركة ويسترن اليكترىك Western Electric Company نقطة بداية مميزة ^(١) ، وتمثل هذه التجارب دراسة اشترك فيها فريق من الباحثين يضم إلثون مايو E. Mayo وروثلسبرجر Roethlisberger وولم ديكسون W. J. Dickson . وقد استهدفت الدراسة في البداية قياس الآثار المترتبة على تغيير الظروف الفيزيكية في العمل في الإنتاجية ، إلا أن اهتمامهم ما لبث أن تحول عن دراسة تلك الظروف الفيزيكية ، بعد أن كشفت نتائج التجارب أن التغيرات التي أدخلت على هذه الظروف لم تؤد إلى ارتفاع ملحوظ في الإنتاج . ولذلك لجأوا إلى إحداث تغييرات أخرى في فترات الراحة ، والترفيه ، وطول يوم العمل . وقد أجريت هذه التجارب الجديدة في حجرة اختبار خاصة ، تمكن الباحثون فيها من عزل استغيات لكي يصبح تحت الملاحظة المباشرة ، بحيث يكون من اليسر عليهم تتبع التغيرات التي تطرأ على معدلات إنتاجيتين ، نتيجة لتغير ظروف العمل ، وقد جاءت نتائج هذه المرحلة لتشير إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات إنتاجية الفتيات . بيد أن إنتاجية الفتيات ظلت مرتفعة أيضاً ، حينما حاول الباحثون - في المرحلة الثانية عشرة من التجربة - العودة إلى ظروف العمل السابقة ، حيث كانت الفتيات يعملن تسع ساعات كاملة ، دون وجود فترات للراحة ، أو وسائل للترفيه .

ولقد دفعت هذه التجارب الباحثين إلى التوصل إلى نتيجة مؤداها ، أن هناك مجموعة أخرى العوامل تفوق تأثير الظروف الفيزيكية للعمل ، تدخلت في إحداث تلك النتائج ، وأنه من اليسر

١ . أمّد هذا الفصل الدكتور محمد علي محمد إسماعيل عن المصدر التالي :

William F. Whyte & Frank. Miller, "Industrial Sociology" In: Gittler. J. (ed). Review of Sociology, Analysis of a decade, N.Y., John Wiley Sons. In c. 1957). pp. 289-345.

أن نفسرها إذا نظرنا إلى حجرة الاختبار باعتبارها تمثل موقعاً اجتماعياً ، فمن الواضح أن موقف الفتيات الست يختلف تماماً عن موقف بقية الفتيات في أقسام المصنع الأخرى ، ذلك أنهن قد عزلن بمفردهن لأسباب ، ولم يطلب منهن أن يقدمن إنتاجية غير عادية ، بل أُنحرن أنهن يقمن بدور أساسى في برنامج تجربى معين . بالإضافة إلى ذلك أمكن لهن أن يتخلصن من قنوات الإشراف الروتينية . حيث كن يعملن تحت إشراف ومراقبة أحد الباحثين ، الذى حرص على إشراكهن في اتخاذ القرارات الخاصة بالعمل ، وعمل في الوقت ذاته على تنمية روابط وعلاقات اجتماعية قوية معهن . وقد كان من نتيجة ذلك أن تغير موقف العمل تماماً ، فقد تمت بين الفتيات مشاعر قوية بالاعتزاز نتيجة لموقعهن المتميز بين بقية عمال المصنع ، وتمكن كذلك من تأسيس جماعة اجتماعية على درجة عالية من التماسك ، يضاف إلى ذلك تغير جوهرى في طبيعة العلاقة بينهن وبين الإدارة .

في ضوء هذا الموقف الاجتماعى أمكن تفسير ارتفاع معدلات الإنتاجية ، ذلك أنه قد أصبح مؤكداً أن تغيير أنشطة الأفراد واتجاهاتهم . يتطلب أولاً تغييراً في طبيعة العلاقات السائدة بينهم ، وفضلاً عن ذلك فقد انتهى الباحثون إلى أن الصناعة تشكل مجتمعاً قائماً بذاته ، تلعب فيه العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الأفراد والجماعات دوراً بالغ الخطورة . يفوق إلى حد بعيد تأثير الحوافز المادية ، أو الظروف الفيزيكية للعمل .

بيد أن هذه النتائج لم تسلم من النقد . فقد ذهب البعض إلى أن تجارب وسترن إليكتريك لم تكشف لنا عن ظواهر جديدة . ولكنها تؤكد أموراً ظاهرة واضحة . غير أن هذا الانتقاد وإن كان ينطوى على قدر من الصحة . إلا أنه لم يأخذ في اعتباره المعرفة التى كانت سائدة أثناء إجراء تلك التجارب حول السلوك الإنسانى في الصناعة . ذلك أن نتائج هذه الدراسات قد ظهرت في وقت انشغل فيه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بدراسة المجتمعات البدائية والمجتمعات الصناعية الحديثة . ولم يحاول أحدهم أن يتخاطر بدراسة مصنع من داخله .

ومن ناحية أخرى اهتم علماء النفس بتطبيق بعض المقاييس السيكلوجية للكشف عن علاقة القدرات الفردية بالظروف الفيزيكية للعمل . هنا بالإضافة إلى التصورات الاقتصادية للسلوك التى شاعت في ذلك الوقت . والتى كانت تنظر إلى سلوك العامل الصناعى نظرة مادية ، وعقلية نعتة .

لذلك قدمت لنا نتائج هذه التجارب أساساً واقعياً قوياً ، يمكننا من رفض تلك التفسيرات الفردية والاقتصادية . لأنها أوضحت ولأول مرة أن المصنع يشكل نغماً

اجتماعياً Social System يعكس كثيراً من خصائص هذه الحياة الاجتماعية في المجتمعات المحلية . ولقد فتحت هذه النتائج أيضاً المجال لإجراء دراسات واسعة في ميدان علم الاجتماع الصناعي .

ومن ناحية أخرى أسهمت جهود عدد من الباحثين في تقديم دراسات علم الاجتماع الصناعي ، وذلك قبل أن ينشر التقرير الخاص بتجارب ويسرن إليكتريك عام ١٩٣٩ في مؤلف بعنوان « الإدارة والعامل Management and the Workers » قد أجرى لويد وارنر Warner دراسة تناول فيها النسق الاجتماعي للمصنع الحديث ^(٢١) بالإضافة إلى إسهامه في توجيه المرحلة التجريبية التي أعقبت تجارب حجرة الاختبار في دراسات هاونورن ، وهي المرحلة التي اهتم فيها الباحثون بصفة خاصة بدراسة التنظيم الاجتماعي الشامل وأطلق عليها The Bank Wiring Room كما تحول اهتمام علماء الأنثروبولوجيا نحو دراسة المجتمع الصناعي ، في محاولة لاستخدام الإجراءات المنهجية والأسس النظرية لعلمهم في بحث ودراسة مشكلات المجتمع الصناعي بطريقة متعمقة . فقد صاغ إليوت شابل E. Chapple وكونارد أرنسبرج Arensberg ^(٢٢) اتجاهها التفاضل في دراسة التنظيم الاجتماعي ، حيث قدم شابل أول نموذج لقياس التفاضل الذي يمثل أداة بحث لقياس العلاقات الشخصية المتبادلة . ولقد أدى اهتمام علماء الأنثروبولوجيا هذا بدراسة المجتمع الصناعي ، إلى تكوين جمعية الأنثروبولوجيا التطبيقية عام ١٩٤١ والتي أصدرت بعد ذلك مجلة « التنظيم الإنساني » Human Organization وأنشأت منذ ذلك الوقت تنشر مجلدات ضخمة تضم بحوثاً عديدة في ميدان الصناعة والتنظيمات الاجتماعية عموماً .

أما وايت باك E.W. Bakke فقد أخذ ينشر نتائج دراساته عن مشكلات الإنسان المتصل بادتاً بإجلترا ^(٢٣) . ثم نيوهافن New Haven ^(٢٤) ، وقد وجهت نتائج هذه الدراسات أنظار الباحثين إلى أن للمهنة وظائف اجتماعية ونفسية هامة ، وليست وسيلة للكسب للمادى فحسب ، وهذا بدوره جعلهم يهتمون بدراسة معنى العمل وقيمه بين عالم الصناعة . . وقد أسهم كورت ليفين K. Lewin إسهاماً ملحوظاً في نمو علم الاجتماع الصناعي ، من خلال دراساته العديدة حول الجماعات الصغيرة ^(٢٥) ، والتي حاول فيها أن يكشف عن كفاءة النتائج المستخلصة في دراسة الجماعات ذات الاستقلال الذاتي في دراسة جماعات العمال في التنظيمات الصناعية ^(٢٦) وفي ضوء ذلك قام إلكس بافيلاس A. Bavelas وجون فرنش J. French ولستر كوش ^(٢٧) ، L. Coch ، ببرنامج تجريبي واسع في شركة

هاروود الصناعية Harwood Manufacturing Company

على أن دراسات علم الاجتماع الصناعي أخذت منذ عام ١٩٤٠ تسير بخطى ثابتة وسريعة، وبخاصة بعد أن اتجه الباحثون إلى دراسة التنظيم الاجتماعي وتحليله في أنماط مختلفة من التنظيمات. ولقد أسهم في نمو وتطوير هذه الدراسات، تأسيس لجنة العلاقات الإنسانية التي كانت تمثل هيئة دائمة للبحوث في ميدان الصناعة بجامعة شيكاغو، ضمت إلى عضويتها جاردنر B. Gardner وهاغهورست R. Havighurst ولويد وارنر، وداليز E. Davis وايفريت هوجز E. Hughes وهاريسون F.H. Harbison وجورج براون Brown. فكلولم فوت وايت W.H. Whyte، ثم أعقب ذلك إنشاء عدد من مراكز البحث هي مركز العمل والإدارة بجامعة ييل Yale، ومعهد التكنولوجيا ومعهد البحث الاجتماعي بجامعة ميشغن، والتي صلت على إجراء مجموعة متنوعة من البحوث الاجتماعية، والنفسية، والتطبيقية شملت عدداً هائلاً من الصناعات.

وهكذا استطاع علم الاجتماع الصناعي أن يثبت أقدامه كميدان معترف به للدراسة والبحث. ولسوف نحاول في الصفحات القليلة القادمة أن نقدم عرضاً لدراسات هذا الميدان، في محاولة لتنظيم الدراسات، وفي رحلة منطقية متكاملة.

الصناعة والمجتمع المحلي :

يتم علماء الاجتماع الصناعي - في الوقت الحاضر - بدراسة العلاقات المتبادلة بين الصناعة والمجتمع المحلي. باعتبار أن التنظيم الصناعي لا يوجد في فراغ، وإنما يتوقف قدر كبير من فهمنا لديناميات البناء التنظيمي، وطابع الحياة الاجتماعية داخل تنظيمات العمل، على إدراكنا للإطار المجتمعي الذي يحيط بالتنظيم والقوى العديدة التي تربطه ببناء المجتمع، وفي ضوء ذلك اتجهت بعض البحوث نحو تفسير الظواهر الاجتماعية في المجتمع الصناعي، من خلال وضعها في السياق المجتمعي الأوسع شمولاً.

فقد حاول لويد وارنر في دراسة لليانكي سيتي Yankee City أن يفسر ظاهرة اتحاد عمل الأحذية بالإشارة إلى التغيرات التي حدثت للبناء الاجتماعي للمصنع من ناحية، وفي المجتمع المحلي من ناحية أخرى (٢٩)، حيث كان من نتائج التغيرات التكنولوجية التي أدخلت على نظام العمل في المصنع، انبعاث التدرج المهني القائم على المهارات الحرفية، ومن ثم أصبح العمال المهرة الذين كانوا يشغلون مكانة أساسية في تنظيم العمل، عمالاً شبه مهرة لا يتعدى الدور الذي يقومون به

تشغيل الآلات ومراقبة إنتاجها ، كما كشف أيضًا عن مدى التغير الذي أصاب بناء المجتمع الحلى ، فلم تعد للمدينة مكانة اقتصادية عمالية ، وهذا بدوره أدى إلى هبوط مكانة إدارة مصنع الأحذية في المجتمع الحلى ، حيث كان رجال الإدارة في المصنع يمثلون الطبقة العليا في المجتمع الحلى . يضاف إلى ذلك ما أدى إليه إضراب العمال من ضعف لقوة الإدارة ، وتدعيم وتنظيم للنشاط النقابي ومنحه القدرة على تنظيم حركة العمال وتوجيه سلوكهم .

وفي دراسة أخرى لأنماط الصراع والتعاون داخل المصنع ، حاول هاريسون Harbison وديوبين Dubin البحث عن تفسير ملائم لتلك الظواهر ، وما يترتب عليها من نتائج في ضوء طبيعة العلاقة بين المصنع والمجتمع الحلى ، وما يسود بينهما من تأثير متبادل . وقد أدى ذلك بهما إلى أن يخلصا إلى نتيجة مؤداها : أن انسجام العلاقات وتوافقها بين شركة ستوديباكر Studebaker Company وبين نقابة العمال يرجع إلى ظروف الإقامة التي جمعت بين إدارة الشركة وعلمائها في مجتمع محلي واحد ، واعتقادهم بأن رفاهية المجتمع تعتمد إلى حد بعيد على ما يحدث داخل المصنع ^(١٥) .

كما أشار كير Kett وسيجل Siegel ^(٢٠) إلى أن هناك صناعات تتميز بميل واضح نحو الإضراب إذا ما قورنت بغيرها . وقد أكد أن هذه الفروق بين الصناعات لا ترجع إلى مهارة الإدارة في ممارسة العلاقة الإنسانية ، بل إلى العلاقة بين الصناعة والظروف المجتمعية المحيطة بها . ففي صناعة استخراج المعادن - مثلاً - يقيم العمال في مجتمعات محلية تعزلهم - نسبيًا - عن عمال الصناعات الأخرى كما تفصلهم عن إدارة الشركة ، وهذه العزلة هي التي تؤدي إلى تغذية المشاعر الجماعية بينهم ، وتدعيم صلاتهم الاجتماعية وتوثيقها ، فيصبحون بذلك جماعة اجتماعية متماسكة ، تحكمها مجموعة من القيم والمعايير التي توجه سلوك الأعضاء في اتجاه يعارض أهداف الإدارة ويقاوم السلطة الرسمية .

ولقد تأكدت وجهة نظر كلارك وكير بعد أن نشر ألفن جولدنر A. Gouldner ^(٢١) نتائج دراسته المتعمقة على أحد مصانع الجبس gypsum Plant والتي قارن فيها بين الفروق في استجابة قسمي التعدين والورق للإجراءات والقواعد البيروقراطية ، التي حولت العلاقات غير الرسمية بين الأعضاء إلى علاقات أكثر رسمية ، بعد أن غيرت إدارة الشركة مدير المصنع ، فبينما كان قسم التعدين أكثر قدرة على مقاومة الاتجاه الرسمي البيروقراطي بطريقة فعالة ، خضع عمال قسم الورق للضغوط الرسمية بشكل واضح . ولقد حاول جولدنر أن يفسر الفروق في الاستجابة للتحويل البيروقراطي من زاويتين :

الأولى : تمثل دراسة لتنظيم العمل وظروفه الاجتماعية داخل المصنع ، حيث كشفت هذه الدراسة عن أن عمال التعدين يتنظمون في جماعات صغيرة مئاسكة ، لا يتعدى حجمها ثلاثة أو أربعة أشخاص . وتمارس هذه الجماعات عملها بعيداً عن خطوط السلطة الرسمية ، وهذا بدوره هو الذى جعلها قادرة على تنمية مجموعة من المعايير والقيم الخاصة بأداء العمل ، والتي تشكل اتجاهات الأعضاء نحو إدارة المصنع وتنظيمه الرسمى ، أما موقف عمال قسم الورق فقد كان يختلف تماماً عن ذلك . حيث تميزت علاقاتهم الاجتماعية بالضعف والفردية ، مما جعلهم يفشلون في تكوين تنظيم اجتماعى غير رسمى ، وهذا هو الذى أسهم في خضوعهم للسلطة الرسمية ، وقبولهم للضغوط التي تمارسها الإدارة الجليده للمصنع .

أما الزاوية الثانية : التي فسر جولدنر من خلالها تلك الفروق ، فهي تمثل دراسة لظروف الحياة الاجتماعية لعمال القسمين في المجتمع المهنى . فقد لوحظ أن عمال قسم التعدين تربطهم روابط اجتماعية وثيقة خارج نطاق العمل في المصنع ، فهم يعيشون حياة أقرب إلى الجماعة التضامنية في مجتمعهم المهنى ، ويقضون أوقات فراغهم معاً باستمرار ، وذلك على العكس من عمال قسم الورق الذين تكاد تنعدم بينهم العلاقات الاجتماعية خارج نطاق العمل .

ولقد أدت نتائج هذه الدراسة بحولنر إلى الاعتقاد بأن بناء المجتمع المهنى ، يؤثر على نحو واضح في اتجاهات الأفراد وعلاقاتهم وتوافقهم في المجتمع الصناعى .

يبد أن فيليب سيلزنيك P. Selznick قد أوضح أن بناء المجتمع المهنى يمكن أن يمارس ضغوطاً من شأنها أن تعمل من أهداف التنظيم^(٣٢) . فقد كان الهدف الأساسى لمنظمة تنسى ظلى (TVA) هو رفع مستوى المعيشة في بعض المناطق القروية ، وذلك من خلال تقديم عدد من الخدمات مثل : تنظيم الري ، وتدعيم القوة الكهربائية ، وتوزيع المخصبات ، وتطوير الممارسات الزراعية عن طريق الإرشاد الزراعى . غير أن الصفوة المتعلمة من الفلاحين في تلك المناطق قد مارست مجموعة من الضغوط على سياسة التنظيم ، مما أدى في نهاية الأمر إلى تعديل الأهداف الأساسية للمنظمة ، لكي تتوافق مع ظروف تلك المجتمعات .

والواقع أنه قد تجمع لدينا في الوقت الحاضر قدر هائل من الدراسات التي كشفت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن أن العلاقة بين الصناعة والمجتمع متنوعة ، وذات اتجاهات متعددة ، إلا أن معظم علماء الاجتماع الصناعى يرون أن نتائج تلك البحوث لا تزال في حاجة إلى مزيد من الصياغة والتنظيم .

التكنولوجيا والعلاقات الإنسانية :

على الرغم من أن دراسة العلاقة بين التكنولوجيا والعلاقات الاجتماعية قد حظيت باهتمام علماء الاجتماع منذ فير ودوركم حتى ريزمان Riesman وتويني Toynbee إلا أن الدراسات التي تناولت تحليل تلك العلاقة في نطاق علم الاجتماع الصناعي ، كانت تميل إلى الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية المصاحبة للتغير التكنولوجي في نطاق محدود للغاية . ويمثل ذلك دراسات هاريسون وديوين^(١٥) ، ولويد وارنر وغيرهم ، والتي عيّت ببحث آثار التغير التكنولوجي في مصنع معين بالذات ، أو على نطاق المجتمع المثل المحدود ، بدلا من الاهتمام بمناقشتها من منظور ثقافي أو مجتمعي أكر شمولاً .

وتمثل دراسة كوتريل Cottrell لإحدى المدن التي تعتمد في نشاطاتها الاقتصادية على السكك الحديدية^(١٦) ، محاولة للكشف عن نتائج التغير التكنولوجي ومصاحباته في المجتمع المثل . فقد ترتب على تشغيل القطارات بالقوة الكهربائية بدلا من قوة البخار ، تغيرات اجتماعية واسعة شملت النظام الاقتصادي ، والمكانة الاجتماعية ، والتنظيم السياسي في المجتمع ، ويرجع ذلك إلى أن الحياة الاقتصادية في المدينة كانت تعتمد في المثل الأول على خدمات السكك الحديدية .

كما كشفت دراسات عديدة عن العلاقات الوثيقة بين خصائص العمل الفيزيائية (التكنولوجيا) ، وبين المكانة الاجتماعية ، والتوافق لظروف العمل ، والعلاقات الاجتماعية المتبادلة داخل الجماعات . وتعد دراسة تريست E.L. Trist وبامفورث K.W. Bamforth عن التغيرات التي طرأت على التنظيم الاجتماعي للعمل في مناجم الفحم البريطانية^(١٧) . محاولة لقياس نتائج التغير التكنولوجي وآثاره على العلاقات الإنسانية . فقد تغير نظام العمل التقليدي الذي كان متبعاً في استخراج الفحم ، نتيجة للتوسع في استخدام الآلات والأدوات الجديدة التي تسمح بإنتاج الفحم على نطاق واسع ، وبعد تطبيق الطريقة التي أطلق عليها Longwall miningn فيها بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٣٠ . ولقد صاحب هذا التغير التكنولوجي تفتيت في الأعمال ، بحيث أصبح كل عامل يقوم بأداء دور روتيني ومحدد ، لا يتطلب قدراً كبيراً من المهارة . ولقد أدى ذلك بدوره إلى تغيرات مصاحبة في التنظيم الاجتماعي للعمل ، حيث تفككت الجماعات الاجتماعية غير الرسمية التي كانت قائمة على أساس نظام العمل الجماعي التقليدي في استخراج الفحم ، وحلت محلها جماعات العمل الرسمية ، التي تتميز بالتفكك

والعلاقات الصورية ، والخضوع للسلطة الرسمية والإجراءات البيروقراطية . ونتيجة لذلك فقدت ظروف العمل ما كانت تتمتع به من قيمة اجتماعية عالية ، بل أصبح العمال يعانون قدرًا كبيرًا من القلق ، والضييق النفسي ، الذي ترتب على اغترابهم عن أعمالهم القديمة والتي كانت تتطلب مهارة عالية في الأداء مما كان يولد لديهم شعورًا بالفخر والاعتزاز . وقد أدى ذلك كله إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات الغياب ونقص في الإنتاجية ، وعدم استقرار في العمل .

يبد أن علماء الاجتماع الصناعي اهتموا بوجه خاص بدراسة العلاقة المتبادلة بين التكنولوجيا والأنساق الاجتماعية داخل تنظيمات العمل ، باعتبار أن نوع الآلات ، وعددها ، وحجمها ، ومواضعها تؤثر بطريقة مباشرة في حجم جماعات العمل الرسمية ، ومعاييرها وقيمتها ، والمكانة الاجتماعية ، ومجرى الاتصال . ولقد تتبع شارلز ووكر C. Walker وروبرت جيبست R. Guest الآثار الإنسانية التي ترتبت على العمل في خطوط التجميع الآلية (٢٨) Automative Assembly Line فخلصا إلى أن نظام العمل وإن كان يسمح بوجود قدر محدود من التفاعل بين العمال ، إلا أنه لا يتيح الفرصة لتكوين جماعات أولية تتمتع بالاستقرار ، وهذا هو الذي يحبطنا نذهب إلى أن التقسيم الفنى والوظيفى للعمل يؤثر في تحديد طبيعة التنظيم الاجتماعى ونمط العلاقات الاجتماعية .

والواقع أن لدينا الآن قدرًا هائلا من الدراسات التي عنيت بكشف العلاقة بين التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعى داخل التنظيمات الصناعية ، إلا أن ما يؤخذ على تلك الدراسات أنها لا تتعدى النطاق المحدود لجماعات العمل ، أو الديناميات الداخلية للتنظيم الصناعى ، ومعنى ذلك أن الحاجة مازالت ماسة إلى صياغة تعميمات وقضايا نظرية تفسر العلاقة بين التصنيع أو التكنولوجيا والحياة الاجتماعية والثقافية على نحو أكثر شمولاً ، وسوف يكون هذا العمل ركيزة أساسية في عقد مقارنات واسعة فيما يتعلق بالعلاقة بين التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعى في أنماط مختلفة من التنظيمات الصناعية .

الروح المعنوية والإنتاجية :

يعنى كثير من الباحثين والعاملين في التنظيمات الصناعية بدراسة وتحليل العلاقة بين الروح المعنوية Morale والإنتاج ، اعتقاداً منهم بوجود علاقة أو ارتباط موجب بين هذين المتغيرين ، بمعنى أن الروح المعنوية العالية يصاحبها ارتفاع في معدلات الإنتاج ، والعكس صحيح .

غير أننا نعتقد أن صياغة تعميم على هذا النحو يعمين أن يأخذ في اعتباره بداءة ، التعريف الذى نقبله للروح المعنوية ، فإذا كنا نعرف الروح المعنوية في ضوء الرضا عن العمل ، فليس من المتوقع إذن أن نجد علاقة ارتباطية بينها وبين الإنتاجية ، ذلك أن الأفراد قد يكونون على درجة عالية من الرضا عن أعمالهم ، ومع ذلك لا يتوفر لديهم الدافع لزيادة الإنتاج .

وفي ضوء تلك النظرة يرفض معظم الباحثين تعريف الروح المعنوية بالرجوع إلى فكرة الرضا عن العمل ، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف عام متفق عليه للروح المعنوية إلا أننا نجد عدداً من الباحثين في ميدان التنظيم ينظرون إلى مفهوم الروح المعنوية من زاويتين : الأولى هي العواطف والمشاعر التى يكونها الأفراد نحو بعضهم ، والزاوية الثانية ، تمثل عواطفهم ومشاعرهم نحو التنظيم ، والالتزام الجماعى لتحقيق الأهداف التنظيمية ، فقد ذهب هربرت بلومر H. Blumer^(٨) إلى أن الروح المعنوية للجماعة تنمى « وجود استعداد بين أعضائها للتحرك بطريقة جماعية نحو تحقيق هدف معين ، ومعنى ذلك أن الروح المعنوية مرتبطة بتوحيد أعضاء الجماعة بهدف محدد ، تسبغ عليه الجماعة قيمة عالية ، وتسعى لتحقيقه برغبة جامحة » ، أما ألكسندر ليونتن A Leighton^(٩) فقد عرف الروح المعنوية بأنها « قدرة الجماعة على تحقيق قدر من التكامل والانظام ، والتنسيق الدائم من أجل إنجاز هدف مشترك » ، كما أضاف ليونتن إلى ذلك خمسة عوامل أساسية تسهم في تشكيل الروح المعنوية هي :

أولاً : توحيد كل عضو بالجماعة وإيمانه بالهدف المشترك .

ثانياً : اعتقاد أعضاء الجماعة وإيمانهم بالقيادة .

ثالثاً : ارتباط كل عضو ببقية الأعضاء .

رابعاً : قدرة الجماعة وكفاءتها التنظيمية .

خامساً : وأخيراً : الاتزان العاطفى والاتصال بين أعضاء الجماعة . ووفقاً لذلك يصبح من الممكن أن نذهب إلى أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين الروح المعنوية العالية وبين ارتفاع معدلات الإنتاج ، ويرجع ذلك إلى أن رفع الإنتاج يمثل هدفاً للجماعة ، تسعى إلى تحقيقه بكفاءة عالية ، إذا ما قورنت تلك الجماعة بجماعة أخرى لم تجعل من رفع معدل إنتاجها هدفاً اجتماعياً .

على أننا نستطيع بعد ذلك أن نخل العلاقة بين تماسك الجماعة ، باعتباره مظهرًا للروح المعنوية ، وبين الإنتاجية^(١٠) . فنستطيع أن نتوقع انخفاض معدل إنتاجية الجماعة إذا تفرق أعضاؤها ، أو سادت بينهم صراعات من شأنها أن تعمل على تفكك الجماعة ، وذلك على العكس من جماعة أخرى ميسكة تعمل من تحقيق إنتاجية عالية هدفاً أساسياً لها ، ومع ذلك يصعب

أن نلاحظ أنه ليس من الضروري أن تسير العلاقة بين التماسك والإنتاجية على النحو السابق . فقد تكون الجماعة على درجة عالية من التماسك ومع ذلك تحتفظ بمستوى منخفض للإنتاج . ويرجع ذلك في هذه الحالة إلى معايير الجماعة ، وقيمتها ، وتنظيمها الذي يوجه سلوك الأعضاء ويحدد تصرفاتهم ، وبالتالي يصبح الفارق بين الجماعات ليس هو فقط درجة تماسكها ، بل ما يسود بين أعضائها من قيم ومعايير متصلة بالإنتاج الأمر الذي نستطيع أن نقول معه إن التماسك أو التضكك هما مظهران يمكنان تنظيم الجماعة واتجاهات الأعضاء .

والواقع أن بحوث سايلز L. Sayles وستراوس G. Strauss قد أسهمت في الكشف عن الظروف المصاحبة والمرتبطة بتماسك الجماعات ^(٢٠) . فقد ذهبوا إلى التجانس بين الأعمال التي يؤديها أعضاء الجماعة يمارس تأثيراً قوياً ، فالشابه بين العمال في نوع العمل وقيمة الأجر يجعلهم أكثر ميلاً نحو الترابط والاتصال الوثيق ، إذا ما قورنوا بجماعات العمال غير المتجانسة في هذين الطرفين . ومع ذلك فإننا نعتقد أن هناك مجموعة أخرى من العوامل تتدخل في هذا الموقف ، فإن كان التماسك يعني وجود معيار جماعي يتصل بالإنتاج ، فما الذي يوجه هذا المعيار نحو رفع الإنتاج أو خفضه ؟ لاشك أن الكشف عن تلك العوامل يقتضى دراسة العلاقات بين جماعة العمل وبين التنظيم الإداري ، أو بعبارة أخرى موقف التنظيم الاجتماعي غير الرسمي من التنظيم الرسمي البيروقراطي . ولعله من الأفضل في هذا الصدد أن نلقى بعض الضوء على سلوك المشرف باعتباره يمثل حلقة اتصال بين الجماعة من ناحية ، والبناء الاجتماعي الشامل من ناحية أخرى . ولقد تجمعت لدينا دراسات عديدة وبخاصة تلك التي أجراها علماء النفس الاجتماعي ، تقدم وصفاً لعملية الإشراف وتأثيرها في الإنتاج .

ومن أهم تلك الدراسات بحوث رئيس ليكرت R. Likert وزملائه في معهد البحوث الاجتماعية بجامعة ميشغن ، والتي تناولت دراسة القيادة والإشراف في تنظيمات العمل ودورها في الإنتاج . وقد أسفرت نتائج هذه الدراسات عن تمييز بين نمطين للإشراف : الأول هو الإشراف الموجه للعمال Employee Centered أما النمط الثاني فهو الإشراف الموجه للإنتاج Production Centered (٧ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨) فالمشرف الذي يركز اهتمامه على العمال هو الذي يحيطه مروهوسه بنظرة إنسانية خالصة ، لأنه أكثر قدرة على الاهتمام بشئونهم ورعاية مصالحهم ، فالإشراف في نظره وظيفة اجتماعية ونفسية ، قبل أن يكون مهمة رسمية وإدارية ، وذلك على العكس تماماً من المشرف الذي يوجه إشرافه للإنتاج ، فهو في نظر مروهوسيه لا يعني بالجماعة بقدر ما يهتم بإنجاز العمل وأدائه ، ولقد خلاص ليكرت وزملاؤه من هذه البحوث

إلى أن المشرف الذى يوجه إشرافه للعمال يستطيع أن يحقق إنتاجية عالية تفوق تلك التى يحصل عليها المشرف الذى يعنى بالإنتاج فى المجل الأول (١٨) .

يبد أن كارل شارتل G. Shartle (٣٣) ، وجون همفل J. Hemphill (١١) ووالف ستوجل R. Stogdill (٣٥ ، ٣٦) ، قد ذهبوا فى دراساتهم للقيادة بجامعة أوهايو إلى أن النتائج التى أسفرت عنها دراسات ليكرت وزملائه تبسط الواقع بدرجة ملحوظة ، فقد تمكنت دراسات جامعة أوهايو من خلال استبارات كشفت عن إدراك العمال للمشرفين ، من عزل عاملين إحصائيين مستقلين هما التقدير Consideration والقدرة على المبادأة Initiating Structure . ويشير التقدير إلى اهتمام المشرف بمشاكل مرؤوسيه ورعايته لمصالحهم . أما القدرة على المبادأة ، فهى تعنى نشاط المشرف وإيجابيته فى تحقيق أهداف الجماعة ، وتعهد موقفها ، وربطها بيقية التنظيم ، أو بعبارة أخرى تشير القدرة على المبادأة إلى قدرة المشرف على صياغة موقف الجماعة وتشكيله .

ولاشك أن هناك قدرًا كبيرًا من التشابه بين مفاهيم ليكرت وشارتل وهمفل . « فالإشراف الموجه للعمال » ، يكاد يتفق مع مفهوم التقدير ، كما أن « القدرة على المبادأة » يمكن إدراجها تحت الإشراف الموجه للإنتاج . غير أن الفارق الأساسى بينهما يتمثل فى أن دراسات أوهايو تؤكد أهمية الاستقلال الإحصائى بين المتغيرين . ومعنى ذلك أن من الممكن أن يحصل المشرف على درجة عالية فيما يتعلق بعامل التقدير ، ويحصل كذلك على درجة مماثلة فى قدرته على المبادأة ، أو يحصل على درجة منخفضة فيما معًا ، وقد يحصل على درجة عالية فى متغير معين ودرجة منخفضة فى المتغير الثانى . . وهكذا . إذا ف نحن لا نستطيع التنبؤ بالدرجة التى سيحصل عليها فى عامل معين ، إذا علمنا سلفًا درجه فيما يتعلق بالعامل الثانى .

ومن ناحية أخرى يميل شارتل إلى الاعتقاد بأن أكثر المشرفين فعالية أولئك الذين يحصلون على درجة عالية فى « القدرة على المبادأة » و « التقدير » فى نفس الوقت . ومع ذلك فقد كشفت شواهد دراستهما عن أن ظروف العمل تؤثر إلى حد بعيد فى نوعية الإشراف . ففى بعض المواقف يكون من الأفضل أن تكون قدرة المشرف على المبادأة عالية لكى يمكن تحقيق مستوى عال للإنتاج ، بينما قد تتطلب مواقف أخرى مشرفًا يحظى بدرجة عالية من التقدير من مرؤوسيه حتى يمكن أداء العمل ورفع مستوى الإنتاج .

والواقع أنه برغم ما يقدم نتائج دراسات ميشجن وأوهايو من بيانات مسحية ، وشواهد إحصائية . إلا أن هذه الدراسات تعاني من نقطة ضعف أساسية . ذلك أن النتائج التى انتهت إليها

تعتمد على إدراك المردوسين لسلوك المشرف ، وهذا الإدراك هو في حقيقته استجابة لذلك السلوك . ومعنى ذلك أنه ما زالت تنقصنا الصورة الواقعية لأنماط السلوك التي يمارسها المشرفون . غير أن ذلك لا يعنى أن تلك البيانات عديمة القيمة ، فاستخدام استبيان دقيق قد يسمح لنا بالحصول على ثروة من البيانات إلا أن هذه البيانات تمثل جانباً فقط من الموقف الاجتماعي ، الذى لن تكتمل بقية جوانبه إلا بعد ملاحظة السلوك الفعل للقيادة ، والذى نستطيع في ضوءه فقط فقد أن نفسر إدراك المردوسين لرؤسائهم .

ولقد درس عدد من الباحثين في جامعة ميتشجن ^(١٨) العلاقة بين إحكام الإشراف وبين معدلات الإنتاج ، ويبدو أنهم يتفقون عموماً على أن المشرف الذى يكتفى بإعطاء توجيهات عامة تاركاً للمردوسيه قدراً من الحرية في أداء العمل ، يحصل على نتائج أفضل فيما يتعلق بالروح المعنوية والإنتاجية ، إذا ما قورنت بالنتائج التى يحصل عليها المشرف الذى يراقب بإحكام سلوك العمال ، ويتولى وحده اتخاذ القرارات ، وتحديد نظام العمل بدقة . كذلك كشفت البحوث التى بدأها كورت ليقين ^(٢٢) ، وتابعها إلكس بافيلاس ^(٢٠) A. Bavelas ولسركوش Coch وجون فرنش J. French كشفت عن أن إشراك العمال في اتخاذ القرارات ، وفي المناقشات الجماعية فيما يتعلق بظروف عملهم ، يؤدي إلى رفع الروح المعنوية وزيادة معدلات الإنتاج ، وأخيراً أوضحت تجارب هارود Harwood أن العمال كانوا أكثر استعداداً لقبول التغيرات التكنولوجية وبالتالي أكثر إنتاجية حينما كان يسمح لهم بقدر من المشاركة في اتخاذ القرارات .

يبد أن هذه المناقشات الجماعية ، والمشاركة في اتخاذ القرارات وإن كانت تمارس في الواقع تأثيراً قوياً في تشكيل اتجاهات الأفراد وتوجيه سلوكهم ، إلا أنها تثير مجموعة من الصعوبات . ذلك أن استخدام هذه المفاهيم قد يورطنا في قبول تعميمات لا تنهض على شواهد كافية ، فقد تميل إلى استنتاج مؤداه ، أن « الأساليب الديمقراطية الجماعية » تحقق نتائج أفضل من السلوك الأوتوقراطي ، فيما يتعلق بإنجاز الجماعة وروحها المعنوية في الوقت الذى لا تتوافر لدينا بيانات كافية حول السلوك الفعل للقيادة خلال تلك المناقشات ، ذلك أن سلوك القائد يختلف وفقاً لعدد من المستويات ، فهو قد يساعد أعضاء الجماعة على الوصول إلى قرارات جماعية بأنفسهم ، وقد يكتفى بأخذ مشورة الجماعة تاركاً لنفسه مهمة اتخاذ القرارات ، وهو أخيراً قد يستخدم هذه المناقشات الجماعية للتظاهر فقط دون أن يعطى وزناً للقرارات التى تسفر عنها ، ومن ناحية أخرى فإن إمكانية استخدام هذه المناقشات الجماعية تعتمد - نسبياً - على طبيعة المشكلة ، والمستوى التنظيمى الذى تتعلق به تلك القرارات ، والسرعة اللازمة لتنفيذها ، وغير ذلك من العوامل والظروف التى لم

نتمكن حتى الآن من الكشف عنها .

وبالإضافة إلى ذلك كله ، فإن هذه الدراسات تقوم على افتراض مسبق ، يذهب إلى أن المشرف يتمتع بدرجة عالية من التحرر في أنماط سلوكه ، وما يتخذ من قرارات في موقف العمل ، بينما الأمر على العكس من ذلك تماماً ، فالمشرفون المباشرون على العمال يشغلون مكانة دنيا في التسلسل الإداري للتنظيم ، وهذا بدوره يجعل أنماط سلوكهم وعلاقاتهم مع العمال محكومة بسياسة الإدارة وتوجيهاتها من ناحية ، والضغوط التي تفرض عليهم من المستويات التنظيمية العليا من ناحية أخرى ، ومعنى ذلك أن الذوق في أنماط الإشراف يتأثر إلى حد بعيد بالبناء التنظيمي القائم . وقد ميز جاردنر Gardner ومور Moore^(١٣) بين شكلين أساسيين للبناء التنظيمي :

الأول : يمثل التسلسل الضيق الطويل .

أما الثاني : فهو التسلسل الواسع العريض

ويعتمد الشكل الأول على نظرية نطاق الإشراف Span of Control والتي تذهب إلى أنه يتعين أن يكون هذا النطاق في مستوى الإدارة العليا ضيقاً بقدر المستطاع ، بينما يمكن أن يتسع كلما هبطنا سلم التسلسل الإداري . فإذا كان المدير التنفيذي لا يستطيع الإشراف إلا على جماعة صغيرة قد لا تتعدى تسعة أشخاص ، فإن رئيس العمال يمكنه أن يمارس إشرافه على جماعات تفوق ذلك بكثير ، طالما أن العمل الذي يقوم به العمال في هذا المستوى الأدنى يكون عادة روتينياً . ونظماً ومع ذلك فيجب ألا يزيد عدد هذه الجماعات إلى درجة كبيرة ، حتى يتمكن المشرف من ممارسة إشراف محكم ودقيق .

أما الشكل الثاني : للبناء التنظيمي فهو يقوم على افتراض مؤداه « أنه يمكن أداء العمل على نحو أكثر كفاءة ، إذا ما منح العاملون قدراً أكبر من التحرر في أداء العمل ، والمشاركة في اتخاذ القرارات » . وهذا هو الذي يسمح بتوسيع نطاق الإشراف والنتيجة التي يخلص إليها جاردنر ومور هي أن نمط الإشراف في المستويات الدنيا لا يمكن تفسيره مستقلاً عن البناء التنظيمي والفلسفة التي ينهض عليها شكل التسلسل الإداري .

النظرية في علم الاجتماع الصناعي :

المحك الأساسي لاختبار قوة النظرية السوسولوجية ، هو قدرتها على التفسير والتنبؤ بالأحداث الإنسانية . ومعنى ذلك أن تقوم النظرية بتعين أن يتم في ضوء البيانات العديدة التي تنتهي إليها البحوث الإمبريقية . والواقع أننا لا نستطيع أن نقوم في هذا الصدد بتلك المحاولة لتقوم نظريات

الاجتماع الصناعي ، ذلك أن الغرض المحدد لهذا الفصل لا يسمح بهذا العمل ، الأمر الذي يجعلنا نحصر نطاق مناقشتنا لتلك النظريات التي استخدمتها الاتجاهات الرئيسية في هذا العلم ، مع محاولة تقديم بعض الملاحظات حول كفاءة هذه الأدوات .

ويمثل الاتجاه النظرى الأول فى الدراسات السوسولوجية لماكس فيبر M. Weber ، والى حلل فيها ظاهرة البيروقراطية ، وناقش عناصرها ونتائج نموها التزايدى فى المجتمع المعاصر ، بالإضافة إلى المساهمات التى قدمها بعض الباحثين الذين تأثروا بفهام فيبر ، ومن بينهم رينارد بندكس R.B. Bendix وهيربرت بلومر H. Blumer وروبرت ديوبن R. Dubin ، وألفن جولدنر A. Gouldner وسيمور ليست S. Lipset ، وروبرت ميرتون R. Merton ، وولبرت مور W. Moore وفليب سيلزنيك P. Selznich ، وأهم ما يميز هذا الاتجاه أنه يتم بدراسة ظواهر أو مشكلات عامة ، فى معنى - مثلاً - بتحليل البيروقراطية من حيث عناصرها وآثارها ، وعلاقات القوة ، والتحول نحو المهن الفنية العليا ، والنسق الاجتماعى الشامل للتنظيم ، والمهدف الأساسى لهذه الدراسة يتمثل فى تقديم صورة متكاملة للنمو التنظيمى والظروف المحيطة بوجه عام ، من منظور ثقافى وحضارى شامل . ومعنى ذلك أن البحث فى هذا الاتجاه لا يعنى بدراسة العلاقات الشخصية المتبادلة من خلال التركيز على جماعات العمل الصغيرة ، أو يبحث ظواهر جزئية كالقيادة ، والروح المعنوية ، وديناميات الجماعات وغيرها ، بل يشجع منذ البداية صوب صورة البناء التنظيمى الكاملة من جهة ، والإطار المحصى المحيط بالتنظيمات من جهة أخرى .

ونستطيع أن نشير فى هذا المجال إلى الدراسة التى أجراها ألفن جولدنر بهدف اختبار نظرية فيبر عن البيروقراطية ^(١١) ، وبعض التصورات السيكولوجية الأخرى فى مصنع معين بالذات ، حيث إن هذه الدراسة قد حاولت أن تقرب المسافة بين المستويات التصورية للاتجاه السابق ، وبين الصورة الواقعية للتنظيم الاجتماعى ، وذلك فى ضوء دراسة متعمقة للعلاقات الإنسانية فى تنظيم صناعى معين . ولذلك تعد هذه الدراسة محاولة رائدة لتطوير نظرية التنظيم وتطويرها للدراسة ديناميات الحياة الاجتماعية فى تنظيمات العمل .

أما الاتجاه النظرى الثانى فهو يجمع بين عدد من الأطر النظرية التى ظهرت كرد فعل للاتجاه السابق ، حيث صيغت لكى تلامس دراسة العلاقات الشخصية المتبادلة داخل الجماعات ، والسلوك التنظيمى فى نطاق الصناعة أو خارج نطاقها .

فى بداية عام ١٩٤٥ عرض وايت باك W. Bakke نظريته عن «توافق السلوك الإنسانى»

(١ ، ٢ ، ٣) : وتقوم هذه النظرية على مفهوم محوري هو «بناء الحياة» Structure of Living الذى يعبر عن الترتبة الدائمة لدى الأفراد نحو تشييد التنظيمات وتطويرها ، لذلك فهو يعنى أنماط السلوك التى يتبعها الأفراد لتقلل للوارد البشرية والاجتماعية والطبيعية المتاحة لديهم ، واستخدامها فى تحقيق الأهداف ، بالإضافة إلى صياغة الدعامات الأساسية لإنجاز تلك الأهداف وتشمل القواعد ، والرموز ، والطقوس ، التى تحدد ملامح البناء ، ونمطه حقيقة مستقرة .

وقد حلل باك سبع عمليات أساسية أطلق عليها روابط التنظيم Bonds of Organization باعتبارها أدوات صالحة لتصميم السلوك الجمعى فالنسق الاجتماعى يتكون - فى رأيه - من سبعة أجزاء أساسية ، تشمل الأنشطة والعمليات الآتية :

(أ) مجرى العمل Workflow

(ب) السلطة

(ج) المكافأة والعقاب .

(د) حشد الموارد اللازمة للتنظيم . .

(هـ) الاتصال .

(و) المكانة .

(ز) التكامل ، ويعبر عن النشاطات التى تحدد التنظيم وترمز إليه كصفة كلية . وعلى هذا النحو يتوافق الأفراد مع روابط التنظيم من خلال تعاقدات تضمن تحقيق الأهداف التنظيمية . ولقد شاع هذا النموذج فى دراسة التنظيم الاجتماعى وتحليله ، باعتباره يتضمن معظم المفاهيم الضرورية لدراسة الجوانب الأساسية للسلوك التنظيمى . غير أننا نعتقد أن هذا الإطار بما ينطوى عليه من مفاهيم شاملة ، يتم بمقدور كبير من التقيد ، ذلك أن وايت باك لم يراع عند صياغته مبدأ أساسياً للنظريات العلمية وهو قانون الاقتصاد العلمى Law of Parsimony الذى يذهب إلى أن تحقيق التقدم العلمى يتطلب صياغة قضايا نظرية تضم أقل عدد ممكن من المفاهيم . وتمثل نظرية المجال عند كورت ليفين الإطار النظرى الثانى ، الذى يسمى إلى كشف وتصوير إدراك الفرد للعالم الخارجى . ولقد عرض ليفين نسقه النظرى فى رسوم وأشكال توضيحية تصور حركة الفرد فى مجاله الحيوى ، حيث يشغل قطاعاً من «حيز الحياة» Life Space ، أما بقية هذا الحيز فهى تشكل البيئة المحيطة بالفرد والتى تجذب وتنافل معه فى توازن إيملى . ويتحرك الفرد حركة مستمرة خلال قطاعات الحياة لكى يستطيع أن يحقق أهدافه ، وهذه الحركة هى التى

تؤدي إلى اختلال التوازن الإيجابي بينه وبين البيئة ، نتيجة للعواقب التي تتعرض تحركات الفرد والتي يتعين أن يجتازها ليصل إلى منطقة الهدف . والوسيلة الأساسية لتحقيق التوافق بين الذات والبيئة الخارجية تتمثل في التفاعل الدائم بينها الذي يحدث عن طريق عملية الإدراك ، ذلك أن الإدراك هو نقطة البدء في التفاعل بين الفرد والمجال السلوكي . وإذن فلكي يمكننا أن نتنبأ بسلوك الأفراد يتعين أن نتعرف بداءة على إدراكه للقوى السلبية والإيجابية التي تحكم تحركاته في حيز الحياة ، أو بعبارة أخرى المناطق التي يتحرك خلالها والعواقب التي تتعرض تحركاتها بلوغ منطقة الهدف .

وتكمن أهمية هذه النظرية في أنها توجه الانتباه إلى ضرورة فهم نظرة الفرد للعالم الخارجي ، والكيفية التي ينظر بها إليه ؛ إلا أن اعتماد النظرية على إدراك الفرد للعالم الخارجي يثير مجموعة من التساؤلات ، فكيف نستطيع أن نستخدم إطاراً بني أساساً على إدراك الفرد في فهمنا للسلوك الواقعي الملاحظ في التنظيمات ؟ أو بعبارة أخرى كيف نستطيع أن نستخدم إطاراً يعتمد على إدراك الفرد في كشف وتحليل مشكلات تتعلق بالبناء التنظيمي ؟

يبقى بعد ذلك الاتجاه النظري الثالث وهو ما يطلق عليه نظرية التفاعل والذي أسهم في صياغته عدد من علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية وبخاصة اليوت شابل E. Chaple وكونارد أرنسبرج Arensberg اللذان استخدماه في دراسة الصناعة ، وكذلك دراسات ريتشاردسون F.L.W. Rictardson ، وجورج هومانز G. Homans ، ولين فوث Whyte وعلى الرغم من أن هناك اختلافات ضئيلة بين تصورات هؤلاء الباحثين ، إلا أننا نستطيع أن نعرض الأفكار الأساسية لهذا الاتجاه ، من خلال دراسة جورج هومانز للجماعة الإنسانية .

فقد حلل هومانز السلوك الاجتماعي في ضوء ثلاثة مفاهيم أساسية هي : التفاعل ، والعواطف ، والأنشطة ، باعتبارها تشير إلى التبادل بين مظاهر السلوك : أما التفاعل فهو يشير إلى الاتصالات الشخصية المتبادلة ، التي يمكن ملاحظتها موضوعياً والتعبير عنها في صيغ كمية ، كالمبادأة والاستجابة أثناء تفاعل شخصين ، أما العواطف فترتبط بضروب التفاعل المعينة ، وهي بدورها تشير إلى تلك الحالات السيكولوجية الانفعالية حول الموضوعات ، أو الأشخاص ، والتي اكتسبت قدرًا من الثبات والاستقرار خلال الزمن ، وهي على عكس التفاعل لا يمكن إخضاعها للملاحظة المباشرة أو قياسها كميًا ، بل إن الباحث يستنتجها من عبارات الأشخاص وأفصلهم . أما العنصر الثالث لتحليل السلوك فهو ، الأنشطة والتي تعني الأفعال الفيزيائية أو تحركات الأفراد في العالم الخارجي ، وهي ظواهر يمكن إخضاعها للملاحظة

والقياس الكمي الدقيق سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وتعتمد النشاطات على التفاعل والعواطف ، كما تؤثر فيها بدورها . فكية الانتاج - مثلا - يمكن اعتبارها سبباً ونتيجة في الوقت ذاته للتفاعل بين العامل وزملائه ، وريسه ، وكذلك للعواطف التي تكونت لديهم نحو تضامن الجماعة وكمية العمل اليومي .

ولما كان هذا الاتجاه قد استخدم في دراسة العلاقات الإنسانية كإطار للبحث في علم الاجتماع الصناعي ، لذلك سوف نحاول أن نناقش الانتقادات التي وجهت إليه في الفقرة التالية . تلك صورة موجزة للاتجاهات النظرية الأساسية في علم الاجتماع الصناعي ، وهي تمكس لنا مدى الاختلاف والتباين بينها ، وهو اختلاف لا يقتصر فقط على استخدام مفاهيم أو مصطلحات متنوعة بقدر ما يمثل اختلافاً في نوعية التفسيرات ، ونطاق البحث ، والبعد الأساسي الذي يدور حوله . ومع ذلك فإن هذه الأطر النظرية متفقة جميعاً حول موضوع للملاحظة ، والذي يتمثل في السلوك الإنساني والعلاقات الاجتماعية التي تنشأ داخل تنظيمات العمل . وهذا القدر من الاتفاق هو الذي سمح لنا من الاستفادة من البيانات التي تقدمها الدراسات العديدة في هذا الميدان بغض النظر عن الاتجاهات النظرية للباحث ، بل إن هذه البيانات سوف يمكن تحليلها من وجهات نظر متعددة .

العلاقات الإنسانية وانتقاداتها الأساسية :

بينما استطاع علم الاجتماع الصناعي أن يبرز تقدماً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة إلا أن بعض علماء الاجتماع ورجال الاقتصاد أثاروا عدداً من الانتقادات والتحفظات حول نمو هذا العلم وتطوره . والواقع أنهم لم يناقشوا شرعية البحث السوسيولوجي في الميادين والموضوعات التي عرضنا لها فيما سبق ، بقدر ما تركزت انتقاداتهم حول ما يسمى « باتجاه العلاقات الإنسانية » والذي تمثل أعمال التون مايو ، وهابيت هيد ، وروثليسر ، وجارنر ، وجورج هومانز ، ووليم فوت وايت . وكان أظهر من وجه تلك الانتقادات هيربرت بلومر^(٨) . وولبرت مور^(٩) ورايت ملز^(١٠) ، ودنيال بل D. Bell^(١١) وهارولد شيرد^(١٢) ، وجون دنلوب^(١٣) ، وكلاوك كيرولويد فيشر^(١٤) .

وقد يصغر في هذا الصدد أن نعرض بالتفصيل لتلك الانتقادات إلا أننا نستطيع تحديد الانتقادات الأساسية التي تغطي بمواقفة عامة على النحو التالي : يرجع فشل بعض الباحثين في العلاقات الإنسانية في التوصل إلى تفسيرات ملائمة إلى العوامل التالية :

١ - التحيز ضد الفردية : قد أنكر اتجاه العلاقات الإنسانية إمكانية الحياة السعيدة للفرد بعيداً عن الجماعة ، وأخذ يلح على ضرورة استغراق الذات الفردية تماماً في الجماعة الاجتماعية .

٢ - التحيز ضد العقلية Antirationality Bias : لا تمنح العلاقات الإنسانية للعقلية في السلوك والتفكير أى اهتمام ، بل تكنى بتصوير الجانب العاطفى للسلوك ، باعتبار أن المواقف هى المحرك الأساسى للسلوك ، ومن ثم لا يمكن أن يستجيب العامل لظروف العمل استجابة عقلية . (وقد تزعم هذا الانتقاد على وجه الخصوص عالم الاقتصاد كلارك كير) .

٣ - الاستقرار والانسجام هى الأهداف النهائية للعلاقات الإنسانية فى الصناعة : فقد كانت الصورة المستقرة لاجتماع المصنوع الوسطى ، أملاً يصبو إلى تحقيقه الباحثون ابتداء من إيتون مايو ، لذلك حاولوا أن ييخثوا عن الوسائل والأساليب التى يمكن أن تحقق للمجتمع الصناعى الحديث وهذا الاستقرار والتوازن، لقد وجدوا أن السيل إلى ذلك هو منح الإدارة العليا فى المنظمات الصناعية مزيداً من القدرات والمعلومات فى ممارسة العلاقات الإنسانية ، على نحو يجعل العمال على صلة كاملة بأهداف التنظيم .

٤ - خضوع النقابة لأهداف الإدارة : أهملت العلاقات الإنسانية فى البداية دراسة النقابات والدور الذى تقوم به ، ثم اتجهت الدراسات بعد ذلك إلى اعتبار النقابة جهازاً تنظيمياً تابعاً للإدارة العليا . ومعنى ذلك أن اتجاه العلاقات الإنسانية يؤكد ضرورة توافق النقابة ، وقبولها لأهداف الإدارة ، حتى يسمح ذلك بتحقيق الاستقرار والانسجام ، ومن ثم ترتفع معدلات الإنتاج ، وتتناقص نفقاته . . إلخ .

٥ - النظر إلى كافة مشكلات التنظيم باعتبارها مشكلات فى الاتصال : لم تعرف حركة العلاقات الإنسانية بوجود أى نوع من الصراع فى المصالح بين الإدارة والعمال ، وهم يرجعون المشكلات التى تنشأ بينها إلى ضعف الاتصالات . وعلى ذلك يكون تدعم قنوات الاتصال بين الإدارة والعمال هو الوسيلة الأساسية للتعلم على مشكلات التنظيم الصناعى .

٦ - إغفال مشكلة القوة Power : ترتب على نظرة الباحثين إلى ظواهر المجتمع الصناعى من منظور العلاقات الإنسانية ، إغفال الحقيقة الأساسية التى مؤداها : وأن من يبدى القوة يستطيع أن يحدد مجرى الأحداث .

٧ - أدى اهتمام الباحثين بدراسة الجماعات الصغيرة ، وعلاقات المواجهة ، والظواهر الاجتماعية النفسية والمجزئية ، إلى إهمال السياق الاجتماعى الذى يحتر التنظيم جزءاً منه ، وبذلك أهملوا دراسة الآثار والعلاقات المتبادلة بين النسق الاجتماعى لتنظيم العمل والظروف الاجتماعية

والاقتصادية في المجتمع بوجه عام .

والواقع أن بعض هذه الانتقادات قد ينطوى على قدر من الصحة . ومع ذلك فإننا نلاحظ أنها تثير بعض الصعوبات فيما يتعلق بمدى استيعابها للتراث السائد في اتجاه العلاقات الإنسانية من ناحية إلى جانب موقفها من منهجية البحث من ناحية أخرى

فما يتعلق بالتحيز ضد الفردية والمحقولية . نجد أن تأكيد العلاقات الإنسانية لأهمية الجماعة . والمواطف . والاتجاهات . كان استجابة للنظريات الاقتصادية والإدارية التي سادت أثناء التجارب الأولى للعلاقات الإنسانية والتي كانت تنظر إلى العامل الصناعي باعتباره فرداً منعزلاً . لا يعنيه من العمل شيء غير ما سيحصل عليه من أجر وفوائد اقتصادية . ولذلك أخذت دراسات العلاقات الإنسانية في البداية تقدم شواهد واقعية لتدلل بها على خطأ النظرة الاقتصادية العقلية للسلوك الإنساني . وهذا بدوره هو الذي أدى إلى شيوع انطباع يوحى بأن العلاقات الإنسانية تتجاهل أهمية الاعتبارات الاقتصادية والسلوك العقلي . ومما يؤكد عدم صحة هذا الانطباع ما أسفرت عنه الدراسات الحديثة عن الحوافز والعلاقات الإنسانية من اهتمام العمال بالأجور والحوافز المادية . الهدف ومعنى ذلك أن الهدف الأساسي لهذه الحركة كان يتمثل في التوصل إلى صياغة إطار متكامل يستطيع أن يقدم تفسيرات ملائمة لاستجابات السلوك الاجتماعي المنطقية وغير المنطقية . على نحو يجعلنا نتمكن من تفسير السلوك الفردي والجماعي في وقت واحد . بدلا من الدخول في مناقشات فلسفية حول النسبية للفرد أو للجماعة .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن الانتقادات السابقة تنظر إلى دراسات العلاقات الإنسانية حول التعاون بين الإدارة من جهة والعمال والنقابة من جهة أخرى . نظرة محدودة للغاية . ذلك أن ما نهم به العلاقات الإنسانية ليس هو تحقيق التوازن الاستاتيكي الذي يعنى أن النسق يميل إلى استعادة توازنه باستمرار كلما طرأ عليه تغير . بل إنها تهدف إلى تحقيق نوع من التوازن الديناميكي وهو مفهوم يشير إلى حتمية التغير . مما يجعلنا نهم بقياس معدلاته واتجاهاته ونتائج . وهذا هو ما توجهت نحو دراسته بمحور العلاقات الإنسانية بل إن لدينا الآن قدراً هائلاً من البيانات التي تكشف عن نتائج التغيرات التكنولوجية . أو التنظيمية . واستجابات الأفراد لها داخل تنظيمات العمل . ويبدو أن ذلك هو الذي لا يحل العلاقات الإنسانية تفسر التعاون بين الإدارة والعمال والنقابة على أنه يعنى خضوعاً لأهداف الإدارة من أجل تحقيق الإنسجام . بل هي تدرس الظروف المصاحبة للتعاون باعتباره صورة لتعاقد مشترك من جانب الإدارة من جهة والعمال والنقابة من جهة أخرى . ويتضمن هذا التعاقد تعديلاً لواجبات والالتزامات كل منها نحو الآخر .

أما فيما يتعلق بالاتصال والقوة . فقد سبق أن أوضحنا كيف يستخدم بعض الباحثين و اتجاه العلاقات الإنسانية نظرية التفاعل كإطار نظري لدراسة التنظيمات . ومعنى ذلك أن التركيز الأساسى ليس فقط على الاتصال . بقدر ما يتجه نحو أنماط التفاعل واتجاهاته ومدى المبادأة فيه خلال مستويات التنظيم المتعددة . وبين التنظيمات الداخلية كالإدارة والنقابة . وهذا هو الذى يجعلنا نتعرض بالضرورة لدراسة بناء القوة فى التنظيم ودوره فى تشكيل مجرى التفاعل ومعدلاته . وأخيراً إذا كانت العلاقات الإنسانية تهتم بدراسة الديناميات الداخلية للتنظيم الاجتماعى .. فهى لا تتجاهل الظروف الاجتماعية والاقتصادية العامة . ذلك أننا نستطيع أن نكشف عن آثار تلك الظروف ونتائجها كما تتبدى فى السلوك الاجتماعى للأفراد والجماعات داخل تنظيمات العمل . على أننا نعتقد أن هذه الدراسة ليست كافية . فن الضرورى أن نوسع من نطاق البحث ليكشف على نحو أكثر وضوحاً وتفصيلاً العلاقة المتبادلة بين المصنع والمجتمع الممل . إلا أن ذلك يتوقف على تطوير المناهج والأدوات التى اعتادت دراسات التنظيم اتباعها فى البحوث لتلائم طبيعة هذه الدراسة . ومعنى ذلك أنه برغم ما تجمع لدينا الآن من بحوث ودراسات عديدة حول السلوك التنظيمى وارتباطاته المختلفة . إلا أننا يتعين أن نعترف بأوجه النقص التى تعاني منها مناهجنا ونظرياتنا . بحيث نستطيع أن نوجه جهودنا نحو صياغة مشكلات جديدة ودقيقة للبحوث . مما يحقق مزيداً من التقدم العلمى .

المراجع

1. Bakke, E.W.; *Adaptive Human Behavior*, N.Y., Yale University, Labor and Management Center, 1954; 1948, 1951.
2. Bakke; E.W., *Bonds of Organization*, N.Y., Harper & Brothers, 1950.
3. Bakke, E.W., *Citizens without Work*, New Haven, Yale, University Press, 1940.
4. Bakke, E.W.; *The Unemployed Man*, London, Nesbit and Company 1933.
5. Bakke, E.W., *The Unemployed Worker*, New Haven, Yale University Press, 1940.
6. Bavelas, A; "Some Problems of Organizational Change." *Journal of Social Issues*, Vol. 4, (1948) pp. 48-52.
7. Bell, D. "Adjusting Men to Machines", *Commentary*, Vol. 3 (1947) pp. 79-88.
8. Mumer, H. "Morale", In W.F. Ogburn (ed.) *American Society in Wartime*, Chicago, University Press, 1945; *Relations* "Genetic Psychology Monographs, Vol. 22 (1940), pp. 3-147.
9. Chapple, E.D. and Conrad Arensberg, "Measuring Relations", *Genetic Psychology Monographs*, Vol. 1. 22 «1940», pp. 3-147.
10. Coch, L., and John R.P. French, Jr., "Overcoming Resistance to Change", *Human Relations*, Vol. 1, (1948), pp. 512-532.
11. Cottrell, W. Fred, "Death by Desocialization", *Amer. Soc. Rev.* Vol. 16 (1951), pp. 358-365.
12. Dunlop, J., and William F. Whyte, "A Framework For The Analysis of Industrial Relations: Two Views", *Industrial and Labor Relations Review*, Vol. 3, (1950) pp. 388-412.
13. Gardner, B. and David Moore, *Human Relations in Industry*, Homewood, Ill, Richard D. Irwin, 1951.
14. Gouldner, A; *Patterns of Industrial Bureaucracy*, Glencoe, Ill., The Free Press, 1954.
15. Harbison, Frederick, and Robert Dubin, *Patterns of Union-Management Relations*, State University Personnel Research Board, 1950.
16. Hemphill, Johader *Behavior Description*, Columbe, Ohio State University, Personnel Research Board, 1950.
17. "Human Relations Research In Large Organizations" entire Issue of *Journal of Social Issues*, Vol. 7, No. 3 (1954) eds. Eugene Jacobson Robert Kahn, Floyd Mann and Nancy Morse
18. Katz, D., Nathan Maccoby, and Nancy Morse, *Productivity, Supervision and Morale in an office Situation*, Survey Research Center, Institute For Social Research, Ann Arbor, University of Michigan, 1950.
19. Kerr, Clark, and Loyd Fisher, *Plant Sociology: The Elite and The Abo rigimes* In Mirra Komarovsky (ed.) *Common Frontiers of Social-Science* (in Press), Glencoe, Ill., The Free Press.
20. Kerr, Clark, and Abraham Siegel, "The interindustry Propensity to Strike" In Korahanser et al, *Industrial Conflict*, N.Y., McGraw-Hill Book, Co., 1954
21. Leighton, A *Human Relations in a Changing World*, N.Y., E.P. Dutton and Co., 1949.
22. Lewin, Kurt, "Group Decision and Social Change" IN Newcomb and E. Harberg (eds.), *Readings in Social Psychology*, N.Y., Henry Holt and Co., 1949.
23. Lewin, K., Ronald Lippitt, and R.K. White, "Patterns of Aggressive behavior in Experimentally Graded Social Climates", *Journal of Social Psychology*, Vol. 10, (1939), pp. 211-299.
24. Likert, R. "Motivational Dimensions of Administration", *American Man Power Crisis*,

Chicago, Public Administration," Service (n.d.)

- 25 Likert R. Floyd Mann, and Nancy Morse, Employee Attitudes and Output, Survey. Research Center, Institute For Social Research, Ann Arbor, University of Michigan, 1952
- 26 Moore, Wilbert, "Current Issues in Industrial Sociology" Amer Soc. Rev. Vol. 12 (1947) pp 651-657.
27. Moore, W. "Industrial Sociology, Status and Prospects", Amer Soc. Rev, Vol 13 (1948), pp 382-391.
28. Morse, N. Satisfactions in The White Collar job. Survey Research Center, Institute for Social Research, Ann Arbor, University of Michigan, 1953.
- 29 Roethlisberger, F. and W.J. Dickson, Management and The Worker, Cambridge, Harvard University Press, 1939.
30. Sayle, Leonard, and George Strauss, The Local Union, N.Y., Harper and Brothers, 1959

الفصل العاشر

علم الاجتماع السياسي

يتضمن هذا الفصل تعريفاً بموضوع علم الاجتماع السياسي ، كما يستعرض الجدول الفكرية لهذا العلم ، بالتركيز على العالمين الكبيرين كارل ماركس وماكس فيبر .

أولاً : موضوع علم الاجتماع السياسي :

التعريف الموجز لعلم الاجتماع السياسي أنه دراسة الظواهر والنظم السياسية في ضوء البناء الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع . ويرجع بعض الدارسين نشأة علم الاجتماع السياسي إلى الأزمات التي تربت على حركات الإصلاح الديني وعلى الثورة الصناعية التي أدت إلى قيام المجتمع الحديث ، إذ استطاع الرأي العام أن يتعرف بعد انبثاق المجتمع التقليدي وما كان يسود فيه من سلطة تقليدية على الفارق بين الدولة والمجتمع ، وبرزت على الفور تلك المشكلة التي مؤداها : كيف يمكن للمجتمع بما ينطوي عليه من صراعات موصولة بين أعضائه وجهاته المختلفة - أن يحافظ على وحدته الاجتماعية وعلى شرعية سلطة الدولة في الوقت ذاته ؟^(١) . ولقد ظهر علم الاجتماع السياسي في اللحظة التاريخية التي أصبح من الممكن فيها أن تفرق بين ماهو « اجتماعي » وبين ماهو « سياسي » ، بحيث انبثق مفهوم جديد عن « المجتمع المدني » Civil Society ، في مقابل مفهوم الدولة . ويمكن أن نذكر عام ١٨٤٠ تاريخاً محدداً لظهور هذا العلم عندما كتب ماركس مقده لفلسفة هيجل للقانون ، وكتب فون شتاين Von Stein عن تاريخ الحركات الاجتماعية في القرن التاسع عشر . والحق أن مفهوم المجتمع كان مفهوماً جديداً ، ولكنه كان ثمرة تفكير وتأمل لفترة طويلة من الزمان ، إذ ساعدت كتابات هوبز Hobbes ، ولوك Locke ، وفيرجسون Ferguson ، وهيجل أخيراً في توضيحه وإضافة أبعاد جديدة له . وحسب انتصاف القرن التاسع عشر أصبح المجتمع يعني « نسق العلاقات الاجتماعية المتبادلة » وظهرت أفكار أخرى

• كتب هذا الفصل الدكتور عبد على حمد .

مثل الطبقة الاجتماعية وعلى الأخص تبلورت البرجوازية كطبقة مستقلة ، وبدأ المجتمع الرأسمالي يمارس ضرورياً من الضبط الاجتماعي تابعة ومعيرة من نسق العلاقات الاجتماعية المتبادلة ، بحيث حلت أساليب الضبط الجديدة محل الصور التقليدية للسلطة . وكنيجة لذلك كله بدت الظواهر السياسية معتمدة على البناء الاجتماعي ، وأصبح المختصون في الاجتماع ، والسياسة ، والتاريخ يوافقون على ضرورة تفسير الظواهر السياسية في ضوء مركب العلاقات الاجتماعية الذي يسود في المجتمع بأسره . بل يمكن القول إن مفاهيم معينة مثل : المجتمع المدني ، والبناء الاجتماعي ، والنسق الاجتماعي أصبحت تمثل أدوات تصورية وفكرية يستخدمنها المثقفون بصفة عامة في جدالهم مع التخصصين في السياسة ^(٣) ، والقضية التي يستند إليها هذا الجدل أو الحوار تلتخص فيما يلي : « أن المهتمين بالمسائل الاجتماعية بصفة عامة ، والمشتغلين بعلم الاجتماع بصفة خاصة لديهم معرفة واضحة من القوانين التي تحكم الأحداث والظواهر الاجتماعية ، أو بعبارة أخرى أنهم يعرفون المبادئ التاريخية التي تحكم حركة البناء الاجتماعي وتحدد مبلغ استقراره وتوازنه ، وعوامل تغيره وتطوره ، بينما علماء السياسة لا يعرفون في الحقيقة الكثير من هذه القوانين ، وليست لديهم سوى خبرة محدودة بقطاع واحد من قطاعات الحياة الاجتماعية » ^(٤) على أن الضربة بين الدولة والمجتمع لها تاريخها التمييز في الفكر السياسي والاجتماعي ، وإن كان تطور العلوم السياسية قد هجر التصور القديم عن الدولة واستبدله بفكرة القوة Power التي أصبحت - بتأثير بتل Bentlay - هي الموضوع الرئيسي للدراسة السياسية . أما العملية السياسية فهي تعني صراع الجماعات السياسية المستمر من أجل الحصول على مزيد من القوة . وحينما طورت الدول في المجتمعات الصناعية صوراً جديدة للنشاط ، أصبح من الضروري الاستعانة بأدوات تصورية جديدة ، إذ لم يعد يكفي استخدام مفهوم الجماعة السياسية ، ومن ثم ظهرت اتجاهات نظرية من بينها « اتجاه الانساق System Approach » ^(٥) ، والذي يهتم بما يسود العالم السياسي من وحدة كلية وتساند متبادل ، وإن كانت تنقصه القدرة على فهم الطابع التمييز والنوعي للسياسة المعاصرة . وترتب على ذلك أن مقولة الدولة والمجتمع قد عادت إلى الظواهر مرة أخرى ، ولكنها اشتقت مضمونها الفكري من الأطر النظرية المختلفة . فلقد استمدت مقولة الدولة - المجتمع مضمونها مما يطلق عليه المدرسة التاريخية أو مدرسة ماكس فيبر في علم الاجتماع السياسي من ناحية . ويجعل دعوى هذه المدرسة - كما ذهب كولتر Collins في مقاله الاتجاه المقارن في علم الاجتماع السياسي - « أنه في نطاق المجتمع تتألف الجماعات بوصفها ، « جماعات مصلحة » حيث يسلك أعضاؤها سلوكاً مشتركاً بطريقة طوعية من أجل ما يشعرون أنه يحقق منفعهم ... أما في

نطاق الدولة فإن التنسيق يستند إلى السيطرة حيث يسمى كل فرد وتسمى كل جماعة إلى فرض إرادتها على الآخرين . ومن الجدير بالذكر أن مقال كولتر هذا هو جزء من مؤلف يتضمن قراءات في موضوع الدولة والمجتمع ، وهي كلها كتابات تمثل هذا الاتجاه التاريخي المقارن وتستخدم مفاهيم مثل المصلحة ، والصراع من أجل المصالح بدلا من الوظيفة وتكامل النسق الاجتماعي . ومن ناحية أخرى ، نلاحظ أن رفض استخدام المقولات الوظيفية والاستماتة بالترفة بين الدولة والمجتمع كان هو الاتجاه الغالب على جناح من الفكر الماركسي الجديد ، والذي كان نتاجا - إلى حد ما - لأعمال جراسكي Gramsci ، والمشكلة النظرية ، وربما العملية أيضا عند بعض أصحاب هذا الاتجاه هي التفرقة بين النشاط السياسي الذي يقاوم القوة في النطاق المجتمعي ، وذلك الذي يؤدي نفس الدور في نطاق الدولة فقط . ولقد ترتب على ذلك ظهور معيار آخر ، يحتل نفس أهمية التفرقة بين الدولة والمجتمع ، ويتمثل في التفرقة بين معنيين مختلفين وممكنين لمصطلح «السياسي Political» . فحينما فسر المفكرون الاجتماعيون في القرن التاسع عشر ما هو سياسي باعتباره مجرد نتاج لظواهر البناء الاجتماعي ، كانوا يقصدون بالسياسة الوظائف التي تؤديها نظم الدولة ، والنشاط الإداري ، والدفاع عن المصالح الخاصة وفقا لهذا النسق . ولكن الملاحظ في نفس الوقت أن الثورة الفرنسية قد منحت السلوك السياسي مضمونا جديدا . ولقد كان توكفيل Tocqueville هو أول من أدرك هذه الظاهرة^(٩) ، حيث كشف عن الحقيقة التي مؤداها : أن النشاط السياسي خلال الثورة قد اكتسب الكثير من الخصائص التي ارتبطت بالحياة الدينية ، من حيث أنه أصبح ملتزما بمجموعة من الأهداف العامة التي كانت محصورة في نطاق الحركات الدينية . ولقد تتبع توكفيل جنود هذه الظاهرة في النسق السياسي على الثورة . فللمركزة الإدارية للملكية المطلقة شجعت على ظهور «فكرة الإنسان على وجه العموم L'homme en Générale باعتبارها موضوع النشاط السياسي . فإذا اعتبرنا كل إنسان مساويا للآخر في نظر السلطة السياسية ، فإن ذلك معناه أن كل فعل يصدر من هذه السلطة ، وكل فعل سياسي . سوف يكتب بالضرورة دلالة عامة ، وفي مثل هذا الموقف لن نستطيع السليمة المجردة عند الفيلسوف التي تسمى إلى إقامة قوة روحية متميزة أو السياسة العملية عند الثوريين - أن تتجنب الخصائص الدينية . ولقد اعترف ماركس نفسه في إحدى مقالاته المنشورة بعنوان : حول المسألة اليهودية بتلك العلاقة بين السياسة والدين . حينما أرجع أسبابها الأولى إلى الفصل الذي تم بين المجتمع السياسي والمجتمع الديني خلال فترة الإصلاح ، ثم أخيرا الفصل بين الدولة والمجتمع المدني كنتيجة لتطور ونمو البرجوازية ، وعصوما ، فإن ماسبق يعني أن

تصورنا المعاصر للسياسة قد جاء نتيجة لتيارين اجتماعيين وفكرين أساسيين : أما الأول فقد اهتم بالفرقة بين المجتمع والدولة ، وبين ماهو سياسى وماهو اجتماعى ، وخلص إلى نتيجة مؤداها : أن الظواهر السياسية محكومة بنفس القوانين التى تحكم الظواهر الاجتماعية بصفة عامة . أما التيار الثانى فقد أوضح الثنائية التى تتلوى عليها السياسة ذاتها ، فالسياسة ينظر إليها بوصفها تعنى الإدارة من جهة ، وينظر إليها باعتبارها تمكس الصراع بين الجماعات والأفراد حول المصالح فى إطار من القواعد النظامية المقررة من جهة أخرى .

والواقع أن القرن السابع عشر قد شهد التفرقة بين الانسان والمواطن وبين الدولة والمجتمع ، تلك التى كانت سبباً ونتيجة فى نفس الوقت للأزمات التى قامت حول سلطة الدولة ، أى شرعية بعض الأفراد فى حكم الآخرين وطاعة هؤلاء لهم ، والى كان بعض الناس قد بدأ يشك فيها بينما رفضها البعض الأخرى . ولقد صاغ بودان Bodin لأول مرة فكرة سيادة الدولة وسيطرتها على كافة النظم الأخرى وذلك داخل نطاق الأمة حتى يبرر أولوية الدولة وبخاصة فى عصر الانقسام الدينى . كما حاول عدد من الفلاسفة من أمثال هوبز Hobbes ولوك Lock وروسو Rousseau كل بطريقته الخاصة - أن يقدم حلاً للمشكلة الرئيسية التى تتمثل فى الحاجة إلى نوع جديد من الأتفاق الطائى Secular فى مقابل الحل الدينى الذى اتبع فى العصور الوسطى ، وهذا الأتفاق الطائى هو الذى ميمكنتنا من تقليل الفجوة بين الدولة والمجتمع . هذا ، وقد أسهم رواد علم الاجتماع السياسى فى القرن التاسع عشر فى الحوار الذى دار حول الدولة والمجتمع . فنجده سان سيمون وبرودون وماركس يؤكدون أهمية المجتمع ، فهو القاعدة التى يتعين تدعيمها ، على حين يتعين الحد من نطاق الدولة وسلطانها ، إما عن طريق إلغائها أو عن طريق خضوعها لسيطرة المجتمع ، بينما نرى فى الجانب الآخر بعض الفلاسفة الذين ذهبوا إلى أن الحل يكمن فى سيادة الدولة وسيطرتها على بقية أجزاء المجتمع . ومع ذلك ، فيبدو أن علم الاجتماع السياسى قد تجاوز الآن هذا الخلاف حول الدولة والمجتمع ، على أساس أن صياغة السؤال على هذا النحو أمر غير صحيح ، وأن الخطأ يكمن فى معالجة الدولة والمجتمع باعتبارهما وحدتان مستقلتان ، إذ لا نستطيع أن نبحث فى مدى أهمية إحداهما ، وإعنا يؤكد علماء الاجتماع أن الدولة ليست سوى نظام واحد من بين نظم اجتماعية عديدة فى المجتمع ، وطلما أن العلاقة بين النظم الاجتماعية بعلمة هى موضوع علم الاجتماع ، فإن علم الاجتماع السياسى الذى يعد فرعاً من علم الاجتماع العام يتخصص فى فحص العلاقة بين النظم السياسية وغيرها من النظم الاجتماعية . والقضية التى تباها علماء الاجتماع هى أن الدراسة المستقلة للدولة وغيرها من النظم السياسية لن دراسة علم الاجتماع

تنتهى بنا إلى تصور نظري واضح ومتكامل ، فالحلقة السياسية - عند بارسونز - هي محور النسق الاجتماعي وأساس تكامل عناصر هذا النسق ومكوناته التحليلية^(٢) .

وعلى الرغم من أن الجدل حول الدولة والمجتمع لم يعد يشكل موضوعاً أساسياً في دراسات علم الاجتماع السياسي ، إلا أن المشكلة الرئيسية الكامنة خلف هذا الجدل لا تزال قائمة ألا وهي مشكلة الموازنة بين الصراع Conflict والاتفاق Consensus ونستطيع أن نتعرف على أبعاد هذه المشكلة من خلال تحليل أفكار أربعة من رواد علم الاجتماع السياسي هم : كارل ماركس K. Marx ، وتوكفيل Tocqueville ، وماكس فيبر Weber وروبرت ميشلز R. Michels . ومن المعروف أن معظم المفكرين قد انشغلوا في أعقاب الثورة الفرنسية بقضايا الصراع والاتفاق . وكان من الطبيعي أن يهتم الثوريون بالصراع ، بينما حاول المحافظون أن يبحثوا عن العوامل التي تحقق أكبر قدر من الاستقرار الاجتماعي ، وكانت هناك أقلية أهم أفرادها تحليل الأوضاع التي يمكن في ظلها الإبقاء على التوازن بين الصراع والاتفاق العام . ولقد كان ماركس هو المفكر الثوري الذي نظر إلى الصراع باعتبار أنه محور الاهتمام في دراسة السياسة والحركة . على حين كان الكس دي توكفيل هو أول الرواد الذين ذهبوا إلى أن الديمقراطية كسب اجتماعي تتضمن توازناً لقوى الصراع والاتفاق . وأكد ماركس أن صراع الطبقات هي الواقعة الكبرى خلال تطور التاريخ منذ المجتمع البدائي الشيوعي القديم حتى الثورة البروليتارية . ولن يتحقق الاتفاق والانسجام والتكامل سوى في مجتمع المستقبل الذي يخفى فيه صراع الطبقات وتلاشي الطبقات ذاتها ، ولن يجد هذا المجتمع حاجة إلى تنظيم سياسي يستند إلى قواعد وإجراءات إدارية بيروقراطية ، لأن الدولة في المجتمع الشيوعي لا وجود لها . وهكذا يتخلص المجتمع من الأسباب الرئيسية للصراع الاجتماعي عن طريق إنهاء حالة تقسم العمل وتمايز الأنوار . وقد كتب ماركس عن ذلك يقول : « في المجتمع الشيوعي حيث لا يملك أحد مجالاً خاصاً ينحصر نشاطه فيه ، بل يتاح لكل فرد أن يرتبط بأي فرع يرغب فيه ، يقوم المجتمع بتنظيم الانتاج العام ، وبالتالي يصبح في إمكانه أن يعمل شيئاً اليوم وآخر غداً » . ولما كان الاتفاق لا يمثل مشكلة بالنسبة للمجتمع الشيوعي ، وهو في نفس الوقت لا يمكن أن يتحقق في مجتمع تسيطر عليه طبقة مستغلة ، لذلك لم يهتم ماركس بمصادر التضامن والاستقرار في المجتمع السابق على الشيوعية . ومع أنه طرح بعض القضايا الخاصة بالتمسك الاجتماعي للفرد ونمو اهتمامه واتجاهاته وقيمه ، إلا أنه لم يكن يهتم بحاجة المجتمع لحفظ منظمة وقيمه التي تحقق ثباته واستقراره ، فالقهر الاجتماعي والقيود الاجتماعية لن تؤدي أية وظائف اجتماعية ضرورية ، ولكنها تتيح فرصة السيطرة الطبقة .

على أن نظرية ماركس لم تكن تتضمن مكاناً للديمقراطية في ظل الشيوعية حتى على المستوى النظرى ، فنظريته لا تتطوى سوى على نظامين اجتماعيين متكاملين تماماً هما : المجتمع الذى يسوده الصراع ، والمجتمع الذى يتحقق فيه الانسجام ، أما المجتمع الأول فهو بطبيعته يحطم الكرامة والسعادة الإنسانية ، ومن ثمّ يتعين القضاء عليه ، وأما المجتمع الثانى فهو يخلو من مصادر الصراع . وعلى ذلك لا تكون هناك حاجة لنظم ومؤسسات ديمقراطية تحمى سلطان الدولة ، أو تنازع القوى ، أو تحافظ على الضمانات القانونية .

وقد يبدو لنا للوهلة الأولى أن هناك تشابهاً بين نظرية ماركس ونظرية توكنيل يرجع إلى أن كلا منهما يؤكد الرابط الوثيق بين وحدات المجتمع وضرورة الصراع بينها . ولكن توكنيل يرى أن هذه الوحدات هي عبارة عن مجتمعات محلية . ومنظمات اختيارية وليست طبقات . وعلى النقيض من ماركس اختار توكنيل متعمداً تلك الجوانب السياسية الإيجابية للوحدات الاجتماعية التى تستطيع الحفاظ على انقساماتها السياسية واتفاقها العام في آن واحد . ومعنى ذلك أن نفس الوحدات التى تعمل في الحكومة منفصلة بعضها عن بعض (والتي تكون بالضرورة في حالة توتر) إنما يحمدها بعضها على بعض كما تربط بينها الأحزاب السياسية . كما أن الجماعات الخاصة التى تمثل مصدراً للضغط على الحكومة هي في الواقع قوات رئيسية تيسر اشراك الناس في السياسة ، وهي باختصار تعمل على خلق الاتفاق العام والحفاظ عليه كضرورة للمجتمع الديمقراطي . وأثار تفسير توكنيل لاتجاهات المجتمع الحديث اهتماماً شديداً بالنظام السياسى المتعدد الأوجه وهو النظام الذى يسمح قانوناً للجماعات مختلفة بالسمى إلى التأثير على السياسة العامة ، كالصنيع والبيروقراطية والقومية أتاح للطبقات الدنيا فرصة للمشاركة السياسية ، كما أضحت المراكز المحلية للسلطة ، ومن ثمّ تركزت القوة في الدولة . ولقد عشى توكنيل أن يخفى الصراع الاجتماعى نظراً لوجود مركز واحد فقط للقوة هو الدولة التى لا تستطيع أية جماعة أخرى أن تعارضها ، وفي نفس الوقت قد يخلق المجتمع البيروقراطى الصناعى موقفاً من اللامبالاة أو عدم الاهتمام لدى الجماهير بالدولة ، واللامبالاة التى تنشأ نتيجة عدم انتظام الأفراد في عضوية الوحدات الاجتماعية السياسية العامة ، تؤدى إلى إضعاف الاتفاق العام وتدميره . وفي ضوء ذلك أوجت لتوكنيل دراساته عن أمريكا بنظامين قد يتعارضان مع المركزية المفرطة للسلطة في الدولة الحديثة هما : الحكم المحلى الذاتى - Local Self Government ، والمنظمات الطوعية Voluntary Associations ، ووجد أن المشاركة الفعالة في هذه المنظمات هي شرط ضرورى لاستقرار النظام السياسى الديمقراطى . فمن طرين تدعم الاتفاق بين الأعضاء تحقق هذه المنظمات الأساس الذى ينهض عليه الصراع بين

منظمة معينة وأخرى . مما يعمل على الحد من القوة المركزية . وخلق مراكز جديدة للسلطة . الأمر الذى يساعد على تدريب زعماء المعارضة المحتملين على اكتساب المهارات السياسية اللازمة^(١٧) وعلى الرغم من أن ماركس وتوكفيل قد حكما على وظائف النظم الاجتماعية بطريقة يتخالف فيها كل منهما الآخر . فإن نهجيهما لم يؤديا إلى تحليلات متناقضة . إذ اعترف كل منهما بأثر الدين كعامل موحد . ولكن ماركس رأى في الدين مصدر وهم للطبقات الدنيا من المجتمع . منعها من التعرف على مصالحها الحقيقية ، لأنه يشوه صورة الواقع الاجتماعى المادى . ومن ناحية أخرى لاحظ توكفيل أن الحاجة إلى العقيدة الدينية قد نمت نموًا يتناسب بصورة مباشرة مع الحرية السياسية . وكلا زاد التحفظ في استعمال القوة ، وقلت الميول الدكتاتورية في النظم السياسية للمجتمع . ازدادت الحاجة لنظام من العقائد المقدسة ليكون بمثابة رادع لكل من الحكام والمحكومين وإذا كان اسم كل من ماركس وتوكفيل قد ارتبط بدراسة الصراع والاتفاق في علم الاجتماع السياسى . فإن دراسة البيروقراطية والديمقراطية قد ارتبطت باسم كل من ماكس فير وروبرت ميشلز ، وبالرغم من وجود صلة وثيقة بين الموضوعين . فإن اهتمام فير وميشلز يعكس الفكر الاجتماعى للمراحل المتأخرة من الثورة الصناعية التى بدأت في انجلترا في القرن الثامن عشر . ثم انتشرت في الأنظار الأخرى . ولقد اهتم كثير من الفلاسفة الاجتماعيين في القرن التاسع عشر بالتأثيرات المخرقة للثورة الصناعية على المجتمع ، وامكانية تحقيق هياكل سياسية ديمقراطية بعبارة نبي البعض - مثل ماركس . إمكان وجود الاستقرار السياسى والاجتماعى في النظام الاقتصادى الرأسمالى . وأخذ يبحث عن نظام أكثر أخلاقية تلاحظ أن فير وميشلز قد نغركا بعيدا عن مشكلة العلاقة بين الاقتصاد الرأسمالى - كما عرفته الماركسية - وبين الأنظمة الاجتماعية . ولم تكن المشكلة بالنسبة إليهما هى التغييرات المطلوبة لتعديل المؤسسات أو القضاء عليها . بل هى الظروف الاجتماعية والسياسية لإقامة مجتمع بيروقراطى . وأصبح التساؤل هو : ما هى هياكل المؤسسات الممكنة إقامتها داخل مجتمع بيروقراطى يمكن أن تتحد فيه الحرية ، أو تقع تحت إشراف هيكل تنظيمى متطور على مستوى عال ؟ واعتقد فير أن التنظيمات البيروقراطية كان ضروريا لإقامة مجتمع صناعى راق ، وأن البيروقراطية هى أهم مصدر للتغير في التنظيمات ، ومن ثم فقد شكل هذا النمو نهديداً لوجود القوى القائمة التى تربط المجتمع . ولكن فير أعطى أهمية أيضاً للمظاهر الموحدة للتحويل البيروقراطى في مجتمع ديمقراطى كاستعمال المستويات والمقاييس البيروقراطية سواء في الاختيار أو الترقية أو المعاملة المتكافئة أمام القانون وتطبيقها على المجتمع بأكمله . وهكذا ، تصور فير وميشلز أن المشكلة الأساسية للسياسة الحديثة ليست هى الرأسمالية

أو الاشتراكية بل هي العلاقة بين البيروقراطية والديمقراطية . ويقول بارسونز : « ان فيبر يذهب إلى أن البيروقراطية تلعب نفس الدور الذى يلعبه الصراع الطبقي عند ماركس والمنافسة عند سوبارت » . ومع ذلك فقد كان فيبر يولى اهتماماً كبيراً للجوانب التكاملية في التنظيم البيروقراطي داخل مجتمع ديمقراطي ^(٨) . وحينما اتجه فيبر نحو تحليل طريقة العمل الفعلي للمجتمع الديمقراطي ذهب إلى أن الاشراف على تطبيق القوانين هو المشكلة الكبرى التي تواجه السياسيين الذين يتمتعون بثقة الناخبين . فن الملاحظ - مثلاً - أن « الممارسة اليومية للسلطة في أبهى البيروقراطية ، كما أن النجاح في صراع الانتخابات في البرلمان والذي يتيح فرصة اتخاذ القرارات . لن تكون له قيمة إذا لم يترجم إلى ضبط فعال على الأجهزة الإدارية » ^(٩) . فكان فيبر لم يكن متفائلاً فيها يتعلق بالآثار الحقيقية لنمو البيروقراطية على فرص الديمقراطية والحرية . وهو في ذلك يشبه توكفيل الذي نظر إلى نمو الدول الكبرى على أنه علامة على سيادة القانون . فالاشتراكية تعنى التوسع المتطرف في السلطة البيروقراطية بالنسبة للمجتمع ككل . كما أنها تعنى أيضاً عالمًا تسيطر عليه تمامًا المعايير البيروقراطية بل يمكن وصفه بأنه عالم « يمتلئ بـ بروس صغيرة » أى أعداد من الأفراد يرتبطون بمجموعة صغيرة من الأعمال . ويكافحون من أجل أعمال أكبر . . . والمشكلة الأساسية لم تعد هي كيف يتسع نطاق السيطرة البيروقراطية . ولكن كيف نجد من هذه الآلية ، ونحر الإنسان من السيطرة المطلقة لأسلوب الحياة البيروقراطي ^(١٠) . وهكذا يخلص فيبر من تحليله إلى أن النتيجة المترتبة على الاشتراكية هي ديكتاتورية البيروقراطية . وليست ديكتاتورية البروليتاريا كما ذهب ماركس . أما ميشيلز ^(١١) فقد اهتم بالعوامل التي تدعم الديمقراطية أو تضعفها ولقد رأى أن الأوليغاركية - أى حكم الأقلية - كانت شائعة في جميع التنظيمات . ولاحظ صورة الأوليغاركية تسود الأحزاب الاشتراكية البيروقراطية وتمتد إلى المجتمعات التي تحكمها مثل هذه الأحزاب . وسوف ناقش آراء فيبر وميشيلز في الفصل الخاص بالبيروقراطية

والواقع أن نظريات فيبر وميشيلز عن البيروقراطية والديمقراطية ، ونظريات ماركس وتوكفيل عن الصراع والاتفاق كانت هي الأساس الذي أقيمت عليه مجالات الاهتمام في علم الاجتماع السياسي الحديث . وبإمكاننا أن نقدم الآن عرضاً وجيزاً لأهم هذه المجالات ، قبل أن نتقل في الفصول التالية إلى دراستها بالتفصيل . ومن بين هذه المجالات مسألة النظام العام ، أى البحث عن عوامل وشروط الاستقرار الاجتماعي وإذا كان علم الاجتماع بصفة عامة يحل من استقرار المجتمع محور اهتمامه ، فإن استقرار النظام السياسي وتوافر الظروف الاجتماعية للديمقراطية هو الاهتمام الأول لعلم الاجتماع السياسي .

والديمقراطية هي إحدى الميكانيزمات الاجتماعية لحل مشكلة اتخاذ القرارات المجمعة بين جماعات يسود فيها صراع المصالح ، وهي تستند إلى حد أدنى من القوة ، وأعلى درجة ممكنة من الاتفاق . والنظام الديمقراطي الصحيح يتطلب توافر مصادر الاختلاف حتى يتيسر وجود صراع حول الأوضاع الرئاسية ، ومعارضة للأحزاب التي لديها السلطة ، غير أن الصراع وحده لا يكفي ، وإنما لابد أن يوجد اتفاق في الديمقراطية ، ذلك الذي يستمد وجوده من نسق القيمة المحوري الذي يسمح للقوة بأداء دورها في سلام ، كما يجعل الأفراد يمثلون للقرارات التي يتخذها القائمون على أمور الحكم والسياسة ، وهكذا ، يدرس علم الاجتماع السياسي مصادر الاتفاق والانقسام في المجتمع . في ضوء ذلك تنمى البحوث الحديثة بدراسة التصويت أو السلوك الانتخابي Voting behavior باعتباره وسيلة تقرير الاتفاق العام والحفاظ عليه في المجتمع الديمقراطي ، وإن كانت معظم الدراسات الخاصة بالانتخابات نادرا ما تتعالج موضوع الاتفاق أو الانعاج العام . وعموما ، فقد أبرزت هذه الدراسات أهمية المشاركة السياسية ، إذ اهتمت ببحث الظروف التي يمكن للناس في ظلها أن يحققوا مشاركة كافية في مجتمعهم ، بحيث يحفظون بالنظام الديمقراطي ، بدون اللجوء إلى مصادر الانقسام التي تعوق الوحدة ، وقد كشفت دراسة عن انبهار الحزب الفيدرالي الأمريكي وقيام الحزب الجمهوري الذي أسسه جيفرسون في الولايات المتحدة عام ١٨٠٠ ، أن السبب في فشل ذلك الحزب هو أن زعماءه لم يعملوا على استواء جميع الناخبين على اختلاف مستوياتهم ، وحصروا اهتماماتهم في أقصى الحدود ، فوضعوا أنفسهم في خدمة أهل المدن والتجار ، بينما لم يهتموا بالريفيين في مناطق تعتبر زراعية في الهل الأول . وتعتبر شرعية النظام السياسي من أهم للموضوعات التي يدرسها علم الاجتماع السياسي . وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع يتفقون في الرأي القائل بأن السلطة المستندة إلى القوة مضافا إليها الشرعية هي لب النظام السياسي ، فإننا لا نجد تحليلا كافيا لمفهوم الشرعية في النظم السياسية . وباختصار ، فإن الشرعية تعني القدرة على خلق الإيمان بأن النظم السياسية القائمة أو صورها هي أكثر ما يلائم المجتمع ، وتنتظر المجامعات إلى النظام السياسي هل أنه شرعي أو غير شرعي بقدر ما تتناسب قيمه الاجتماعية والأخلاقية والدينية مع قيمها ، وقد ترتبط الشرعية بأشكال عديدة من المنظمات السياسية .

وهناك حاجة أيضا للبحث في الدور المتغير للفكر في الحياة السياسية ، خاصة فيما يتعلق بالمجامعات ذات المكانة المرموقة وكذلك بمراكز القوى ، وأيضا بالنسبة لدوره كمحدد للموضوعات أو القضايا المطروحة للنقاش . وتؤلف القيم التي يتأدى بها المتفقون في أية دولة

مصلحاً سياسياً هاماً ، كما سنبين في دراستنا المقبلة عن الصفوات السياسية .
على أن عالم الاجتماع السياسى في دراسته لهذه الظواهر وغيرها يجعل من المجتمع ككل إطاراً مرجعياً له ، ومن ثم يحلل النظام السياسى بوصفه أحد مكونات البناء الاجتماعى ، يؤثر فيه ويتأثر به .

ثانياً : الجذور الفكرية لعلم الاجتماع السياسى : ماركس وفير :

هناك اتجاهان فكريان أساسيان يمكن أن نميزهما في الكتابات النظرية والامبيريقية في ميدان الاجتماع السياسى : الاتجاه الأول يمكن أن نطلق عليه أنه اتجاه واسع أنطاق Microscopic ويتناول الأسس الاجتماعية للقوة في كافة القطاعات النظامية بالمجتمع . ويتخذ هذا المنظور من أنماط التدرج الاجتماعى وما يترتب عليها من آثار ونتائج تنعكس على السياسة محوراً لتحليلاته التى تتناول أساساً التنظيم الاجتماعى والتغير الاجتماعى . أما الاتجاه الثانى فهو اتجاه ضيق النطاق Macroscopic يركز فيه علم الاجتماع السياسى على التحليل التنظيمى للجماعات والصفوات والقيادات السياسية . وهنا تتضمن بؤرة التحليل دراسة التنظيم الرسمى وغير الرسمى للأحزاب وصلتها بالديموقراطية الحكومية ، والنظام القانونى ، وجماعات المصلحة ، والسلوك الانتخابى^(١٢) .

والواقع أن هذين الاتجاهين يمكن فكر كل من ماركس وماكس فيبر . أما ماركس فقد وضع أصول دراسة التدرج الاجتماعى والصراع الطبقي حيناً أرجعها إلى العوامل الاقتصادية أو العلاقات الاجتماعية المعبرة عن أسلوب الإنتاج وتلخص نظرية ماركس في الطبقات في أن كل مجتمع تظهر فيه طبقتان أساسيتان في عملية الإنتاج ، وذلك طبقاً للوضع الذى تشغلانه في هذه العملية . وتمثل إحداهما نظام الإنتاج المتدهور ، والأخرى النظامى الناشئ . فى مجتمع الرق نجد طبقات ملاك العبيد والعبيد ، وفى المجتمع الاقطاعى نجد الاقطاعيين والفلاحين ، وفى المجتمع البرجوازى الرأسمالية والعمال^(١٣) . فالطبقة على هذا التفرجة أو تجمع من الأفراد يؤدون نفس الوظيفة في عملية تنظيم الإنتاج ، ويحتر الوضع الذى يشغله الفرد في هذا التنظيم هو الدليل على الطبقة التى ينتمى إليها ، أما الدخل وأنماط الاستهلاك ، والتحصيل التعليمى ، والمهنة ، فهى مؤشرات على توزيع السلع المادية ورموز للهبة . وهناك ظروف أساسية تصاحب عملية ظهور الطبقة الجديدة ، فإذا كانت عملية الإنتاج هى نقطة البداية ، إلا أن ظروف حياة الجماعة ، التى تشغل نفس الوضع في عملية الإنتاج ، والعناء بينها وبين الجماعات الأخرى ، وتحقيق مصالحها

المشتركة تعد أساسا ضرورية لظهور هذه الطبقة . وهذا ما أوضحه ماركس في حالة ظهور طبقى البرجوازية والبروليتاريا^(١٤) . فظروف حياة هذه الطبقات التى تتمثل فى الصراع حول الامتيازات الاقتصادية ، وتركز جماهيرها والاتصال بينهم ، ووجود التنظيم السياسى والتضامن ، إلى جانب الوعى الذاتى بمصالح هذه الطبقة ، فضلا عن وعى الطبقة بهذه الظروف يحصل أعضاؤها يملكون مرتبة الفهم الحقيقى للتغير التاريخى وبعدها بأساس ظهور الثورة .

وطالما أن كل مجتمع يقسم إلى طبقتين أساسيتين فإن تاريخ كل مجتمع هو تاريخ الصراع بين الطبقات ، كما ذهب إلى ذلك ماركس فى البيان الشيوعى ، فالأحرار والعبيد ، والنبله والعامة ، ورؤساء النقابات والعمال ، أو عبارة أخرى المستغل والمستغل يقفون فى تناقض دائم الواحد إزاء الآخر ، ويجرى بينهم حرب واضحة ومستمرة ، وتنتهى تلك الحرب فى كل حقبة بإعادة تكوين المجتمع الثورى فى عموميه . وإذا كان المجتمع البرجوازى الذى ينهض على أنقاض المجتمع الاقطاعى لا ينهكه تصارع الطبقات ، إلا أنه يقيم طبقات جديدة ، وظروفا للظلم جديدة ، وصورا للصراع فى مكان الأخرى القديمة ، والواضح أن مجتمعا كله يتقسم إلى مسكرين يقفان فى عداء مستحكم ، أى يتقسم إلى طبقتين كبيرتين تواجه الواحدة منها الأخرى نضى بها : البرجوازية والبروليتاريا . وحتى منذ الثورة الفرنسية يكشف تاريخ أوروبا بوضوح فى عدد من البلاد عن وجود صراع الطبقات ، فلقد وجد فى عهد التجديد فى فرنسا عدد من علماء التاريخ اللين اعترفوا بأن الصراع الطبقي هو مفتاح لفهمنا لتاريخ فرنسا بأكمله ، ويعتبر العصر الحديث هو عصر الانتصار الكامل للبرجوازية والتنظم الحزبية ، والاصوات الانتخابية الواسعة ، عصر اتحادات العمال ، وهو يكشف بوضوح أكثر عن أن صراع الطبقات هو الدافع الأصل والباعث الحقيقى لكل الأحداث ، ويعتبر ماركس أن كل صراع طبقى هو صراع سياسى^(١٥) .

وإذا كنا نرى من ذلك أن ماركس يستشهد على صدق القضية التى بدأ بها وهى أن تاريخ كل مجتمع هو تاريخ الصراع الطبقي ، بما توافر لديه من أحداث تاريخية ، إلا أنه لم يوضح لنا حقيقة هذا الصراع . ولقد حاول بلا ميناتز J. Plamenatz^(١٦) توضيح حقيقة هذا الصراع أو تلك المتناقضات فلمذهب إلى أنه فى كل مجتمع يحىء وقت يعاق فيه أى تحسين فى أساليب الانتاج عن طريق ما يسميه ماركس علاقات الانتاج تلك العلاقات التى لا نعرف منها سوى نظام الملكية ، وهو التعبير القانونى لها ، وذهب ماركس إلى أن علاقات الانتاج تعد علاقات ضرورية ، وأن الناس يدخلون فيها سواء قبلوا ذلك أم لم يقبلوا وبخاصة عندما يتعاونون فى إشباع حاجاتهم ، وهذه العلاقة تنفق مع طرق الانتاج المستخدمة . ولكن هل حينما تتغير هذه الطرق تنفق معها تلك

العلاقات ؟ ذهب ماركس إلى أنه يظهر من وقت لآخر بالضرورة عدم اتفاق أو صراع أو تناقض . ويرى بلامينتر أن عدم الاتفاق هنا يعنى التناقض بين النظم وليس الصراع بين الطبقات . وقد أوضح ذلك عند عرضه للقضية القائلة : « إن علاقات الإنتاج تصبح بمثابة أغلال أو قيود لقوى الإنتاج في مرحلة ما » . ويرى كذلك أنه إذا كانت علاقات الإنتاج تعيد التعبير القانوني لما في نظام الملكية ، وأن نظام الملكية يعكس بناء الطبقات ، إلا أن كلمة « يعكس » في هذا الصدد ليست واضحة بالمرّة ، إنها تعنى في جزء منها أنها « تحدد » ذلك أن ماركس وإنجلز قد تحلّوا عن نظام الملكية على اعتبار أنه يحدد بناء الطبقات ، ولكنها ذهبا إلى رأى آخر مؤداه : إن العكس هو الصحيح . ولكن الثابت دائما ، والذي لا يمكن إنكاره ، هو أن علاقات الإنتاج هي التي تحدد ذلك البناء . إن أى مجتمع طبقا للنظرية الماركسية ينقسم إلى طبقات ، ويكون نظام الملكية فيه متفقا مع هذا التقسيم ، وهناك دائما طبقة واحدة هي الطبقة الحاكمة أو صاحبة السيادة التي من مصلحتها أن تمنع أى تغيير في علاقات الإنتاج القائمة . وكذلك في نظام الملكية الذي يعد التعبير القانوني لما ، وإن كنا لا نعرف ما هي حقيقة علاقات الإنتاج وإنما نعرف ما هو نظام الملكية ، فإننا يمكننا أن نعرف ما هي الطبقة الحاكمة ، إنها الطبقة التي تستفيد من نظام الملكية الذي لا بد أن يظل قائما ليؤكد لها ويصدها ويتخلص الطبقة الحاكمة من القوى الجبرية في المجتمع وتستخدمها في منع التغييرات مهما كانت . ومن بعض الفقرات في مؤلف ماركس رأس المال ، ومن المصادر الأخرى ، يتضح لنا أن الطبقة الحاكمة تحاول - من جهة أخرى - أن تمنع التحسينات في طرق الإنتاج ، والسبب في ذلك هو أن الطبقة الحاكمة هي التي تملك النصيب الأكبر من منتجات المصانع ، فكلما كان إنتاجها كبيرا ، كانت الثروة كبيرة ، ولكن ماركس يرى أن التقدم الفنى يتسبب على المدى البعيد في دمار الطبقة الحاكمة . ومعنى ذلك أنه إذا كان من مصلحة الطبقة الحاكمة أن تحافظ على ثبات نظام الملكية الذي تعتمد عليه في تفوقها الاجتماعي ، ومن مصلحتها المباشرة أن تسمح بالتقدم الفنى الذي يزيد من الثروة ، فإن ذلك يتيح فرصة حدوث التناقضات التي يتحدث عنها ماركس وإنجلز^(١٧) .

والواقع أن هذا التفسير بثلث الصورة الواضحة ، إن كان هو التفسير الذي يمكن استخلاصه من مؤلفاتها ، إلا أن ماركس وإنجلز لم يتبنا إليه ، إذن فالتناقض بين النظم هو الذي يؤدي إلى الثورة الاجتماعية ، وإذا كان النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي تحاول الطبقة البرجوازية بأقصى جهدها أن تسمى وتحسن من طرق إنتاجه ، محافظة في الوقت ذاته على نظام الملكية ، فهي بذلك لا توجد للتناقضات فحسب ، وإنما تريد أيضا من حجم الطبقة العاملة التي تصبح بالضرورة

طبقة ثورية ، لأن العمال هم الذين يعانون أساساً من هذه التناقضات ، ويعتبر النصر السياسى للطبقة الثورية هو الذى يمل التناقضات ، وذلك عن طريق تغيير علاقات الانتاج التى تعد جزءاً من الأساس الاقتصادى للمجتمع ، وكذلك البناء القوي بأكمله الذى ينهض عليه .

والخلاصة : أن إسهام ماركس لا ينحصر فى مجرد الإشارة إلى أن السلوك السياسى هو تعبير عن المصالح الاقتصادية ، ولكن على العكس من ذلك كان إسهامه الرئيسى هو أنه جعل دراسة علم الاجتماع السياسى موازية لدراسة بناء المجتمع أو علم اجتماع الوحدات الكبرى Macro Sociology ويقول رايت ميلز C. Wright Mills : « إنه إذا كان علماء الاجتماع يدرسون تفاصيل وحدات صغيرة ، فإن ماركس يدرس نفس هذه التفاصيل ، ولكن على مستوى بناء المجتمع فى مجملته ، وإذا كان علماء الاجتماع الذين لا يعرفون من التاريخ إلا القليل يدرسون الاتجاهات قصيرة المدى ، فإن ماركس يأخذ الحقة بأكملها بإعتبارها وحدة الدراسة مستخدماً فى ذلك المواد التاريخية بطريقة خلاصة ، وإذا كانت قيم علماء الاجتماع عموماً قد أدت بهم إلى أن يتصوروا المجتمع فى صورة أكثر تفاؤلاً ، إلا أن قيم ماركس قد أدت به إلى أن يدين المجتمع فى جلوده وفروعه ، وإذا كان علماء الاجتماع ينظرون إلى مشاكل المجتمع باعتبارها مظاهر للتضلك فقط ، فإن ماركس ينظر إلى هذه المشاكل بوصفها متناقضات فطر عليها البناء القائم لهذا المجتمع ، وإذا كنا نجد أن علماء الاجتماع ينظرون إلى مجتمعهم باعتباره يسير فى طريق تطورى دون انبيارات كمية نصيب بنائه فإن ماركس يرى فى مستقبل هذا المجتمع انياراً كيفياً ، أى صورة جديدة للمجتمع ، أوحقة جديدة تستمر بواسطة الثورة » (١٨) .

غير أن هذا الاتجاه تعرض لانتقادات بعض علماء الاجتماع والسياسة على السواء ، فهو وإن كان يرجع الاحداث السياسية للوقائع الاجتماعية ، إلا أنه لا يحسب أى حساب لأثر النظم السياسيه الخفية فى تغير المجتمع ، ومن ثم وصفت هذه النظرة الطبقيه لعلم الاجتماع السياسى بأنها تعبر عن نوع من « الرد السوسولوجى » Sociological Reductionism الذى يتجاهل الكثير من العوامل الثقافية والنظامية ، ثم إن النزعة الحتمية الاقتصادية التى تبطن هذا الاتجاه يتلزم معها عقد للمقارنات التى تعتبر ضرورية فى دراسات الاجتماع السياسى نظراً لأنها تسلم بعمومية غلط تاريخى معين . هذا فضلاً عن أنها لا تلائم الدول النامية حيث تلعب الصورة الجديدة للتنظيم السياسى دوراً أساسياً فى عملية التنمية .

أما كتابات ماكس فيبر فقد وضعت لنا أساس تطور اتجاه فكرى آخر فى علم الاجتماع السياسى

يعبر عن نظرة نظامية للسياسة ، فلقد تبنى فيبر كعالم اجتماع طريقة في البحث تنفق إلى حد ما مع طريقة ماركس ، فبا يتعلق بالنظرة الكلية الشاملة للبناء الاجتماعي كأساس لتحليل السياسة . ومع ذلك فقد نظر إلى التدرج الاجتماعي بوصفه يشمل العلاقات الاقتصادية والمكانة الاجتماعية . وفضلا عن ذلك ففي مقال الطبقة والمكانة والحزب أوضح أن نحو المجتمع الحديث يتضمن عملية تاريخية يتم بمقتضاها الفصل بين النظم السياسية ، وبين البناء الاقتصادي والاجتماعي فكان النظم السياسية تنمو نتيجة للبحث السوسيولوجي لأنها مصدر مستقل للتغير في المجتمع .

والواقع أن ماكس فيبر أسهم في مجال «جميع» السياسى اسهاما أساسيا لا يعكس اهتماماته النظرية والفكرية والتاريخية ، والمهنية فحسب ، وإنما يعكس في نفس الوقت تجربته العملية وخبرته الملموسة بالسياسة الألمانية ، وعلى الرغم من الاهتمام بكتابهات السوسيولوجية ، إلا أن الفكر السياسى عند ماكس فيبر لم يحظ بنفس الدرجة من الاهتمام^(١٩) فلقد كان فيبر رجل علم وسياسة في الوقت ذاته ، وما يعرف عنه أنه درس اللغة الروسية لكي يطلع بنفسه على الصحف الروسية ، ويتابع الثورة التي لم تنجح عام ١٩٠٥ كما كان من كبار المناهضين لسياسة القيصر فلهلم الثاني ، وترغم حركة النقد خلال الحرب العالمية الأولى في المسائل السياسية والاقتصادية . كذلك كان فيبر عضوا في اللجنة الشهيرة التي قدمت مذكرة إدانة للثاني في الحرب العالمية الأولى ، وهى للمذكرة التي قدمت لثوتمر فرساي ، ولقد تميزت آراء فيبر السياسية بترعة تحررية تعكس الجو السائد في حياته الأسرية . هذا ، وقد أحدثت كتابات فيبر تأثيرا كبيرا في الدراسات الاجتماعية والسياسية لما تميز به من قدرة عقلية ثاقبة إلى جانب سحر وقوة شخصيته الأمر الذى أدى إلى أن يعتبره البعض « نبي القومية الألمانية »^(٢٠) .

على أن هذين المنظورين لعلم الاجتماع السياسى : المنظور الطبقي ومنظور النظم قد كتب لما الاستمرار ورغم إعادة صياغتها في ضوء الأحداث التاريخية ، وما وجه إليها من انتقادات ، وأصبحت نظريات التدرج الاجتماعي تدرس في إطار مفهوم جماعات المصلحة ، ذلك أن السياسة تمكس الصراع بين الطبقات الاجتماعية ، وهذه الطبقات تمر عن المصالح والاهتمامات المتباينة للناس سواء كانت اقتصادية أم مهنية ، أم دينية ، أم تنظيمية ، كما شملت نظرية التدرج أيضا البيروقراطية الحكومية والحزب السياسى بوصفها طبقات جديدة تدخل عناصر في نظرية جماعات المصلحة . أما اتجاه النظم فقد أعيدت صياغته ليبر عن نظرية في التوتر المجتمعي Societal Strain فالأحزاب السياسية هى ميكانيزمات للتخفيف من حدة التوترات التي

شهدها المجتمع الحديث وهكذا يصبح تحليل العناصر التي تحقق فاعلية التنظيم السياسي في أداء هذه الوظيفة هو الموضوع الرئيس للبحث السوسيولوجي . وهذا التصور شجع علماء الاجتماع على القيام بالعديد من البحوث الامبيريقية . وجدير بالذكر أن هذين الاتجاهين يعبران عن قيم مختلفة ونظرة متباينة للفلسفة السياسية .

هوامش الفصل العاشر

Lipset, S.M. "Political Sociology" in Melton (et.al)
Sociology Today: Problems and Prospects Basic Books inc

(١) انظر :

Publications N.Y. 1959 p. 31.

ومن الجدير بالذكر أن مقال ليست هذا شهر

كجزء من مشروع أكبر يتناول التحليل البحوث لخدمة بالسلوك السياسي المقارن ، والذي يحظى بالإشراف عليه قسم العلوم السلوكية
بمؤسسة فورد، ومجلس الدراسات السياسية في معهد بحوث العلوم الاجتماعية . أما للثقافات والبحوث الأساسية في الميدان قد
عرضها بالتفصيل في مقاله التالي :

Binder, R. & S.M. Lipset "Political Sociology: A Trend Report and Bibliography" Current
Sociology, 6 : 2 1957, 79-126. See Also: L. Bernard, the Field of Political Sociology J. Soc.
Philosophy, 3, 1958, 124 - 38.

(٢) يصعب هنا أن تقدم مناقشة موجزة لمصطلحات : المجتمع ، والنسق الاجتماعي ، والبناء الاجتماعي ، طلاء أنها الأدوات
التصورية الأساسية التي تستخدم الآن في مناقشات الاجتماع السياسي . ويشير مصطلح المجتمع - عموماً - إلى مجامع العلاقات
الاجتماعية المتبادلة بين الناس ، وغالباً ما يحدد المفهوم في تمييز المجتمعات عن بعضها ، وتعيين حدودها على معايير سياسية ،
وهذا بدوره هو ما يثير تساؤلات حادة عن العلاقة بين الدولة والمجتمع ، وقد يعرف المجتمع بطريقة أخرى فهو يعني : تلك النظم ،
والثقافة السائدة بين جماعة متميزة من الناس تشترك فيما بينها في القيم والمعايير ، وخلال فترة التطوريات الاجتماعية والسياسية في
القرون الوسطى ، لم يكن هناك تمييز بين المجتمع والجماعة السياسية ، حيث كان الإنسان ينتمي إلى هذا المجتمع السياسي وإلى
الكنيسة ، وكانت كافة المجتمعات باستثناء الكنيسة خاضعة للدولة أو هي جزء منها . أما الفكرة بين الدولة والمجتمع فقد ظهرت بعد
حركة الإصلاح الديني في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وبعد القرن الثامن عشر أصبح ينظر للدولة بوصفها تمثل فقط
Maciver: Society: Its Structure and Changes
N.Y, Leay is Smith, 1932).

قطاعاتاً أو أجزاءً من المجتمع . (انظر

أما مصطلح النسق الاجتماعي فهو مصطلح فني في النظرية السوسيولوجية يستخدم للإشارة إلى تفاعل مجموعة من الأفراد في موقف
معين ويضمون لتوجيه قيمي خاص ، وهكذا يشمل النسق الاجتماعي :

(أ) تفاعلاً بين الأشخاص .

(ب) للوقت

(ج) القيم والمعايير .

أما مصطلح البناء الاجتماعي فهو يعني مجموعة العلاقات المتبادلة بين الوحدات المكونة للمجتمع . ومن ثم يشتمل البناء
الاجتماعي على عدة أنماط اجتماعية فيما تاتاه وتطوّر واعتقاد يتبادل . ويستخدم مصطلح البناء الاجتماعي لوصف تلك للدرسة
الفكرية التي تتبنى نظرة كلية شاملة للأنماط الاجتماعية في تفاعلها ولأدائها ووظيفتها . انظر :

Kolb & Gould, op. cit.

Pizzorno, A. Political Sociology, Penguin Books, 1971. p. 7.

(٣)

(٤) انظر عرضاً لتحليل الأنماط السياسية عند هالفيد إيسون في مقال : « اتحاد نحو تحليل الأنماط السياسية » ، ويحدد
إيسون أن دراسة السياسة تتكامل فيهم كيفية صنع القرارات للقررة شريعاً أو القرارات المهمة عن السلطة وتقبلها في المجتمع ،
ولكن فهم العملية السياسية علينا أن ننظر إليها بوصفها تمثل نقلاً يتطوّر على أنشطة متكاملة ومتداخلة ، وهذه الأنشطة تستمد
تكمّلها من الحقيقة التي مؤداها أنها تؤثر في صياغة قرارات السلطة وأنها تتخذ في نطاق المجتمع . ويمكن معرفة تفاصيل نظرية إيسون
في :

David Easton, *The Analysis of Political Systems*, in Fizzono, Op. Cit. p. 39 Also, Hia, "An Approach to the Analysis of Political Systems" *World Politics* Vol. 9 1957

(٥) لاحظ الكس دي توكفيل أن الثورة الفرنسية تختلف عن الثورات الأخرى من حيث أن أقرها قد تعدى نطاق فرنسا ، لكي تكسب هذه الثورة طابعاً عالمياً ، ولا تعرف على طول التاريخ الإنسان ثورة تماثل هذه الثورة في أقرها من الناحية السياسية إلا إذا جعلناها مشابهة للثورات الدينية . وهكذا حينما نحاول درس الثورة الفرنسية في ضوء الحركات الأخرى المشابهة لها في أقطار أخرى وخلال مراحل تاريخية مختلفة ، فإننا بالضرورة سوف نتجه صوب الثورات الدينية . وقد تتبع توكفيل أوجه الشبه بين النماذج التي حركت الثورة الفرنسية وتلك التي حركت الثورات الدينية ، فلاحظ أن معظم الأديان تتم بالشخصية الإنسانية ، أو الإنسان في ذاته بغض النظر عن الحدود المفروضة عليه من التقاليد المحلية والقوانين والعادات ، والمهدف الرئيس من الدين هو تنظيم العلاقة بين الإنسان والله من جهة ، وبين الإنسان وأنسبه الإنسان من جهة أخرى ، وللبادئ ، التي تنطلق منها الديانات وتسمى إلى ترسيخها بادئ علمه تخاطب الإنسان بغض النظر عن لونه أو جنسه أو قوميته . ومن هنا نلاحظ وجه الشبه بين الثورات الدينية وبين الثورة الفرنسية التي جعلت من ميلادها بادئ تخاطب مشكلات الوجود الإنساني ، حينما نظرت إلى المواطن نظرة مجردة مستقلة عن الأنظمة الاجتماعية المختلفة . راجع تفاصيل هذه الآراء في : Alexis de Tocqueville

The Ancient Régime and the French Revolution 1966, pp. 41-4. (٦) انظر :

Parsons, T. *The Social System*, Free Press, 1961.

pp. 126-27

Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, Vol. 1 (٧) انظر :

Vintage Books, 1954, pp. 9-11. : وراجع أيضاً معالجة واقعية لهذه الأفكار في :

Lipset & M. Trow and J.S. Coleman, *Union Democracy*, Free Press, 1951.

(٨)

Parsons, T. *The Structure of Social Action*, Mac Graw-Hill, 1973, p. 509

Bendix, R. *Max weber: An Intellectual portrait*, Beacon Press, Forth Coming 1966. (٩)

Quoted in, J.P. Mayer, *Max Weber and German Politics*, Faber & Faber, 1943 p. (١٠)

128

Michels, R. *Political Parties*, Free press, 1949.

(١١)

International Encyclopedia of the Social Sciences 1968, Vols, 11-p. 299 (١٢) أنظر :

"Political Sociology".

Dutt, C. (ed. trans) *Fundamentals of Marxism Leninism* (Moscow, Progress Pub- (١٣)

-ishers, 1964 p. 53.

(١٤) لقد تعرف ماركس على الطبقة الاجتماعية من خلال الحقيقة التي مؤداها أن جماعة كبيرة من الناس يشغلون نفس الوضع في البناء الاقتصادي للمجتمع وأن هناك طرقة منتظمة سابقاً على الطبقة هو الرمي الذاتي ، وهو سابق أيضاً على الصراع السياسي والاقتصادي ، ورأي أن الأثر الذي يترب على النظام الرأسمالي تحد تطور الرأسمالية في المستقبل ، وأعتقد أن جماهير حال الصناعة قد يصبحون بالضرورة في فهم واع بمصالح طبقتهم . وبعد الرمي الذاتي بمكانة الطبقة عصباً ضرورياً في تطور الطبقة الاجتماعية ، ولكنه يحذر أن هذا الرمي قد يظهر نتيجة لتوتر التناقضات في النظام الرأسمالي ، أما المحلات التي جعلت ماركس يقول بهذا التنبؤ فهي : تركز المال في المدن ، وسهولة الاتصال بينهم ، والمناخات القسرية التي أسفها اغتصاب العمل . وهو لكي يوضح أهمية هذه الظروف يستشهد بالثلاثين القرنين الذين يشغلون وضعا متماثلا في البناء الاقتصادي ، ومع هذا لا يكونون طبقة اجتماعية . (انظر 149, op. cit. Dutt) وصنفر الفلاحين يكونون جمهوراً كبيراً ، وهم يعيشون في ظروف متماثلة ، ولكن دون أن يدخلوا في علاقات من أنواع متشعبة كل منهم مع الآخر ، ويفضل أسلوب الإنتاج بين كل منهم بدلاً من أن يسهل الاحتلاط بينهم ، وتعيش ملايين من الأسرى في ظل ظروف اقتصادية تنزل أسلوب حياتهم ، وإهتماماتهم ، وثقافتهم عن تلك الظروف الخاصة بالطبقات الأخرى ، وإذا كان هناك اتصال وثيق بين صنفر الفلاحين فهو ليس نتيجة لوحدة مصالحهم ، أو لتنظيم سياسي . ومن ثم فهم لا يكونون طبقة ، انظر معالجة لنظرية الطبقات في التطور السياسي في :

Bendix & Lipset (eds.) *Class, Status and Power*, Glencoe, the Free Press, 1953, p. 26.

Lenin, V. The Three Sources and Three Component Parts of Marxism, Moscow, Foreign Language Publishing House, 1913, pp. 29-30. (١٥)

Flamenatz German Marxism and Russian Communism. London Green & Co, 1954) pp. 21-23 (١٦)

Flamenatz, Ibid (١٧)

Mill, C.W. the Marx (N.Y., 1962) p. 12. (١٨)

(١٩) انظر دراسة طلبة من الفكر اليساري عند ماكس فيبر

Has-Dronberger, the Political Thought of Max Weber, N.Y. Appleton-Century

ولقد تناول مؤلف هذه الدراسة تحليل الفكر السياسي عند ماكس فيبر في ضوء التيارات الاجتماعية ، والاقتصادية والسياسية السائدة في ألمانيا بين عامي ١٨٨٥ - ١٩٢٠ والتي شكلت التوليف الكاملة وراء كتابات فيبر ، وعرض في دراسة لحول فيبر من الأحداث السياسية في ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى ودراساته في النظرية السياسية والديمقراطية والرأسمالية وأوضح منهجه في البحث .

Weber, the Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism Parsons (trans), (٢٠)
London, George Allen, 1936, p. 17.

الفصل الحادى عشر

علم الاجتماع العائلى

يعبر مفهوم الأسرة عن جماعة اجتماعية لا يمكن تجزئتها إلى جماعات أخرى ، وتقوم على عناصر بيولوجية ، نفسية ، وثقافية . والملاحظ أن تكوينها ، وبناءها ، وأبعادها ، وظروف معيشتها ، واحتياجاتها ، والعلاقات القائمة بين أعضائها ، وعلاقتها مع الكيان الاجتماعى برمتها ، ووظائفها تتنوع عبر الزمان وعبر المكان ، مرتبطة فى ذلك بأنظمة المجتمعات وبأشكال الحضارة ، وتعرض الأسرة ، منذ قرن من الزمان لتغير طفرى فى أبنيتها ووظائفها . وقد ازداد معدل هذا التغير بشكل خاص خلال الخمسة والعشرين عامًا الأخيرة ، ويمكن ملاحظة هذه التغيرات فى جميع المجتمعات المعاصرة ، بدرجات متفاوتة وتغيرات فى المكان والزمان دون شك ، ولكننا نلمس أن لها اتجاهات مشتركة بغض النظر عن نمط الحضارة ، ومستوى الثقافة ، والأنظمة السياسية والاقتصادية التى توجد فيها الأسرة . ونعرض فيما يلى للخصائص الأساسية للأسرة المعاصرة التى نتكلم عنها : وهذه الخصائص عبارة عن تجميع من الدراسات التى أجريت فى بلاد مختلفة خلال السنوات العشرين الأخيرة ^(١) .

• "ترجمت هذا الفصل المذكورة عليه شكرى من المصدر التالى :

La Sociologie year Cazenouev et David Victoroff, (ed.) Centre d'Etude et de promotion de la Lecture, Paris, 1970, pp. 150-170. Par Jacques Sabran

جاك سابران Jacques Sabran ولد من علماء الاجتماع الفرنسى المعاصرين . ولد فى مدينة أفينيون Avignon عام ١٩١٦ . وقد بدأ بدراسة المتعة والطوم وانتقل منها إلى دراسة العلوم الاجتماعية حيث تخرج فى كلية الدراسات العليا Ecole Pratique des hautes études حيث تلمذ على رينيه لوسن René le Senne وقد أسس مجلة Libres فى عام ١٩٤٢ . وفاز صيته من خلال الدراسات الاقتصادية الاجتماعية (التى اشترك فيها مع مجموعة أخرى من علماء الاجتماع) والمهنية :

Les Salaires masculins et féminis

• أجور الذكور والإناث :

Dix Ans d'évolution des négociations collectives.

• عشر سنوات من عمر للمفاوضات الجماعية :

Les glissements des salaires dans l'industrie des textiles

• تحوّل الأجور فى صناعة النسيج :

وقد نشرت جميعها فى الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٦٦ .

ويمكن للقارئ الرجوع إلى مصطلح المتشابه ، الاجتماع العائلى ، للدراسات القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٦ حيث يبد هذا الكتاب لؤلؤ وأفضل عرض لميدان علم الاجتماع العائلى باللغة العربية ، علاوة على ما يفيض من دراسات تطبيقية عربية

وإن كانت تجدر الإشارة إلى أهمية الدراسات التي أجريت في بعض الدول ، وخاصة دول الأنجلو - ساكسونية في مجال الملاحظة وجمع البيانات ، وكذلك في مجال النظرية ، كما يجدر بنا قبل أن نتطرق إلى الكلام عن جوانب الأسرة الحديثة ، أن نلم بالخطوط العريضة للإسهامات التي قدمها كل من التاريخ والأنثولوجيا لتوضيح مفهوم القرابة وإلقاء الضوء على مختلف أنماط الأسرة .

القرابة وأنماط الأسرة

المعطيات التاريخية والأنثولوجية :

القرابة بالنسبة لإنسان اليوم ، هي ثمرة رابطة فيسيولوجية قرابة دموية (Consanguinité) أو رابطة اجتماعية (تحالف alliance) أو رابطة قانونية (التبني adoption) . ويمكن أن يساعدنا مفهوم « الأسرة الروحية » على فهم طبيعة مفهوم القرابة في مجتمعات ما قبل الصناعة فضمون هذا المفهوم اجتماعي في جوهره . وقد أوضح لوسيان ليفي برول Lucien levy—Bruhl أن القرابة في هذه المجتمعات تنتج عن رابطة روحية وليست فيسيولوجية ، وهي مشاركة أسطورية في جماعة معينة ، وفي جميع القيم الدينية والأخلاقية .. إلخ التي تغطيها الجماعة ، وتختلف هذه القرابة تمامًا عن نظام القرابة عندنا ، الذي يمكن أن نسميه « قرابة وصفية » وهي قرابة تصنيفية ، حيث نجد أن نفس المصطلح القرابي لا يعنى فردًا واحدًا فقط ، وإنما يعنى فئة بأكملها من الأقارب ^(١) .

وهكذا كانت القرابة في المجتمع الريفي في الصين القديمة تتكون من انتماءات لا يمكن فصلها ، وتتميز برسوخها منذ الماضى السحيق ، وبأنها محمّدة تحليليًا دقيقًا . ولا تهم التسمية بالأفراد ولا بقربتهم الطبيعية . وهي لا تحتاج إلى أسماء إلا لكي تحدد فئات القرابة ، بل إن كلمة « الأم » نفسها تطبق على جماعة منسقة . وإذا أخذناها بمفهوم فردي فإن هذه الكلمة لا تستخدم في تسمية « المرأة » التي ولد الإنسان منها ، ولكنها تستخدم في تسمية المرأة التي كانت أكثر أجيال الأمهات احترامًا كذلك فإن الأب لا يتميز عن الأعمام ، حيث تسحب الكلمة أيضًا على دائرة تتسع كثيرًا عن دائرة أخوة الأب فقط ، ويخطط الأبناء بأبناء الأخ أو الأخت ، فعلاقات القرابة تتميز إذن بطابع شامل ^(٢) .

وكانت القرابة في روما القديمة تنبثق عن الدين وقد كتب فوستيل دى كولانج Fustel de Coulanges في تحليله للمدينة القديمة يقول : « إن رابطة الدم لا تكفى لإقامة

القرابة ، ولابد من رابطة العادة ، وعلى ذلك فإن الدين كان يتقل من ذكر إلى ذكر ولم يكن تحميد الأقارب العاصين يتم على أساس الميلاد ، وإنما على أساس العادة ^(٤) . وهكذا فإن صفة الأقارب لا تنطبق إلا للأقارب العاصين (المنحدرين فقط من خط الذكور) . أما الأقارب المنحدرون من خط الإناث فلا يعترف لهم بهذه الصفة مما كانت قرابتهم النحوية .

تطور جميع الأمر نحو شكل محدود عبر التاريخ :

وهكذا نرى أن القرابة رابطة اجتماعية : وهذه هي النتيجة التي خرج بها كلود ليفي ستروس Claude Lévi-Strauss حيث يقول : « نحدد كل علاقة أسرية مجموعة من الحقوق والواجبات وتصبح القواعد المتعددة التي نحرّم أو تبطل أنماطاً معينة من الاقتران محددة بشكل واضح ابتداء من اللحظة التي يقوم فيها كيان للمجتمع » ^(٥) . ومن هنا يأتي تحريم الزنا بالهارم بشكل عام نصادفه في كل المجتمعات : فلما كانت الحياة الاجتماعية مجموعة من المبادلات ، فإن الزواج يجب أن يتم وفقاً لقواعد التبادل في المجتمع الذي يعيش فيه الزوجان ، ومفهوم رابطة الدم لا يحدد في الأصل تحريم الزنا بالهارم ، كما يتضح ذلك من حالة أبناء العمومة أو الخولة المتوازيين ، وأبناء العمومة أو الخولة المتقاطعين ، ففي الأسرة الواحدة يعتبر أبناء الخال وأبناء العم أبناء عمومة وخولة متقاطعين ، وأبناء الخالة وأبناء المم أبناء عمومة وخولة متوازيين . ومع أنه تربط بينهم نفس صلة الدم ، إلا أن الزواج ، كقاعدة عامة ، محرم بين أبناء العمومة والخولة المتوازيين - باعتباره زنا بالهارم ، في حين أن الزواج بين أبناء العمومة أو الخولة المتقاطعين مرغوب ، إن لم يكن إجبارياً .

وتضع كل المجتمعات قواعد للزواج ، وتحرم بعض أنماط التزويجات . وتسمى هذه الأنماط المحرمة من الزواج « زواج المحارم » فالزنا بالهارم في الأساس هو ارتباط محرم ، ليس لأنه قد يعرض لخطر بيولوجي ينتج عن « رابطة الدم » في النسل ، ولكن لأنه يلغى وسيلة جوهرية للتبادل بين المجالات الاجتماعية القريبة عن بعضها البعض ، ويعتبر مفهوم « رابطة الدم » كمحيار للمحارم « جانباً محدداً » : فالزواج بين أعضاء نفس الأسرة يمنع التبادل مع الأسر الأخرى . إن التحريم العلني « للزنا بالهارم » هو الطريقة السليمة لتأكيد القاعدة الوضعية للزواج الاختزالي (الاختبار الإجباري للمرأة من بين الفتيات) . وهو كذلك عامل جوهري في المبادلات الاقتصادية بين المجالات التي يتسمى إليها الأقربان .

وهكذا فإن أنساق القرابة المرتبطة بشكل وثيق في أشكالها المفقطة بالأبنية الاجتماعية تؤدي إلى

نشأة مجتمعات متألّفة أو أسر من أنماط متنوعة^(١) . وتؤكد الملاحظات المعاصرة لعلماء الأنثولوجيا أوصاف تلك الأسر في المراحل التاريخية السابقة .

والعشيرة التوتمية (مثل القبائل الأسترالية) تضم تحت اسم متميز ونسب مشترك جميع الأفراد المنحدرين من نفس السلف الأسطوري : هو التوتيم Totem ويتم تحديد النسب في الغالب عن طريق الأم (ولا يتضمن هذا بالضرورة أن النظام الموجود تسيطر فيه الأم) . وقاعدة الزواج هي الزواج الاغتصابي ، والزواج بين أعضاء نفس العشيرة محرم ، ويتحم اختيار القرين من عشيرة أخرى ، وهذا هو قانون التبادل الذي أعلنه ليفي شتراوس .

وتقسم العشائر إلى فئات زواجية Classes Matrimoriales تم عمليات الزواج الممكنة فيها بينها تبعاً لتشابكات عديدة وصفها الفريد راد كليف براون A.R. Radcliffe Brown في دراساته الهامة عن سكان جزر الأندمان Andamanais وعن الأستراليين ، (والتي أجريت في الفترة من عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٢٥) وعن الأفريقيين (عام ١٩٥٠) ، ويمثل الأب في الأسرة الكبيرة أو الأسرة الممتدة أو الأسرة غير المتقسمة Famille indivise^(٢) والتي يسميها السير هنري مين H.S. Maine بالأسرة المشتركة « Joint Family » ، كالأسرة الكبيرة في البنجاب ، أو أيرلندا ، والزرادوجا Zadruga السلافية ، ويمثل السلف المشترك الأمين على عبادة الأسلاف والقائم على إدارة الممتلكات للملوكة ملكية مشتركة لجميع أفراد الأسرة ويتجسد هذا النظام في « البيت الطويل la longue maison (عند الإسكيمو) أو « البيت الكبير » la grande maison (عند الهنود الحمر بأمريكا الشمالية) ، الذي ينقسم إلى أقسام يضم كل قسم منها أسرة معينة من الأسر الصغيرة التي يشملها البيت الكبير . ويكون تحديد انتساب الشخص إلى أولى رحمه إما في خط الذكور أو على أساس ثنائي أي خط الذكور والإناث معاً تبعاً للمناطق المختلفة . وتعيش الأسرة الأبوية (التي يسيطر فيها الأب) ، مثل الأسرة في روما القديمة ، في ظل السلطة المطلقة « لرئيس العائلة » الذي يعتبر المالك الوحيد للثروة الموروثة .

٢- وتعتبر الأسرة العريقة La faille Souche ، التي وصفها فريدريك لوميلاي^(٣) نوعاً من هذه الأنواع ، حيث تعيش ثلاثة أو أربعة أجيال معاً تحت السلطة الأبوية ، إذ تضم زوجين من كل جيل إلى جانب غير المتزوجين .

٣- وأخيراً الأسرة الزوجية أو الأسرة الصغيرة التي تتكون من الأب والأم والأطفال الصغار . وهذا هو شكل الأسرة القرية الحديثة ، ويطلق عليها أيضاً أسماء « الأسرة البيولوجية » ، « والنووية » ، و « الأولية » ، ونلاحظ على تطور جميع أشكال الأسر في مختلف الثقافات حالياً

واتجاهًا نحو هذه الأسرة الزوجية الأحادية ، ويتمى كل من الزوجين في هذه الأسرة الصغيرة إلى أسترين ، الأسرة التي ولد فيها ، وهى أسرة التوجيه d'orientation والأسرة التى أنشأها بزواجه ، وهى أسرة التناسل .

الزواج

وهكذا تحولت علاقات الأسرة بالزواج رويدًا رويدًا في اتجاه الأسرة الزوجية التى أصبحت تقوم ، من الآن فصاعدًا ، على أساس الزواج ، وهو الذى يحدد كذلك علاقات القرابة في المجتمع^(١) . ويلخص موس هذا التحويل قائلا : ينطلق الزواج من لا شيء تقريبًا لكن يحقق كل شيء تقريبًا . « وهو تكريس اجتماعي لرابطة كانت تستصحب محرمة أو غير شرعية بدون هذا الاعتراف من المجتمع ، أو كانت ستحرم من حماية القوانين » فالجتماع يميل إذن إلى إضفاء صبغة قانونية على الزيجات التى تتم ، بحيث إن دور كاييم كان على حق عندما قال : « ليس الاتجاه هو جعل كل زواج ارتباطًا حرًا ، وإنما تحويل كل ارتباط ، حتى وإن كان حرًا ، إلى زواج ، ولو كان من مرتبة دنيا »^(٢) . ففي فرنسا مثلاً يعترف القانون بنظام المحظيات ، ويستفيد هذا النظام بالقوانين العائلية بنفس القدر مثل الذى تفيد منه الأسر القائمة على أساس الزواج الشرعي وهو عقد مدني وعام يقوم على أساس الرضا المتبادل ، ويكون مصحوبًا بعقد خاص عندما يتم التعاقد أمام الموثق ، ويعقد ديني عندما يتم تكريس هذا العمل في الكنيسة ، وقد جعلت منه الكنيسة الكاثوليكية ، بعد مجمع ترنت ، رباطًا مقدسًا ، ويرى فيه رجال القانون عقدًا تقوم على أساسه الحياة المشتركة ، والواقع أن الزواج ليس غاية في ذاته : إذ يعمل الزوجان على تكوين جماعة جديدة .

انخفاض معدلات العزوبة والتكبير بالزواج :

يميل الزواج في المجتمعات الغربية إلى أن يصبح القاعدة بالنسبة للجميع ، وتسجل إحصاءات الزواج انخفاضًا عامًا في معدلات العزوبة . فقد أوضح الإحصاء الذى أجري في فرنسا في عام ١٩٦٢ أن هناك ١١,٣٠٠,٠٠٠ أسرة منها ٩١٪ أسرة شرعية . وفي ١٩٠٠ كان هناك ١٢٪ من بين النساء اللاتي بلغن سن الثلاثين مازلن عازبات ، وفي ١٩٦٠ بلغت هذه النسبة ٧٪ فقط بينما وصلت في الولايات المتحدة إلى ٤٪ فقط . وتتشابه نفس الأرقام بشكل ملحوظ مع معدلات العزوبة عند الرجال .

الزواج يصبح أساس تكوين الأسرة :

كانت الزيجات في المجتمعات الغربية تتم فيها معنى في سن متأخرة . أما في أيامنا هذه فقد انخفض سن الزواج بشكل عام . إذ انخفض سن الزواج في فرنسا خلال مائة عام ، من ٢٦ إلى ٢٣ سنة بالنسبة للفتيات ومن ٢٩ إلى ٢٦ سنة بالنسبة للشبان . وقبل الحرب العالمية الثانية كانت هناك فتاة واحدة من بين كل عشرين فتاة تتزوج قبل ١٩ سنة ، أما اليوم فهناك واحدة بين كل عشرين فتاة تتزوج في هذه السن . ونجد اليوم أن ٧٥٪ من خيات الأجيال الجديدة يتزوجن في سن ٢٥ عامًا ، وفي الحلقة الدورية الثامنة للدراسات العائلية (التي عقدت في أوسلو بالنرويج عام ١٩٦٣) كانت ٨٠٪ من البحوث تناول الزيجات المبكرة التي لا تتوقف معدلاتها عن التزايد في كل أنحاء العالم تقريبًا ، وبالمبحث عن أسباب هذا الزواج المبكر اتضح أن الحمل قبل الزواج لم يكن يبدو مرفوعًا في فرنسا (٢٣٪) ولكن الأمر لم يكن كذلك في بلاد شمال أوروبا (السويد والنرويج ، وفرنلندة ، وألمانيا الغربية) حيث تتزوج ٣٦٪ من النساء وهن حوامل (٩٠٪ من البنات في سن ١٨ سنة) . وبين الطابع العام للاتجاهات الجديدة للزواج أن المقصود هنا هو ظاهرة جمعية لا تنحصر للظروف القومية الطارئة : فعواملها غير معروفة ، وتسمح بتفسيرات عديدة ، وهناك دراسة لشارستلاف وبريسا^(١) Chasteland et R. Pressat تبين أن سلوك الأجيال المعنية لم يتغير برغم اضطرابات الحربين العالميتين : وبالتالي فقد مرت الأزمات الاقتصادية دون أي تأثير ملحوظ في هذا الصدد .

أما عن فارق السن بين الزوجين فيبدو أنه ثبت عند حوالي ثلاث سنوات (فكان الحد الأدنى ستين وأربعة أشهر في بلغاريا ، والحد الأقصى أربع سنوات في كندا) .

مدة الزواج واستقراره :

امتد الأمل في الحياة الطويلة بالنسبة لكل فرد : فقد زاد متوسط العمر بالنسبة للرجل من ٦٣ سنة في سنة ١٩٠٠ إلى ٧٠ عامًا ، وبالنسبة للمرأة من ٦٤ إلى ٧٦ عامًا . وبذلك تكون مدة الحياة الزوجية المتوقعة بالنسبة للرجل الذي يتزوج في سنة ٢٦ عامًا والمرأة في سنة ٢٣ عامًا هي حوالي ٤٤ عامًا ، ونظرًا لانخفاض معدل الطلاق نسبيًا (١٠٪ في المتوسط) سوف تطول مدة الحياة الزوجية المتوقعة للعالية العظمى من الزيجات ، بينما كانت تقتصر في القرن الثامن عشر على

١٥ عامًا تقريبًا ، ويعتبر هذا عاملاً جليداً على جانب كبير من الأهمية في التأثير على العلاقات بين الزوجين :

ويبدو أن الاستقرار هو القاعدة بالنسبة للغالبية العظمى ، ويقول شومبار دى لوف P.H. Chombart de Lave « يجب أن نضيف إلى هذا ، على عكس الاعتقاد الذي ساد في بعض الأحيان ، أن لدى الرجال ولدى النساء رغبة عميقة في استمرار العلاقة الزوجية ، فقد أصابتنا الدهشة مما طلعت علينا به بعض البحوث التي أجريت حول صورة المرأة في المجتمع ، من أن المرأة تستشعر في بعض الأحيان خوفاً من عدم إمكانية استمرار العلاقة الزوجية مع الرجل (قارن شومبار دى لوف) ^(١٣) . فهل يرجع ذلك - ولو جزئياً على الأقل - إلى أن الزوجين أصبحا يختاران بعضهما في الغرب بشكل أكثر حرية عن ذي قبل ، حيث تحول الزواج من زواج تفرضه الظروف إلى زواج يدفع إليه الميل *Marriage d'inclination*

اختيار الشريك في الزواج :

ظل الزواج في فرنسا ، حتى وقت قريب ، يتم نتيجة اتفاق بين أسرتين لم يكن يراعى فيه شعور العروسين المعنيين مطلقاً ، وكان القانون للدنى ينصع الزواج لمن يقل عن ٢٥ عامًا لسلطة الأب ، ثم خفض من الزواج فيما بعد إلى ٢١ عامًا ، ومنذ عام ١٩٤٧ أصبح من الممكن في حالة اختلاف الأبوين ، الاكتفاء بموافقة الأم على الزواج . ويسمح هذا التحرر ، نظرياً ، بحرية اختيار شريك الزواج في إطار عملية مصادقة تامة ، وقد أوضح آلان جيار *Alain girard* أن هذا الاختيار كان في الواقع مشروطاً ومحدوداً بعوامل مختلفة ترجع إلى الأبنية والعادات الاجتماعية : فقد كانت « قاعدة التجانس » *homogamie* هي التي تحكم بمعنى أن كل طرف يتزوج من « شبيه » ، وهنا يطبق في الواقع نظام القرابة الثقافية *narenté culturelle* التي حلت محل القرابة الاجتماعية في المجتمعات قبل الصناعية ، ويتضح هذا التجانس في تكوين زيجات عن طريق :

- القرب الجغرافي : ٥٧٪ من الأزواج يقطنون نفس الحى في الفترة التي تعارفوا فيها ، و ٨١٪ يقطنون نفس الدائرة .

- عن طريق الانتماء إلى نفس البيئة الاجتماعية (أو بشكل أدق إلى نفس البيئة الاجتماعية - المهنية) . ويتضح ذلك في ٧٠٪ من الحالات .

- عن طريق المستوى الثقافي : فقد اتضح في ٦٦٪ من الحالات أن الزوجين يسميان إلى نفس المستوى الثقافي .

- بسبب التجانس الروحي : فقد اتضح في ٩٧٪ من الحالات أن الزوجين يدينان بنفس الديانة أو يعتنقان نفس الآراء الفلسفية .

وهكذا ينحصر الزواج دائماً من حيث المبدأ لبعض المعايير الجمعية ، الثابتة والدائمة التي تساهم في المحافظة على الأبنية والتقاليد المتوارثة^(١٣) .

حجم الأسرة

يؤدي طول الحياة الإنسانية والزواج المبكر الذي يدوم عامة لأمد طويل ، وكذلك انخفاض نسبة وفيات الأطفال بفضل تقدم الطب بنسبة تصل من ١٣ إلى ١ كل ذلك يجعل من الممكن أن يكون لدى كل زوجين في المتوسط سبعة أطفال يكادون يصلون جميعاً إلى سن الزواج ، وهكذا تقول الإحصاءات التي يقدمها الفريد سوفي Alfred Sauvy^(١٤) أنه من المتوقع أن يصل عدد ٢,٥٠٠,٠٠٠ مولود في السنة ، بينما يبلغ هذا العدد حالياً أقل من ٨٠٠,٠٠٠ . والفارق وهو ١,٧٠٠,٠٠٠ ينتج عن الإجهاض ومنع الحمل . فالأسرة الحديثة تتميز برفض الزوجين « للحمية البيولوجية » كما تتميز بإخضاع عملية الإنجاب لإرادتها عن طريق تحديد عدد الأطفال وتوقيت ولادتهم : مع التسليم طبعاً بوجود اختلافات وفقاً للأجناس والبلاد - وكذلك داخل البلد الواحد - ووفقاً للجماعات الاجتماعية ، والاتجاه العام للمجتمع .

تغير جلوى في عقلية الزوجين :

مثلاً كان لفرنسا فضل الريادة السياسية بالثورة التي فجرتها في عام ١٧٨٩ ، كذلك كان لها فضل الريادة في المجال الديمغرافي عندما خفضت معدل المواليد فيها قبل جيرانها بضع عشرات من السنين ، والظاهرتان مترابطتان ، وهما تعبران عن تغير طفرى في العقلية . ف منذ عام ١٦٥٠ لوحظ انخفاض معدل المواليد من النبلاء ، ثم امتد ذلك الانخفاض إلى الطبقة البرجوازية في أواخر القرن السابع عشر ، وانتقل بعد ذلك إلى الجماهير الشعبية في أواخر القرن الثامن عشر . وبدأ انخفاض معدل المواليد في الدول الأوروبية الأخرى في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ولكنه تم بمعدل أسرع مما كان عليه في فرنسا . وعرضت بسرعة معدل المواليد فيها الذي انخفض من ٣٨٪ في نهاية القرن الثامن عشر إلى ١٨,٨٪ بعد حرب ١٩١٤ .

وهناك بعض محاولات أولية واهية لتفسير هذا الوضع . من هنا مثلا النظرية البيولوجية : إذ يذهب سينسر ودويلداى Doubleday وعدد آخر من الكتاب في القرن التاسع عشر إلى أن الخصوبة تقل وفقاً لقانون بيولوجى طبيعى كلما ارتفع مستوى المعيشة وكلما تحسنت التغذية . وقد عرض كورادوجينى^(١٤) Carradogini في فترة ما بين الحربين العالميتين النظرية العضوية الجديدة neo-organicism التي تقول أن الجماعات الاجتماعية كالأنم مثلا قد تشبه الكائنات العضوية الحية ، وقد يكون من شأنها أن تهدم مثلها ، وكلما استمرت هذه العمليات قلت قدرتها على التكاثـر .

وقد ظهر حديثاً جداً بعض المؤلفين الذين يفسرون انخفاض الخصوبة بغذاء أكثر ثراء بالبروتينات مثل جوزى دى كاسترو^(١٥) Josué de castro ، وألان جيرار^(١٦) Alain girard وكذلك لا تصلح نظرية «الأخلاقيين» الذين يهتمون تراعى العادات الاجتماعية ؛ وقد لجأ بوليب Polyble إلى ذلك في الزمن القديم ؛ ولكن هذه النظرية تنظر إلى الماضي باعتباره العصر الذهبي للإنسانية ، وإذا اتخذ ما كان موجوداً من قبل كمقياس للغير ؛ فإنها بذلك تضع فروضاً قيمة لا تتفق مع الموضوعية العلمية . والواقع أن الاستنتاجات التي خلصت إليها البحوث المختلفة تتفق فيما بينها على القول : بأن انخفاض معدل المواليد هو نتيجة اتجاه اجتماعى جديد . فللوقت قدر محتم ، يمكن السيطرة عليه جزئياً بفضل العلم ، ولم يعد الميلاد قلداً محتملاً كما كان يبدو في الماضي وإنما يمكن السيطرة عليه بالكامل . والواقع أن تحديد المواليد الذي عم في فرنسا أثناء الثورة الفرنسية في ١٧٨٩ لم يتج عن اكتشاف وسائل لمنع الحمل . فقد عرفت هذه الوسائل في كل وقت ، ولكنها لم تكن مستخدمة إلا في أوساط محدودة ، وخاصة عند البغايا^(١٨) .

فأحدث هنا يمكن في تضيير الاتجاهات وتعديل الضوابط الاجتماعية التي أدت إلى استخدامها في جميع البيئات ، كما يتضح ذلك أيضاً من الدراسات الحديثة التي أجريت على سكان بورتوريكا وكندا^(١٩) .

العدد المثالى للأطفال والظروف المثلى :

يأمل الأزواج من وراء ترشيد حياتهم أن يضمنوا لأطفالهم الرفاهية القردية والرق الاجتماعي دون الإضرار بالتوازن العام للأسرة . ومجرد أن يبلغ التخطيط الأسرى الضخامة التي تكاد تكون مطلقة - وهو ما يحدث في حالة (حبوب منع الحمل) - فإن موقف الزوجين من عدد الأطفال

يصبح حاسماً ونهايكاً وقد أجرى ريدر Ryder وويستوف Westhoff في الولايات المتحدة بحثاً دقيقاً نشر عام ١٩٦٧ ، خلاصته أنه إلى أن الأسر التي تكونت حديثاً تستجيب أطفالاً في وقت متأخر ، دون أن يؤدي ذلك إلى نقص في حجم الأسرة في نهاية الأمر . وتبين جميع بحوث قياس الرأي والدراسات المسحية أن الأزواج يريدون أطفالاً ، ولكنهم يريدون إنجاب العدد الذي يحدونه فقط ، وفي الوقت الذي يبدو لهم مناسباً ، وقد أجرى جابر بورجوا ييشا Jean Bourgeois-Pichat دراسة حديثة قام فيها بحساب نموذج الأسرة الكاملة ، مع مراعاة اتجاهات معدلات الزواج والخصوبة والانتشار المطرد لوسائل منع الحمل : فاقضح أن ١٠٪ فقط من الأزواج قد يكونون بدون أطفال .

الإنجاب يصبح من الآن فصاعداً اختيارياً وواعياً :

يبلغ الحجم المثالي الذي ترجوه الأسرة ، وبشكل إجمالي تقريباً ، ثلاثة أطفال ويبقى بعد ذلك تحديد الظروف التي يرى الزوجان أنها ملائمة لتحقيق هذا الأمل النظري . وتبين البحوث التي قام بها المعهد القومي للدراسات الديمغرافية I.N.E.D. والمعهد الفرنسي للرأي العام I.F.O.P. المكانة الهامة التي يظنها الجانب المالي في تحديد هذه الظروف . ولكن الملاحظة البارزة هي الخوف من البطالة المتزايدة التي تؤدي إليها زيادة المواليد ، والتي سيكون أطفال المستقبل ضحية لها عند دخولهم إلى حياة العمل . ويضاف إلى هذا الخوف من البطالة المخاوف الناشئة عن وضع عالمي شامل يحلر من نقص المساكن والأماكن في المدارس والمدرسين . وليست هذه الاتجاهات مقصورة على فرنسا ، فهي موجودة أيضاً في البحوث الأمريكية . والتي يمكن تلخيص نتائجها كما يلي : إن الأزواج يؤجلون الإنجاب إلى حين ينتظرون الحصول على وظيفة حسنة مناسبة ، وإلى أن يتأكدوا من أن الأطفال ستتاح لهم أيضاً فرصة الحصول على وظيفة حسنة ، وغلب في النهاية أن تقدير الرفاهية الاجتماعية وتأمين المستقبل هي الدوافع المسيطرة على خصوبة الزوجين ، إن هذا المفهوم الجديد للإنجاب - كعملية واعية واختيارية - يعتبر ثورة تضع الزوجية في موضع المسئولية .

ظروف الحياة والبيئة

ترتبط حياة الأسر ارتباطاً وثيقاً بالظروف المادية التي تعيش فيها . ولا يمكن تحديد مستوى المعيشة بطريقة مجردة وشاملة ، فلا شك أنه يتوقف على حجم

الموارد ، ولكنه يتج في الواقع عن تشابك معقد لعوامل اقتصادية وثقافية واجتماعية تختلف تبعاً للجماعة الثقافية التي تنتمي إليها الأسر. ولطه يمكن تحليله من خلال إمكان إشباع رغبات الأفراد في الأشياء المادية أو الثقافية ، وذلك بمجرد إشباع الاحتياجات الحيوية (الغذاء والسكن والملبس والصحة) إشباعاً كافياً . ولكن تحديد هذه الاحتياجات الحيوية وتحديد الحد الأدنى الضروري يختلف اختلافاً شديداً حسب الفئات الاجتماعية - المهنية ، والمكانة الاجتماعية ، والإقليم الذي تعيش فيه الأسرة ، وعمل الإقامة (ريف أو مدينة أو حى من مدينة)^(٢٠) . وتظهر الفروق في مفهوم مستوى المعيشة حسب تصرف أنماط الأسر المختلفة في الميزانية . ذلك أن توزيع الموارد على البنود المختلفة يتج عن تعدد « النماذج » التي تحدد الاختيارات . وبمجرد إشباع رغبات تحسين مستوى المعيشة ، تنشأ رغبات جديدة . وقد ظلت عملية الادخار التقليدية تسمح بتحقيق هذه الرغبات المختلفة ، ولكن التطور العام في وسائل الائتمان باتت تسمح اليوم بالوصول على الفور إلى مستوى المعيشة للشود . وهكذا فإن الكياليات المسحوبة على المستقبل أصبحت تلزم حياة الأسرة وتوجهها .

وتأتى البيئة السكنية والسكن ووسائل الراحة على رأس هذه الاحتياجات وتمثل أهمية متزايدة بينها . وقد أدى تطور الصناعة إلى ظهور أشكال جديدة من البيئات السكنية : فقد انفصل من الآن فصاعداً مكان العمل عن مكان الإقامة . وأصبحت المدن الكبيرة تنقسم إلى مناطق متخصصة : مناطق للإقامة ، ومناطق صناعية ، ومناطق إدارية ، ومناطق تجارية ، وباتت الحياة الخاصة تأخذ أشكالاً متعددة في المجتمعات الجديدة منها : الوحدات السكنية ، والعمارات الضخمة ، والأحياء . وقد ظل الإسكان يتجه نحو المركز الحضري طوال قرن كامل من الزمان ، ثم أخذ يتجه حالياً نحو عدم التركيز . . وقد اتضح في الدراسة التي أجراها شومباردى دى لوف Chombard de laue بعنوان : « الأسرة والإسكان »^(٢١) أن ٥٦٪ من الناس قد ابتعدوا عن أماكن عملهم لكي يسكنوا في الوحدات السكنية الجديدة في الضواحي . وأوضح الدكتور دى يونج de Jonge في الحلقة الدراسية التي عقدت في بروكسل حول الأسرة في مايو ١٩٦٥^(٢٢) أن حركة ابتعاد السكان عن المركز تزيد على حركة الاقتراب من المركز في البيئات غير الزراعية . وهو يعرض رأى الخبراء الذى يقول بأن التجمعات السكانية الكبرى التي نعرفها هي « نتيجة لعوامل موجودة في الماضي وعنى عليها الزمن . وقد فقدت هذه المدن ، كما يقول الخبراء ، كثيراً من مبررات وجودها مع ظهور الطرق الحديثة في النقل والمواصلات » . ولقد أدرك السكان كما يتضح من البحوث باستمرار ، أن كثيراً جداً من الأخطار على الصحة والتوازن نتج عن تحرك

السكان (الضجة . الهواء الملوث ، الافتقار إلى وجود أماكن خالية للترويح) .
وترجو الأغلبية انفصالاً تاماً عن الحياة المهنية ، ولا تريد أن تسكن وسط مجموعة تضم الزملاء في العمل . ويستج عن ذلك قصص في الاختلاط مما يعود في النهاية على زيادة الارتباط بالأسرة ، وثلاثة أرباع الناس يعادون « المدن » . وهم يقولون : « إن الناس مكثسون بعضهم فوق بعض غاية التكديس » . . ويبدو الجيران في الواقع وكأنهم يراقبون حياة الأسرة ، ويمارسون نوعاً من أنواع الضبط الاجتماعي على حياتها . وتؤكد الرغبة في إيجاد « منطقة عدم اكتراث "Zone d'indifference" » حول المسكن ، ويزداد هذا الإحساس - بالاستقلال عن الجيران » كلما ارتفع مستوى المعيشة .

وهناك كثير من المساكن في المدن والريف لا تزال تعاني نقصاً في العدد وفي المرافق للملائمة . والواقع أن هناك مجموعة من الوظائف وأوجه النشاط الأسرى التي تدعو اليوم إلى إجراء مزيد من البحوث عن الألفة الداخلية لأعضائها ، ولذلك فإن تقسيم الأماكن الداخلية المستوحى من تنظيم كان قائماً من قبل في الطبقات الثرية ، يتطلب التخصص الوظيفي للغرف بشكل متزايد ، حيث نجد الانتفاع ببعض هذه الغرف يكون مشتركاً ، في حين يستخدم البعض الآخر بشكل فردي ، كأن يخصص الآخر فردياً للوالدين وللأطفال وللأولاد الكبار . . إلخ .

وتتقدم وسائل الراحة ببطء بالنسبة للمياه الجارية ودورات المياه في حين تتقدم بمعدل متوسط بالنسبة للصالات والمكنسة الكهربائية ، وبمعدل سريع بالنسبة للثلاجة الكهربائية والتلفزيون . وهذا المعدل هو نفس معدل التقدم بالنسبة لجميع البلاد ، وإن كانت فرنسا تأتى في المرتبة السادسة ، في حين تأتى الولايات المتحدة في المقدمة ، حيث يتوفر فيها معدل مرتفع في الميكنة المنزلية^(٢٣) . ويوجد المهندسون للمهاريون وأخصائيو تخطيط المدن وعلماء الاجتماع جهود البحث التي يبذلونها لكي يملأوا الوطن والمسكن مع مستويات احتياجات الأسر ، من حيث : وسائل الراحة ، ودرجة الألفة بين أفراد الأسرة ، والمواصلات ، والترفيه .

ميزانية الوقت والترفيه^(٢٤) :

أدى التقدم المطرد في ميكنة الأعمال المنزلية ، واستخدام منسوجات جديدة ، وفتح مطاعم للأكل وفصول للحضنة إلى اختصار الوقت الذي تخصصه الأمهات في الأسرة للأعمال المنزلية والعناية بالأطفال . وأصبح لدى الرجل في الأسرة حالياً وقت يقدر في المتوسط بثلاث ساعات وأربعين دقيقة للترفيه في اليوم^(٢٥) . والمفهوم طبعاً أنه يدخل في تقدير هذا يوم العطلة الأسبوعية

والعطلات أيضًا . كما أصبح لدى المرأة ساعتان وخمس عشرة دقيقة للترفيه . إذا كانت تمارس نشاطاً مهنيًا ، وأربع ساعات إذا كانت ربة بيت لا تعمل . أما في الولايات المتحدة فوق الفراغ لدى الرجل يقدر بأربع ساعات وخمس وأربعين دقيقة يوميًا . أما المرأة العاملة فيقدر وقت فراغها في اليوم في المتوسط بثلاث ساعات ونصف . وتحاول مختلف البلاد الغربية اللحاق بالوضع الأمريكي . فالوقت الذي يتوفر بفضل المرافق المتزلية والاجتماعية يذهب إلى الترفيه . وتلاحظ من الناحية العملية أنه لا توجد . خارج الأسرة . المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بتنظيم ساعات الفراغ هذه . ويصل معدل المشاركة في النشاط العام في الولايات المتحدة إلى خمس عشرة دقيقة في اليوم . في حين لا يزيد على خمس دقائق فقط في فرنسا . ويترب على ذلك ظهور بعد جديد . وهو أن الترفيه أصبح يتم داخل الأسرة بشكل متزايد . وبما يدعم هذا الاتجاه تعميم نظام الإجازات المستحقة بمرتب وإطالتها . والتي توفق الأسرة بينا وبين إجازات الصيف المدرسية . وتكون نتيجة هذا بالطبع أن تتوقف الروابط الداخلية للجماعة الأسرية .

حياة الأسرة

تتعدد أساليب حياة الأسر بقدر تنوع أغاط الأسر التي تتناسب بدورها مع الجماعات الاجتماعية . ولكن من الملاحظ أن التحولات الأساسية تكون ذات طابع عام . كما أنها تترجم عن اتجاه عام أيضًا . فإن تغير مكانة المرأة يؤدي إلى ظهور علاقات جديدة بين الزوجين وظهور أدوار جديدة للرجال والنساء . كما يتخذ الطفل مكانًا جديدًا يحدد بدوره أسلوبًا جديدًا في العلاقات بين الآباء والأطفال . كما تكشف العلاقات الخارجية مع الجيران ومع الأقارب عن ظهور اتجاهات جديدة .

وكان التطور في الوضع القانوني للمرأة في القانون الفرنسي تغييرًا واضحًا عن ثورة تعتمل في الظواهر الاجتماعية وعن تحول في عقلية الناس في جميع البلاد . فالقانون المدني النابليوني كان يضع المرأة في فئة « عديم الأهلية » (مع المرضى العقليين والأطفال) . وخاضعة لسلطة الزوج . واعترفت قوانين ١٩٣٨ ، ١٩٤٢ ، ١٩٦٥ تدريجيًا بشخصيتها . وألغت التزام الطاعة . وقررت مشاركتها في الولاية الأبوية ، كما حصلت على الحقوق السياسية أيضًا . ومازالت الصورة التقليدية « للمرأة ربة البيت » موجودة . ولكنها دخلت إلى ميدان العمل وأصبحت المرأة العاملة تمثل نسبة واحد إلى ثلاثة من مجموع النساء ، مع قيامها في نفس الوقت بمهامها المنزلية ومهام الأمومة . كذلك طرأ تغيير على أدوار الرجال والنساء^(٢٥) . إذ أخذت تظهر بشكل متزايد أشكال التعاون

المختلفة داخل الأسرة : فالرجل يخصص ساعة ونصفاً في اليوم للمساعدة في أعمال المنزل والعناية بالأطفال . ولا تزال هناك سيطرة - للرجل على المرأة - لدى العمال اليدويين والعمال الصناعيين والسكان الريفيين . وأصبح التعاون في اتخاذ القرارات . وممارسة السلطة . وأداء الأعمال المنزلية . وتربية الأطفال هو القاعدة التي تنتشر بشكل متزايد لدى فئة الموظفين .

وتتجه علاقات الزوجين نحو التفاهم بشكل متزايد . وقد أدى انتشار وسائل منع الحمل بشكل مشروع إلى تحويل الصلة الفيزيائية للفعل التناسلي إلى وسيلة اتصال بين الزوجين . وأصبحت المفاهيم الجديدة للحب في الزواج . والإشباع الزوجي . ونجاح الزواج عبارة عن قيم يقرأها المجتمع الغربي . وظهرت مؤسسات جديدة مثل مؤسسة الإرشاد الزوجي . مهمتها مساعدة الزوجين على تحقيق التناغم بينها بالتغلب على العقبات التي تعترضها . عن طريق معرفة كل منهما نفسه وفسولوجية الطرف الآخر . وعلى أساس احترام كل منهما لشخصية الآخر .

وأصبح الطفل هو الشخصية المركزية للأسرة . وحل محل «رئيس العائلة» في هذا الدور^(٢٦) . ولقد ظل الطفل لفترة طويلة يمثل قيمة إنتاجية . فكان يعتبر في الريف بذاً عاملة مجانية . أما في مناطق التعدين والمناطق الصناعية في القرن التاسع عشر . فكان الآباء يدفعونه إلى العمل منذ السابعة . وقد صدر في عام ١٨٤١ (قانون يحرم على الأطفال دون الثامنة من العمر) . وفي العائلات الثرية كان يعهد بالطفل إلى الخدم . ولكن الطفل أصبح رويداً رويداً شخصاً . بل شيئاً ثميناً . يلقى كل أنواع العناية حتى ينمو : لقد أصبح يمثل قيمة عاطفية .

إذا كان الطفل قد أصبح في مركز الأسرة ، فقد اكتسب المراهق مكانة جديدة :

ويظهر في نفس الوقت الإحساس بالأدوار الأبوية والمسئولية العائلية ، ويتم تعليم الأطفال في الأسرة الأصلية (في الليثات الميسورة) وعن طريق مؤسسات خاصة للتعليم (الإعداد للزواج والتخطيط ، العالي ، ومدارس الأمومة) . وبين النجاح المطرد لهذه المؤسسات مدى وعي الأزواج الشبان بدورهم الأبوي .

وظهرت مشكلة خاصة هي مشكلة المراهقة . فإن الانخفاض التدريجي لسن البلوغ يخلق نوعاً من عدم التوازن المطرد بين النضج الجنسي والنضج الاجتماعي . كما أن إطالة فترة الدراسة تؤجل أيضاً من الدخول في الحياة العملية ، وهكذا أصبحت المراهقة حالة متميزة لا تتحدد فيها مكانة الفرد تحديداً واضحاً . ويقوم دور الآباء على تجنب « ترك الحبل على الغارب » ، وتجميع الظروف الفعالة للأمن ، وذلك بالتوفيق بين السلطة التي ينبغي ممارستها والحرية التي يطالب بها المراهقون .

ولم تتدهور العلاقات مع الأقارب (الأسرة الممتدة) ، كما كشفت عن ذلك الدراسة التي قام بها جان ريمي Grean Rémy حول « استمرار الأسرة الممتدة » ، في بيئة صناعية حضرية (٣٧) .
فهناك علاقات متصلة بين مختلف « الأسرة النووية » القرية ، ولكنها بدون مظاهر خضوع نتيجة تدرج السن أو المكانة أو غير ذلك ، والدليل على ذلك أن القرب من الآباء من بين المعايير التي تحكم عملية اختيار مكان السكن . ويقوم بتجديد علاقات القرابة على أساس مبدأ أن كل « وحدة » تكفي نفسها مادياً : فالأبناء المتزوجون لا يشكلون عبئاً على آبائهم ، وكذلك الآباء المسنون لا يملثون عبئاً على أبنائهم . ويعتبر هذا شيئاً جديداً على أمر الرغيفين والعال والطبقات المتوسطة . وتلحظ في ذلك عودة من جديد إلى أوضاع تدعم العلاقات الأسرية وتنميا ، فقد أصبح يتروّد بكثرة أن مخالطة الأغراب كثيراً ما تهدد استمرار الزواج ، الذي اكتسب أهمية جديدة في هذه البيئات . وتصاب هذه التغيرات تعديلات في وظائف الأسرة .

٢- وظائف الأسرة

تقوم الأسرة بمجموعة من الوظائف الجوهرية . وهذه الوظائف جميعها اجتماعية ، بمعنى أن هناك تداخلاً وتفاعلاً مع أبنية المجتمع ، ويمكن أن نقسمها إلى مجموعتين : الوظائف الفيزيائية من جانب (التكاثر ، والوظيفة الاقتصادية . ووظيفة الحماية) . والوظائف الثقافية ، والعاطفية ، والاجتماعية من جانب آخر : (تكوين الفرد ، عن طريق الثقافة والتربية والتنشئة الاجتماعية ، وازدهار ورفاهية كل عضو بالأسرة) .

وكانت الأسرة الممتدة فيما مضى ، وخاصة في النظام القائم على الاقتصاد الريفي ، تقوم بمجموعة الوظائف الفيزيائية ، وكذلك وظائف التكوين والتنشئة الاجتماعية ، وأصبح هناك من الآن فصاعداً أطراف أخرى تتدخل لتأمر هذه الوظائف المختلفة بدلا من الأسرة ، أو بالتعاون معها .

وتحوّلت الوظيفة الاقتصادية من وظيفة إنتاج إلى وظيفة استهلاك ، حتى إن المنتجات الخام في البيئات الريفية لم يعد يتم تحويلها في المنزل إلى سلع صالحة للاستهلاك ، فقد أصبحت الصناعة تتولى هذه المهمة بشكل مطرد . ويتطور تجهيز المنتجات الغذائية والملابس والمعدات المنزلية في اتجاه جعلها جاهزة للاستهلاك مباشرة ، وتحمل الولايات المتحدة مكان الصدارة في هذا المجال . ويتحدد شكل المنتجات المعروضة للاستهلاك عن طريق دراسات للسوق وعن طريق بحوث

جتماعية ، ومن هذه الزاوية فإن تأثير الأسر على توجيه الصناعة أصبح تأثيراً كبيراً . فالأسرة تحتل في الواقع احتكار وظيفة الإنجاب حيث إن ٦٪ فقط من المواليد في المتوسط يتم خارج نطاق الأسرة (أى من علاقات جنسية غير مشروعة) . ولكن حتى في هذا المجال الذى يبدو لأول وهلة فردياً بشكل حاسم . نجد أن هناك طرفاً ثالثاً يملك اليوم تأثيراً حاسماً مثلاً في الدولة . فالدولة تستطيع عن طريق سياستها الأسرية وحسب احتياجاتها واتجاهات سياستها العامة أن تشجع المواليد وأن تساعد الأسر الكبيرة العدد (من خلال تقديم إعانات عائلية . وإعانات للسكن . ومنع تخفيضات ضريبية . وتخفيضات في وسائل المواصلات . وميداليات الأسرة) . أو على العكس من ذلك تستطيع الدولة أن تضع برامج لتخفض عدد المواليد (عن طريق تشجيع تحديد النسل . وإباحة الاجهاض . وحملات التعميم) . وذلك إذا كانت زيادة أعداد السكان تختم ذلك في بعض البلاد النامية مثلاً .

أما وظيفة الحماية (الدفاع عن الحريات ، والحماية الجسدية . والوقائية والصحية) . والتي تتم ممارستها بالتضامن بين الجماعة الأسرية الممتدة . فإن هناك مؤسسات متعددة تقوم بها . ويتيسر للجميع الاستفادة من التقدم العلمى وخاصة في المجال الصحى ، وحتى في مجال العناية التي تتم في المنزل . فإن الدولة تتدخل لكي تشجعها وتيسرها . وذلك عن طريق وضع أنظمة للتأمينات الاجتماعية . فتحمل عبء الجزء الأكبر من مصاريف المرض أو الوقاية . ويحل تضامن الأمة - لصالح الأسرة - محل التضامن القرابى الذى كان موجوداً في الماضي . وذلك عن طريق القيام بإعادة توزيع الدخل القومى بشكل واضح ومؤثر . وإن انخفاض معدلات الوفيات . وزيادة متوسط العمر . وتحسين مقاييس النمو الفيزيقي (الوزن وطول القامة) إنما تدل على فعالية هذه الإجراءات جميعاً .

وقد أصبحت وظيفة التعليم هي الأخرى وظيفة تمارسها الدولة . فقد جعلتها إجبارية بالنسبة للجميع . وهي تنشئ المباني المدرسية وتعد المعلمين وتعينهم . وتقدم المنح والمكافآت الدراسية لكي تزيل عدم المساواة في الدخول . وتحقق تكافؤ الفرص في التعليم على قدر الإمكان . ولكن الأسرة لا يمكن أن تزعم أنها تلقى بعينها كاملاً على الدولة في هذه الوظيفة . فقد اتضح مع الخبرة ضرورة قيام التعاون الوثيق بين الآباء والمؤسسات التعليمية . سواء في وضع البرامج والمناهج وفي التوجيه أو في علاج المشكلات النفسية . ومن هنا تتضح الأهمية المتزايدة لجمعية الآباء التي تقوم في المدارس لتحقيق التعاون بين هيئة المعلمين وبين آباء التلاميذ .

ولكن الأسرة تمثل بيئة لا تعرض بالنسبة للتربية بمحناها الدقيق . والتكيف مع الحياء

الاجتماعية ، وتنمية الشخصية الخاصة بالطفل ، وتوضح ذلك الدراسات العلمية لـم نفس الطفل . وقد تناولت أعمال سبيتر Spitz فى نيويورك وبولفى Bowlby فى لندن واليرايث رودينسكو E. Roudinesco فى باريس تطبيق المفاهيم المتخصصة للبحث للترية ، والتي أمكن تسميتها « تربية الأطفال بالجملة » . فإن الأطفال الذين تقوم بتربيتهم مربيات متخصصات وفقاً لقواعد تربوية ورشيدة ، ولكن بدون حب الأمومة ، ينمون بمعدل أقل من الناحية الفيزيائية (تأخر فى الوزن ، وتأخر فى النمو) كما يختلف نموهم الفكرى والخلق والاجتماعى ، إذ إن تعرضهم للمرض والوفاة يكون أكبر منه لدى الأطفال الذين يتمتعون بوجود « الأم » . والأسرة وحدها هى التى يمكن أن تلبي احتياجات الطفل ، بأن تقدم له بيئة عاطفية يكون الحنان فيها « فيامياً نفسياً حقيقياً للنمو » وبيئة محصنة تم فيها التجارب التدرجية بأخطار مخففة ، وهى بيئة غير متجانسة ، كما أنها تقدم مناخاً ممتازاً لعملية التنشئة الاجتماعية . وتوضح الملاحظات التى سجلها شيلدون Sheldon وجلوك Glueck^(٢٨) عن العلاقات بين جناح الأحداث وعدم الاستقرار فى الطفولة والمراهقة الأخطار التى تمثلها الأسرة المفككة والدور المفيد الحاسم الذى يؤديه التناغم بين الآباء بالنسبة لأبنائهم ، وقد أصبحت الأسرة أصغر شكالها الحديث المكان الذى يحد فيه الرجل والمرأة ، بعد تحررها من عوامل القهر ، ملاذاً من حدة المجتمع ، ويتجهان عن طريق الاتصال والتعاون نحو الرخاء كمفهوم حديث .

أصباغ التطور

كيف يمكن تفسير التطور الذى طرأ على بناء الأسرة ، وعلى حجمها ، وأساليبها فى الحياة ، وعلى الأدوار التى يقوم بها كل عضو داخل الأسرة ، وأخيراً على وظائفها ؟

كانت النظرية التقليدية التى عبر عنها أوجست كونت ودافع عنها فردريك لوبلاى تستند على الكتاب المقدس وعلى الأوضاع التى كانت قائمة فى العصور القديمة^(٢٩) . فكانت تعتبر أن الأسرة الأبوية الأحادية أو المونوجامية تمثل الخلية الاجتماعية الأصلية . وقد دافعت عن هذه النظرية مدرسة الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية ، من خلال أعمال لوى Lwie^(٣٠) ، إذ أوضحت أن الأسرة كانت سابقة على العشيرة ، وكان لابد أن يؤيدها كلود ليفى شتراوس عندما بين أنه يستحيل من الناحية العلمية تأكيد أسبقية تأسيسية للأسرة على الجماعة ، أما نظرية الإياحية الجنسية البدائية (يوهان ياكوب باغوفين^(٣١) ، ولويس مورجان) فقد كانت تحظى بوضع متميز فى وقت من

الأوقات . إذ فسر مودجان القرابة التصنيفية انطلاقاً من دراسته للهنود الحمر الأمريكيين كدلالة على مراحل تبدأ من عدم وجود أى تنظيم جنسى حتى تصل تدريجياً إلى الأسرة التى تضم زوجة واحدة . وقد تحلى الباحثون اليوم عن نظرية الشيوعية الجنسية تماماً .

ثم هناك المفكرون النظريون الاقتصاديون (وخاصة إرنست جروس Ernst Grosse) الذين يفسرون أنماط الأسرة في ضوء أشكال الاقتصاد (شعوب الرعاة ، الصيادون ، والزراعي) ويرى الماركسيون أن الأسرة الزوجية الأحادية هي نتيجة الثورة التاريخية والاقتصادية ، وقد جعل منها المجتمع الرأسمالي وسيلة لحفظ رأس المال والامتيازات في الطبقة المالكة ، ووسيلة أيضاً لإخضاع الطبقة العاملة : ويتم فيه تدمير الأسرة الحقيقية عن طريق العبودية الزوجة للمرأة في العمل المنزلي ، وفي العمل المهنى .

وفي إطار النظريات التالية أعلن إميل دوركايم عن قانون التقلص La foi de contraction حيث يتطور المجتمع الأسرى La société domestique من العشيرة التوتمية إلى الأسرة الزوجية وفي أعقاب الانحيار التدريجي للشيوعية الأسرية Communisme domestique وفي الندوة الدولية التاسعة للبحوث العائلية التى انعقدت في طوكيو عام ١٩٦٥ تحدث رينيه كونيج René Konig عن أصول الأسرة النووية فقال : إن المعلومات الجديدة عن الأسرة في العصور القديمة وفي العصور الوسطى تبين أن غالبية الأسر كانت دائماً عبارة عن أسر زوجية . ومع ذلك تظل نظرية دوركايم ، التى لا تصلح للبيئات الشعبية ، صحيحة بالنسبة للطبقات المالكة ، وقد أكد دوركايم أيضاً أنه لم يعد من الممكن ظهور وتكون أسر ممتدة في المجتمعات الصناعية ، ولكننا نجد على العكس من هذا أن ظهور الرأسمالية الصناعية قد شجعها . ويبدو من الصعب بشكل متزايد أن نقول بوجود ارتباط بين ظهور المميزات الأبهامية للأسرة الحديثة وظاهرى التحضر والتصنيع من نوع ارتباط السبب بالنتيجة ^(٣٢) . وكان دوركايم يشير من قبل إلى نفس نمط من الأسرة يظهر في ملاحظه الأساسية في ظل أنظمة اقتصادية معقدة أشد الاختلاف ، ويلاحظ ويليام جود William J. Goode ^(٣٣) أن الأسرة قد تعرضت للعديد من التغيرات قبل ظهور التحضر والتصنيع . ويرى أن التيار الميوستاتى قد شجع ظهور الأسرة الزوجية الحديثة ، بشكلها وأيديولوجيتها ، وهو يرى أيضاً أن العلاقة بين الأسرة النووية وبين التحضر والتصنيع من أعقد العلاقات ، خاصة وأن التحضر والتصنيع لا يشترآن بالضرورة ، وقد تسرب كثير من الشك إلى النظرية التى يؤيدها ماكس فيبر والتى تقول بأن التصنيع يؤدى إلى تقلص حجم الأسرة ، وهى النظرية التى طبقها تالكوت بارسونز على المجتمع الأمريكى في الفترة من ١٩٣٠ إلى ١٩٥٠ ^(٣٤)

قد توصل س. م. جرينفيلد S.M. greenfield^(٣٦) إلى «فرض مؤداه أن النظام الاجتماعي الذي تطور في الحضارات الغربية التي تسيطر عليها الملكية الصناعية ، قد تأثر بظاهرة أنه كان يوجد نموذج للأسرة النوية من قبل في أوروبا وفي الولايات المتحدة قبل الثورة الصناعية . ويدعو إذن أنه ليس هناك تفسير بسيط لتطور الأسرة ، ولا لعلاقته السببية مع هذا المظهر أو ذاك من مظاهر التطور الاقتصادي والاجتماعي . بل هناك زيادة على ذلك تتداخل في العلاقات وتفاعل معقد بين مجموع الأبنية الاجتماعية وتيارات الأفكار واتجاهات الأفراد والجماعات : وستوضح أن هناك تكيفاً متبادلاً بين النظم الاجتماعية المختلفة . وقد بلغ التعقيد حداً كبيراً جعل الدراسات الإمبريقية والمنهجية حول المشكلات السوسيولوجية للأسرة تتعدد بالآلاف منذ ١٩٤٩ ، وخاصة علماء الاجتماع الأنجلو- ساكسون . وقدم روبين هيل Reuben Hill وجون موجي Jown Mogey^(٣٧) تحليلًا ولخص جود محور هذه الأبحاث^(٣٨) . وهي تتميز بعدم الاتفاق على مفهوم واحد للأسرة ، والمراجعة المستمرة بل والنق من جانب «إحدى المدارس» للنتائج التي تعتبرها مدرسة أخرى نتائج مؤكدة : ويمكن أن نذكر عددًا كبيراً من هذه المدارس^(٣٩)

٣- التفكير العائلي

لقد نظر البعض إلى هذا التطور وإلى هذه التحولات في إطار معياري ، وهذا يعبر في نظر علماء الاجتماع ، عن ظواهر موضوعية للتفكك وعدم التكامل ، وأصبح ذلك في نظر بعض الجماعات الأيديولوجية دلالة على حدوث تحول أساسي في الأسرة وعلى تدميرها . وقد وصف جان ستوتسيل Jean Stoetzel^(٤٠) ذلك قائلاً : «ولكن الفكرة الشعبية للتغير في النظام العائلي الغربي لا تتج فقط عن مواجهة بين مثالية أخلاقية على درجة أو أخرى من السمو ، وواقع محزن بشكل أوبآخر : وإنما هي تتوقف على صورة الأسرة التقليدية التي تشعر بعض النفوس بحزن شديد إليها . وتقوم هذه الصورة في جزء منها على الظواهر التي تكون ميثولوجية في جزء منها ، بمعنى أن التراث الذي يحملها إلينا تراث متق بالفضل . . والمجتمع الذي تفكر فيه لكي نضع فيه الأسرة التقليدية هو المجتمع البرجوازي في عصر ما قبل التصنيع .» وغاذج السلوك المنمطة Stéréotypées هي النماذج والقيم التي لا يوجد خارجها سوى القوضى الأخلاقية .

ولاشك أن هناك دلالات على وجود تغيرات عميقة ، وخاصة على عدم التكامل ، بمعنى تغير أشكال التكامل داخل الأسرة . وانطلاقاً من القرن السادس عشر انمكست مناقشة السيادة

الملكية المطلقة في البناء التسلطي للأسرة التي تطورت نحو الأخذ بالديمقراطية. ويجب أن نفهم ذلك على أنه انتقال من علاقة بتجيمع جميع أعضاء الأسرة للأب، الرئيسى وصاحب الحق الإلهى، إلى علاقة حوار متبادل في جو يسوده المساواة بين الأفراد. ويرى البعض أن هناك انحلالاً، ولكن عالم الاجتماع يلاحظ أن هناك تعديلاً في طبيعة السلطة الأبوية، وظهر مضمون عاطفي للحياة الأسرية، وازدياد سلطة الأم داخل الأسرة، وتظهر أكثر دلائل هذا التغير وضوحاً في الظروف المادية لحياة الأسرة في المدن الكبيرة، وبالتدريج في المناطق الريفية الآخذة في التضرر.

وقد أنصبت دراسات قسم الأنتولوجيا التابع للمركز القومي للبحوث الاجتماعية الفرنسي C.N.R.S. عن « الأسرة والمسنن » بوضوح على النتائج التزويية والنفسية والاجتماعية لهذه التغيرات في حياة الأسرة^(١) فالأب يتجنب عن منزله حسباً يكون عاملاً أو موظفاً متوسطاً فترة تتراوح ما بين ١٢ ساعة ونصف أو ١٠ ساعات و ٢٣ دقيقة أى من ٥٨ ساعة إلى ٥٤ ساعة في الأسبوع. أما أولئك الذين لديهم وريديات مستديمة (أى يقسم اليوم إلى ثلاث وريديات كل منها ثمان ساعات) فإنهم يظلون عدة أيام دون أن يروا أطفالهم ويلتقون بزوجاتهم فيما بين هذه الفترات فقط. ثم إن البعد عن مكان العمل، وبطء وسائل النقل، والبيئة المليئة بالضجيج تقود الرجال إلى المنازل متعبين (و ٨٨٪ يشكون من ذلك). والكل يشكو من قلة الوقت المتاحة له للاهتمام بالأطفال. ولكن هناك سؤالاً مطروحاً: هل كان الأب في الأسرة «الغوجية» فيما مضى يتم بأولاده، مع مراعاة أننا نخطئ إذا أخفنا أن الطفل كان يلحق بالعمل منذ السابعة من العمر في الأوساط العمالية؟؟ ألا يعبر هذا الأسف - المشروع - عن ظهور حاجة جديدة لدى الآباء نشأت جزئياً نتيجة تكون نموذج عائلي جديد؟

وتتجنب النساء اللاتي يعملن إحدى عشرة ساعة تقريباً عن منازلهن وتعملن ٨٠ ساعة في الأسبوع، وهكذا يكون للتعب التفريق والعصبى أثر لا يمكن إنكاره على تربية الأطفال، وتأمل جميع الأمهات أن يجدن مساعدة لمن عن طريق المساعدات في العمل المتزلز أو من خلال التوسع في الحضانات وخضانات الأطفال الرضع. وكذلك فإن معظم الأطفال يتناولون الطعام في مقصف المدرسة بحيث أن الأسرة لا تجتمع إلا في أيام العطلات، ويرى بعض الباحثين أن ذلك قد يفيد تماسك الأسرة ويغصص على المستوى العائلي، ولا يمنع ذلك من أن هناك إيقاعاً جديداً في الحياة، وأنه لا بد من توفير الوسائل للمادية للمسنن، حيث تحمل الحفتمات المتنامية عمل الوظائف العمالية حياً. لا يستطيع الوالدان الاضطلاع بها.

ليس من المؤكد أن الأسرة تنهار في المجتمع الحديث :

تزداد أهمية ذلك ، في إطار تصور دينامي ، خاصة وأن سلوك الأطفال يتوقف على نموذج التنظيم الداخلي للأسرة (علاقات الزوجين) والوسائل التي تتيحها البيئة لتجمع الشبان ، وقد أوضح بول شومباردي لوف قائلا : « إن ظروف اكتظاظ المساكن تدفع الشبان إلى أن يبحثوا خارج المنزل عن بعض الملامح والاهتمامات التي تعوض البيئة العائلية القاصرة ، وتزداد خطورة هذا الموقف من حيث تأثيره على حياة الشبان في عائلتهم خاصة وأن المؤسسات الجمعية مازالت بعد قاصرة عن تنظيمهم عند الضرورة » وذلك لأن جماعات المراهقين التي يطلق عليها « العصابات » تعبر عن حاجة أساسية وجانب جوهري عاды حياة الشبان ، إن الإطار المتميز هو الذي « يوفر للشباب تفهما وثقة ويقدر كل شيء فيه مع ترسيخ معنى أخلاق في ذهنه للتضامن والنظام الذي تتم الموافقة عليه بجمرة »^(١٦) وعندما تصبح هذه الجماعات « عصابات خارجية على المجتمع » أو « معادية للمجتمع » فعن ذلك أن هناك عيبا اجتماعيا لا يمكن أن نزهه - بالكامل على الأقل - إلى الأسرة . وفي معظم الأحيان تنشأ هذه الحالة الباثولوجية عن الانقراض الكامل إلى أي منافذ في المراكز الحضرية الجديدة تقوم للتفيس عن نشاط الشباب ولعلم وجود الموجهين المؤهلين بشكل مؤسف .

← وهناك أخيرا الطلاق الذي يؤدي إلى اختلال نظام الحياة العائلية فيفتح عنه أطفال من الضحايا (الذين يعانون من الأمراض العصبية ، والتخلف الدراسي ، وجناح الأحداث) .
 ← ولكن الطلاق يكون علاجا لحالات الزواج التي لا فائدة فيها والطلاق يكون أفضل من الجمجم الذي يعيش فيه زوجان منفصلان ، ومضطربان لأن يعيشا معا . والبلاد التي تحرم الطلاق تسجل نفس الإحصائيات التي تسجلها البلاد التي تسمح بالطلاق بالنسبة للآثار النفسية لحالات انفصال الزوجين على الأطفال . ويعبر الطلاق في القانون عن حالة واقعية كانت موجودة دائما .
 ولكي نغتم دراسة ما اعتبره البعض « تلميحا » يجب أن نذكر الكلمة التي ألقاها آبي دور سينغاج - سميت Annie Dorsinfaang-Smets الأستاذة بجامعة بروكسل في مؤتمر بروكسل عن الأسرة حيث قالت^(١٧) : « إن كل تغير يثير دائما قلقا وأسفا . نظرا لأنه يبعد النظر في القيم التقليدية . ويبحث الأطراف المعنية عن دلائل تستوحى من الماضي . وبالتالي فإنها تكون محافظة . ويوضح هذا الاتجاه بكل جلاء على مستوى الأسرة التي تبدو في نظر الكثرين على أنها النقطة المستقرة والثابتة بالضرورة في مجتمعات تشهد تحولا مستمرا . وأمام هذا الرعب الذي يديه

البعض يميل البعض إلى الاعتقاد بأن الأسر تفقد واحدة تلو الأخرى سبب وجودها . وأتانا نشهد تصدع بنائها في عائلتنا المعاصر المبرد من الإنسانية . وليس هذا الرأي رأياً مبالغاً في بساطته فحسب ، بل هو رأى مغلوط ، ذلك أن تمثيل وظائف الأسرة ليس دليلاً على اختيارها كما أعتقد البعض . فالأسرة لا تختفى بل هي تكسب معنى جديداً .

آفاق المستقبل

يؤكد إعلان « حقوق الإنسان » الصادر في عام ١٧٨٩ حقوق الفرد ، وقد استطاع نحو هذا الاتجاه الذي يرجع إلى عهد الإصلاح ثم إلى فلاسفة القرن الثامن عشر ، والذي عززته نظريات الاشتراكية العلمية ، استطاع أن يجعل البعض يعتقدون في حوالي ١٩٢٠ أن الأمر قد انتهى بالنسبة للأسرة : فقد كان يبدو أن القوانين السوفيتية التي صدرت في أعوام ١٩١٨ ، ١٩٢٠ إنما تنبئ بإلغاء الأسرة حيث كانت تعترف بالزواج « الواقعي » وبإقرارها للحرية الكاملة للطلاق والإجهاض ، غير أن الاتحاد السوفيتي نفسه عاد في نفس عام ١٩٣٥ وبدأ يحظر الإجهاض ، ونظم الطلاق بشكل يحد من عدد حالات الطلاق . ثم فرضت قيود جديدة في عام ١٩٤٤ زادت الطلاق صعوبة ، وتوضع الدراسات الحديثة لعلماء الإثنولوجيا وعلماء الاجتماع الروسي أن في الاتحاد السوفيتي أسرة حضرية وأسرة ريفية تتشيان في اتجاهاتها وفي أبنيتها وسلوكها مع الأسر الموجودة في بلاد أخرى تعيش في ظل نظام رأسمالي^(١) . وفي فرنسا أعلن « قانون الأسرة ١١ في عام ١٩٣٩ » ، وعززته بعد ذلك حكومة « فيش » ، ثم حكومة الجنرال ديغول بعد ذلك . وتفسح المسامحة الوطنية الخمسة والثلاثون التي نشرت منذ ١٩٤٥ في مختلف البلاد مكاناً لحقوق الأسرة ونجد « الإعلان العالمي لحقوق الإنسان » بشكل خاص والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٨ ، يقرر منذ الفقرة الأولى في ديباجته أن : « الأسرة هي العنصر الطبيعي والأساسي للمجتمع والدولة » . كما نجد أن هناك ثلاث نقاط أساسية مشتركة في جميع المسامحة الجديدة وهي :

- تحمي الدولة الأسرة والزواج وهي من أسس المجتمع .

- حقوق الأسرة مضمونة : « وتنص المادتان ٢٣ ، ٢٥ من « الإعلان العالمي لحقوق الإنسان » على ما يلي : للمادة ٢٣ : « إن لكل من يعمل له الحق في أجر عادل وفرض يضمن له

ولأسرته حياة تليق بالكرامة الإنسانية وتكفلها عند الحاجة جميع وسائل الحماية الاجتماعية
 لأخرى . وتقول المادة ٢٥ : « لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لكي يوفر له الصحة
 والرفاهية وصحة ورفاهية أسرته » .

- وأخيراً تلتزم الدولة بحماية الأم والطفل والشيخوخة .

وهكذا يؤدي التطور إلى ظهور مفهوم « الجماعة الأسرية » كنظام مستقل عن الثقافات وعن
 المفاهيم السياسية المختلفة .

أليس دور الأسرة هو حماية الفرد ؟

نجد في التحليل النهائي أن الانتقادات الموجهة للأسرة تستهدف في الواقع أبنية اجتماعية تجعل
 منها وسيلة لاغتراب الفرد . ولكن استمرارها وطابعها العالمي في الزمان والمكان يدفع إلى التفكير
 في مبدأ له بعد إنساني وطبيعة جممية . مبدأ لا يمكن تخفيضه يستمد مصدره من الأزواجية
 العجيبة للجنس . ألا تكون الجماعة التي نتج عنها هي الملاذ النهائي من الاغتراب ؟

روايش الفصل الحادى عشر

- Colloques internationaux du C.N.R.S.: "Sociologie comparée de la famille contemporaine" (éd. C.N.R.S., Paris 1955). I.N.E.D.: Renouveau des idées sur la famille, Sous la direction de R. Prigent, in Travaux, et Documents, calceir No. 18 (P.U.F., Paris, Paris 1954). M. Mauss: Traite
- M. Mauss: Traité d'éthnographie (Mimât, Paris, 1947). (٩)
- M. granet: la civilisation chinoise, (A. Michel, Paris, 1929). (٣)
- F. de Coulanges: la Cité antiques (Hachette, Paris, 1946-1948). (٤)
- C. lévi-Strauss: les Structures élémentaires de la parenté (P.U.F., Paris, 1947). (٥)
- A. Michel: "Fonctions et Structures de la famille" in cahiers internationaux de la Sociologie, No. 29, (P.U.F., Paris, 1960). (٦)
- J. gaudemet: les Co-unsauté familiales (M. Rivière, Paris, 1963). (٧)
- F. le play: "la réforme sociale en France, l'Organisation de la famille", in Caliers ole l'unité française (Mon, Paris, 1941). (٨)
- G. Davy: "la famille et la parenté chez Durkheim" in Sociologues d'hier et d'aujourd'hui (Ican, Paris 1931). (٩)
- E. Durkheim: "la famille conjugale, in Revue internationale de philo (XCI, 1921). (١٠)
- J.C. Chasteland et R. Pressat: "la Nuptialité des générations française depuis un siècle" in Population (No.2) (P.U.F., Paris, 1962). (١١)
- Colloque consacré à la sociologie de la famille, Bruxelles, mai 1965: Familles d'aujourd'hui" (éd. Institut de Sociologie, Bruxelles, 1968). (١٢)
- J. Aldana, R. Hill: International B. bibliography, of Research in Marriage and the Family (university of Minnesota Press, 11967). (١٣)
- Sauvy: la Prévention des naissances (coll. Que Sais Je?" Q.U.F., Paris 1962). (١٤)
- G. Gini: the cyclical Rise and Fall of Population (chicago, 1930). (١٥)
- J. de Castro: la géographie de la faim (Je Sciel, Paris, 1952). (١٦)
- A. Girard: "Problèmes contemporains de population", in cours de démographie, Tome II (éd. les coms de la Sorbonne, Paris, 1967). (١٧)
- H. Bergues: la Prevention des naissances dans la famille. Ses origines dans les temps modernes (P.U.F., Paris, 11960). (١٨)
- Voir R. Millet: The Family and Population Control, a. Puerto-Rican Experiment in social change University of Minnesota Press, Chapel Hill, 1959; R. Krothi et E. lapierre: "la Fécondité au Canada Selon l'origine et l'état matrimonial", in Population (P.U.F., Paris 1968). (١٩)
- J.N.S.E.E.: "le comportement des consommateurs d'après l'enquête Budgets des familles de 1963", in Etudes et conjuncture, No. 10 (éd. I.N.S.E.E. Paris 1968). (٢٠)
- P. Chombard de lauve: Famille et habitation (éd. C N.R.S., paris, 1959). (٢١)
- Colloque consacré à la sociologie de la famille, Bruxelles, mai 1965: "Famille d'aujourd'hui" (éd. Institut de Sociologie, Bruxelles, 1968). (٢٢)
- G. Vangrevelinghe: "Projection de la consommation des ménages en 1970" in etudes et conjuncture (P.U.F., Paris, 1965). (٢٣)
- C. gognet: „Recherches comparatives internationales sur les budgets-Temps, in Etudes et conjuncture (P.U.F., Paris 1966). (٢٤)
- A. M., Rochelavo-Spenit: Les Rôles masculins et féminins (les Stibboty pes, la famille, les états intersexuels (P.U.F., Paris 1964) H. Tonzard: Enquête psychosociologique sur les rôles conjugaux et la structure Familiale (éd. C.N.R.S., Paris 1967). (٢٥)

- P. Arès: *L'Enfant et la vie Familiale sous l'Ancien Régime* (Paris, 1960). (71)
- J. Rémy: "La résistance de la famille étendue dans un milieu industriel urbain" in *Revue française de sociologie* (Julliard, Paris, 1967). (72)
- Sheldon et F. Glueck: *Family Environment and Delinquency* (Routledge and Kegan Paul, London 1962). (73)
- F. Le Play: *La Réforme sociale en France* (1864); *l'organisation de la Famille* (1871). (74)
- R.H. Lowie: *Cultural Anthropology*, traduction Française: *Traité de sociologie primitive* (Payot, Paris, 1969). (75)
- P.J. Bachofen: *Das Mutterrecht* (Stuttgart, 1961). (76)
- Séminaire d'opétijs: "La Sociologie de la Famille des incidences de l'urbanisation et de l'industrialisation sur la Famille", in *current Sociology* (London XII-1-1963-1964). (77)
- W.J. Goode: *world Revolution and Family Patterns* (Free Press, Glencoe 1963). (78)
- T. Parsons: *Family, Socialization and Interaction Process* (Free Press, Glencoe 1955). (79)
- S.M. Greenfeld: "Industrialization and the Family in sociological theory" in *American Journal of Sociology*, November 1961. (80)
- J. Mogey: "Changements dans les Structures Familiales", numéro spécial de *Revue internationale des sciences sociales*, XIV. 3 (éd. Unesco, Paris, XIV-3, 1962). (81)
- W.J. Goode: *the Family* (Prentice Hall, New York, 1964). (82)
- F.I. Nye et F.M. Berardo: *Emerging conceptual Frameworks in Family Analysis* (Mac Millan, New York 1966). (83)
- J. Stooten: *Les changements dans les fonctions familiales in Renouveau des idées sur la Famille* (éd. I.N.E.D., Paris 1954). (84)
- P. Chombart de Lube: *Famille et habitation* (éd. C.N.R.S., Paris, 1959). (85)
- Colloque consacré à la sociologie de la Famille, Bruxelles, Mai 1955: "Famille d'aujourd'hui" (éd. Institut de Sociologie, Bruxelles, mai 1964). (86)
- I. canisier et C. Raguin: "Le Systeme Familial russe" in *Revue Française de Sociologie* no VIII 4, (Julliard Paris, 1967). (87)

الفصل الثاني عشر

الدراسة الاجتماعية للسلوك المنحرف^١

يحاول عدد من علماء الاجتماع الإفادة من هذا العلم في حل عديد من المشكلات الخفية . فنجد الآن مجموعة منهم ، وخاصة المهتمين بالجانب التطبيقي ، يمرون بموئاً شقياً على صروب عطفة من السلوك المنحرف مثل الإجرام وجناح الأحداث والأمراض العقلية ، وإدمان الخمر ، والانتحار ، ومشكلات الزواج وعلى الأخص سوء التكيف الأسرى ، ففي الولايات المتحدة - مثلاً - نجد عدداً كبيراً من علماء الاجتماع أعضاء في هيئات البحوث التي تجربها المؤسسات العقابية وأقسام الطب العقل ، والمستشفيات العقلية ، والمراكز المعنية بمعالجة مدمنى الخمر . ومن خلال هذه البحوث التطبيقية والبحوث السوسولوجية الأخرى ظهرت مجموعة من النظريات والمفاهيم السوسولوجية حققت فوائد جمة . ومن هذه المفاهيم علاقة السلوك للمنحرف بالمعايير الاجتماعية . والثقافات الفرعية ، والجماعات ، والبيئة الطبق ونظرية الدور ، والتصورات الذاتية ، والحضرية .

المعايير الاجتماعية :

يتم علماء الاجتماع اهتماماً خاصاً بتحديد المعايير Norms السائدة في المجتمع ، وكذلك مدى الفروق أو الاختلافات المتعلقة بالتسامح في أنماط معينة من انتهاك المعايير ، ولا شك أن كل صروب الانحراف عن المعايير الاجتماعية ، تلقى دائماً معارضة المجتمع . فالاختراعات - مثلاً - تمثل في بعض الأحيان انتهاكاً للمعايير السائدة في المجتمع ، مما قد يدفع المجتمع إلى معارضتها إما بالشدّة أو التسامح أو الاعتدال .

١ . ترجم هذا الفصل الدكتور السيد محمد الحسني من المصدر التالي :

Marshall B. Clinard; Contributions of Sociology to Understanding Deviant Behavior The British Journal of Criminology, 1962, Vol. 3., pp. 118-129.

ونستطيع أن نعرف السلوك المنحرف - في هذا المقال - بأنه انتهاك القواعد الذى يتميز بدرجة كافية من الخروج على حدود التسامح العام في المجتمع (١٠ ، -) وهذا يعنى - ضمناً - أن المعايير التى تحدد السلوك المنحرف ليست هى بالضرورة نفسها في الثقافات المختلفة ، كما أنها ليست ذاتها في ثقافة معينة خلال فترات زمنية مختلفة ، فالجنسية المثلية ، والبغاء ، وتناول الخمر لا تشكل اليوم في بعض المجتمعات سلوكاً منحرفاً ، وللتلليل على ذلك نجد أن بعض البلاد الاسكندنافية - مثلاً - لديها تصامير مختلفة للمعايير الجنسية لا يقرها عدد من القوانين الجنائية الأمريكية ، ولهذا يمكن اعتبار الاتجاهات المتغيرة التى ظهرت في الولايات المتحدة خلال الخمسين عاماً الماضية محور تدخين الأحداث وصغار الراشدين العاطق ، دليلاً على أن السلوك المنحرف يمكن أن يتغير أو يتبدل عبر الزمن ، فقد كان هناك - في بادئ الأمر - اهتمام بجايى بمسألة التدخين بين صغار السن ، ومن ثم نصت القوانين على تحريمه ، بل دعمت هذا التجريم فيما بعد ، ذلك أن البعض كان يعتقد أن التدخين يرتبط بمشكلات اجتماعية مختلفة .

وعندما يدرس عالم الاجتماع السلوك المنحرف - فإنه يهتم أساساً بالتصرف على للمعايير التى تفصح عن نفسها ، وعلى هذا الأساس ، لا يمكن لأحد أن ينسب إلى أن هناك « نمطاً من الشخصية غير يمثل بطبعه » Non-Conformist لأن ذلك يعتمد على القضية التى مؤداها أن الأفراد ينتهكون المعايير بغض النظر عن طبيعتها . ولهذا السبب أيضاً بدأ أغلب علماء الاجتماع يتشككون في بعض الاصطلاحات - الفضفاضة مثل « سوء التكيف الاجتماعى » ، و « الا اجتماعية » ، و « الاضطراب العقلى » و « الشذوذ » و « المرض العقلى » و « الانحراف الجنسى » وحتى بعض الاصطلاحات الأساسية « كالجنح » . ويبدو أن التعريف الإجرائى لمعايير الجنح قد أصبح أكثر فائدة - من الناحية العملية - وذلك إذا ما قورن بمصر صور لا نهائية من السلوك المنحرف ، فتعريف الإدمان على الخمر يتضمن الانحراف عن معايير تناول العادى لها داخل ثقافة معينة ، وكذلك مدى اعتداد الفرد عليها ، ولا شك أن مثل هذا التعريف يشمل مقدار الخمر الذى يستهلكه الفرد ، والمدة من تناوله ، والقيود الاجتماعية المفروضة على تناول وأخيراً مدى عجزه عن أن يمنع نفسه عن الإفراط في تناوله ، وفيما يتعلق بالمعايير التى ينطوى عليها الاضطراب العقلى ، يمكن القول إننا نستطيع أن نحدد بدرجة معينة من الدقة - من هو المريض عقلياً ، ومن الذى تنفى عنه هذه الصفة ، ومن الذى يستوجب العلاج ، ومن الذى لا يستجبه . ومن هنا يمكن القول إن التعريف الإجرائى قد أضفى أكثر دقة وصلاحيه من التعريف الضامض غير الدقيق « للصحة العقلية » (٤٤ -) .

ولقد كشفت الدراسات السيولوجية التي أجريت على صور أو أشكال علبنة من انتهاك القانون - وخاصة تلك التي تلقى معارضة قوية من جانب المجتمع - كشفت عن أن هناك فروقاً ملحوظة بين الرؤية الرسمية لها وملهاا الحقيقى وتختلف الرؤية الاجتماعية Social Visability هذه وفقاً لمط السلوك المنحرف ، كما أنها تختلف وفقاً للنوع ، والعمر ، والطبقة الاجتماعية التي ينتمى إليها الفرد . فهناك بعض الانحرافات كالخطف ، والقتل يمكن رؤيتها وكشفها بسهولة ، بينما يصعب أو يتعذر ذلك بالنسبة لانحرافات أخرى مثل الجنسية المثلية ، والعلاقات الجنسية التي تنشأ قبل الزواج ، وتناول الخمر إذا لم يكن في مكان عام . وما يقال عن هذه الانحرافات ، يقال أيضاً بالنسبة لجرائم الخاصة * White Collar Crime كذلك كشفت الدراسات السيولوجية التي استعانت بعينات كبيرة نسبياً ، عن أن انتهاك المعايير المختلفة يحدث بين جماعات لم يكن يعتقد الكثيرون أن بها عدداً كبيراً من منتهكى المعايير ، ولقد أوضحت هذه الدراسات ، العملية التي من خلالها تحول ضروب من السلوك المنحرف من النطاق غير الشرعى إلى النطاق الشرعى ، الذى بمقتضاه يصبح السلوك مقررًا رسمياً .

الثقافات الفرعية والجماعات :

يولى عالم الاجتماع اهتمامًا خاصًا بتأثير الثقافة العامة Culture ، والثقافة الفرعية Sub-Culture والعلاقات بين الجماعات المختلفة على السلوك المنحرف (٣٤ ، -) ويضرب اصطلاح الثقافة عمومًا إلى المستويات المياريّة فى السلوك . ومن ثمّ يتمّ عالم الاجتماع بدراسة العلاقة بين المعايير المتصارعة والقيم التي تنطوى عليها الثقافة العامة والثقافات الفرعية من ناحية ، والسلوك المنحرف من ناحية أخرى . أما اصطلاحا المجتمع والجماعات فيشيران إلى التفاعل

* حدد إدوين سذرلاند Sutherland جريمة الخاصة ، بأنها تلك التي يرتكبها شخص يتبع بمكانة اجتماعية اقتصادية عالية ، وينتهك من خلالها القوانين التي سنت لتنظيم نشاطه المهني . ولقد استبد سذرلاند بذلك كل جرائم الخاصة التي لا تمت إلى النشاط المهني كقتل المرأة ، لأنها لا تخطف عن الجريمة التي يرتكبها فرد ينتمى إلى طبقة اجتماعية دنيا . ومن الملاحظ أن سذرلاند استخدم اصطلاح "White Collars" بمعنى ضيق إلى حد كبير . فالشائع في التراث السوسيولوجي ، أن هذا الاصطلاح يخطئ كل العاملين في مهنة غير يدوية ، في مقابل اليدويين أو ما يطلق عليهم Black Coated والأصطلاح الأخير قريب من الاصطلاح الإنجليزي «Blue Collars» كما أنه مرادف للاصطلاح الألف Angestellte والكلمة الفرنسية Employé ومعنى ذلك كله أن سذرلاند قد فسر اصطلاحه على المستويات العليا من طبقة «White Collar» وهذا الجيب أقرب ترجمة اصطلاحه «جرائم الخاصة» بدلاً من «جرائم الياقة البيضاء» الذي قد يكون أوسع من المعنى الذي يقصده سذرلاند .

(المترجم)

والعلاقات السائلة بين أفراد المجتمع . ومن هنا أصبح على عالم الاجتماع أن يهتم بدراسة تأثير كل أنماط العلاقات التي تنشأ داخل الجماعات .

وإذا كانت الأسرة تلعب الدور الأكبر في تشكيل الشخصية الإنسانية ، إلا أنها لا تعمل أن تكون إحدى الجماعات المديدة التي قد ترتبط بالسلوك المنحرف ، سواء كان هذا الارتباط في ضوء المعايير أم في ضوء العلاقات الاجتماعية . وإلى جانب الأسرة تلعب بعض التنظيمات دورا بارزا في تحديد السلوك المنحرف مثل الحى أو الجيرة ، والمدارس ، والعصابات ، والزمرة ، والمهنة ، والجماعات الدينية . فإدمان الخمر - مثلا - يعتبر نتاجا لصروب من القلق أو لسياس معينة في الشخصية ، قد ترجع إلى طبيعة التفاعل المبكر في الأسرة أو لخبرات أخرى حدثت في الطفولة ، ويبدو أن إدمان الخمر يؤدي إلى تغيرات معينة في طبيعة العلاقات الشخصية بالآخرين ، وفي الاتجاهات نحو تناولها وفي الأوار الاجتماعية ، ولقد أبدت نتائج بعض الدراسات هذه القضية ، حيث أوضحت أن الجماعات التي ينتمى إليها الشخص ترتبط ارتباطا واضحا بإسرافه في تناول الخمر ، وأن الإدمان عليها قد يكون - إلى حد كبير - نتاجا للصعوبات والمشكلات التي تنجم عن الإسراف فيها (١٠ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧) كما أوضحت نتائج أخرى أن تناول الجماعى للخمر ، وكذلك العوامل الثقافية تلعب دورا هاما في تشكيل الفرد الذى سيصبح مفرطاً أو مدمنا ، ويبدو أيضا أن هناك فروقا ملحوظة في مدى الإفراط في تناول الخمر وفقاً لمعادن تناول قراء الفرد لها . وتكشف هذه الفروق عن نفسها إذا ما ربطنا بين حدوث الإدمان على الخمر من ناحية ، والتنوع والطبقة الاجتماعية والمهنة والدين من ناحية أخرى . ففي الولايات المتحدة - مثلا - نجد أن نسبة مدمنى الخمر بين اليهود والإيطاليين ضئيلة بشكل ملحوظ (٣١ ، -) ، (٥١ ، -) .

وتألف المجتمعات الكبيرة الحديثة من ثقافات فرعية متباينة ، وجماعات مختلفة ، لكل منها - عادة - طائفة من المعايير والقيم الخاصة بها ، التي لا تكن بتحديد السلوك السرى الشرعى ، وإنما ترسم - بالإضافة إلى ذلك - أهداف الحياة ذاتها ، والثقافات الفرعية شأنها شأن الثقافات العامة ، تلقن الشخص ، ما يجب عليه أن يفعله ، وما يمكن أن يقوم به وما يحتم إنجازاه وما لا يجب القيام به (١٦٠ -) ولقد ذهب كوهن Cohen (١٧ ، ٥٩) إلى أن الثقافات الفرعية تظهر عادة في المجتمع الذى يتميز بدرجة عالية من التباين وذلك حينما يتفاعل عدد من الأشخاص لديهم مشكلات متماثلة . كذلك كشفت بعض نتائج البحوث السوسولوجية عن وجود فروق واختلافات واضحة في الأبنية المعبارة للثقافات الفرعية التي يمثلها أشخاص يتسولون إلى

جماعات عمر مختلفة وطبقات اجتماعية ومنه متباينة وجماعات دينية وعرقية عديدة ، وأحياء ومناطق مفرقة ، وغير متائلة ، وبالإضافة إلى ذلك يمكننا أن نجد ثقافات فرعية محدودة - إلى حد كبير - بين عصابات المراهقين ، والبقايا ، وملفني الخمور والمخدرات ، وعامري الجنسية المثلية ، والمجرمين المحترفين ، بل إننا نستطيع أن نلاحظ ثقافات فرعية تتميز بأنساق اجتماعية خاصة في المؤسسات التي تعنى بعلاج هؤلاء المنحرفين كالسجون (١٧ ، -) ، (٩٨ ، -) ، (٩٥ ، -) . وبالرغم من أن أغلب المجتمعات الكبيرة تتطوى على معايير اجتماعية متنوعة ومتعددة ، إلا أن الأفراد لا يتوحدون إلا مع عدد قليل منها ، وهذا بدوره يعنى أموراً ثلاثة :

١ - أن الجماعات المختلفة التي يتطوى عليها الحديث تختلف اختلافاً ملحوظاً فيما يتعلق بمعايير السلوك المقبول . وهذا أمر يمكن أن نلاحظه أيضاً في الثقافات العامة .

٢ - أنه لكي نفسر منطقياً سلوك أعضاء الجماعات المنحرفة في المجتمع ، يجب أن يتم ذلك بنفس الطريقة التي نحاول بها أن نفسر مثلاً : تعلم الفرد في مجتمعات الإسكيمو من خلال الثقافة كيف يصبح أحد رجالها .

٣ - وأخيراً فحينما ندرس معايير أسرة معينة ، يتعين علينا أن نشير إلى الطبقة الاجتماعية والمهنية ، أو الثقافة الفرعية التي تنتمي إليها هذه الأسرة .

وقد يشير البعض تساؤلاً مؤداه أن الاحتكاك الوثيق بالثقافات الفرعية للمنحرفة لا يؤثر على جميع الأفراد بدرجة واحدة ، ولكن البحوث السوسيولوجية ذهبت إلى أن تفسير ذلك يمكن في حقيقتين هما :

أولاً : أن الثقافة الفرعية ليست نسخاً مقلد على أعضائه . فالمناطق التي تتميز بمعدلات جناح عالية قد يخضع الأفراد فيها لمعايير أخرى .

ثانياً : أن طبيعة تصور الفرد لذاته قد تبعده عن الارتباط بمعايير الانحراف ولقد أشارت بعض الدراسات السوسيولوجية الحديثة ، إلى أن تصور الفرد لذاته على نحو « مثالي » قد يمارس عليه ضغطاً قوياً . وقد يلعب هذا التصور دوراً وثائقياً في المناطق التي تتميز بمعدلات جناح عالية (٤٣ ، ٥٥٦ - ٥٧٠) . وللملاحظة أن الفرد لا يكتسب هذا التصور الذاتي من أسرته فقط ، بل أيضاً من المدرسة والجيرة أو الحي .

وهناك مفهوم آخر يمكن أن يفيدنا في تفسير تباین السلوك ، وهو ما إذا كانت الجماعة التي تعتبر

الشخص عضوًا فيها تمثل بالنسبة له جماعة مرجعية أم لا؟ ذلك أن العضوية في جماعة ليس لها سوى معنى ضئيل بالنسبة للسلوك المنحرف ، إذا لم يتوحد الفرد مع هذه الجماعة (١٢ ، -) . وبإستطاعتنا أن نفيد من مفهوم الثقافة الفرعية على نحو آخر ، فبدلاً من أن ننظر إلى المجتمع والحى والأسرة في ضوء مفاهيم التشكك الاجتماعى ، يجب أن نضع في اعتبارنا أهمية دراسة القيم المتصارعة . فوجود القهار ، وانتشار تناول الخمر ، وشيوع الجانات ، والحرية المفرطة في العلاقات الجنسية ، فوت وايت Whyte في دراسة له أن القواعد التى تنظم السلوك الجنسى فى حى متخلف Slum قد مثل هذه الأمور لا تشير بالضرورة إلى توافر ظروف «مينة» أو «مفككة» . فلقد أوضح وليام تكون على درجة عالية من التنظيم والمعايرة فيما يتعلق بالعلاقات فيها قبل الزواج . (٤٣ ، ٢٤ - ٣٢) .

وقد تعرض الاستخدام الفضفاض لاصطلاح «التشكك» Disorganization للنقد المرير ذلك أن المجتمع الحديث يتألف من أنساق متصارعة داخل ثقافات فرعية منظمة . ويؤكد ذلك الطابع النظامى الذى يمكن أن نلاحظه فى بعض الثقافات الفرعية التى تمثل السلوك المنحرف ، كذلك الخاصة بالمصايب الجانحة ، والجنسية المثلية ، والبغاء ، وجرائم الخاصة . ولقد أشار زليم فوت هويت Whyte فى دراسة أخرى - وهى الدراسة التى أجراها على مجتمع الناصية Street Corner Society - أشار إلى أن للمعايير والقيم التى تسود الأحياء المتخلفة قد تكون على درجة كبيرة من التنظيم ، كما ذهب عدد من علماء الاجتماع إلى أن الثقافات الفرعية المتخلفة ، يمكن أن تسهم من خلال تنوعها وتعددتها واختلافها فى وحدة المجتمع وتكامله أكثر من إسهامها فى تفككه وضعفه (٦١ ، ١ - ٨) .

البناء الطبقي :

تختلف المجتمعات الحديثة - من الناحية الاجتماعية - فى وجوه عديدة . وليس هناك اختلافات فى السلوك أعظم من تلك التى نلاحظها بين الطبقات الاجتماعية تلك التى تقوم على

-
- المقصود بالمجموعة المرجعية Reference Group هى تلك التى يشتر منها الفرد أنسلكه وقيمه . ولقد ظهر هذا المفهوم فى نطاق علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى خلال السنوات الأخيرة ، نتيجة لإيمان كثير من العلماء الاجتماعيين بأن القيم الكامل لكثير من ضروب السلوك الاجتماعى يتطلب التعرف على الصلبيات التى من خلالها يربط الأفراد أنفسهم بالمجتمعات .
 - • ولعل ذلك هو السبب فى أن أغلب الكتابات فى هذا المجال تميل إلى وصف ثقافة المجتمع بأنها تلك التى تحدد أسسها على ضروب من النشاط ، يصبح إيمانها مطلباً أساسياً لإنجاز أدوار محددة فيها . (للترجم)

أساس المهنة ، والدخل ، وعمل الإقامة وأسلوب الحياة .

ولما كانت المعايير الاجتماعية وضروب السلوك تختلف وفقاً للطبقات الاجتماعية المختلفة ، فإن الاختلافات في السلوك - في هذه الحالة - قد تكون أعظم من تلك التي يمكن أن توجد في سلوك أعضاء الطبقة الاجتماعية الواحدة . ومن الطبيعي أن هذه الاختلافات تكبر إذا ما قارناها بميولاتها في المجتمعات الأخرى * .

ولقد أشار كترى Kinsey وآخرون إلى أن هناك فروقاً طبقية واضحة في السلوك الجنسي ، في طبيعة العلاقة الجنسية ذاتها ، كما أوضحت الدراسات التي أجراها جرين Green (٢٢ ، ٣١ - ٤١) ودافيز Davis (٩٩ ، -) وآخرون ، أن أساليب تربية الطفل في الأسرة تختلف بين الطبقات الدنيا والوسطى . فالأسر الأخيرة أكثر ميلاً إلى استخدام العقاب البدني في تربية أطفالها ، كذلك أشارت دراسات أخرى إلى أن هناك فروقاً طبقية واضحة في المعايير ، والسلوك . وبناء الأسرة التي لديها أطفال في سن المراهقة . (٢٥ ، -) .

ويعتبر التعديل الذي أجراه روبرت ميرتون Merton على مفهوم « الأنومي » Anomie عند دوركايم Durkheim ، بمثابة تقدم ملحوظ في مجال الفروق الطبقة في السلوك المنحرف . فبمقتضى هذا التعديل تمكن من تفسير ضروب السلوك المنحرف في ضوء البناء الطبقي ، حيث ذهب إلى أن الصور المختلفة من هذا السلوك تنجم عن التباوت أو عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل الشرعية وهناك - بالإضافة إلى ذلك - عدد من الدراسات السوسيولوجية أشارت إلى ارتفاع معدلات جناح الأحداث في الطبقات الدنيا . (٣٩ ، -) . فقد ذكر

• وذلك إذا ما تمكنا من حل مشكلات القياس الطبق التي يمكن أن تعترض كل من يحول دراسة هذه الاختلافات ، خاصة إذا ما كان القياس يهدف لمقارنة الحضارية .

• استخدم دوركايم هذا الاصطلاح في دراسته الشهيرة عن « الانكسار » يشير إلى الحالة التي تغلب فيها أغلبية Moral Vacuum حسب تعبيره - والتي تنطوي على انهيار في النسق القيمي السائد في المجتمع وعدم إحلاله بقواعد أخلاقية بديلة . وتبرز ظروف « الأنومي » حيناً تصبح غليظة الفصل متناقضة ، صعبة الحال - غلبة من الدلالة ، وعدم الظروف مبررة من فقدان القدرة على التوجه مصححاً بإحساس الفراغ ، وتبدد الأحاسيس والمشاغل . والأنومي حتى الآن لا يزال يمثل تهككاً ، فردياً ولكن قد تمتعت انبعاثات مفاجئة في أوقات لم يكن يتوقع فيها ضغوطاً أو أزمات كالغرب ، والفجوة ، والأزمات الحادة . انظر :

Durkheim, E., Suicide, trans. by Spaulding, J., and Simpson, G., Glencoe [Ill. The Free Press, 1951, pp. 241-276.

لما التعديل الذي أجراه ميرتون على هذا المفهوم - والذي يشير إليه الكاتب - فتمثل في دراسة الظهور في الظروف الطبيعية للمجموعات . ولقد انتهى ميرتون في هذا المجال إلى نتائج تختلف إلى حد كبير ما انتهى إليه دوركايم . (المترجم)

كلورد، Cloward وأهلن Ohlin (١٦، -) أن الجناح ينشأ من التفاوت بين ما يريه شباب الطبقة الدنيا وما هو في متناول أيديهم. فعندما يرغبون في تحقيق أهداف معينة كالتفاجع الاقتصادى والتعليمى، فإنهم يواجهون بلوائع التى تعدد الوسائل الشرعية لتحقيق هذه الاهداف. فإذا لم يستطيعوا أن يبدوا النظر فى أهدافهم أو يتواضعوا فيها، فإنهم ولا شك سيصابون بالإحباط، بل وقد يؤدي ذلك إلى جنوحهم، إذا لم تكن للمعايير الاجتماعية قادرة على حفظ توازنهم. (١٤، ١٦٤ - ١٧٦). ولقد خلص كوهن Cohen من دراسة أجراها إلى أن سلوك العصاة الجانحة يعتبر نتاجاً لما قد ينشأ عن مشكلات الحصول على المكانة، والحاجات الخفية والإحباطات التى يواجهها الشاب الأمريكى الذى يتسنى إلى الطبقة الدنيا. ويلعب ميلر Miller (٣٨، ٥ - ١٩) إلى أبعد من ذلك حيث يرى أن العصاة الجانحة تعتبر نتاجاً للمعايير التى تحتونها ثقافة الطبقة الدنيا، كما تشير بحوث أخرى إلى أن جرائم سرقة السيارات يرتكبا عادة أحداث الطبقة الوسطى (٥٩، ٤٧٥ - ٥٧٩)، وأن كثيراً من الجرائم الجنسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالطبقة الاجتماعية (٤٦، ٣٠٩ - ٣٣٤) ولقد سجلت بعض البحوث ارتفاعاً ملحوظاً فى معدلات الجرائم فى المناطق التى تسكنها الطبقة الدنيا، وخاصة جرائم العنف كالقتل، وتقدم البحوث تفسيراً لذلك مستندة إلى طبيعة الثقافة الفرعية التى تميز الطبقة الدنيا (٦، ٥٦٥، ٥٧٥)، (٦٣، -).

وتكشف دراسات سنرلاند Sutherland وكلينارد Clinard عن بعض النتائج الجديدة بالذكر، وخاصة ما تعلق منها بجرائم الطبقتين العليا والوسطى، فى هاتين الطبقتين تسود جرائم معينة يرتكبا أفرادها مثل السياسيين، والموظفين الحكوميين، ورجال الأعمال، وقادة نقابات العمال، والأطباء والمحامين (٥٤، -)، (١٠، -). كما أوضحت هاتان الدراستان استحالة الاعتماد على النظريات العامة التى تربط بين الجريمة، والفقر، والسكنى السيئ، والذكاء المنخفض. كذلك ذهبت بحوث سوسولوجية أخرى إلى أنه من السبى أن تقع بالتفسير الذى تقدمه نظريتنا الطب العقلى والتحليل النفسى لمعظم الجرائم، خاصة عندما تتوفر شواهد تشير إلى أن الصور المختلفة من السلوك الإجرامى تشج فى كل الطبقات.

ويمكن القول إنه ليس هناك ميدان برزت فيه الفروق الطبقة أكثر من ميدان الأمراض العقلية. وذلك منذ الدراسة التى أجراها فارس Faris ودانم Dunham فى سنة ١٩٣٩ على

• وذلك لسبب: الأول أن نتائجها لا تتفق ولا تتسجم مع البيانات الحقيقية من السلوك الإجرامى أما السبب الثانى فهو أن الحالات التى على أساسها أُنجزت هذه الدراسات حالات ضمنية. (المترجم)

المستشفيات العامة الخاصة بالمرضى العقليين في مدينة شيكاغو* ثم أجرى بعد ذلك هولتجشيد Hollingshead وهو أحد علماء الاجتماع وردلش Redlich وهو أحد المتخصصين في الأمراض العقلية (٢٦ -) دراسة كشفت عن وجود فروق ملحوظة في معدلات وطبيعة كل من العصاب والذهان وفقاً للطبقة الاجتماعية* (٤٠ -) وتشير دراسات أخرى إلى أن معدلات الانتحار ترتبط ارتباطاً معنوياً بالهنة والطبقة الاجتماعية من ذلك دراسة سالسبوري Sainsbury (٤٨ -) التي كشفت عن معدلات الانتحار في لندن* * *

* تعتبر هذه الدراسة في الواقع امتداداً للأبحاث الإيكولوجية التي سادت مدرسة شيكاغو في عشرينات وثلاثينيات هذا القرن . وقد حاول الباحثان في هذه الدراسة أن يكشفوا عن العلاقة بين الاضطرابات العقلية ، وخاصة نقصان الدم في مدينة من ناحية ، وبين مناطق السكن من ناحية أخرى ، ثم بينا الطبقة الاجتماعية بعد ذلك . وقد كان واضحاً في هذه الدراسة أن الأشخاص الذين ينتمون إلى طبقات مهنية منخفضة يقطنون كذلك مناطق منخفضة . وتلبيحاً على ذلك كشف الباحثان عن أن ثمة علاقة بين دخول حالات النقص إلى المستشفى وبين عمل الإقامة في مناطق الفصول بالمدينة والمكانة الاقتصادية للعائلة شيكاغو . انظر :

Faris, R. and Dunham, H; *Mental Disorders in Urban Areas*, Chicago: University of Chicago Press, 1939.

(المترجم)

* * يلاحظ أن الإجراءات التي تمت لقياس الطبقة الاجتماعية في هذه الدراسة تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي اتبعت في دراسة فارس ودانم . فقد اعتمد هولتجشيد في دراسته على التصنيف الطبقي المستخدم في دراسة لمدينة إلينوي Elmtown ، حيث ميز بين خمسة مستويات طبقية . وعلى أساس هذه المستويات درس الباحثان اختلاف معدلات الأمراض العقلية وطبيعتها - انظر .

Hollingshead, A; Redlich, F., "Social Stratification and Psychiatric Disorders", *American Sociological Review*, 18, 1953, pp. 163-196.

(المترجم)

... بالإضافة إلى هذه الدراسة ، هناك دراسات أخرى قد تستخدم هذه المناقشة بطريقة مباشرة ، منها دراسة بورترفيلد Porterfield من طيبة العلاقة بين الانتحار والمكانة الاجتماعية وقد أوضحت هذه الدراسة أن معدل الانتحار كان مرتفعاً في المناطق التي يسكنها الأغنياء ، إذا ما قورنت بالمناطق التي يقطنها ذوو الدخول المنخفضة - انظر .

Porterfield, A., *Suicide and crime in the Social Structure of a Urban Setting*, A.S.R. 17 1952, pp. 341-349.

ويناقش ما انتهى إليه بورترفيلد نتائج دراسة أخرى أجراها كالتزشميد Schmid وكان أرسدال Arsdal . حيث أوضحت أن معدلات الانتحار بين جماعات ذوي اللون القمعي العالي Professions كانت أكبر من معدلات الانتحار بين العمال اليهوديين - انظر :

Schmid, C., Van Arsdal, M., Jr; *Completed and Attempted Suicides, A Comparative Analysis*, A.S.R. 20., 1955. PP. 273-283.

وقد تكون الدراسة التي أجراها بول Powell من أكثر الدراسات التي يتصلها الكاتب في إشارته فقد حاول الباحث أن يربط بين الهنة والمكانة والانتحار . ثم أوضح بعد ذلك أن هناك علاقة وثيقة بين الانتحار وه الأتومي Anomie -

وقد انتهت دراسات الفروق الطبقة في السلوك المنحرف إلى ضرورة الحاجة إلى إدراك أطباء الأمراض العقلية ، والمتخصصين في علم النفس الإكلينيكي ، والإخصائيين الاجتماعيين لطبيعة الفروق الطبقة ، لأنهم باعتبارهم يتنمون إلى الطبقتين الوسطى والعليا يستطيعون أن يفهموا طبيعة حياة الشخص الذي ينتمى إلى الطبقة الدنيا ، ومعنى ذلك أن علاج الجناح والجرعة يتطلب توافر متخصص قادر على تفهم حياة الطبقات المختلفة ، وقد يكون من الطريف أن نشير إلى تجربة أجريت في ولاية نيوجيرسى New Jersey فقد تشكلت هناك لجان أهلية تتألف من الجيران ، والأقارب والأصدقاء تشرف على الأحداث الخاضعين لنظام الاختبار القضائي Probation بدلا من المسئولين على تنفيذ هذا النظام . ويشترط في هذه اللجان أن تكون متمية إلى نفس الطبقة التي ينتمى إليها الأحداث .

الدور والتصور الذاتي :

ينمو السلوك المنحرف - شأنه شأن أى ضرب من السلوك - من خلال عملية التفاعل الاجتماعي والاتصال بالآخرين . وتتطلب الدراسة المتعمقة للسلوك المنحرف الاستماتة بعدد من المفاهيم النظرية الهامة . نذكر منها الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الفرد ، وأنماط توقعات السلوك ، والاتجاهات (٢٩ ، -) ، (١٠ ، -) ، (٢ ، -) أما النشاطات التي يقوم بها الفرد فهي - عادة القيام بسلسلة من الأدوار وضروب من السلوك يتعلمها ويكتسبها من الجماعات التي ينتمى إليها . ويمكن القول إن التنوع والتعدد في الأدوار الاجتماعية الناتج عن تنوع وتعدد الثقافات الفرعية يعتبر عاملا أساسيا في تحديد الصور المختلفة من الانحراف ، ذلك أن السلوك الجناح (أو الإجرامى) يتضمن القيام بأدوار معينة . ومن الحقائق الواضحة الآن أن الأدوار - في المجتمع الحضري الحديث - قد بلغت درجة معينة من التعدد والتنوع والتعقيد تتطلب معها الحاجة الملحة للتنسيق فيما بينها ، ولهذا نجد كثيرا من الأشخاص لا يستطيعون الاستجابة للمواقف المختلفة بطريقة منهقة . وبالتالي قد يفقدون القدرة على الامتثال للمعايير الاجتماعية ، وينشأ عن ذلك

- وهذا ما كشفت عنه معدلات الانحلال بين المسنين التي أظهرت ارتفاعا ملحوظا فسرّه الباحث بفقدان المسنين لمكانتهم المهنية بسبب تقاعدهم . كذلك كشفت الدراسة عن أن السويات المهنية تختلف اختلافاً ملحوظاً فيما يتعلق بمعدلات الانحلال وقدم رضا ذلك للمعدلات السوية للاعتماد بالنسبة لكل ١٠٠.٠٠٠ شخص - انظر :

بعض المشكلات التي تحدث تبانياً أو تفاوتاً ملحوظاً بين تقويم الفرد لدوره ، وتقويم الآخرين له .
ولذا يعتبر صراع الأدوار من المفاهيم الهامة التي تفيد كثيراً في تحليل بعض الظواهر مثل
الاضطرابات العقلية ، ومشكلات المسنين .

ويعتبر مفهوم التصور الذاتي Self-Concept من المفاهيم الأساسية في كل من التحليل
السوسيولوجي للأدوار . والتصور الذاتي هو - ببساطة - الصورة التي في أذهاننا عن « الذات »
تلك التي نحاول أن نرفع من شأنها أو ندافع عنها . ويبدو أن الخبرات الأسرية وحدها لا تلعب
الدور الأكبر في تشكيل التصور الذاتي ، ذلك أنه يخضع للتغير عبر الزمن . فالتصور الذاتي لدى
المريض العقلي ، أو مدمن الخمر ، ليس نتاجاً لردود أفعال الأب والأم فقط ، بل كذلك
الزوجة ، ومكان العمل ، والجيران ، والأقارب الآخرين والأصدقاء . ومن الممكن أن يكون
التصور الذاتي عند بعض المنحرفين وليد الثقافات الفرعية التي ينتمون إليها ، فقد لوحظ أن
تشخيص الفرد على أنه « جانيح » ، أو « مجرم » ، أو « عصاة » ، أو « ذهاني » ، أو « مدمن
خمر » ، أو « مختبرات » ، مثل هذا التشخيص قد يؤدي إلى آثار قد تؤثر على التصور الذاتي .
كما لوحظ أن بعض الانحرافات البسيطة نسبياً (كصور معينة من الجناح) قد تزداد حدتها كنتيجة
 لعملية التشخيص هذه . وفي ضوء البحوث السوسيولوجية التي أجريت في هذا الموضوع ، يستطيع
الأخصائيون الاجتماعيون أن يذلوا جهوداً للكشف عن التصورات الذاتية الضارة . وقد تكتسب
هذه الجهود مزيداً من العمق والجدلية إذا مدعمتها بعض الميئات كالحاكم ، والسجون
والمستشفيات العقلية ، (٥٠ ، -) ، (٧ ، -) ، (٥٢ ، -) فإذا كان دور المحاكم
والمؤسسات العقابية دوراً عقابياً بحثاً كميتهات قائمة على العدالة ، أو إذا كانت المراكز المعنية بمعالجة
المرضى العقليين تؤدي دورها كمجرد أماكن للحجز التحفظي ، إذا كان ذلك كذلك ، فإن
العلاج الذي سيتكفل به الأخصائيون الاجتماعيون سيصبح عقيماً ، في الوقت الذي تصادر فيه
الإحساسات الذاتية للمنحرف .

صور السلوك الإجرامي:

حاول علماء الاجتماع تقديم تصنيفات للسلوك المنحرف أكثر دقة من تلك الفئات العامة التي
قسمته إلى جناح ، وإجرام ، ومرض عقلي ، وإدمان خمر وعظرات . ويبدو أن تصنيف
المجرمين قد ظهر نتيجة للاهتمام الملحوظ بدراسة الأعراض المرضية للسلوك ، ومن ثم ارتبطت هذه
التصنيفات بمجموعة من المفاهيم منها الأدوار الاجتماعية ، والتصور الذاتي ، ومبادئ المجرمين ،

وعدد الجرائم ، سمات الشخصية ومع ذلك يمكننا الإشارة إلى مفهومين أساسيين تدور حولهما أغلب التصنيفات هما : القرد ، وطبيعة النشاط الإجرامى . وبالإضافة إلى ذلك هناك تصنيفات فرعية أكثر تخصصاً مثل : المجرم الجنون ، - والمجرم بالصلفة ، والمجرم المعتاد ، والمجرم المحترف (٩ ، ١١٠ - ٢) (١٠ ، -) /

وعلى الرغم من ضآلة الجهود التى بذلت حتى الآن فى هذا الصدد ، إلا أن التمييز بين طبيعة الجانحين وأنماط الجرائم التى يرتكبونها قد أضحت من الأمور المهمة التى تملأها الاختبارات العملية (٣٥ ، -) ، (١١ ، ٣١٦ - ٤١٧) . فالجانح الذى يرتكب جريمة جنسية يختلف عن ذلك الذى يشارك فى سرقة السيارات . ومن المحاولات التى بذلت فى هذا المجال تلك التى قام بها ريس Reiss الذى ربط فيها بين القوائم التى يتضمنها ٧٣٦ سجلاً للأمراض العقلية ومجموعة من الارتباطات الاجتماعية ، ولقد مكنته ذلك من تصنيف المجرمين إلى ثلاثة أنماط .

وهناك فرق شاسع بين التصنيف الذى يستند إلى نوع السلوك ، والتصنيف الطبى العقل الذى يتركز على طبيعة سمات الشخصية والتكيف الشخصى . ويمكن هذا الفارق فى أن الأخيرة تفضل - غالباً - فى التمييز بين المجرم الحقيقى وغير الحقيقى ، أو المجرم وغير المجرم . وهذا يرجع بالطبع إلى عدم توافر مجموعة ثابتة من سمات الشخصية تستطيع أن تحدد خصائص أكبر عدد ممكن من الجانحين أو المجرمين .

وحسب علماء الاجتماع كذلك - وخاصة الذين يعملون مع علماء آخرين يتبنون إلى ميادين أخرى - بتصنيف ملحنى الحمور والمخدرات وبعض صور صراع الأدوار التى تحدث بين المصابين بالاضطرابات العقلية والمسنين ، فقد أشارت البحوث التى أجريت على إدمان المخدرات إلى ضرورة تصنيف الملحنين . كما كشفت دراسة سوسيولوجية على ملحنى الأفيون ، عن أنهم ينضمون لعملية نفسية اجتماعية تختلف عن عملية الإدمان (٣٠ ، -) . كذلك يبدو أن تماطى بعض أنواع المخدرات كالحشيش Mariguana والى لاكتوافر فيها صفة الإدمان بللملحنى اللقيق - ينشأ عن عملية نفسية اجتماعية أخرى مختلفة (٢ ، ٢٣٥ ، ٢٤٣) . وبالإضافة إلى ماسبق أدى اشتراك علماء الاجتماع مع علماء الطب العقل فى بحوث معينة إلى الوصول إلى تصنيف للاضطرابات العقلية فى ضوء أنماط مختلفة ، لعل أبرزها التصنيف الذى قدمه دور كايم (٢٠ ، -) . كذلك مكنت البحوث المتصلة التى أجراها علماء الاجتماع فى ميدان تكيف المسنين من تصنيف الأدوار ومشكلات المكانة التى يعانون منها . فصاحب المهنة الفنية العليا الذى تقاعد بسبب انتهاء مدة خدمته - مثلاً - يعاني من مشكلات تختلف عن تلك التى يعاني منها العامل .

وستطرح الخطة الاجتماعية أن تفيد فائدة محققة في تطبيقاتها العملية من تصنيف المجرمين .
 فالأخصائي الاجتماعي - أو أي ممارس آخر - يستطيع أن يقدم للمنحرفين ضروبا من العلاج ،
 مستنكا في ذلك إلى طبيعة التصنيف الذي نذهب إليه . ومعنى ذلك أن كلا من الأخصائي
 الاجتماعي ، وطبيب الأمراض العقلية ، والمختص في علم النفس الإكلينيكي يستطيع أن يقدم
 تشخيصا وعلاجيا لكل حالة على حدة وذلك حين تتوفر لديه إجراءات علاجية عديدة يمكن
 تطبيقها (٤٨ ، ٢٢٣ - ٢٢٤) . فهناك مثلا جاعنون ومجرمون تتميز سماتهم الشخصية
 بالاضطراب الانفعالي ، ولكنهم يمثلون في الوقت ذاته سمات شخصية فريدة ، حيث يجب أن
 يكون العلاج متناجيا بهذا النمط من السمات الشخصية ، وقد تكون النظريات الطبية العقلية مفيدة
 في هذا المجال ، ولكن يبدو - على الرغم من ذلك - أن كل الجانحين والمجرمين أسوياء من الناحية
 السيكولوجية ، وليسوا « مرضى انفعاليين » . وإذا فاشلت المشكلة الأساسية التي يبنى عليها أن نخلصهم
 منها هي تغير اتجاهاتهم ، وهذا بدوره يتطلب مهارة فائقة من جانب الأخصائيين الاجتماعيين وكل
 المعنيين بتغيير الإجراءات والمواقف التي تمكنهم من تحقيق ذلك .

الحضرية :

يعتبر السلوك المنحرف - إلى حد كبير - نتاجا لمجموعة القوى الاجتماعية والثقافية التي يتطوى
 عليها المجتمع . ومن هذه القوى الحضرية Urbanism والقيم التي تنطوي عليها الثقافة العامة
 وبأبديتنا الآن تقرير بحث حديث يتناول العلاقة بين الرفاهية الاجتماعية والمجتمع للتخصر
 (٥٩ ، ١٥) يذكر فيه كتاباه أن .

« التغيرات المائلة التي نجمت عن التصنيع في العالم المعرف قد أعطلت الآن تنزوي المناطق
 المنزلة من العالم . ولقد أصبح المجتمع الصناعي الحديث هو المسرح الأساسي لظهور مزيد من
 الدراما الإنسانية . والخطة الاجتماعية الأمريكية بدورها تعتبر نتاجا للأوضاع الاجتماعية والثقافية
 التي تسود المجتمع الأمريكي . فهي إذا كانت تسهم في تشكيل المجتمع ، إلا أنها تعكس طبيعة
 الكل أكثر مما تحدده ، ولا يمكن فهمها بعيدا عن مضمونها الاجتماعي . لذلك يمكن القول إنه
 كلما زادت معرفتنا بالروابط التي تربط بينها وبين المجتمع والثقافة ، أتاحت لنا هذه المعرفة مزيدا
 من الفرص لتطوير خدمات الرفاهية وإبراز مهنة الخطة الاجتماعية » .

ولقد أدى الانتشار السريع للحضرية كأسلوب في الحياة في العالم المعاصر إلى ارتفاع ملحوظ
 في معدلات السلوك المنحرف (٤٧ ، -) . ونحن نقصد بالحضرية هنا أسلوبا في الحياة يصاحبه

عادة مجموعة من الخصائص كالتردية ، والتغير الثقافي السريع ، وللمدينة المفرطة ، والصراع الثقافي ، بالإضافة إلى الضعف المستمر في الاتصال المباشر الوثيق ، والانبهار في وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية . وقد ترتبط هذه السمات بالتحضر Urbanization ، الذى ينتج عن تركيز السكان وتوطن الصناعة . والحضرية لا ترتبط دائما بالتحضر ، لأن هناك مناطق ريفية تتوفر فيها كثير من سمات وعلى العكس من ذلك قد نجد مناطق متحضرة ، ولكنها لا تتطوى إلا على عدد ضئيل من سمات الحضرية ، وبالإضافة إلى ذلك قد تفاوت المدن في درجة توفر سمات الحضرية فيها .

ولقد أدت الحضرية إلى إحداث تغيرات هائلة في طبيعة العلاقات الاجتماعية في معظم أنحاء العالم . فهناك الآن شخصان من كل ثلاثة أمريكيين ، وأربعة أشخاص من كل خمسة بريطانيين يعيشون في مناطق حضرية . ولقد أوضح ولنكى Wilenski وليدو Ledoux في مؤلف لهما بعنوان «المجتمع الصناعى والرفاهية الاجتماعية» Industrial Society and Social Welfare أن المجتمع الصناعى الحضري قد أصبح المصدر الأساسى للمشكلات الاجتماعية التى يعانى منها الجنس البشرى . «فالتغيرات الهائلة التى حدثت في المجتمع الأمريكى تشكل الأسباب الأساسية للمشكلات الاجتماعية ، تلك التى خلقت مزيداً من الطلب على خدمات الرفاهية الاجتماعية» (٥٩ ، ١٧) . ومن أهم التغيرات أن المرأة الحضرية قد أصبحت تتمتع بقدر كبير من الاكتفاء الذاتى ، مطالبة بتحقيق مزيد من المساواة بالرجل ، كما أنها أضحت غير قانعة بالأدوار التقليدية في الأسرة . ولقد ذهب البعض إلى أن هذه الظروف لم تغير فقط من طبيعة الحياة الأسرية بل أدت كذلك إلى زيادة معدلات الطلاق في المناطق الحضرية . كما ذهب بعض آخر من الباحثين إلى أن الظروف الحضرية قد سببت للمستئين المعاناة من الهامشية والاعتراب ، نتيجة لفقدانهم مكاناتهم وأدوارهم ، تلك التى كانت تحقق لهم الشعور بالهوية ، وإن الإحساس بعدم الرضاء الذى يعانون منه قد ينشأ عن الصراع بين توقعات الأدوار التى يقومون بها ومدى الإنجازات التى يمكن أن تحققها هذه الأدوار ، وذلك بدوره يعكس على بعض المشكلات العقلية التى يعانون منها .

ويبدو أن هناك اتفاقاً كبيراً بين علماء الاجتماع حول تأثير الحياة الحضرية على روابط النسق العائلى التقليدى . فقد خضعت هذه الروابط لضغط تدرجى نتج عنه ظهور جماعات جديدة ترتكز أساساً على العمر والمهنة ، وهذه الجماعات ساعدت بدوره على ظهور ثقافات الراهقين الفرعية ونحوها ، تلك الثقافات التى غالباً ما تخلف عن ثقافة الأسرة والمدرسة . ومعنى ذلك أننا

نستطيع أن نجد تفسيراً مقنعاً للجناح للعاصر نلاحظه بين الشباب ، إذا ما رجعنا إلى الآثار الناجمة عن الحضرية . وهذا ما يفسر أيضاً ظهور صور عديدة من الجناح في المجتمع الحضري قد تأخذ شكل الإثارة ، ووسائل الحصول على المكانة بين جماعات الرفاق (٣٢ ، ٥٠ - ٥٦) ، (٤ ، -) .

وتشير الدراسات المعنية بتأثير الحراك على السلوك المنحرف إلى إحدى المشكلات التي يعاني منها المجتمع الحضري فقد كشفت الإحصاءات التي تقيس الاتجاهات للعاصرة للحراك عن أن العامل الأمريكي يميل إلى تغيير محل إقامته ثمان مرات خلال حياته ، وأن اثنين من كل ثلاثة أمريكيين يهجرون تماماً المجتمع الذي عاشوا فيه (٥ ، -) . ولاشك أن الحراك - حتى لو كان داخل المجتمع - يعنى غالباً هجر الأكارب والجيران ، ومن ثم يواجه الأطفال والراشون بمعايير وأدوار اجتماعية جديدة ، وهنا يتحتم التوفيق بينا وبين تلك التي ألفوها من قبل . ولقد كانت هذه الظروف سبباً في أن أطلق روين هيل Hill على الأسرة الحضرية « الأسرة الوحيدة » .
The Lonely Family .

ويدور أن الأشخاص الذين يحققون حراكا يواجهون صعوبات ومشكلات عديدة ، فقد كشفت دراسة أجريت في ولاية نيويورك New York على المتعلمين للمستشفيات العقلية عن أن معدلات الإصابة بالأمراض العقلية كانت أعلى عند المهاجرين من غير المهاجرين (٣٣ ، -) . ولقد كانت الفروق بين الجناسين أكثر من ١٠٠٪ ، بل كانت تتراوح في بعض الأحيان فيما بين ٢٠٠٪ و ٣٠٠٪ . كما لوحظ أن المعدلات كانت عالية بالنسبة لكل من الذهانيين والقصامين والمصابين بالموس الاكتابي Manic-depressive disorder كذلك أجرى جاكو Jacoe دراسة حديثة نسبياً ، تناول فيها أسباب الاضطرابات العقلية في ولاية تكساس Texas ، ولقد كشفت الدراسة عن وجود معدل عال من الاضطرابات العقلية بين المهاجرين الرقيقين إلى المدن (٢٢٧ ، -) هذا وقد أشارت الدراسات التي أجريت على صور عديدة من السلوك المنحرف إلى أن هناك آثاراً اجتماعية ملحوظة لعمليتي التحضر والحضرية ، من ذلك - مثلاً - أن معدلات الجناح وطبيعة كثير من الجرائم تختلف مباشرة وفقاً للدرجة التحضر في المجتمع . وما يقال عن ذلك يقال أيضاً بالنسبة لمعدلات إدمان الخمر والانتحار .

استنتاجات :

ظل علماء الاجتماع - حتى وقت قريب جداً - يهتمون فقط بالتدريس وإجراء البحوث ،

دون اهتمام بممارسة العمل التطبيقي ، ومن ثم يصعب القول بأنهم « ممارسون » Practitioners وتشير اهتمامات علماء الاجتماع إلى أنهم لم يتأخروا متأنية ملحوظة أولئك الذين يعملون في الميادين التطبيقية كالحلقة الاجتماعية ، والطب العقل ، وعلم النفس الإكلينيكي ، بل انحصر دورهم في تقديم نتائج بحوثهم ودراساتهم إلى المتخصصين الذين يمكنهم الاستفادة منها . ولاشك أن معرفتنا بالسلوك الإنساني قد تقدمت الآن ، ومن ثم يتحتم على الممارسين أن يلبوا ويكيفوا ذلك من برامجهم العملية طلالاً أن هذه المعرفة في متناول أيديهم . ويتطلب ذلك منهم - بالطبع - التخل على الأطر المرجعية الجامدة ، ولقد أسهمت التطبيقات العديدة للمعرفة السوسولوجية والتي قام بها الأنصاليون الاجتماعيون وأطباء الأمراض العقلية والمتخصصون في علم النفس الإكلينيكي في ظهور اتجاهات جديدة في دراسة السلوك المنحرف مما مكن هذا الإسهام من اختيار هذه الاتجاهات الجديدة في ضوء مقارنتها بالإجراءات التقليدية ، وتحديد فعالية أي منها .

ولقد ميز أحد الكتاب (٢٣ ، ١٧) بين العالم الاجتماعي والممارس حيناً قال : « إن الممارس يختلف عن العالم في أنه لا ينتج المعرفة عن طريق إسهامه ، في النظرية العلمية ، فبحاجه يعتمد على مقدار توفيقه في الاستعانة بما توصل إليه العالم ، وإذن فالممارس ليس متبجاً للمعرفة العلمية ولكنه مستهلك لها » . وحيناً يسهم في النظرية العلمية . فإنه يقوم حيثن بدور العالم .

وليس في متناول ألبينا الآن سوى دليل ضعيف على أن الأنصاليين الاجتماعيين والمتخصصين في علم النفس الإكلينيكي وأطباء الأمراض العقلية يستخدمون الأطر المرجعية لعلم الاجتماع أو النتائج التي أسفرت عنها بحوث هذا العلم ، فالجملات العلمية المتخصصة في الحلقة الاجتماعية والطب العقل لم تقدم لنا سوى إشارات مفرقة وساذجة لعلم الاجتماع ، بل إن معظم إشاراتها تدور حول ماورد في كتب الطب العقل والحلقة الاجتماعية . وهذا القول يتطبق أيضاً على الأنصاليين المشتغلين بخدمة الفرد والمجاعة أكثر من المهتمين بتتسيق المجتمع . ومعنى ذلك أننا نتفق مع كاين Kahn (٢٨ ، ٢٢٣ ، ٢٣٤) ، وهو أنصالي اجتماعي حيناً قال : « إن الإلام بالحلقة الاجتماعية واستخداماتها يقتضى الإحاطة بعدد كبير جداً من مفاهيم واصطلاحات الطب العقل وعلم النفس ، إذا ماقرنت بعدد المفاهيم المستعارة من علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية والفروع للربطة بها » . (٣٧ ، -) .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن معظم الدراسات الطبية العقلية التي تعتمد عليها الحلقة الاجتماعية ، إما أنها تتجاهل تجاهلاً مؤسفاً الكتابات والبحوث السوسولوجية ، أو أنها تتجاهلها نظراً لعدم استقرارها . كما أن علماء الطب العقل - باستثناء عدد قليل منهم - نادراً مايتخبرون

نظرياتهم عن طريق استخدام المناهج العلمية ، مثل المينات المطة والجماعات الضابطة (١٠) .
 (١٣٣ - ١٣٦) ، (٢٤ ، ٧٩ - ١١٢) ، (٤٩ ، ١٥٠ - ١٥٩) ، (١) ، ٣٨٧ -
 (٤٠٦) ، (٥٥ ، ٢٩٧ - ٣١٥) .

وتميل الدراسات الحديثة في مجال الطب العقل وعلم النفس ، وخاصة المعنية منها بدراسة السلوك المنحرف ، إلى إبراز أهمية التفاعل الأسرى ، وخاصة ما يتعلق بتأثير الخبرات الأسرية المبكرة ، فالأحداث التي يمر بها الشخص في سن الأربعين - مثلاً - يمكن تفسيرها في ضوء أحداث من الرابعة . وكتيجة لذلك ، اخضت تمامًا النظرية التي كانت تفسر سلوك « الراشدين » ، بالرجوع إلى مفاهيم الوراثة . لتحل محلها النظرية التي تركز على التفاعل الأسرى المبكر . وعلى الرغم من أن الاتجاهات السوسيولوجي في دراسة السلوك المنحرف يؤكد أهمية الأسرة ، إلا أنه لا يوافق هذه النظرية في تأكيدها الواضح لفكرة الحاجز الأبوية كمحددات للسلوك . ومن الملاحظ أن كثيراً من العلماء لم يهتموا حتى الآن باختيار نظرية التفاعل الأسرى كأساس لدراسة السلوك المنحرف . ومع ذلك فإن علماء الاجتماع يستطيعون بما لديهم من اهتمامات نظرية واسعة أن يسهموا في دراسة هذه القضية الهامة ، وذلك إذا ما أجروا دراسات تهدف إلى توضيح العلاقة بين الخبرات التي تحدث خارج نطاق الأسرة والتفاعل الاجتماعي في حياة الراشدين من ناحية ، والسلوك المنحرف من ناحية أخرى . ولابد لهذه الدراسات كذلك من أن تدور حول العلاقة بين جماعات الرفاق والمدرسة والجيرة ، والمهن وكل صور التفاعل الاجتماعي خارج الأسرة من ناحية ، والجناح والجريمة والاضطرابات العقلية وإدمان الخمر والمخدرات والصور المختلفة من السلوك الإجرامي من ناحية أخرى .

ولقد أدى توسيع نطاق نظرية الدور في الدراسات التي عنت حياة الراشدين إلى التغايل من أهمية مواقف الحياة المبكرة . وخاصة تلك التي تحدث في الأسرة . فقد كشفت الدراسة التي قام بها سولراند Sutherland عن اللص المحترف Professional Thief عن أن الأدوار الإجرامية يمكن أن تنمو من خلال الخبرات التي يكتسبها الفرد في سن متقدمة نسبياً (١١) ، ٤١٦ -
 (٤١٧) .

ومن المؤلف حقاً أن النتائج التي خلصت إليها البحوث السوسيولوجية لائتلف تطبيقاً عملياً مباشراً من جانب الطب العقل والحكمة الاجتماعية ، بل نجد ما يشبه الأزدراء لأي اقتراح يشير إلى ضرورة الإفادة منها في التطبيق . وقد يكون لذلك ما يبرره ، فالأخصائي الاجتماعي ،

وطبيب الأمراض العقلية يجدان صعوبة بالغة في الاستعانة بالبيانات السوسولوجية لأنها قد تنطوي على وقائع تجريبية يصعب استيعابها .

ومع ذلك كله فهناك بعض الدلائل تشير إلى أن المفرة التي تفصل بين علم الاجتماع من ناحية . والطب العقلي . وعلم النفس الإكلينيكي والخلفية الاجتماعية من ناحية أخرى آخذة في الضيق والانكماش (٤١ . ٦١) . فقد أخذ بعض علماء الاجتماع يتجهون اتجاها ملحوظاً نحو ميادين العلم التطبيقي - بل يدعوا يسهمون إسهاماً ملحوظاً في حل العديد من مشكلات الطب العقلي والخلفية الاجتماعية . كما أن هناك عدداً كبيراً منهم يعملون الآن في أقسام الطب العقلي في أمريكا . وبالإضافة إلى ذلك بدأت المؤلفات الحديثة في الخلفية الاجتماعية تستعين بكثير من البيانات السوسولوجية (٥٣ -) كما بدأ إعداد برامج عديدة في الجامعات الأمريكية لتدريب على الخلفية الاجتماعية وعلم الاجتماع . ونحن نأمل في المستقبل مزيداً من الارتباط والتعاون بين كل من علم الاجتماع والطب العقلي وعلم النفس الإكلينيكي فليس من شك في أن كل هذه الإجراءات ستحقق فوائد جمة لكل منها .

المراجع

1. Bailey, P. (1956). "The Great Psychiatric Revolution". *Amer. J. Psychiat.* 113, 387-406.
2. Becker, H.S. (1953). "Becoming a Marijuana User". *Amer. J. Sociol.* 59, 235-243.
3. Bernard, J. (1957). *Social Problems at Midcentury*. New York: Dryden Press.
4. Bloch, H.A., and Niederhoffer, A. (1958). *The Garg: A Study in Adolescent Behaviour*. New York: Philosophical Library.
5. Bogue, D. (1957). "Residential Mobility and Migration of Workers". In W. Hober (Ed.) *Manpower in the United States* New York: Dryden Press.
6. Bullock, H.A. (1955). "Urban Homicide in Theory and Fact" *Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science* 45, 565-575.
7. Clemmer, D. (1960) *The Prison Community* Revised edition. New York: Rinehart & Co.
8. Clinard, M.B. (1952). *The Black Market: A Study of White Collar Crime*. New York: Rinehart Co.
9. Clinard, M.B. (1955). "Research Frontiers in Criminology". *Brit. J. Delinq* 7, 110-122.
10. Clinard, M.B. (1957). *Sociology of Deviant Behaviour* New York: Rinehart & Co.
11. Clinard, M.B. (1958). "Areas for Research in Deviant Behaviour". *Sociology and Social Research* 42, No.6, 416-427.
12. Clinard, M.B. (1959). "Criminological Research", in Merton et al. *Sociology Today*. New York: Basic Books.
13. Clinard, M.B. and Wade E. (1958). "Towards the Delineation of Vandalism as a Sub-Type in Juvenile Delinquency". *Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science* 48, 493-499.
14. Cloward, R.A. (1959). "Illegitimate Means, Anomie and Deviant Behaviour", *Amer. Sociol. Rev.* 24, 164-176.
15. Cloward, R.A. et al. (1960). *Theoretical Studies in Social Organization of the Prison*. New York: Social Science Research Council. Pamphlet 15.
16. Cloward, R.A., and Ohlin, L.E. (1960). *Delinquency and Opportunity. A Theory of Delinquent Gangs*. Glencoe, Ill: Free Press.
17. Cohen, A.K. (1955). *Delinquent Boys: The Culture of the Gang*. Glencoe, Ill.: Free Press.
18. Cressey D. (Ed.) (1961). *The Prison: Studies in Institution Organization and Change*. New York: Rinehart & Co.
19. Davis, K. (1955). *Mental Hygiene and the Social Structure*", in A. Rose (ed.) *Mental Health and Mental Disorder*. New York: W.W. Norton & Co.
20. Durkheim, E. (1951). *Suicide*. Trans. J.A. Spaulding and G. Simpson. Glencoe, Ill: Free Press.
21. Faria, R.A., and Dunham, H.W. (1939). *Mental Disorders in Urban Areas*. Chicago: Univ. of Chicago Press.
22. Green, A.W. (1946). "The Middle-Class Male Child and Neurosis" *Amer Sociol Review* 11, 31 - 41.
23. Hirschi, M. (1958). "A Critique of the Psychiatric Approach" in J. Renczek, *Juvenile Delinquency*. New York: Philosophical Library.
25. Hollingshead, A.B., and Redlich, F. (1958). *Social Class and Mental Illness* New York: John Wiley & Sons.
26. Jaco, G.E. (1960). *The Social Epidemiology of Mental Disorders*. New York: Russell Sage Foundation.
27. Kahn, A.J. (1957). "Sociology and Social Work: Challenge and Invitation". *Social Problems*, 4, 223-234.

28. Lemert, E.H. (1951). *Social Pathology*. New York: McGraw Hill Book Co.
29. Lindsomith, A.R. (1947). *Opiate Addiction*. Bloomington: Univ. of Indiana Press.
30. Lofli, G., et al. (1958). *Alcohol in Italian Culture*. Glencoe, Ill: Free Press.
31. Lowson, D. (1960). "Delinquency in Italian Culture". Glencoe, Ill: Free Press.
32. Lowson, D. (1960). "Delinquency in Industrial Areas", *Brit. J. Criminal.* 1, 50-56.
33. Malsburg, B., and Lee, E.S. (1956). *Migration and Mental Disease*. New York: Social Science Research Council.
34. Mannheim, H. (1955). *Group Problems in Crime and Punishment*. London: Routledge and Kegan Paul.
35. Martin, J.M. (1961). *Juvenile Vandalism*. Springfield: Charles C. Thomas.
36. Merton, R.K. (1957). *Social Theory and Social Structure*. Revised ed. Glencoe, Ill : Free Press.
37. Miller A.P. (1956). *A Theory of Social Work*. New York: Harper Bros.
38. Miller, W.B. (1958). "Lower Class Structure as a Generating Milieu of Gang Delinquency", *J. Soc. Issues* 14, No. 3, 51-19.
39. Morris, T. (1957). *The Criminal Area: A Study in Ecology*. London: Routledge and Kegan Paul.
40. Myers, J.K., and Roberts, R.H. (1959). *Family and Class Dynamics in Mental Illness*. New York: John Wiley & Sons.
41. Pollak, O. (1951). "Relationship Between Social Sciences and Child Guidance Practice". *Amer. Sociol. Rev.* 16, p. 61.
42. Reckless, W.C. (1961). *The Crime Problem*. 3rd, edition New York: Appleton-Century Crofts.
43. Reckless, W.C., et al (1957), "Self Component in Potential Delinquency and Non Delinquency". *Amer Sociol. Rev.* 22, 566-570.
44. Redlich, F. (1957). "The Concept of Health in Psychiatry", in A.H. Leighton et al. (ed.) *Explorations in Social Psychiatry*. New York: Basic Books.
45. Reiss, A.J. (1952). "Social Correlates of Psychological Types of Delinquency". *Amer. Sociol. Rev.* 17, 710-718.
46. Reiss, A.J. (1960) "Sex Offenses: The Marginal Status of the Adolescent". *Law and Contemporary Problems* 25, 309-334.
47. Rose, A. (1954). "The Problem of the Mass Society". In *Theory and Methods in the Social Sciences*. Minneapolis: Univ. of Minnesota Press.
48. Sainsbury, P. (1955). *Suicide in London*. London: Chapman & Hall.
49. Sewell, W.H. (1952). "Infant Training and the Personality of the Child". *Amer. J. Social.* 58, 150-159.
50. Shaw, C.R. (1958). *The Jack Roller*. Chicago: Univ. of Chicago Press.
51. Saydel, G.R. (1958). *Alcohol and the Jews*. Glencoe, Ill: Free Press.
52. Stanton, A.H., and Schwartz, M.S. (1954). *The Mental Hospital*. New York: Basic Books.
53. Stein, H.D., and Cloward, R.A. (1958). *Social Perspectives on Behaviour: A Reader in Social Science for Social Work and Related Professions*. Glencoe, Ill. : Free press.
54. Sutherland, E.H. (1949). *White Collar Crime*. New York: Dryden Press.
55. Szasz, T.S. (1956). "Some Observations on the Relationship Between Psychiatry and the Law". *Archives of Neurology and Psychiatry* 75, 297-312.
56. Wattenberg, W.W., and Balistreri, J. (1952). "Automobile Theft: A 'Favoured-Group, Delinquency'". *Amer J. Sociol.* 57, 575-579.
57. Whyte W.F. (1943). "A Slum Sex Code". *Amer. J. Social.* 49, 24-32.
58. Whyte, W.F. (1943). *Street Corner Society*. Chicago: Univ. of Chicago Press.

59. Wilensky, H. and Ledeaux, C.N. (1958), *Industrial Society and Social Welfare*. New York: Russell Sage Foundation.
60. Williams, R., Jr. (1954). *American Society*. New York: A.A. Knopf.
61. Williams, R. Jr. (1957). "Unity and Diversity in Modern America". *Social Forces* 36, 1-8.
62. Williams, W. (1957). "Class Differences in the Attitudes of Psychiatric Patients". *Social Problems* 4, 240-244.
63. Wolfgang, M.E. (1958). *Patterns in Criminal Homicide*. Philadelphia: Pennsylvania Press.

48. Sainsbury,
49. Sewell, W.H. (1958).
150-159.
50. Shaw, C.R. (1958). The Jac.
51. Snyder, G.R. (1958). Alcohol an.
52. Stanton, A.H., and Schwartz, M.S. (1958).
53. Stein, H.D., and Cleward, R.A. (1958); Social a.
Science for Social Work and Related Professions.
54. Sutherland, E.H. (1949). White Collar Crime. New York: Dryden Press.
55. Stenz, T.D. (1956). "Some Observations on the Relationship Between Psychiatry and the Law". Archives of Neurology and Psychiatry 75, 297-312.
56. Wattenberg, W.W., and Balistrieri, J. (1952). "Automobile Theft: A 'Favoured-Group, Delinquency". Amer J. Sociol. 57, 575-579.
57. Whyte, W.F. (1943). "A Slum Sex Code". Amer. J. Sociol. 49, 24-32.
58. Whyte, W.F. (1943). Street Corner Society. Chicago: Univ. of Chicago Press.

